العصور

مجلة علمية نصف سنوية، محكمة، تعنى بنشر البحوث التاريخية والأثارية والحضارية

المجلد الأول

١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م



تصدر عن: دار المريخ للنشر - لندن



مجلة علمية نصف سنوية، محكّمة
تعنى بنشر البحوث التاريخية والآثارية والحضارية

المجلد الأول
الجزء الأول
يناير ١٩٨٦م
جمادي الأولى ١٤٠٦هـ



تصدر عن : دار المريخ للنشر - لندن

أشرف على اخراج وتصميم وطباعة هذه المجلة
شركة الديار ـ ميلانو ـ ايطاليا .


بسم الله الرحمن الرحيم

المراسلات والاشتراكات لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع:

– دار المريخ للنشر – ص.ب: ١٠٧٢٠
الرياض: ١١٤٤٣ – المملكة العربية السعودية

– الدار العربية للنشر والتوزيع – ٤٩ جولد هوك رود، لندن المملكة المتحدة

الاشتراكات السنوية:

– المملكة العربية السعودية (١٠٠) ريال سعودي
– الدول العربية (٣٥) دولار أمريكي أو ما يعادلها
– الدول الأوروبية (٤٠) دولار أمريكي
– أمريكا وكندا (٤٥) دولار أمريكي
– استراليا وجنوب شرق آسيا (٥٠) دولار أمريكي

العصور، المجلد الأول، الجزء الأول، ١ - ١٤٢ القسم العربي، 1-32 القسم الانجليزي (١٩٨٦).

المحتويات

القسم العربي

English Section

كلمة رئاسة التحرير

إن اهتمامنا بالتاريخ والآثار والحضارة الإنسانية ورصد حركة الإنسان وإبداعه والتصاقه بأرضه وتعميره لها وتفاعله مع الحوادث في جميع العصور واهتمامنا بتراثه وما تركه في جميع الأزمنة وفي كل الأمكنة جعلنا نعمل على ايجاد مجلة علمية رصينة تجمع بين المؤرخين والآثاريين، واخترنا اسم **العصور** لأنها وعاء المؤرخ والآثاري، ففيها يعيش ومن أجلها يعمل وعنها يبحث وإليها يرحل رحلات استكشافية في بطون الكتب وفي أعماق الأرض.

قد يبدو للبعض أننا لم نأت بجديد بإصدارنا هذه المجلة لأن هناك أعمالاً مماثلة تهتم بالتراث والحضارة بشكل أو بآخر وبمنطقة أو بأخرى وعلى الطريق مشروعات سوف تهتم بالحضارة الإسلامية وإنجازاتها، ولهؤلاء بعض الحق إلّا أنه إذا كان بعض هذه المجلات تعنى بجانب من الحضارة الإنسانية أو بجانب من حضارة منطقة دون أخرى أو بعصر من العصور دون آخر.. فإن مجلتنا **العصور** تمثل جميع العصور لجميع المناطق متناولة كل جوانب النشاط البشري في ماضيه وحاضره ومستشرقه لمستقبله.

ولعلها تجربة جديدة وفريدة من نوعها وهو أن تقوم دار عربية هي دار المريخ للنشر بإصدارها، وقد الفنا أن يقوم بمثل هذه الأعمال جهات أكاديمية أو حكومية إلّا أن هذه التجربة نرجو أن يحالفها التوفيق لأنها إذا ما قدر لها النجاح سوف تشجع دور نشر أخرى لتحذو حذوها، وتستفيد من تجربتها، ويساعد كل ذلك على دفع حركة البحث العلمي، لا من حيث الاكتفاء بنشر الكتب ولكنه أيضاً من حيث تشجيع الباحثين على محاولة نشر بحوثهم خارج نطاق مجلات الأكاديميات، وبذلك نترك لمراكز البحوث القدرة على تقويم أعمال الباحثين دون شعور بالإلتزام بنشر ما يكتبه علماؤها بل تصبح لديها الحرية الكافية لرفض بعض هذه الأعمال دون شعور بالالتزام الأدبي تجاه بعض الأعمال التي نلاحظ وجودها في بعض المجلات الأكاديمية، وخاصة إذا ما التزمت مجلات دور النشر بالمنهج العلمي السليم وسلكت السلوك نفسه الذي تقتفي الجهات الأكاديمية أثره.

إن هذه المحاولة التي نبدأها قد تكون جديدة في عالمنا العربي والإسلامي ولكنها معروفة في أوروبا وأمريكا وفي غيرها من دول العالم المتقدمة إذ تتولى هذه الدور نشر الدوريات العلمية في جميع حقول المعرفة.

لقد رأينا في سبيل دعم مستوى مجلتنا أن نستنير برأي نخبة جليلة لها الصدارة في المجال الذي جعلنا خدمة هدفنا وهو البحث التاريخي والآثاري والحضاري، ولذا قمنا باختيار أسماء من الشرق والغرب لها مكانتها بين المختصين في هذا المجال لترصد خطأنا وتنبهنا إلى مواقع الزلل وترشدنا إلى الطريق السوي فلهم شكرنا الجزيل بقبولهم هذه المسؤولية وقبولهم أن يكونوا أمناء على الأعمال العلمية التي يتقدم بها الباحثون إلى المجلة.

وفي الختام لا يسعنا إلّا أن نتقدم بالشكر الجزيل للناشر دار المريخ، على قبولها خوض هذه التجربة التي لا نشك في أن الباحثين في مختلف التخصصات التاريخية والآثارية والحضارية سوف يساعدوننا في سبيل إنجاح هذه التجربة لتكون نموذجاً للعمل البنّاء والمثمر ومن ثم سوف يجد ناشرنا من التشجيع ما يجعله يقدم على الدخول في تجارب أخرى في مختلف فروع المعرفة.. والله من وراء القصد.

رئاسة التحرير

العصور، المجلد الأول، الجزء الأول، ١ ـ ١٤ (١٩٨٦).

بحوث

الايتوريون عرب لبنان القدماء

للدكتور مصطفى كمال عبد العليم

ملخص البحث : لعل الجماعة التي عرفها اللحيانيون في ددان ـ العلا باسم «ثرو» هم الإيتوريين الذين أنشأوا مملكة في لبنان اعترف بها السلوقيون ملوك سوريا في عام ١١٥ ق.م. وكانت نداً للأنباط العرب واليهود المكابيين. وكان مركزها السياسي جرهاء ـ خالكيس، وكانت عاصمتهم الدينية بعلبك ـ هليوبوليس. وقد اتسعت مملكتهم فسيطروا على مناطق واسعة في شرق لبنان وعلى جانب كبير من الساحل اللبناني، وأحكموا قبضتهم على الطرق التجارية القادمة من الجزيرة العربية والذاهبة إلى دمشق، وتصارعوا مع المكابيين، للسيطرة على الجليل والجولان ـ وبعد أن استولى الرومان على سوريا في عام ٦٤ ق.م. ـ عاد للإيتوريين ماكان المكابيون قد استولوا عليه منهم، وأصبح لهم إمارة في شمال طرابلس وإمارة في سهل البقاع. ووثق الرومان في قدرتهم على حفظ الأمن في شرق نهر الأردن. ودخلوا في صراع مع مملكة يهوذا على عهد ملكها هيرود. وما لبثت روما أن عملت على إضعافهم. وبالرغم من أنهم استجابوا للحضارة الإغريقية إلا أنهم لم يفقدوا شخصيتهم العربية. ولذلك فإن بعض الأسر اللبنانية محقة في تمسكها بأصولها العربية القديمة.

«الإيتوريون» وهم Itouraîoi في المصادر اليونانية وIturaei في المصادر اللاتينية هم ذلك الشعب العربي الذي وجد طريقه إلى لبنان في عصور قديمة، واستقر بها وارتبط بما طرأ على هذا البلد وعلى البلاد المجاورة له: سوريا والأردن وفلسطين من تغير في العصرين الهلينستي والروماني.

ويثير الاهتمام ماذكره رينيه ديسّو في كتابه «العرب في سوريا قبل الإسلام» عن هؤلاء الايتوريين، وعن اقراره بأنهم عرب، إلا أنه تعجب من تمسك الأسر اللبنانية الكبرى بأصولها العربية. لذلك كان من الضروري تتبع تاريخ هؤلاء الايتوريين حتى يتبين صدق ماتقول به تلك الأسر اللبنانية من انتمائها إلى أصل عربي[١].

ورد في التوراة: سفر التكوين أصحاح ٢٥:١٥ وسفر الأيام الأول أصحاح ١:٣١ وأصحاح ٥:١٩ من انتساب الايتوريين إلى يطور وهو من ولد النبي اسماعيل عليه السلام مثلهم في ذلك مثل الأنباط والادوميين. ويجعل سفر التكوين الجزيرة العربية وبادية الشام المقر الأول لإقامتهم، في حين أن سفر الأيام، وهو أحدث تأليفاً يسكنهم شرق الأردن.

ويزيد بعض المؤرخين المحدثين الأمر تحديداً فيحدد موطنهم الأول بمنطقة تمتد من ددان (العلا) والحجر إلى أرض ادوم وتيماء شمالاً. وقد يلتقي هذا التحديد مع ماورد في أحد نقوش دان اللحيانية عن ملك يدعى «كبرال بن متعال: ملك: ددن: وثرو: نعم: به: نعرجد» وربما كان «ثرو» هو الإسم اللحياني للايتوريين عندما كانوا في ددان[٢]. ويضيف المؤرخون أن الايتوريين انتقلوا إلى شمال فلسطين واستقروا بمنطقة الجليل وسفوح جبل هرمون (الشيخ) ولبنان وامتدوا في انتشارهم إلى ساحل البحر المتوسط، وذلك استناداً إلى

(١) R. Dussaud, **Les Arabes en Syrie avant l'Islam**، الترجمة العربية لعبد الحميد الدواخلي بعنوان: **العرب في سوريا قبل الاسلام**، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٤.

(٢) W. Cascel, **Arbeitsgemeinschaft Für Forschung Des Landes Nordrhein-Westfalen,** Heft 4, Lihyan und Lihyanish, Köln, 1953, p. 78.

ماذكره استرابون عن استيطان الايتوريين لسهل ماسياس (البقاع) وجبال لبنان. وإن كان استرابون قد ذكر أن العرب شاركوا الايتوريين في احتلال تلك الجبال[٣] وسنرى أن الايتوريين عبروا نهر الأردن أيضاً إلى مناطق تراخونيا والبطانى وحوران.

واسترابون محق في ملاحظته عن مشاركة عرب آخرين للايتوريين في الاستقرار في سوريا ولبنان وفلسطين، ويتحدث استرابون عن مشايخ العرب (Phylarchoi) الذين حكموا منطقة لوسياس بالقرب من أباميا وعن حكم الشيخين العربيين: سامبسيكراموس Sampsiceramus وإبنه إيامبليخوس Iamblichus صاحبي حمص واللذين سيطرا على منطقة أريثوسا Arethusa الواقعة شمال حمص. ويخبرنا استرابون عن عربي آخر هو ثيميلّاس Themellas كان يحكم منطقة كمباروس Cambarus[٤].

وقد أقر استرابون بكفاية هذه الحكومات العربية التي كانت معاصرة لفترة الضعف في حكم السلوقيين والتي كان من أبرز مظاهرها الصراع الأسري في البيت السلوقي. وفي رأي استرابون أن العرب الذي ألفوا حياة الاستقرار يختلفون عن العرب ساكني الخيام Skenitai. ووصف أهل سهل ماسياس، الذي كان الايتوريون يسيطرون عليه بأنهم مزارعون georchoi في حين أطلق على الأيتوريين والعرب الذين يتحكمون في السهل من معاقلهم بجبال لبنان اسم اللصوص Kakourchoi[٥].

وهذه التفرقة التي أبرزها استرابون بين طوائف العرب الذين قدموا من الجزيرة العربية لاتنفي أنهم جميعاً عرب، وليس أدلّ على ذلك من أن إقليم عرب تراخونا Trachonitis الذي يقع إلى الجنوب الشرقي من دمشق، وهم عرب الصفا وعرب اللجة كان في نظر انجيل لوقا اسما آخر لاقليم ايتوريا Itouraia he kai Trachonitis. وطبعاً هذا غير صحيح، ولكنه يدل على التقارب الواضح في الجنس بين العرب الايتوريين وعرب تراخونا وكانت إحدى قراهم اللجة تحمل اسم نجران وهو نفس الاسم الذي تحمله المدينة العربية في جنوب الجزيرة العربية[٦].

وليس هنا مجال الحديث عن جماعات عربية أخرى مثل الأنباط وغيرهم من العرب الذين نجحوا في الاستقلال ببعض مناطق سوريا إبان الحكم السلوقي الذي اعتراه الضعف والوهن في أواخر أيامه، أو عن دور هؤلاء العرب في الصراع الأسري في البيت السلوقي. وبصرف النظر عن وصف الايتوريين بعدم التحضر وبأنهم أشبه بعصابات تغير على السهول أو على مدن الساحل، فإنه من الواضح أنهم كانوا شعباً عربياً يتحدث الآرامية، ومنهم من اتخذ أسماء آرامية أو أسماء عربية. وهذا ماتوضحه النقوش اللاتينية التي سجلت أسماء جند ايتوريين عملوا في الجيش الروماني، من ذلك الاسم العربي هان ايل الذي عثر عليه في نقش في منطقة حوران، إما في الصورة الاغريقية Anelok أو على الأصح Anneloc، وإما في صورة Hann'el في النقوش الصفوية. وفي نقش إغريقي عثر عليه في عتيل على مقربة من كناثا بحوران يرد اسم اسكندر بن ماكسيموس الايتوري، وورد اسمه في نقش آخر في صورة Rabbanes وهو معروف في اللغة النبطية في صورة ربّانا (Rabbana) وفي الصفوية ربّان (Rabban) وهو يقابل في المعنى مكسيموس الاغريقية[٧].

وإذا كان من الصعب تحديد الفترة التي قدم فيها الايتوريون إلى لبنان وأقاموا به دولتهم أو بالأحرى إمارتهم، إلّا أننا نسمع عنهم أثناء حصار الاسكندر الأكبر لمدينة صور الفينيقية، فقد أزعجته هجماتهم التي كانوا يشنونها من معاقلهم في جبال لبنان واضطّر أن يقود ضدّهم حملة قوامها عدد من الفرسان ورماة السهام استغرقت عشرة أيام[٨].

ويعود ذكر الايتوريين إلى صفحات التاريخ عندما اعترف

(٣) Strabo, XVI, 2. 10, 16, 18 cf. Josephus. "**Ant**". XIII. XI. 319; Bel I. III, 76.

(٤) Strabo, XVI, 2.10 ويرى ديسو أن النطق السليم لاسم Sampsiceramus هو Samsigeramos فأنه يدخل في تركيبه كلمة شمس والاسم وهو وارد عند استرابون في صورته الاغريقية المحرفة يعني إله الشمس. راجع ديسو، **المرجع السابق** ص٩٥ ومايليها. حيث يناقش ماأدخل من تحريف عند كتابة أسماء عربية في اللغة الاغريقية.

(٥) Strabo, XVI, 2. 18

(٦) انجيل لوقا ١/٣. ديسو، **المرجع السابق** ص ١٢، لعل اللجة هي اللجاة التي ذكرها ياقوت في معجمه، ويعرفها بأنها اسم للحرة السوداء التي بأرض صلخد من نواحي الشام، راجع ديسو، **المرجع السابق**، ص ١٠ حاشية (٢) وهي للمعرب.

(٧) ديسو **المرجع السابق** ص ١١.

(٨) Arrian, "**Anab**". 11.20; Q. Curtius, IV(11) 11; A. H. Jones, **The Cities of the Eastern Roman Provinces**, 2nd. ed., Oxford, 1971; p. 254.

السلوقيون بإمارتهم في عام ١١٥ ق.م. عندما سرى الضعف إلى مملكتهم ووهنت قبضتهم على ممتلكاتهم في سوريا ولبنان. وعندما احتدم الصراع الأسري في البيت السلوقي بين أنطيوخوس الثامن، الذي كان يحكم سوريا، وأنطيوخوس التاسع قوزيقينوس (١١٦–٩٦ ق.م) الذي سيطر على جوف سوريا Coele-Syria، كانت السيطرة الفعلية في يد ثلاث قوى هي: الايتوريون العرب، والأنباط العرب والمكابيون اليهود حول أورشليم.(٩).

وإذا كان استرابون قد وصف الايتوريين على نحو ما سلف بيانه إلّا أنهم، فيما يبدو، تحولوا إلى حياة الاستقرار وعاشوا في قرى. وكان أن أصبحوا أيضاً يعيشون في مدن برزت من بينها منذ بداية القرن الأول ق.م. مدينتان وهما: مدينة خالكيس ومدينة هليوبوليس. ولكل من المدينتين هذا الاسم الإغريقي ولكن كان لكل منهما أيضاً اسم سامي فهو جرهاء للمدينة الأولى وبعلبك للمدينة الثانية. وفي حين كانت الأولى أشبه ماتكون بالعاصمة الزمنية كانت الثانية المركز الديني للايتوريين(١٠).

كان الحكم في خالكيس–جرهاء وهي الآن عين جر لاسرة أيتورية رئيسها الأول منّايوس Mennaeus(١١) والذي عرفه اسطفانوس البيزنطي باسم مونيكوس العربي. وكان يحمل لقب تترارخ Tetrarchs ولقب الكاهن الأعظم Archiereus(١٢). وقد وقع على عاتق إبنه بطليموس (٨٥–٤٠ ق.م) مهمة توسيع رقعة إمارة الايتوريين فضم إليها مناطق واسعة شرق جبل لبنان شملت ماجلولا Maglula وإيابرودا Iabruda وإبيلا Abila (سوق وادي بردى).

وفي اتّجاه الجنوب الشرقي من دمشق استولى على البطاني Batanaea وحوران Auranitis وتراخونيا Trachonitis. وبذلك نجح بطليموس الايتوري في تطويق دمشق وأحكم قبضته على تجارتها والطرق القادمة من الجزيرة العربية والمؤدّية إليها. ولم يجد الدمشقيون إزاء يأسهم من مساعدة السلوقيين لهم بداً من وضع مدينتهم تحت حماية الحارث الثالث الملك النبطي الذي دخل دمشق عام ٨٠ق.م. وأصدر عملة تحمل عبارة الملك الحارث «المحب للهلينيين»(١٣).

ولم يتوقف توسع الايتوريين عند هذا الحدّ فامتدت سيطرتهم إلى ساحل فينيقيا بين صيدا وثيوبروسوبون وذلك بعد اجتياح أراضي ببلوس وبيروت(١٤).

وفي أثناء ذلك كانت أسرة المكابيين برئاسة يوحنا هوركانوس توطد حكمها في اليهودية، وتسعى بدورها إلى زيادة رقعة المنطقة التي تسيطر عليها. ويبدو أن الايتوريين لم يفطنوا إلى المشاريع التوسعية لدولة المكابيين في أرض فلسطين في اتجاه الشمال وإلّا لسعوا إلى الزحف جنوباً تأميناً للمناطق التي سيطروا عليها، ولما قصروا اهتمامهم على محاولة فرض سيطرتهم على دمشق. ومن ثم نجح أرسطوبولوس المكابي، واسمه العبري يهوذا، وهو الابن الأكبر ليوحنا هوركانوس في عام ١٠٤/١٠٣ ق.م.، على نحو ما روى المؤرّخ اليهودي يوسف، في انتزاع الجليل من الايتوريين، وهوّد أهله بالقوة على نحو مافعل بالآيدوميين. ولكن بعض المؤرخين يفسر قول يوسف على أن عمل أرسطوبولوس اقتصر على تهويد الجليل لأن فترة حكمه القصيرة، والتي لم تتجاوز عاما واحداً، لم تكن لتسمح له بغير هذا العمل، ويفضلون نسبة غزو الجليل إلى هوركانوس(١٥).

يذكر ديسو، المرجع السابق ص ١٤، أن الاسكندر الأكبر عندما نزل في سوريا كان العرب يحتلون لبنان. ولكنه يذكر في حاشية(٢) من نفس الصفحة أنهم لم يصبحوا بعد ايتوريين.

(٩) A. H. M. Jones, **op. cit.**

(١٠) وردت خالكيس باسمها الايتوري العربي جرهاء عند بوليبيوس Polibius (V. 46) ووردت هليوبوليس بإسمها الايتوري السامي بعلبك في التلمود، راجع A.H.M. Jones, **op. cit.**, p.233. No. 37 p.454.

(١١) idem, 1° 37, p. 454; Jos. "**Ant**". XIII, XV. 2 p.392; "**Bell**". I.IV, 8 p.103, Strabo, XVI, II - 10.

(١٢) A.H.M. Jones, **op. cit.**, No. 37 الذي يحيل على Steph. **Byz.** S.V. chalkis حيث يرد (4) Polis en Syria kristheisa hypo "**Monikou tou Arabos**".

(١٣) **المرجع السابق**، الصفحة نفسها؛ Jos. **Ant**, XIII, XV. 2. J.P. - Coquais, Syrie Romaine, De Pompée à Dioclétien, JRS, LXVIII. 1978 p.44; E. Bevan, **House of Selecus**, London. 1902, Vol. II, p.256.

كان لقب الملك الحارث هو Basileos Aretou Philhellenos كما جاء في Head, Hist. Num. p. 811 الذي أورده A.M. Jones, **op. cit.**, No.38, p.454.

(١٤) Strabo, XVI. 755; E. Bevan, **op. cit.**, p.264.

(١٥) عند وفاة يوحنا هوركانوس John Hyrcanus المكابي في عام ١٠٤ق.م. كان اليهود يمدون حدودهم في كل مكان في فلسطين. وكان ابنه ووريثه يهوذا (أرسطوبولوس) وابنه الأصغر الآخر أنتيجونوس أكبر عون له على تنفيذ سياسته التوسعية في أرض فلسطين. وبفضل غزوات يوحنا هوركانوس وابنه ارسطوبولوس زادت رقعة يهوذا في عهد المكابيين عدّة مرات وسيطر اليهود على الأراضي الواقعة خارج المدن الهلينستية ثم على بعض تلك المدن الهلينستية مثل بيت شيان والسامرة وماريّا، Jos. "**Ant**". XIII. 318, 319; H.H. Ben-Sasson (editor), **A History of the Jewish People.** Eng. trans., Lond. 1976, p.219; E. Schürer, **A History of the Jewish People in the Time of Jesus**, Eng. trans., abridged, N.Y., 1978, p.80.

ويفهم من رواية يوسف أيضاً أن أرسطوبولوس شن الحرب على الايتوريين، وسيطر على جانب كبير من أراضيهم وليس على كل منطقتهم وأنه أرغم الايتوريين الذين ضم أراضيهم إلى اليهودية على الاختتان والعيش طبقاً لشريعة اليهود وكشرط للبقاء في مقاطعتهم المحتلة(١٦). وقد ردد استرابون، استناداً إلى تيماجينيس، وكان من مؤرّخي القرن الأول ق.م. القول بأن أرسطوبولوس قدم الكثير لليهود بإن أضاف إليهم أراضي جديدة واخضع لهم جانباً من الشعب الايتوري الذي ربطه بهم برباط الختان. ولانسمع عن مقاومة الايتوريين فيما روته المصادر اليهودية، لما فرضه عليهم أرسطوبولوس على عكس الادوميين الذين واجهوا محاولة فرض التهود عليهم بمقاومة عنيفة(١٧).

وحاول أرسطوبولوس الوصول إلى تلال الجولان، فتصدى له الأنباط بقيادة ملكهم عبادة الأول. وفر الملك المكابي منهزماً إلى أورشليم لاجئاً ومستجيراً. ولاشكّ أن الأنباط كانوا الخصم العنيد القوي الذي وقف في وجه المكابيين(١٨).

وإذا كان الايتوريون قد أرغموا على التخلي عن الجليل وربما عن جانب من منطقتهم أيضاً فإنهم لم يستطيعوا وقف هجمات اسكندر يانايوس (١٠٤–٧٨ق.م) الذي أفلح في أن ينزع منهم مدينة أبيلا Abila وأن يستولي على مدينة سلوقية في مرتفعات الجولان(١٩). وقد ذكر يوسف أن اسكندرة أرملة يانايوس أرسلت حملة لمساعدة دمشق ضدّ بطليموس الايتوري(٢٠)، وتطورت الأحداث بالنسبة لمملكة السلوقيين. وترنح ملوكها الأواخر تحت ضربات الرومان وانتهى أمرهم عندما دخل بومبي القائد الروماني دمشق في عام ٦٤ق.م.. وكان على بومبي وهو يرتب أمر سوريا بعد ما مر بها من أحداث واضطرابات أن ينظر في أمر القوى التي أصبحت لها السيطرة في المنطقة وكان من أهمها: الأنباط واليهود المكابيون والايتوريون.

وقد رتّب بومبي أمر إخراج الأنباط من دمشق. وجرد اليهود المكابيين من كل فتوحاتهم عبر نهر الأردن والمدن التي كان ملوكهم قد استولوا عليها فتقلصت بذلك مملكتهم التي كانت قد اتسعت على حساب جاراتها وخاصة الايتوريين(٢١).

أما الايتوريون فقد أفادوا إلى حد ما من تسويات بومبي. فقد عاد إليهم ماكان اسكندر يانايوس المكابي قد استولي عليه من ممتلكاتهم. وحاول المؤرّخ اليهودي يوسف تفسير ذلك برشوة قدمها لبومبي بطليموس بن منّايوس، الذي كان له حكم خالكيس–جرهاء، ولأمر ما لم يذكر هذا المؤرّخ اليهودي أن الايتوريين فقدوا أيضاً الكثير، ذلك أن بومبي خلص من سيطرة إمارة عرقة الأيتورية شمال غرب طرابلس كلا من ببلوس (جبيل) وجيجارتا ودمر قلعتيهما. كما وأنه أبعد الايتوريين عن بيروت وساحل فينيقيا وفطرس Botrys وبقية قلاع الساحل(٢٢). وفصل عن منطقة حوران مدينة كناثا (قنوات) الايتورية وضمها إلى مجموعة المدن العشر Decapolis واعترف لها بوضع المدينة على نحو ما فعل بالنسبة لمدن حوران الكبيرة(٢٣).

---

(١٦) جاء في نص يوسف ما يفيد الزام الايتوريين بالختان في عبارته: يختتنوا oi boulontai menen en te chora, "peritemnesthai" kai kata Ioudaion nomous zen.

(١٧) جاء عند استرابون فيما نقله عن تيماجينيس وهو من مؤرّخي القرن الأول ق.م. عبارة إرغام الايتوريين على الارتباط بدولة المكابيين برابطة الختان عند اليهود Kai to meros tou twn itouraion ethnos kokeiosato, des mo anapsas te ron aidoion "peritome". Strabo, 753-756. وهذا هو ظاهر اللفظ في النصين. ولكن هل نستطيع أن نفهم من نص استرابون ان ممارسة الايتوريين للختان جعل من الممكن ضمهم لليهود؟ وهل هذا يفسر القول بعدم مقاومة الايتوريين لارسطوبولوس!.

(١٨) "**C.A.H.**" IX p. 597 ومن الطريف أن يوسف Jos. "**Ant**" XIII, 318 أطلق على أرسطوبولوس لقب المحب للهيلنيين. عن الأنباط والمكابيين راجع: E. Mary Smallwood, **The Jews Under the Roman Rule**, Leiden, 1976, p. 16; A.H.M. Jones, **op. cit.**, p.255 ff. ويشير المرجع الأخير إلى هزيمة ألحقها الحارث الثاني النبطي باسكندر يانايوس المكابي في الجولان وإلى أنه كان في وضع مكنه من مساعدة غزة في مواجهة يانايوس.

(١٩) A.H.M. Jones, **op. cit.**, p.258

(٢٠) Jos. "**Ant**" XII, XVI.3; 418, "**Bell**", I.V.3, 115. Jones, **op. cit.**, No. 38 p. 454f.

(٢١) A.H.M. Jones, **op. cit.**, p.259; idem, **The Greek city**, p.56f.

(٢٢) عن تسويات بومبي بالنسبة للايتوريين راجع Jos. **Ant**. XIII, 397; XIV.18, 39 وعن ارجاع الحولة والجولان إلى الايتوريين راجع Jos. **Ant**. XIV, 205; 207، وراجع S. Safrai, M. Stern (eds.) **The Jewish People in the First Century**, vol. 1, Assen, 1974, p. 88, 89

عن قلعتي بيبلوس (جبيل) وجيجارتا اللتين كانتا تابعتين لإمارة عرقة وعن تدميرهما، انظر Strabo, XVI, 11, 18، وراجع بصفة عامة:

Jones, **op.cit.**, No. 45, p.456f. E. Mary Smallwood, **op. cit.**, 30 ff.

(٢٣) جعل بومبي من المدن الداخلية في جنوب سوريا حلفا طبقا لما جاء عند بليني وأسماه حلف المدن العشر Decapolis ويتكون من مدن كانت أصلاً في مملكة اليهود المكابيين وهي Scythopolis, Pella, Gadera, Hippos, Dium، ومن مدينة كاناثا التي كانت تتبع إمارة الايتوريين، ومن مدينتي فيلادلفيا (عمان) وجراسا. وهذه مدن مؤسسة للحلف، وضم إليها بومبي =

على أي حال، أصبح للايتوريين، بفضل تسويات بومبي، امارتان: واحدة في شمال طرابلس حول عرقة وأميرها بطليموس بن سوهايموس (سحيم؟)[٢٤] وكانت الإمارة الأخرى في الجنوب قلبها سهل البقاع بعاصمتيه خالكيس ـ جرهاء وهليوبوليس ـ بعلبك وسلسلتا جبال لبنان. وكان أمير هذه الإمارة هو بطليموس بن منّايوس، الذي امتدت سلطته أيضاً إلى بحر الجليل وبانياس وأولاثا. وقد أعاد إليه بومبى منطقة الجولان وأضاف إليه حكم مناطق كانت تعيش فيها قبائل مقاتلة شديدة المراس كان من الصعب التحكم فيها. وفي هذا كان بومبى بعيد النظر إلى حد كبير[٢٥].

واستقرت الأوضاع بالنسبة للايتوريين على هذا النحو وكانت علاقتهم مع الرومان تتسم بنوع من الود والتفاهم. وعبر بطليموس بن سوهايموس أمير عرقة الايتورية عن صداقته للرومان بمساعدته التي قدمها ليوليوس قيصر في حرب الاسكندرية عام ٤٦ ق.م.[٢٦].

وعلى العكس من تصرف أمير عرقة كان تصرف لوسانياس الذي خلف أباه بطليموس بن منّايوس في إمارة خالكيس في الجنوب وقد واجه الرومان بمسلك غير ودّي عندما انحاز إلى جانب البرثيين. وكان هؤلاء قد أقدموا على غزو آسيا الصغرى وسوريا بتحريض من أنصار الجمهورية الرومانية وقتلة قيصر وذلك لمساعدتهم في حربهم ضد ماركوس أنطونيوس وأوكتافيانوس المطالبين بدم قيصر. وفضلاً عن ذلك فإن لوسانياس توسط بين البرثيين وأنتيجونوس بن يوحنا المكابي الذي أعاده البرثيون إلى حكم يهوذا أو اليهودية. ولم تقدم المصادر سبباً مقنعاً لهذا التعاون الذي كان بين البرثيين والايتوريين إلا أن تكون رغبتهم في الخروج من دائرة التبعية المباشرة لروما.

على أي حال فإن أنطونيوس أقدم بدون تردد على إعدام لوسانياس عندما تحقق له النصر في عام ٣٥ ق.م.[٢٧]، وأن كانت بعض المصادر تردد أن لوسانياس ذهب في الواقع ضحية لأطماع كليوباترة السابعة ملكة مصر وآخر سليلة للبيت البطلمي والتي نشأت بينها وبين أنطونيوس علاقة خاصة فأرادت أن تكون هدية زواجها منه استعادة الممتلكات التي كانت لأسرتها في سوريا. فكان أن استجاب لبعض طلباتها فكان من ضمن ماحصلت عليه إمارة لوسانياس الايتورية في خالكيس وكل المناطق الممتدة بين هذه الإمارة وبين مملكة هيرود في يهوذا والجليل[٢٨].

وبالنسبة لإمارة لوسانياس الايتورية فقد أجرتها الملكة كليوباترة لابنة زينودوروس Zenodorus[٢٩].

وفي أغسطس من عام ٣٠ ق.م. كان أن انتهى أمر أنطونيوس وكليوباترة ودخل خصمهما أوكتافيانوس (فيما بعد الامبراطور أوغسطس) الاسكندرية وأسقط حكم البطالمة وأعلن مصر ولاية رومانية. وكان على أوغسطس أن يضع بعد ذلك تسوية جديدة لمناطق الشرق بعد ماستحدثه أنطونيوس من تعديلات غيرت من تسويات بومبي.

وفيما يخص موضوعنا أعاد الامبراطور أوغسطس للايتوريين ماكان أنطونيوس قد أخذه منهم ومنحه لزوجته كليوباترة. وسمح أن تستمر الرئاسة في إمارة خالكيس للأمير الايتوري زينودوروس بن لوسانياس (٣٠ ـ ٢٠ ق.م.) والتي أصبحت تتمتع بجانب من الاستقلال الذاتي في إطار التبعية لروما.[٣٠]

= دمشق أوربما تأخر ضمها. على أي حال فقد أصبحت عاصمة حلف المدن العشر في القرن الثاني للميلاد وكذلك أيبلا. مع ملاحظة أن عدد مدن الحلف ليس بالضرورة عشراً كاملة. ومن المهم مراجعة: Jones, **The Cities of the Eastern Roman Provinces**, p.261, No.45, p.456.

(٢٤) انظر الحاشية السابقة Jos. **Ant**, XIV, 18.1, 129; **Bell**. 1. IX.3 188 cf Pliny **N.H.** V. 74.

(٢٥) انظر الحاشية رقم ٢٣.

(٢٦) Jul. Caesar, **Bell. Alex**, 1. 7; Dio Cassius XLII, 37; E. Mary Smallwood; **op. cit.**, p.37, No. 45, p.38

(٢٧) Jos. **Ant**, XIV, 123-6; **Bell**. 1 183-6; E. Mary Smallwood, **op. cit.**, p.36ff., S. Safrai and M. Stern (ed.) **op. cit.**, p. 219f, **Jones, Bell Oxford Classical Dictionary**, article, Ituraea.

(٢٨) **Plutarchos, Antonius**, 36; Jos. **Ant**. XV.4. 1-2; **Bell** 1. 18, 5; Strabo, XIV, 669, 671; "**CAH.**" X, p.66-7.

عن علاقة انطونيوس وكليوباترة وانعكاسها على الأوضاع في سوريا ومطالبة كليوباترة بأن يمنحها انطونيوس كل مملكة هيرود ورفض انطونيوس لطلبها، راجع: ابراهيم نصحي، "**مصر في عصر البطالة**" حـ١ ص٣٤٣ ومايليها. وقد منح انطونيوس لكليوباترة أفضل جزء في هذه المملكة وهي غابات البلسم حول أريحة، والأراضي الواقعة شرق البحر الميت مع احتكار القطران المستخرج من هذا البحر. وقد أجرت كليوباترة لهيرود حق استغلال غابات البلسم وإلى مالك ملك الأنباط حق استغلال قطران البحر الميت. ابراهيم نصحي، **المرجع نفسه**.

(٢٩) A.H.M. Jones, "The Urbanization of the Ituraean Principality", **JRS**. XXI, 1931 p.265.

(٣٠) Jos. **Ant**. XV, 344; **Bell** 1. 398; E. Mary Smallwood, **op. cit.**, p.87 m-89.

ولما كان الاحتلال الروماني على عهد أوغسطس قد اقتصر على المنطقة الشمالية لسوريا، والتي أصبحت ولاية رومانية تحت الإدارة الرومانية المباشرة، فإنه كان من الضروري وضع ترتيبات خاصة للحفاظ على بقية سوريا وحمايتها من إغارات بدو الصحراء. لذلك عهد الامبراطور إلى الإمارتين العربيتين حمص وايتوريا بالقيام بهذه المهمة. وبذلك أصبح لزينودوروس الايتوري حكم جنوب سوريا من أريثوسا في أعلى وادي نهر العاصي في الشمال وحتى حدود مملكة هيرود التابعة لروما في الجنوب. وكذلك عهد الامبراطور إلى زينودوروس بتوفير أسباب الأمن والاستقرار في المناطق الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن فعينه تترارْخاً Tetrarches على الممتلكات التي كانت لأسرته في هذه المنطقة، وهي البطاني وتراخونيا وحوران وبانياس وربما أيضاً الجولان. وشمل حكم زينودوروس أيضاً هليوبوليس–بعلبك. وإلى جانب لقب تترارخ اتخذ زينودوروس لقب الكاهن الأعظم archiereus[٣١].

وكان اقليما تراخونيا وحوران مصدر خطر فعلي على ولاية سوريا إذ كانت القبائل المحلية تشن منها الإغارات على القوافل وتهدد الأمن والاستقرار. ولعل الامبراطور كان يتوقع نجاح زينودوروس في مهمته نظراً للقرابة في الجنس بينها وبين الايتوريين. ولكن الذي حدث هو أن زينودوروس ارتكب في عام ٢٤ ق.م. خطأً لم يغفره له الامبراطور بأن ترك قبائل تراخونيا تمارس نشاطها في السلب والنهب إما لعجز منه وإما، كما اتهمته بعض المصادر، لمؤازرته لهذا النشاط غير المشروع والذي أزعج دمشق فاحتجت لدى الامبراطور.

ولعل زينودوروس قد أدرك ماعساه سيحدث له فسارع إلى بيع حوران إلى النبطية. وفعلاً أصدر الامبراطور أوامره إلى والي سوريا بأن ينزع منه حكم تراخونيا وربما أيضاً حوران وسهل البطاني الخصيب على أن يترك لزينودوروس شريطاً ضيقاً من الأرض إلى الشرق مباشرة من نهر الأردن، وبانياس وأولاثا وربما أيضاً الجولان[٣٢].

ولم يكن أوغسطس فيما يبدو على علم ببيع زينودوروس حوران إلى النبطية عندما قرر منح حكمها لهيرود. وترتب على ذلك أن شن الأنباط حرب عصابات بغية الاحتفاظ بما يعتقدونه حقاً لهم. وقبل هيرود تحدي الأنباط ودخل في معركة معهم.

وبعد وفاة زينودوروس في عام ٢٠ ق.م. عهد أوغسطس لهيرود بحكم منطقة بانياس ووادي الحولة وربما الجولان وهي ماكان قد تبقى لزينورودوس من أرض الايتوريين. وبذلك أصبح هيرود مسيطراً على المنطقة التي كانت تفصل تراخونا عن الجليل. وماكان هيرود ليحلم أن تكون له السيطرة على هذه المنطقة الهامة وأن يتسع ملكه على هذا النحو، فلاعجب إذن أن أقام معبداً لعبادة الامبراطور في بانيون تعبيراً عن شكره لأوغسطس[٣٣].

وأراد هيرود أن يثبت للإدارة الامبراطورية في سوريا قدرته على الاضطلاع بالمهمة التي كلف بها فدفع بعدد ضخم من الجنود اليهود وثلاثة آلاف من الادوميين إلى تراخونيا. وأنزل في البطاني عدداً كبيراً من اليهود الذين جلبهم من بابل وأعفاهم من الضرائب ومنحهم قدراً أكبر من الحرية. وواضح أن الايتوريين قابلوا هيرود بمقاومة عنيفة والا لما احتاج الأمر إلى كل هذه الأعداد الهائلة من المستوطنين الأدوميين والعناصر المقاتلة من اليهود وهذا العدد الكبير من يهود بابل الذين ساعدوه على بسط سلطانه في الجولان[٣٤].

وفي عام ١٢ ق.م. شاع خبر كاذب عن وفاة هيرود في ايطاليا، فاشتعلت الثورة في تراخونيا بتأييد من الأنباط غير أن قادة هيرود قمعوا هذه الثورة. ولما شن هيرود الحرب ضد

= سبقت الإشارة إلى أن انطونيوس اعدم لوسانياس والد زينودوروس، ربما كان قد سبق له استئجار المنطقة التي آلت إليه منحة من أوغسطس، من الملكة كليوباترة ولم يذكر اعتراف أوغسطس بهذا الوضع صراحة ولكن يوسف يشير في Ant. XV, 349, 352 إلى ابارخية زينودوروس ويشير ديوكاسيوس liv, 9, 3 إلى تترارخية زينودوروس، وتحمل العملة كما سيلي وصف زينودوروس بأنه تترارخ وأرخيريوس.

(٣١) E. Mary Smallwood, **loc. cit.**.

(٣٢) Jos. **Ant** 343-8; **Bell**. 1.398; S. Safrai and M. Stern (ed.) **op. cit.**, p.91f; E. Mary smallwood, op. cit. p.87.

لم ينص على الجولان ولكن يفترض أن يكون زينودوروس قد احتفظ بها. وكانت المنطقة التي يحكمها كانت تفصل الجليل عن الممتلكات التي آلت إلى هيرود. راجع:

E. Mary Smallwood, **op. cit.**, p.87 m-90; G.W. Bowersock, **Augustus and the Greeks**, Oxford, 1964, p.55.

(٣٣) Jos. **Ant**, 343-53; **Bell**. 398-9.

(٣٤) E. Mary Smallwood, **op. cit.**, p. 29.

الأنباط سارع صالح الوزير النبطي بتقديم شكوى للامبراطور الذي أبلغ هيرود أنه غير راض عن قيامه بحرب دون اذن مسبق منه. واكتفى الامبراطور بتوجيه هذا اللوم لهيرود دون أن يقوم بعمل حازم مما حدا بصالح أن يدعم ثوار تراخونيا بكل مساعدة ممكنة، فنجحوا في إحداث اضطرابات خطيرة استهدفت ممتلكات الادوميين(٣٥).

وبعد وفاة هيرود ورث ابنه فيليب الأراضي الايتورية بشرق الأردن وهي المنطقة حول بانياس، والتي أخذت اسم قيصرية فيليب Caesarea Philippi (تقع بانياس الحالية بالقرب من منابع نهر الأردن) والبطاني وتراخونيا والجولان وحوران(٣٦). ولكن لم يكن لفيليب حكم الإمارة الايتورية في لبنان، كما قال بذلك يوسف، إذ كانت بعيدة عن المناطق التي آل إليه حكمها فضلاً عن أن هيرود نفسه لم يكن قد حكمها على الإطلاق(٣٧).

وكان أوغسطس حريصاً على أن يستتب الأمن في إمارة الايتوريين في الشمال فخصص قسماً كبيراً في وسطها ليوطن بها جنداً مسرحين وبذلك مزق أراضي الإمارة وجعل من بيروت مستعمرة لإقامة جند مسرحين من الفرقة الخامسة المقدونية V Macedon والفرقة الأوغسطية الثامنة VIII Augusta. وأصبح لبيروت اسم Colonia Iulia Augusta Felix. ولما كان لهليوبوليس-بعلبك عاصمة الايتوريين الدينية، هذا الاسم نفسه فإنه يرجح أن تكون مستوطنتا هليوبوليس وبيروت قد أسستا في نفس الوقت. وإلى جانب ذلك كانت تضم جنداً مسرحين من الفرقتين العسكريتين الذين استوطنوا بيروت. ولكن في حين منحت بيروت الوضع الايطالي Ius Italicum وسمح لها بإصدار عملة خاصة بها في وقت باكر، تأخر منح هليوبوليس هذين الامتيازين حتى عصر الامبراطور سيبتيموس سيفروس (١٩٣-٢١١م)(٣٨) وكانت مهمة الحاميات العسكرية من الجند المسرحين في بيروت وهليوبوليس الحد من قدرة القبائل المعتصمة بجبل لبنان على الحركة. سيما وأن أغسطس مد في رقعة مستعمرة بيروت لتصل إلى ينابيع نهر العاصي في شمال سهل البقاع(٣٩). وبالرغم من هذه الاحتياطات ارسلت حملة تأديبية في عام ٦/٧م، عندما كان كويرينيوس Quirinius حاكماً على سوريا، ضد هذه القبائل. ويبدو أن كويرينيوس لم يوفق في إخضاعها ولم يجد بأساً في أن يجند عناصر منهم في الفرق العسكرية المساعدة auxilia في الجيش الروماني وبذلك يأمن شرهم(٤٠).

وقضت تسويات أوغسطس أن يتوزع ماتبقى من أرض الايتوريين بين ثلاث تترارخيات على النحو التالي:

١- في الشمال تترارخية عرقة، في شمال طرابلس. وقد ارتبط اسمها باسم نواروس Noarus أو فاروس Varus ولعله كان أول تترارخ لها. وقد حكمها في عهد الامبراطور كلوديوس (٤١-٥٤م) تترارخ اسمه سوهايموس (سحيم؟) من عام ٣٨م إلى عام ٤٩م(٤١).
٢- في الجنوب إمارة خاكليس-جرهاء في سهل ماسياس (البقاع). وقد منحها فيما بعد الامبراطور كلوديوس في عام ٤١م لهيرود شقيق الملك اليهودي أجريبا الأول وكانت خالكيس، كما عرفنا، المعقل الأساسي لإمارة الايتوريين.
٣- إلى الشرق من جبال لبنان تترارخية ايتورية ثالثة عاصمتها أبيلا. وقد ارتبط حكمها باسم لوسانياس، والذي ورد ذكره في انجيل لوقا بوصفه حاكماً لها في عام ٢٩م على عهد الامبراطور تيبريوس (١٤-٣٧م). وكما جاء أيضاً في بعض النقوش.(٤٢).

ولعل لوسانياس هذا كان حفيداً للأمير الايتوري الذي كان

---

(٣٥) Jos. Ant. XVI, 130, 271-3; 295, XVII, 23-5. Bell. III 57.
عن ثورة تراخونيا ونهب مستوطنات الادوميين راجع Jos. "Ant". XV 1, 273-292
عن موقف اغسطس من هيرود وغضبه عليه ثم ارسال هيرود سفارة فشلت وسفارة أخرى رأسها نيقولاس الدمشقي والتي نجحت في استرضاء الامبراطور راجع Jos. "Ant." XVI, 94، وراجع أيضاً S. Safrai & M. Stern (eds.) p.89.

(٣٦) ibid; Jos. Ant. XVII. 317-20; Bell. ii, 93-7

(٣٧) بالغ يوسف في ذكر عدد المناطق التي عهد بحكمها إلى فيليب وهذا هو رأي Smallwood, op. cit., p.110.

(٣٨) Jones, op. cit., p.272, No. 59 p.289; JRS, p.266; Rey-Coquais, op. cit., p.52; "C.A.H." X, p.281 No. 3.

(٣٩) Rey-Coquais, op. cit., p.48; Bowersock, op. cit., p.66.

(٤٠) "C.A.H." X, p.282.

(٤١) Smallwood, op. cit., p. 142.

(٤٢) ibid, p. 1901, 35; Jones, JRS. op. cit., p.267.

يحمل هذا الاسم نفسه وأعدمه أنطونيوس، كما أسلفنا، ولعل أغسطس أقامه على حكمها بعد أن جردها من بعض أراضيها بعد غضبه على زينودوروس الذي لايستبعد أن يكون والده.(٤٣).

وقد ضم الامبراطور كاليجولا (٣٧-٤١م) هذه التترارخية إلى صديقه الملك أجريبا الأول.(٤٤)

وفيما يتعلق بترارخيات فيليب بن هيرود الأكبر، والتي كانت تضم مناطق ايتورية، فإن الإدارة الرومانية على عهد الامبراطور تيبريوس اقتطعت منها بعد وفاة فيليب في عام ٣٤م الجولان وتراخونيا وأدمجتهما في ولاية سوريا. وأمر الامبراطور كاليجولا بمنحها أيضاً للملك أجريبا الأول(٤٥).

وبذلك أصبحت مملكة أجريبا الأول تضم إلى جانب يهوذا والسامرة مناطق ايتورية في تترارخية أبيلا وبعض ماكان يحكمه فيليب وحوران. ولذلك لم يخف أجريبا صداقته لروما وامبراطورها فسمى نفسه في عملته ونقوشه «المحب لقيصر» Philokaisar و«المحب لروما» Philoromaios(٤٦).

وفي عام ٥٠م على عهد الامبراطور كلوديوس كان لأجريبا الثاني حكم مناطق ايتورية كثيرة وخاصة إمارة خالكيس غير أن الامبراطور قرر في عام ٥٣م أن يحوله عن حكمها. وكان هذا التغيير في مصلحة هليوبوليس-بعلبك التي أصبحت أكبر مدينة رومانية في سهل البقاع في حين أن خالكيس تحولت لأن تكون ضيعة امبراطورية كماسيلي.

وقد استمر حكم أجريبا الثاني لعرقة وبانياس وأولاثا والبطاني وتراخونيا وحوران حتى وفاته في عصر الامبراطور تراجان (٩٨-١١٧م)(٤٧).

ونحاول أن نتعرف على ما صار إليه أمر الامارات الايتورية بعد ذلك بالرغم من الغموض الذي أحاط بها.

خلال النصف الأول من القرن الثاني للميلاد أخذت عرقة اسم قيصرية (القريبة من) لبنان Caesarea ad Libanun وبدأت تصدر عملة خاصة بها في عام ١٤٨-١٤٩م.

أما في الجنوب فقد آل حكم خالكيس، في عصر الامبراطور فسباسيانوس (٦٩-٧٩م)، إلى الملك ارسطوبولوس بن هيرود شقيق الملك أجريبا الأول. وابتداء من عام٩٢م، في عصر الامبراطور دوميتيانوس، اكتسبت المدينة صفة البلدية municipium وذلك في نطاق تبعيتها لولاية سوريا، واتخذت اسم Flavia Chalcis ولكنها لم تصدر عملة خاصة بها. وتضاءل ذكرها حتى أن بعض المؤرخين يعتقد أنها اختفت تماماً أو أنها أصبحت تابعة لاحدى المدن المجاورة أو لعلها أصبحت مجرد ضيعة تابعة للامبراطور باسم Saltus Gonaiticus(٤٨).

أما في الشرق فقد ظهرت تترارخية أبيلا في المصادر المتأخرة موزعة بين ثلاث وحدات Klimata :

١ - Klima Iabroudon (يبرود) في الشمال.
٢ - Klima Magloulon في الوسط.
٣ - مدينة أبيلا في الجنوب. ومن غير المعروف التاريخ الذي اكتسبت فيه مدينة أبيلا صفة المدينة إذ أنها لم تصدر عملة خاصة بها مثل خالكيس.

وفيما عدا هذا التترارخيات فإن أولاثا وبانياس فيما يرجع كونتا قيصرية بانياس. وبعد أن تأسست الولاية العربية في عام ١٠٦م ضمت إليها البطاني وجنوب حوران. أما شمال حوران فقد ضم مع تراخونيا إلى ولاية سوريا. ولكن شمال حوران مالبث أن ضم في عهد الامبراطور كاراكلا (٢١١-٢١٧م) إلى الولاية العربية. وفي عهد الامبراطور دقلديانوس (٢٨٤-٣٠٥م) لحقتها تراخونيا في الانضمام إلى تلك الولاية(٤٩). وقد ضم إلى عاصمتها بصرى كثير من أراضي حوران والبطاني(٥٠).

ومعلوماتنا عن هذه المناطق الايتورية التي تقع إلى الشرق من نهر الأردن جنوب دمشق، بفضل ماعثر عليه بها من نقوش

(٤٣) الحاشية السابقة، عثر في أبيلا (سوق وادي بردى) على نقوش من عصر تيبريوس يتضح منها اسم لوسانياس، تترارخ أبيلا، وبدراسة قبرية من هليوبوليس تبين قرابته للأسرة الايتورية الحاكمة في خالكيس، راجع Rey-Coquais, op. cit., p.49.

(٤٤) A. Garzetti, "From Tiberius to the Antonines", Lond. 1974, p.94; Smallwood, op. cit., p.200.

(٤٥) الحاشية السابقة

(٤٦) Smallwood. p. 190, No. 35

(٤٧) Jones, "JRS." op. cit., p. 267

(٤٨) الحاشية السابقة

(٤٩) الحاشية رقم ٤٧

(٥٠) Jones, 'RS., op. cit., p. 272.

كثيرة، أكثر وضوحاً. فقد كان بالبطاني وحوران وتراخونيا بعض المدن ولكنها كانت قليلة في عددها وفي أهميتها. وعلى العكس من ذلك ضمت هذه المناطق عدداً كبيراً من القرى وظلت كذلك حتى نهاية الحكم الروماني.

وإذا كانت المدن الايتورية في لبنان، في رأي البعض، لاتعدو أن تكون مجرد أماكن كبيرة للتجمع السكاني في مناطق زراعية متسعة الرقعة(٥١)، فإن مدن البطاني وحوران وتراخونيا لابد وأن كان لها هذه الصفة أيضاً وحيث ظل أهلها من الايتوريين يمارسون حياتهم الريفية القديمة.

ومن المهم أن نتعرف إلى المدن التي كانت قائمة في تلك المناطق. لاشك أن مدينة كاناثا (قنوات) تأتي في مقدمتها. فهي مدينة قديمة، وقد سلفت الإشارة إلى أن بومبي في تسويته التي وضعها للشرق فصلها عن منطقة حوران وضمها إلى مجموعة المدن العشر. ومن نقوش يعود تاريخها إلى القرن الثاني للميلاد كانت هناك مدينة باسم سوادا Soada، فيما بعد ديونيسياس وهي السويداء Suweida ولكن لايعرف تاريخ انشائها. وكانت كاناثا وسوادا هما المدينتان الوحيدتان في حوران إلى أن أنشأ بها الامبراطور فيليب العربي (٢٤٤-٢٤٩م) مدينة ثالثة هي فيليبوبوليس وهي شهبة. وتعرف أيضاً من النقوش بوجود ثلاثة مواقع هي شقّا وبراق في شمال اللجاة والشيخ مسكين. ونعرف من المصادر الأدبية بوجود ثلاث مدن ربما تقابل تلك المواقع الثلاث وهي نيابوليس وهي تقابل شقّا ويرجح أن تكون قد أنشئت في عام ٢٧٢م استناداً إلى نقش عثر عليه بها يمجد الامبراطور أوريليان (٢٧٠-٢٧٥م) وكانت تتمتع بوضع المستعمرة Colonia وتتوفر الدولة على أهميتها. ومدينة قنسطنطية أو قنسطنطين هي براق ومدينة ماكسيميانوبوليس Maximianopolis التي ربما تكون قد أنشئت بين عامي ٢٨٦ و٣٠٥م وهي الشيخ مسكين. وثمة إشارات إلى مدينتين وجودهما غير مؤكد وهما خريسوبوليس وهيرابوليس. وذكرت المصادر مدينتين أخريين هما فاينا (مصمية) ونيفي (نوى) وكانتا تتمتعان بوضع المدينة ولكن لايعرف تاريخ حصولهما على هذا الوضع المتميز.

وكل هذه المدن تتشابه في ضآلة رقعتها. ولاتبعد الواحدة منها عن الأخرى بأكثر من خمسة أميال. وهذه المدن تحتل نسبة صغيرة من مساحة المنطقة إذا قيست بالمساحة التي تشغلها القرى.

ولاشك أن سياسة الحكومات الرومانية في البطاني وتراخونيا وحوران اختلفت عن سياستها في الجليل والسامرة واليهودية من حيث تشجيع انتشار حياة المدنية كمظهر من مظاهر التحضر أو التمدين. ففي مناطق الايتوريين هذه لم تحز المدينة أية أراض تختص بهما. فإذا وجدت مدينة فإن ذلك لايزيد عن كونها ظفرت باسم المدينة. وقد يكون قد سمح لها بأن تتمتع بجانب من الاستقلال كأن تصدر عملة خاصة بها، وإن كانت الشواهد تدل على أن مدينتي كاناثا وفيليبوبوليس فقط هما اللتان تمتعتا بإصدار عملتيهما، وقد أعفيت المدن كذلك في القرن الثاني من الخضوع لسلطة قائد الكتيبة العسكرية المشرف على شؤون القرى. وكان للمدن مجالسها التي أطلق عليها اسم البولي boulé مثل ذلك المجلس الذي كان في كاناثا وفيليبوبوليس. ومن الملاحظ أن كثيراً من الذين كانوا يحملون لقب عضو المجلس Bouleutés كانوا يقيمون في قرى خارج نطاق مدنهم. وقد يحمل أحد الأشخاص في إحدى القرى هذا اللقب باعتباره عضواً في مجلس مدينة معينة. ويفسر ذلك بأن كثيرين من مواطني تلك المدن كانوا أغنياء ولهم أراضيهم في القرى المنتشرة حول المدن أو أن مدينة ماتمنح عضوية مجلسها لأحد الشخصيات البارزة في إحدى القرى وطبعاً كان ذلك مقابل هبات وخدمات يقدمها هذا القروي لتلك المدينة.

واضح إذن أن المدينة لم تلعب دوراً مؤثراً في حياة الايتوريين في مناطقهم الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن في البطاني وتراخونيا وحوران. ذلك أن القرية كانت هي الإطار الأساسي الذي عاش فيه الايتوريون. ومعلوماتنا عن القرى الايتورية كثيرة وواضحة وذلك بفضل هذا العدد الضخم من النقوش التي حفظت في تلك القرى.

نعرف من المؤرخ اليهودي يوسف أن البطاني كانت توبارخية بمعنى أنها كانت وحدة إدارية صغيرة. ولعل ترخونة وحوران كانتا أيضاً وحدتين إداريتين أكثر من كونهما اقليمين

(٥١) M.I. Rostortzeff, Social and Economic History of the Roman Empire, 2nd. ed. Oxford (1963), p.267, No. 27, p.669.

جغرافيين وكان لقب حكام هذه الوحدات eparchoi. ونعرف أيضاً أن الرومان عندما آل اليهم حكم سوريا تجاهلوا هذه التقسيمات الإدارية التي كانت مألوفة في العصر السلوقي. واعتبروا ترخونة وشمال حوران وحدة إدارية واحدة عهد بها والي سوريا إلى وحدة عسكرية centurion كانت تابعة لإحدى الفرق العسكرية الكبرى.

ولما كان قد ورد في بعض النقوش أن بعض القرى كانت تحمل لقب metrokomia فإن ذلك يجعل من الممكن أن يكون عدد من القرى تجمع حول قرية صارت مركزاً لها. ولايعني ذلك أن تجمع القرى على هذا النحو كان كبيراً وأن الرقعة التي كانت تحتلها هذه القرى كانت متسعة، ذلك لأن اقليم ترخونة كان يضم أربع قرى تحمل هذه الصفة لأن ترخونة كانت تقع في منطقة اللجة الضيقة، أو على حافتها. ولاتوحي النقوش بأن ثمة قرية كانت تخضع لقرية أخرى ولعل اللقب الذي حظيت به قرية مالايعدو أن يكون لقباً شرفياً.

وظلت التنظيمات القبلية لدى الايتوريين قائمة. وإذا كانت بعض المصادر تؤكد أن هيرود، عندما كان مسئولاً عن حكم بعض مناطق الايتوريين، حاول أن يحملهم على الاستقرار وممارسة الزراعة، فان الفترة التالية لعصره شهدت فيما يرجح استقرار الايتوريين ونبذهم لحياة البداوة تدريجياً وكذلك تخليهم عن تنظيماتهم القبلية شيئاً فشيئاً. وتوضح النقوش أن بعض الايتوريين كان يحتفظ إلى جانب اسمه باسم قبيلته وباسم قريته أو يكتفي بذكر اسم قبيلته فقط. كما وأن بعض النقوش تدل على أن إحدى القبائل تكرم شخصاً قام على نصرتها وأن قبيلة أخرى لها من يدافع عنها. ويفهم من نقوش أخرى أن بعض القبائل تسجل اقامتها لمبان عامة، وتثبت عبارات التكريس والإهداء. وفي سوادا-ديونيسياس- Soada-Dionysias (سويداء) في حوران كان للقبائل مكانها في دستورها ولكل قبيلة عدد من أبنائها يمثلونها في مجلس المدينة، وتنهض بالأعمال التي تطلب المدينة منها القيام بها. وكأننا أمام قبائل كانت تتكون منها أي مدينة إغريقية عادية.

ولكن بصفة عامة لابد وأن تكون حياة الاستقرار التي بدأ الايتوريون اعتيادها قد أوهنت من النظام القبلي. فنجد على سبيل المثال أن قبيلة مايتوزع أفرادها في قريتين، في حين اقتصرت الحياة الرعوية على الأطراف الشرقية لحوران.

وبصفة عامة انصرف الايتوريون إلى الزراعة. وتحولت الروح القتالية إلى العمل في الوحدات العسكرية إما في الوحدات المساعدة التي حملت اسم الايتوريين أو اسم أهالي كاناثا (قنوات) أو الخدمة في الفرق الرومانية في سوريا. وقد احتل المسرحون منهم من الخدمة العسكرية وسلالتهم مكانة رفيعة في المجتمع المحلي، وكان الواحد منهم يفخر بإضافة صفة المسرح ouetranos أو outranikos إلى اسمه. وتظهر أسماء هؤلاء الايتوريين المسرحين من الخدمة العسكرية في قوائم المساهمين بأموالهم للنهوض بشؤون القرية، وكانوا يشغلون الوظائف الخاصة بها. ووصف أحدهم نفسه بالمحسن والمؤسس للقرية. ووصف آخر نفسه بأنه يحمي قبيلته. كما وأنهم كانوا يقيمون المباني العامة على نفقتهم الخاصة.

وكانت القرية الايتورية تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي لايكاد يختلف عن القدر من الحكم الذي تتمتع به المدينة. بل إنهم يقلدون في نقوشهم الصيغ التي كانت تستخدمها المدن. ولاتصف القرى نفسها بأنها مجرد قرية he kome أو اتحاد to koinon أو اتحاد القرية to koinon tes komes بل هي أيضاً تستخدم صفة ho demos. ويثبت القرويون أسماء قراهم.

وكان للقرية الايتورية مجلس (أوخلوس Ochlos) يصدر القوانين. ولها أيضاً خزانة عامة ta tes komes ta tou koinon وأرضاً مشتركة ومبان عامة بعضها شيد لأغراض دينية والبعض الآخر لأغراض عادية مثل الأسوار المحصنة وابراج المراقبة ومسارح وأروقة وحمامات وخزانات ونافورات وفنادق ومبان يظن أنها كانت مقار للموظفين.

وفيما يتعلق بألقاب الموظفين فهناك احتمال أن بعضهم كانوا موظفين نظاميين وأن البعض الآخر كانوا موظفين خصوصيين. واستناداً إلى هذا فإن موظفي القرى في القرن الثاني وأوائل الثالث كانوا يحملون لقب ستراتيجوس Strategos. وقد يكون الستراتيجوس واحداً فقط أو كما يظهر في حالة واحدة كانت الوظيفة موزعة بين ثلاثة من الموظفين يحمل كل واحد منهم هذا اللقب. والوظيفة كما هو واضح من اسمها الذي يعني القائد ومن طبيعتها كانت من مخلفات مرحلة البداوة في حياة الايتوريين. ويبدو أن هذه الوظيفة كانت ذات طابع ارستقراطي ومن غير الواضح ما إذا كانت

انتخابية أو وراثية، ذلك أن أحد الايتوريين كان يفخر بأن جده كان استراتيجوس وذلك في نقش يرجع تاريخه إلى عام ٣٣٤م. وكانت هذه الوظيفة قد انتهى أمرها من زمن بعيد.

ومنذ منتصف القرن الثالث تغيرت طبيعة الوظائف فأصبحت جماعية وربما أصبحت أيضاً انتخابية وسنوية. والمثل على هذا النوع من الوظائف، وظائف dioiketai وهي وظائف مالية فيما يبدو من اسمها. وليس هناك مايدعو إلى الافتراض بأنها تختلف عن وظائف لها نفس الاختصاص وهي pronoetai وpistoi. وقد يكون الاختلاف في اللقب أو تاريخ النقوش أو أماكنها.

وحوال منتصف القرن الرابع ظهر موظف يحمل لقب Syndikos أوekdikos. وأقدم نقش ظهرت فيه هذه الوظيفة يعود تاريخه إلى عام ٣٢٢م. ويظهر هذا الموظف دائماً على رأس قائمة الموظفين الذين يحملون ألقاب dioketai أوpistoi. ولعل ثمة علاقة كانت بين هذه الوظائف والتاريخ الذي ظهرت فيه وبين الإصلاحات التي كان الامبراطور قسطنطينوس قد قررها بالنسبة للامبراطورية.

وقد اهتمت القرى بتشييد المعابد. وكان لهذه المعابد إدارتها وموظفوها ومواردها الخاصة ولايعني ذلك أنها لم تكن تعتمد على القرى. وفي حالة واحدة نجد موظفي أحد المعابد يسجلون أنهم شيدوا هذا المعبد اعتماداً على القرية التي يقع فيها. ويبدو أن موظفي المعابد كانوا ينهضون بمسؤولية إنشاء المعابد وترميمها بتكليف من القرية. ونجد مثلاً على ذلك مجتمع إحدى القرى يتعاون مع المتعبدين لأحد الآلهة في تشييد معبده. وإن كانت القرية تعهد أحياناً إلى بعض موظفيها من pronoctai بالتعاون مع الاله في إنشاء مكان مقدس. وتعتز إحدى القرى بأنها أنشأت معبداً ولذلك فإن دور الاله لايعدو أن يكون دور المساهم بقدر من النفقات جعلت وكلاء الاله يصرون على أن يسجلوا بين منشئي المعبد بالرغم من أنهم لم يساهموا في النفقات. وفي قرية دير اللبان كان المعبد تحت الإشراف المشترك للقرى المجاورة كان من بينها قرية بوريكة السبئيين Borechath Sabaon. وكانت إدارة المعبد في يد اثنين من الموظفين تختارهم هذه القرى يسمون أحياناً hierotamiai وأحياناً pistoi كما كان يشترك معهم اثنان من الكهنة بقدر معين.

وكل ما ذكرناه عن المدن والقرى في مناطق الايتوريين شرق نهر الأردن لينهض دليلاً على تحولهم من حياة البداوة إلى حياة الاستقرار في مجتمعات منظمة مما أتاح لهم فرصة الظفر بنوع من الحكم المحلي بيّنا فيما سبق بعض مظاهره(٥٢).

ويتضح لنا من الظروف التي عاش في ظلها الايتوريون منذ أن قدموا إلى لبنان أنهم اصطدموا بالقوى التي تربصت بهم والمتمثلة بصفة خاصة في اليهودية، سواء أكانت تحت حكم المكابيين أو حكم هيرود وأسرته. وإذا كانت الإدارة الرومانية قد مزقت إماراتهم إلا أنهم كشعب استمروا واستجابوا لتأثير الحضارات التي أحاطت بهم سواء أكانت اغريقية أو هلينستية أو رومانية، واستطاعوا أن يسقطوا عن أنفسهم ماتهموا به من غلظة وعدم التحضر وميلهم إلى حياة البداوة وسلكوا سلوك الجماعات الجبلية التي كانت تنحدر من جبال لبنان على المناطق المتاخمة لها. ومن الغريب أن بعض المؤرخين المحدثين لايزالون يرددون ماذكره الكلاسيكيون عنهم سواء بحسن نيّة أو بسوء قصد، عندما كانوا يرددون أقوال خصومهم مثل هيرود وخلفائه وهذه هي الصورة التي نخرج بها من مراجعة ما كتبه عنهم المؤرخ اليهودي يوسف والجغرافي استرابون(٥٣).

وإذا ناقشنا مدى تقبل الايتوريين للأغرقة والرومنة فاننا بلاشك سنجد أكثر من دليل على ذلك. ويتصل بهذه النقطة من دراستنا أسماء ملوكهم وأمرائهم التي نراها في صورتها الاغريقية أو الرومانية في العملة أو في المصادر الأدبية من إغريقية ورومانية. وإن كان بعض المؤرخين المحدثين يرى أن ظهور أمراء الايتوريين في صورة اغريقية أو رومانية ليس دليلاً كافياً على ميلهم للحضارة الهلينية، وإن هؤلاء الأمراء ظلوا غير متحضرين. وهذا رأي يرفضه مؤرخون آخرون.(٥٤) وكم يكون مثيراً ومفيداً لو أن أسماء هؤلاء الأمراء العربية الخالصة ظهرت في كتابات عربية من نقوش وغيرها. وعلى كل حال فإنه مع ذلك يمكن تبين الأصل العربي للاسم الاغريقي لبعض

(٥٢) اعتمدت في الصفحات من ١٢ ــ ١٥ على مقال جونس المشار إليه في حاشية ٢٩. عن بوريكة السبئيين، ديسّو، **المرجع السابق** ص١٠ وحاشية ٤ بنفس الصفحة.

(٥٣) ردد الاستاذ جونس في مقاله السالف الذكر ص٢٦٩ أقوال يوسف الخاصة بموقف هيرود والملك أجريبا الأول أو الثاني من الايتوريين ورأي اجريبا فيهم.

(٥٤) راجع سامي سعيد الأسعد، **تاريخ فلسطين القديم**، الناشر: بغداد ١٩٧٩، ص٣٢٠، ومايليها.

الأمراء. من ذلك مثلاً قد يكون اسم سوهيموس هو الاسم العربي سحيم. ونعرف أن بعض ملوك لحيان في شمال الجزيرة العربية اتخذوا أسماء: تخمى أو تحمى أو تلمى وهي مأخوذة من اسم بطليموس ملك مصر عندما كان ملوك لحيان على علاقات طبيعية مع أسرة البطالمة. فهل يعني ذلك أن اسم بطليموس، سواء في صورته الاغريقية أو في صورته العربية، كان محبباً لدى بعض ملوك العرب القدماء وكان أمراء الايتوريون بعضا منهم، وهل هذا يفسر وجود اسم بطليموس بين أمراء خالكيس وأمراء عرقة(٥٥)؟ هذا بالإضافة إلى ماسبق ذكره عن ورود اسم ثرو التي قد تعني ايتوريا في نقش لحياني من ددان.

وكان ملك حمص يدعى يوليوس سوهايوس C. Julius Sohaemus على عهد الرومان(٥٦) وواضح أنه اكتسب المواطنة الرومانية فصار له هذا الاسم الروماني. واحتفظ باسمه العربي ولعلنا لانخطىء إذا قلنا أنه كان ينحدر من أصل ايتوري أو أنه كان ينتمي إلى إحدى الأسر الايتورية التي كانت تحكم ايتوريا. ولعلنا لانخطىء أيضاً إذا قلنا أن كتابة ملوك الايتوريين لأسمائهم في صورة إغريقية أو اتخاذ أسماء إغريقية صحيحة إنما كان لحرصهم على الظهور بمظهر إغريقي في عالم إغريقي الثقافة والحضارة. وهذا مافعله اليهود في فلسطين وفي مصر على سبيل المثال. وإن ذلك كان لاقتناع ملوك الايتوريين بالأخذ بأسباب الحضارة الاغريقية. وهل هناك مايمنع القول بأنهم مع ذلك احتفظوا أيضاً بأصولهم الحضارية العربية! ونتساءل لماذا أطلق الأيتوريون الاسم الاغريقي خالكيس على مدينتهم جرهاء واسم هليويوليس على مدينتهم الأخرى بعلبك؟ ولاعبرة بالقول أنهم لم يعطوا مدنهم دستور المدينة الاغريقية حتى ولو في الحدود الضيقة التي كانت عليها دساتير مدن العصر الهلينستي والتي حاول ملوك هذا العصر تحديدها فكان أن أقام الايتوريون إمارتهم على حساب مدنهم، وإن كان في هذا القول نوع من المغالطة فقد وصف بعض الأشخاص أنفسهم بأنهم أعضاء في مجلس الشورى واستخدم كل واحد منهم الصيغة الاغريقية لهذه العضوية Bouleutes وذلك في نقوش ظهرت في بعض القرى. واستبعد البعض أن يكون هناك مجلس شورى boulè في القرية الايتورية ولكنهم لم يستبعدوا أن يكون مثل هذا المجلس في المدن(٥٧).

إضافة إلى ماتقدم، يمكن أن نسقط عن الايتوريين صفة التخلف بأن نبرز أن أمراءهم اتخذوا الألقاب الاغريقية التي كانت لغيرهم والتي تتمثل فيها السلطة المدنية والسلطة الدينية فكل أمير tetrarches حاكم التترارخية وهو أيضاً archiereus الكاهن الأعظم. وهذا ماتبرزه العملات التي أصدروها(٥٨). ونضرب مثلاً لها بعض عملات أصدرها بطليموس بن منايوس من الأسرة الايتورية الحاكمة في خالكيس.

يظهر على الوجه الأول لأحدى قطع العملة رأس زيوس وعلى الوجه الآخر منه طائر ناشر جناحيه وأسفل الصورة اسم بطليموس مع لقبه تترارخيس.

وعلى أحد وجهي قطعة ثانية يظهر رأس زيوس وعلى الوجه الخلفي مقاتلان يرتدي كل منهما درعه ويواجه الآخر ويحمل رمحاً وكلاهما عاري الرأس ونقرأ اسم بطليموس تترارخيس وأرخيريوس(٥٩).

وقد أصدر إبنه لوساياناس بعض العملات انتهت إلينا واحدة منها يظهر على وجهها الأول رأس لوساياناس وعلى الوجه الآخر اسم لوسانياس مع لقبيه تترارخيس وأرخيريوس وتظهر أيضاً الربة أثينا وهي ترتدي الخيتون وعلى رأسها الخوذة ومعها درعها ورمحها وتظهر أيضاً إلى اليمين ربّة النصر نيكي(٦٠).

والمعروف أن المعبودة اللات اكتسبت في حوران الصفة اليونانية وأخذت اسم أثينا. وقد عثر في حوران وفي ترخونة على نقوش سجلت عليها عبارات الإهداء والتكريس للربة أثينا ويمكن القول أن الربّة المقصودة بهذا التكريم إنما هي المعبودة اللات. ومن المعروف أن عبادة اللات انتشرت في كناثا (قنوات) وفي مناطق أخرى(٦١).

---

(٥٥) محمد بيومي مهران، **دراسات في تاريخ العرب القديم**، الرياض (١٣٩٧هـ—١٩٧٧م) ص ٥٢٧.

(٥٦) G. W. Bowersock, **op. cit.**, p. 66

(٥٧) Jones, **op. cit.**, p. 272.

قارن ديسّو، **المرجع السابق** (الترجمة العربية) ص ١٢ وما يليها.

(٥٨) عن العملات الايتورية ارجع إلى:

W. Worth, **Catalogue of the Greek Coins of Galatia, Gappadocia and Syria**, p.279-302; pl.XXiii ff.

وهو أحد أجزاء مجموعة The Greek Coins in the British Museum.

(٥٩) **المرجع السابق** لوحة رقم XXX III. 11.

(٦٠) **المرجع السابق** لوحة رقم XX III. 12.

(٦١) ديسّو، **المرجع السابق** (الترجمة العربية) ص ١٢٢.

وانتهت إلينا قطعة عملة من عصر زينو دووروس بن لوساياس (٣٠-٢٠ق.م.) يبرز على الوجه الأول لها رأس أوكتافيانوس (اوغسطس) ولقبه نيوس قيصر، وعلى الوجه الثاني زينودوروس مع لقبيه تترارخيس وأرخيريوس.[٦٢]

وثمة قطعة أخرى من القرن الأول ق.م. تحمل على الوجه الأول رأس زيوس وعلى الوجه الآخر تظهر صورة معبد يمكن أن يشاهد بداخله مخروط حجري. وللمعبد درجتان نقش عليهما Chalcideon إشارة إلى أن هذه القطعة عملة أصدرتها مدينة خالكيس[٦٣]. ولعل هذا المخروط الحجري تجسيد لاله معين، كما وأن النسر الذي يبدو واضحاً على عملات خالكيس ربما كان طائر زيوس أو ربما كان يرمز إلى الملك السلوقي الأول، الملك سلوقس زيوس نيكاتور الذي جعل من نفسه صورة لزيوس[٦٤].

وقد أصدرت مدينة هليوبوليس-بعلبك عملات. على وجه إحداها نقشت الحروف IOMH وهي اختصار لعبارة Jovi Optimo Maximo Heliopolitano. وصورة معبد هو معبد جوبيتر هليوبوليتانوس. وتظهر على قطعة أخرى صورة لمعبد الشمس ولاشكّ أن المعبود الرئيسي في هليوبوليس، كما هو واضح من اسم المدينة اليوناني، كان الاله السوري الذي عرفه الرومان في صورة الشمس Helios أو Sol وهو المقابل للاله جوبيتر[٦٥].

وثمة عملات أخرى من المدينة نفسها تشير إلى الألعاب والمباريات التي كانت تجري في ملعبها كما أسلفنا القول. وهناك عملات تمثل ربة الحظ Tyche التي توفر الحماية للمدينة[٦٦].

وواضح إذن مرّة أخرى مدى رغبة الأمراء الايتوريين في مجاراة جيرانهم الاغريق أو الرومان، تلك الرغبة التي نلتمسها في عملاتهم وأسمائهم ومعبوداتهم التي قرنوها بمعبودات الإغريق والرومان. ولم يتردد الايتوريون في تقديس الامبراطور الروماني وتخصيص كاهن لعبادة روما وأوغسطس كما يظهر ذلك في نقش من مدينة إيبلا يعود تاريخه إلى عام ٦٩م.[٦٧]

ويفهم من نقش من قلعة فاكرا في جبل لبنان شمال شرق بيروت أن عبادة الامبراطور كلوديوس الروماني قرنت بعبادة الاله المحلي زيوس Zeus Beelglassos[٦٨]. وكم يكون من المفيد حقاً لو أمكن التعرف إلى أسماء آلهة الأيتوريين، ولعلنا لانجانب الصواب كثيراً لو قلنا أنها كانت آلهة عرب شمال الجزيرة العربية مثل الأنباط والصفويين سيما وأن هؤلاء الصفويين نقلوا من حوران عبادة الاله بعل سمين[٦٩].

وإذا كان المكابيون أو الملوك من بيت هيرود قد سيطروا على مناطق ايتورية، فإنهم لم يفلحوا في إبعاد الايثوريين عن وثنيتهم وفرض اليهودية عليهم بالمعنى المعروف. بل أن نقش قلعة فاكرا يوضح أن الربة أتارجاتيس قد كرست معبدها لكل من الملكين اليهوديين أجريبا الأول وأجريبا الثاني[٧٠]. ولابدّ وأن نعيد النظر فيما ذكر من أن المكابيين ألزموا الايتوريين بالختان ذلك أن الايتوريين شعب سامي والشعوب السامية كانت تمارس عادة الختان. ويمكن أن نقول أن المكابيين وآل هيرود كان يهمهم في المقام الأول مايحصلون عليه من الايتوريين من أموال في شكل ضرائب ومكوس.

وعلى العكس مما تقدم نجد إشارات إلى كنائس مسيحية في أرض الايتوريين. وقد كان الايتوريون في ايتوريا والبطانى والمدن العشر وأرض الجليل يستمعون إلى عظات السيد المسيح عليه السلام ويتفهمون دعوته[٧١]. وقد يفترض البعض أن الايتوريين تحولوا مباشرة من الوثنية إلى المسيحية ولكن هذا الفرض لايمنع أن يكون بعض الايتوريين قد اعتنق اليهودية. ولكنهم في هذه الحالة لانتوقع أن يكون عددهم كبيراً وإلّا لحفلت مصادر اليهود بذكر تهود الايتوريين بدلاً

(٦٢) W. Wroth, **op. cit.**, pl. XXX IV, 2.

(٦٣) **المرجع السابق** لوحة رقم XXX III, 10.

(٦٤) **المرجع السابق** p. 1 XXII ff.

(٦٥) **المرجع السابق** p. 1 XXII ff.

(٦٦) الحاشية السابقة.

(٦٧) Rey-Coqais, **op. cit.**, p. 47 f.

(٦٨) **Ibid**, p. 49 تقع قلعة فاكرا في جبال لبنان شمال شرق بيروت، ويفترض أنها كانت إلى جوار ممتلكات الملك أجريبا الأول لأنها كانت تتبع لبنان. وبها برج عبارة عن بناء مخصص للأغراض الدينية شيد في عام ٤٣/٤٤م اشتمل على نقش مهدى إلى الامبراطور كلوديوس الذي قرن بالاله المحلي Zeus Beelglassos. ويرجح أن تكون القلعة قد ضمت إلى ممتلكات الملك أجريبا الثاني. وهذا يفسر قيام الربة أتارجاتيس باهداء المبنى إلى الملك أجريبا وشقيقته برنيكي.

(٦٩) راجع ديسّو، **المرجع السابق**، ص ١٥٨.

(٧٠) راجع حاشية ٦٨.

(٧١) J. Spencer Trimingham, **Christianity among the Arabs in Pre-Islamic Times**, Lond. 1979, p.41; E. Bevan, **op. cit.**, p.256 & No. 10.

من الإصرار على اتهامهم بالتخلف والغلظة والميل إلى العدوان وشن الاغارات.

وبعد، هذه صورة موجزة عن الايتوريين عرب لبنان القدماء، الذين تحدوا اليهود الذين كانت روما تدعمهم بنفوذها وسلطانها. وقد عرفهم الرومان شعبا شديد المراس من الصعب السيطرة عليهم، وفطنوا إلى أنه إذا كان من الصعب إخضاعهم فلا بأس من استمالة بعضهم للخدمة في الجيش الروماني فهم مهرة فى استعمال القوس والسهام. وهذا مافعله الحاكم الروماني لسوريا كويرنيوس، كما أسلفنا، إذ كان أول من كوّن منهم كتيبة في عام ٢٠ ق.م. ومن ثم تتابع اشراكهم في الجيش الامبراطوري[٧٢].

وإذا كان الايتوريون لم يتخلفوا عن مواكبة مظاهر الحضارة الاغريقية أو الرومانية فلاشكّ أنهم لم يفقدوا كثيراً شخصيتهم العربية المميزة.

ويبقى في النهاية أن نتساءل لِمَ تعجب الاستاذ رينيه ديسّو من أن الأسر الكبرى في لبنان تريد أن تؤكّد أصولها العربية؟!



*

(٧٢) ص٩ أعلاه، ديسّو، المرجع السابق، ص١١، M. Rostovtzeff, op. cit., p.688 No. 99

(*) اشكر الدكتور محمد عبد العزيز الأستاذ المساعد بقسم الآثار جامعة الملك سعود على مساعدته في كتابة بيانات هذه الخريطة.

العصور، المجلد الأول، الجزء الأول، ١٥ ـ ٢٦ (١٩٨٦).

حاكم السرين (راجح بن قتادة) ودوره في العلاقات المصرية اليمنية في مكة

للدكتور أحمد عمر الزيلعي

ملخص البحث : كانت مدينة السرين التاريخية إحدى الموانيء المعروفة على ساحل البحر، الأحمر وأهم المحطات التي تلتقي وتفترق عندها طرق التجارة والحج بين اليمن والحجاز، وهي ولاية تابعة من الناحية السياسية لإمارة مكة المكرمة، وذات موقع هام جداً، هيأها لأن تلعب، في بعض الفترات، دوراً هاماً في أحداث المنطقة وفي علاقات مكة السياسية والحربية. وهذا البح سيسلط الأضواء على بعض هذه الفترات التاريخية التي شهدتها مدينة السرين، وهو يتكون من جزأين:

يشمل الجزء الأول مناقشة الخطأ الشائع بين المؤرخين القدامى والمحدثين، وهو أن هؤلاء المؤرخين يذهبون إلى أن راجح بن قتادة كان أميراً لمكة المكرمة، وأنه تولاها بعد أخيه الحسن، وبقي أميراً عليها طوال الفترة التي خضعت فيها مكة لنفوذ الملك منصور، مؤسس الدولة الرسولية باليمن. وهذا الجزء من البحث يعتبر محاولة متواضعة لتصحيح هذا الخطأ الشائع والوصول إلى أن راجحاً كان أميراً للسرين وحسب.

أما الجزء الثاني، فيتناول مرحلة من أهم مراحل الصراع بين بني أيوب في مصر وبني رسول في اليمن بقصد السيطرة على مكة المكرمة أو الحصول على نقطة متقدمة في مناطق نفوذ الطرف الآخر. وقد شكل حاكم السرين دوراً حاسماً في ترجيح كفة الرسوليين على الأيوبيين.

أ ـ حاكم السرين

يقع ميناء السرين على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، وهو على بعد حوالي ١١ كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من الوسقة، القرية المعروفة التي تمثل اليوم واحدة من المحطات الرئيسية على الطريق الحديث بين مكة وجيزان(١). عاشت السرين عدة قرون لعبت خلالها دور الميناء الثاني لمكة المكرمة بعد جدة والميناء الرئيسي لتهامة عسير الشمالية. من هذا الدور تستمد السرين شهرتها التاريخية بجانب كونها عاصمة رئيسية للاقليم بأكمله على الأقل في الفترة التي يتناولها هذا الحديث.

أما أهمية السرين في العصر الحاضر، فتعود إلى ما توصلت إليه الدراسات من العثور على موقعها وما يحتويه هذا الموقع من مخلفات آثارية قيمة، تتمثل في بقايا أساسات الأبنية والأواني الزجاجية والفخارية، وكذلك في شواهد القبور التي تمثل لوحات رائعة من الكتابات الكوفية الراقية(٢).

كانت السرين من الناحية السياسية ولاية تابعة لمكة المكرمة، وكان ولاتها منذ القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، يختارون من بين أفراد أسر الأشراف الذين يحكمون مكة، ابتداءً من الأسرية الموسوية وانتهاءً بأسرة قتادة التي كانت السرين من نصيب أحد أفرادها وهو راجح بن قتادة، صاحب الدور الرئيسي في هذا البحث. فقد أصبح راجح حاكماً رسمياً للسرين منذ سنة ٦١٩هـ/١٢٢٢م(٣)

(١) CF. al-Zayla'i, **The Southern Area of the Amirate of Makkah**, Ph. D. Thesis, (Durham University, 1983), p.116.
انظر الخارطة المرفقة .

(٢) أنظر على سبيل المثال شكل رقم (١)، (٢)، (٣)؛ **Ibid**, 440FF.

(٣) المقريزي، **السلوك**، القاهرة، ١٩٣١ـ٣٩، ٢١٣/١، الفاسي، **شفاء الغرام**، القاهرة، ١٩٥٦، ١٩٨/٢ـ٩. حكم السرين قبل راجح جماعة من الأشراف، أنظر ابن عنبة، **عمدة الطالب**، بيروت: دار مكتبة الحياة د.ت.، ١٠٨؛ **Al-Zayla'i, Ibid**, 142-5

وكان الذي منحه هذه الصفة الرسمية، حاكم اليمن الأيوبي الملك المسعود الذي احتل مكة في السنة نفسها وأقصى حاكمها حسن بن قتادة مستبدلاً إياه بحاكم آخر هو عمر بن رسول، في أول محاولة ينفرد فيها شخص من خارج الأشراف بإمارة مكة منذ القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي(٤). وعندما يقال بأن الملك المسعود منح الشريف راجحاً الصفة الرسمية كحاكم للسرين، فإن هذا يعني، في غالب الظن، أن الأخير كان حاكماً لها قبل هذا التاريخ، وربما يعود ذلك إلى بداية تأسيس أسرة قتادة في أيام والده، وإن كانت لاتوجد إشارة صريحة في المصادر التي بين أيدينا حول تولي راجح إمارة السرين. غير أنها تشير من ناحية أخرى إلى أن راجحاً كان يسكن بظاهر مكة عند الأعراب(٥)، أو أنه كان يسكن بناحية الواديين(٦)، والواديان تطلق على المنطقة التي تحيط بالسرين(٧) بل أن الصباغ والجنابي ذكرا صراحة أن راجحاً كان يسكن السرين بين حلي ومكة(٨). وليس هناك مايفسر تركه مكة، حيث تقيم معظم أسرته وسكناه في تلك المنطقة النائية، إلا الاعتقاد بأنه كان والياً لأسرته على السرين والمنطقة المحيطة بها، وذلك في عهد حكم والده قتادة بن إدريس. وعندما جاء أخوه حسن بن قتادة إلى الحكم، فمن المحتمل أنه أقصى راجحاً عن إمارة السرين لما بين الأخوين من المباينة(٩)؛ ولعل هذا كان من الأسباب التي دعت راجحاً إلى معاونة الملك المسعود ضد أخيه بحجة الأخذ بثأر أبيه الذي قيل بأن الأخير قتله(١٠).

وعندما انتصر الملك المسعود على حسن بن قتادة وطرده من مكة، جدَّد لراجح ولايته على السرين، وكافأه بأن أضاف له حلي ونصف المخلاف على سبيل الترضية. لأن الأخير ربما كان يطمح من وراء مساعدته للملك المسعود أن يوليه إمارة مكة نفسها؛ ولكن المسعود أسند ولاية مكة إلى عمر بن رسول كما تقدم. وهكذا يلاحظ أن راجح بن قتادة أصبح أميراً رسمياً وفعلياً للسرين وسائر اقليم تهامة عسير الشمالية بما في ذلك حلي ابن يعقوب. غير أن المصادر التاريخية تكاد تجمع على أن راجح بن قتادة معدود في أمراء مكة وأنه تولاها بعد أخيه حسن بن قتادة بمساعدة الأيوبيين ثم الرسوليين(١١) بل أن بعضها عدد فترات حكمه بحيث جعلها ثمان أو ست مرات، كما أن هذه المصادر والمراجع تورد السنوات التي تولى فيها راجح إمرة مكة. ومهما يكن الأمر، فقد سار على هذ المنهج جميع الدارسين المحدثين الذين وصلت أعمالهم إلى يدي(١٢) ووقع بعضهم في كثير من التناقض، بحيث اعتبروه أميراً لمكة في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى أوردوا معلومات تدحض ما ذهبوا إليه(١٣) وهكذا فمعظم كتابات هؤلاء ينقصها التدقيق في النصوص والتحقيق في الأحداث المحدقة بهذه المسألة. والحقيقة أن راجح بن قتادة لم يكن في يوم من الأيام أميراً لمكة بالمعنى الذي كان يتمتع به أمراؤها من أمثال أبي الفتوح (ت ٤٣٠هـ/١٠٣٨م)(١٤) ومحمد بن جعفر بن أبي هاشم (ت٤٨٧هـ/١٠٩٥م)(١٥)ووالد راجح، قتادة بن ادريس (ت ٦١٧/١-١٢٢٠م)(١٦) أو الأمراء الذين جاءوا بعد

(٤) المقريزي، **الذهب المسبوك**، القاهرة، ١٩٥٥، ٧٧؛ Smith, **The Ayyubids**, (London: Gibb Memorial Series, 1978), II, 88.

(٥) ابن الأثير، **الكامل**، ط ٢، بيروت، ١٩٦٧، ٣٤٥/٩.

(٦) ابن فهد، **اتحاف الورى**، مخطوط، مكتبة الحرم المكي رقم ٢٢٦ (تاريخ دهلوي)؛ أنظر حوادث سنة ٦١٨، طبع منه جزآن ينتهيان عند حوادث ٦٠٠هـ؛ الجزيري، **درر الفوائد المنظمة**، القاهرة ١٣٨٤هـ، ٢٧٢.

(٧) الواديان: هما وادي حلية ووادي عليب، أنظر: Al-Zayla'i, **Ibid**, 107FF.

(٨) **تحصيل المرام** مخطوط، مكتبة الحرم المكي، رقم ١٠ (تاريخ)، ورقة ٢٢١ ب م؛ **البحر الزاخر**، مخطوط، مكتبة الحرن الملكي، رقم ٢ (تاريخ) ٤٣٤ أ.

(٩) العصامي، **سمط النجوم العوالي**، القاهرة، ١٣٨٠، ٢١٣/٤؛ القرماني، **أخبار الدول**، بيروت، ٢٢٥.

(١٠) ابن الأثير، **الكامل**، ٣٤٦/٩؛ العصامي، **سمط النجوم العوالي** ٢١٣/٤.

(١١) أنظر على سبيل المثال: ابن ظهيرة، **الجامع اللطيف**، ط ٤، ١٩٧٣، ١٩٢؛ العصامي، **المصدر السابق**، ٢١٧/٤-٢٢؛ الصباغ، **المصدر السابق**، ورقة ٢٢١أ، ٢٢٢ب؛ القرماني، أخبار الدول ص٢٢٦.

(١٢) أنظر على سبيل المثال: السباعي، **تاريخ مكة**، ط٣، مكة ١٣٨٧، ٢٢٠/١؛ عائشة باقاسي، **بلاد الحجاز**، مكة ١٩٨٠، ٥٣-٥٨؛ آمنة جلال، **علاقات سلاطين بني رسول بالحجاز**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى ١٤٠٠، ٥٣-٥٨.

(١٣) أنظر محمد عبد الفتاح عليان، **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة**، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٧٣، ٩١-٧.

(١٤) هو أبرز زعماء الأسرة الموسوية حكم مكة ابتداءً من سنة ٣٨٤هـ-أنظر الفاسي، **شفاء**، ١٩٤/٢.

(١٥) هو مؤسس زعامة أسرة الهواشم، حكمْ مكة ابتداءً من سنة ٤٥٦هـ- أنظر الطبري الحسيني، **اتحاف فضلاء الزمن**، مخطوطة مصورة، مكتبة جامعة الملك سعود، رقم ٢٢٤ (تاريخ)، ورقة ٩ب؛ الصباغ، **المصدر السابق**، ورقة ٢١٨أ.

(١٦) هو مؤسس حكم أسرة قتادة سنة ٥٩٧هـ أنظر: المقريزي، **السلوك**، ١٦٢/١، الجنابي، **المصدر السابق**، ورقة ٤٣٢ ب.

هذه الفترة مثل ادريس بن قتادة (ت ٦٦٩هـ/١٢٧٠م)(١٧) وأبي نمي الأول (ت ٧٠١هـ/١٣٠١م)(١٨) وغيرهما حتى نهاية حكم الأشراف في مكة، رغم تفاوت الظروف واختلاف الأنظمة فيما جاورهم من البلاد.

فبالنسبة للفترة التي تلت استيلاء الملك المسعود على مكة، يعرف معظم الدارسين أن راجحاً كان والياً على السرين وحلي ونصف المخلاف، في حين أن مكة كانت تحت إمرة علي بن رسول ثم ياقوت بن عبد الله المسعوذي كما تقدم. أما بعد استقلال علي بن رسول باليمن وتسييره للجيوش إلى مكة المكرمة، وما تلا ذلك من أحداث، كما سيأتي، فهذه هي الفترة التي يذهب فيها كثير من المؤرخين إلى أن راجح بن قتادة كان أميراً لمكة؛ وهو مذهب فيه نظر. وذلك أن أمير السرين راجح بن قتادة تعاون مع الملك المنصور وشارك في قيادة الجيوش ضد الأيوبيين وأنصارهم من ذوي قرابته ووضع نفسه ورجاله من الأعراب تحت تصرف الجيوش اليمنية. ولعل هذا التعاون ووجود راجح على رأس القوات اليمنية التي كانت تسير إلى مكة، هو الذي حدا بهؤلاء المؤرخين إلى الاعتقاد بأن راجحاً انما يفعل ذلك للفوز بإمارة مكة. إلا أنه من الملاحظ أن هذه الحملات لم تكد تنته بانتصار اليمنيين على خصومهم، حتى كان حاكم اليمن الجديد علي بن رسول، الذي أصبح يعرف باسم الملك المنصور(١٩)، يعين نائباً له من رجاله في مكة، كما سيأتي. وسيلاحظ أيضاً في الصفحات القادمة، أن الملك الرسولي المنصور كان يسير الجيوش وعلى رأسها بعض القادة اليمنيون ثم ينضم إليهم راجح في الطريق أي عند وصولهم السرين أو قريباً منه، أو أن الملك المنصور يمد راجحاً برجال وعتاد وأموال وهو في مقره بالسرين ثم يطلب منه أن يزحف إلى مكة، وكثيراً ما يلاحظ في أقوال المؤرخين بعض هذه العبارات: فالتقوا في مكان ما جنوب مكة أو سبقهم الأيوبيون في الدخول إلى مكة. ولو كان راجح في مكة لوجد اختلاف كثير في عبارات المؤرخين.

أما عندما يسيطر اليمنيون على مكة المكرمة، فيلاحظ أن الملك المنصور كان يعين أحد القادة اليمنيين نائباً له في مكة، مثل ابن عبدان والشلاح وابن المسيب وغيرهم، وإذا ما انتصر الأيوبيون، تذكر المصادر خروج القادة اليمنيين من مكة ولم تذكر خروج راجح، مما يدل على أنه ليس فيها؛ ولو كان في مكة لما أغفلت المصادر ذكر طرده منها. والظاهر أنه كان يعود إلى السرين بعد انتهاء المهمة المنوطة به وهي استرداد مكة لصالح حلفائه الرسوليين.

قد يفترض البعض أن هؤلاء النواب، وهم من القواد العسكريين، كانت مهمتهم عسكرية بحتة وأن راجحاً كان هو الحاكم الإداري، ولكن وجد في عبارات المؤرخين ما يدحض هذا الافتراض، ذلك أن آخر أمراء مكة أو نوابها في عهد الملك المنصور هو ابن المسيب، فقد منحه الأول مكة على شكل اقطاع شريطة أن يؤدي له كل سنة مبلغاً من المال ومائة حصان وغيرها من الالتزامات. وبناءً على هذا العقد المبرم بين الملك المنصور ونائبه بمكة ابن المسيب، يجدر بالمرء أن يتساءل عن السلطات أو الامتيازات التي يمكن أن يتمتع بها الحاكم الإداري، الذي من المفروض أن تكون جباية الأموال من صلب اختصاصه، والناظر في تاريخ الأشراف وعلاقاتهم بالدول المجاورة حتى هذه الفترة، لايجد أحداً كان ينافسهم في جباية الأموال من خارج مكة فقد كان ذلك من امتيازات شريف مكة وحده، وفق هذا فقد كان يحصل على أضعاف مضاعفة من الأموال على شكل معونات ومنح من الحكومات المجاورة التي ترغب في الحصول على بعض التسهيلات أو أن يكون لها بعض النفوذ الاسمي في مكة(٢٠). ومن ناحية أخرى سيلاحظ فيما سيأتي أن ابن المسيب حينما أساء التصرف في مكة لم يكن هناك أي دور لراجح تجاه تلك الأحداث، وإنما الذي تصرف وعمل على إقصاء ابن المسيب هو أبو سعد الحسن بن علي بن قتادة (ت ٦٥١هـ/١٢٥٣م)، أمير وادي فاطمة من قبل الملك المنصور، ولو كان راجح أميراً لمكة أو حتى مقيماً فيها لكان هو أحق بأن يبادر بهذا العمل وأن يقدم هذه المأثرة لصديقه الملك المنصور.

---

(١٧) حكم مكة مشاركاً لأبي نمي، أنظر: التجيبي، **مستفاد الرحلة والاغتراب**، ليبيا وتونس، ١٩٧٥، ٣٠٦؛ القرماني، **أخبار الدول**، ٢٢٦.

(١٨) حكم مكة مشاركاً لعمه ادريس ولكنه لم يلبث أن قتله سنة ٦٦٩ واستقل بحكم مكة أنظر: **نفس المصدرين** ونفس المكان.

(١٩) انظر ابن حاتم، **السمط الغالي الثمن**، لندن ١٩٧٣، ج١ ص ٢٠١.

(٢٠) أنظر الزيلعي، **مكة وعلاقاتها الخارجية**، الرياض، ١٩٨١م، في أماكن متعددة؛ علي السليمان، **العلاقات الحجازية المصرية**، القاهرة، ١٩٧٣م، ١٦٠-١، وفي أماكن متعددة.

بقيت نقطة أخرى وردت عند مؤرخ مكة تقي الدين الفاسي الذي ذهب إلى ما ذهب إليه غيره من المؤرخين في مواطن كثيرة، فهو يشكك في بعض الأحيان في تولي راجح إمارة مكة. فقد جاء عنه قوله «وأقام عسكر المنصور بمكة سنة ٦٣٦هـ ولا أدري هل كان راجح معهم أم لا»(٢١). وذكر في موضع آخر أن المنصور توجه في جيش كثيف إلى مكة سنة ٦٣٩هـ واستولى عليها «واستناب بمكة مملوكه فخر الدين الشلاح، ولا أدري هل استناب معه راجح أم لا؟ والظاهر أنه لم يستنبه»(٢٢) وفي تعليق للفاسي أيضاً على ماذكره ابن خلدون من أن راجحاً عاد إلى مكة في سنة ٦٣٥ مع الملك المنصور وأنه استمر حتى سنة ٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م ثم هرب إلى السرين لما استولى عليها ابن أخيه أبو سعد الحسن بن علي بن قتادة.

«قلت (والكلام للفاسي) هذا فيه نظر من وجوه، منها أن راجحاً لم يستمر على مكة من سنة خمس وثلاثين إلى سنة سبع وأربعين، لأنه وليها في هذه المدة جماعة كما تقدم بيانه»(٢٣) يعني ابن الوليدي وابن التعزي وابن النصيري والشلاح وابن المسيب(٢٤). وهكذا نلاحظ أن الفاسي يورد هذه الأسماء على أنهم ولاة مكة خلال الفترة المشار إليها آنفاً.

ومثل الفاسي ذهب أحد الكتاب المحدثين إلى أن الملك المنصور ولى راجحاً حكم مكة منذ أول جيش سيره إلى مكة سنة ٦٢٩هـ/ ١٢٣١م. إلا أنه لم يلبث أن وقع في تناقض واضح عندما دبَّج استنتاجه بقوله: «يبدو أن بني قتادة لم يكونوا راضين عن الأسلوب الذي اتبعه بنو رسول في حكم مكة، لأنه لم يختلف عما كان يتبعه الأيوبيون. فالسلطان الرسولي نور الدين لم يتخذ له نواباً في مكة من بني قتادة، على الرغم مما أظهروه من تعاون معه ضد الأيوبيين.»(٢٥)

وأخيراً فهناك إشارة أخرى لها مغزاها، فقد ذكر الطبري المكي أن «أبا سعد الحسن بن علي بن قتادة ولي مكة (سنة ١٢٤٩/٦٤٧م) بعد جماعة كثيرة بينه وبين عمه حسن بن قتادة كان آخرهم ابن المسيب»(٢٦). ونلاحظ هنا أن الطبري لم يذكر اسم راجح، كما أنه صراحة عد ابن المسيب ضمن ولاة مكة. ومثل ما قال الطبري عن ابن المسيب يمكن أن يقال عن ابن الوليدي والشلاح وغيرهما.

وهذا إلى أن هناك حادثة تدل على أن راجح بن قتادة كان راغباً عن حكم مكة على الأقل في أواخر أيامه، ففي سنة ٦٥١هـ/١٢٥٣م عمل راجح على استرداد مكة باسم حلفائه الرسوليين وبمساعدة منهم، من ابن أخيه جماز بن حسن بن قتادة ثم لم يلبث أن تركها لابنه غانم بن راجح وعاد الوالد إلى مقره في السرين(٢٧). كما أنه تدخل للوساطة بين ادريس بن قتادة، وابن أخيه أبي نمي عندما شب بينهما النزاع في سنة ١٢٥٦/٦٥٤م(٢٨).

وهكذا يمكن الاستنتاج، من العرض السابق، بأن راجح بن قتادة لم يكن أميراً لمكة وانما كان أمير السرين وحسب، ومع ذلك فلا يستبعد أن يكون قد حصل على مواطن قدم في مكة في بعض السنين ولفترات قصيرة، وغالباً ما يكون ذلك في المراحل الانتقالية التي تعقب هزيمة الأيوبيين وتسبق تعيين نائب رسولي جديد.

ولكن ما هي الأسباب التي جعلت راجحاً يقف في صف بني رسول ضد الأيوبيين، ويشارك في قيادة الحملات التي شنها بنو رسول للاستيلاء على مكة، دون أن يطالب بتولي إمارتها، أو أن تكون لديه طموحات في ذلك؟ لاشك أن الاعتراف به حاكماً للمخلاف الجنوبي لإمارة مكة كان في مقدمة الدوافع التي جعلت راجحاً يمد يد المساعدة لبني رسول ضد بني أيوب، يضاف إلى ذلك الفوائد المادية الجمة التي ربما كان يحصل عليها، وسيلاحظ في الجزء القادم أن المنصور كان يرسل إلى راجح أموالاً طائلة ويطلب منه تجنيد الأعراب للمشاركة ضمن القوات اليمنية المتجهة إلى مكة، ولاشك أنه استفاد من هذه المبالغ التي كانت توضع تحت تصرفه.

---

(٢١) الفاسي، **العقد الثمين**، القاهرة، ١٩٥٩–٦٩، ٣٧٧/٤.

(٢٢) **نفسه**، ٣٧٨.

(٢٣) Al-Zayla'i, **Ibid**, 151, 155 FF.

(٢٤) محمد عبد الفتاح عليان، **المرجع السابق**، ١، ٩٠.

(٢٥) **نفس المرجع**، ٩٦.

(٢٦) **نشأة السلافة بمنشآة الخلافة**، حققها د. حمد العرينان وقدمها لجامعة سانت أندروس سنة ١٩٧٢ للحصول على درجة الدكتوراة ٥٠٢/٢، ولكنها لم تنشر حتى الآن.

(٢٧) الجنابي، **البحر الزاخر**، مخطوط، ورقة ٤٣٤أ.

(٢٨) ابن فهد، **اتحاف الورى**، حوادث سنة ٦٥٤هـ؛ السنجاري **منائح الكرم**، مخطوط، مكتبة الحرم المكي، رقم ٣٠ (تاريخ دهلوي)، ورقة ٣٠٠أ.

كما يعتقد أن روح المنافسة بين أسرة قتادة هي التي ساعدت على اتخاذ موقف راجح الموالي لليمنيين ضد الأيوبيين ويتزعمه أبو سعد الحسن بن على بن قتادة ومقره مدينة ينبع(٢٩) وقسم يؤيد بني رسول بزعامة راجح بن قتادة ومقره السرين؛ وقد أدت المنافسة بين أفراد هذه الأسرة إلى ابعادهم جميعاً عن إمارة مكة حتى سنة ١٢٤٩/٦٤٧م. ولعل خير ما يصور هذه المنافسة بين أشراف مكة ما ذكره وزير قتادة أبو الربيع بن سليمان بن عبد الله الدرامي (ت ١٢٤٤/٦٤٢م) بقوله «الفاطميون يحسنون إلى الناس ويسيء بعضهم إلى بعض»(٣٠).

ب ـ دوره في العلاقات اليمنية ـ المصرية

فإذا انتهى العرض السابق إلى القول بأن حاكم السرين في تلك الفترة، هو راجح بن قتادة، فما هو الدور الذي لعبه راجح في العلاقات المصرية اليمنية في مكة، وما هو دور القبائل التهامية التي كانت تشكل غالبية الجيش النظامي لراجح بن قتادة وبعض زعماء هذه القبائل؟

وهنا تجدر الإشارة إلى أن وفاة الملك المسعود كانت ايذاناً بقيام نظام جديد في اليمن، فقد أعلن الزعيم الرسولي عمر بن علي بن رسول نفسه ملكاً على اليمن وتلقب بالمنصور بعد أن قضى على آخر نفوذ للأيوبيين هناك، ومكث سنتين من ٦٢٦هـ ـ٦٢٨هـ/١٢٢٨ـ ١٢٣٠م يعمل على استقرار الأمور في مملكته الجديدة(٣١) ثم تطلع إلى ضم مكة إلى مملكة اليمن. والظاهر أن الملك المنصور كان يتوقع رد فعل من قبل الأيوبيين، فأراد أن ينقل ميدان المعارك إلى خارج اليمن، هذا إلى جانب رغبته في أن يعز سلطانه ويرفع قدره في أعين الناس بامتلاكه مكة، ذات المكانة الرفيعة في قلوب المسلمين.

وكانت أولى الخطوات التي اتخذها المنصور للتصدي لبني أيوب هي بناءه سور البرك ورتب فيه العساكر القوية(٣٢). وكان ذلك بناءً على نصيحة الشريف يحي بن حمزة الذي عقد حلفاً مع الأول على المعاضدة والمناصرة(٣٣). كما أرسل مفوضاً إلى موسى بن علي الكناني، زعيم حلي ابن يعقوب، يطلب منه التصدي لمحاربة عسكر بني أيوب، فأظهر الأخير استعداده وأكرم المفوض الرسولي مما جعل الملك المنصور يطلق عليه لقب الأمير منذ ذلك الوقت(٣٤).

وتشاء الصدف أن تلعب دوراً هاماً لصالح الملك المنصور، فقد أعلن راجح بن قتادة حاكم السرين ولاءه وتأييده للملك المنصور واستحثه على القدوم إلى مكة واستخلاصها من الحاكم الأيوبي طغتكين بن عبد الله الكاملي(٣٥).

استجاب الملك المنصور لدعوة راجح بن قتادة، فبعث إليه في سنة ١٢٣٠/٦٢٩م، بجيش بقيادة ابن عبدان واصحبه خزانة كبيرة، فنزل الجيش اليمني بالأبطح وفرض حصاراً على الجيش الأيوبي وأميره طغتكين(٣٦)، وفي محاولة أخيرة للدفاع عن مكة قام القائد الأيوبي بتوزيع الأموال في أهلها، واستوثق منهم(٣٧)، فراسلهم الشريف راجح بن قتادة وذكرهم احسان الملك المنصور عندما كان أميراً على مكة من قبل الملك المسعود، فمال رؤساؤهم إليه. ولما أحس طغتكين بذلك خرج هارباً بمن معه إلى ينبع(٣٨)، التي كما يفهم من بعض المصادر التاريخية ـ كانت بها قاعدة حصينة للأيوبيين تزود من مصر عن طريق البحر(٣٩). ومن هناك كتب إلى الملك الكامل

(٢٩) الفاسي، **العقد** ٣٨٤/٢؛ ابن فهد، **اتحاف**، مخطوط، حوادث سنة ٦٣٠؛ العصامي، **سمط النجوم**، ٢١٩/٤؛ بامخرمة، **تاريخ ثغر عدن**، ليدن، ١٩٣٦، ١٧٧ـ٨.

(٣٠) الفاسي، **العقد الثمين**، ٦١٠/٣.

(٣١) ابن حاتم، **السمط الغالي الثمن**، ٢٠١/١ـ٢٠٢؛ عماد الدين ادريس، **كنز الأخيار**، مخطوط، مكتبة المتحف البريطاني رقم ٤٥٨١، ورقة ١٨٨أ؛ الجندي، **السلوك** مخطوط، المكتبة الوطنية بباريس، رقم ٢١٢٦، ورقة ١٩٢ب.

(٣٢) الخزرجي، **العسجد المسبوك** مخطوط، مكتبة الحرم، رقم ٤٨ (تاريخ)، ٢١١؛ ابن الديبع، **قرة العيون**، القاهرة، ١٩٧١، ١٩/٢.

(٣٣) ابن حاتم، **السمط الغالي الثمن**، ٢٠٣/١.

(٣٤) الخزرجي، **العسجد المسبوك**، مخطوط ٢١١؛ **ديوان ابت هتيمل** القاهرة، ١٩٦١، ١٥٨؛ الخزرجي، العقود اللؤلؤية، القاهرة، ١٩١١م، ٨٥/١.

(٣٥) دحلان، **خلاصة الكلام**، طبع مصر، ١٣٠٥، ٢٤؛ محمد عبد الفتاح عليان، **الحياة السياسية**، ٩٠.
آمنة جلال، **علاقات سلاطين بني رسول**، ص٥٣.

(٣٦) الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ٤٩/١؛ ابن فهد، **اتحاف الورى**، مخطوط، حوادث سنة ٦٢٩هـ.

(٣٧) ابن حاتم، **السمط الغالي الثمن**، ٢٠٤/٢؛ الخزرجي، **الكفاية والاعلام**، مخطوط، مكتبة جامعة ليدن، رقم ٨٠٥، ورقة ١٤٢أ.

(٣٨) الفاسي، **العقد**، ٦٤/٤ـ٥؛ السنجاري، **منائح الكرم**، مخطوط، ٢٩٣.

(٣٩) دحلان، **خلاصة الكلام** ٢٥؛ آمنة جلال، **علاقة سلاطين بني رسول** ٦٠ـ٦٨.

يخبره بما كان من أمره فأمده الملك الكامل بعسكر كثيف بقيادة الأمير فخر الدين ابن شيخ الشيوخ، كما استمال أمير المدينة شيحه، وكذلك أبا سعد أمير ينبع ليشاركا في إخراج القوات اليمنية من مكة المكرمة، فتمكن الجيش الأيوبي من هزيمة اليمنيين والأعراب أصحاب راجح وقتل ابن عبدان(٤٠)؛ ثم دخل طغتكين وابن شيخ الشيوخ مكة في شهر صفر من نفس السنة؛ وأظهر طغتكين حقده على أهل مكة فقد ذكرت بعض المصادر أنه استباح المدينة المقدسة مدة ثلاثة أيام(٤١). وعندما سمع والده الكامل بما ارتكبه في مكة من أعمال منكرة، غضب عليه وعزله وعين بدلاً منه ابن مجلي في سنة ٦٣٠هـ/١٢٣٢م(٤٢).

والظاهر أن اليمنيين بعد مقتل ابن عبدان وهزيمة راجح والأعراب الذين كانوا تحت قيادته تقهقروا إلى السرين، فقد ذكر ابن حاتم أن الملك المنصور جهز في سنة ٦٣٠هـ/١٢٣٢م خزانة إلى الشريف راجح وأمره أن ينفقها في العسكر الذين عنده، وأن يتقدم بهم إلى مكة لقتال ابن مجلي؛ ففعل الشريف راجح ذلك حيث نهض إلى مكة وحط عليها. وعندما علم ابن مجلي بذلك خرج من مكة طالباً الديار المصرية؛ فدخل الشريف راجح بالعسكر المنصوري إلى مكة(٤٣). وبذلك استقرت فيها الأمور لصالح الملك المنصور الذي قدم مكة على النجب في موسم هذه السنة لأداء فريضة الحج(٤٤). غير أن الأمور لم تستقر كثيراً لصالح بني رسول في مكة إذ تمكن جيش أيوبي بقيادة أسد الدين جفريل وخمسة قواد آخرين من طرد الأمير الرسولي ابن البصري من مكة سنة ٦٣٢هـ/١٢٣٤م والاستيلاء عليها(٤٥). إلا أن الملك المنصور لم يلبث أن جهز جيشاً من اليمن في سنة ٦٣٣/١٢٣٥م بقيادة الأمير شهاب الدين ابن عبدان، كما بعث بخزانة إلى أمير السرين راجح بن قتادة وأمره أن يجند عسكراً ففعل، فلما صاروا قريباً من مكة خرج اليهم العسكر المصري، فالتقوا في موضع يقال له الخريفين بين مكة والسرين فانهزمت الجيوش اليمنية والتهامية وأسر الأمير شهاب الدين ابن عبدان حيث قيده الأمير جفريل وبعث به إلى مصر(٤٦). غير أن ابن حاتم يورد هذه الحادثة سنة ٦٣٤هـ/١٢٣٦م وأن القوات اليمنية نزلت بموضع يقال له الخريفين، وكان قد اجتمع إلى راجح بنو شعبة وبنو كنانة مناصرة للملك المنصور حيث حلت الهزيمة باليمنيين والأعراب في الموقع السابق الذكر وأسر الشهاب بن عبدان(٤٧). ومن الملاحظ هنا أن بني كنانة وبني شعبة، وهم من سكان اقليم مكة الجنوبي، ربما كانوا يشكلون معظم قوات أمير السرين راجح بن قتادة أثناء تحالفه مع الملك المنصور ملك اليمن.

ومهما يكن الأمر، فعندما لم تستقر الأحوال للسلطان الرسولي في مكة قرر أن يخرج بنفسه إليها في سنة ٦٣٥هـ/١٢٣٦م، وكان في جيش قوامه ألف فارس وعندما وصل السرين، قابله الشريف راجح ومعه ثلاثمائة فارس من أصحابه(٤٨)؛ فأمد المنصور الأخير بالمال والرجال وأمره بالتوجه إلى مكة(٤٩). ولما علم الأمير جفريل باقتراب راجح بن قتادة من مكة معززاً بالملك المنصور، أخلى مكة من الرجال بعد أن أحرق كل ما كان معه من الأثقال والعتاد وخرج إلى المدينة(٥٠). وبينما كان الملك المنصور مخيماً بالسرين، أتاه بشير من قبل راجح بن قتادة يخبره بالاستيلاء على مكة وهروب الأمير جفريل، فوصله الملك المنصور بالعطايا-الجزيلة(٥١). وبذلك تهيأ الملك المنصور لدخول مكة واستعادة سيادته عليها، حيث أقام بالمدينة المقدسة حتى شهر رجب من السنة المشار إليها ثم أسند ولايتها إلى ناصر

(٤٠) ابن حاتم، **السمط الغالي الثمن**، ٢٠٥/١؛ الطبري الحسيني، **اتحاف فضلاء الزمن**، مخطوط، ١٢ب.

(٤١) الخزرجي، **العقود اللؤلؤية** ٥٠/١؛ السنحاري، **منائح الكرم**، مخطوط، ٢٩٣.

(٤٢) ابن حاتم، **السمط الغالي الثمن**، ٢٠٦/١؛ الفاسي، **العقد الثمين**، ٦٤/٧.

(٤٣) ابن حاتم، **نفس المكان**؛ الفاسي، **نفسه**، ٥٤/١؛ ابن ظهيرة، **الجامع اللطيف**، ١٩٣.

(٤٤) المقريزي، **الذهب المسبوك**، ٦٩-٨٠، السنجاري **منائح**، مخطوط، ٢٩٤.

(٤٥) المقريزي، **السلوك**، ٢٥٠/١؛ ابن الديبع، **قرة العيون**، ٦/٢.

(٤٦) الفاسي، **العقد الثمين**، ٤٣٤/٣؛ الصباغ، **تحصيل**، مخطوط، ٢٢١أ.

(٤٧) **السمط الغالي الثمن**، ٢١٥/١. قيل بأن هذه المعركة حدثت في الخلف والخليف، وهذا أقرب إلى الصحة، أنظر العصامي، **سمط النجوم**، ٢١٨/٤.

(٤٨) الملك الأشرف، **فاكهة الزمن**، مخطوط، مكتبة جون ريلاندس بمانشسر، رقم ٢٥٣، ٩٩ب؛ الخزرجي، **العقود** ٦١/١.

(٤٩) ابن الديبع، **قرة العيون**، ١٠/٢-١١؛ السنجاري، **منائح الكرم**، مخطوط، ٢٩٥.

(٥٠) الجندي، **السلوك**، مخطوط، ١٩٣أ؛ ابن ظهيرة، **الجامع اللطيف**، ١٩٣؛ ابن فهد، **اتحاف الورى**، مخطوط، حوادث سنة ٦٣٠.

(٥١) الملك الأشرف، **فاكهة الزمن**، ٦٦ب؛ ابن الديبع، **قرة العيون**، ١٠/٢-١١.

الدين وابن التعزي وعاد إلى اليمن(٥٢).

لم يسلم الأيوبيون بالنصر الذي حققه بنو رسول على قواتهم بمكة، فأمدوا الشريف شيحة بن قاسم الحسيني، أمير المدينة، بألف فارس. فلما قدم هؤلاء إلى مكة هرب منها عسكر الملك المنصور سنة ٦٣٧/١٢٣٩م(٥٣). إلا أن الزعيم الرسولي بعث في السنة التالية بابن النصيري يرافقه أمير السرين راجح بن قتادة في عسكر جرار إلى مكة، ففر منها شيحة وتوجه إلى القاهرة، طالباً النجدة من الملك الأيوبي نجم الدين(٥٤). استجاب نجم الدين على الفور وأمد شيحه بجيش تحت قيادة علم الدين الكبير وعلم الدين الصغير، حيث تمكنا من استرداد مكة من اليمنيين واقامة الحج للناس في نفس السنة(٥٥).

غير أن الملك المنصور لم يقف متفرجاً على النصر الذي حققه خصومه من الأيوبيين، فقد أمد أمير السرين راجح بن قتادة في سنة ٦٣٩/١٢٤١م بجيش كبير وأوكل إليه مهمة إخراج الأيوبيين من مكة. وبينما كان راجح يتحفز لإخراج المشار إليهم وصلهم مدد من مصر بقيادة مبارك الدين بن برطاس والأمير محمد الدين أحمد بن التركماني. فلما علم بذلك اليمنيون تقهقروا إلى السرين وكتبوا إلى المنصور يطلبون النجدة(٥٦)، لذلك عزم الملك المنصور على أن يضع حداً لهذه الحالة المتأرجحة في مكة، وقرر الخروج بنفسه في عسكر جرار، فلما علم المصريون بقدومه ولوا هاربين بعد أن خربوا دار المملكة بما فيها من عدة وسلاح(٥٧)، فدخلها الملك المنصور نور الدين في شهر رمضان من نفس السنة حيث عمل على إبطال المكوس والجبايات ورفع المظالم(٥٨).

ومما تجدر ملاحظته أن المصادر لم تشر إلى أن راجحاً كان بصحبة الملك المنصور في هذه الحملة، وإنما كان بصحبة الملك الرسولي الشريف علي بن قتادة، أخو راجح(٥٩). ولعل هذا يرجح أن علياً كان من الجناح الموالي لبني رسول من أولاد قتادة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إذ أن هناك جناحاً آخر يدين بالولاء لبني أيوب ويتخذ من قلعة ينبع مقراً لاقامته وذلك تحت زعامة ابي سعد الحسن بن علي بن قتادة كما تقدم.

إلا أن الملك المنصور استطاع أن يستميل الأخير إلى جانبه وأن يعينه حاكماً لوادي فاطمة، كما اشترى منه قلعة ينبع وهدمها لكي ينهي الوجود الأيوبي فيها(٦٠). واستمال من ناحية أخرى القائد الأيوبي مبارز الدين بن برطاس وجميع أسرته الذين قدموا إليه فأكرمهم وأحسن وفادتهم(٦١). أما مكة فقد أسند المنصور ولايتها إلى مملوكه فخر الدين بن الشلاح ثم عاد إلى اليمن سنة ٦٤٠/١٢٤٢م(٦٢).

وهكذا يبدو أن الأمور استقرت لصالح اليمنيين في مكة في هذه الفترة واستطاع ابن الشلاح أن يقوم ببعض الخدمات في مكة، فعمر المدرسة المنصورية ورباط الشرابي سنة ٦٤١هـ/١٢٤٣م(٦٣). كما أمنت في هذا العهد الطرقات وعاد الحاج العراقي إلى القدوم إلى مكة بعد أن انقطع عنها حوالي سبع سنوات(٦٤). هذا وقد استمرت صدقات المنصور وصلاته في الوصول إلى مكة طوال هذه السنوات السبع التي ولي فيها ابن الشلاح نيابة مكة حتى وصفت هذه الفترة بأنها من أكثر العصور رخاءاً وازدهاراً بالمدينة المقدسة(٦٥).

غير أن هذا الرخاء والاستقرار لم يدم طويلاً، ذلك أن الملك

(٥٢) الخزرجي، **العسجد**، مخطوط، ٢٠٣؛ السنجاري، **منائح الكرم**، مخطوط، ٢٩٥.

(٥٣) المقريزي، **السلوك**، ٣٠٠/١؛ الخزرجي، **الكفاية والاعلام**، مخطوط، ١٤٥ب.

(٥٤) الفاسي، **العقد الثمين**، ١٧٣/٨؛ ابن الديبع، **قرة العيون**، ١١/٢-١٢.

(٥٥) الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ٦٥/١؛ الصباغ، **تحصيل المرام**، مخطوط، ٢٢١أ.

(٥٦) الطبري الحسيني، **اتحاف فضلاء الزمن**، مخطوط، ١٢أ؛ ابن فهد، **اتحاف الورى**، مخطوط، حوادث سنة ٦٣٩.

(٥٧) المقريزي، **السلوك**، ٣١٠/١؛ الجنابي، **البحر الزاخر**، مخطوط، ٤٣٣ب.

(٥٨) ابن حاتم، **السمط الغالي الثمن**، ٢٢١/١؛ المقريزي، **الذهب المسبوك**، ٧٩-٨٠.

(٥٩) الخزرجي، **العسجد المسوك**، مخطوط ٢٠٥؛ **الكفاية والاعلام**، مخطوط، ١٤٧أ.

(٦٠) ابن فهد، **اتحاف الورى**، مخطوط، حوادث سنة ٦٣٩هـ؛ ابن ظهيرة، **الجامع اللطيف**، ١٩٣.

(٦١) الخزرجي، **العقود** ٦٨/١-٩؛ ابن الديبع، **بغية المستفيد**، مركز الدراسات اليمنية-صنعاء ١٩٧٩، ٨١؛ السنجاري، **منائح الكرم**، مخطوط، ٢٩٦.

(٦٢) الجندي، **السلوك**، مخطوط، ١٩٣أ؛ الفاسي، **العقد الثمين** ١٧٥/٨ بامخرمة، **تاريخ ثغر عدن**، ١٧٧-٨.

(٦٣) الجندي، **نفس المكان**؛ الخزرجي، **العسجد المسبوك**، مخطوط، ٢٠٥، ناجي معروف، **المدارس الشرابية**، بغداد، ١٩٦٥، ٣١٠-٢.

(٦٤) ابن حاتم، **السمط الغالي الثمن**، ٢٢١/٢؛ المقريزي، **السلوك**، ٣١٢/١؛ الملك الأشرف، **فاكهة الزمن**، مخطوط، ١٠١أ.

(٦٥) ابن حاتم، **نفس المكان**؛ الملك الأشرف، **نفس المصدر**، ١٠١ب.

المنصور قبل عرضاً، تقدم به شمس الدين محمد بن المسيب ويقضي بمنح الأخير مدينة مكة على شكل اقطاع، على أن يؤدي للزعيم الرسولي بعد نفقته قدراً من المال ومائة حصان كل سنة، فقبل ذلك المنصور وعزل ابن الشلاح وعين بدلاً منه ابن المسيب نائباً على مكة سنة ٦٤٦هـ/١٢٤٨م[٦٦]، كما تقدم. ولكن ابن المسيب لم يلبث أن أساء السيرة في مكة واشتط في الجباية والمكوس واستولى على الصدقات التي تصل من اليمن وعمل على تقوية نفسه وتحصين مكة رغبة في الخروج على طاعة الملك المنصور[٦٧]. إلا أن أبا سعد، حاكم وادي فاطمة، وثب على ابن المسيب سنة ٦٤٧/١٢٤٩م وقبض عليه متذرعاً بخروج الأخير على طاعة الملك المنصور ووضعه رهن الأسر حتى يقرر الملك المنصور مصيره[٦٨]. غير أن الأخبار وصلت من اليمن باغتيال الملك المنصور في نفس السنة[٦٩].

وبذلك تهيأت الفرصة لأسرة قتادة للعودة مرة ثانية إلى حكم مكة حيث لم يجد الشريف أبو سعد منافساً له في الانفراد بحكم مكة. هذا من جهة ومن جهة ثانية لم تذكر المصادر أي دور لحاكم السرين راجح بن قتادة في هذه الأحداث. والظاهر أن راجحاً لم ير تبدلاً في الموقف طالما أن الأمر لم يخرج من يد حلفائه بني رسول.

ومهما يكن من أمر فقد أدى موت الملك المنصور وانشغال خليفته الملك المظفر ببعض الأحداث التي استجدت في اليمن، إلى تثبيت أقدام أبي سعد في حكم مكة حتى إذا كانت سنة ٦٥١هـ/١٢٥٣م نشب القتال بينه وبين جماز بن حسن بن قتادة بدعم من ملك دمشق الأيوبي، الناصر بن العزيز بن أيوب، في آخر محاولة للأيوبيين للسيطرة على مكة، حيث تمكن جماز من قتل ابن عمه أبي سعد واستعادة النفوذ الأيوبي في مكة[٧٠].

إلا أن هذا الأمر لم يدم طويلاً لجماز وحلفائه، فقد عاد أمير السرين، راجح بن قتادة، مرة أخرى إلى مسرح الأحداث حيث تمكن بمساعدة الملك المظفر من انتزاع مكة من جماز وطرده إلى ينبع واستعادة النفوذ الرسولي مرة أخرى إلى المدينة المقدسة[٧١]. وبذلك قضى على آخر محاولة لأنصار الأيوبيين.

غير أن راجح بن قتادة الذي تقدمت به السن، يبدو أنه كان زاهداً في حكم مكة-كما تقدم-فقد تركها لابنه غانم في ربيع الأول سنة ٦٥٢ هـ مايو ١٢٥٤ م[٧٢]، ثم عاد إلى مقره بالسرين. ولكن الابن حول ولاءه للمماليك الذين أسسوا دولتهم على أنقاض الدولة الأيوبية بمصر سنة ٦٤٨هـ/١٢٥٠م[٧٣].

لم يهنأ غانم بن راجح بحكم مكة إلا بضعة أشهر إذ لم يلبث أن واجه تحالفاً بين ادريس بن قتادة وابن أخيه أبي نمي اللذين تمكنا من إخراج غانم بن راجح في شوال من نفس السنة وانفردا بالسلطة[٧٤]. لم تشر المصادر التي بين أيدينا إلى الجهة التي كان هذا الحلف يستمد منها الدعم. والظاهر أنها كانت، على أية حال، معادية لليمن، لأن الملك المظفر الرسولي لم يرتح من استيلاء ادريس وأبي نمي على مكة، لذلك جهز جيشاً إلى مكة بقيادة ابن برطاس في ذي القعدة سنة ٦٥٢هـ / ديسمبر ١٢٥٤ م، حيث تمكن من هزيمة الأشراف في مكان قرب مكة يعرف بقوز المكاسة ثم دخل مكة ليصبح أميراً عليها من قبل الملك المظفر الرسولي[٧٥]. إلا أن الأشراف لم يرضخوا لهذا الأمر فاستعانوا بالأمير جماز بن شيحة، أمير المدينة، فتمكن الثلاثة من حصار مكة وهزيمة الجيش اليمني وأسر ابن برطاس في السنة التالية[٧٦]. ثم لم يلبثوا أن طالبوه بمبلغ خمسة آلاف دينار مقابل حريته، ولما لم يكن في مقدوره دفع هذا المبلغ أرسل إلى أمير السرين راجح بن قتادة فأقرضه هذا

---

(٦٦) ابن حاتم، **نفس المصدر**، ٢٢٦؛ الملك الأشرف، **نفس المصدر**، ١٠٢ب؛ ابن فهد، **اتحاف الورى** مخطوط، حوادث سنة ٦٤٦هـ.

(٦٧) الخزرجي، **العسجد المسبوك**، مخطوط، ٢٠٥؛ ابن الديبع، **قرة العيون**، ١٥/٢-١٦.

(٦٨) ابن فهد، **اتحاف الورى**، مخطوط، حوادث سنة ٦٤٧؛ العصامي، **سمط النجوم العوالي**، ٢١٩/٤.

(٦٩) الجندي، **السلوك**، مخطوط، ١٩٣أ، الملك الأشرف، **فاكهة الزمن**، مخطوط، ١٠٣أ؛ الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ٨٣/١-٨٤.

(٧٠) التجيبي، **مستفاد الرحلة والاغتراب**، ٣٠٥؛ ابن ظهيرة، **الجامع اللطيف**، ١٩٣.

(٧١) الخزرجي، **الكفاية والاعلام**، مخطوط، ١٦٥أ؛ دحلان، **خلاصة الكلام** ٢٧؛ محمد عبد الفتاح عليان، **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة**، ٩٥.

(٧٢) المقريزي، **السلوك**، ٣٩٦/١، ابن ظهيرة، **الجامع اللطيف**، ١٩٣.

(٧٣) أنظر أبو شامة، **الذيل على الروضتين**، بيروت، ١٩٨٤، ١٥٨؛ السباعي، **تاريخ مكة**، ٢١٩/١.

(٧٤) المقريزي، **السلوك**، ٣٩٦/١؛ الطبري الحسيني، **اتحاف الورى**، مخطوط، ١٤أ؛ القرماني، **أخبار الدول**، ٢٢٦.

(٧٥) الفاسي، **شفاء الغرام**، ٢٠٢/١؛ ابن فهد، **اتحاف الورى**، مخطوط، حوادث سنة ٦٥٢هـ؛ القرماني، **نفس المكان**؛ قوز المكاسة: يعرف اليوم باسم قوز النكاسة.

(٧٦) الصباغ، **تحصيل المرام**، مخطوط، ٢٢١ب؛ السنجاري، **منائح الكرام**، مخطوط، ٣٠٠.

المبلغ ففدى به نفسه ثم عاد إلى اليمن[٧٧].

غير أن النزاع لم يلبث أن شب بين ادريس وابن أخيه أبي نمي، بسبب ميول الأول نحو اليمن، ورغبة الثاني في موالاة المماليك، فخرج ادريس مغاضباً لأبي نمي وتوجه إلى السرين، وهناك قابل أخاه راجح بن قتادة الذي ذهب معه إلى مكة وتوسط في عقد الصلح بين أبي نمي وعمه ادريس سنة ٦٥٤هـ/١٢٥٦م على أن يحكما مكة شراكةً كما كانا[٧٨].

ويبدو أن هذه الحادثة هي خاتمة الأدوار التي لعبها أمير السرين في مكة، إذ أنه توفي في نفس السنة[٧٩]؛ بعد أن نصب نفسه مدافعاً عن حقوق الرسوليين في مكة حوالي أربعة وعشرين سنة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدور لم يقتصر على الشريف راجح وحده، بل لقد تعاطف عامة سكان المخلاف مع بني رسول في قضيتهم ضد الأيوبيين ثم المماليك، وإنما برز راجح ربما لأن السرين كانت في تلك الفترة عاصمة المخلاف الجنوبي لامارة مكة وأن راجحاً كانت له القيادة العامة على عرب الأقليم الذين شاركوا ضمن القوات الرسولية، فقد لوحظ تأييد موسى بن علي الكناني حاكم حلي للملك المنصور منذ بداية تخطيطه لحرب الأيوبيين وضم الحجاز إلى مملكة اليمن، كما أفرد شاعر المخلاف الذروي باباً في ديوانه سماه الكنانيات[٨٠]، ضمنه قصائد التأييد من جانب أحمد بن علي الكناني–أخي السابق– للقادة الرسوليين كما كانت هذه القصائد التي نظمت على لسان أمير حلي المذكور، تتفاعل بصورة صادقة مع الأحداث الدائرة في مكة[٨١]. هذا إلى جانب ما أشير إلى وجود عرب كنانة وبني شعبة ضمن الأعراب الذين كانوا تحت قيادة راجح بن قتادة في الجيوش اليمنية. ومعلوم أن بني كنانة كانوا يمثلون غالبية سكان هذا الاقليم من ضنكان إلى الليث[٨٢]، أما بنو شعبة، وهم كنانيوا الأصل، فمواطنهم كانت تمتد من جنوب مكة إلى الخضراء شمالي الليث[٨٣]. وقد لعبت الأخيرة دوراً بارزاً في الأحداث لدرجة أن شيخهم عطية بن سليمان شارط الشرفاء قبل أن يدخلوا مكة على أن جميع العسكر اليمني ان كانت الدائرة عليهم فهم في ضمانته من القتل حتى يجهزهم ويرجعهم إلى اليمن. فعندما هزم ابن برطاس سنة ٦٥٢هـ/١٢٥٤م جهز عطية الشعبي العسكر اليمني المهزوم على نفقته وأرجعهم إلى اليمن[٨٤]. كما يلاحظ من ناحية أخرى أن بني رسول عملوا على تحسين علاقتهم بامراء المخلاف عامة وبني قتادة بصورة خاصة حتى وصلت لدرجة المصاهرة السياسية، فقد زوج المنصور ابنته عازبة من علي بن قتادة، أخي راجح بن قتادة[٨٥]. كما أن بني رسول استغلوا الظروف الاقتصادية ايما استغلال في سبيل تدعيم موقفهم من مكة[٨٦] وترجيح كفتهم في ميدان الصراع الذي دار بينهم وبين المصريين على الساحة الحجازية، يضاف إلى ذلك قرب اليمن إلى مكة وتأييد قبائل المخلاف بزعامة راجح بن قتادة للرسوليين وانشغال مصر بالحروب الصليبية[٨٧].

---

(٧٧) ابن حاتم، **السمط الغالي الثمين**، ١/٣٢٠؛ المقريزي، **السلوك**، ١/١٢٠؛ الجزيري، **دور الفوائد المنظمة**، ٢٧٩.

(٧٨) التجيبي، **مستفاد الرحلة والاغتراب**، ٣٠٦؛ القرماني، **أخبار الدول**، ٢٢٦.

(٧٩) الفاسي، **العقد الثمين**، ٤/٣٧٩؛ الجنابي، **البحر الزاخر**، مخطوط، ٤٣٤أ؛ السباعي، **تاريخ مكة**، ١/٢٢١.

(٨٠) أنظر: **ديوان الشاعر ابن هتيمل**، ١٥٨–٧٧؛ لعل هذه التسمية من فعل المحقق.

(٨١) **نفس المصدر**، ١٦٣–٤، ١٧٠–٢.

(٨٢) الهمداني، **صفة جزيرة العرب**، الرياض: دار اليمامة ١٩٧١، ٢٥٩.

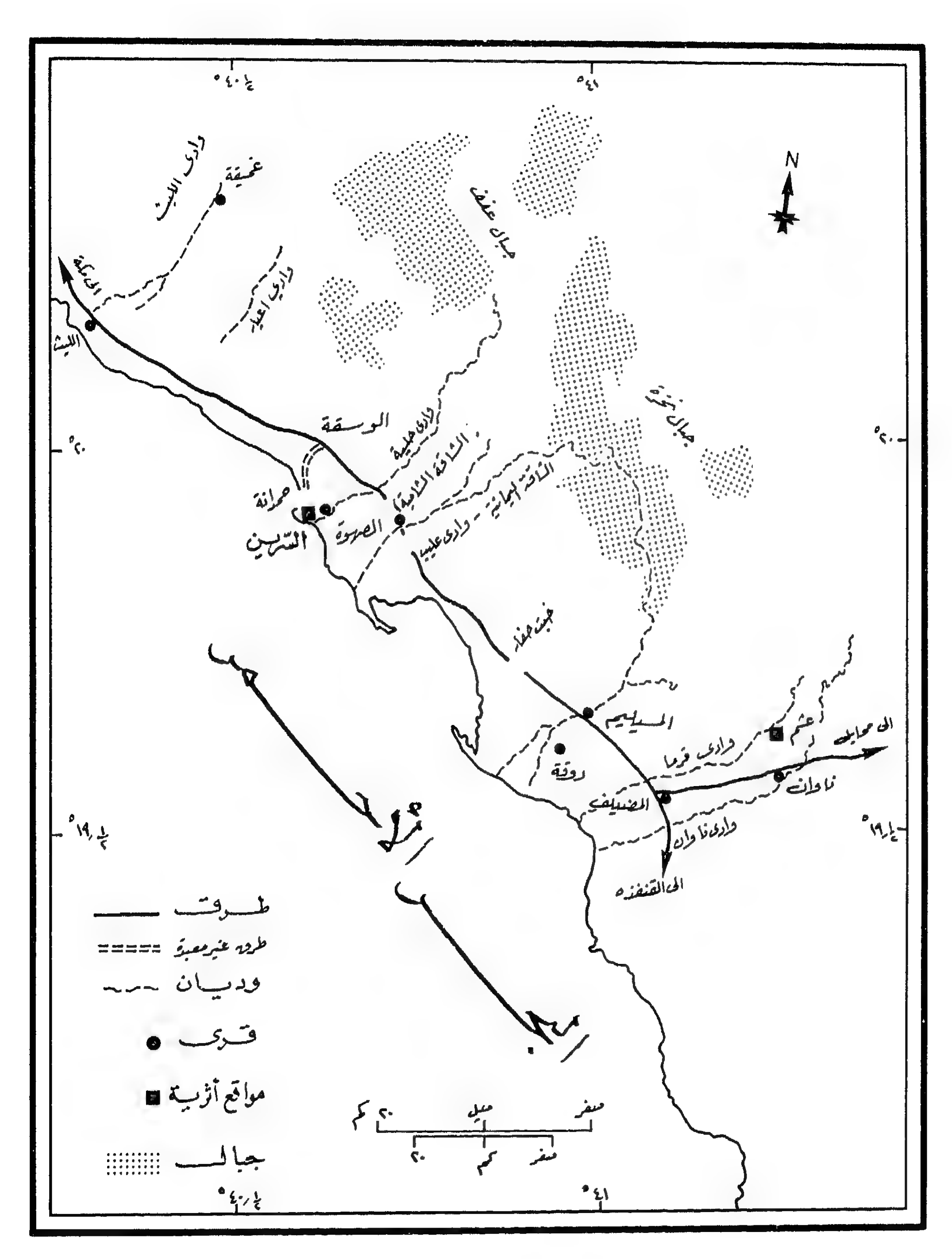
(٨٣) ابن المجاور، **تاريخ المستبصر**، ليدن، ١٩٥١، ٥٢؛ البركاتي، **الرحلة اليمانية**، القاهرة ١٩١٢، ١٢.

(٨٤) ابن حاتم، **السمط الغالي الثمن** ١/٣٢٠–١.

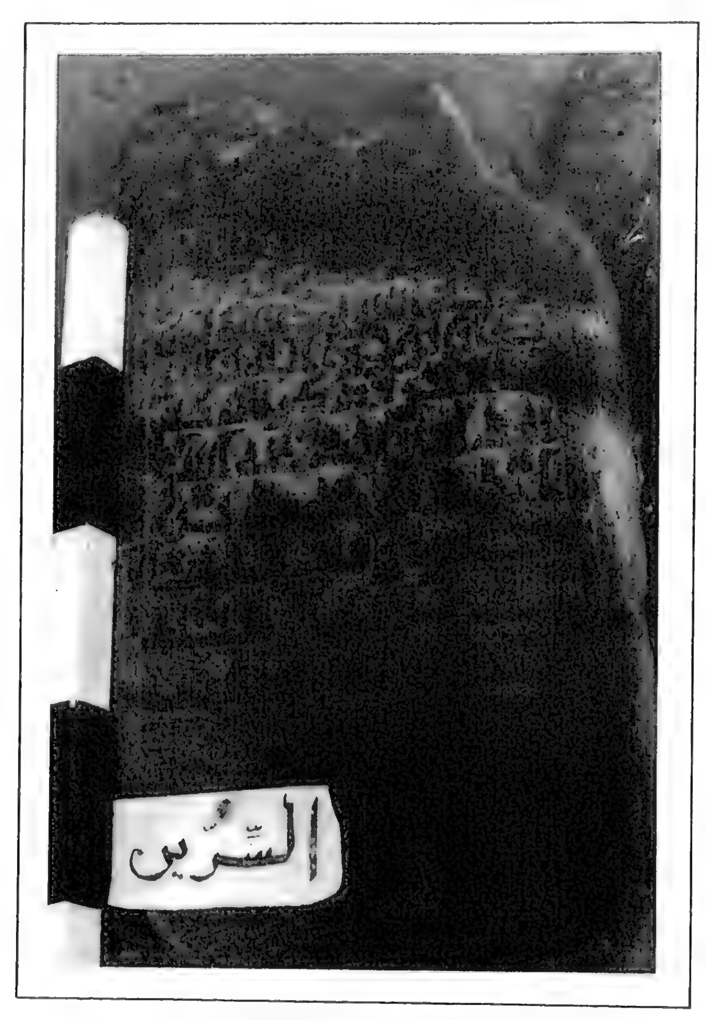
(٨٥) **نفس المصدر**، ١/٢٢٤–٥؛ الملك الأشرف، **فاكهة الزمن**، مخطوط، ١٠٤ب؛ الخزرجي، **العقود اللؤلؤية**، ١/٨٣.

(٨٦) محمد عبد الفتاح عليان، **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة**، ٩٦–٧؛ آمنة جلال، **علاقات سلاطين بني رسول**، ٨٤.

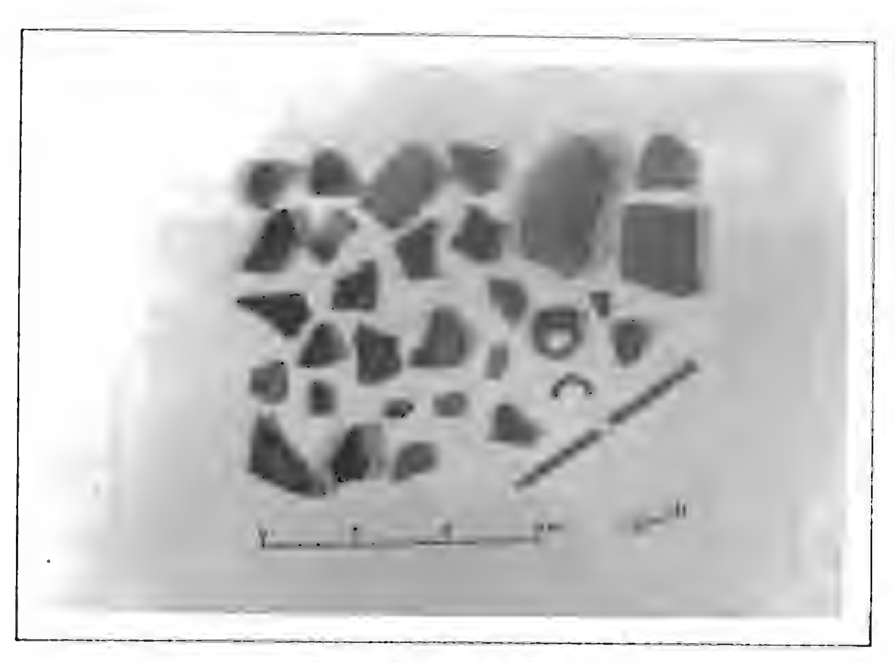
(٨٧) معظم المعلومات الواردة في هذا البحث مستوحاة من أطروحة الدكتوراة التي ورد ذكرها في الهامش رقم (١) مع إضافات كثيرة وإعادة في البناء.



خريطة توضح موقع السرّين .



صورة توضيحية لآثار مدينة السَّرين .



صورة توضيحية لآثار مدينة السّرّين .



صورة توضيحية تابعة لحاكم السّرّين .

العصور، المجلد الأول، الجزء الأول، ٢٧ ـ ٥٣ (١٩٨٦).

مدرسة جركسية على نمط المساجد الجامعة، مدرسة الأمير سودون من زادة بسوق السلاح

للدكتور حسني محمد نويصر

ملخص البحث : يتناول هذا البحث المدرسة، وهي المنشأة المخصصة لتدريس الفقه الإسلامي على المذاهب الأربعة، وما كان يدرس فيها من مناهج دينية. وأوضحت هذه الدراسة تخطيطات المدرسة في العصر المملوكي الجركسي وإبراز فكرة للتخطيط هي أن المدرسة المملوكية اشتملت إلى جانب النظام الايواني ـ نظام الصحن والظلات على غرار المساجد الجامعة. وهذه الفكرة بالغة الأهمية لإعادة تقويم تخطيط المدارس في العصر المملوكي الجركسي.

كما أن بهذه الدراسة فكرة طيبة عن الحجة الشرعية التي أوقفها الأمير سودون من زادة على العاملين بهذه المدرسة، وما يتقاضاه كل واحد من العاملين (جامكية) راتب شهري بالإضافة إلى عدد من أرغفة الخبز يومياً، وكسوة كل عام، وغير ذلك.

ومن الأمور الهامة بهذه الدراسة أن الأمير سودون صاحب المنشأة أوقف عليها مصنعاً للنحاس عند باب النصر بالقاهرة، وصف وصفاً دقيقاً لاسيّما الأدوات المستعملة فيه، مع ذكر خام هذه الآلات، وأوزانها مما يعطي تصوراً عن هذه الصناعة في العصر المملوكي الجركسي وذلك من خلال حجة الأمير الشرعية المحفوظة في دار الوثائق القومية بالقاهرة.

مقدمة

كانت منشأة الأمير سودون[١] من زاده بملحقاتها من المدارس الكبيرة في بداية عصر الجراكسة بمصر إذ تبلغ المساحة الاجمالية لها ٢٢٦٢م[٢]. ومما يؤسف له أن يد الزمن امتدت إلى هذا الأثر العظيم، وأكملت عليه (محافظة القاهرة) حين هدمت الأجزاء الباقية منه لتقيم على أرضه مجموعة من المساكن الشعبية لأهل منطقة شارع سوق السلاح.

ولهذا لم يعد باقياً من البناء سوى ضلعين فقط من جدرانه وهما الجدار الجنوبي الشرقي الذي يحوي حنية المحراب والضلع الشمالي الشرقي الذي لايزال به بقايا من العقود التي كانت تحمل سقف هذه المدرسة.

وقد أدركت لجنة حفظ الآثار[٢] العربية هذا البناء متخرباً بالفعل سنة ١٨٨٣م في حين يذكر علي باشا مبارك[٣] أن هذا البناء كان قائماً حتى عصره، تؤدي فيه الشعائر الدينية.

ومن مآثر هذه اللجنة أنها قامت بعمل حفائر منظمة لهذا البناء وأزالت من جوفه ما يزيد على ثمانية أمتار من الأنقاض والأتربة ثم قامت بعمل رفع معماري للجدران الباقية[٤] منه وأخرجت من أنقاضه كثيراً من القطع الجصية[٥] والخشبية والقمريات والأبواب والصفائح المعدنية، وبعض قطع حجرية

(١) أنظر ترجمة المنشىء من هذا البحث.

(٢) كراسات اللجنة مجموعة ٢٠ ص٧٨.

(٣) يذكر علي باشا مبارك أن هذا الجامع عامر إلى اليوم (ت١٨٩٣م) وبوسطه حنفية وبداخله ضريح منشئه وشعائره مقامة بنظر السيد الكعكي.
أنظر: علي مبارك، **الخطط الجديدة التوفيقية لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها الشهيرة**، (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٨٨٨/١٨٨٩م). حـ٢ ص١٠٥، حـ٥ ص٢١.
أنظر أيضاً: عبد الرحمن زكي، **موسوعة القاهرة في ألف عام** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م)، حرف «ع».

(٤) **كراسات لجنة حفظ الآثار العربية** (القاهرة، ١٩٠٣م)، مجموعة ٢٠ لوحة ٣.

(٥) أرسلت اللجنة هذه الأجزاء إلى متحف الفن الاسلامي بالقاهرة وقد عثرت بالفعل على قطع منها لاتزال محفوظة بالمتحف المذكور وسأتناولها بالإفراد فيما بعد.

عليها نقوش كتابية استشكل أمرها على اللجنة فلم تعن بترتيبها وحفظها.

وقد عثرت على حجة[٦] وقف خاصة بالأمير سودون من زادة محفوظة بدار الوثائق القومية بالقلعة بها توصيف كامل لهذه المنشأة وملحقاتها وأوقافها، وأمكن بفضلها التعرف على الأجزاء المندثرة من الأثر. والجدير بالذكر أن تخطيط هذه المدرسة يتبع نظام المساجد[٧] الجامعة التقليدية التي تتكون من صحن وأربع ظلات، وقد أوقف صاحب هذا المكان هذه المنشأة مسجداً جامعاً تؤدى فيه الصلوات، وفي نفس الوقت جعله مدرسة[٨] لدراسة الفقه الإسلامي لها مشايخ صوفية مقيمون ومؤذنون ورؤساء.

وهذا ما أحاول أن أوضحه هنا بوجود طرازين عامّين للمدارس يتبع أحدهما تخطيط الصحن والأيوانات والآخر يتبع طراز المساجد الجامعة التقليدية التي تتكون من صحن وأربع ظلات. ويتفق الطراز في وجود الملحقات التي اطردت بتوالي الزمن من إضافة الكتل الخيرية والجنائزية بالإضافة إلى الطباق المخصص لإقامة الصوفية.

الموقع

تقع هذه المدرسة بشارع سوق السلاح المتفرع من شارع محمد علي في المنطقة المتعامدة أمام مدرسة السلطان حسن. وكان شارع سوق السلاح يعرف في عصر المماليك الجراكسة باسم سويقة العزى[٩].

منشىء الأثر[١٠]

هو الأمير أبو الجود سودون من زادة، كان ابتداء ظهوره يشكل مؤثر في الحياة السياسية في مصر في عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق، ويذكر المؤرخ ابن تغري بردى أن سودون برز يوم تولية الناصر فرج وأظهر تأييداً له مع بقية الأمراء.

وينسب سودون إلى مالكه الأول الأمير زادة الذي أهداه إلى السلطان الظاهر برقوق الذي أعتقه وصيره خاصكياً[١١].

وحينما تولى السلطان الناصر فرج بن برقوق حكم مصر (٨٠١/ ٨١٥هـ-١٣٩٩/١٤١٢م) عين الأمير سودون من زادة في وظيفة أمير[١٢] وذلك في العاشرة من شهر شوال سنة ٨٠١هـ.

وفي عام ٨٠٣هـ عين الأمير سودون[١٣] خازنداراً للناصر فرج عوضاً عن الأمير اقباي الكركي بسبب سجنه. وفي نفس

(٦) حجة وقف الأمير سودون من زادة، وثيقة رقم ٥٨/ ٨٠ بدار الوثائق القومية بالقلعة.

(٧) كانت الفكرة السائدة أن تخطيط المدارس لابد وأن يتبع النمط الايواني.

(٨) حجة سطر ١٢٦.

(٩) تنسب هذه السويقة إلى الأمير عز الدين أيبك العزي نقيب الجيوش، توفي سنة ٦٩١هـ في عكا عندما صحب الأشرف خليل بن قلاوون في قتاله ضد الصليبيين (أنظر): المقريزي، (تقي الدين علي بن أحمد) **المواعظ والاعتبار بذكر المخطط والآثار** (القاهرة: طبعة بولاق، د.ت) حـ٢ ص١٠٧، ابن تغري بردى، (جمال الدين أبو المحاسن يوسف) **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** (القاهرة: دار الكتب، د.ت) حـ٨ ص٢٠٤، ص٢٦٣، حـ١٠ ص٣٣٠، وكانت هذه السويقة تشغل الجزء الجنوبي من شارع سوق السلاح الحالي في المسافة الواقعة بين شارع الغندور وشارع محمد علي. وفي العصر العثماني قسم الشارع إلى قسمين: أحدهما: وهو البحري في المسافة مابين شارع التبانة عند زاوية عارف باشا إلى حارة حلوات وتعرف بسويقة العزى. والقسم الثاني: وهو القبلي يمتد ما بين حارة حلوات وشارع محمد علي. وفي العصر الحديث أصبحت المسافة كلها تسمى باسم شارع سوق السلاح.
وهذا الشارع عامر بالآثار من كل العصور، على مدخله بوابة الأمير منجك السلاحدار وبوسطه جامع الجاي اليوسفي وسبيل رقية دودو من العصر العثماني ثم حمام بشتاك-والمدرسة موضوع بحثنا.

(١٠) ورد بكراسات لجنة حفظ الآثار العربية أن العالم فان برشم ظن أن اسم المنشىء هو ميرزادة، وأن كاتب النقش على الباب الرئيسي أخطأ بوضع النقطة الخاصة (بالذال) على حرف الراء فصار يعرف بين الناس باسم مزدادة. غير أن هذه التصورات كلها خاطئة إذ أن الأسم الصحيح للأمير سودون ورد مكتوباً بحجة وقفه المحفوظة حالياً بدار الوثائق القومية رقم ٥٨ محفظة ١٠-الأمير أبو الجود سودون من زادة الظاهر رأس نوبة الملكي الناصري. وكلمة «من» التي قرأها العالم فان برشتيم مير تعني أن سودون من مماليك الأمير زادة.
أما الظاهري فنسبة إلى السلطان الظاهر برقوق ثاني ملوك الجراكسة في مصر (٧٨٤ إلى ٨٠١هـ). والناصري نسبة إلى الملك الناصر فرج بن برقوق ثالث الملوك الجراكسة (٨٠١/٨١٥هـ).
(أنظر): ابن تغري بردى، **النجوم الزاهرة** حـ١٢ ص١٧٣.

(١١) الخاصكية هم طائفة من المماليك السلطانية، ابتدأ ظهورها في العصر العباسي وعرفت بأسماء مختلفة مثل «الخواص» ومفردها خاصة. وعرفوا في العصر الفاطمي باسم (صبيان الخاص) وانتقلت الوظيفة إلى العصر المملوكي، وهم المماليك الذين يلازمون السلطان في خلوته ويدخلون عليه بدون إذن وكان من يعمل بهذه الوظيفة مؤهلاً للوظائف الكبرى.
السخاوي، (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن) **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** (القاهرة: بولاق، د.ت) حـ٣ ص٣٧٥.
د. حسن الباشا، **الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية** (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٦٦م) حـ١ ص.

(١٢) أمير عشرة: هي أولى المراتب العسكرية في الجيش المملوكي ولم يتولاها الحكم على عشرة من أجناد الحلقة المماليك. (أنظر): د. حسن الباشا، **المرجع السابق** حـ١ ص٤٣٧:٤٤٢.

(١٣) الخازندار: هو المشرف على البيوت السلطانية والمتولي أمرها من نقود أو قماش أو غير ذلك.
(أنظر): د. حسن الباشا، **المرجع نفسه** حـ١، ص٤٥٣، ابن تغري بردى، **المرجع السابق** حـ١٢ ص٢٧٧؛ علي مبارك، **الخطط التوفيقية** حـ٥، ص٢١.

العام في السابع من شهر ذي الحجة أنعم على الأمير سودون بوظيفة رأس نوبة[١٤] صغير واقطاع ستين فارساً خاصة بأحد الأمراء الذين أودعهم السلطان في السجن.

وكان للسياسة العنيفة التي اتبعها السلطان ناصر فرج بن برقوق مع أمراء أبيه أسوأ العاقبة، فقد ثار عليه الأميران جكم ونوروز[١٥] وانضم إليهما الأمير سودون من زادة إلا أن الناصر فرج استطاع أن يعصف بهم ويقبض على الأمير سودون[١٦] ويودعه بسجن الإسكندرية بعد أن أعفاه من كل مناصبه وكان ذلك عام ٨٠٤هـ.

وظل الأمير سودون في سجنه إلى أن أفرج عنه الناصر فرج في ١٤ رجب سنة ٨٠٧هـ[١٧] هو وآخرين وعينه مقدماً[١٨] للقاهرة ثم نقله نائباً لمدينة غزة[١٩] بعد أن عزل أميرها سلامش وذلك في ١٧ جمادي الآخرة سنة ٨٠٩هـ.

وكانت نهاية الأمير سودون من زادة حين اشترك –للمرة الثانية– في فتنة مع بعض الأمراء ضد السلطان الناصر فرج بن برقوق في شهر جمادى الآخرة[٢٠] سنة ٨١٠هـ، كان من نتيجتها أن ألقى القبض عليه وسجن بالاسكندرية ثم بعث إليه الناصر فرج من قتله داخل السجن.

وللأمير سودون خمسة أبناء[٢١] هم فرج العظيم ومنصور وعبد القادر واثنان رضع هما عبد القادر ورمضان.

تاريخ المنشأة

من المؤسف حقاً أنني لم أعثر من بين البقايا القائمة بهذا الأثر على أية نقوش كتابية تفيد في تاريخه وإن كان الطراز المعماري لكل جزء فيه يرجعه إلى عصر السلطان فرج برقوق.

وتذكر اللجنة[٢٢] التي عملت في رفع هذا الأثر العام أنه عثرت تحت الردم على كتابات كثيرة ولكن لكبر حجم حروفها تعذر ترتيبها وإخراج مضمون لها..

كما ورد بنفس كراسات لجنة[٢٣] حفظ الآثار العربية أنه لم يبق من النقوش الكتابية لهذا الجامع إلا اثنين أحدهما على الباب الغربي (عضادة الباب الجنوبي الغربي) والآخر على عتب المنبر المحفوظ بالمتحف الإسلامي.

وأورد العالم فان برشم[٢٤] نصين كتابيين يحويان تاريخ المسجد أحدهما مؤرخ بغرة ربيع الأول سنة ٨٠٤هـ. ونص آخر بتاريخ سنة ٨٠٦هـ. إلا أن هذا النص الأخير مشكوك فيه لأن الأمير سودون كان في سجنه في هذه السنة.

غير أنني لحسن الحظ عثرت على تاريخ يؤكد التاريخ الأول (سنة ٨٠٤هـ) في أوراق المرحوم المهندس[٢٥] يوسف أحمد التي سجلها بيده عند زيارته لهذا الأثر مع لجنة حفظ الآثار العربية وهو بصيغة: «بسم الله الرحمن الرحيم إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر[٢٦] وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين صدق الله العظيم وصدق رسوله الكريم..... في مستهل ربيع الآخر سنة أربع وثمان مايه».

حالة هذه الوثيقة متوسطة الحفظ، تتكون من دروج الرق بأوصال مخيطة، وهي مكتوبة بالخط الديواني بحبر أسود نافض.

والملاحظ أن الجانب الأيمن من الوثيقة في حالة جيدة في أغلب الأحيان أما الهامش الأيسر فمتآكل في كثير من أجزائه.

وكعادة كتاب الوثائق أهمل كاتب الوثيقة الهمزات وأبدل الهمزة الوسطية بالياء مثل «شايع» بدلاً من شائع[٢٧] «والميدنة[٢٨]» بدلاً من المئذنة. كما ضم كلمتين في كلمة

(١٤) رأس نوبة: من وظائف العسكريين في عصر المماليك وهو الأعلى في المرتبة أو الرئيس لصاحبها الحكم على المماليك السلطانية.
(أنظر) د. حسن الباشا، **المرجع نفسه** حـ٢ ص٥٤٥:٥٤٨.

(١٥) ابن تغري بردى، **النجوم الزاهرة** حـ١٢ ص٢٨٦.

(١٦) **المرجع نفسه والصفحة نفسها**.

(١٧) ابن تغري بردى، **المرجع السابق** حـ١٢ ص٣٠٨.

(١٨) المقدم: اسم وظيفة ولقب فخري ويعني القائد أو الكبير، عرفت هذه الوظيفة في العصر العباسي حيث كان المقدم أحد كبار الموظفين الذين يصحبون ولي العهد وانتقلت الوظيفة إلى الفواطم وتلقب بها العسكريون وفي العصر الأيوبي والمملوكي أصبح يطلق على رؤساء الطوائف والصناع.
(أنظر): د. حسن الباشا، **المرجع السابق** حـ٣ ص١١٢٠:١١٣٤.

(١٩) ابن تغري بردى، **المرجع السابق** حـ١٣ ص٤٩.

(٢٠) **المرجع نفسه** حـ١٣ ص٦٩.

(٢١) **حجة سودون** سطر ٣٣٦.

(٢٢) كراسات لجنة حفظ الآثار العربية رقم ٢٠ سنة ١٩٠٣م.
وقد حاولت العثور على أي من هذه النقوش الكتابية في مخازن هيئة الآثار أو المتحف الإسلامي إلا أن محاولاتي لم تكلل بالنجاح.

(٢٣) **نفس المرجع نفس الصفحات**.

(٢٤) (Max. Van.), Berchem Materiaux Pour un corpus inscriptionum Arabicarum, fasc. (Egypt, 1894/1903) Tome 3, p. 313.

(٢٥) دلني على هذه الأوراق المهندس محمد يوسف نجل المهندس يوسف أحمد فله مني الشكر الجزيل.

(٢٦) **قرآن كريم** حـ١٠ سورة التوبة آية ١٨.

(٢٧) حجة سطر ٢٧.

(٢٨) حجة سطر ٤٢.

واحدة مثل «كلسنة[٢٩]» بدلاً من كل سنة.

وتشتمل هذه الوثيقة على مجمل أملاك الأمير سودون من زادة كانت في ثلاثة كتب وقف أولها مؤرخ في الثاني عشر من جمادى الآخرة[٣٠] سنة ٨٠٣هـ والثاني مؤرخ في الرابع من ذي القعدة[٣١] سنة ٨٠٣هـ والثالث مؤرخ في الخامس من صفر[٣٢] سنة ٨٠٤هـ. وجمعها كلها[٣٣] في وقف واحد وأوقفها على المدرسة موضوع دراستنا وأبنائه وذلك طبقاً لشروط فرعية حددها الواقف.

وتفيد دراسة هذه الوثيقة في إلقاء ضوء كبير على نظم المدارس في العصر المملوكي الجركسي والعاملين بها وما يقومون به من أعمال يتقاضون عليها أجراً.

ويتأكد من دراسة هذه الوثيقة فكرة أن تخطيط المدرسة في العصر الجركسي لم يكن قاصراً على النمط الايواني فحسب بل وجد إلى جانب ذلك التخطيط التقليدي الذي يشتمل على صحن وأربع ظلات.

ومن أكثر الأمور أهمية في هذه الوثيقة أنها اشتملت على توصيف كامل لأحد مصانع سبك[٣٤] النحاس بمدينة القاهرة بالعبدانية داخل باب النصر من أملاك الأمير سودون من زادة تناولت الوثيقة بإفراد أسماء العدد المستعملة وأوزانها وخاماتها مثل المزازات[٣٥] والسناديل[٣٦] والمطارق[٣٧] الفولاذي[٣٨] والخوابير الفولاذ والديسرة[٣٩] والمبارد والسنافير والقادوم وغير ذلك من العدد المستعملة بأوزانها وخاماتها.

وتضمنت الوثيقة شروطاً للواقف تفيد في ورعه وتقواه وسخاءه المادي بالنسبة للعاملين في المدرسة ـ موضوع بحثنا ـ في شكل رواتب شهرية وتوسيعات عليهم في المواسم الدينية.

وأفردت الوثيقة شروطاً هامة أملاها صاحبها الأمير سودون نلخصها فيما يلي:

(١) شرط الواقف لنفسه النظر على الوقف حال حياته من غير مشارك[٤٠] له ومن بعده للارشد من أبنائه الذكور والاناث وأبناء أبنائه.
(٢) فان تعذر ذلك لصغرهم صار النظر للولي الشرعي إلى حين البلوغ.
(٣) فان انقرضوا جميعاً صار النظر للدوادار[٤١] الكبير بالديار المصرية.
(٤) فان تعذر صار لأمير أخور[٤٢] الكبير بالديار المصرية.
(٥) أن يكون للأمير سودون الأمر والنهي في أن يزيد أو ينقص في مصارف الأوقاف كلما أراد وأن يغير ما يرى تغييره وليس لغيره فعل شيء من ذلك وأن له الحق في أن يبني في الأماكن الموقوفة ويعلي ما يريد تعليته، وأن يعزل ما يشاء من أرباب الوظائف بحجة أو بدون حجة.

واشترط الأمير سودون على العاملين في مدرسته شروطاً[٤٣] نوجزها فيما يلي:

(١) أن من سافر من الطلبة والمعيدين بحجة المرض قطع راتبه إلى حين حضوره.
(٢) من سافر لصلة رحم أو زيارة القدس الشريف أو الحج قطع معلومه إلى حين حضوره وفي كل الأحوال لايجب أن تزيد مدة الانقطاع عن ثلاثة أشهر، فإن زاد على ذلك على الناظر على الوقف أن يفصله (يخرجه) ويستبدل به غيره.
(٣) وأعطى الأمير سودون حقاً أو مفاضلة للعاملين في مدرسته حين ذكر أن العاملين في الوقف مفاضلون على غيرهم في تعيين أبنائهم في وظائفهم إذا كبروا أو ضعفوا. وبإحصاء

---

(٢٩) حجة سطر ٣٠٨.
(٣٠) حجة سطر ١٥١.
(٣١) حجة سطر ١٨٥.
(٣٢) حجة سطر ١٩٠.
(٣٣) حجة سطور ١٤٤ـ١٥١.
(٣٤) حجة سطور ٢٣٠ إلى ٢٣٩.
(٣٥) حجة سطر ٢٣١. ـ والمرزبات أو المرازب هي المطرقة الكبيرة التي تكسر بها الحجارة (ج) أرازب ومرازب؛ أنظر: **المعجم الوسيط** (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٦١م) حـ١ حرف ز.
(٣٦) حجة سطر ٢٣٢ ـ السناديل (ج) أو السندان وهو ما يطرق الحداد عليه الحديد ويقال «هو ما بين المطرقة والسندان» أي بين أمرين كلاهما صعب، أنظر: **المعجم الوسيط** حـ١، حرف س.
(٣٧) حجة سطر ٢٣٣. ـ المطارق: مفردها مطرق وهي آلة من حديد ونحوه يطرق بها المعادن ـ **المرجع السابق** حـ١ حرف ط.
(٣٨) الفولاذ: هو الحديد الصلب المنتقى من خبثه بطريقة خاصة. **المرجع نفسه** حـ٢ حرف ف.
(٣٩) حجة سطر ٢٣٥. ـ والديسرة هي الوعاء المخصص لصهر النحاس وسبكه وهي المعروفة الآن باسم «بدأه» عند أهل الصنعة تحريفاً لكلمة بوتقة.
(٤٠) حجة سطور ٣٦٧ إلى ٣٧١.
(٤١) الدوادار هو الشخص الموكول إليه حمل الدواة السلطانية. أنظر: د. حسن الباشا، **الفنون** حـ٢ ص١٥٩ ومابعدها.
(٤٢) أمير آخور: هو الشخص المشرف على الاسطبلات السلطانية ـ د. حسن الباشا، **المرجع السابق** حـ١ ص١٧٤ وما بعدها.
(٤٣) حجة سطور ٣٦٣ـ٣٦٧.

الأراضي الزراعية التي ورد ذكرها في هذه الوثيقة تبين أنه ٢٦١٦ فدان، $\frac{١}{٣}$، $\frac{١}{٨}$ فدان من الأراضي الزراعية موزعة بين الوجهين القبلي والبحري من أرض مصر(٤٤)، هذا إلى جانب بستان للانشاب(٤٥) وقطعة من الأرض المخصصة للبناء كانت أسفل منطقة القلعة في ميدان الرميلة (صلاح الدين الحالي) مبلغها ألفان(٤٦) ذراع.

واشترط الأمير سودون شروطاً مدروسة فيما يتعلق بالأراضي(٤٧) الزراعية التي يملكها وجاء بصددها في حجة وقفه ما يلي:

(١) أن الناظر على الوقف يؤجر الأراضي الزراعية لمدة سنة فما دونها بأجر المثل فما فوقها.

(٢) لا يدخل عقداً على عقد حتى تنقضي مدة العقد الأول.

(٣) لا يؤجر شيئاً من الأراضي الزراعية إلا لفلاحيها ومزارعيها ولا يؤجرها أحد من الفلاحين والمزارعين لغيرهم ممن ليست له عادة بزراعتها.

(٤) لا يؤجر شيء من الموقوف لمتعذر ولا لمتستر ولا من له شوكة يخشى تغلبه على الوقف.

(٥) يبدأ الناظر باستغلال ريع الموقوف باصلاح وترميم المباني وعمارة الجسور في الأراضي الزراعية وتكريم الأرض وعمل قناطرها وما فيه البقاء لعينها.

ووجه الأمير سودون في وقفيته هذه ـ النظر إلى القواعد التي يجب اتباعها للتصرف في الأموال التي تجمع من ريع العقارات والأراضي الزراعية.

فذكرت أوجه الصرف على العاملين بالمدرسة وملحقاتها والمستلزمات التي يحتاجها السكان من ثمن ماء وأبقار وكسوات وزيت وشمع وغير ذلك.

كما أفادتنا الوثيقة في التعرف على مكانين آخرين من أملاك الأمير سودون من زادة خارج مصر أحدهما سبيل لإرواء ظمأ المارة بمكة المكرمة(٤٨) وسبيل آخر بالمدينة المنورة(٤٩) كما أفادتنا في التعرف على أسماء أبنائه.

واشترط الأمير سودون على ناظر أوقافه أن يقوم بالصرف على العاملين بالمدرسة والسبيلين الموجودين بمكة والمدينة ومصارف أولاده وطائفة أولاد عثمان زوار القرافة الشرقية بالقاهرة، وما بقي من الأموال حدد صرفها على النحو التالي(٥٠).

(١) أن يدخر الناظر على الوقف ما يتبقى من ريع الإيجارات والأراضي الزراعية حتى يتجمع لديه عشرون ألف درهم.

* يرصد منها عشرة آلاف درهم نقرة لما يتوقع من عمارة وإصلاح لمبانيه في المستقبل.
* ويصرف العشرة آلاف درهم الباقية لأولاد الأمير سودون بينهم بالسوية لا فرق بين ذكر وأنثى.
* كلما نقص شيء من العشرة آلاف درهم المخصصة للترميم يستكملها الناظر على الوقف حتى تصبح عشرة.

(٢) إذا توفر لدى الناظر بعد ذلك مال خارج عن الترميم ومصاريف أولاد الواقف يشتري الناظر على الوقف عقاراً أو أرضاً أو بيتاً أو بناءً ويوقفه على ما أراده صاحبه.

(٣) إذا بلغ ثمن ما اشتراه الناظر من عقارات مائة ألف درهم يزيد رواتب أرباب الوظائف بالمدرسة زيادة يحتملها ريع ما اشترى من عقارات، وإذا نقص ينقص الناظر بحسب ما يراه.

دراسة للباقي من عمارة هذه المدرسة

يظهر من واقع رسوم لجنة حفظ الآثار ومطابقة هذه الرسوم بما ورد عن المدرسة بحجة وقف الأمير سودون أن المسقط الأفقي الذي رفعته لجنة حفظ الآثار

(٤٤) نوجزها بياناً بأماكن الأراضي الزراعية التي أوقعت على المدرسة وبناء الأمير سودون لتعرف مدى ثراء هذا الأمير. وهو مجرد شخص عادي في القصر السلطاني:
١ ـ أراضي منية الحارون بالغربية.
٢ ـ أراضي ناحية ايوان الزيادي بالبهنسا.
٣ ـ أراضي بامشول من عمل الأشمونيين.
٤ ـ أراضي ناحية أبشوية الملق وبلكيم غربية.
٥ ـ أراضي بجزيرة ابريتوم بالأعمال الجيزية.
٦ ـ ثلاث قطع بالجيزة بناحية منية شماس وأخرى غربيها وثالثة تعرف بأرض الرهبان
٧ ـ أراضي الكوم الأسود (الأخضر حالياً) بالجيزة.
٨ ـ أراضي بناحية المطرية (ثلاث قطع).
٩ ـ أراضي بناحية المطرية (أربع قطع).
ومجموع هذه الأراضي مجتمعة ٢٦١٦ فدان.

(٤٥) كان هذا البستان بأرض ساقية مكي كما ورد ذكره في حجة الوقف سطر ١١٤ وكان مزروعاً بالأشجار التي يؤخذ منها الانشاب (عصى السهام) التي تستخدم في القتال.

(٤٦) حجة سطور ٢٢٣ إلى ٢٢٩.

(٤٧) حجة سطور ٢٣٩ إلى ٢٤٤.

(٤٨) حجة سطر ٣١٨.

(٤٩) حجة سطر ٣٢١.

(٥٠) حجة سطور ٣٤٤ ـ ٣٥٤.

العربية (شكل ٢) أن المدرسة تتكون من مساحة مستطيلة (٣٩×٢٨,٧٠م) لها واجهتان تطل احداهما على شارع سوق السلاح وهي الواجهة الشمالية الغربية وتطل الأخرى وهي الجنوبية الغربية على شارع الغندور أو ما كان يعرف في وقت الإنشاء باسم «سويقة(٥١) العزى».

وكان للمدرسة بابين أحدهما رئيسي بالجهة الشمالية الغربية (البحري) والآخرجانبي بالجهة الجنوبية الغربية (الغربي)، ويتوسطها صحن مستطيل (١٦×١٤,٧٠م) مكشوف سماوي يحيط به أربع ظلات أكبرها ظلة القبلة، وبالزاوية الشمالية من البناء حجرة مربعة – كانت تعلوها قبة – نصت حجة الأمير سودون على أنها مدفن به فسقيتان(٥٢) معدتان للدفن.

وكان لهذه المدرسة ملحق(٥٣) منفصل يقع بالناحية الجنوبية الغربية منها ويفصل بين الملحق والمدرسة طريق يوصل إلى سويقة المسيب أو مايعرف حالياً بشارع الغندور.

أولاً: الواجهة الشمالية الغربية (البحرية)

أزيلت هذه الواجهة كلها من الوجود لتحل مكانها وحدات من المساكن الشعبية، ويظهر من الرسم الذي أجرته اللجنة أن طول هذه الواجهة ٢٨,٧٠م وهي التي–كانت–تطل على شارع سوق السلاح.

بنيت من الحجر الجيري بمداميك متوسطة الحجم اسمتها حجة الأمير سودون «بالحجر الفص(٥٤) النحيت».

وبهذه الواجهة أربعة شبابيك يفتح ثلاثة منها على الظلة الشمالية الغربية، ويفتح الرابع على حجرة القبة. وتصف لنا حجة الوقت هذه الشبابيك فتذكر أنها كانت من النحاس(٥٥) «على هيئة مصبعات وأنه كان يغلق عليها أبواب من مصراعين خشبيين عليهما كسوة زخرفية من النحاس» «بخاريات».

ويتوسط هذه الواجهة مدخل تذكاري ذو حجر غائر على جانبيه مكسلتان. وتنص حجة الوقف على أن هذا الباب(٥٦) «أحد خمسة(٥٧) أبواب بالمكان» هو أولها وتسميه بالباب البحري وكان هذا الباب مستطيلاً غشيت جوانبه بالرخام الأبيض والأسود «ابلق(٥٨)».

ويعلو فتحة الباب شباك يطل على الداخل. وينتهي الباب من أعلاه بمقرنصات ذات دلايات أو ما يعرف في المصطلح الوثائقي باسم «صدر(٥٩) مقرنص» كما كان يغلق على هذا الباب مصراعان من الخشب المصفح بالنحاس. غير أنني لم أستدل على أي بقايا من هذا الباب إلا أنني لاحظت أنه كان قائماً حتى عام ١٨٨٣م حين عملت اللجنة في هذا الجامع، ويشاهد في صورة قديمة أخذتها اللجنة له.

ثانياً: الواجهة الجنوبية الغربية «الغربية»

يطل جزء هذه الواجهة على شارع الغندور–وهو الشارع القديم الذي نصت حجة الوقف على أنه يتوصل منه إلى «سويقة المسيب»(٦٠). أما باقي هذه الواجهة، فهدمتها محافظة القاهرة لإنشاء المسكن الشعبي لأهل منطقة سوق السلاح.

وبدراسة هذه الواجهة من واقع رسم لجنة حفظ الآثار العربية (شكل ٢) نجد أن طولها حوالي ٣٩م وهي تكون الضلع الكبير في الساحة المستطيلة من المدرسة. يتوسط هذه الواجهة الباب الغربي وهو الباب الثاني للمدرسة. وكانت هذه الواجهة من الحجر الفص(٦١). النحيت. والمدخل من النوع التذكاري يعلوه صدر مقرنص ويغلق عليه مصراعان من

(٥١) حجة سطر ٢٧ سبق التعليق على المكان ص ٣ .

(٥٢) حجة سطر ٤٧.

(٥٣) سأتناول أجزاء هذا الملحق بالإفراد فيما بعد.

(٥٤) حجة سطر ٣١ والحجر الفص النحيت نوع من الحجر المهذب استعمل في معظم العمائر المملوكية ذات الشأن على هيئة مداميك من اللونين الأبيض، الأحمر أو الأصفر (مشهر).
(أنظر): عبد اللطيف ابراهيم، **دراسات تاريخية وأثرية في وثائق عصر الغوري**، رسالة دكتوراه (القاهرة: مكتبة جامعة القاهرة، رقم ٢٢٤) مصطلح رقم ٥٠.

(٥٥) حجة سطر ٤٥–٤٦.
كانت مصاريع الأبواب الخشبية تحزم بشرائط علوية وسفلية يكتب عليها نصوصاً قرآنية أو تأسيسية. وقد أطلقت بعض الوثائق على هذه الأشرطة اسم الصفائح، وتكون علوية أو سفلية. (أنظر): حجة السلطان قايتباي رقم (٨٨٦) دفتر خانة وزارة الأوقاف، القاهرة ص٢٩.

(٥٦) يظهر من رسم لجنة حفظ الآثار أن هذا الباب كان مرتفعاً عن الطريق يصعد إليه بثمان درجات. وهذا ما لم تنص عليه حجة الوقف. أنظر (شكل ٥).

(٥٧) حجة سطر ٣١–٣٢.

(٥٨) الرخام الأبلق: وهو الذي يتكون من لونين أبيض صعيدي وأسود بسوسي.

(٥٩) نصت حجة وقف السلطان قايتباي على تسمية الجزء العلوي من باب المقعد الملحق بمجموعة السلطان بجبانة المماليك باسم «صدر مقرنص». (أنظر حجة وقف السلطان قايتباي رقم ٨٨٦ بدفتر خانة وزارة الأوقاف ص٢٩.

(٦٠) حجة سطر ٦٤.

(٦١) سبق التعليق على هذا المصطلح في الحاشية رقم ١١.

الخشب المصفح بالنحاس «المعمول ضرب خيط[٦٢]».

ويفهم من نص حجة الوقف أن هذا الباب لم تكن واجهته مكسية بالرخام مثل الباب الرئيسي بالجهة الشمالية الغربية.

ويتطابق رسم لجنة حفظ الآثار هذه الواجهة مع ما ورد عنها بحجة وقف الأمير سودون من أن بهذه الواجهة ثلاثة شبابيك من النحاس[٦٣] «عليها مصبعات» يغلق على كل شباك مصراعان يشبهان مصاريع الواجهة الشمالية الغربية.

ثالثاً: الواجهة الجنوبية الشرقية

لايزال الجدار الجنوبي الشرقي المشتمل على حنية المحراب باقياً حتى اليوم، وهو الذي يكون حد المباني في هذه الجهة. يكتنف حنية المحراب شباكان (متهدمان حالياً)، إلا أن الصور التي أخذتها لجنة حفظ الآثار للظلة الجنوبية الشرقية يظهر بها هذان الشباكان بحالة جيدة وعليهما مصبعات من النحاس.

وتنص حجة الوقف أن هذه الجهة كانت تطل على زقاق[٦٤] ضيق يتوصل منه إلى حارة السودان التي كان بها الباب الخامس[٦٥] من أبواب المدرسة. ولايزال هذا الزقاق موجوداً حتى اليوم ويعرف بعطفة الشرنوبي. أما حارة السودان التي تذكرها الحجة فهي المعروفة اليوم بحارة الشرنوبي.

ويبدو أن الجهة الشمالية الشرقية كانت ملاصقة لجار منذ وقت الإنشاء كما هي الآن حيث نصت حجة الوقف على أن الحد الشرقي للمدرسة ينتهي إلى مكان[٦٦] يعرف بالجناب العالي إذ دمر الدوادار الركني بيبرس.

رابعاً: الـداخـل

ظـلـة القـبـة

أظهرت الرسوم التي أجرتها لجنة حفظ الآثار العربية بعد أعمال الحفر والتنقيب المتبقي من شكل هذه المدرسة وتكويناتها.

إلا أنه من المؤسف أن هذه الأعمال القيمة التي أخرجتها اللجنة امتدت إليها يد التخريب فأزالت غالب المدرسة فيما عدا جدار المحراب وجزء من الجدار الشمالي الشرقي.

ويظهر من التخطيط الأفقي للمدرسة أن ظلة القبة كانت مستطيلة المساحة (٢٠,٣٠×٢٠×١٣,٢٠م) تحوي ثلاثة صفوف من الأعمدة الجرانيتية الوردية والدعامات المبنية من الحجر الجيري. وهذا التقسيم المعماري في التخطيط الذي عثرت عليه اللجنة يطابق ما ورد عن هذه الظلة بحجة وقف الأمير سودون التي نصت على أن «الجامع» يشتمل عى ثلاث[٦٧] أروقة قبلية محمولة على عمد صوان.

المـحـراب

يتصدر الجدار الجنوبي الشرقي حنية محراب على هيئة نصف دائرية مبنية بالحجر الجيري وهي مخربة تماماً تركت أحجارها غفلاً دون زخرفة ويكتنفها دخلتان كان بهما زوجان من الأعمدة الرخامية (غير موجودة حالياً).

ومن مآثر لجنة حفظ الآثار العربية أنها قامت بتصوير هذا المحراب عند عملها بالمدرسة. ويتضح من الصور القديمة أن حنية المحراب كانت مكسية بزخارف رخامية متعددة الألوان عبرت عنها اللجنة بأنها من «الفسيفساء[٦٨]» إلا أن الزخارف لم تكن في الواقع إلا رخام خردة وحداته كبيرة نسبياً.

وقد عثرت على واجهة هذا المحراب ضمن مقتنيات متحف الفن الإسلامي وهي موجودة حالياً بحوش القرافة الداخلي برقم سجل ٣١٣٨ وهذه الواجهة عبارة عن عقد مدبب من صنجات معشقة من الرخام المتعدد الألوان (طول الجزء الباقي ٢,٢٠ سم واتساع العقد ١,١٥ سم «وتحمل الصنجة المفتاحين في هذا العقد لفظ الجلالة».

(٦٢) ضرب خيط: تعبير اصطلاحي عند رجل الفن من المرخمين النجارين وغيرهم فقد كانت الزخارف أو التقاسيم الهندسية المختلفة الأشكال تعمل بوساطة الخيط من مراكز مختلفة وذلك حسب مقدرتهم المادية والفنية واستخدام الأدوات الهندسية. وهو ما تواتر أرباب الحرف على استعماله من القدم وهو يعرف اليوم باسم خيطان أو رسوم بلدي وهو نوعان ضرب خيط صغير وكبير. (أنظر): عبد اللطيف ابراهيم، **دراسات تاريخية** مصطلح رقم ٦٢.

(٦٣) حجة سطر ٥١.

(٦٤) حجة سطر ٤٠.

(٦٥) حجة سطر ٥٨.

(٦٦) حجة سطر ٦٣.

(٦٧) حجة سطر ٣٣.

(٦٨) كراسات اللجنة مجموعة ٢٠ ص٧٩.
الفرق بين الرخام الزدة والفسيفساء. هو أن الفسيفساء تتكون من قطع صغيرة جداً من الرخام أو الصدف أو الزجاج تلصق بجوار بعضها البعض لعمل تكوينات زخرفية أو أشكال آدمية أو مكانية.. أنظر: د. حسن الباشا، **التصوير الاسلامي في العصور الوسطى** ص؟

وتطابق الصورة القديمة التي أخذتها اللجنة ما ورد بحجة الأمير سودون عن جدار القبلة والمحراب حيث تنص على أن «محراب[٦٩] هذا الجامع وحائطه القبلي مرخم بالرخام الملون».

ويوجد-حالياً-على يمين ويسار المحراب دخلتان متهدمتان مسدودتان بالآجر والدقشوم. وتظهر هاتان الدخلتان في رسم لجنة حفظ الآثار العربية على هيئة شباكين عليهما مصبعات من النحاس ويكاد ارتفاع ظلة القبلة يتساوى-حالياً-مع ارتفاع حنية المحراب. ويعلو حنية المحراب-حالياً-جزء من دائرة حجرية عليه زخرفة من جفت. وتوضح لنا الصورة القديمة التي أخذتها لجنة الآثار العربية لهذه المنطقة أن جزء الدائرة هذا ما هو إلا قمرية كاملة الاستدارة من الحجر المشهر[٧٠]. ويبدو أن داخلها كان من الجص المعشق بالزجاج الملون. وتؤكد هذه الصورة ما ورد عن هذا المكان بحجة وقف الأمير سودون من أنه «يعلو الشبابيك كلها وكذلك الأبواب[٧١] قمريات».

وقد عثرت على هذه القمرية كاملة ضمن مقتنيات متحف الفن الإسلامي بالقاهرة برقم سجل ٣٣٢٩ بالقاعة رقم ٥.

أبواب ظلة القبلة

حينما قامت لجنة حفظ الآثار العربية برفع تخطيط ظلة القبلة تركت الأجزاء الجنوبية الغربية والشمالية الشرقية غفلاً، وأن حددت موقع باب بالجهة الجنوبية الغربية يوصل إلى درج مكون من ثلاثة سلالم فبسطة تؤدي إلى ثلاثة سلالم أخرى هابطة إلى الطريق العام وهذا الرسم يوضح لنا أن هذه المدرسة لم تكن أرضيتها بمستوى الطريق العام بل أنها كانت ترتفع عنه بمقدار ١٨٠ سم على الأقل.

وتبرز لنا حجة وقف الأمير سودون هذا المكان الغفل الذي تركته اللجنة دون تحديد فتذكر لنا أن «الرواق القبلي الذي بصدره المحراب[٧٢] به ثلاثة أبواب يغلق على كل منها زوجاً باب أحدهما الذي على يمين المصلى-وهو المقصود بالتنويه-وهو باب قاعة الخطابة «وهي تشتمل على ايوان ودور قاعة وأن هذه الدور قاعة كانت جيدة التسقيف من الخشب المعالج بالدهانات (سقف نقي مدهون)» كما كان لقاعة الخطابة ملحقات أخرى منها دهليز به سلم يصعد منه إلى الطابق العلوي ودورة مياه مستقلة بها.

وتضيف حجة الوقف أن بقاعة الخطابة باب يوصل إلى خارج المدرسة حددته بأنه «أحد[٧٣] أبواب المدرسة الخمسة».

وبدراسة هذا الجزء المتبقي من ظلة القبلة وما ورد عنه بحجة وقف الأمير سودون أمكن عمل تصور لهذه المنطقة.

فالضلع الجنوبي الغربي من الرواق الثالث من ظلة القبلة-على رسم اللجنة-به مرتبة صغيرة لها شباك كان يطل على شارع الغندور.

ويوجد بالضلع الجنوبي الشرقي من هذه المرتبة فتحة باب تؤدي إلى ثلاثة سلالم ثم بسطة ثم أربعة درجات هابطة إلى الطريق العام.

هذا الباب السابق ذكره هو الذي كان يؤدي إلى قاعة الخطابة المنوه عنها وقد قمت بعمل تصور معماري لما كانت عليه وقت الإنشاء.

وتذكر لنا حجة الوقف أن ظلة القبلة كان بها «باب ثان على يسار المصلى يدخل من إلى حاصل[٧٤] يرسم مصالح المكان المذكور».

وبفحص الجزء المتبقي من الشمالي الشرقي من الرواق الثالث من ظلة القبلة وجد أن معظمه مجدد من زمن غير معلوم إلا أن هذا التجديد لم يكن على نسق سليم، يتأكد لنا ذلك من انعدام فكرة التماثل بين جهتي المصلى، حيث يجب أن يكون في مقابل المرتبة الجنوبية الغربية، مرتبة أخرى بالجهة الشمالية الشرقية، ويتأكد خطأ هذا التجديد من عدم وجود أبواب في هذه المنطقة بينما تنص حجة الوقف على أنه «على يسار المصلى باب ثان يوصل إلى حاصل وإلى دهليز به سلم يوصل الطابق العلوي» كما كان يوجد بالضلع الجنوبي الشرقي من

(٦٩) حجة سطر ٥٣-٥٤.

(٧٠) سبق التعليق على هذا المصطلح بالحاشية رقم ٣ ص١١ .

(٧١) حجة سطر ٥١-٥٢- هذه الكلمة مفقودة بسبب تآكل الرق في هذا المكان إلا أن المعنى وارد في سياق الكلام.

(٧٢) حجة سطور ٣٥-٣٨.

(٧٣) يقصد بذلك أن المدرسة كان لها خمسة أبواب أولها هو الباب البحري أو الباب الرئيسي أنظر: حجة سطر ٣٨.

(٧٤) حجة سطر ٣٦.

الدهليز فتحة باب توصل الزقاق (المعروف الآن بعطفة الشرنوبي) ومنه إلى حارة السودان المعروفة حالياً باسم حارة الشرنوبي.

وقد توصلت إلى عمل تصور للجزء المفقود من هذا الجانب بفضل ما ورد عنه بحجة الوقف بالإضافة إلى الشواهد المعمارية.

السقف

مما يؤسف له أن جميع أسقف هذه المدرسة قد هدمت إلا أن الشواهد المعمارية تؤكد أن ظلة القبلة وكذا بقية ظلات المدرسة كانت مغطاة بقباب ضحلة من الآجر المكسي بالملاط وكانت هذه القباب مقامة على مثلثات كروية بين عقود الأحجار المشهرة.

وتؤكد الشواهد المعمارية الباقية (شكل ٨) ما نصت عليه حجة الوقف من أن علو أعمدة المدرسة الجرانيتية «عقود وقناطر(٧٥) مبنية بالحجر الفص النحيت(٧٦) والطوب الآجر والجبس».

الظلة الجنوبية الغربية

اندثر غالب هذه الظلة الآن حيث بني عليه جزء من المعسكر الشعبي إلا أن الرسم الذي أخذته اللجنة لهذه الظلة يظهر أن مساحتها كانت مستطيلة (١٦×٥,٥م)، تتكون من رواق واحد، يتوسط جدارها الجنوبي الغربي باب يفتح على مجازلة أرضية منخفضة عن أرضية الظلة، وبهذه الظلة شباكان مطلان على الطريق نصت حجة الوقف على أنها من النحاس(٧٧) أي عليها مصبعات ويغلق على كل باب مصراعان(٧٨). وقد عثرت على مصراع من هذا الباب ومحفوظ بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة برقم سجل ٣١٣٠ طوله ٩٠ سم وعرضه ٧٠ سم (شكل ٩) وكان هذان الشباكان يطلان على «الطريق(٧٩) السلوك» ويقصد بذلك سويقة المسيب أو ما يعرف اليوم باسم «شارع الغندور».

الظلة الشمالية الشرقية

لاتزال مساحة هذه الظلة وجدارها الشمالي الشرقي باقية حتى اليوم (شكل ٨). ويظهر من رسم اللجنة أن مساحة هذه الظلة مستطيلة (١٦×٤,٥م) وهي تقل عن مساحة مثيلتها في الجهة الجنوبية الغربية. ولايزال عالقاً بأعلاها أرجل العقود التي كانت تحمل المثلثات الكروية الحاملة للقباب الضحلة.

والملاحظ أن المعمار استخدم عقوداً طائرة ترتكز على ميدات خشبية بالجدار الشمالي الشرقي من هذه الظلة حتى لايستقطع أجزاء من مساحة هذه الظلة لوضع الاكتاف الحاملة لهذه العقود. ومن المؤكد أن الأرجل الأخرى لهذه العقود كانت ترتكز على دعامات مطلة على الصحن إلا أن الرسم الذي رفعته لجنة حفظ الآثار لم يوضح موضع هذه الدعامات على المسقط وإن كنا نستطيع أن نحدد موقعها استناداً إلى التقسيمات التي لاتزال بارزة على واجهة الجدار الشمالي الشرقي. وتتكون هذه المظلة من رواق واحد أيضاً مقسمة إلى ثلاثة بلاطات.

ويوجد بالركن الشمالي من هذه الظلة -حالياً- دخول في الحائط على هيئة زاوية قائمة. ويظهر هذا الدخول في الرسم الذي أنجزته لجنة حفظ الآثار على هيئة حنية مستطيلة بها سلم صاعد. وتؤكد حجة الوقف هذه الفكرة حين نصت على أن بهذا المكان سلم «يصعد منه إلى سطح الجامع وإلى الطبقة(٨٠) المبنية على بعض الحد البحري وكانت معدة للمؤذنين ورئيسهم».

الظلة الشمالية الغربية

اندثرت هذه الظلة تماماً، إلا أن الرسم الذي أخذته اللجنة

---

(٧٥) حجة سطر ٣٤-٣٥.

(٧٦) تأثر معماري هذا البناء بمنشآت السلطان المعاصر فرج بن برقوق الذي بنى خانقاه ضريحية لوالده الظاهر برقوق كانت سقوفها كلها على هيئة قباب ضحلة مقامة على مثلثات كروية. والناس على دين ملوكهم. (أنظر)
Tarchi (arch. ago), l'architettura e l'arte musulman in Egitto e nella Palestina, Weit (G.) Mosquees du Caire, pls. 152-157.

(٧٧) تذكر الحجة أن «بهذا الرواق ثلاث شبابيك نحاس مطلات على الطريق يغلق على كل منها زوجاً باب يشبه الأبواب المذكورة».

(٧٨) الحق أن كاتب وقف الأمير سودون قد جانب الصواب حين تذكر أن عدد شبابيك هذه الظلة ثلاثة إذ يوجد بالجهة الجنوبية الغربية -كلها- أربعة شبابيك فقط بالظلة الجنوبية الغربية (الغربية) وواحد يتبع الظلة الشمالية الغربية وواحد يصدر المرتبة الموجودة بالجهة الجنوبية الغربية من ظلة القبلة.

(٧٩) حجة سطر ٥١.

(٨٠) حجة سطر ٤٢-٤٣.
وسأتناول هذه الطبقة بالإفراد عند التحدث عن الطابق العلوي.

لهذه المدرسة يثبت أن مساحتها مستطيلة (١٧,٨٠×٥,٦٠م) وكانت تتكون من رواق واحد مقسم إلى ثلاثة أيوانات صغيرة ومجاز أمام المدخل. أحد هذه الأيوانات على يسار الداخل من الباب الرئيسي والآخران على يمينه.

وقد نصت حجة وقف الأمير سودون على أن «هذا الرواق به ثلاث مراتب[٨١] بكل مرتبة شباك نحاس مطل على الطريق».

وقد استقطع المعمار جزءاً من هذه الظلة فجعل بزاويتها الشمالية حجرة الدفن الخاصة بالأمير سودون.

القبلة الضريحية

مما يؤسف له أن هذه القبة قد اندثرت تماماً ولم يعد لها أي أثر... وإن ظهرت كاملة في الرسم الذي أنجزته لجنة حفظ الآثار (شكل ٢).

ويظهر من هذا الرسم حجرة القبة-كانت-مربعة المسقط طول ضلعها ٥,٢٠م لها شباك واحد يطل على شارع سوق السلاح ويتوسط ضلعها الجنوبي الشرقي حنية محراب بقيت لنا لها صورة قديمة أخذتها اللجنة (شكل ١٠) تظهر هذا المحراب بحالة جيدة من الحفظ فهو على هيئة نصف دائرية مغشية بالزخارف الرخامية يكتنفها زوج من الأعمدة الرخامية لها تاج كورنثي وقاعدة بصلية.

وزخرفت كوشة عقد المحراب بزخارف نباتية محددة جفوت بارزة ويحيط بالمحراب اطارات مستطيلة من الرخام الملبس بالمعجون.

ويكتنف المحراب دخلتان في الحائط هما كتيبتان لحفظ المصاعب والربعات الشريفة.

وتذكر لنا حجة[٨٢] وقف الأمير سودون عن هذه القبة أنها كانت عامرة بقراءة القرآن بصفة مستمرة طوال الأربع وعشرين[٨٣] ساعة حيث عين لها اثنا عشر مقرئاً للقراءة النهارية بواقع ست نوبات كل نوبة قارئين يقرآن بصوت حسن. كما كان هناك نوبة قراءة ليلية من اثنا عشر قارئاً ليلياً يقرآن بنفس الطريقة على شباك القبة الرئيسي وكان على خادم القبة مراقبة القراء وحثهم على القراءة المستمرة.

ويظهر في صورة أخرى قديمة-أخذتها اللجنة لظهر حجرة القبة المطل على الظلة الشمالية الغربية. يظهر فيها أن المحراب كان يعلوه قمرية مستديرة من الجص المعشق «الزجاج الملون».

وتحدد لنا حجة وقف الأمير سودون طريقة الوصول إلى حجرة القبة فتذكر أن بالظلة الشمالية «باب مربع[٨٤] على يسار الداخل» يتوصل منه إلى قبة معقودة بالحجر الفص[٨٥] النحيت.

ويتأكد هذا الكلام الوارد بحجة وقف الأمير سودون حيثما قامت لجنة حفظ الآثار برفع تخطيط المدرسة وجعلت باب القبة في المكان الذي نصت عليه حجة الوقف.

وتضيف الحجة أنه كان «بأرض هذه الحجرة فسقيتان مبنيتان في تخوم الأرض معدتان[٨٦] لدفن الأموات».

ولم تحدد لنا اللجنة نوعية التغطية لهذا المكان في حين أبرزت حجة الوقف على أن هذه الحجرة كانت «مغطاة[٨٧] بقبة معقودة بالحجر الفص النحيت».

الصحن

لا يزال جزء من صحن هذه المدرسة باقياً إلى اليوم إلا أنه من المؤسف أنه يستخدم كمقلب عام للقاذورات-فلا حول ولا قوة إلا بالله-أما بقيته فضاع أسفل المسكن الشعبي الذي أقيم على هذا المكان المبارك.

ويظهر الصحن في الرسم الذي أجرته لجنة حفظ الآثار (شكل ٢) بكامل هيئته فهو مستطيل المساحة تنخفض أرضيته عن بقية أرضيات الظلات الأربع المحيطة به. وفي وسط فسقية مثمنة محددة المعالم وفي الزاوية الغربية منه بئر ماء. وكل هذه الشواهد تتفق مع ما ورد بحجة وقف الأمير سودون التي نصت على أنه «بين الأروقة[٨٨] صحن الجامع المذكور

(٨١) سطر ٤٤-٤٥.
(٨٢) حجة سطور ٢٨١ إلى ٢٨٣.
(٨٣) أنظر فصل العاملين بالمدرسة.
(٨٤) حجة سطر ٤٦.
(٨٥) سأتناول هذه القبة بالتحليل فيما بعد.
(٨٦) حجة سطر ٤٧.
(٨٧) حجة سطر ٤٦.
(٨٨) حجة سطر ٥٢-٥٣.

وهو مرخم بالرخام الملون وبه فسقية كبرى مثمنة بها مفروكة(٨٩) يخرج منها الماء لاستعمال المتوضئين وبجانب الفسقية بئر ماء معين».

خامساً: الطابق العلوي من المنشأة

حين أدركت لجنة حفظ الآثار هذا الجامع لم يكن به منشآت باقية من الطابق العلوي ولهذا لم تترك لنا اللجنة أية رسوم توضح لنا ما كان عليه هذا الطابق.

إلا أنه من حسن الحظ ـ أن حجة الأمير سودون ورد بها توصيف واضح لهذه الأماكن العلوية وكيفية الوصول إليها.

فقد سبق القول أن الزاوية الشمالية من الظلة الشمالية الغربية بها دخول على هيئة زاوية قائمة ينتهي بسلم صاعد.

ونصت حجة الوقف على أن «الرواق الشرقي (الشمالي الشرقي) باب(٩٠) يتوصل منه إلى سطح الجامع المذكور وإلى «الميدنة» المبنية على بعض الحد البحري على يمنة الداخل من باب الجامع المذكور المبنية بالحجر الفص النحيت وإلى الطبقة المعدة لإقامة المؤذنين والرؤساء المطلة على صحن الجامع المذكور مبني واجهتها بالحجر الفص النحيت الملون وبها ثلاثة أعمدة رخاماً لطيفة».

وهكذا حددت لنا حجة الوقف أن هذا السلم الذي كان موجوداً بالزاوية الشمالية من الظلة الشمالية الغربية كان يفضي إلى السطح العالي من المنشأة.

وأوضحت لنا حجة الوقف على أن السطح كان به وحدتين أساسيتين: أولاهما: المئذنة الحجرية التي كان موضعها فوق العضادة اليمنى من كتلة المدخل. والأمر الثاني أن هذا السطح كان يشتمل على طبقة والطبقة في المصطلح الوثائقي عبارة عن رواق فسيح حددت لنا الحجة بأنه لو كان له واجهة من أربعة عقود محمولة على ثلاثة أعمدة من الرخام الملون تكون ما يشبه واجهة المقاعد أو مكاتب الأيتام. وأكدت حجة الوقف على أن هذه القاعة أو الطبقة كانت مخصصة لراحة المؤذنين ورؤسائهم الذين عملوا في هذه المدرسة للاعلان بقدوم أوقات الصلاة والتسبيح والتهليل والتكبير في شهر رمضان وصلوات الأعياد والمناسبات الدينية.

هذا ما يتعلق بالواجة المطلة على الصحن. أما الواجهة المطلة على الطريق العام فيفهم من نص الحجة على أنها كانت مشغولة بقمريات(٩١) من الجص المعشق بالزجاج الملون.

وأنها كانت مخصصة لسكنى من يرآه الناظر على الوقف من مدرس أو إمام أو غيرهما من أرباب الوظائف.

ملحقات أخرى بالطابق العلوي

يمكن الوصول إلى هذه الملحقات عن طريق سلم بدهليز قاعة الخطابة بالركن الجنوبي الغربي من ظلة القبلة وكان هذا السلم يؤدي إلى مسترقة(٩٢) بها منافع خاصة بقاعة الخطابة عبارة عن بيت للأزيار ومرحاض لاستعمال الخطيب.

كما كان هناك مسترقة أخرى يتوصل إليها من دهليز الحاصل الذي بالجهة الشمالية الشرقية من ظلة القبلة ولايزال شباك هذه المسترقة(٩٣) موجوداً يطل على الباقي من ظلة القبلة ويصعد من بقية السلم إلى السطح العالي حيث طبقة المؤذنين.

سادساً: الملحقات الدارسة بمنشأة الأمير سودون من زادة بشارع سوق السلاح

لم تكن منشأة هذه المدرسة قاصرة على ما كان باقياً حتى

---

(٨٩) الفسقية المفروكة: توجد الفساقي الرخامية في دور القاعات وصحون المساجد ويصل إليها الماء في أقصاب مغيبة في الحوائط أو باطن الأرض. فمن هذه الفساقي ما هو مستدير أو مربع أو مسدس أو مثمن وعادة يوجد في وسط الفسقية عامود من الرخام تنبعث من أعلاه أو قوارة من الرخام المفرع بأشكال هندسية ويداير السقية قناوير أو ينابيع لرمي الماء. وتغطى الفسقية بقطع من الرخام الخردة الصغير أو الكبير الحجم، وتخاط هذه الزخارف بمراتب من الرخام على شكل دالات أو شكل معين يتقابل في رؤوسه أشكال هندسية.

ويذكر الدكتور عبد اللطيف أن هذه النمط من الزخرفة هو المسمى مفروكة.

ـ أنظر: عبد اللطيف ابراهيم، **دراسات تاريخية**، فصله رقم ١٨٧.

ولكن في تصوري أن كلمة مفروكة الواردة في نص وثيقة الأمير سودون تعني آلة أو صنوبر يلف في جميع الاتجاهات ويدفع الماء الواصل إليه من حاصل في مستوى أعلى وحركة دوار الصنوبر أو الآلة هي التي تطلق على الوثيقة كلمة مفروكة من (فرك) أي تحرك باللهجة العامية.

وقد ورد **بالمعجم الوسيط** «المفروكة» من فعل انفراك الشيء أي تفتت وتساقط مما هو عليه أو عالق به، أنظر: حـ٢ حرف (ف).

(٩٠) حجة سطور ٤٢ـ٤٤.

(٩١) حجة سطر ٥٢.

(٩٢) حجة سطر ٣٧.

والمسترقة عبارة عن طابق مسروق يكون في الغالب مطبخ أو بيت آزيار أو مرحاض.

أنظر: د. عبد اللطيف ابراهيم، وثيقة الأمير آخور قراقجا الحسني **مجلة كلية الآداب**، جامعة القاهرة ـ عدد ديسمبر سنة ١٩٥٩ المجلد ١٨ عشر الجزء ٢ (١٩٥٦) ص ٢٣٦.

(٩٣) حجة سطر ٤١ـ٤٢.

عام ١٨٨٣ حين أدركتها لجنة حفظ الآثار العربية، بل أن الأمر يتعدى ذلك بالكثير.

فقد دلتني حجة الأمير سودون على أن للمدرسة ملحقات كثيرة تقرب مساحتها من نصف مساحة المدرسة تقريباً، تقع إلى جهة الجنوب الغربي منها ويفصل بين الاثنين حالياً ـ شارع الغندور ـ الذي اسمته حجة الوقف بطريق المسلوك إلى سويقة المسيب وحددت الحجة أيضاً موقع هذه الملحقات بأنها «المكان المقابل للجامع قبالة بابه[٩٤] الغربي».

أما نوعية هذه الملحقات فيمكننا أن نوجزها في أنها نوع من أنواع المباني الخيرية المعدة لانتفاع خاصة الناس وهم الصوفية المقيمين بالمدرسة وعامة الناس الذين يستفيدون من منشأة السبل الخيرية التي أعدت لشرب الناس والدواب. وكتاب لتعليم أيتام المسلمين ـ ومستحم وميضاه واسطبل للدواب وساقية وبئر ماء بالإضافة إلى ثلاثة أروقة علوية.

وكما سبق أن ذكرت أن كل هذه الملحقات قد اندثرت منذ زمن بعيد لم تدركه لجنة حفظ الآثار العربية حين عملت بهذا المكان عام ١٨٨٢م.

وقد أفادتني دراستي الأثرية في استنباط كثير من المعلومات عن هذه الملحقات. فقد ورد ذكرها تفصيلاً في حجة وقف الأمير سودون مما مكنني من عمل تصور كامل لما كانت عليه هذه الملحقات وما يجاورها من أملاك قديمة وحديثة وذلك على النحو التالي:

(١) موقع الملحقات الدارسة

نصت حجة وقف الأمير سودون على تعيين حدود الملحقات بالجهات الآتية:

(١) الحد القبلي[٩٥] ينتهي إلى مكان يجري في وقف الحرمين الشريفين.

(٢) الحد البحري ينتهي إلى الطريق المسلوك[٩٦] وفيه أحد واجهتي السبيل والمكتب وحوض الدواب (وغير ذلك).

(٣) الحد الشرقي[٩٧] ينتهي إلى الطريق الفاصلة بين المدرسة والملحقات وهي المسماة حالياً باسم شارع الغندور.

(٤) والحد الغربي[٩٨] إلى المكان الجاري في وقف الحرمين الشريفين وآخرين وبالبحث الميداني تبين لنا أن الخطة التي تتكلم عنها حجة وقف الأمير سودون لاتزال باقية كما هي كإطار عام مكاني وأن ادخلت عليها تقسيمات جديدة تمت قبل عام ١٨٨٣م حين بدأت لجنة حفظ الآثار المصرية تعمل في هذا المكان.. ومن طريف الأمر أن هذه الخطة المساحية مقسمة حالياً بنفس التقسيمات القديمة[٩٩] التي كانت تشمل ملحقات المدرسة (شكل ٢).

أولاً: السبيل وملحقاته

كان هذا السبيل يشغل الركن الشمالي من مجموعة البناء الدارسة، وهو من نوع الأسبلة ذات الشباكين[١٠٠]، أحدهما يطل على سويقة المسيب (شارع الغندور حالياً) والآخر يطل على شارع سوق السلاح. يشغل مكان هذا السبيل العقار[١٠١]

---

(٩٤) حجة سطر ٦٧.

(٩٥) حجة سطر ٨٠.
ويقصد الكاتب بذلك الجهة الجنوبية الشرقية من المباني الخاصة بهذه الملحقات والتي كانت ملاصقة لأرض موقوفة على الحرمين الشريفين ويقصد بذلك الحرم المكي والحرم المدني.

(٩٦) حجة سطر ٨٠-٨١.
يقصد الكاتب بالطريق المسلوك شارع سوق السلاح الحالي عند تلاقيه بشارع الغندور مما يكون ما يشبه ميدان صغير.

(٩٧) حجة سطر ٨١.

(٩٨) حجة سطور ٨٢-٨٤.
يقصد الكاتب بالحد الغربي الجهة الجنوبية من الملحقات وكانت تطل على عدة أملاك بعضها خاص بأوقاف الحرمين الشريفين ومكان يعرف بالصارمي ابراهيم وهو من جنود الحلقة المنصورة وإلى أوقاف سيدة تدعى بستان الناصرية.

(٩٩) سنتحدث عن هذه الأقسام كل بحسب موقعه ومضاهاته بما ورد عن المنطقة بحجة الوقف.

(١٠٠) للسبيل عدة أنواع منها بشباك واحد أو شباكين أو ثلاثة شبابيك أو بواجهة حجاب وقد يكون السبيل مستقل بذاته، ومدمج بمنشأة دينية أو مدنية. ويتكون السبيل عادة من ثلاثة طوابق. الأول منها يكون في باطن الأرض ويسمى المضع وهو الخزان أو الصهريج الذي يحفظ فيه الماء طوال العام. والطابق الثاني يكون بمستوى أرضية أو أعلى من ذلك بقليل، وفي هذا الطابق حجرة التسبيل والشاذروان وأحواض التسبيل وغير ذلك. أما الطابق الثالث فيشغل عادة بكتاب لتعليم أيتام المسلمين القرآن الكريم والخط العربي والحساب وفي قليل من الأحيان يخصص هذا الطابق كسكن للمزملاتي (لمزيد من التفاصيل أنظر): حسني نويصر، **مجموعة سبل السلطان قايتباي بمدينة القاهرة ـ دراسة معمارية أثرية**، رسالة ماجستير، (القاهرة: مكتبة جامعة القاهرة، ١٩٧٠).

(١٠١) هذا العقار خاص بورثة المواطن سيد درويش وليس لديهم أي مستندات رسمية تفيد تملكهم لهذا العقار، ويبدو أنهم استولوا عليه بوضع اليد والتقادم. وقد تم تحويل مبنى السبيل إلى محل تجاري.

رقم ٢٨. وقد نصت حجة وقف الأمير سودون على أن هذا المكان «حانوت برسم تسبيل الماء العذب يشتمل على واجهتين بحرية وشرقية (شمالية غربية وشمالية شرقية) فيما(١٠٢) بينهما عامود رخام بكل من الواجهتين المذكورتين شباك حديد كبير» وكان كل شباك محاط بإطار من الرخام المتعدد الألوان اسمه الحجة «مرخم القائم(١٠٣) والنائم».

ولم تذكر لنا حجة الوقف عما إذا كان هذا السبيل مزود بشاذروان(١٠٤) أم أن التسبيل يتم مباشرة في الأحواض، إلا أن من بين المخلفات التي رفعتها لجنة حفظ الآثار من هذا الأثر شاذروان رخامي محفوظ الآن بمتحف الفن الإسلامي بالقاهرة رقم سجل ٣١٢٨، وقد ورد له توصيف بالسجل الفرعي للمتحف.

وتوضح لنا حجة الوقف مكان الحاصل الذي يزود السبيل الماء فتذكر أن هذا الحاصل كان يوجد إلى الخلف من حجرة السبيل.

وكان للسبيل باب على شارع الغندور يوصل إلى دهليز ومن الدهليز إلى دركاه(١٠٥) يتوصل منها إلى السبيل وإلى الحاصل.

ولم تقتصر عناية الواقفين على بني البشر فحسب بل تعدى ذلك إلى الحيوان فقام المنشيء ببناء حوض معد لسقي الدواب له مطلع مائل (زلاقة(١٠٦)) وسقف مذهب.

(١٠٢) هاتان الكلمتان متآكلتان غير أنني استنجدت وجودهما من السطر رقم ٧٢ حيث تتحدث الحجة عن العامود الرابط بين الواجهة الشرقية والشمالية.

(١٠٣) حجة سطر رقم ٧٨.

(١٠٤) الشاذروان: لوح متعرج من الرخام يسيل عليه الماء فيتعرض للهواء فيبرد.

(١٠٥) الدركاه: هي المساحة التي تلي المدخل مباشرة وقد تكون مربعة أو مستطيلة بصدرها مسطبة ويفتح عليها بابان إلى يمين ويسار الداخل.

(١٠٦) حجة سطر ٧٩.

ورد في المعجم أن المكان الزلق هو الأملس ويقال زلق الحديد بالغ في تحديده حتى جعله أملساً والزلاقة هي المكان الذي لا يثبت عليه قدم؛ أنظر: **المعجم الوسيط** حـ(١) باب الزين.

(١٠٧) حجة سطر ٧٢.

(١٠٨) يقصد الكاتب بذلك أن للشرفة جانب من الخشب غالباً ما كان يصنع من الخشب الخرط والخشب المطبق أو الخشب المعشق على نفس طراز العصر المملوكي.

(١٠٩) حجة سطر ٧٣.

والرفرف: سقف خشبي مائل يحمل على كوابيل خشبية مثبتة فوق الحائط، تتكون هذه الكوابيل من إطار مستطيل متصل بالحائط يتصل به إطار آخر

ثانياً: الكتّاب

كان موقع هذا الكتاب فوق حجرة السبيل مباشرة، وبطبيعة الحال كان يأخذ نفس تخطيطها السفلي. والجدير بالملاحظة أن هذا الكتاب ينفرد بسلم خاص به يوصل إليه وإلى رواق كان يعلوه. وتنص حجة وقف الأمير سودون على أن هذا الكتاب كان «يشتمل على واجهتين(١٠٧) شرقية وبحرية فيما بينهما عامود من الرخام، لكل من الواجهتين داير(١٠٨) خشب» وهذا يعني أن الكتاب كان له شرفتين من الخشب الخرط تطل إحداهما على الجهة الشمالية الغربية (البحرية) والأخرى على الجهة الشمالية الشرقية (الشمالية)، وأنه كان يعلو واجهة الكتاب رفوف(١٠٩) لحماية الأطفال ومؤدبهم من حرارة الشمس ومطر الشتاء.

كما يوجد فوق هذا الكتاب رواق يتوصل إليه من نفس مطلع الكتاب(١١٠). وقد ذكرت حجة الوقف على أن مطلع الكتاب وملحقاته بالباب الرابع(١١١) الذي يؤدي إلى سلم صاعد على هيئة قوس (معقود) من البلاط.

وكان هذا السلم يوصل أيضاً إلى مكان هام هو الخزان الذي يجمع فيه الماء الآتي من الساقية (المضع(١١٢)) الذي تفرق منه المياه إلى مرافق المسجد والجامع والميضاه وحوض السبيل والمستحم وغير ذلك.

ثالثاً: بقية الملحقات

نصت حجة وقف الأمير سودون على أن الملحق بعامته

على هيئة مثلث متساوي الأضلاع يسمح بميل السقف وقد ورد هذا المصطلح بحجة وقف السلطان قايتباي رقم (٨٨٦) بدفتر خانه وزارة الأوقاف ص١٣، ٢٩.

(١١٠) حجة سطر ٧١: (يوجد رواقان آخران في نفس المستوى سنتحدث عنهما فيما بعد).

(١١١) حجة سطر ٧٢: ويقصد بذلك أن درج السلم كانت على هيئة قوس يأخذ جزء من الدائرة طرف منه يكون غائراً في جدران بئر السلم والطرف الآخر طائر في الهواء. وقد جرت العادة أن تبنى هذه السلالم من البلاط الكدان وهو نوع من الأحجار الصلبة.

أنظر: عبد اللطيف ابراهيم، **دراسات تاريخية**، تحقيق ٢٩٤.

(١١٢) حجة سطر ٧٣، ٧٤: (المصنع) عبارة عن حوض يبنى من الطوب الحروق بملاط صلب لا يتأثر بالماء يستخدم لتخزين المياه أيا كان مصدرها، سواء بطريقة طبيعية مثل مياه الأمطار أو بطريقة صناعية مثل السواقي والآبار وغير ذلك. أنظر، **المعجم الوسيط**، حـ (١) باب (الصاد).

وقد يكون هذا المصنع مبني تحت الأرض أو في مكان مرتفع غير ظاهر أو مغيب في باطن الجدران (أنظر): حسني نويصر، **مجموعة سبل السلطان قايتباي**، (رسالة ماجستير) جامعة القاهرة حـ ١ ص١٣.

يشتمل على خمسة أبواب مبنية بالحجر الفص النحيت.

فالباب الأول بالزاوية الشرقية من الملحق «مقنطر يدخل منه إلى مكان يشتمل على بئر ماء معين مركب على فوهتها ساقية(١١٣) ومن خشب مكملة العدة والآلة ومدار(١١٤) ومرافق وحقوق. وقد اندثر هذا المكان منذ زمن بعيد ويشغل مكانه مسجد التي برمق» (أثر رقم ١٢٦، ١١٢٣هـ/١٧١١م).

أما الباب الثاني بهذا الملحق فكان يؤدي إلى اسطبل برسم عوامل(١١٥) الساقية به متبن ومرافق وحقوق، وله باب يوصل إلى بئر الساقية. ويشغل مكان هذا الاسطبل حالياً العقار(١١٦) رقم ٣٤.

ويوصل الباب الثالث في هذا الملحق إلى ميضاة الجامع (المدرسة) وتنص حجة الوقف على أن بهذه «الميضاة عشر بيوت أحدها مستحم والبقية مراحيض(١١٧)». ويشغل مكان هذه الميضاة العقار(١١٨) رقم ٣٢. ومن غريب الأمر أن هذه الوحدات الثلاث لم تكن مكشوفة سماوي كما جرت العادة وإنما كان يعلوها ثلاثة أروقة أحدها فوق الكتاب والرواقان الآخران متجاوران علو مساحة الاسطبل والساقية(١١٩).

وكانت هذه الأروقة الثلاثة معد(١٢٠) للايجار لاستغلال ربعها لجهة الوقف المذكور.

---

(١١٣) اهتم المنشئون في العصر المملوكي بشقيه على تسهيل توصيل المياه إلى المنشآت الدينية، وقد بقي من الآثار الهامة الكثير لعل أهمها من العصر البحري ساقية مدرسة السلطان حسن. وساقية مدرسة السلطان الأشرف أبو النصر قايتباي من العصر الجركسي وهي الموجودة بجبانة المماليك.

(١١٤) يقصد كاتب الحجة بذلك المكان الذي تدور فيه الأبقار لتشغيل الساقية.

(١١٥) العوامل: ما يستعمل في الحرث والدياسة والسقي من البقر والابل (ج) عوامل. أنظر: **المعجم الوسيط** جـ ٢ باب العين.

(١١٦) يمتلك هذا العقار حالياً ـ المواطن حسن سليمان وقد تغيرت معالم المنطقة بمباني لاتزيد عن خمسين عاماً.

(١١٧) حجة سطر ٧٠.

(١١٨) يمتلك هذا العقار المواطن جلال محمد علي، وقد أخبرني أحد المسنين بالمنطقة على أن موضع هذا العقار بالفعل ـ كانت ـ ميضاة الجامع وأنها كانت موجودة حتى مطلع القرن العشرين.

(١١٩) حجة أسطر ٧٤ـ٧٦.

(١٢٠) حجة سطر ١٤١.

العاملون بمدرسة الأمير سودون ومرتباتهم الشهرية والأعمال الموكولة إليهم من واقع حجة وقف الأمير سودون.

بيـــان بـأنـــواع الـوظـــائـــف

العدد	الوظيفة	المذهب	الراتب الشهري للفرد	الأعمال الموكولة للوظيفة	مكان العمل	الوقت المحدد للعمل	الاجازة الاسبوعية	صفات لازمة
٢ ٢	مدرس مدرس	حنفي شافعي	٢٥٠ درهم نقرة ٢٥٠ درهم نقرة	القاء دروس التفسير القرآن والحديث وفرع المذهب	محراب الجامع بالايوان القبلي	عقب صلاة الظهر إلى آذان العصر أو مقدار ذلك من طلوع الشمس إلى الزوال	يوم الجمعة والاثنين والثلاثاء	أن يكون الشاغل للوظيفة من أهل الخير والدين المشهورين بالتقدم في العلم
٢ ٢	معيد معيد	حنفي شافعي	ستون درهماً ستون درهماً	تصحيح مايحفظه الطلبة من القرآن وبيان ما استشكل عليهم في مذهبهم	نفس المكان	إما قبل الدرس أو بعده	نفس إجازة المدرسين	نفس صفات المدرسين
٢٠ ٢٠	من الطلبة من الطلبة	حنفي شافعي	ثلاثون درهماً ثلاثون درهماً	الاشتغال بالعلم الشريف	نفس المكان	الوقت المحدد لوجود المدرسين	في موعد إجازة المدرسين	أن يكون الطلبة من المعروفين بالخير والدين
١	نقيب من الطلبة (كاتب الغيبة)	غير محدد	ثلاثون + عشرة (عن الغيبة)	ضبط غيبة الجماعة وتفريق الربعة عليهم وجمعها	نفس المكان	الوقت المحدد للدراسة		
١	إمام	حنفي المذهب	مائة درهم نقرة ومائة أخرى عند ختم صلاة التراويح كل سنة في رمضان	يوم بالمسلمين في الصلوات الخمس وصلاة الخسوف والكسوف	نفس المكان	الصلوات الخمس يومياً		أو يكون رجلاً من أهل الخير والدين والعلم والصلاح
١	خطيب	حنفي	مائة درهم نقرة	يخطب في المسلمين أيام الجمع والعيدين	محراب الجامع بالايوان القبلي	أيام الجمع من كل أسبوع والعيدين		أن يكون رجلاً من أهل الخير والدين والصلاح المشهورين بالعلم
١	قارىء مصحف	غير محدد	ثلاثون درهم نقرة	قراءة نصف جزء من القرآن العظيم قراءة حسنة ويختم قرائته بسورة الاخلاص والمعوذتين وفاتحة الكتاب والدعاء [illegible]	كرسي المصحف بالجامع	كل يوم بعد صلاة الصبح		

العدد	الوظيفة	المذهب	الراتب الشهري للفرد	الأعمال الموكولة للوظيفة	مكان العمل	الوقت المحدد للعمل	الاجازة الاسبوعية	صفات لازمة
١	قارىء للجمعة	غير محدد	عشر دراهم نقرة	يقرأ بالمصحف عند اجتماع الناس لصلاة الجمعة، وعند الختمة يقرأ سورة الاخلاص والمعوذتين وفاتحة الكتاب	كرسي المصحف	قبل صلاة الجمعة		
١	قارىء ميعاد	غير محدد	خمسة وعشرين درهماً نقرة	يقرأ كل يوم جمعة ماتيسر له قراءته من تفسير وحديث ورقائق	الايوان القبلي	بعد صلاة الجمعة		
١	شيخ للحديث النبوي	غير محدد	٣٠٠ درهم نقرة للشيخ والقارىء بالسوية سنوياً بواقع ١٢,٥ درهم شهرياً	يصحح الأحاديث التي تروى في الجامع	الايوان القبلي	شهر رجب وشعبان ورمضان من كل سنة		
١	قارىء للحديث النبوي	غير محدد		يقرأ بحضرة الشيخ كتابي صحيح البخاري ومسلم				
٣	رؤساء مؤذنين		خمسة وعشرين درهم نقرة	يرأس كل واحد من الرؤساء نوبة مؤذنين من ثلاثة ويعلمهم الرئيس بدخول وقت الصلاة	المئذنة	أوقات الصلوات الخمس		أن يكونوا عارفين بالاوقات
١	مؤذنون	غير محدد	عشرون درهماً نقرة	الاعلان بالآذان الشرعي في أوقات الصلاوات ويسبحون ويذكرون كل ليلة بالإضافة إلى نوبة عمل إضافية أيام الجمع والعيدين من كل سنة حيث	المئذنة بالايوان القبلي عند التبليغ واقامتهم بالطبقة التي تعلو سطح الجامع	الصلوات الخمس		أن يكون حسن الصوت

العدد	الوظيفة	المذهب	الراتب الشهري للفرد	الأعمال الموكولة للوظيفة	مكان العمل	الوقت المحدد للعمل	الاجازة الاسبوعية	صفات لازمة
				يجمع ستة من المؤذنين مع رئيس لهم ليذكروا قبل صلاة الجمعة ويبلغوا خلف الخطيب				
١٢	قارىء شباك نهاري	غير محدد	عشرون درهم نقرة	القراءة المستديمة نهاراً على شباك القبة بواقع ست نوبات كل نوبة من قارئين مجتمعين يقرآن جزئين من القرآن	شباك القبة	نوبات نهارية		أن يكونوا حافظين لكتاب الله تعالى
١٢	قارىء	غير محدد	خمسة وعشرون درهماً نقرة	القراءة المستديمة ليلاً على شباك القبة بواقع ست نوبات كل نوبة من رجلين مجتمعين يقرآن جزئين من القرآن	شباك القبة	نوبات ليلية		
١	خازن المكتبة	غير محدد	خمسة وعشرون درهماً نقرة	يتولى حفظ الكتب وطبعها	خزانة الكتب بالجامع المذكور	أوقات العمل بالجامع حين تواجد الصوفية		أن يكون من طلبة العلم الشريف من أهل الخير والدين والأمانة
١	خدام القبة (المقيم)	غير محدد	ستون درهماً	أن يتولى حفظ القبة ومابها من الأمتعة والآلات ويضبط غيبة (قراء الشباك) ويحثهم على القراءة في نوبتهم ويحضر علوفة الابقار بالساقية	القبة المدفن	إقامة كاملة بالقبة		

العدد	الوظيفة	المذهب	الراتب الشهري للفرد	الأعمال الموكولة للوظيفة	مكان العمل	الوقت المحدد للعمل	الاجازة الاسبوعية	صفات لازمة
١	مبخر	غير محدد	عشرة دراهم نقرة	تبخير الناس عند صلاة الجمعة بالجامع	الجامع كله	وقت صلاة الجمعة		
١	بواب «مقيم»	غير محدد	ستون درهماً نقرة	أن يتولى حفظ باب الجامع وفتحه وغلقه ومنع من يدخل إليه من أرباب التهم والفساد	باب الجامع	ليلاً ونهاراً		
٢	قومة للإضاءة	غير محدد	ثلاثون درهماً	أن يتوليا إضاءة القناديل التي بالجامع واطفاءها وتغييرها وغسلها ومسحها وتنظيفها	الجامع كله	غير محدد		
٢	فراشين	غير محدد	ثلاثون درهماً	أن يتوليا كنس الجامع وتنظيفه ومسحه وفرشه وحفظ مابه من البسط والحصر والآلات	الجامع كله	غير محدد		
١	مزملاتي	غير محدد	١٢٠ درهم نقرة	أن يتولى تسبيل الماء بالسبيل وغسله ومسحه وتنظيفه وحفظ أوانيه وغسلها وتنظيفها هذا بالإضافة إلى أن عليه شراء بعض الأواني والحبال المستخدمة في حمل الماء والشرب	السبيل الموجود بالمحلق المطل على شارع الغندور	كل يوم من صحوة النهار إلى آخره وفي شهر رمضان من المغرب إلى بعد صلاة التراويح		
٢٠	يتيم	غير محدد	١٥ درهم	حفظ القرآن الكريم والخط العربي	الكتاب الذي يعلو	كل أيام الأسبوع ماعدا يوم البطالة	تركت على عادة إجازات	أن يكونوا من أيتام المسلمين الذين لم

العدد	الوظيفة	المذهب	الراتب الشهري للفرد	الأعمال الموكولة للوظيفة	مكان العمل	الوقت المحدد للعمل	الاجازة الاسبوعية	صفات لازمة
				وهجايته واستخراجه	السبيل		الكتاتيب المعاصرة	يبلغوا الحلم ومن بلغ يستبدل بغيره
١	مؤدب الأيتام	غير محدد	ستون درهماً	أن يعلم الايتام ما يطيقون تعلمه من القرآن العظيم والخط العربي وهجايته واستخراجه	الكتاب الذي يعلو السبيل	كل أيام الأسبوع ماعدا يوم البطالة		
١	عريف الايتام	غير محدد	ثلاثون درهماً	أن يساعد المؤدب في تعليم الايتام الخط العربي وتحفيظهم القرآن الكريم	الكتاب الذي يعلو السبيل	كل أيام الأسبوع ماعدا يوم البطالة		
١	سواق	غير محدد	سبعون درهم نقرة	أن يقوم بالعمل على الساقية هذا بالإضافة إلى ماتحتاجه الساقية من أجرة نجار وثمن قواديس وطويس وآلة للإدارة وغير ذلك				
٢	شاهدان	غير محدد	ستون درهم نقرة	أن يضبطا حسابات الوقف المذكور ويشهدا على ذلك	غير محدد	غير محدد		أن يكونا شاهدين عدلين
١	كاتب	غير محدد	مائة وخمسون درهماً نقرة	أن يتولى هو والشاهدين مباشرة الوقف وضبط متحصله وصرفه	جهات الوقف	غير محدد		أن يكون من أهل الخير والدين
١	شاد	غير محدد	مائة وخمسون درهماً نقرة	أن يتولى استخراج الأموال وضبطها وعمل مصالح الوقف	جهات الوقف	غير محدد		

العدد	الوظيفة	المذهب	الراتب الشهري للفرد	الأعمال الموكولة للوظيفة	مكان العمل	الوقت المحدد للعمل	الاجازة الاسبوعية	صفات لازمة
١	صيرفي	غير محدد	ثلاثون درهم نقرة	أن يتولى جبي الأموال وصرفها على مستحقيها	جهات الوقف	غير محدد		
١	الناظر	غير محدد	مائتا درهم	أن يتولى النظر على الوقف	جهات الوقف	غير محدد		

مصارف مالية وعينية مخصصة لجامع الأمير سودون وغيره

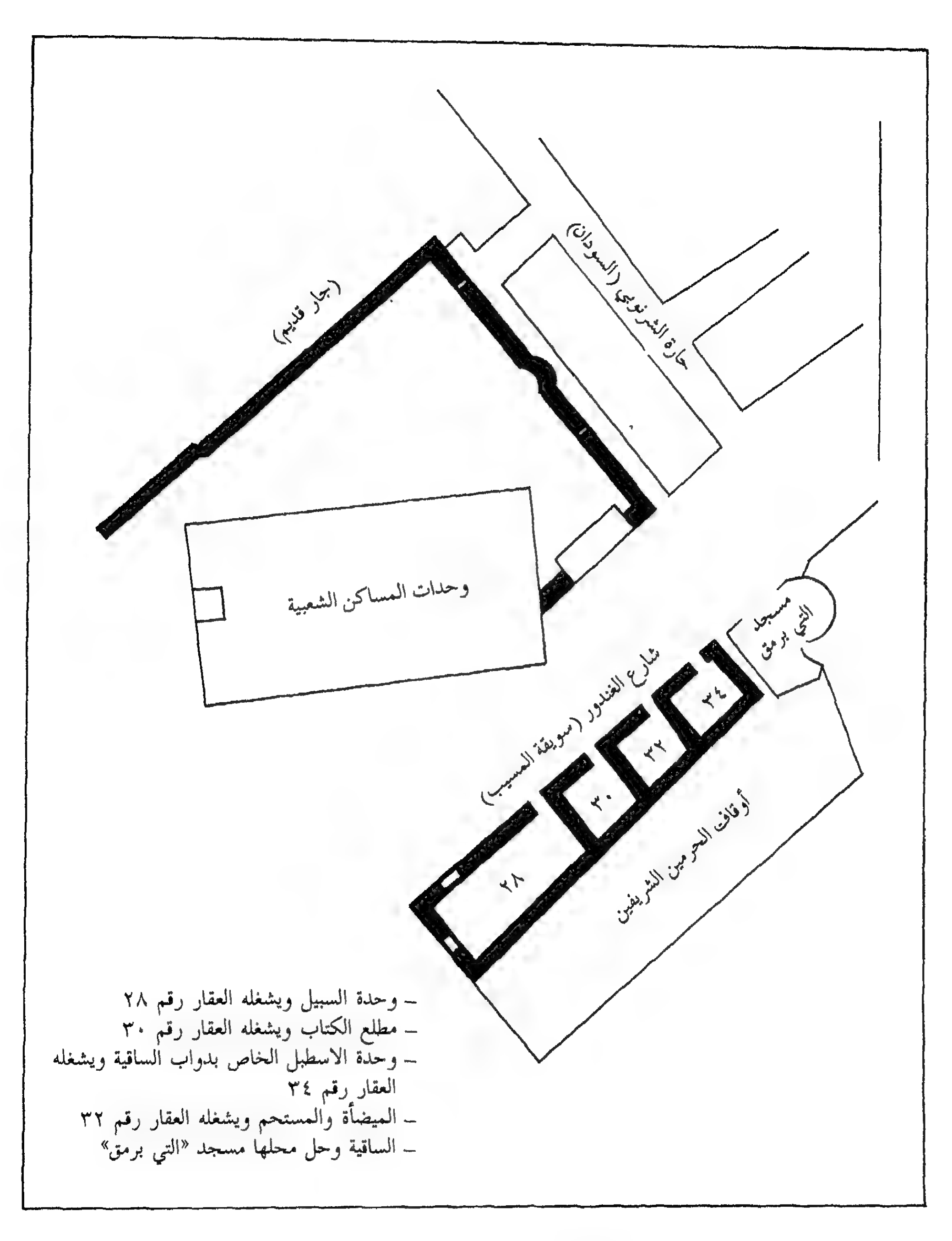
الأشخاص والأماكن الموقوف عليهم	المبلغ أو الكمية المحددة بالوقف شهرياً أو سنوياً	الغرض من المبلغ
السبيل	مائة درهم نقرة شهرياً	شراء ماء عذب ليسبل بالسبيل وإمداد الدارسين المقيمين بالجامع بالمياه اللازمة.
الايتــام	خمسون درهماً لكل يتيم سنوياً	كسوة الأيتام
المؤدّب	مائة درهم نقرة سنوياً	كسوة المؤدّب
العريف	خمسون درهماً	كسوة العريف
إدارة الساقية	على حسب ما يحتاج كل سنة	شراء بقرتين ومأكلهما من فول وتبن أو ايجار بقرتين أخرتين في الوقت الذي ترعى فيه البقرتان الأصليتان
الجامع ومكتب السبيل	على حسب مايحتاج	لشراء فرش وبسط وحصر وأطباق نحاس وبزلقان وآلة وقود وغير ذلك
الخطيب	على حسب مايحتاج	شراء جبة وطرحة
الرؤساء	على حسب مايحتاج	
الإضاءة: (زيت)	خمسة أرطال يومياً تزاد في شهر رمضان إلى ستمائة وخمسون رطلاً من الزيت توسعة للوقود في الشهر المبارك بسعر الوقت.	لشراء زيت أو ما يقوم مقامه عند تعذره
(شمع)	على حسب الاحتياج بسعر الوقت	لشراء شمع يستضاء به بمحراب الجامع في شهر رمضان عند صلاة العشاء والتراويح.
توسعة رمضان للايتام ومؤدبهم وعريفهم ومن يختاره الواقف من أرباب الوظائف بالجامع والفقراء والمساكين	ألف درهم نقرة	شراء أكل يومي عبارة عن لحم وتوابل وحطب وكلفة مطبخ.

مصارف مالية وعينية مخصصة لجامع الأمير سودون وغيره

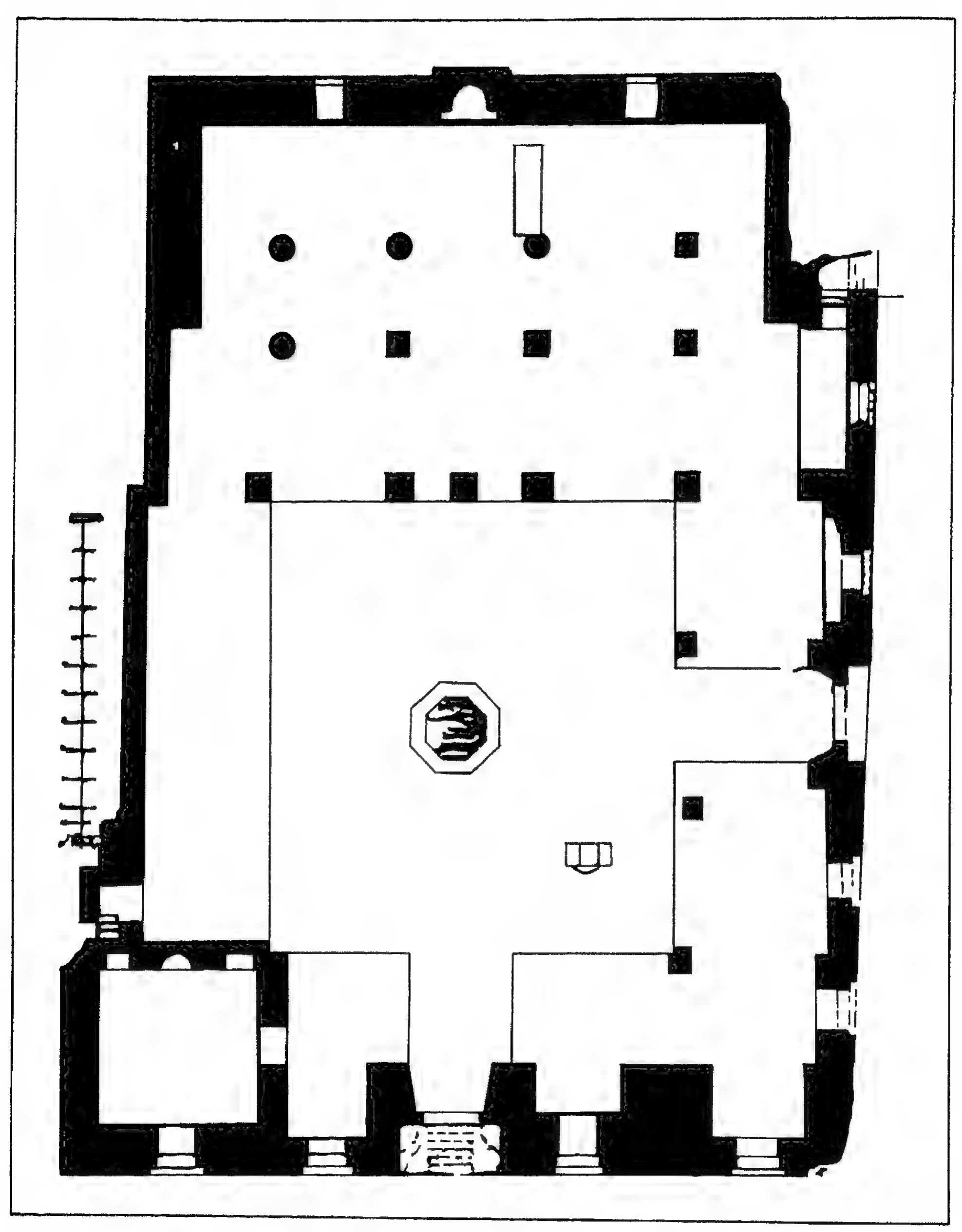
الأشخاص والأماكن	المبلغ المرصود لذلك	الغرض من الصرف	العمل المحدد	أيام العمل
سبيل سودون بمكة المكرمة	ألف درهم نقرة كل سنة	شراء دوارق وجامكية لمن يتولى سقي الماء طول السنة	—	—
سبيل سودون بالمدينة المنورة	ستمائة درهم نقرة	شراء دوارق ونقلها إلى المدينة المنورة وجامكيه لمن يقوم بالعمل في السبيل	—	—
زوار القرافة المعروفين	عشرون درهماً شهرياً	جامكية شهرية للطائفة عند زيارتها للقرافة	على الطائفة أن تقرأ ما تيسر من القرآن العظيم وتدعوا للواقف وذريته وجميع المسلمين	يوم السبت والأربعاء من كل أسبوع
أولاد الأمير سودون	ألفا درهم نقرة شهرياً تفرق بينهم بالسوية لا فرق بين ذكر وأنثى	جامكية شهرية	—	—


ابو الجود سودون من زاده الظاهري
واعز انصاره

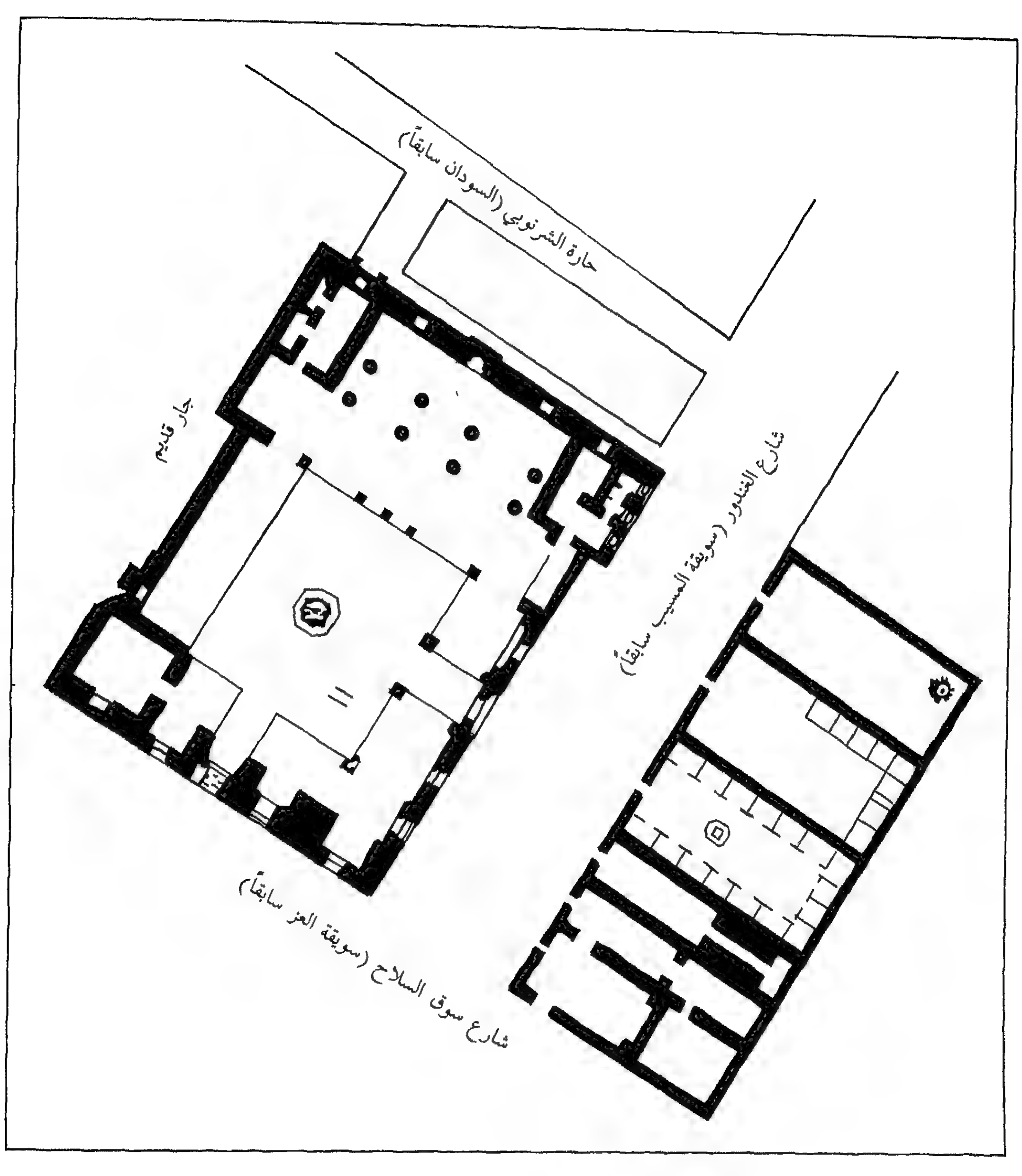
شكل (١) حجة وقف الأمير سودون من زادة محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة رقم ٥٨ محفظة ١٠ والمؤرخة في شهر رمضان المعظم سنة ٨٠٤هـ.



شكل (٢) مسقط أفقي للمتبقي حالياً من جدران مدرسة الأمير سودون من زادة وكذا الملحق التابع لها إلى اليمين من الصورة



شكل (٣) مسقط أفقي لمدرسة الأمير سودون من زادة نقلاً عن كراسات لجنة حفظ الآثار العربية عام ١٨٨٣م.



شكل (٧) تصور للمسقط الأفقي لمدرسة الأمير سودون من زادة وقت انشائها بما في ذلك الملحق الواقع على شارع الغندور استنباطاً من الحجة الشرعية للأمير والشواهد المعمارية الباقية.

العصور، المجلد الأول، الجزء الأول، ٥٤ ـ ٦٥ (١٩٨٦).

القيم الجمالية في الخط العربي

للدكتور محمد عبد العزيز محمد

ملخص البحث : يبرز هذا الموضوع أهمية الخط العربي والاهتمام به منذ عناية الرسول ﷺ بنشر الكتابة بين المسلمين إلى أن صار عنصراً زخرفياً متطوراً عبر أربعة عشر قرناً من التاريخ الهجري.

وتعرض لنشأته واشتقاقه من صورة الخط العربي النبطي، وأشار إلى مراحل ضبطه إعرابياً في كتابة المصحف درءاً للحن، وإلى إعجامه ضماناً لعدم التصحيف، وإلى وضع حركات التشكيل التي نستخدمها اليوم لتيسير القراءة.

كما أشار إلى صوره المختلفة المبتكرة، عبر سنوات تطوره في أشكاله اللينة، كالنسخ، والثلث، والرقعة، والريحاني، والفارسي، والمغربي، هذا بالإضافة إلى صوره الكوفية بين المورقة، والمزهرة، والمعشقة، وكان عنصراً طيعاً في التكوينات الزخرفية المختلفة.

وتضمّن الموضوع بعض النماذج المختلفة من العالم الإسلامي، وتحليل حروفها لإبراز قيمها الجمالية في إبداع التشكيل والتماثل. وتشهد هذه النماذج بالوحدة العربية الإسلامية في فن عربي أصيل، تدحض إنكار من أنكر فضل العرب فيما أبدعوا من فنون.

الحمد لله الذي نزل على عبده الكتاب، والصلاة والسلام على عبده محمد الذي أنزل عليه الكتاب وبعد،

فللقلم والكتابة في الإسلام قدر كبير وشرف عظيم، فقد أقسم الله بهما في قرآنه «ن. والقلم وما يسطرون»[١].

والقلم وسيلة العلم، «اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم»[٢].

ويطلق لفظ «خط» على صور الحروف ورسومها التي تكوّن الكتابة، ولعل هذا المصطلح قد استمد لفظه من الآية الكريمة: «وماكنت تتلو من قبله من كتاب ولاتخطه بيمينك»[٣].

ولا شك أن العامل الأول في الحفاظ على الخط العربي هو القرآن الكريم الذي كان تدوينه موضع عناية رسول الإسلام ﷺ منذ نزوله. وتبدو هذه العناية بنشر الكتابة في مجتمعه الجديد حين جعل تعليم الكتابة للمسلمين بدلاً يفدي به الأسرى أنفسهم من الأسر في موقعة بدر.

وقد كان للنبي ﷺ كتبة للوحي، يكتبون بين يديه القرآن، وكانت كتابته على مواد لم تأخذ صورة الصحف أو الكتاب كما نفهمه اليوم، بل كانت على مسطحات من مواد مختلفة، كقطع اللخاف[٤] وعسب النخل[٥] وعظام الابل.

وبوفاة النبي ﷺ واجه المجتمع الجديد هزة عنيفة بحركة الردة ومات كثير من حفظة القرآن في حادثة اليمامة في السنة الحادية عشرة للهجرة.

وقد أشار عمر بن الخطاب على أبي بكر بجمع القرآن، فأمر أبو بكر بجمعه، واتجهت العناية إلى إيجاد أصل مكتوب

(١) سورة القلم (٦٨)، الآية ١.

(٢) سورة العلق (٩٦)، الآيات ٣ـ٥.

(٣) سورة العنكبوت (٢٩)، الآية ٤٨.

(٤) الرقائق البيضاء من الحجارة.

(٥) جمع عسيب، وهو الجريد بعد أن يكشط منه الخوص.

للقرآن بحالة أكثر تنظيماً من حالة كتابته الأولى، وعهد بذلك إلى زيد بن ثابت أحد كتبة الوحي(٦).

وكتبت نسخة كاملة من القرآن في صحف وسمي المصحف، ولم يكن هذا المصحف مرجعاً للقراءة بل أصلاً محفوظاً يقي النص القرآني من النقصان أو الزيادة فيه.

ومن الطبيعي أن يحفظ هذا المصحف الأصل لدى أصحاب الأمر في المسلمين فكان عند أبي بكر في حياته، ثم صار عند عمر بن الخطاب حين خلفه، ثم صار عند حفصة ابنته وزوج الرسول ﷺ، وهي إلى جانب بنوتها للخليفة وزوجيتها للرسول ﷺ كانت تقرأ وتكتب فهي أهل لحفظ الكتاب.

وأقر الرسول ﷺ قراءة القرآن باختلاف لهجات العرب بقصد اليسر والسهولة. وكان يقع بين أفراد المجتمع خلاف من هذا الاختلاف، فيفزع أحدهم ويخف إلى الرسول ﷺ حين يقرأ رفيق له بحرف لم يقرأ به هو.

بدأت حركة الفتح في عهد أبي بكر، وفي عهد عمر ومن بعده، وتلاقت هذه اللهجات في معترك الحياة ومعارك الفتح، وإن شيئاً من هذا الخلاف قد وقع بسبب الأحرف المختلفة، ومثل هذا ينتهي إلى فرقة ففتنة حيث تجب الوحدة والألفة بين أعضاء جسد واحد.(٧)

وفي عهد عثمان اختلف العراقيون والشاميون من جيش الفتح في أرمينية على القراءة وتشاجروا، وخاف قائدهم أن يصير الأمر بالمسلمين ما صار إليه الأمر من انقسام أصحاب الديانات الأخرى على كتبهم. ولذلك كان عمل عثمان أن يقدم المصاحف الأصول لتكون مرجعاً لقراءة القرآن عن الأصل المحفوظ مرجعاً، وهو الذي جمع في عهد أبي بكر، وتهيئته للتداول العملي على حال تلائم الدعوة التي انتشرت. وكانت المهمة في جوهرها إخراجٌ كتابي للنص القرآني في حرف موحد للحروف التي أُنزل بها القرآن وتركت إباحة للقراءة بها إلى حين.

ومن الروايات المشهورة أن عثمان دوّن سبعة مصاحف متشابهة أبقى بالمدينة واحداً وبعث بالأخرى إلى مكة والشام واليمن والبحرين والبصرة والكوفة.(٨)

وعن المصحف الامام أخذت المصاحف جميعاً وصار هذا المصحف بخطه ورسمه مرجعاً.

ولا شك أن الخط في هذه المرحلة قد أصابه التطور، حيث اتجه المسلمون إلى تجويد آيات القرآن كتابة مثلما اتجهوا إلى تجويده قراءةً وترتيلاً، وكان هذا هو الدافع الرئيسي الذي جعل للخط مكانة ممتازة بين الفنون الإسلامية، وسما به في عالم الزخرفة إلى مرتبة لم يحظ بها من قبل الخط الزخرفي في أية لغة من اللغات أو أي فن آخر، وساعد على ذلك ما تمتاز به طبيعة حروفه من مرونة ومطاوعة وقابلية للمد والرجع والاستدارة والتزوية والتشابك والتداخل، واستطاع رجال الفن أن يضعوا لحروفه قواعد وأصولاً تبنى عليه ليكتسب بذلك حسناً وجمالاً.(٩)

وبروح من القرآن والسنة الشريفة انصرف معظم المسلمين عن تصوير الكائنات الحية، وعن استعمال الزخارف الآدمية، وأظهر هذا الانصراف عبقريتهم في الزخارف الهندسية والنباتية والكتابية.

وإذا كانت الزخارف الهندسية والنباتية التي أبدع المسلمون في مجالها قامت على أساس ما عرفته الفنون القديمة، فإن الزخارف الكتابية كانت من ابتكارهم وأصبحت من مميزات الفنون الإسلامية بصفة عامة.

ومن المناسب في هذا المجال أن نلم إلمامة سريعة بنشأة الخط العربي مع الإشارة إلى نموذجين من أقدم النماذج التي وصلت إلينا: الأول نقش النمارة بخط عربي نبطي(١٠)، والثاني نقش أسوان بخط عربي إسلامي(١١). لنرى مدى التطور في

---

(٦) السجستاني، **كتاب المصاحف**، ص ٧ الطبعة الأولى، المطبعة الرحمانية مصر، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م.

(٧) **المصدر السابق**، ص ١٩.

(٨) **المصدر السابق**، ص ٣٤.

(٩) **رسائل اخوان الصفا**، جزء ١، ص ١٦٣، (الرسالة الخامسة: الموسيقى)، القاهرة، المطبعة العربية بمصر ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م.

(١٠) Mabia Abbott, **The Rise of the North Arabic Script and its Kur'anic development, with a full description of the Kur'an Manuscripts in the Oriental Institute,** (Chicago: 1939).

(١١) Hawary, Hassan et Hussin Rached, **Stéles Funeraires,** tome premier, ppl. 1. I, Catalogue General du Musée Arabe du Caire, Le Caire, Impremerie de L'Institut Francais d'Archélogie Orientale (Musée National de l'Art Arabe) 1932.

حروفه إلى أن صار عنصراً زخرفياً يشيع الجمال في نفوسنا.

فإذا ما رجعنا إلى الروايات العربية في نشأته نراها بين رأيين: الأول توقيفي والثاني صناعة وابتكار. ولكن حين قام بعض المستشرقين برحلات علمية إلى الأنحاء الشمالية للبلاد العربية عثروا على نقوش وكتابات تحمل اسم جماعة تعرف بالأنباط، كانت تسكن مدين وما يجاورها وبعد أن قرؤا هذه النقوش ودرسوها تبين لهم بالمقارنة أنها هي الأصل الذي تفرع منه الخط العربي الإسلامي(١٢).

وأشهر النقوش المكتوبة التي وصلتنا نقش النمارة في بادية الشام، وهو في خمسة أسطر محفورة في حجر من البازلت على قبر أمرىء القيس بن عمرو المتوفي ٢٢٣ بتأريخ سلع وتقابل سنة ٣٢٨ ميلادية، ويوجد الآن بمتحف اللوفر بباريس، والخط المستعمل هو الخط النبطي، واللغة العربية المستعملة تعرضت لتحريفات نبطية(١٣).

وكما كان الدافع الأول للعناية بالخط هو القرآن الكريم، يمكننا أن نقول إن تعريب الدواوين في عهد عبد الملك بن مروان كان له أثر كبير في العناية بالخط العربي وانتشاره(١٤) إذ استخدمت اللغة العربية وحل الخط العربي في دواوين الأقطار المختلفة وفي مكاتباتها الرسمية محل الكتابات القومية، وقد أدى ذلك إلى الإقبال على تعلم اللغة العربية وانتشار الخط في الأمصار التي خضعت لحكم العرب، بحيث أصبح الخط العربي من أهم مظاهر سيادة الدول العربية الإسلامية، بل إن الأقطار التي احتفظت بلغاتها كتبت بخط عربي مثل الفارسية والتركية، إلّا أن الأتراك في أواخر الربع الأول من القرن العشرين تبدلوا الحروف اللاتينية بالحروف العربية.

وتميزت كتابات صدر الإسلام بخلوها تماماً من الشكل والاعجام، ولما انتشر الإسلام واختلط العرب بالعجم ظهر اللحن، وخيف أن يتطرق اللحن إلى القرآن الكريم وهو حفاظ الدين وأساس الإسلام.

ومرت الكتابة بمراحل التيسير الثلاث التي تهدف إلى ضبطها، كانت أولاها ماقام به أبو الأسود الدؤلي من شكل الحروف بطريقة النقط الحمراء المستديرة، فوقها للفتح وأسفلها للكسر، وعلى يسارها للضم.

وقد طلب زياد بن سمية –وكان والياً على البصرة– من أبي الأسود أن يضع طريقة لاصلاح الألسنة فأبى، فدبر زياد حيلة، فقال لرجل من أتباعه: اجلس في طريق أبي الأسود وتعمد اللحن في القرآن. وعندما دنا أبو الأسود منه رفع الرجل صوته بالقراءة وقرأ قوله تعالى: «وأذ ان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله» بكسر اللام في رسوله بدلاً من ضمها، فعظم ذلك على أبي الأسود وقال: حاشا لله أن يتبرأ من رسوله واتصل بزياد وطلب منه أن يعين له كاتباً، وعندئذ قال أبو الأسود للكاتب: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط واحدة فوقه، وان كسرته فاجعل النقطة تحت الحرف، وان ضممته فانقط نقطة بين يدي الحرف. وكانت نقط الشكل مستديرة بالمداد الأحمر.

واستمر ذلك حتى أعرب المصحف كله، وكانت هذه النقط تسمى شكلاً ويعتبر هذا الشكل بالنقط هو المرحلة الأولى في ضبط الكتابة العربية. والمرحلة الثانية: وهي الاعجام–ويراد به تمييز الحروف المتشابهة رسماً بوضع نقط لمنع اللبس–فالمعروف أنه ابتكر في زمن عبد الملك بن مروان نتيجة لكثرة التصحيف، إذ فزع الحجاج إلى كتابه وسألهم أن يضعوا علامات لتمييز الحروف المتشابهة، ودعا نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر العدواني لهذا الأمر، ثم قرر نصر ويحيى إجراء المرحلة الثانية من مراحل التيسير، وهي أن توضع النقط لتمييز الحروف المتشابهة.

ولما كانت طريقة النقط هذه تشتبه مع نقط الشكل قرر نصر وعاصم أن تظل نقط الشكل بالمداد الأحمر، وأن تكون نقط الاعجام بنفس مداد الكتابة.

وقد رؤي في زمن الدولة العباسية–أن يكون الشكل بنفس مداد الكتابة تسهيلاً للأمر، لأنه قد لايتيسر للكاتب في كل وقت أن يجد لونين من المداد. وبرزت ضرورة ملحة لإجراء

(١٢) خليل يحيىٰ نامي، أصل الخط العربي وتاريخ تطوره إلى ماقبل الإسلام، ص ٦، في **مجلة كلية الآداب**، الجامعة المصرية، المجلد الثالث، الجزء الأول، مايو ١٩٣٥.

(١٣) حسن ظاظا، **الساميون ولغاتهم**، ص ١٦٥، الاسكندرية، مطبعة المصري ١٩٧١م.

(١٤) سيدة اسماعيل كاشف، تعريب مجتمع الاسكندرية، ص ١٩٧، في كتاب **مجتمع الاسكندرية عبر العصور**، مطبعة جامعة الاسكندرية، ١٩٧٣م.

المرحلة الثالثة من مراحل التيسير، وتمت هذه المرحلة الثالثة والأخيرة على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي[١٥] فوضع طريقة أخرى للشكل غير نقط أبي الأسود وهي التي نسير عليها في التشكيل إلى يومنا هذا، وقوامها حروف صغيرة تضاف إلى حروف الكتابة، فجعل للفتحة ألفاً صغيرة مائلة فوق الحرف، وللكسرة ياء صغيرة راجعة تحته، وللضمة واواً صغيرة فوقه، ووضع للسكون الشديد (التشديد) رأس شين بغير نقط، وللسكون الخفيف رأس خاء بغير نقط، ووضع للهمزة رأس عين، ولألف الوصل رأس صاد توضع فوق ألف الوصل، وللمد ميماً صغيرة مع جزء من الدال، وكان مجموع ما وضعه الخليل ثماني علامات: الفتحة والكسرة والضمة والسكون والشدة والمدة والوصلة والهمزة.

وبهذه الطريقة تمكن الكاتب من أن يجمع بين الاعجام والشكل بلون واحد من المداد.

وهكذا نرى أن الخط العربي الذي وصل إلى المسلمين لم يكن مضبوطاً بالحركات، ودفعهم حرصهم على التلاوة الصحيحة للقرآن أن يتخذوا الاجراء المناسب في الوقت المناسب صيانة لهذا الكتاب الكريم.

هذه لمحة مما طرأ على الكتابة من تطور، أما ما ذكر عن تجويد الخط فقد أفرد له القلقشندي في كتابه «صبح الأعشى» جزءاً كبيراً[١٦]، جمع فيه كل ما كتب عنه وقوانين الكتابة وآدابها وطرقها، وتتبع فيه نشأته وأشكاله وفنونه وصوره وهندسة حروفه بالوصف والرسم.[١٧]

وللخط الجميل قواعد تتخذ أساساً لتعليمه، وقانوناً يرجع إليه الكاتب في حروفه، ومثال ذلك أن يخط الكاتب ألفاً بأي قلم شاء، ويجعل غلظه الذي هو عرضه مناسباً لطوله وهو الثمن، ليكون الطول مثل العرض ثماني مرات، ثم يجعل البركار على وسط الألف ويدير دائرة تحيط بالألف، لايخرج دورانه عن طرفيه، فإن هذا الطريق والمسلك يوصلان إلى معرفة مقادير الحروف على النسبة الفاضلة.

وارتبط الخط بالعمارة، واستخدمت الكتابة عنصراً زخرفياً في الآثار الإسلامية واتخذت أداة لإحداث التأثير الجمالي بعد أن كانت بسيطة في أول أمرها، ولم تلبث أن تطورت وتنوعت ثم تداخلت معها الأزهار والفروع النباتية وأصبح النظر حائراً بين إبداع مظاهرها وتأثير معانيها.[١٨]

وعلى هذا صارت الكتابة العربية من أهم الموضوعات الزخرفية في العمارة وأصبحت تمثل وحدة الفن العربي والإسلامي أصدق تمثيل.[١٩]

وتجلت الزخرفة في محراب المسجد إذ عني به المسلمون عناية تفوق عنايتهم بعناصر المساجد الأخرى، فهو مركز جدار القبلة، تركزت في حنيته وحول عقده كل أنواع النقوش والزخارف والأصباغ والفسيفساء ورصعت بالكتابات القرآنية التي تحيط بها التوريقات.

أما مدخل المسجد فقد تضمن موضوعات زخرفية وتنميقات بلغت حداً عظيماً من الجمال والكمال كان من بينها العنصر الكتابي.

ولم ينس الفنان المسلم أن اللذة البصرية هي المصدر الأساسي للشعور بالجمال.

وقد عرف المسلمون أنواعاً عدة من الخطوط اللينة كالنسخ والثلث والرقعة والريحاني والديواني والمغربي. كما ابتكر الايرانيون خط التعليق باتزانه ورشاقته ورونقه فاكتسبت الكتابة بهذا النوع طابعاً جميلاً.

ورأى الفنانون في الخطوط الرأسية والأفقية للكتابة الكوفية عنصراً يمكن استغلاله زخرفياً، فشكلوا أنواعاً منها الكوفي المورق والمزهر والمعشق والمربع. كما ذهب خيالهم إلى إمكان استغلال الكتابة اللينة وتشكيل عباراتها واخراجها في هيئة طائر أو حيوان أو فاكهة أو شكل طغراء أو غير ذلك.

كما رأى الفنان في الخط عنصراً طيعاً مرناً يتيح له فرصة تحقيق التكوين الزخرفي الذي يريده، فاتخذه لتحقيق التماثل

---

(١٥) مهدي المخزومي، **الخليل بن أحمد الفراهيدي، اعماله ومنهجه**، بغداد، مطبعة الزهراء، ١٩٦٠م.

(١٦) القلقشندي، **صبح الأعشى**، جـ ٢، جـ ٣، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٣٣١هـ/١٩١٣م.

(١٧) حسن الباشا، أبو العباس احمد القلقشندي، في كتاب: **القاهرة تاريخها، فنونها، آثارها**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٧٠م.

(١٨) أحمد فكري، **مساجد القاهرة ومدارسها** ـ المدخل، ص ٣٧، الاسكندرية ١٩٦١م.

(١٩) السيد عبد العزيز سالم، **القيم الجمالية في فن العمارة الإسلامية** ص ٦، محاضرات الموسم الثقافي الثالث لجامعة بيروت العربية، العام الجامعي ١٩٦٣/٦٢م.

في كتابة بعض الجمل في وضع طبيعي، ثم تكرارها طرداً وعكساً.

ولم يسلم الحرف العربي من مؤامرة القضاء عليه باسم تيسير الكتابة العربية وذلك باستخدام الحروف اللاتينية(٢٠)، وهي دعوة فطن الغيورون من أبناء العروبة إلى الهدف منها وهو قطع الصلة بين الماضي والحاضر والقضاء على تراثنا الخالد فوقفوا ضدها.

وسيبقى الحرف العربي خالداً بخلود القرآن الذي أنزل بلسان عربي، وكتب بهذا الحرف العربي «انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون»(٢١).

وقد أخذت أربعة نماذج من بقاع مختلفة من العالم الاسلامي، تبرز فيها وحدة الخط العربي، وهذه الأمثلة من مصر وايران والمغرب والأندلس، وسوف نلمح – بعد تحليل حروفها – مظاهرها الزخرفية وقيمها الجمالية الكامنة فيها والتي تولد الإحساس بالمتعة.

فالمثل من مصر من «قبة يشبك من مهدى»(٢٢) ويتضمن النص التالي: «وكان الفراغ من ذلك في شهر ربيع الأول سنة أثنين وثمانين وثمانمائة.»(٢٣) (شكل ١).

ويتجلى في كلمة «الفراغ» تشكيل زخرفي اتسم بالتعقيد والجمال، قوامه التضفير المزدوج لحرفي الألف واللام، مع استمرار اتصال قائم اللام مع حرف الألف الثانية في نفس الكلمة مكوناً ما يشبه حرف الفاء مقلوباً، متخذاً مظهراً زخرفياً يتجانس مع حرف الفاء (شكل ٢ رقم أ–ب)، وإذا ما القينا نظرة على حرف الألف في كلمة «وكان» نلاحظ أن امتداد حرف الألف ينكسر في ثلاث زوايا قائمة، ثم يميل فجأة إلى أسفل محدثاً مع الخط الأفقي زاوية منفرجة لينضفر مع شاكلة الكاف، ويعود امتداده إلى أعلى محاذياً للخط المائل السابق مؤلفاً على هذا النحو تشكيلاً هندسياً جميلاً يماثل شاكلة الكاف (شكل ٢ رقم ٤).

وأما حرف الباء–مبتدأ ومتوسطاً–فيتمثل في كلمة «ربيع»، فالمبتدأ يتكون من قائم قصير عريض الرأس مع تقويس مائل يبرز جهة اليمين، وتستدير قاعدة هذا القائم، ثم يتجه القائم صاعداً إلى أعلى ليحاذي الأطراف العليا لحروف الألف، ثم ينكسر إلى يسار القائم، ثم يتجه إلى أعلى في خط متعامد مع القائم ثم ينكسر إلى أسفل ثم إلى اليمين محدثاً بذلك شكلاً مربعاً، ويواصل امتداده إلى اليمين قاطعاً قائم حرف الباء، ومايلبث أن يصعد من جديد إلى أعلى لينتهي بورقة ذات شحمتين (شكل ٢ رقم ٢).

ونرى في حرف الذال المتمثل في كلمة «ذلك» تكويناً زخرفياً بديعاً، هذا الحرف يتكون من خط أفقي يمتد على مستوى السطر، ويوازيه من أعلى خط مماثل، يصله بالأول من جهة اليمين، شكل أقرب إلى حرف اللام المقلوب. وبينما ينتهي الخط الأول من جهة اليسار بتوريق ذي شحمتين يشكل الخط العلوي من يساره تكويناً هندسياً زخرفياً قوامه خط يتجه إلى أعلى في ميل ثم ينكسر منعقداً على نفسه، ومحدثاً ما يشبه حرف العين المركبة المتوسطة، ويواصل هذا الخط سيره في اتجاه متعارض إلى أن يصل إلى المحور فيصعد قائماً إلى أعلى ثم ينكسر إلى اليمين بميل وينتهي بورقتين نباتيتين. ويتشابه هذا التكوين الزخرفي لحرف الذال مع تكوين مماثل في اتجاه عكسي يزدان به حرف اللام في كلمة «ذلك». ويتداخل التكوينان تداخلاً زخرفياً ويتعانقان فيما بينهما، ويحدث من ذلك مظهر جميل يثير الإعجاب وتنتشي له النفس (شكل ٢ رقم ٥–ب).

هذا بالإضافة إلى ما يشيعه جمال التركيب للنص كله في إطار مستطيل ينتقل البصر في مساحته بين ابداع الحروف وابداع تنسيقها في صورة متكاملة.

ومن المغرب نعرض نموذجاً من جامع القرويين(٢٤) في نصه التالي: «العظمة لله» (شكل ٣).

لقد استغل الخطاط الفنان القوائم السبعة التي يحتوي عليها هذا النص، واستطاع بمهارته وعمق فنه أن يجعل التماثل تاماً بين نصفها الأيمن ونصفها الأيسر (شكل ٤).

قسم النص إلى كتلتين واتخذ من قائم حرف الظاء حداً بين الكتلة اليمنى والكتلة اليسرى وجعل من القائمين (اللام في لفظ الجلالة والألف في كلمة العظمة.. تماثلاً في تقابل من

---

(٢٠) ابراهيم جمعة، **قصة الكتابة العربية**.

(٢١) سورة الحجر (١٥) الآية ٩.

(٢٢) يشبك من مهدى المتوفي سنة ٨٨٥ هـ من أمراء دولة المماليك الجراكسة.

(٢٣) نقل هذا النصف عن السلبية رقم ٣٤٩٥، المجموعات الفوتوغرافية، قسم التصوير الضوئي، إدارة حفظ الآثار العربية.

(٢٤) عبد الهادي التازي، **جامع القرويين**، جـ ١، ص ٢٢٦ رقم ٧٤.

أعلاهما، ومن القائمين الأيسرين كذلك (اللام الثانية وحرف الهاء في لفظ الجلالة) وأبدع في إخراج تشكيل كتلة من كل من هذين القائمين تماثلت من أعلى ومن أسفل.

واستطاع كذلك أن يشكل من حرف اللام في كلمة «العظمة» قائماً، ومن ارتفاع حرف التاء المربوطة في نفس الكلمة قائماً آخر، وتلاقى القائمان من أعلى بعد أن سارا في خطوط منحنية ومنكسرة وكونا مايشبه المحراب، ولعمرى لقد صادف الخطاط الفنان توفيقاً في ذلك، وهذا التشكيل تم في المسجد، وأبرز عنصر فيه هو المحراب. فلا عجب إذاً حين يثير مشاعر المؤمنين بهذا التشكيل المتضمن معنى سامياً بعظمة الله داخل صورة محراب.

ثم اننا نتساءل، ما هو التصميم الذي دار في خلد هذا الفنان ليخلق هذا التكوين الرائع؟ إن المدقق يرى أنه رسم قائم حرف اللام الأولى في لفظ الجلالة، ثم جعل في نهاية حنية صعدت إلى أعلى ثم اتجهت في خط أفقي إلى اليسار، وأطال في امتداد هذا المسار امتداداً يتسع للفظ «العظمة» واستمر في توزيع تشكيله فاتجه بقائم اللام في كلمة «العظمة» إلى أسفل لتوازي قاعدة حرف اللام الأول في لفظ الجلالة. ومن الجدير بالملاحظة ذلك التقاطع المتبادل بين امتداد حرف اللام أفقياً وحروف كلمة «العظمة» رأسياً، نرى ذلك واضحاً في القائمين تحت حرف العين والقائمين تحت حرف الظاء والقائمين تحت حرف الميم. ولا يفوتك أن تلقي نظرة على حرف العين وكيف تم التماثل بين شقيه. لاشك أن هذا التكوين قد أثار المتعة والسحر في نفس المتأمل.

ومن الأمثلة صحن من الخزف[٢٥] من صناعة بلاد ما وراء النهر في القرن الثالث الهجري (٩م) ومحفوظ بمتحف اللوفر بباريس.

وقد تجلى التشكيل الكتابي في زخرف جميل حيث دار في شريط عريض موازياً لمحيط الطبق، وبدت قوائم الكتابة رشيقة متناسقة ونصها:

الحلم أوله مر مذاقته لكن آخره أحلى من العسل السلامة (شكل ٥).

تمثلت قوائم هذا النص في خمسة عشر قائماً اتجه أعلاها نحو مركز دائرة الصحن، كما أن توزيعها وتنسيقها في هذا الشريط الدائري قد أضفى على الصحن قيمة جمالية عالية، بالإضافة إلى ما تثيره هذه الحكمة في نفس القارىء من اطمئنان للنتيجة الحلوة إذا ما تحلىٰ في سلوكه بصفة الحلم.

ونلاحظ في توزيع قوائم النص ابداع الفنان في ترتيب كلماته لتملأ الشريط الدائري في اتزان وأبعاد متناسبة. فعلى سبيل المثال، نراه يطيل مبسوط حرف الخاء في كلمة «آخره» إلى اليمين ليتيح فرصة شغل هذا الشريط باستمداد بعض الحروف بصورة أكبر من طبيعتها (شكل ٦ – ٢). وكان في استطاعة الفنان أن يضم أربعة قوائم أخرى إلى القوائم الخمسة عشر السابقة. وتتمثل هذه القوائم الأربعة في حرفي اللام ألف في كلمتي «أحلا» و«السلامة»، ولكنه آثر أن يجعل من شقي اللام ألف خطين متقابلين في انحناء وتماثلا مع اللام ألف في كلمة «السلامة» لتسبغ على الكتابة تغييراً يخفف من جفاف القوائم المستقيمة.

ولاشك أن هذا الاخراج المنسق قد أضفى على الطبق مسحة من الجمال لايستطاع انكارها.

والنموذج الرابع من اسبانيا وهو قدر من الخزف ذي البريق المعدني[٢٦] من صناعة «مالقة»... في القرن الثامن الهجري (١٤م) ومحفوظ في متحف بلرمو (وهو أحد القدور التي تعرف بجرار الحمراء) (شكل ٧) ويسترعي نظرنا أن بدن هذه القدر تطوقه عبارة «الملك لله» في شكل يدور مع الجسم. ولعل هذه العبارة مستوحاة من الآية الكريمة «لمن الملك اليوم. لله الواحد القهار» (سورة غافر آية: ١٦)، ان هذه العبارة تشتمل على ثمانية حروف، وأبدع الفنان في إخراجها، فمن حروف كلمة «الملك» الخمسة استطاع أن يبرز من حروف ثلاثة منها لفظ «لله» وهي اللام الأولى واللام الثانية والكاف، فاستخدم نفس اللامين في كلمة «الملك» لحرفي اللام لكلمة «لله» واستخدم حرف الكاف مشتركاً بين اللفظين «الملك» و«لله» لتدل مرة على الكاف ومرة على الهاء بعد أن يتطابق حرفا اللام في لفظ «لله» على مثليهما في لفظ «الملك».

---

(٢٥) زكي محمد حسن، **أطلس الفنون الزخرفية والتصاوير الإسلامية**، ص ١٠، شكل ٣٢، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٦٥م.

(٢٦) أرنست كونل، **الفن الإسلامي**، ترجمة أحمد موسى، دار صادر ـ بيروت ـ ١٩٦٦، وانظر زكي محمد حسن، **فنون الاسلام** شكل ٢٦٣، ص ٣٣٣. (صورة ٥٩ يمين).

وتبدو هذه العبارة وكأنها كلمة واحدة هي «الملك»، ولكن المدقق في تكوينها يلحظ أنها كلمتان (الملك لله).

الحروف الخمسة في كلمة «الملك» هي التي قامت بالدور الرئيسي في هذا التشكيل، فقد أضفت على سطح القدر الدائري بتكرارها جمالاً لاحد له.

واستغل الفنان في هذه الكلمة قوائمها الأربعة وهي الألف واللام الأولى واللام الثانية والكافة وضمن من حروف ثلاثة منها لفظ «لله»، وهي اللام الأولى والثانية والكاف مستبعداً في خياله حرفي الألف والميم في كلمة «الملك» وحور في صورة الكاف لتبدو صورته قريبة من حرف الهاء.

ويتكون حرف الألف هنا من قائم له رأس يبرز من جهة اليمين عن سمت القائم، ومن قاعدة قصيرة تتجه من أسفل نحو اليمين على مستوى سطر الكتابة. (شكل ٨).

أما حرف اللام فهو قائم ينكسر في أعلاه جهة اليسار ويبدو عريضاً ذا طرفين مدببين، وقد هبطت قاعدته عن مستوى سطر الكتابة، ثم صعدت بدوران لتتصل بحرف الميم، وتماثل حرف اللام الثاني مع حرف الألف في رأسه. أما حرف الكاف فتماثلت شاكلته مع أعلى قائم حرف اللام الأولى، وتمثل صورة حرف الكاف هنا – بعد استبعاد قائمها – صورة حرف هاء وهو التشكيل الذي أراده الفنان ليجعل حرف الكاف محتملاً أن يكون حرف هاء كذلك.

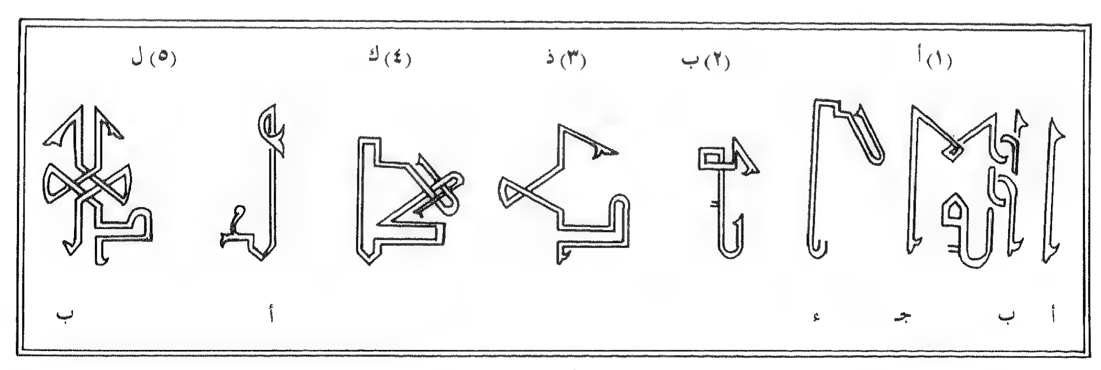
هذا التحليل للتشكيل الجزئي الذي يكون كل حرف على حدة. أما إذا نظرنا إلى هذه العبارة كصورة كاملة فإننا نرى الفنان قد استغل كل قائمين متجاورين ليكوّن منهما وحدة تكررت وتماثلت مع القائمين الناشئين من حرف اللام الوسطى وشاكلة الكاف.

هذا ابداع، ثم نلحظ ابداعاً آخر في التناوب الانسجامي بين القائم الأول والقائم الثالث ثم بين القائم الثاني والرابع. كما نلحظ هبوطاً وصعوداً في كل من قاعدتي اللامين، ونشأ تماثل جمع بين هذه القواعد المتكررة. ويظهر في نصف البدن الدائري تكرار عبارة «الملك لله» ست مرات، ولاشكّ أنها تتكرر ست مرات على النصف المقابل فيكون عددها اثني عشر، ويأسرنا الإعجاب إذا ماتأملنا كيف ابدع الفنان تنسيق هذا العدد المتكرر على جسم القدر في تناسب وانسجام لانشاز فيه. وقد ازاغ هذا التكرار البصر وجعله حائراً، بينما تجذبه اعلى القوائم المتماثلة نرى حرف الميم باستدارته يشدّه إليه، ثم لايلبث أن يشدّه حرف الكاف كذلك مستمتعاً بما أحدثه تكرار الكلمة من جمال التماثل والتقابل وحسن التوزيع في التقسيم والتنسيق في الأبعاد، هذا بالإضافة إلى إشاعة الاحساس في نفس كل مؤمن بعقيدة وحدانية الله.

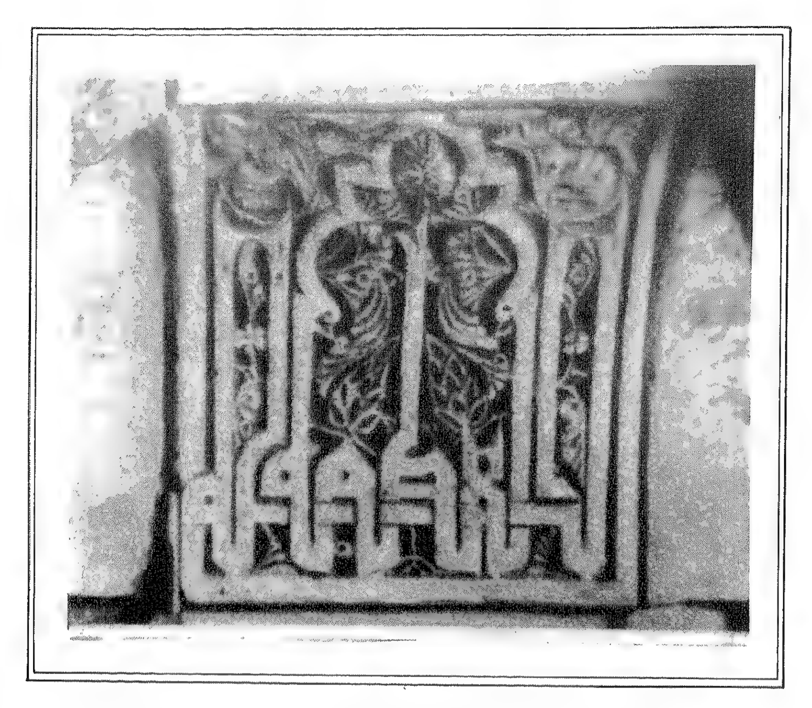
تلك أمثلة النماذج الكتابية التي اخترتها من المشرق والمغرب، هي قل من كثر لايزال رابضاً في مواطنه الإسلامية وفي متاحف دول العالم، يشهد بالوحدة العربية الإسلامية ويدحض انكار من أنكر من المستشرقين فضل العرب فيما أبدعوا من فنون.



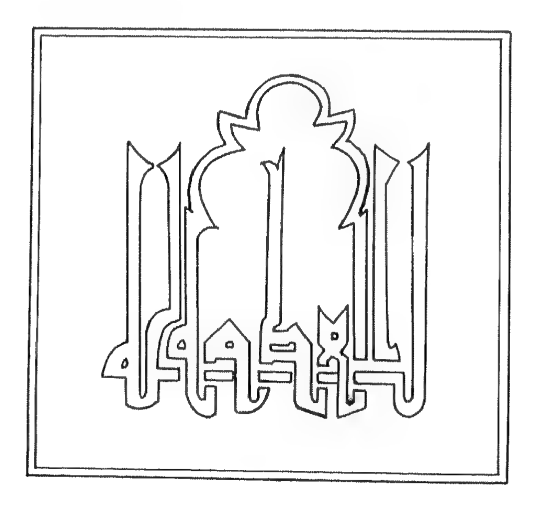
شكل (١)



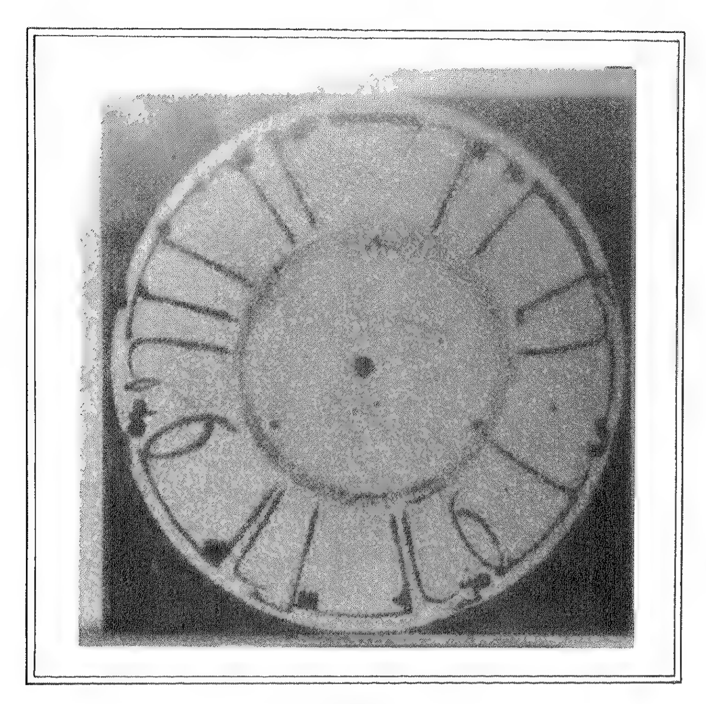
شكل (٢)



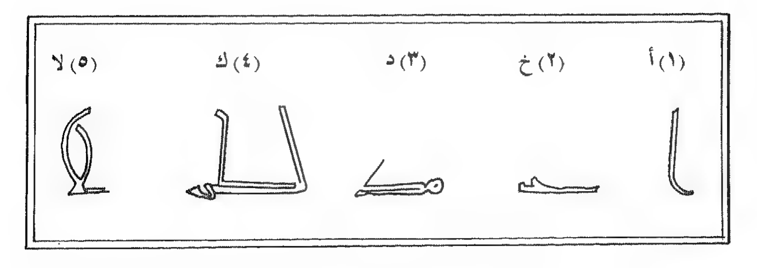
شكل (٣)



شكل (٤)



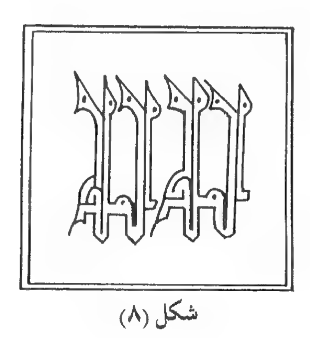
شكل (٥)



شكل (٦)

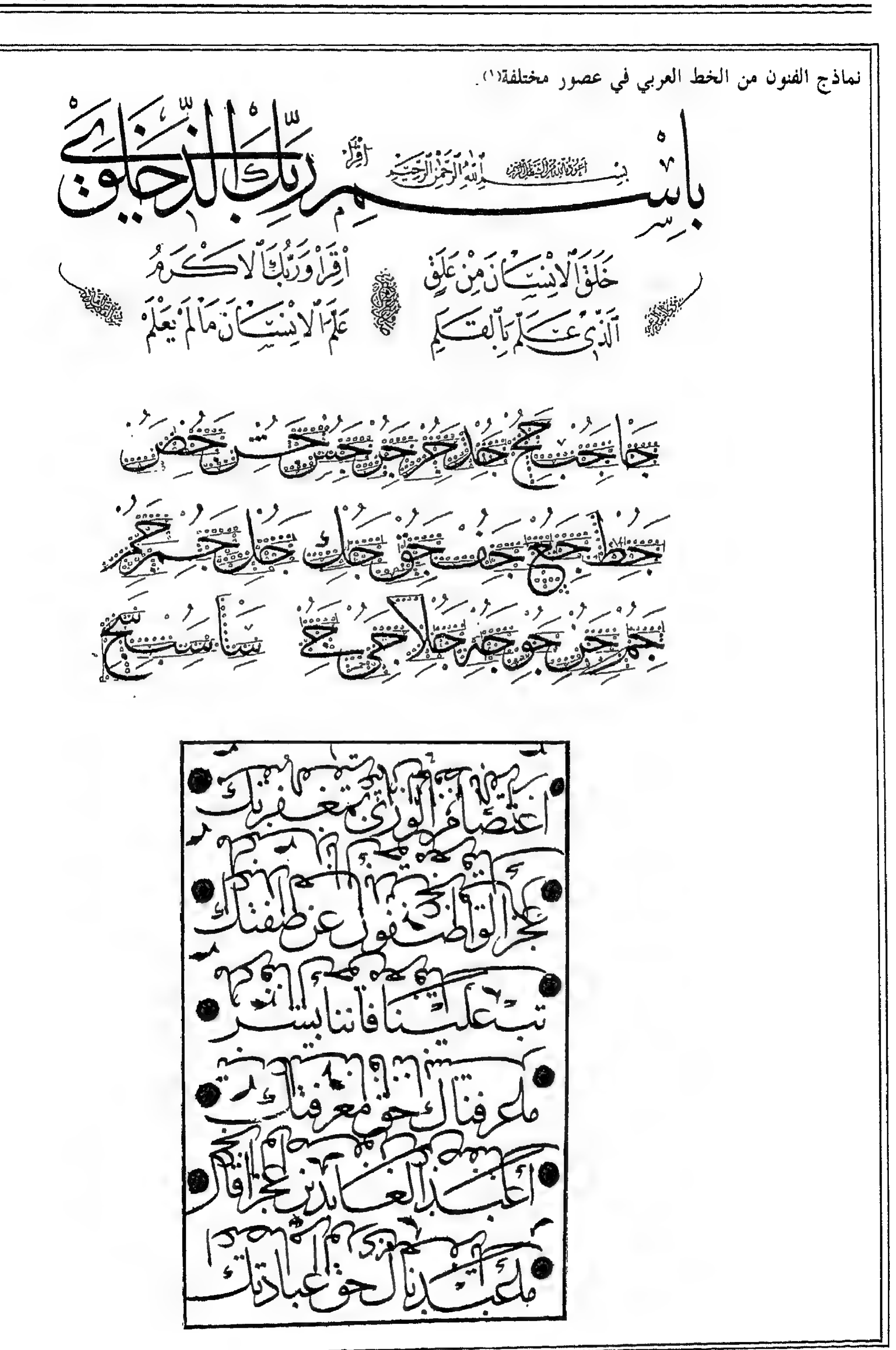


شكل (٧)



شكل (٨)

نماذج الفنون من الخط العربي في عصور مختلفة(١).



(١) هذه النماذج من وضع المحرر.

العصور، المجلد الأول، الجزء الأول، ٦٦ – ٧٣ (١٩٨٦).

ملامح من تاريخ تجارة الكتب في الإسلام

للدكتور يحيى محمود ساعاتي

ملخص البحث : إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز ما كانت تمثله الكتب من ثقل في اقتصاديات العالم الاسلامي خلال عصوره المتعاقبة حتى القرن الحادي عشر الهجري وكيف أن الاتجار بها كان عملاً رائجاً وشائعاً واستهوى أقطاباً من مشاهير العلماء المسلمين.

وتزخر كتب التراث بإشارات حول تجارة الكتب في الاسلام خاصة كتب التراجم والرجال كما اعتنى بظاهرة تجارة الكتب كل الذين تعرضوا بالبحث لتاريخ الوراقة في الاسلام في العصر الحديث ويأتي على رأسهم غازي أحمد ميان أختر الذي نشر دراسة بعنوان فن الوراقة خلال العصر العباسي في المجلد الخامس والثلاثين (١٩٣٥ م) من مجلة الثقافة الإسلامية Islamic Culture والتي كانت تصدر في حيدر آباد بالهند.

المدخل

كانت تجارة الكتب في الإسلام تشغل حيزاً طيباً في اقتصاديات العالم الإسلامي منذ انتشار التأليف وحتى القرون المتأخرة، وقد عمل في هذه التجارة جملة من الناس اتخذوها مهنة وحرفة لهم يكتسبون من ورائها كما عمل بها بعض الأعلام المشاهير من الكتاب والمؤلفين البارزين.

وكانت لتجارة الكتب أسواق خاصة تحفل بدكاكين الوراقين والباعة يجري فيها كل مايتصل بالكتاب من نسخ وتجليد وبيع وشراء وكانت هذه الأسواق عادة تقع في مناطق رئيسية من المدن التي توجد فيها وكانت تجتذب إليها مختلف قطاعات المجتمع فيحضر إليها الأعيان والعلماء والأدباء والأغنياء والفقراء. والملاحظ أن بعض أسواق الكتب كانت تعد المركز الثقافي الرئيسي للمدينة التي توجد بها، تجري فيها إلى جانب البيع والشراء المناقشات والحوارات الأدبية والفكرية.

ولم تكن مدينة من مدن الإسلام المعروفة تخلو من سوق للكتب يتناسب حجمها مع حجم المدينة التي تقع فيها، ولعل أكبر تلك الأسواق كانت تقع في مدن بغداد ودمشق والقاهرة وقرطبة، فقد بلغ عدد دكاكين الكتب في بغداد خلال القرن الثالث الهجري ثلاثمائة دكان، وهو عدد كبير بلا شك يدلل على مدى العناية بهذه التجارة وكذلك يوضح شدة الاقبال على شراء الكتب وبيعها.

مصادر الحصول على الكتب للتجارة

وقد كانت المصادر التي تستمد منها سوق الكتب احتياجاتها متنوعة ومتعددة يمكن حصر أبرزها في الأنواع التالية :

١ – النساخ

كان النساخ هم المصدر الأساسي لتمويل سوق الكتب

باحتياجاتها، بل إن بعض النساخ كانوا يستأثرون بأعمالهم فتكون لهم دكاكينهم الخاصة بهم ينسخون ويبيعون ماينسخونه فيها وعندما يشعر الناسخ البائع بأنه لم يعد قادراً على تلبية احتياجات الناس يعمد إلى توظيف ناسخ أو أكثر فيعملون تحت إشرافه ومن هؤلاء علان الوراق الشعوبي في القرن الرابع الهجري، الذي ذكر أنه كان ينسخ في بيت الحكمة، ثم اتجه إلى التجارة ففتح له محلاً تجارياً في سوق الوراقين ببغداد حيث كان ينسخ ويبيع ويعاونه في عمله ناسخ يدعى الفيرزان[١].

وكان اللغوي الشهير أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ) وهو في نيسابور يعمل بالتدريس والتصنيف إضافة إلى عمله في نسخ المصاحف[٢] التي كانت دون شك تذهب إلى دكاكين الوراقين لتباع فيها.

كما أن شيخ الحنابلة في بغداد وفقيههم الحسن بن حامد البغدادي الوراق (ت٤٠٣هـ) كان يتكسب من نسخ الكتب[٣].

وكان من الذين يعملون في نسخ المصاحف ابن الوحيد كاتب الشريعة محمد بن شريف الزرعي (ت ٧١١هـ) وكان يتقن النسخ فكانت أعماله رائجة تباع بأعلى الأثمان ويبدو أن الطلب على أعماله كان كبيراً مما دفع به إلى شراء ما كان ينسخه بعض تلاميذه الذين كانوا يقلدون خطه ويكتب في آخره اسمه ثم يبيعه بسعر مرتفع[٤].

وكان بعض المشتغلين بالنسخ يضيفون التذهيب إلى الأعمال التي ينسخونها فتباع بأثمان عالية وتلقى رواجاً لدى الخاصة من الناس وكان من هؤلاء محمد بن محمد بن بندار ابن العماد الدمشقي المزي (ت٧٢٣هـ) وهو من أبرع الذين أتقنوا تذهيب المصاحف[٥] ومثله كان محمد بن محمد ابن شرف ابن الكاتب (ت٧٢٥هـ) الذي اشتهر بجودة الخط وأحكام التذهيب[٦]، ومنهم أيضاً عبدالله بن علي الكازروني (ت ٧١٤هـ) وكان لغوياً أديباً عرف ببراعة الخط واتقان الكتابة بالكوفي واشتهر بتذهيب الأعمال التي ينسخها[٧].

ومن النساخ المجودين أبو الفتح بن محمد بن محمد بن محمود بن عادل الحسيني المدني الذي عمل في نسخ الكتب والتكسب بها[٨].

وكان التوجه نحو نسخ الكتب وبيعها ينتج أحياناً عن ظروف تدفع ببعض الأعلام إلى امتهانها، فعندما أفلس أبو بكر ابن يعقوب سبط الحلاوي اتجه إلى صنعة النساخة بعد أن يئس من الأعيان الذين كان يتردد عليهم فكان «يقصد من يرغب في اقتناء الدفاتر من المتمولين بذلك»[٩] ولعل الإشارة إلى المتمولين هنا يقصد بها تجار الكتب.

والمؤسف أن بعض الذين امتهنوا النسخ كانوا يرتكبون بعض الأعمال المشينة مثل التزوير والدس وكذا كان السري ابن احمد بن السري الذي اشتغل بهذه المهنة فكان ينسخ ديوان كشاجم فيدس فيه أحسن شعر الخالديين ليزيد في حجمه ولينفق سوقه[١٠].

وليس هؤلاء الذين أشرت إليهم إلا القليل جداً من بين عدد الذين كانوا يقومون بنسخ الكتب والذين كانت تعتمد على نتاجهم أسواق الكتب في العالم الإسلامي والذين يعتبرون حقيقة الممول الرئيسي لتجارة الكتب في تلك العصور.

أما المصدر الثاني الذي كانت تعتمد عليه تجارة الكتب للحصول على الأعمال التي يُتاجر بها فكان الورثة الذين يبيعون تركات أسلافهم جهلاً بمقدارها أو رغبة في تحسين أوضاعهم المعيشية.

٢ ـ الورثـة

فبنظرة سريعة في كتب التراث يجد الإنسان كثيراً من

---

(١) ياقوت الحموي، ياقوت بن عبدالله، **معجم الأدباء**، القاهرة: دار المأمون، د.ت، ١٩٢/١٢.

(٢) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٠، ١٤، ١٨/١٧.

(٣) السابق، ٢٠٣/١٧.

(٤) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق محمد سياد جاد الحق ـ ط٢، القاهرة: دار الكتب الحديثة، ١٣٨٥هـ، ٧٣/٤.

(٥) السابق، ٣٥٢/٤.

(٦) السابق، ٣٢٦/٤.

(٧) السابق، ٣٨٤/٢ ـ ٣٨٥.

(٨) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، بيروت، دار مكتبة الحياة، د.ت، ١٢٥/١١.

(٩) السابق، ٩٨/١١.

(١٠) ياقوت الحموي، ١٨٤/١١.

العلماء والأعيان في القرون الماضية كانت لهم مكتبات تتراوح في حجمها بين بضع مئات من الكتب إلى آلاف من المجلدات وكان جمع الكتب والحفاظ عليها والاستفادة منها هو شغلهم الشاغل في حياتهم فإذا جاء أجلهم وذهبوا إلى الرفيق الأعلى عمد ورثتهم إلى حملها إلى سوق الكتب حيث تباع هناك.

فقد باع ورثة محمد بن علي بن غانم كتب والدهم بعد موته (ت ٧٤٠) وكان قد خلف منها الشيء الكثير، ووصل ثمن الكتب عند بيعها إلى ثلاثين ألف درهم[١١].

وباع ورثة ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١) أغلب ما جمعه والدهم في حياته من كتب وكان قد جمع «مالا يحصر»[١٢] فظل أولاده يبيعون منها بعد موته فترة طويلة.

وكان مما بيع في تركة أبي بكر بن أحمد الشهبي الأسدي (ت ٩٥١ هـ)، نحو سبعمائة مجلد[١٣].

والعجيب في الأمر أن كتب بعض الحكام السلاطين كانت تصل إلى سوق الكتبيين في بعض الأحيان وذلك بعد وفاتهم ومن ذلك مايذكره ابن دستورية من أنه رأى كتباً لأبي عبيد القاسم ابن سلام تباع في تركة بعض الطاهرية وهي مما كان يحمله ابن سلام إلى ابن طاهر «فيحمل إليه مالا خطيراً»[١٤] ومن ذلك أن نسخة من شرح المفتاح بخط محمد بن فضل بن محمد المعروف بعصمتي قاضي العسكر أعجب بها السلطان مراد فأبقاها لنفسه ولكن العجيب في الأمر أن الكتاب عاد إلى عصمتي مرة أخرى إذ وجده لدى أحد الكتبيين فاشتراه منه[١٥].

وكان بعض الورثة لا يعرف قيمة مالديه من تركة فيسمع بها بعض العلماء العارفين فيشتريها بثمن بخس منه وقد أورد ياقوت الحموي قصة هي أنموذج جيد لهذا النمط ففي ترجمة لمحمد ابن أحمد الدسكري المعروف بابن البرفطي (ت ٦٢٥) ذكر أنه حدثه فقال:

«بلغني عن رجل معلم في بعض محال بغداد أن عنده جزازاً كثيراً ورثه عن أبيه، فخيل لي أنه لا يخلو من شيء من الخطوط المنسوبة فمضيت إليه، وقلت له: أحب أن تريني ما خلف لك والدك، عسى أن أشتري منه شيئاً، فصعد بي إلى غرفة، وجلست أفتش حتى وقع بيدي ورقة بخط ابن البواب، قلم الرقاع أرانيها أيضاً، فضممت إليها شيئاً آخر لا حاجة بي إليه وقلت له: بكم هذا؟ فقال لي ياسيدي: ماصلح لك في هذا كله شيء آخر؟ فقلت له أنا الساعة مستعجل، ولعلي أعود إليك مرة أخرى فقال: هذا الذي اخترته لا قيمة له فخذه هبة مني، فقلت لا أفعل، وأعطيته قطعة قراضة، مقدارها نصف دانق، فاستكثرها وقال ياسيدي ما أخذت شيئاً يساوي هذا المقدار، فخذ شيئاً آخر. فقلت لا حاجة لي في شيء آخر ثم نزلت من غرفته فاستحييت وقلت هذا مخادعة ولا شك أنه باعني ما جهله، والله لا جعلت حق خط ابن البواب أن يشترى بالمخادعة، فعدت إليه وقلت له: يا أخي هذه الورقة بخط ابن البواب. فقال: وإذا كانت بخط ابن البواب أي شيء أصنع؟ قلت له قيمتها ثلاثة دنانير إمامية..»[١٦].

وتوضح لنا القصة السابقة أن كثيراً من التركات كانت تذهب إلى باعة الكتب بأثمان بخسة نتيجة عدم إدراك الورثة لأهميتها، ولا شك أن تجار الكتب كانوا يتصيدون مثل ذلك المعلم الذي لم يرض ابن الدسكري أن يخدعه ويستغل جهله.

أما المصدر الثالث لسوق الكتاب فكانت الكتب التي تنهب خلال الفتن والاضطرابات:

٣ ـ الكتب المنهوبة

فكثير من الأعيان والعلماء تعرضت مكتباتهم للسلب والنهب أو المصادرة في فترات الفتن والاضطراب الذي شهد التاريخ الإسلامي كثيراً منها، وعانى طويلاً من ويلاتها، وقد حدث ذلك على سبيل المثال لمكتبة محمد بن عبد الرحمن الأشبيلي الذي نهبت أمواله وممتلكاته ومن ضمنها مكتبته عقب مقتله في عام (٧٠٨ هـ)[١٧]. كما تعرضت مكتبة محمد الثعلبي الشهير بابن الدريهم (ت ٧٦٢) إلى النهب في فتنة وقعت بمدينة دمشق[١٨].

(١١) ابن حجر العسقلاني، ٢٠٣/٤.
(١٢) السابق، ٢٢/٤.
(١٣) السخاوي، ٢٣/١١.
(١٤) الذهبي، ٤٩٣/١٠.
(١٥) المحبي، محمد أمين، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، بيروت: دار صادر، د.ت، ١١١/٤.
(١٦) ياقوت الحموي، ٢٨٠/١٧ـ٢٨١.
(١٧) ابن حجر العسقلاني، ١١٥/٤.
(١٨) السابق، ١٨٢/٣.

وكان ابن ظفر الصقلي قد جمع كتباً نادرة ثمينة حصل عليها من مناطق كثيرة في العالم الإسلامي المعروف في ذلك العصر وجعلها في مكتبة بمنزله في حلب ولكنها نهبت في فتنة وقعت بتلك المدينة(١٩).

ومن أطرف حوادث نهب الكتب. ما وقع لابن الفردة واسمه علي بن ابراهيم الوسطي البغدادي، حيث نهبت مكتبته التي يصل عدد محتوياتها إلى ألفي مجلد ثم بيعت تلك الكتب عن طريق بعض التجار في سوق دمشق، وتسببت هذه الحادثة في إصابة ابن الفردة بلوثة في عقله(٢٠).

ومن الطبيعي أن الكثير من تلك الكتب المنهوبة كان يباع على تجار الكتب بأثمان زهيدة إذ أن ناهبيها في الغالب كانوا من العوام الذين لايدركون قيمتها ولا يعرفون قيمتها ولا يعرفون أهميتها فكانوا يرضون بالثمن الزهيد للتخلص منها.

٤ - كتب المديونيين والمعسرين

وقد كان الافلاس والاملاق والحاجة إلى تسديد الديون المطلوبة من الأسباب الرئيسية التي دفعت بكثير من العلماء والأعيان إلى بيع كتبهم التي أنفقوا الكثير من المال في سبيل تجميعها على مدى سنين طوال.

وتضم كتب التراث أخباراً كثيرة عن أناس باعوا كتبهم لتسديد ديونهم أو لمواجهة حالة الأعسار التي وقعوا فيها لسبب من الأسباب. منهم عبدالله بن علي الصنهاجي وكان من العلماء الأثرياء اضطر نتيجة إملاقه إلى بيع كتبه ليسدد ديوناً كانت عليه(٢١).

ومنهم محمد بن عبد الرحمن العجلي من أحفاد القائد الشهير أبي دلف العجلي الذي أقدم على بيع كتبه ليسدد بثمنها بعض ما كان عليه من دين(٢٢)، وممن فقد كتبه نتيجة للمصادرة عمر بن مسلم زين الدين القرشي (ت ٧٩٢) الذي ملك نفائس كثيرة فلما امتحن بالمصادرة رهن أكثرها(٢٣).

والمكان الطبيعي الذي كان يلجأ إليه أولئك لبيع كتبهم هو سوق الكتاب فكانت تشترى من قبل باعة الكتب أو تعرض في المزاد.

تلك هي المصادر الأساسية التي كان تجار الكتب يستمدون منها احتياجاتهم لتغذية تجارتهم.

طرق بيع الكتب

أما الطرق التي كانت تباع بها الكتب فكانت تتمثل في ثلاثة طرق:

الطريقة الأولى: عرضها في دكاكين الكتب لتباع على المترددين عليها، ومن أشهر الكتبيين الذين أشير إليهم في كتب التراث علان الشعوبي (ق ٤ هـ) الذي كان يملك محلاً للنسخ وبيع الكتب في سوق الوراقين ببغداد(٢٤) ومنهم أيضاً علي بن أحمد الخضر الآمدي الحنبلي وهو من رجال القرن الثامن الهجري، صنف مؤلفات واشتغل في تجارة الكتب، وكان له دكان يبيع فيه ظل يعمل به حتى بعد أن فقد بصره فكان يعرف أماكن الكتب في دكانه ولا يخطيء عليه منها شيء «بل كان إذا طلب منه المجلد الأول مثلاً من الكتاب الفلاني قام وأخرجه، وكان يحس الكتاب فيقول هذا يشتمل على كذا وكذا فلا يخطىء، فإذا كان الكتاب مثلاً بخطين قال: بخطين»(٢٥).

أما الطريقة الثانية: فهي بيع الكتب عن طريق المزاد العلني حيث يتولى المنادي أو الدلال عرض عنوان أو أكثر في حلقة من الناس ويتم المزاد عليه حتى يباع لمن يدفع فيه السعر الأعلى الذي يقبل به عارضه.

ومن الكتب التي عرضت في المزاد مسودة كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، فاشتريت بأربعة آلاف درهم(٢٦) وكذلك نسخة من ديوان ابن هاني الأندلسي عرضت في المزاد بسوق الوراقين في دمشق وكان ممن شهد المزاد عليها ابن القويع المالكي(٢٧).

ومن أشهر قصص المزاد العلني في أسواق الكتب العربية القصة التي نقلها المقرى في النفح وملخصها: أن أحد العلماء كان يتردد على سوق الكتب في قرطبة أملاً في الحصول على

(١٩) ياقوت الحموي، ٤٨/١٩.
(٢٠) ابن حجر العسقلاني، ٧٦/٣.
(٢١) السابق، ٣٨٢/٢.
(٢٢) السابق، ١٢١/٤.
(٢٣) السابق، ٢٧١/٤.
(٢٤) ياقوت الحموي، ١٩٢/١٢.
(٢٥) ابن حجر العسقلاني، ٩٠/٣.
(٢٦) ياقوت الحموي، ١٢٦/١٣.
(٢٧) ابن حجر العسقلاني، ٣٠٠/٤.

كتاب يهمه أمره.. وكان له ما أراد. فدخل في المزاد وجعل يزيد عليه دوماً حتى وصل سعر الكتاب إلى ثمن لا يستطيعه فطلب من المنادي أن يريه ذلك الإنسان الذي يزيد، فأراه شخصاً في هيئة جليلة فتقدم منه قائلاً:

ـ أعز الله سيدنا الفقيه، إن كان له غرض في هذا الكتاب تركته لك فقد بلغت الزيادة بيننا فوق حده.

فما كان من ذلك الانسان إلا أن أوضح بأنه ليس بفقيه ولا يدري ما في ذلك الكتاب، وأن كل ما في الأمر أنه أنشأ خزانة كتب في منزله ليتجمل بها في بلدته، وبقي منها موضع يتسع الكتاب المطروح في المزاد فرغب فيه دون أن يبالي بالثمن مادام الرزق موفوراً[٢٨].

وقصة ثالثة تدخل في هذا المجال يرويها المحبي في خلاصة الأثر فيذكر أن أبا بكر ابن منصور العمري شيخ الأدب بالشام وأحد شعراء تلك الفترة دخل سوق الكتب في دمشق فرأى بيد الدلال مقامات الحريري، وكتاب لذة السمع في وصف الدمع لصلاح الدين الصفدي، ولاشك أن هذين الكتابين سيكونين مغريين لأديب وشاعر مثل العمري ومن هنا قرر أن يزيد فيهما ليحصل عليهما فكان له ما أراد فاشتراهما من صاحبهما القاضي الشويكي الذي يبدو أنه كان يمر بأزمة مالية خانقة اضطرته إلى بيعهما.

ولكن بينما كان العمري يعد للشويكي الثمن لينقذه إياه دخل السوق فجأة الشيخ اسماعيل النابلسي الذي كان يوصف بشراسة الأخلاق وسرعة الغضب فلما أبصر الكتابين سأل:

ـ بكم صارا؟

فقيل له إن العمري قد اشتراهما وأن الاتفاق قد حصل بينه وبين البائع. فلم يرضه هذا الجواب وعز عليه أن يذهبا إلى غيره فما كان منه إلا أن زاد في الثمن وقال:

ـ علي بقطعة زائدة.

فأحرج الدلال وسكت خوفاً من الشيخ، ولكن العمري لم ييأس فزاد قطعة ثانية، فزاد عليه النابلسي قطعة ثالثة، فزاد العمري رابعة، وهكذا استمرت الزيادة في تصاعد. حتى فقد الشيخ النابلسي أعصابه فأغلظ للعمري بكلام قبيح.. اضطره إلى التراجع فأخذ دراهمه وترك الكتابين ليأخذهما النابلسي.

ولم تنته القصة عند هذا الحد إذ أن العمري أمضى ليلته يفكر في الكتابين وكان الناتج قصيدة نظمها. وعندما جاء الصباح التالي وهو السبت الحادي والعشرون من محرم سنة تسع وثمانين وتسعمائة حمل قصيدته وذهب إلى منزل النابلسي فوجده جالساً مع بعض الأعيان فتقدم إليه، وناوله القصيدة التي يقول فيها:

يا اماما علا على الناس قدرا ... وهما ما قد حاز فضلا وفخرا

وأديبا من لفظه ينظم الدر ... وفي شعره يرى السحر نثرا

جئت أشكو إليك ياواسع الجود ... كلاما أبديته لي نكرا

فسمعت الغليظ منكم وحسبي ... أنني بالسكوت قد نلت أجرا

وثناني الحياء وهو رداء ... الفتى لم يحل مع النفس دهرا

فاسمحوا للفقير بالكتب فضلا ... منكم واجعلوا مع العسر يسرا

إنني مغرم بجمعي للآداب ... ولما غدوت بالشعر مغرى

ورغم ركاكة القصيدة إلا أنها كانت من النمط الشائع في ذلك العصر وقد ضمت أبياتاً في مدح الشيخ إلى جانب تهديد خفي، وبعد حوار حول القصيدة وما تضمنته، طلب النابلسي من خادمه أن يعطي الكتابين للعمري، فإخذهما، وخرج ظافراً[٢٩].

ويبدو أن أغلب ما كان يباع من كتب عن طريق المزاد كان من الكتب الثمينة التي يشعر أصحابها بقيمتها وأهميتها.

وقد حفظت لنا بعض المصادر أسماء دلالي الكتب، فكان منهم: سعد بن علي بن قاسم الخطيري الوراق... دلال الكتب (ق ٩ هـ) وكان أديباً فاضلاً شاعراً رقيق الشعر[٣٠] ومنهم أيضاً: محمد بن عمر بن محمد النشيلي دلال الكتب وغيرها[٣١].

---

(٢٨) المقري، أحمد بن محمد، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق احسان عباس، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨م، ٤٨٧/٤.

(٢٩) المحبي، ١/١٠١-١٠٢.

(٣٠) ياقوت الحموي، ١٩٥/١١.

(٣١) السخاوي، ٢٣١/١١.

كما كانت الكتب تباع عن طريق تجار يقصدون أسواق الكتب فيشترون النفائس منهم ثم يتولون بيعها على الحكام والملوك والأثرياء وكان هؤلاء يتنقلون في أرجاء العالم الإسلامي ولم تكن لهم دكاكين يجلسون فيها ويبدو أن ياقوت الحموي كان يمارس تجارة الكتب بهذه الطريقة(٣٢)، ومثله كان محمد أمين الدفتري (ق٤ هـ) الذي كان يجمع الكتب النفيسة ويرسلها إلى ملك المغرب أحمد المنصور(٣٣).

كما كان هناك من يعمل على هامش سوق الكتب وهم في العادة من النساخ المجودين إذ يأتون إلى السوق فينسخون ويبيعون ماتم نسخه ثم ينصرفون بعد ذلك إذ لم تكن لهم دكاكين يعملون فيها.

وكان من هؤلاء يحيى بن محمد الأرزني (ت٤١٥ هـ) الذي وصف بأنه كان «إماماً في العربية مليح الخط سريع الكتابة» وكان يخرج إلى سوق الكتب في بغداد وقت العصر فلا يقوم من مجلسه حتى يكتب الفصيح لثعلب ويبيعه بنصف دينار. ثم يذهب بعد ذلك ليشتري شراباً ولحماً وفاكهة فيقضي يومه، ليعود إلى السوق في اليوم التالي لأداء المهمة نفسها(٣٤).

أثمان الكتب

كان بيع الكتب يدر ربحاً جيداً على المشتغلين به وكانت نوعيات الكتب تفرض الثمن المطلوب لها ويأتي في قمة الكتب التي تباع بأثمان عالية تلك التي تنسب للأعلام وتكون بخطوطهم وقد سبقت الإشارة إلى أن كتاب الأغاني بيعت مسودته التي كانت بخط المؤلف بأربعة آلاف درهم(٣٥).

ويذكر ياقوت أنه قرأ على ظهر جزء من نسخة بكتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ما يلي: «حدث ابن عمر الموصلي وكان المسترسل بين عز الدولة وبين أبي تغلب ابن ناصر الدولة، وكان يخلف أبا تغلب بالحضرة قال: كتب إلى أبو تغلب يأمرني بابتياع الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني فابتعته له بعشرة آلاف درهم من صرف ثمانية عشر درهماً بدينار، فلما حملته إليه ووقف عليه ورأى عظمته وجلالة ما حوى قال: لقد ظلم ورّاقه المسكين إنه ليساوي عندي عشرة آلاف دينار»(٣٦).

وباع أبو الحسن القالي نسخة من كتاب الجمهرة لأبن دريد بخمسة دنانير ويبدو أنه باعها تحت ظروف قاهرة(٣٧).

كما بيعت نسخة من يتيمة الدهر للثعاليبي في خمس مجلدات بخط مليح بثلاثين ديناراً بنيسابور، وعلق ياقوت الحموي على ذلك فقال بأنه رأى النسخة وأنها تساوي أكثر من ذلك(٣٨).

وذكر أبو محمد الأنباري أنه قدم بغداد وكان معسراً فيما يبدو فاتصل بـ (ثعلب) فبعث به إلى بني بدر فأعطوه شيئاً يكفيه وذكروا كتاب العين فقال لهم بأن لديه نسخة منه فقالوا له بكم تبيعه فقال بخمسين ديناراً: فقالوا له قد أخذنا بما قلت إذا قال ثعلب إنه للخليل، فقال لهم: فإن لم يقل إنه للخليل بكم تأخذونه: قالوا: بعشرين ديناراً(٣٩). وهذه الحادثة تدل على أن قيمة الكتاب ترتفع أو تنخفض حسب الأهمية وأن نسبة الكتاب إلى مؤلف بعينه لها أهمية ودور في تحديد السعر.

وكان الحسين بن شهاب الفقيه الحنبلي (ت٤٢٨ هـ) يقوم بنسخ ديوان المتنبي في ثلاثة ليال ثم يبيعه بمائتي درهم(٤٠).

وبيعت نسخة من الصحيحين بخط محمد بن عبد الرحمن ابن شامة الطابي ومقابلته وهو من رجال القرن السابع الهجري بألف درهم وكانت ضمن تركته، وقد دُفع هذا الثمن رغبة في عمل الناسخ واتقانه وشهرته بتصحيح الأعمال التي ينسخها(١٤).

وبالغ ملك الهند محمد بن طغلقشاه في تقدير نسخة من الشفاء لابن سينا كتبها ياقوت المستعصمي فيما يبدو وكانت في مجلد واحد فقط فدفع مقابلها ما يصل إلى مائة ألف مثقال(٤٢).

وكان ابن الكيال وهو محمد بن بركات الدمشقي «أحد الأفراد في جودة الخط وحسن الضبط وكتب كتباً كثيرة، وتغالى الناس

(٣٢) معجم الأدباء، ١٦/٢٢٥–٢٢٦.

(٣٣) المحبي، ٤/٢٩١–٢٩٢.

(٣٤) ياقوت الحموي، ٢٠/٣٤.

(٣٥) السابق، ١٣/١٢٦.

(٣٦) السابق، ١٣/١٢٥.

(٣٧) السابق، ١٢/٢٢٨.

(٣٨) السابق، ١٨/٢٠.

(٣٩) السابق، ١٦/٣١٨.

(٤٠) ابن كثير، عماد الدين اسماعيل بن عمر، **البداية والنهاية**-ط٢، بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٧٧م، ١٢/٤١.

(٤١) القنوجي، صديق بن حسن البخاري، **التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول**، تصحيح عبد الحكيم شرف الدين-ط٢، بيروت: دار إقرأ، ١٤٠٤هـ، ص٦٢.

(٤٢) ابن حجر العسقلاني، ٤/٨٠.

في أثمانها، وحكى أنه كتب مرة تفسير شيخ الإسلام أبي السعود العمادي وباعه وتوجه بثمنه إلى القسطنطينية ودخلها في أيام السلطان مراد بن سليم»(٤٣).

وبيعت كتب ابن خير الأشبيلي (ت٥٧٥هـ) بأغلى الأثمان لأهميتها كما يشير ابن ناصر الدين(٤٤).

وكانت الكتب المنسوخة بخط ياقوت بن عبدالله الرومي (ت٦١٨هـ) نزيل الموصل تتداول بين الناس بأثمان غالية وكان من بينها عدة نسخ من الصحاح للجوهري والمقامات الحريرية(٤٥). كما بيعت ورقة بخط ابن البواب كتبها في حياته إلى أحد الأعيان يسأله فيها مساعدة صديق له شيء لايساوي دينارين، وبسط القول فيها نحو السبعين سطراً بسعر وصل إلى سبعة عشر ديناراً(٤٦).

ولاشك أن أثمان الكتب التي أشرت إلى بعضها تدلل على مدى رواج هذه التجارة وإذا عرفنا أن من بين الذين كانوا يقتنون الكتب ويدفعون فيها أعلى الأثمان هم من الملوك والأمراء والأعيان أدركنا سر انتشار هذه التجارة في تلك العصور ويكفي أن نعرف هنا أن الحكم المستنصر بالله صاحب خزانة الكتب المشهورة في قرطبة والتي قيل أنها ضمت ما يقرب من أربعمائة ألف مجلد «كان باذلاً للذهب في استجلاب الكتب ويعطي من يتجر فيها ماشاء...»(٤٧)

تجار الكتب

وقد اشتغل في تجارة الكتب في مختلف العصور الإسلامية جملة من أعلام المشاهير فمنهم أبو حاتم السجستائي المقرىء النحوي المعروف الذي وصف أنه «كان جماعة للكتب يتجر فيها»(٤٨).

ومنهم ياقوت الحموي وقد أشار مراراً في إرشاد الأريب إلى اشتغاله بتجارة الكتب فقال عند حديثه عن القفطي «وكان المذكور جماعة للكتب حريصاً عليها جداً، لم أر مع اشتغالي على الكتب وبيعي لها وتجارتي فيها أشد اهتماماً منه بها ولا أكثر حرصاً منه على اقتنائها..»(٤٩)

كما يذكر عند ترجمته لقابوس بن وشكمير الديلمي إلى شيء من ذلك حيث يقول «قال مؤلف الكتاب وكنت في سنة سبع وستمائة قد توجهت إلى الشام وفي صحبتي كتب من كتب العلم أتجر فيها، وكان من جملتها كتاب صور الأقاليم للبلخي نسخة رائعة مليحة الخط والتصوير..»(٥٠)

وممن اشتغل بتجارة الكتب أيضاً شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري فقد نسخ ثماني نسخ من البخاري وكان يكتب النسخة ويقابلها وينقل الطباق والروايات عليها ويبيعها بألف(٥١).

وكذلك ابن المرحل عبد اللطيف بن عبد العزيز الحراني شهاب الدين النحوي وكان فاضلاً عارفاً في النحو واللغة والمعاني والبيان والقراءات وكان يتاجر في الكتب(٥٢).

ومنهم عبد المؤمن بن عبد الرحمن عز الدين الكاتب قدم إلى القاهرة من حلب وتاجر في الكتب «فحصل منها مالاً جماً»(٥٣).

ومحمد بن محمد الموصلي البعلي الذي استوطن دمشق وشغل وظائف فيها ولكنه أعرض عن كل ذلك بعد أن واجهته بعض المشكلات فتاجر بالكتب وربح منها حتى أنه لما مات خلف نحواً من ثلاثة آلاف دينار(٥٤).

ومحمد بن ابراهيم بن يحيى الكتبي المعروف بالوطواط وكان أديباً مترسلاً توفى عام (٧١٨) فكانت صناعته الوراقة وبيع الكتب(٥٥).

وعلي بن داود الجوهري المعروف بابن الصيرفي، وكان مؤرخاً تولى الخطابة ثم ناب في القضاء وأبعد فاتجه إلى سوق الجوهرية واشتغل بنسخ الكتب وبيعها(٥٦).

ومحمد أمين الدفتري.. عمل في تجارة الكتب وكان من أبرز عملائه ملك المغرب أحمد المنصور(٥٧) حيث كان يبعث إليه بالنوادر والنفائس(٥٨).

---

(٤٣) المحبي، ٤٠٢/٣.
(٤٤) الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، ط٣، بيروت، المؤلف، ١٩٦٩م، ٣٥٤/٦.
(٤٥) ياقوت الحموي، ٣١٢/١٩.
(٤٦) الذهبي، ٣١٦/١٧.
(٤٧) السابق، ٢٣٠/١٦.
(٤٨) السابق، ٢٦٩/١٢.
(٤٩) ياقوت الحموي، ١٨٨/١٥.
(٥٠) السابق، ٢٢٥/١٦.
(٥١) ابن حجر العسقلاني، ٢٠٩/١.
(٥٢) السابق، ٢١/٣.
(٥٣) السابق، ٣٣/٣.
(٥٤) السابق، ٣٠٦/٤.
(٥٥) الزركلي، ١٨٨/٦.
(٥٦) السابق، ٩٨/٥.
(٥٧) المحبي، ٣١٨/٤.
(٥٨) السابق، ٢٩٣/٤.

بعض مشكلات تجارة الكتب

لم تكن تجارة الكتب في تلك العصور تخلو من مشكلات تواجه بها بين حين وآخر من أبرزها منع أو مصادرة كتب مؤلف من المؤلفين أو تحريم بيع كتب في موضوع معين.

فمن أمثلة المصادرة والمنع ما حصل لكتب الحلاج فبعد أن تم إعدامه «أحضر جماعة من الوراقين فأحلفوا أن لايبيعوا من كتب الحلاج شيئاً ولايشتروها.»(٥٩)

ومعنى ذلك أن من كانت لديه مؤلفات الحلاج عليه التخلص منها دون بيعها، وهو أمر بلاشك يسبب خسارة مادية لكتبيي تلك الفترة.

أما منع بيع كتب في موضوع معين فقد حدث شيء من ذلك في عهد أبي العباس المعتضد بن الموفق حيث ألزم عند توليه الخلافة الكتبيين أن لايبيعوا كتب الفلسفة والجدل(٦٠).

خاتمة

رغم انتشار أسواق الكتب في عواصم ومدن العالم الاسلامي إلا أن نوعيات الكتب المعروضة، خاصة من الناحية الموضوعية، كانت تختلف من سوق لأخرى. فقد كانت الكتب في مرو فيما يبدو خلال أواخر القرن الثالث الهجري تكاد تخلو من كتب الفقه الشافعي حتى حملها معه إليها أحمد بن سيار فأعجب الناس بها، فأراد فقيه مرو وعالمها عبدان بن محمد (ت ٢٩٣ هـ) أن ينسخها منه لكن ابن سيار، فيما يبدو، رفض ذلك فباع عبدان ضيعة له في (جنوجرة) وسافر إلى مصر «وحصل الكتب على الوجه وأكثر، فدخل أحمد بن سيار عليه مسلماً ومهنئاً واعتذر إليه فقال لاتعتذر فإنه لك على منة في ذلك فلو دفعت إلى الكتب لما رحلت إلى مصر»(٦١).

وتوفر كتب الفقه الشافعي في أسواق الكتب في مصر أمر طبيعي نظراً لانتشار المذهب الشافعي في ذلك القطر منذ ظهوره ولكون أوائل علمائه ممن عاشوا فيه.

وكان كثير من علماء الأندلس والمغرب يقتنون الكتب من أسواق المشرق في رحلاتهم إلى بلدانه خاصة عند قيامهم بالحج فعندما عاد منذر بن سعيد البلوطي قاضي الجماعة بقرطبة من حجته ورحلته إلى المشرق أدخل الأندلس من علم النظر وعلم اللغة كتباً كثيرة(٦٢).

ولاشك أن عدم توفر كل المؤلفات في آن واحد في جميع أسواق الكتب في المدن العربية والإسلامية في تلك العصور مرده أن عملية النسخ ما كانت توفر ما يمكن تصديره إلى كل أصقاع العالم الإسلامي وبالتالي فإن أكثر ماتحويه سوق الكتاب في مدينة من المدن هي ما يضعه مؤلفوا القطر نفسه أو الأقطار القريبة.

وبعد

فقد كان الكتاب مصدر رزق لكثير من العلماء والأدباء الذين عملوا في تجارته، وكانوا يلجأون إلى الاشتغال بهذه التجارة إيماناً منهم بأهميتها وبعدها عن الشبهات كما أنهم بذلك يساعدون على نشر العلم، وهذا مطلب كبير في حد ذاته.

---

(٥٩) الذهبي، ٣٤١/١٤.
(٦٠) الذهبي، ٥٥٠/١٢.
(٦١) السابق، ١٤/١٤.
(٦٢) السابق، ١٧٥/١٦.

العصور، المجلد الأول، الجزء الأول، ٧٤ – ٩١ (١٩٨٦).

من قضايا الخلاف في تطبيق بنود معاهدة عام ١٨٣٣م بين سلطنة مسقط وتوابعها وبين الولايات المتحدة الأمريكية

للدكتور عبدالفتاح حسن أبو علية

ملخص البحث: تركزت الدراسة في هذا البحث على موضوع مهم من موضوعات العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين سلطنة مسقط (عُمان) وتوابعها من خلال معاهدة عام ١٨٣٣م المبرمة بين الدولتين المذكورتين.

لقد ظهرت مجموعة من القضايا عند تطبيق بنود معاهدة عام ١٨٣٣م، أدت إلى ظهور الخلاف بين الدولتين، وقد تركز موضوع الخلاف هذا على عدد من القضايا نذكر من أهمها: قضية الخلاف حول مقتل عقيد فرضة زنجبار العُماني. وقضية الخلاف حول تطبيق المادة الثانية من مواد هذه المعاهدة. وقضية الإهانة المزعومة لعلم الولايات المتحدة الأمريكية في زنجبار.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على عدد من المصادر الأصلية المعاصرة للحوادث وبخاصة على عدد من الوثائق التي تبادلتها الدولتان في شأن هذه المسائل الخلافية. وقد قمنا بنشر عدد منها في آخر هذا البحث.

لابد من أن ننوه هنا إلى الأمور الآتية:

الأمر الأول

لم تتعرض المصادر التاريخية المدونة والمنشورة إلى قضايا الخلاف بين البلدين: أعني بين سلطنة مسقط وتوابعها في شرقي أفريقية وبين الولايات المتحدة الأمريكية، تلك القضايا التي برزت أثناء تطبيق مواد معاهدة عام ١٨٣٣م، على الرغم من أنها تشكل قضايا خطيرة ومثيرة ولها تأثير مباشر على حركة سير العلاقات التجارية والدبلوماسية بين الدولتين.

الأمر الثاني

على الرغم من أن الأحداث التاريخية لتلك القضايا لم تدون في التاريخ المنشور إلا أنها ظلت ماثلة في الوثائق المحفوظة في الأرشيف الوطني للولايات المتحدة الأمريكية بمدينة واشنطن دي. سي. تلك الوثائق[1] التي تشكل المصدر الأول لهذه الدراسة.

الأمر الثالث

بما أن المصدر الرئيسي في كتابة هذا البحث يعتمد أساساً على الوثائق، لذا أجد من المفيد نشر الوثائق المهمة المستخدمة هنا كي تساهم في توضيح الرؤية العلمية. والوثائق المعنية هي:

* رسائل موجهة من السلطان سعيد بن سلطان، حاكم

(١) الوثائق المعنية هنا نجدها محفوظة في:
The National Archives of the United States of America, Washington, D.C., microfilm no.100.
ونجدها أيضاً في الأرشيف المذكور في المجلدات:
Zanzibar and Muscut, April 27, 1836 to Dec., 1836, Department of State. Vols. 1, 2, 3 and 4, despatches from United States Consuls in Zanzibar, Zanzibar, British Africa.

مسقط وتوابعها في شرقي أفريقية إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والقنصل الأمريكي في زنجبار.

* رسائل موجهة من الرئيس الأمريكي إلى السلطان سعيد بن سلطان.
* رسائل موجهة من قناصل الولايات المتحدة في زنجبار إلى وزير الخارجية الأمريكية بواشنطن ثم ردود وزير الخارجية الأمريكية عليها.

الأمر الرابع

إن دراسة هذه القضايا الخلافية والبحث فيها يتطلب منا التعرف على ماهية الخلاف ومدلولاته. وهل هو خلاف حول تفسير بعض مواد المعاهدة أو جانب منها من حيث التفسير الحرفي للنص أو الأخذ بروحه. أو أن الخلاف القائم بين البلدين في هذا المجال هو نتيجة ما لحدوث طوارىء أدت إلى نتائج مهمة أثرت بشكل أو بآخر على حدوث هذه القضايا. أو أن هناك مؤثرات خارجية ساهمت إلى حد ما في بلورة مفاهيم هذه القضايا كي تتوصل من وراء ذلك إلى غاية استراتيجية. أو أن هذه القضايا الخلافية كانت بسبب ملل أحد الطرفين الموقعين على المعاهدة وقلة حماسه لممارسة أحكام موادها. فإن هذه التساؤلات لابد من مناقشتها والتعرض لها في هذا البحث.

الأمر الخامس

أود أن أشير في هذا المقام إلى أنني قمت بنشر كتاب عنوانه «مختارات من وثائق تاريخ عُمان الحديث» قامت دار المريخ للنشر بنشره في طبعته الأولى لعام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م. وقد صدّرت هذه الوثائق بتصدير موجز جداً تناول التعريف بالوثائق والقضايا التي تعالجها. وما هذا البحث الذي أقدمه اليوم إلا دراسة جادة ومركزة لقضية مهمة من بين القضايا الكثيرة التي تناولتها الوثائق المذكورة.

مناقشة شروط معاهدة عام ١٨٣٣م

كنت قد تطرقت في بحث آخر إلى ظروف معاهدة عام ١٨٣٣م وأهم بنودها. وهنا أجد لزاماً علي أن أناقش شروط المعاهدة للربط بينها وبين قضايا الخلاف التي نحن بصدد دراستها في هذا البحث، حيث لايمكن فهم طبيعة قضايا الخلاف إلا بعد المعرفة التامة لما ورد في المعاهدة من بنود نالت موافقة الطرفين الموقعين عليها، ولابد أيضاً من التركيز على المواد التي تشكل نقاط تماس حتى نتمكن من رسم صورة واضحة لقضايا الخلاف التي برزت عند التطبيق.

ورد في هذه المعاهدة أن السلطان سعيد بن سلطان وافق على قبول العمليات التجارية الأمريكية في بلاده بالشروط نفسها التي يعامل بها أفضل أصدقائه، أي رعايا دولة بريطانيا العظمى. لم يعجب هذا البند بريطانية لأنها كانت في حالة شك وقلق من تزايد نمو النفوذ الأمريكي في الشرق بعامة وفي ممتلكات السلطان سعيد بخاصة. وقد ازدادت حدة هذا الشك عند بريطانية العظمى بعد أن رأت أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت أن توقع معاهدات تجارية ودبلوماسية مع كل من: الصين الكوشينية وسيام ومسقط وتوابعها[٢]، كما كانت قد وقعت من قبل معاهدة مماثلة مع دولة مراكش.

ومما يفسر صحة هذا الاتجاه مااتخذته بريطانية من إجراءات حين أرسلت الكابتن هارت "Hart" على رأس قوة بحرية إلى زنجبار[٣]، كوسيلة من وسائل التهديد المتبعة، ولكي تعبر للسلطان عن عدم رضاها عن المعاهدة. وفسرت بريطانية توقيع السلطان على المعاهدة بأنه وسيلة من الوسائل التي يتقرب بها السلطان إلى الولايات المتحدة الأمريكية كي تدعم موقفه الداخلي في عمان، بخاصة بعد أن نقل مركز ثقله السياسي من مدينة مسقط إلى زنجبار عام ١٨٣٢م[٤] من جهة، وكي يحصل على مساعدات عسكرية من الأسلحة والعتاد والدعم الأمريكي من أجل تنفيذ خططه الرامية لغزو ممباسة[٥] من جهة ثانية. والجدير بالذكر هنا أن بريطانية

(٢) Report from American Consular Service, **Zanzibar atentative list consuls and vice consuls, from 1836-1910,** prepared by Alexander W. Waddell, The National Archives of USA, no. T100.
Roberts Edmund, **Embassy to Eastern Courts of Cochin = China, Siam and Muscat,** in the U.S. Sloop = of = war peacock, David Geisinger, commander, during the years 1832-3-4 (New York, 1837).

(٣) Miles (Lieutenant, Colonel), **The countries and tribes of the Persian Gulf.** p.336.

(٤)، (٥) Miles, **op. cit.**, p. 336

كانت تعلم جيداً أن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق مازال نفوذاً تجارياً ولم يصل بعد إلى درجة النفوذ السياسي والاستراتيجي الذي يهدد كيانها الاستعماري في المنطقة.

ويجب أن لايفوتنا أن نذكر هنا ماكانت تحس به بريطانية من مرارة تجاه الأمريكيين، بعد هزيمتها الساحقة في حرب الاستقلال الأمريكية التي تمخض عنها الاستقلال التام للولايات المتحدة الأمريكية عن الدولة الأم بريطانية العظمى. وهاهي الولايات المتحدة الأمريكية تتبع خطوات بريطانية الأم في مناطق الشرق باندفاعة قوية تتناسب مع نمو كيانها السياسي الذي مازال في شبابه.

وتنص المعاهدة على منح رعايا الولايات المتحدة الأمريكية حق الحرية التجارية في جميع أراضي السلطان وموانئه، مقابل أن يدفعوا ضريبة قدرها ٥٪ على كل البضائع الأمريكية التي تدخل ممتلكات السلطان وتفرغ حمولتها في موانئه.

والملاحظ على هذه المعاهدة أنها تعمم حق الحرية التجارية للأمريكيين في جميع أراضي السلطان وموانئه. وقد تمسكت الولايات المتحدة الأمريكية في تفسيرها بمبدأ الشمولية، بينما نجد السلطان يتمسك بمبدأ التخصيص في تفسيرها حين يحدد الموانيء المقصودة بالمعاهدة وهي الموانيء المشهورة والمستخدمة بشكل عادي ومألوف كميناء مسقط وزنجبار. ومن هنا نجد التباين الواضح في تفسيرها بالنسبة لوجهتي النظر الأمريكية والعمانية.

وقد يقتنع السلطان العماني من التفسير الأمريكي في ظروف معينة، لكن هذه الظروف تبقى ظروفاً متغيرة ومتحولة. ومن هنا فإن قبول السلطان لهذا التفسير أو عدم قبوله يخضع للظروف المتغيرة: كالحماس الشديد والرغبة الأكيدة لدى السلطان في تطبيق نص هذه المعاهدة والعمل بروحها والاقتناع العماني من عملية توسيع حجم التجارة الأجنبية في بلادهم بقدر ماتؤدي هذه التجارة من فوائد وخدمات وسمعة للسلطان والسلطنة. لكن هناك ظروفاً أخرى مضادة بدأت تظهر تدريجياً وأخذت تؤثر على موقف السلطان تجاه هذه المسألة: كحالة الملل والشك الذي بدأ يراود السلطان من ازدياد حجم الأعمال التجارية الأجنبية في بلاده ومايترتب عليها من ازدياد حجم النفوذ السياسي والاستراتيجي أو بالأحرى ازدياد حجم الامتيازات الأجنبية في السلطنة. وحالة الضغط الشديد الذي بدأت تمارسه بريطانية على السلطان كي يقلل من تعامله مع الأمريكيين وغيرهم. وأن أسلوب الضغط البريطاني هذا ماهو إلا وسيلة من الوسائل التي تستخدمها بريطانية كي تصل إلى الموقف المتفرد والمميز عن غيرها من حيث النفوذ وبسط السيادة على مناطق تعدها مراكز استراتيجية مهمة للحفاظ على المواصلات الامبراطورية والاستعمار البريطاني في الشرق.

ومنحت المعاهدة حق السيادة القضائية على الرعايا الأمريكيين المقيمين في السلطنة للقنصل الأمريكي المقيم هناك. ومنحت المعاهدة القناصل الأمريكيين المقيمين في السلطنة حق تصفية تركة الرعايا الأمريكيين الذين يموتون في أراضي السلطنة، مع ضمان بعض الحماية التي تمكنهم من القيام بهذه المهمة[٦].

يعد هذا البند من أقسى بنود المعاهدة على الاطلاق عندما أخضع جميع المخالفات والقضايا التي تهم الرعايا الأمريكيين للقضاء الأمريكي ومحاكمه. وأعطى سلطة التنفيذ للقنصل الأمريكي المقيم في السلطنة بدلاً من السلطة الوطنية. ومن هنا أصبح من المتعذر على الدولة العمانية أن تمارس سلطتها على عدد من الرعايا المقيمين في بلادها. ومن هنا صارت السيادة الوطنية سيادة ناقصة لأنها لاتطبق على جميع الأفراد المقيمين في أراضيها. ولو افترضنا جدلاً أن كل الرعايا الأجانب المقيمين في البلاد يخضعون للنظام القضائي في بلادهم وإلى السلطة البعيدة لا للسلطة الوطنية، عندها تنعدم الممارسة والسيادة الوطنية وتصبح البلاد من حيث السيادة والتطبيق مقسمة إلى دول داخل دولة، وهذا الأمر يعد أكبر إهانة للسيادة الوطنية. إن سيادة أي دولة تمتد بنفوذها على جميع الرعايا المقيمين فيها دون استثناء. وباختصار فإن هذا البند يعطي انطباعاً أكيداً على أن المعاهدة في جملتها لم تكن متكافئة وهي أميل إلى الجانب الأمريكي منه إلى الجانب العماني. ومن

(٦) انظر نص المعاهدة في: — W.S.W., Ruschenberger, **Narrative of a voyage round the world, during the years 1835, 36 and 37,** including a narrative of an embassy of the Sultan of Muscat and the King of Siam, vol.I. London, 1970.

— Coupland, **East Africa and its invaders,** pp. 368-369 (Oxford 1938).

هنا يكمن سر الخلاف الذي لابد وأن يحدث بين الدولتين ان عاجلاً أو آجلاً.

واعتماداً على ماذكرت فإنني لأشارك الأستاذ ريتشارد ستيفنس الرأي حين يقول عن هذا البند: «إن كون السلطان قد رفع عن كاهله مسؤولية ممارسة السلطة القضائية على الرعايا الأجانب هو أمر ذو مزية مؤكدة»(٧).

ويمكن القول في شأن هذا البند بأنه من البنود الفريدة التي قل مانجدها في معاهدات توقع بين دولتين متكافئتين. وبهذا فهو أمر فيه خروج واضح عن مبدأ التشريع الوطني الذي تنتظم فيه معاملات المقيمين في نطاق حدوده الجغرافية والسياسية.

أهم قضايا الخلاف بين الدولتين

برزت عدة قضايا خلاف بين سلطنة مسقط وتوابعها والولايات المتحدة الأمريكية أثناء تطبيق معاهدة عام ١٨٣٣م، ويعود ذلك إلى مبدأ عدم التكافؤ بين الدولتين في حقوقهما في ظل شروط المعاهدة.

وتركزت القضايا الخلافية بين الدولتين في فترة تولي تشارلز وارد "Ward"(٨) منصب القنصلية الأمريكية في زنجبار. وقد تردت العلاقة بين الدولتين حتى وصلت إلى حد انقطعت فيه الصلات بينهما وظل الأمر كذلك حتى نهاية عام ١٨٥١م، حيث سويت الأمور وعادت العلاقة بين الدولتين، بعد فترة طويلة من حالات الفتور والخلاف وقطع الصلات الدبلوماسية.

وترجع سبب تأزم العلاقات بين الدولتين في عهد قنصلية «تشارلز وارد» إلى أمور أهمها:

١ - أن «وارد» من القناصل الأمريكيين التجار الذين تولوا منصب قنصلية زنجبار دون أن يتقاضوا رواتب شهرية أو سنوية عن ذلك(٩)، ومن هنا فإن التزامه بأمور الدبلوماسية والرسميات قد يكون أقل، وأن تصرفاته الرسمية قد تكون أقل انضباطاً، بخاصة عندما يتدخل في الأمر عامل التصرف الشخصي، وسيتضح الأمر أكثر عند دراستنا التفصيلية لقضايا الخلاف.

٢ - أن حدة مزاج «وارد» وحماقته وتسرعه في الحكم على الأمور كانت من بين الأسباب التي أدت إلى تزايد حدة الخلاف بين الدولتين. يقول السلطان(١٠) في إحدى رسائله الموجهة إلى «وارد»: «ان جوابك هذا على موجب القوة ليس على موجب المحبة. وجورنمنت المريكان يقين لاليرضوا بكلامك هذا لأنهم ناس عقال وكاملين..» ويقول الأمير خالد بن سعيد(١١) في هذا الصدد: «...بل حماقة وارد حملته على ذلك...».

٣ - ان «وارد» تاجر أكثر من كونه دبلوماسياً. وكان شديد التحسس من تصرفات القنصل البريطاني في السلطنة. وكان يحسد الإنجليز على ماوصلوا إليه من مكانة سياسية وتجارية في السلطنة. وكانت مثل

---

(٧) د. ريتشارد ستيفنس، استعراض لبداية العلاقات الأمريكية التجارية والقنصلية مع سلطنة مسقط، عمان ١٨٣٣-١٨٥٦، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد ١١. السنة الثالثة، تموز (يوليو) ١٩٧٧م/رجب ١٣٩٧هـ.

(٨) تولى وارد منصب القنصل في زنجبار عام ١٨٤٦م وظل الأمر كذلك حتى عين جون ويب "John Webb" في هذا المنصب عام ١٨٥٢م.
ارجع في ذلك إلى الوثائق:
- رسالة موجهة من السلطان سعيد بن سلطان إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٧ صفر من عام ١٢٦٢هـ. (وثيقة محفوظة في الأرشيف الأمريكي بواشنطن، ميكروفيلم رقم ١٠٠) انظر الوثيقة في آخر البحث.
— A letter from M. Aulick, Comd. of U.S. Steem Frigate Susguehanna to Secretary of State of U.S.A., Washington D.C. Zanzibar, dated in dec. 8th 1851 (National Archives of the U.S., Microfilm no. 100).

(٩) كان «وارد» نفسه قد طلب من وزارة الخارجية الأمريكية أن تعين قنصلاً في زنجبار براتب معلوم كالقناصل الأمريكيين في شمال أفريقية واشترط أن يكون القنصل المعين لايعمل في التجارة.
انظر: A letter from Charles Ward. U.S. Consul to His Highness — the Sultan of Mascut, dated in July 5th 1850. (National Archives of the U.S.A., microfilm no. 100).

(١٠) نلاحظ أن السلطان كان يستخدم بعض الكلمات الإنجليزية في رسائله فعلى سبيل المثال كلمة «جورنمنت» وهي: "Government" وتعني الحكومة. انظر الوثيقة:
- رسالة السلطان الموجهة إلى المستر «وارد»، والمؤرّخة في ٢٤ شعبان ١٢٦٦هـ. (محفوظة في الأرشيف الأمريكي، ميكروفيلم رقم ١٠٠) وهي ملحقة في آخر البحث.

(١١) من رسالة موجهة من خالد بن سعيد بن سلطان إلى الكومودورجي. أوليك رئيس القوات البحرية الأمريكية في مناطق شرق الهند والصين. مؤرّخة في ١١ صفر ١٢٦٨هـ (محفوظة في الأرشيف الأمريكي، ميكروفيلم رقم ١٠٠) وهي ملحقة في آخر البحث.

هذه الأمور تعكر مزاج القنصل الأمريكي وبالتالي كانت عاملاً قوياً من عوامل تعكير صفو العلاقة الدبلوماسية والتجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين السلطنة. ولم يكن «وارد» قد اقتنع بعد بأن بريطانية هي صاحبة الكلمة الأولى في السلطنة، وأن قنصلها يتمتع بصلاحيات واسعة لم يتمتع بها أي قنصل أجنبي غيره في البلاد. وقد أثر هذا الموقف برمته على العلاقة بين التجار الأمريكيين وبين التجار الإنجليز في السلطنة، وزاد في حدة التنافس التجاري بينهما في مناطق شرق أفريقية(١٢).

٤ ـ كان «وارد» قد وقع تحت تأثير رغبات التجار الأمريكيين. وكان يحاول قدر استطاعته مجاملتهم وارضائهم. وكان يتصرف في كثير من الأمور دون الرجوع إلى حكومته. وقد أثر هذا الموقف في تفاقم الخلاف بين بلاده وبين السلطان.

القضية الأولى: الخلاف بين الدولتين حول المادة الثانية من المعاهدة

تنص المادة الثانية من مواد المعاهدة على إعطاء حرية التجارة للرعايا الأمريكيين في جميع موانيء السلطان. وتبين عند التطبيق والممارسة أن السلطان سعيد بن سلطان كان يرى أن المقصود بحرية التجارة للأمريكيين في جميع موانيء السلطنة تعني حرية التجارة لهم في ميناء زنجبار في شرقي أفريقية. وأن ارتياد الرعايا الأمريكيين إلى أي ميناء غيره في شرق أفريقية لابد وأن يكون بإذن مسبق من المسؤولين في زنجبار. وقد ركز السلطان على التجارة في ممتلكاته في شرق أفريقية لأن معظم التجارة الأمريكية مركزة في تلك المنطقة.

وقد أرسل السلطان(١٣) إلى الرئيس الأمريكي رسالة رسمية يوضح له فيها أن حرية حق التجارة للرعايا الأمريكيين في ممتلكاته في شرقي أفريقية تكون في ميناء زنجبار. «.. وإني أذكر لجنابك بأني أود دايم الأبد أن صحبة المريكان والعرب تكون ثابتة. وأرجوا من جنابكم يكون نظرك كذلك. مكان يسموه المريمة من حد تانجة إلى مافية من نحوى ثمانين سنة ماأحدا ساعر ذلك المكان إلى الآن إلا برخصة من صاحب الفرظة فرظة زنجبار. وفي المكاتبة لامذكورا ذلك، وفي ترتي(١٤) جماعت الانجريز مذكوراً ذلك. ثم انه المراكب التي تصل ويريدوا وينقلوا من مركب إلى مركب أو يبيعوا مالهم من بحر إلى بحر، القاعدة أنه يسلم عشور على جميع الفرق. فالذي أرجوه من جنابك أن تكتب لنا خط عاقبه أنه أن أحد أراد يعمل بخلاف القاعدة يكون يمتنع عن ذلك. وإلى الآن ماصار خلاف من أحد ولاكن عن يصير. وقد أوصيت محبنا كبتان وارد بذلك وهوا مطلعاً على جميع الأحوال أحوال هذه البلد(١٥)...».

ومما يقوي طلب السلطان هذا مانصت عليه المعاهدة التجارية المعقودة بينه وبين بريطانية، والمعاهدة المعقودة بينه وبين فرنسا(١٦). والجدير بالذكر أن السلطان كان يهتم بتجارة مميزة في المنطقة المحظورة وهي تجارة العاج وصمغ الكوبال وهما من أهم البضائع التجارية في شرق أفريقية. كما أن الضريبة التي كانت تدفع على التجارة في هذه المنطقة كانت ١٠٪ بينما كانت الضريبة التي تدفع على البضائع في ميناء زنجبار كما نصت عليه المعاهدات التجارية المعقودة هي ٥٪.

وعلى الرغم من أن المنطقة التي لم يسمح بالتجارة فيها لكل من الرعايا الانجليز والأمريكيين والفرنسيين، لم تتردد

---

(١٢) ارجع إلى: Miles (Lieutenant, Colonel), **The countries and tribes of the Persian Gulf**, p.336.

(١٣) أوردت النص على ماهو عليه. ويلاحظ القارىء بعض الأخطاء الاملائية والتعبيرية والنحوية.

(١٤) ترتي: استخدمت بلفظها الأجنبي وهي "Treaty" أي اتفاقية أو معاهدة.

(١٥) من رسالة السلطان سعيد بن سلطان الموجهة إلى الرئيس الأمريكي، محفوظة في الأرشيف الأمريكي (ميكروفيلم رقم ١٠٠. انظر ذلك في آخر البحث).

(١٦) نصت المعاهدة المعقودة بين السلطان وبين بريطانية، المادّة العاشرة من موادّها على أنه لايسمح للرعايا الانجليز بالتجارة في المنطقة التي حددها السلطان في رسالته إلى الرئيس الأمريكي وهي منطقة المريمة. ونصت المعاهدة المعقودة بين السلطان وفرنسا، المادّة الحادية عشرة من موادّها على هذا الشرط أيضاً.

انظر الوثيقة: Letter from Charles Ward, United States Consul to Secretary of State, dated in Feb. 2, 1846 (National Archives of the U.S.A. microfilm no. 100).

ارجع إلى نص المعاهدة بين السلطان وبين بريطانية في ٣١ مايو ١٨٣٩ م.

Attchison, **A Collection of Treaties**, vol. XI, pp. 60-65.

عليها المراكب التجارية الأمريكية، إلا أن السلطان قرر أن يدخل هذا التعديل في المادة الثانية من المعاهدة التجارية المعقودة بينه وبين الولايات المتحدة، خشية أن يطالب الرعايا الأمريكيون بحرية التجارة في هذه المنطقة تكون كخطوة أولى من خطوات فتح الباب أمام التجار الإنجليز والفرنسيين.

وقد جاء طلب السلطان هذا في شكل التماس إلى الحكومة الأمريكية. وكان السلطان في رسائله الموجهة إلى الرئيس الأمريكي أو الموجهة إلى القنصل الأمريكي في زنجبار يركز على علاقة الود والصداقة بينه وبين أمريكا، وهو مقتنع بأن الحكومة الأمريكية سوف لاتبخل عليه بهذا الطلب[١٧].

وبالرغم من أن طلب السلطان طلب معقول وهو أمر يهمه ويهم بلاده بالدرجة الأولى، لأن كل نصوص المعاهدة تقدم الكثير إلى الأمريكيين دون الإشارة إلى رعايا السلطنة وحقهم في حرية التجارة في الموانىء الأمريكية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عدت هذا الطلب خروجاً عن الاتفاق. وقد لعب القنصل الأمريكي تشارلز وارد دوراً كبيراً في اقناع حكومته بأن لاتقبل إجراء أي تغيير في مواد المعاهدة أو إدخال أية استثناءات جديدة تضاف إلى المادة الثانية من مواد المعاهدة.

وقد أصر السلطان على موقفه، وزاد من اصراره على موقفه هذا مالمسه من تعنت القنصل «وارد» وتشبثه في موقفه الداعي إلى عدم قبول حكومته لطلب السلطان. وزاد السلطان اصراراً على طلبه هذا عندما ورد رد الحكومة الأمريكية إلى السلطان بأنه إذا تعذر على الرعايا الأمريكيين التجارة في زنجبار يمكنهم استخدام موانىء المنطقة المحظورة[١٨]. وفي هذا إشارة واضحة بأن الحكومة الأمريكية غير راغبة في تلبية رغبة السلطان وتكون بذلك قد خيبت أمله فيها. وبدأت العلاقة بين السلطان وبين الولايات المتحدة الأمريكية في التدهور التدريجي. وقد رد السلطان على هذا بقوله «من ذلك الخط لااستفدنا بشيء»[١٩].

وظل السلطان ينتظر رداً شافياً على طلبه من الحكومة الأمريكية لكنها ظلت على موقفها غير الواضح والصريح، وظل السلطان دون تلق أي جواب مرض في صدد هذا الطلب. وظل السلطان يكبت الأمر في قلبه ويظهر عدم ارتياحه عن موقف الحكومة الأمريكية لعدم تلقيه الضمانات المحددة والصريحة التي كان يريدها في صدد التجارة في منطقة شرق أفريقية. وقد أثر هذا الموقف الأمريكي على موقف السلطان تجاههم إذ عد السلطان هذا الموقف من الأمور الضرورية التي تدفعه إلى إجراء حساب دقيق لعلاقاته الخارجية مع الدول الكبرى ذات النفوذ في المنطقة. وتبين له أن الأمر لم يكن مجرد توقيع اتفاقية غير مضمونة الجانب، وإنما يتعدى ذلك إلى التفكير في أن هذا الأسلوب ماهو إلا عمل فيه فرض الأمر الواقع على الضعيف من القوى، وهذا هو مفهوم الامتيازات الأجنبية في البلاد الضعيفة غير المتكافئة مع الدول الكبرى. ومما كان يعكر صفو السلطان أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تفتح معه باب المفاوضات اللازمة لحل هذا الخلاف فكان على الأقل لابد من استمرار الحوار حتى يتوصل الطرفان إلى حل. أما أن تبقى الأمور معلقة وبدون حل اعتماداً على مبدأ «الحل عند الأقوى» فهذا أمر زاد في تعقيد المسألة وزاد في صعوبة إيجاد الحل لها. ونجد مثل هذه المسألة في كل المعاهدات المعقودة بين الدول الاستعمارية الكبرى وبين الدول الصغرى والقوى المحلية السياسية الضعيفة الواقعة تحت النفوذ الاستعماري في أشكاله المختلفة.

ومن الغريب حقاً أن تقف الولايات المتحدة مثل هذا الموقف تجاه السلطان، ويعود استغرابنا هذا للأسباب الآتية:

١ – شدة حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مجاملة السلطان وإرضائه بسبب حاجتها المستمرة إلى فتح الأسواق أمام رعاياها في المنطقة من جهة، والحصول على حق تمتعهم بالإقامة والانتقال من جهة أخرى[٢٠]. وقد أشار عدد من التجار

---

(١٧) الوثيقة السابقة.

(١٨) من خطاب موجه من السلطان سعيد بن سلطان إلى القبطان الأمريكي «أندرو وارد» وهو تاجر من سيلم بولاية ماساتشوسيتس الأمريكية وصديق حميم للسلطان كان قد كلفه السلطان بشكل شخصي أن ينقل وجة نظره بخصوص تعديل المادّة الثانية من المعاهدة إلى الحكومة الأمريكية بعد أن توترت العلاقة بين السلطان والقنصل الأمريكي المستر «وارد» الذي تطاول على السلطان وبدأ يخاطبه بطريقة غير ودية. والخطاب مؤرخ في ٣ ربيع الآخر ١٢٦٧هـ (من محفوظات الأرشيف الأمريكي، ميكروفيلم رقم ١٠٠) راجع الخطاب في آخر البحث.

(١٩) من الخطاب السابق.

(٢٠) Polk. W., **The United States and the Arabs World**, p. 289.

الأمريكيين في زنجبار في رسالة وجهوها إلى الكومودور جون أوليك آمر السفينة الحربية سوسيغيوهانا ورئيس البحرية الأمريكية في شرق الهند وبحار الصين إلى مدى التسهيلات والعون الذي يحصلون عليه من السلطان في شرق أفريقية، حين يقولون بأنهم يتمتعون في ممتلكات السلطان الأفريقية بكل الحرية التجارية والتسهيلات الكثيرة بخاصة في الجمارك التي أعطيت لهم دون سواهم، وأنهم يعدون في السلطنة من رعايا الدرجة الأولى ولا يرغبون أكثر من ذلك[٢١].

٢ ـ لأن الوجود الأمريكي في المنطقة مازال في عداد النفوذ الاقتصادي حيث أن التجارة ومايتعلق بها يأتي في المحل الأول من هذا الوجود، وقد تبلور هذا الأمر فصار مقدمة لوجودٌ دبلوماسي وسياسي، حيث أن الاستعمار السياسي يكون في الغالب وليد الاستعمار الاقتصادي.

٣ ـ شدة المنافسة[٢٢] القائمة بين الرعايا الأمريكيين وبين الرعايا الإنجليز والفرنسيين في التجارة في مناطق شرق أفريقية، وكان ذلك يتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون أكثر تقرباً من السلطان من أي وقت آخر وذلك حفاظاً على مصالحها الاقتصادية.

٤ ـ كون النفوذ الأمريكي مازال عوده طرياً في المنطقة بسبب حداثة نشأة دولة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والخلاف القائم بين الولايات الشمالية وبين الولايات الجنوبية من جهة ثانية.

ووفقا لما ذكرت آنفاً فلاأجد مبرراً مقبولاً لموقف الولايات المتحدة تجاه السلطان بشأن طلبه تعديل المادة الثانية من مواد المعاهدة إلا تفسيراً واحداً هو أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى في المعاهدة أنها مجرد وسيلة من وسائل تثبيت مصالحها الاقتصادية، وبالتالي مد نفوذها السياسي في شرق أفريقية دون أن تأبه إلى مطالب السلطان وشرعيتها. وأن اعتمادها في هذا يكون على أساس القوة والموقف القائم على أساس المركز الأقوى تجاه القوة الأضعف.

القضية الثانية: الاهانة المزعومة للعلم الأمريكي في زنجبار

برزت قضية خلاف جديدة بين السلطان سعيد بن سلطان وبين الولايات المتحدة الأمريكية في فترة قنصلية «وارد» الذي لعب دوراً بارزاً في عملية تأزم الموقف بين الدولتين حول مسألة شكلية، كان لا يمكن أن تحدث في عهد قنصل أمريكي غير المستر «وارد». والغريب في الأمر أن تصل الأزمة إلى حد قطع العلاقات بين الدولتين.

ومسألة العلم هذه تتلخص في احتجاج القنصل الأمريكي المستر «وارد» على السلطان العماني بسبب عدم اطلاق مدافع تحية للعلم الأمريكي بمناسبة يوم استقلال الولايات المتحدة الأمريكية. فقد احتج «وارد» على السلطنة بخصوص هذه المسألة لأنها كانت تطلق المدافع تحية للعلم البريطاني. ويرى «وارد» أن السلطنة تفرق بين مركز كل من بريطانية والولايات المتحدة، وتعد بريطانية هي الدولة الأولى في مستوى علاقاتها بالدول الأجنبية. وعلى هذا فان احتجاج «وارد» تركز حول نقطتين هما:

١ ـ عدم مساواة العلم الأمريكي بالعلم البريطاني في المعاملة.

٢ ـ عدم معاملة أمريكا بالدرجة نفسها التي تعامل بها السلطنة أفضل أصدقائها، وهو مانصت عليه بنود معاهدة عام١٨٣٣م.

كان موقف السلطان أقوى من موقف المستر «وارد»، ويعود ذلك لأن السلطان لايفرق في المعاملة بين الدول الأجنبية التي ترتبط معه بمعاهدات تجارية ودبلوماسية، وإن كان في قرارة نفسه يفضل بعضا منها. فعلى سبيل المثال جرت العادة أن لاتقوم حكومة السلطان بإطلاق مدافع تحية لعلم

---

(٢١) — Letter from Webb, Jelly and Samuel Masury to John Aulick, commodore and commander in chief of the United States Naval Forces in the East India and China Seas, dated, Zanzibar 5th December 1851. (National Archives of the U.S., microfilm no. 100).

(٢٢) انظر المنافسة التجارية بين الولايات المتحدة وبين بريطانية في Pearce, Major F.B., **Zanzibar, the Island Metropolis Eastern Africa**, p. 133 (London, 1920).

دولة أجنبية صديقة إلا بعد أن تقوم قنصليتها بإطلاق مدافع تحية لعلمها أولاً، ثم تبدأ مدافع السلطان تطلق مدافعها تحية لعلم تلك الدولة ومجاوبة على مدافعها. ومن هنا نرى أن السلطان يرد على «وارد» فيقول:[٢٣] «إنك لاذكرت لنا تريد ضرب مدافع والآن لما ذكرت لنا ذكرنا لك أن مستر واترز لما أراد منا ذلك على سبيل المحبة قبل هو يضرب ونحن نجاوبه. ونحن قد ذكرنا لك إن كان تريدنا نضرب أنت قبل اضرب ونحن لنجاوب على قدر ماتضرب. وانكان أنه لامعك مدافع نحن لنعطيك مدافع وباروت[٢٤]....»

فواضح من رد السلطان على «وارد» أن مطلبه هذا لم يكن جديداً وهو أن تبدأ السلطنة بإطلاق المدافع تحية للعلم الأمريكي في يوم الاستقلال، فقد طلب ذلك القنصل الأمريكي السابق المستر واترز ''Waters'' وكان رد السلطان عليه ابدأ أنت بإطلاق مدافع التحية وعندما تنتهي سنجاوبك بنفس عدد الطلقات التي أطلقت.

أما عن موضوع إطلاق مدافع السلطان طلقاتها تحية للعلم البريطاني في زنجبار فقد وضح السلطان هذا الموقف حين قال[٢٥] في رده على «وارد» «... ان هذه القاعدة لاجرت عندنا ولا قدمنا الضرب إلى أحد إلا هذه الدفعة على سبيل المحبة لملكة انجلند لذات نفسها من غير مغايرة وبسبب محبتها لنا خاصة...».

ويدعم السلطان موقفه عندما يعرض على «وارد» في رسالته الموجهة إليه بأن يسأل كلا من القنصلين: الإنجليزي والفرنسي بما يحدث لعلمي بلادهما في يوم عيدهما الوطني. فيقول[٢٦]: «...الآن نحن معنا في زنجبار كونسلين من طرف جناب ملكة انجلترا وكونسل من طرف جورنمنت الفرنسي، اسئلهم هل لك هذا الكلام الذي تذكره فان قالوا الحق معك نحن لنوافق. وإن قالوا الحق معنا ينبغي أنت توافق....».

ومما يبين أن «وارد» تصرف في هذه المسألة على عاتقه الشخصي دون الرجوع إلى حكومته في باديء الأمر ماأورده السلطان في رده على «وارد» حين يقول «لوارد»[٢٧]: «وان شئت تعرف جورنمنت المريكان أرسل لهم خطابنا هذا ومايكون من جوابهم عليه العمل والنظر راجع إليك....».

وقد تصرف «وارد» تصرفاً خاطئاً عندما أمر بإنزال علم بلاده عن القنصلية الأمريكية في زنجبار احتجاجاً عملياً على الاهانة المزعومة التي لحقت بعلم بلاده، بناء على تفسيره للأحداث. وقد زاد هذا العمل المتسرع حدة الخلاف وأحدث أزمة حادة في العلاقات الدبلوماسية بين بلاده وبين السلطنة.

ومما زاد في تأزم الموقف بين السلطان وبين المستر «وارد» اصرار «وارد» على إبقاء العلم الأمريكي غير مرفوع على القنصلية، وابقاء اتصالاته بالسلطان مقطوعة حتى يقدم السلطان اعتذاراً عما لحق بالعلم الأمريكي من إهانة. وقد كتب «وارد» إلى حكومته بناء على طلب من السلطان لمعرفة موقفها الرسمي من المسألة. وتمسك «وارد» بموقفه وأخبر حكومته بأن السلطان أهان العلم الأمريكي بموقفه هذا وأهانه شخصياً أثناء اتصالاتهما عن طريق المراسلات الدائرة في هذا الخصوص. وطلب من حكومته التأييد في أن العلم الأمريكي سيظل غير مرفوع إلى أن تصله تعليمات من وزارة الخارجية الأمريكية تحدد موقفها من تلك المسألة[٢٨].

وقد دخل عنصر جديد في النزاع، وهو اقتناع «وارد» بأن الأمر كان قد دبر من قبل القنصل الإنجليزي في زنجبار الذي أثر على السلطان، وأقنعه بعدم إطلاق المدافع تحية للعلم الأمريكي في يوم استقلال أمريكا. ويعتقد أن تدخل القنصل الإنجليزي في هذا الموضوع بالذات غيظ وارد، بسبب أن السلطان أبلغ «وارد» بأن بلاده لم تبدأ بإطلاق المدافع تحية لأعلام الدول الأجنبية في يوم استقلالها، وإنما جرت العادة أن تطلق قنصلياتها المدافع وتقوم السلطنة بالرد عليها بعد انتهائها

(٢٣) خطاب مرسل من السلطان إلى المستر «وارد» القنصل الأمريكي في زنجبار (من محفوظات الأرشيف الأمريكي بواشنطن، ميكروفيلم رقم ١٠٠). راجع نص الخطاب في ملحق البحث.

(٢٤) أوردت نص الخطاب كما ورد دون التصرف في عباراته أو أسلوبه. انظر: انكان (إذا كان) والباروت أي البارود.

(٢٥) انظر الخطاب السابق. لاحظ الكلمات الإنجليزية مثل: انجلند (انجلترا).

(٢٦) انظر الخطاب نفسه. لاحظ استخدام الكلمات الإنجليزية مثل: كونسل وجورنمنت.

(٢٧) الخطاب نفسه. لاحظ كلمة المريكان (الأمريكيين).

(٢٨) انظر الوثيقة:

— Letter from comodore J. Aulick to his Highness the Prince Said Khalid, Governor of Zanzibar dated, 1851, (National Archives of the U.S., microfilm no. 100).

من الضرب. يقول الأمير خالد بن سعيد(٢٩) نائب والده في زنجبار في رسالة وجهها إلى المبعوث الأمريكي الكومودور أوليك رئيس البحرية الأمريكية في مناطق الهند والصين لحل الأزمة «...صديقنا تريدنا أن نظرب لكم مدافع في عيدكم مثلما نظرب(*) لباقي الفرق. باقي الفرق لا نظرب لهم إلا إذا وصلوا مناويرهم وظربوا نجاوبهم. وأنتم كذلك إذا صار عيدكم وظربتم(*) لنجاوبكم. والظرب لايكون من تلقاء أنفسنا للجميع، غير إذا أحدا ظرب(*) لنجاوبه...». ويقول الأمير(٣٠) في خطاب آخر إلى الكومودور أوليك: «..ومنطرف ظرب المدفع الذي لمحبنا، قبطان ويب يحتاج الظرب من الطرفين، لايكون نبتدي به نحن، وان ظربتم قبلنا ونجاوبكم فذلك أحسن لأنه هذه بما جرت به العادة. والذي أوعدتك به في الظرب المدفع يوم رابع جولي إذا صار ظرب لغيركم ليكون لكم مثلهم انشاء الله لايكون أقصر وذكره منطرف بيرقكم وأكابر دولتكم فانشاء الله لهم من الحشمة مثلما لغيرهم وكل انسان تعينوه منطرفكم كنسل انشاء الله له الحشمة والمراعاة...».

غادر المستر «وارد» زنجبار إلى مدينة سيلم بولاية ماساتشوستس الأمريكية بسبب اعتلال صحته وعدم تحملها الطقس في زنجبار من جهة، ولأنه لم يعد يتحمل أن يبقى في مركزه كقنصل أمريكي في زنجبار. وقبل مغادرته زنجبار عين المستر وليم مكملان كوكيل للقنصل في زنجبار وأوصى حكومته أن تعين قنصلاً في زنجبار براتب كغيره من القناصل الأمريكيين المعينيين برواتب في مناطق الشرق(٣١). وقد أيد الكومودور أوليك هذا الطلب ودعمه حين ذكر في رسالته الموجهة إلى وزير الخارجية الأمريكية بضرورة تعيين قنصل أمريكي في زنجبار براتب(٣٢) كغيره من القناصل الأمريكيين الذين تعينهم وزارة الخارجية الأمريكية فيما وراء البحار.

وقد أنكر السلطان سعيد ادعاءات «وارد» التي تشير إلى اساءته للعلم الأمريكي من جهة وإلى معاملته بسوء من جهة ثانية. وأثبت في جميع رسائله إلى الرئيس الأمريكي وإلى «وارد» وإلى أوليك بأنه يكن كل محبة وصداقة للولايات المتحدة الأمريكية وإلى رعاياها المقيمين في ممتلكاته وأنه يعاملهم كما يعامل أفضل الدول الأجنبية المقربة إليه –يعني بريطانية–...

ويعلل الكومودور أوليك سبب تأزم الموقف بين بلاده وبين السلطان إلى عدم فهم «وارد» لما ورد في رد السلطان فهماً صحيحاً، وربما أن ذلك يعود إلى الترجمة حين نقل نص الرسالة من أصلها العربي إلى الإنجليزية. ويذكر أوليك أنه فهم من التجار الأمريكيين أن السلطان يحترم الرعايا الأمريكيين ويقدم لهم كل التسهيلات اللازمة للتجارة والإقامة والتنقل. ويذكر «وارد» أيضاً أنه اتصل بالمسؤولين في حكومة السلطان وأبلغوه بأسف السلطان لما حدث، لأنه حريص على أن تبقى علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية علاقة ود وصداقة. ويذكر أوليك بأن السلطان ليس بإمكانه أن يسيء إلى العلم الأمريكي.

وإذا نظرنا إلى كل الظروف التي صاحبت مسألة إهانة العلم الأمريكي المزعومة نجدها كلها تثبت سوء تصرف القنصل الأمريكي المستر «وارد» في زنجبار. وتثبت أيضاً أن القنصل «وارد» كان يتكلم من مركز الأقوى تصحبه الهيمنة الأمريكية وعقلية السيد الأبيض.

وعلى الرغم من كل محاولات السلطان الرامية إلى دفع مادار حوله من شبهات تجاه الأمريكيين، وبالرغم من كل جهوده ومراسلاته الطيبة مع الحكومة الأمريكية بشأن هذا الموقف فإن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت على موقف المستر وارد وطالبت السلطان أن يعتذر عن موقفه هذا، فأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية الكومودور أوليك إلى

---

(٢٩) الوثيقة عبارة عن: خطاب موجه من الأمير خالد بن سعيد بن سلطان حاكم زنجبار ونائب والده السيد سعيد فيها إلى الكومودور أوليك رئيس البحرية الأمريكية في الهند وبحار الصين مؤرّخة في ١١ صفر ١٢٦٨هـ. (من محفوظات الأرشيف الأمريكي، ميكروفيلم رقم ١٠٠). انظر ذلك في آخر البحث.

(*) المقصود هو الضرب وضرب.

(٣٠) الوثيقة عبارة عن خطاب من: الأمير خالد بن سعيد بن سلطان إلى كومدور أوليك مؤرّخة في ١١ صفر ١٢٦٨هـ. (من محفوظات الأرشيف الأمريكي ميكروفيلم رقم ١٠٠).

(٣١) الوثيقة عبارة عن:

— Letter from Ward, U.S. Consul to Secretary of State, dated on 4th December 1851, (National Archives of the U.S., microfilm no. 100).

(٣٢) الوثيقة عبارة عن رسالة من:

From J. Aulick to Secretary of State Mr. Daniel Webster, dated in December 8th 1851 (microfilm no. 100).

زنجبار لإجراء الحوار مع السلطان والمسؤولين العمانيين في زنجبار لحل «مسألة العلم الأمريكي». وقد نفذ أوليك ماطلبته حكومته منه وقام بإجراء مفاوضات رسمية مع الأمير خالد بن سعيد الذي كان ينوب عن والده في حكم زنجبار أثناء غيابه في ممتلكاته الآسيوية.

وأصرّ أوليك على موقف حكومته فكان له ما أراد. فقد طلب من الأمير أن يأمر آمر السفينة الحربية العمانية «سلطانة» بإطلاق واحدة وعشرين طلقة مدفع عند رفع العلم الأمريكي على السفينة الأمريكية التي يرأسها أوليك، ثم بعد ذلك تقوم السفينة الحربية الأمريكية بإطلاق واحدة وعشرين طلقة مدفع كجواب لما أطلقته السفينة سلطانة تحية للعلم الأمريكي المرفوع على السفينة. ثم يرفع العلم الأمريكي فوق القنصلية الأمريكية في زنجبار، وتقوم السفينة الحربية سلطانة بإطلاق تسع طلقات مدفع تحية للعلم الأمريكي، ثم يقوم الجانب الأمريكي بإطلاق تسع طلقات مدفع جواباً لما أطلقته السلطانة. ثم ينزل العلم الأمريكي ثم يرفع مرة ثانية ثم ينزل ويرفع مرة ثالثة. وقد نفذت السلطنة كل ماأراد أوليك وانتهت المشكلة وعين أوليك المستر ويب "Webb" ليقوم بعمل وكيل القنصل الأمريكي في زنجبار حتى يأتي أمر تعيينه من الحكومة الأمريكية بناء على طلب أوليك الذي وصف ويب بأنه تاجر أمريكي متزن ومحبوب من قبل الرعايا الأمريكيين في زنجبار[٣٣].

ويؤكد أوليك بأنه أخذ ضماناً من الأمير خالد بن سعيد بعدم حدوث مثل هذه الأمور في المستقبل. وحصل على وعد منه بأن السلطنة ستعامل بكل احترام القناصل الأمريكيين فيها، وأنهم سيعاملون كقناصل أفضل الأمم. ورفع العلم الأمريكي على القنصلية الأمريكية في ٧ ديسمبر من عام ١٨٥١. وانتهت الخلافات بين الدولتين حول هذه المشكلة[٣٤].

القضية الثالثة: خلاف حول السيادة القضائية

أشرنا في بداية هذا البحث إلى مواد معاهدة ١٨٣٣م التي كان من بين بنودها ماينص على «حق السيادة القضائية على الرعايا الأمريكيين المقيمين في السلطنة للقنصل الأمريكي المقيم فيها».

ومما لاشكّ فيه أن هذا البند منح الولايات المتحدة الأمريكية امتيازات متفوقة في السلطنة وليس له مايقابله بالنسبة لرعايا السلطان المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية. وهو بلاشكّ يتماثل مع نظام الامتيازات البريطانية في مصر. وليس غريباً أن نجد هذا التماثل في الأسلوب السياسي البريطاني والأمريكي، حيث أن البريطانيين أجداد الأمريكيين هم أساتذة السياسة في المنطقة وأن الأمريكيين يتبعون خطوات أجدادهم في المجالات السياسية والأمور الدبلوماسية.

لقد حدث خلاف بين السلطان وبين الولايات المتحدة الأمريكية في عهد قنصلية المستر «وارد» حول محاكمة بحار أمريكي قد اتهم بارتكاب جريمة قتل كان ضحيتها عقيد فرضة زنجبار. يقول السلطان سعيد بن سلطان [٣٥] في رسالته إلى الرئيس الأمريكي في هذا الصدد «أنه في يوم الأحد في ٧ شهر رمضان ١٢٦٢هـ نزلوا بحرنة مركب بارك أن يرى قبطان دنت الصياد المريكاني في البلاد إلى بعد المغرب. وكان عقيد الفرظة(*) الذي في زنجبار رجل يسمى ثابت يتوضأ للصلاة من البحر ومروا عليه وظربوه ومات...».

وبعد التحقيق في أمر القتل تبين أن ثلاثة من البحارة الأمريكيين اشتركوا في ضرب عقيد فرضة زنجبار حتى فارق الحياة. وهنا وضع بند «حق السيادة القضائية على الرعايا الأمريكيين للقنصل الأمريكي» في المحك. وكانت حادثة فريدة حقاً قل أن تحدث ولكن حدوثها أثار قضية كبيرة من الخلاف حول السيادة القضائية بين السلطان وبين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

مارس القنصل الأمريكي في زنجبار حق السيادة القضائية على رعايا بلاده فأمر بالقاء القبض على المعتدين وزجهم في السجن رهن التحقيق في أمر القتل، وأرسل المستر «وارد»[٣٦] خطاباً عبر فيه عن عميق حزنه وأسفه لما حدث. وأكد

(٣٣) الوثيقة Letter from Aulick to Secretary of State, dated in December 8th 1851.

(٣٤) الوثيقة السابقة.

(٣٥) الوثيقة عبارة عن رسالة من السلطان إلى الرئيس-الأمريكي مؤرّخة في ١٢ شوال ١٢٦٢هـ الموافق ٩ أغسطس ١٨٤٦م. (محفوظات الأرشيف الأمريكي ميكلروفيلم رقم ١٠٠) انظر ذلك في آخر البحث.

(*) الفرضة.

(٣٦) الوثيقة عبارة عن: Copy of a letter from Charles Ward, U.S. Consul at Zanzibar to his Majesty the Sultan of Muscat, dated in August 31st. 1846 (National Archives of the U.S., microfilm no. 100).

للسلطان بأن المتهمين الثلاثة قد وضعوا في السجن رهن التحقيق لمعرفة القاتل. وأبلغ السلطان أن ضابط السفينة الأمريكية «وييل» أخبره بأن واحداً منهم اعترف بالقتل. ويذكر «وارد» أيضاً بأنه في انتظار أوامر جلالته، وأنه سيقوم بالواجب الملقى على عاتقه بالرغم من أنه عمل مؤلم حقاً. وقد أكد للسلطان أنه لايستطيع حماية القاتل مهما كانت الأسباب. وطلب «وارد» من السلطان أن يرسل إليه قاضياً للقيام بمهمة التحقيق في حادث القتل وسيكون التحقيق بحضوره شخصياً باعتباره القنصل الأمريكي المسؤول عن السيادة القضائية على جميع رعايا بلاده في السلطنة.

وقد أكد السلطان على ضرورة الاهتمام بأمر الجريمة والكشف عن فاعلها. فأرسل صديقين له هما: الكابتن حسن وجيروم ليقوما بالاتصال بالمستر «وارد» والتباحث معه حول العمل المناسب لاكتشاف أمر القاتل لينال عقابه على فعلته هذه. فعاد الوفد إلى السلطان يحمل اليه طلب «وارد» في ارسال السلطان إليه بأحد قضاته لإجراء التحقيق في القضية[٣٧].

وقد أرسل السلطان إلى وارد قاضياً للتحقيق في الحادث بناء على طلبه. وأرسل مع القاضي ابن المقتول[٣٨] لأن السلطان رأي في ارسال ابن المقتول لحضور التحقيق فيه فائدة كبيرة. فالسلطان أدرى بعادات قومه وأعرافهم، اذ أن موضعُ الثأر يحتل مكانة مهمة بين أفراد مجتمعه مع الاقتناع التام بالقاعدة الشرعية «القاتل يقتل». فقد رأي السلطان في ارسال ابن المقتول لحضور التحقيق كي يطلع بنفسه على ذلك من جهة وليخفف من حدّة نقد السلطان من قبل رعاياه من جهة ثانية بخاصة وأن القاتل رجل أمريكي نصراني، وهذا مايحدث استغراباً كبيراً لدى أوساط المجتمع الزنجباري بخاصة ومجتمع السلطنة ككل بعامة.

وقد سارت الأمور إلى هذا الحدّ سيراً حسناً. وكان الجميع يتوقع أن ينفذ الحكم في المتهم لكن «وارد» بدأ يحاول المماطلة والتسويف للاستفادة من الوقت كي ينظم إجراءات سفر المتهمين إلى أمريكا حيث تتبنى الحكومة الأمريكية محاكمتهم حسب قوانينها من جهة. وكي يخفف من حدّة المشكلة من جهة ثانية. وحتى يتخلص من الخوف الذي يلاحقه من بقاء المتهمين في زنجبار، لانهم سيكونون في متناول يد السلطان في حال تأزم الموقف من جهة ثالثة.

فإذا تتبعنا المراسلات الدائرة بين السلطان وبين «وارد» نجد فيها تغير موقف «وارد» بشكل تدريجي. فبينما يعترف «وارد» في إحدى رسائله الموجهة إلى السلطان بأن معلومات وردته من ضابط السفينة الأمريكية المسماة «وييل»، تفيد أن أحد الثلاثة الأمريكيين الذين ضربوا عقيد الفرضة قد اعترف بالقتل[٣٩]، نجده بعد ذلك يرسل للسلطان رسالة يذكر له فيها أن المعلومات التي أفادها ضابط السفينة الأمريكية «وييل» ليست معلومات أكيدة، وأن الأمر مازال غير معروف بالنسبة للقاتل[٤٠].

ويقول «وارد» في رسالة وجهها إلى السلطان بأن القاضي العماني الذي أرسلته للتحقيق في حادث القتل، لم يتوصل إلى حكم قاطع بالنسبة للقاتل حيث أن الجريمة وقعت بعد المغرب وكانت الرؤية غير واضحة بسبب الظلام. فرد عليه السلطان بأن القاتل هو رجل أمريكي من بين الثلاثة الذين ألقى القبض عليهم. ومهمتك كقنصل أمريكي معرفة القاتل منهم وقد اعترفت لي من قبل بأن القاتل اعترف بالقتل[٤١]. وكان ردّ المستر «وارد» على السلطان بأنه قام بإجراء تحقيق دقيق في الموضوع إلّا أنه لم يعثر على اثبات صحيح يدين أحد الأمريكيين في جريمة القتل. ويذكر «وارد» أنه لم يجد شاهد عيان يشهد على وقوع الحادث وارتكابه من قبل أحد الأمريكيين.

ولم تنته مسألة القتل عند هذا الحدّ، بل أمر «وارد» بإجراء الترتيبات اللازمة لإجراءات سفر الامريكيين المتهمين بالقتل مع سفينتهم. وكان هذا العمل قد أربك السلطان، فالمقتول من أحد رعاياه. والقاتل رجل أمريكي أجنبي مقيم في بلاده ولكنه ليس لديه حق السيادة القضائية عليه. وسافر المتهمون دون

(٣٧) الوثيقة عبارة عن رسالة من: Copy of a letter from the Sultan to Charles Ward, U.S. Consul at Zanzibar, dated in September 4th 1846 (National Archives of the U.S., microfilm no. 100).

(٣٨) الوثيقة السابقة.

(٣٩) الوثيقة عبارة عن رسالة: Copy of a letter from Charles Ward to His Majesty the Sultan of Muscat, dated in September 1st 1846.

(٤٠) Copy of a letter from Charles Ward to His Majesty the Sultan of Muscat, dated in September 1sth 1846.

(٤١) الوثيقة عبارة عن رسالة من السلطان إلى المستر وارد مؤرّخة في ١٢ رمضان ١٢٦٢هـ / ٤ سبتمبر ١٨٤٦م.

معرفة القاتل ومحاكمته. كل هذه الأمور كانت تقلق السلطان وتجعله يحاول قدر جهده أن يتخلص من هذه القضية.

وتحت كل هذه الظروف أضطرّ السلطان أن يكتب للرئيس الأمريكي عله يجد من الحكومة الأمريكية حلّاً لتلك القضية. يقول السلطان(٤٢) في خطابه للرئيس الأمريكي: «...وكان عقيدة الفرظة الذي في زنجبار رجل يسمى ثابت يتوضأ للصلاة من البحر ومروا (جماعة من الأمريكيين) عليه وظربوه ومات. وهذا خط مستر جارلس الكنسل الذي منطرفكم واصلاً إليكم وفيه الحقيقة. ونحن طرشنا له القاظي(*) على موجب ماأراد ولاانتظم منه حال ورخص المركب وسافروا لأن النظر راجعاً إليكم... ونرجو الجواب بوجه السرعة...» ومع هذا كله فلم تصل إلى السلطان إجابات مقنعة وواضحة تجاه هذه القضية.

والواقع أن هذا النمط من الامتيازات الأجنبية ماهو إلّا دليل واضح على أن بنود المعاهدات الموقعة بين الدول الكبرى وبين مجموعة الدويلات المحلية الصغيرة لاتحترم إلّا من جانب واحد وهو الجانب الضعيف. أما الجانب الأقوى فهو يفرض مايريد ويجبر الضعيف على قبول الأمر الواقع.

وإذا كان السلطان قد عمل على تشجيع تجارة بلاده في شرق افريقية عن طريق منح الامتيازات التجارية والقضائية والإدارية للدول الكبرى في بلاده لكنه في الوقت نفسه كان قد خسر الكثير في القضايا السياسية والدبلوماسية، وحتى أن اهتمام السلطان بالامور التجارية في شرقي أفريقية أفقده ثقة رعاياه في ممتلكاته الآسيوية حين عدوا بلادهم تأتي في الدرجة الثانية من الأهمية. وهنا كانت بداية الطريق لانقسام السلطنة فيما بعد.

وهكذا فإن هناك قضايا الخلاف كالخلاف القضائي الدائر حول الخلافات الدائرة بين التجار الامريكيين وبين التجار الهنود الهندوس المشار إليهم «بالبونايان» بسبب الخلافات التجارية بينهما. وهكذا ظلّت الخلافات والقضايا التي تنشب من حين لآخر بين السلطان وبين الولايات المتحدة الأمريكية تفسد العلاقات بين الدولتين.

(٤٢) الوثيقة عبارة عن كتاب من السلطان إلى الرئيس الأمريكي، مؤرّخ في ١٢ شوال ١٢٦٢ هـ. (من محفوظات الأرشيف الأمريكي، ميكروفيلم رقم ١٠٠).
(*) القاضي.

بعض الوثائق التي وردت في البحث

لمبدا

المحبا على الجناب حميد الاسماء والالقاب عين اعيانه وفخر اقرانه الاكرم الاحشم الافخم مستر بولك برزدنت افندي يونيتد ستيت دام عزه الامريكه

بعد ابلاغ وافر السلام التام ومزيد الثناء الفاخر العام نخبرك على الدوام بجود الليالي والايام ان الجناب محب الجوزت فالنعام فلنت الامر

ولا جناب وحيد عصره وفريد دهره المرادية خويتر انتم اشد امانة من الكذب وخاطلا صفاته من الغير ولا زال المبلغ انما

والجاه موثد المحبة فاصد فاه امينا عبد فالباعث لتحرير احرف المحبة والوداد هو الاستفقاد عن صحة تلك الذات السليمة من الشوائب

وان تحرك الخاطر عن الحب بتوجيه من السؤال فانا من فضل ذو الجلال في كمال الاستقلال ان يوم الاحد في ٧ شهر رمضان سنة ١٢٦٢

جاءنا مركب بارك ان بريزدنت ذات السيادة في البلاد الى بعد المغرب وكان عقيد الفرطة الذي شي ذهب رجل بيلي ثابت بيده

للصلاة من البحر وعليه وطريق فمات وهذي خط مستر جارلس الكنسل الذي منظركم واصلا اليكم وفيه الحقيقة وخبر منا انا

على موجب ما اراد ولا انتظم منه حال وترخص المركب وسافر الان النظر راجعا اليكم ونحن بسبب المحبة والصداقة الذي بيننا وبينكم

اخبرنا الامر ودحينا النظر اليكم والى الان ما قط جرى مثل هذي بين العرب والمريكان وما نعول عليه نظركم ليبنى على المكان والعرب

ليكونوا يدا واحدة ونرجو الجواب بوجه السرعة وكل حاجة تبدو لكم منا فالانسان منكم والسلام في ١٢ شوال سنة ١٢٦٢

الواثق بالله سعيد بن سلطان

[illegible]

[illegible] كتابك الشريف [illegible] كونسل الإنكليز [illegible]

وجوابك الآن هذه على موجب القول ليس على موجب الجبر [illegible]

بلادك هذه لأنهم ناس عقال وكاملين [illegible]

[illegible]

قبل هذه [illegible] ذكرنا لك [illegible]

ونحن [illegible]

[illegible]

[illegible] الكلام الذي [illegible]

[illegible] الحق [illegible]

١٢٩٤

[illegible] والسلام في شعبان

سبحانه

[illegible]

الى ... عبد الله ... المحب ... حبيبنا وصديقنا ... كمدور واين ... مركب الجزيرة ...

لا زال المحبوب ... ومانوس ان شاء الله انا ... في المحبة والمودة ... السوال

عندك ومن حالنا لانا ... مكرم ... كتابك الشريف وصل وفهم ... ما ذكره وحقيقه

ما معنا كافه قد شرحتها ... ومن طرف ... المدفع الذي ... قبلنا وبين ... الطرفين

من الطرفين لا يكون ... وان ... قبلنا ... فذلك احسن لانه هذا ...

به العادة والذي ... في طرف المدفع ... اذا ... لغيركم

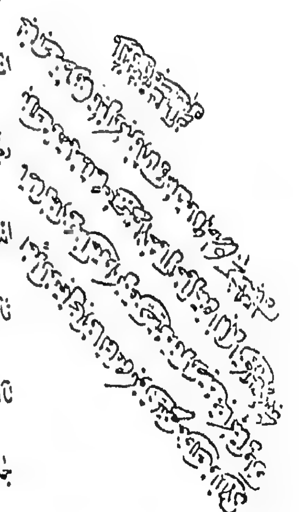
ليكون لكم مثلهم ان شاء الله لا يكون اقصر وذكره من طرف ... وكاتبة ولكم فان شاء الله

لكم من ... وكل ما ... من طرفكم ... ان شاء الله ... والدعاه

كل ما ... تبدى لك ... ان شاء ... في شهر ... ١٢ سنة ١٢٤٨

صحيح ذلك الحقير ...





[illegible]

[illegible]

العصور، المجلد الأول، الجزء الأول، ٩٢ - ١٢١ (١٩٨٦).

سياسة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الأراضي المحتلة

للدكتور طه بن عثمان الفراء

ملخص البحث : يتناول هذا البحث استراتيجية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة ودراستها، وذلك بهدف فهم سياسة العدو القائمة على احتلال الأرض، وانتزاعها من أيدي العرب، وإحلالها من المواطنين، وإحلال المستجلبين الصهاينة محلهم، ومحاولة فرض الهيمنة العسكرية على اقتصاديات الدول العربية المجاورة، ومواردها الطبيعية، وفرض هيمنة سياسية واقتصادية على الدول العربية الأخرى. كل ذلك يتناوله البحث مدعماً بالأرقام والتصريحات، ومدعماً بالتحليلات، بغية فهم استراتيجية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني فهماً جيداً، والاستفادة من هذا الفهم في اتخاذ التدابير اللازمة لمقاومة المخططات الصهيونية وإحباطها وإيقاف حركة المد الصهيوني والقضاء عليها. وقد نبه هذا البحث على أن خطورة سياسة الاستيطان الصهيونية لاترتكز على فكرة احتلال الأرض وتفريغها من أصحابها وتوطين الصهاينة فيها فحسب، بل ترتكز أيضاً على فكرة (المجال الحيوي) وهي فكرة استعمارية توسعية، تقوم على الاعتقاد بأن الدول التي تمتلك القوة العسكرية لابد أن يكون لها مجال حيوي، تمتلك حرية التصرف فيه كيفما تشاء. وهذا يؤكد تأكيداً تاماً أن أخطار السياسة الصهيونية لاتقتصر على فلسطين والدول العربية التي احتل العدو أراضيها، بل تمتد هذه الأخطار لتشمل الوطن العربي.

مقدمة**

فكرة الاستيطان قديمة، وعملية إنشاء المستوطنات قد مارسها الإنسان على مستوى الأفراد والجماعات والحكومات منذ زمن بعيد. ولقد كانت لتلك المستوطنات أهداف، فمنها ماهو اقتصادي ومنها ماهو عسكري ومنها ماهو اجتماعي مثل التحول من حياة الرعي أو النجعة إلى حياة الاستقرار.

ومن أهم ماتحدث عنه التاريخ المستوطنات الفينيقية على سواحل البحر الأبيض المتوسط، والمستوطنات الرومانية في الشرق، والمستوطنات الإسلامية ابان الفتح الإسلامي.

أما أهم المستوطنات في العصور الحديثة فهي عمليات الاستيطان التي جرت في كل من ليبيا على يد السنوسيين، والمملكة العربية السعودية في عهد جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، حيث ترك كثير من المواطنين حياة البداوة وأقاموا الهجر وعملوا في الزراعة وأسهموا في بناء الوطن.

ويبدو أن حركات الاستيطان قد كانت وليدة عمليات طرح أفكار قادة ومفكرين وطنيين، وقد لقيت قبولاً واستحساناً لدى عدد من مواطنيهم الذين استساغوا فكرة الاستيطان فطبقوها وعملوا على نجاحها دون الحاق أي ضيم بأصحاب الأرض الأصليين أو إجلائهم عنها، بل لقد كانت في معظمها إحياء لأرض موات واستصلاحاً لأرض لاسكان فيها. وبذلك كانت الفكرة وجرى تنفيذها وجاءت النتيجة التي حققت الأهداف ضمن سياسة وطنية غير مستوردة.

(*) قدم هذا البحث إلى ندوة التغيرات السكانية والاجتماعية في العالم الإسلامي في القرن الرابع عشر الهجري التي عقدت في رحاب الجامعة الأردنية بتاريخ ١١-١٤ محرم سنة ١٤٠٥هـ الموافق ٦-٩ تشرين الأول سنة ١٩٨٤م

(**) يشكر الكاتب الأستاذ محمد محمد التوبة على اقتراحاته القيمة التي أثرت هذا البحث.

ولكن الذي يتتبع سياسة الاستيطان الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة يجد أنها بنيت على اغتصاب أرض من أهلها ودفعهم إلى الهجرة عن أوطانهم على أمل أن لايتسنى لهم العودة لها في المستقبل القريب ولافي المستقبل البعيد.

ومن الملاحظ أن هذه السياسة قد جاءت إلى حيز الوجود ليس نتيجة لتفكير اليهود فقط بل ولتفكير آخرين غير صهاينة أو يهود أمثال نابليون بونابرت واللورد شافتسبوري Lord Shaftesbury الذي قدم إلى وزير خارجية بريطانيا، بالمرستون، مشروعاً يحث فيه بريطانيا على أن تحض اليهود على استيطان فلسطين.

ثم دار الزمن دورته، وهاهي المستوطنات الصهيونية قد باتت تبنى على أراضي فلسطين، والجولان، وجنوب لبنان، تحت شعار يدعى الصهاينة، الذين ينادون به، أنه من قول الرب، فحواه أن كل أرض تطؤها أقدامهم تصبح ملكاً لهم.

التعريف

يمكن تعريف الاستيطان الصهيوني في هذا البحث بأنه عملية اغتصاب الأرض من أصحابها الشرعيين العرب وإحلال صهاينة ويهود جاءوا من بلاد العالم المختلفة مكانهم باستعمال وسائل إرهابية وعسكرية لايُقرّها القانون الدولي الخاص بالأراضي المحتلة.

الأهداف

إن هذه الدراسة ليست الأولى من نوعها، حيث أن موضوع الاستيطان الصهيوني قد تناوله باحثون مختصون بالشرح والتحليل. ولقد حاول الباحث جاهداً أن يستفيد من المادة العلمية التي توفرت له بالإضافة إلى أخبار وروايات الذين شاهدوا بعض الممارسات الصهيونية عن كثب في أثناء تنفيذ تلك السياسة. ولقد حاول كاتب البحث وضع أهداف بحثه آملاً في إبراز الموضوع من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، وهي كما يلي:

- دراسة الإطار التاريخي للاستيطان الصهيوني في فلسطين من حيث الفكرة والتطبيق.
- التعرف على مقومات الاستيطان الصهيوني ودراستها بصورة موضوعية.
- الأساليب التي يستخدمها الصهاينة عند إغتصابهم للأراضي العربية.

الدوافع

من أهم الدوافع التي شجعت على القيام بهذا البحث مايلي:

- أن سياسة الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة لاتسير أو تمارس وفق خطط عفوية. إن تلك السياسة قد قُتلت دراسةً وبحثاً بوساطة المغتصبين، وهي قابلة للتطوير في ظل المعطيات الزمنية والمكانية السائدة على المستويات الثلاثة: العربي والإسلامي والدولي، ولذلك فإن أية دراسة في هذا المضمار تساعد العرب والمسلمين في تبصيرهم بالخطر المحدق ليكونوا يداً واحدة كي لايباغتوا مرات ومرات قادمة، لاقدّر الله، بالمستوطنات الصهيونية تزرع في عقر دارهم خارج الأراضي العربية المحتلة حتى الآن.
- إن المتتبع لسياسة الاستيطان الصهيوني بصورة تحليلية يجد أن سرعة استجابة وحركة الذين تصدر إليهم أوامر إقامة أية مستوطنة تتمّ بصورة توحي لغير الصهاينة بأن حركة الاستيطان هي رغبة ذاتية جامحة لدى أصحابها، ترمي في جوهرها إلى استعادة «أرض الآباء والأجداد» على حد قولهم.

ولقد لفتت سرعة استجابة المستوطنين الصهاينة واستجابتهم الفورية لنداء الاستيطان نظر كاتب البحث بحيث قام بإبرازها آملاً في أن يتناولها باحثون مختصون من المؤرخين وعلماء النفس والعسكريين وغيرهم، ويسبروا أعماقها ويبرزوا أسرارها لكي يستفيد العرب في التصدي لها على أسس علمية مدروسة بعيدة عن الانجراف وراء الحرب النفسية الصهيونية التي تهدف إلى خلق الإحساس باليأس والعجز في صفوف الجماهير العربية والمسلمة.

الإطار التاريخي للاستيطان في فلسطين

تكفينا نظرة سريعة وفاحصة على مصور جغرافي أو صورة جوية للعالم العربي لتؤكد لنا أن أية قوة أجنبية معادية تسيطر على فلسطين يمكنها أن تقسمه إلى شقين: شرقي، وغربي، وتساعد على تقطيع أوصاله إذا ما أوتيت القوة والوسيلة وإذا

تصادف أن انقسم العرب إلى شيع وأحزاب متناحرة.

وسوف نحاول التعرض للسياسات الاستيطانية في أرض فلسطين من الوجهة التاريخية عبر الفترات التالية:

- الغزو الصليبي.
- الخلافة العثمانية.
- الاحتلال البريطاني حتى مايو ١٩٤٨م.
- كارثة الخامس من يونيو ١٩٦٧م.
- حرب ١٩٧٣م واتفاقية كامب ديفيد.

الغزو الصليبي

قبل نهاية القرن الحادي عشر الميلادي، عندما كان الحكم الاقطاعي يسود في أوروبا، فكر جماعة من قادتها في غزو البلاد المطلة على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وكانت تكمن من خلف فكرتهم تلك، أهداف متعددة منها الاقتصادي ومنها الديني. وكان النظام الإقطاعي في أوروبا يدعو للتوسع والسيطرة والقتال... يضاف إلى ذلك ماحدث في غرب أوروبا من ازدياد عدد السكان، وعجز الأراضي عن سدّ حاجة المقطعين، فكان لابدّ من السعي للحصول على اقطاعات جديدة، بالتوسع شرقاً. وهذا يفسر اشتراك أمثال بلدوين وبوهمند وتانكرد في الحروب الصليبية، عندما حانت لهم الفرصة لإقامة إمارات في الشرق. ولم يكن التجار الايطاليون دعاة سلام، فما قامت به جنوة وبيزا من مهاجمة المسلمين في البحر المتوسط في سردينيا وشمال إفريقية، جعل الحرب مهنة مقبولة لتحقيق الأغراض التجارية[1].

وسرعان ماجرد الصليبيون الجيوش واتخذوا من القسطنطينية قاعدة لانطلاقهم، وداهموا أنطاكية، واحتلوا القدس في شهر يونية ١٠٩٩م، وبعدها عسقلان. وبعد ذلك أصبحت المدن الساحلية ميداناً للسفن التجارية، وقامت أربع ممالك صليبية، هي: القدس، والرها، وأنطاكية، وطرابلس. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها عاد كثير من المحاربين الفرنجة إلى مواطنهم، وكان من المفروض أن تقابل الممالك الصليبية نهايتها المحتومة، لولا حرص الفرنجة على مصالحهم التجارية في فلسطين بالذات. ولكن سرعان مابدأ الفرنجة في تبنّي أسباب الحضارة التي وجدوها في الشرق، مثل طرق الري والزراعة والمعمار. ومالبثوا أن نقلوها إلى الغرب لتسهم فيما بعد في قيام عصر النهضة في أوروبا[2]، وعلى الرغم من أن الممالك الصليبية إمتدت إلى شرقي البحر الميت، وتمكنت من الوصول إلى خليج العقبة، فإنّ سياسة الاستيطان الصليبي كانت مركزة على المدن الكبيرة وبخاصة المدن الساحلية حيث كان عماد تلك السياسة هو التجارة، بالإضافة إلى تفوق الأساطيل الصليبية وحمايتها العسكرية لتلك المدن.

ولكن صلاح الدين الأيوبي تمكن، بصدق إيمانه، وجلاء عزيمته، وجمعه لجيش إسلامي قوي–أن يخرج الصليبيين من بلاد العرب. وكان خروج هؤلاء إمّا بحدّ السيف عبر جولات عسكرية موفقة، وإمّا عن طريق مفاوضات ومحادثات سياسية مظفرة، مثل تلك التي جرت بين صلاح الدين وريكارديوس قلب الأسد.

وبعد فترة من الزمن وصل المغول إلى فلسطين غزاة ولكنهم لم يتمكنوا من الاستيطان فيها، نظراً لأن الملك المظفر (سيف الدين قطز) جرد عليهم حملة هزمتهم في معركة عين جالوت سنة ١٢٦٠م.

وبعد ذلك هجعت روح السيطرة والاستيطان الأجنبي في الشرق، ودخلت البلاد العربية في نطاق الخلافة العثمانية، وتركزت أنظار الغرب على قارات العالم الجديد للاستيطان وبخاصة بعد اكتشاف الأمريكتين وأستراليا. ولكن الغرب مالبث أن أدار وجهة شطر الشرق بعد الثورة الصناعية وتطوّر بناء السفن وتقدُّم صناعة البارود وآلات الحرب.

ومن هنا برزت الأهمية الاستراتيجية للعالم العربي بوجه عام وفلسطين بوجه خاص. ويبدو أن الغرب – لأجل الوصول إلى تحقيق أهدافه – قد بدأ في ممارسة سياسة جديدة لاتختلف في مضمونها عن السياسة التي مارستها ألمانيا النازية إبان الحرب العالمية الثانية. وكانت تلك السياسة تعرف باسم «الجيوبوليتيكا» وتهدف إلى إيجاد الأسباب وتبرير الوسائل التي تتبعها الدولة للسيطرة على أراضي دول مجاورة لها بحجة أنها

(١) ستيفن رنسيمان، **تاريخ الحروب الصليبية**، الحرب الأولى، وقيام مملكة بيت المقدس، نقله إلى العربية السيد الباز العريني، (بيروت، دار الثقافة، ١٩٨١م) ص٦–٧.

(٢) Sydney Nettleton Fisher, **The Middle East -A History,** 2nd ed. (New York, Alfred A Knopp,1969) p.133-134

واقعة ضمن المجال الحيوي لتلك الدولة .

والجدير بالذكر أن زعماء دول الحلفاء. الذين أباحوا لأنفسهم ممارسة تلك السياسة نفسها داخل دنيا العرب وخارجها في الماضي ، بدأوا استنكارهم لها ومن ثم حاربواها عندما مارسها غيرهم من أمثال ألمانيا واليابان(٣) . ولم تستطع دول الغرب السيطرة على البلاد العربية ابان إزدهار الخلافة العثمانية، لذا فإنهم عمدوا إلى تشجيع بعض الأقليات هناك لتحقيق أغراضهم. ومن هنا جاءت حركة تشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين كما سنرى.

يبدو أن دولة الخلافة العثمانية بعد أن بسطت نفوذها على الشرق وفي ربوع أوروبا بقيت متقدمة في عالم الأسلحة والعتاد العسكري، وعلى الأخص المدفعية الثقيلة، ولكن ذلك الأمر لم يبق كما كان عليه، وبدأت الدول الغربية تحسن من حالها في ذلك الميدان، فأخذت تنظم صفوف جيوشها وتطور أسلحتها النارية وتتقدم في فن الحصار وصناعة الألغام. ومن هنا بدأت المطامع الغربية في أملاك دول الخلافة العثمانية(٤).

الدور الفرنسي في تشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين

في سنة ١٧٩٦م صدرت الأوامر إلى الجنرال نابليون بونابرت بتولي قيادة جيش فرنسي، استطاع أن يقطع سلسلة جبال الألب به ويطرد الجيش النمساوي من شمال ايطاليا. وهناك خرج على امرة الحكومة الفرنسية التي كانت تعاني من ضائقة مالية حادة. وتمكن نابليون من أن يبني نفسه هناك، ومالبث أن أرسل بعض المعونات المالية إلى حكومة باريس. ولكن معونات الجنرال لم تسد رمق الحكومة الفرنسية التي قامت بطرح فكرة توطين اليهود في فلسطين مقابل الحصول على قروض مالية يهودية لصالح الحكومة الفرنسية، تساعدها على التغلب على ضائقتها المالية آنذاك، وتسهم في تمويل الجيش الفرنسي الذي كانت تعد له العدة لغزو مصر تحت قيادة الجنرال نابليون. وعندما وجد اليهود التشجيع الكافي من الحكومة الفرنسية وصدق نواياها في إقامة «كومنولث يهودي» في فلسطين بعد أن تسيطر قوات بونابرت على مصر والمناطق الشرقية المجاورة لها-قدَّم اليهود تأكيدات قاطعة للحكومة الفرنسية بأن يعملوا على تحريك بني جلدتهم المقيمين في أرجاء دولة الخلافة العثمانية لنشر حالة من الفوضى وإذكاء نار الفتن وإحلال الأزمات في المناطق التي سيهاجمها الجيش الفرنسي؛ لتسهيل أمر احتلالها(٥).

ومن المعتقد أن الاتصالات التي كانت تدور بين المسئولين في الحكومة الفرنسية واليهود، لم تكن سرية من حيث الفحوى والأهداف والنتائج بالنسبة للجنرال بونابرت. واقتناعاً منه بأهمية الدور الذي يمكن لليهود القيام به، ووفرة الأموال بأيديهم، مما سيساعد فرنسا على أن تسوس الشرق، قام في عام ١٧٩٨م، بعد عام من احتلاله لمصر، بتوجيه نداء إلى يهود القارتين الأفريقية والآسيوية لمؤازرته وتأييده والسير تحت لوائه.

وبعد أن سار نابليون بحملته من مصر عن طريق العريش محتلاً غزة ويافا، اتّجه صوب عكا وحاصرها، وحاول أن يشعل نار الحقد في نفوس أبناء الطائفتين الدرزية والمسيحية وغيرهما ضد دولة الخلافة العثمانية(٦). ويبدو أن آمال نابليون قد تحطمت على أسوار تلك المدينة الصامدة، وقبل أن يعود إلى مصر أصدر نداء آخر لليهود لكي يؤازروه مقابل مساعدتهم في استيطان فلسطين، ولكن نداءات نابليون ذهبت أدراج الرياح ورجعت الحملة البونابرتية تجر أذيال الفشل إلى مصر(٧). ويبدو أن اليهود المقيمين في دولة الخلافة العثمانية لم يعطوا أهمية تذكر لخطة بونابرت؛ لعدم اقتناعهم بنجاحها من جهة، ولعدم إثارة حفيظة السلطة عليهم من جهة أخرى. ولقد عمد زعماء اليهود إلى عدم الإثارة هذه حتى خلال انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧م في بال في سويسرا عندما كانت الحركة الصهيونية تمر في مراحل حياتها الفكرية. لقد قرر المؤتمرون آنذاك عدم إبراز نواياهم بشكل صريح بشأن عزمهم على التخطيط لقيام دولة يهودية، وبدلاً من أن يشيروا إلى تلك الدولة صراحة أشاروا إليها بتعبير «الوطن اليهودي»

(٣) لمعرفة المزيد عن مفهوم الجيوبولتيكا يمكن الرجوع إلى كتاب: W.H. Parker, **Mackinder-Geography as an Aid to Statecraft** (Oxford: Clarendon Press,1982).

(٤) R.R. Plamer, **A History of the Modern World,** 2nd ed. (New York, Alfred A. Knopp, 1961) pp. 185, 366.

(٥) أمين عبدالله محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى** (الكويت، عالم المعرفة، ١٩٨٤م)، ص١٤.

(٦) **المرجع نفسه** ص ١٤.

(٧) Sydney Nettleton Fisher (1969), p. 263.

تجنباً لسخط العثمانيين عليهم(٨).

وعندما بدأ نابليون يفكر في غزو روسيا، في العقد الأول من القرن التاسع عشر، عاد إلى سياسة الاستفادة من المركز المالي لليهود وكسب مساعدتهم له في تأليب يهود روسيا ضد القياصرة الروس. ولأجل الحصول على مزيد من الدعم المادي والمعنوي لحركة الغزو المقبلة، اعترف نابليون بالديانة اليهودية كإحدى الديانات الرسمية في فرنسا(٩). ثم جاءت معركة وترلو في عام ١٨١٥م فأطاحت بنابليون، وخفّت حدّة التشجيعات الفرنسية لسياسة الاستيطان اليهودي في فلسطين.

بريطانيا وتشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين

أسفرت الحملة النابليونية على مصر وسوريا الجنوبية ومن ثم ظهور محمد علي باشا في مصر بصفته زعيماً تبنّى سياسة تهدف في مضمونها إلى إقامة دولة عربية قوية، أسفرت عن إلقاء مزيد من الضوء على أهمية هذه المنطقة لبريطانيا من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية، لذلك فإن الساسة البريطانيين أدركوا أنه لابدّ لهم من وجود طائفة أو جماعة موالية لهم في سوريا الكبرى، يعتمدون عليها في حماية مصالحهم وحماية طرق مواصلاتهم التجارية إلى الهند والشرق. ومن المعروف أن فرنسا كانت تتمتع منذ عام ١٥٣٥م بحق حماية الكاثوليك، وروسيا منذ عام ١٧٧٤م بحق حماية الأرثوذكس في الدولة العثمانية. أما بريطانيا فلم تكن لها طائفة أو جماعة تتحيز لها أو تعتمد عليها في أي مكان من تلك الدولة، ولذا فقد رأت في اليهود أقلية يمكن أن تعتمد عليها في فلسطين...(١٠)

وفي عام ١٨٣٨م افتتحت بريطانيا أول قنصلية لها في القدس. وكان من ضمن الأهداف المعلنة لتلك القنصلية توفير الحماية اللازمة لليهود المقيمين هناك بوجه عام. وبعد سنة واحدة تطورت هذه الحماية وأصبحت أكثر وضوحاً بحيث أكدت على توفير الحماية البريطانية الكافية لتأمين سلامة وصيانة الأموال والممتلكات اليهودية في فلسطين. وأخذت بعض الصحف البريطانية آنذاك تنشر سلسلة من المقالات تشجع اليهود على العمل جدياً لإنشاء دولة لهم في فلسطين وبخاصة أن لديهم من الأموال مايكفي لشراء فلسطين أو استئجارها من الباب العالي، ولقد أوضحت تلك المقالات أن قيام دولة يهودية سوف يزيد من قبضة النفوذ البريطاني في تلك المنطقة.

ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى آراء بعض الساسة والمفكرين البريطانيين، أمثال بالمرستون، واللورد شافتسبوري، وتشارلز هنري تشرشل. Charles H. Churchill، كان بالمرستون في أثناء عمله وزيراً للخارجية البريطانية بعد توليه رئاسة الوزارة، من أشد المتحمسين لقيام دولة صهيونية في فلسطين تمارس حق الاستيطان فيها بأي ثمن. وكان اللورد شافتسبوري، وهو أحد أقارب بالمرستون، كذلك من غلاة المتحمسين والمشجعين لسياسة الاستيطان اليهودي في فلسطين. ويبدو أنه قد استطاع أن يؤثر على قريبه بالمرستون في العمل على ضمان تأييد الحكومة البريطانية لإنجاح هذا المشروع.

ولقد اغتنم اللورد شافتسبوري فترة انعقاد مؤتمر لندن في عام ١٨٤٠م فقدم اقتراحا إلى بالمرستون على هيئة مشروع بعنوان «أرض بغير شعب لشعب بغير أرض». فحواه أن تتكفل الحكومة البريطانية بإقامة دولة يهودية في فلسطين. وأشار المذكور إلى أن بريطانيا إذا غضت الطرف عن تبني ذلك المشروع فإنه من المحتمل أن تأخذ روسيا القيصرية ذلك الدور وتصبح المصالح البريطانية في الشرق تحت رحمة دولة أجنبية. ونتيجة لإلحاح اللورد شافتسبوري تبنى بالمرستون مشروع قرار قدمه للمؤتمرين في لندن يطالبهم فيه بالموافقة على إنشاء كمونولث يهودي في فلسطين. ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل لأن يهود أوروبا آنذاك لم يتجاوبوا مع مانادى به كل من بالمرستون وقريبه اللورد(١١).

أما تشارلز هنري تشرشل فكان من أشد الإنجليز حماسا لإقامة دولة يهودية على أرض فلسطين. ولاعجب في ذلك إذا ماعرفنا أن ذلك الضابط قد لاحظ عن كثب الموقع الاستراتيجي المهم الذي تمتعت به فلسطين، عندما شارك في

(٨) محمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها حتى قيام دولة اسرائيل ١٩٢٢-١٩٤٨م** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢م) الطبعة الأولى ص١٢.

(٩) محمود، **مشاريع الاستيطان**، (١٩٨٤م)، ص ١٧.

(١٠) **المرجع نفسه**، ص ١٨.

(١١) محمود، **مشاريع الاستيطان**، ص٢٠، ٢١.

الحملة البريطانية ضد محمد علي باشا عام ١٨٤٠م بعد أن بسط سلطانه على بلاد الشام. وكان تشرشل يؤكد أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتمكين اليهود من استيطان الأرض هناك سوف يضمنان لبريطانيا حماية مصالحها في الشرق.

ويبدو أن آراء هذا الضابط لم تجد آذاناً صاغية عند اليهود الأوروبيين، لذلك فإنه قام بسلسلة من الاتصالات مع زعمائهم يحثهم على ضرورة الهجرة إلى فلسطين والعمل من أجل إقامة الدولة اليهودية(١٢).

والجدير بالذكر أن عدد اليهود في فلسطين في تلك الفترة كان حوالي ثمانية آلاف نسمة(١٣)، كانوا يعيشون على الصدقات المرسلة لهم من موسري اليهود في أنحاء العالم.

أما البريطاني ميتفورد E. Mitford فكان من أشد أنصار بالمرستون ومن أكبر مؤيديه في سياسة توطين اليهود في فلسطين، ولقد قدم ميتفورد مذكرة إلى بالمرستون، دعا فيها إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين تحت الوصاية البريطانية إلى أن يتمكن اليهود من إدارة أمور دولتهم بأنفسهم، ومن ثم ترفع الوصاية عنهم. وقد أعطى هذا البريطاني مبررات كثيرة تؤيد فكرته التي نادى بها، ومن أهم تلك المبررات أن قيام دولة يهودية موالية لبريطانيا يعني حماية المصالح البريطانية في المنطقة والسيطرة على الطرق البحرية المتجهة نحو الشرق. وفيما يختص بعرب فلسطين ومصيرهم فإن ميتفورد اقترح إجلاءهم عن ديارهم وتوطينهم في الدول المجاورة أو في أراضي دولة الخلافة العثمانية(١٤).

والجدير بالذكر أن هرتزل قد عرض أكثر من مرة على الباب العالي استعداد اليهود لتقديم معونات مالية للخلافة العثمانية على أساس أن يسمح لهم بالاستيطان في فلسطين، ولكن دون جدوى. وبعد ذلك أضاف هرتزل إلى عرضه السابق استعداد اليهود للعمل على تكذيب الدعاية السيئة التي انتشرت في أوروبا ضد العثمانيين عندما بطشوا بالأرمن. ولكن السلطان عبد الحميد أكد لهرتزل أن التفريط في أي شبر من أراضي المسلمين بوجهٍ عام والأراضي المقدسة بوجهٍ خاص يعتبر من الناحية الدينية جريمة لاتغتفر(١٥). وقال «... إنني لاأستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من هذه الأرض، فهي ليست ملك يميني، بل ملك شعبي، لقد ناضل شعبي في سبيل هذه الأرض، ورواها بدمه، فليحتفظ اليهود بملايينهم. وإذا مزقت امبراطوريتي يوماً فإنهم يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين بلاثمن، أما وأنا حي فإن عمل المبضع في بدني لأهون علي من أن أرى فلسطين قد بترت من امبراطوريتي، وهذا أمر لايكون. إنني لاأستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة.»(١٦)

وقبل أن تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها، دخلت فلسطين تحت السيطرة البريطانية، ثم تلا ذلك الانتداب البريطاني. وإبان فترة الانتداب غزت البلاد موجات من الهجرات الصهيونية سواء المصرح بها من قبل سلطات الانتداب البريطاني أو غير المصرح بها. وجاء قرار التقسيم في نوفمبر ١٩٤٧م، ثم انسحبت بريطانيا وجاءت الدولة الصهيونية إلى حيز الوجود، وواصلت انتزاع الأراضي العربية من أصحابها الشرعيين لتقيم مستوطنات عليها. وحثت يهود العالم على الهجرة إلى فلسطين للالتفاف حول المستوطنين الصهاينة والوقوف إلى جانبهم لتحقيق سياستهم الاستيطانية التوسعية كما سنرى(١٧).

الاحتلال البريطاني حتى مايو ١٩٤٨م

على الرغم من تمسك السلطان العثماني بفلسطين فإن بعض الدول الاستعمارية واصلت محاولاتها لتهويد تلك الديار. ولقد فطن العرب عامة وعرب فلسطين بوجه خاص إلى تلك النوايا الاستعمارية، وانبرى لكشف النوايا الاستعمارية مجموعة من المفكرين أمثال ضياء الخالدي رئيس بلدية القدس، ونجيب عازوري أحد كبار المسئولين في الإدارة العثمانية في القدس، ونجيب نصار، صاحب جريدة الكرمل،

(١٢) **المرجع نفسه**، ص ٢٤.

(١٣) Henry Cattan, **Palestine and International Law**, (London, Longman Group L.T.D, 1973), p. 5.

(١٤) محمود، **مشاريع الاستيطان**، ص٢٥.

(١٥) Nejla Izzeddin, **The Ararb World.. Past Present, and Future** (Chicago, Henry Regnery Company, 1953), p.219.

(١٦) أحمد الشقيري، **محاضرات في تاريخ قضية فلسطين**، (القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٤م) ص ١٧.

(١٧) عبد المالك خلف التميمي، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي، دراسة مقارنة تاريخية** (الكويت، عالم المعرفة، ١٩٨٣م) ص ١٣٢.

وأمين أرسلان قائمقام منطقة طبريا «... الذي عارض بيع الأراضي العربية إلى المهاجرين اليهود ليس فقط بسبب خطر طرد الفلاحين من تلك الأراضي، بل لأن الملكية اليهودية للأراضي من شأنها تغيير الطابع القومي للمنطقة»(١٨). ولكن تلك الدول الاستعمارية بقيت سادرة في غيها «... ولعل ذلك المؤتمر الاستعماري الذي عقد عام ١٩٠٧م ونتج عنه تقرير خطير يسمى تقرير (كامبل بانرمان) رئيس وزراء بريطانيا آنئذ.. يوضح لنا صورة المؤامرة وفداحتها، فقد تنادت الدول الاستعمارية المعروفة في تلك الأيام، وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا وهولندا وأسبانيا وبلجيكا والبرتغال وإيطاليا إلى مؤتمر دولي، دعت إليه الحكومة البريطانية واقترحت أن يكون على مستوى الحلقات الدراسية، وأن تمثل فيه الدول المختلفة بخبرائها وأساتذتها الجامعيين...

وقد تضمن تقرير ذلك المؤتمر أن الخطر الذي يهدد الاستعمار الغربي يكمن في البحر المتوسط والذي يقيم على سواحله الشرقية الجنوبية شعب واحد يتميز بكل مقومات الوحدة والترابط وبما في أراضيه من كنوز وثروات تتيح لأهلها مجال التقدم والرقي في طريق الحضارة والثقافة...

وأوصى التقرير؛ لمواجهة هذا الخطر، بأن تعمل الدول الاستعمارية على تجزئة هذه المنطقة والإبقاء على تفككها... واقترح–كوسيلة عاجلة–العمل على فصل الجزئين الأفريقي والآسيوي في هذه المنطقة أحدهما عن الآخر، وإقامة حاجز بشري قوي في نقطة إلتقاء الجزئين، يمكن للاستعمار أن يستخدمه أداة في تحقيق أغراضه.»(١٩)

وعندما اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى حاولت بريطانيا جاهدة أن تكسب العرب للوقوف إلى جانب الحلفاء، وبالفعل تم لها ذلك على أمل أن يكسب الوطن العربي استقلاله بعد أن تضع الحرب أوزارها. وبينما كان الجيش العربي يخوض غمار تلك الحرب محرزاً النصر تلو النصر للحلفاء، دخلت بريطانيا في محادثات سرية مع كل من فرنسا وروسيا القيصرية ترمي لاقتسام بلاد العرب وأجزاء من تركيا. وتوصلت الدول الثلاث إلى اتفاقية في مايو ١٩١٦م عرفت باسم اتفاقية سايكس–بيكو. وكان جزاء العرب كجزاء سنمار؛ بعد أن سيطر الحلفاء على المنطقة، دخل السير اللنبي القدس في أواخر ١٩١٧م، وبدلاً من أن يشيد بمجهودات العرب قال عبارته المشهورة: «اليوم انتهت الحروب الصليبية»(٢٠).

ثم سارعت بريطانيا في ٢ نوفمبر ١٩١٧م بإصدار وعد بلفور لليهود الذي نص على «أن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وسوف تفرغ خير مساعيها لتسهيل بلوغ هذه الغاية، وليكن معلوماً أنه لايسمح بإجراء شيء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين الآن أو بالحقوق التي يتمتع بها اليهود في البلدان الأخرى وبمركزهم السياسي فيها»(٢١).

ومن الغرابة أن العرب الذين أشار لهم وعد بلفور بعبارة «الطوائف غير اليهودية» كانوا يشكلون آنئذ أكثر من ٩٢٪ من سكان فلسطين، وكان في حوزتهم أكثر من ٩٩٪ من أراضيها.

وفي سنة ١٩٢٢م هُيّئت الأسباب لوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وعُيّن هربرت صمويل الصهيوني البريطاني مندوباً سامياً للبلاد. وطوّع هربرت القوانين لتسهيل الهجرة اليهودية وتمليك الأراضي الواسعة الخصبة للمهاجرين وتسهيل أمر قيامهم بالمشاريع المربحة. واحتج العرب على ذلك وثاروا مراراً وتكراراً، ولكن كل حركاتهم كانت تقابل بأقسى أنواع العقاب والتنكيل. ثم جاء قرار تقسيم البلاد من قبل هيئة الأمم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م بين العرب واليهود، وكان عدد السكان حوالي مليوني نسمة، ثلثهم من اليهود الذين كان في حوزتهم ٦٪ فقط من الأراضي الفلسطينية. وجاء قرار التقسيم مخيباً للآمال حيث أعطى للدولة اليهودية حوالي ٥٦٪ وللدولة العربية حوالي ٤٢٪ أما الباقي فقد جعل منه منطقة دولية ضمت القدس. فاجتاحت فلسطين موجة من الاضطرابات.

ونتيجة لكل ضروب القوة من سلاح وتدريب تلقّاه

(١٨) وليد الخالدي وآخرون، **القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني**، (الرياض، اتحاد الجامعات العربية ١٩٨٣م) ج١ ص ٣٢٨–٣٢٩.

(١٩) صالح مسعود أبو يصير، **جهاد شعب فلسطيني خلال نصف قرن** (بيروت، دار الفتح للطباعة والنشر، ١٩٦٩م)، ص ٦٧.

(٢٠) **المرجع السابق**، ص ٦٥.

(٢١) **المرجع السابق**، ص ٦٠.

الصهاينة من حكومة الانتداب بدأوا سلسلة من المذابح والهجمات الشرسة ضد عرب فلسطين.. وماجاء منتصف شهر مايو ١٩٤٨م إلا وبريطانيا تغادر البلاد مخلّفة حالة من الفوضى وميلاد دولة الكيان الصهيوني، ثم تدخلت الجيوش العربية لنجدة إخوانهم، وانتهى تدخلهم بأربع هدنات منفردة بين دولة الكيان الصهيوني من جهة وكل من لبنان وسوريا والأردن ومصر من جهة أخرى. واستولى اليهود على مساحة من فلسطين تفوق ماأعطتهم هيئة الأمم، وازداد نشاطهم في بناء المستوطنات على الحدود.

الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ م

وفي سنة ١٩٥٦م قام العدوان الثلاثي على مصر الذي اشتركت فيه كل من دولة الكيان الصهيوني وبريطانيا وفرنسا، وأسفر عن فتح خليج العقبة للملاحة اليهودية وانتعاش اقتصادي بالإضافة إلى التعويضات الألمانية التي كان يتلقاها الصهاينة من ألمانيا الغربية.

وعندما قامت حرب ١٩٦٧م احتل الصهاينة سيناء والضفة الغربية والجولان، وعلى الرغم من أنهم قالوا بأنهم على استعداد لإعادة الأراضي العربية إلى أصحابها مقابل سلام دائم، فإن هذه النغمة سرعان ماتلاشت، وبدأوا ينادون بفكرة الحدود الآمنة لهم، ثم تبلورت مناداتهم في استيطان الأراضي العربية وبدأت مستعمراتهم تبرز إلى حيز الوجود.

وعلى الرغم من مناداة الولايات المتحدة الأمريكية بعدم الموافقة على إقامتها، فإن جزءا كبيراً من المعونات الأمريكية مايزال يستخدم في بناء تلك المستعمرات. وكان من أهم مستعمرات الصهاينة في سيناء بلدة يميت بالقرب من العريش.

ولقد لوحظ أنه خلال هذه الفترة قد تعثرت إقامة المستوطنات، ولم تسر على النمط والسرعة التي كان يرجوها الصهاينة؛ نظراً لعاملين مهمين هما:

* قيام حرب الاستنزاف التي قامت بها مصر ضد الصهاينة في منطقة سيناء وخليج العقبة.
* بداية العمل الفدائي حيث كان الفدائيون يواصلون هجماتهم على المستوطنات: لا الموجودة بالقرب من الحدود فقط بل والموجودة في أعماق الأراضي المحتلة أيضاً.

حرب رمضان المبارك ١٩٧٣/١٠/٦م

جاءت حرب العاشر من رمضان المبارك سنة ١٣٩٣هـ مخيبة لآمال المد والتوسع الصهيوني، وتحطمت كثير من الأحلام الصهيونية مع تحطيم خط بارليف المحاذي لقناة السويس. وأثبتت الحرب أن الجيوش العربية ذات كفاءة حربية عالية، تستطيع إنجاز الآمال المنشودة إذا اتحد العرب في الرأي وتناصحوا في المشورة وتآزروا في التخطيط.

وكان لهذه الحرب أثر مهم في الاستيطان، إذ أنها أدت إلى فتور الحركة الاستيطانية. غير أن اتفاقيات كامب ديفد آزرت أحلام التوسع الصهيوني، فنشطت حركة الاستيطان، وتكاثر بناء المستوطنات الصهيونية.

ومما زاد حركة الاستيطان نشاطاً أن الحروب التي قامت بين العرب والصهاينة كانت كلها تدور في أراضي العرب، فلم يذق الصهاينة من مدنيين وعسكريين مرارة تلك الحروب أو يكتووا بنيرانها، باستثناء العمليات الفدائية الناجحة التي كان ينفذها المجاهدون الفلسطينيون في مختلف أنحاء الأرض المحتلة، فقد كان لتلك العمليات الجريئة التي استهدفت المستوطنات الصهيونية تأثيراً كبيراً جداً على حركة الاستيطان، إذ إنها قذفت في قلوب المستوطنين الرعب، ففترت حركة الاستيطان وازداد نشاط الهجرة الصهيونية المعاكسة - من فلسطين إلى أماكن مختلفة من العالم.

وإذا استمرت الحروب بين العرب والصهاينة على هذا المنوال أي تدور في أراضي الدول العربية، وإذا ظل الصهاينة يشعرون أنهم يملكون زمام المبادرة، فيحركون تلك الحروب في المكان والزمان اللذين يريدونهما، فإن جنوح الصهاينة إلى السلم سيظل أمراً مستبعد الحدوث، ويجب على العرب أن يتوقعوا المزيد من التغيرات السكانية بصورة جذرية، لا في الأراضي المحتلة فقط ولكن في خارجها أيضاً.

مقومات الاستيطان

للاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة مقومات ذاتية لاتنفكّ عنه ولايقوم دونها، وهي:

- المنطلقات الدينية اليهودية.
- الأطماع الاستعمارية.

- القوى البشرية.
- اغتصاب المياه.
- اغتصاب الأرض.
- استجداء الدعم المالي الخارجي.
- حشد القدرات الفنية والتنظيمية.
- القوة العسكرية والارهاب.

وستحاول هذه الدراسة أن تلقي الضوء على كل واحد من هذه المقومات على حدة لأجل التعرف على مدى استغلال الصهاينة لكل منها في أثناء ممارستهم للسياسة الاستيطانية في الأراضي المحتلة.

المنطلقات الدينية اليهودية

تكشف الكتابات المبكرة حول استيطان فلسطين من قبل اليهود عن أنها تروّج لأفكار دينية وتستغل هذه الأفكار الدينية لتكون الأساس العقائدي لاغتصاب فلسطين. ويستوي في ذلك الكتّاب الصهاينة واليهود والمؤيدون لهم. ومما يذكر أنه في عام ١٦٤٩م نظّم عدد من المتدينين الإنجليز «حركة» بهدف مساعدة اليهود على الاستيطان في فلسطين، وقاموا بتقديم مذكرة للحكومة الإنجليزية تدعوها إلى «نقل أبناء اسرائيل وبناتها على سفنهم إلى الأرض الموعودة لأجدادهم إبراهيم وإسحق ويعقوب كي تصبح إرثاً دائماً لهم»(٢٢) ومثل هذه النصوص كثيرة ومستفيضة، وكلها تدور حول «العودة إلى أرض الميعاد»، وإعادة احتلال الوطن القديم حسبما ورد في أسفار الأنبياء. وتاريخ فلسطين في الفكر اليهودي هو «التاريخ التوراتي». إن هذه الفكرة تشكل إحدى المرتكزات في العقيدة الصهيونية التي تروّج للاستيطان في فلسطين واغتصاب أرضها، لإقامة الدولة اليهودية. وفي الأحزاب اليهودية القائمة، هناك من يتبنّى الأفكار التلمودية والتوراتية المحرَّفة الخاصة بفلسطين، ويفوز بعض هذه الأحزاب باستمرار بمقاعد في الكنيست اليهودي بتبنّيه للهجرة بوصفها فريضة دينية-كما يقول هس. وتشكل هذه النقطة كذلك منطلقاً لجذب اهتمام بعض الجماعات والدول الاستعمارية وتأييدها.

الأطماع الاستعمارية

إن الأطماع الاستعمارية تفاعلت وتداخلت مع أحلام اليهود في اغتصاب فلسطين، وماتزال هذه الأطماع تشكل عمقاً دولياً مؤثراً للاستيطان. إن احتلال فلسطين من قبل اليهود وإقامة جسم غريب عن الحضارة الإسلامية والشخصية العربية لهذه البلاد، لقي، ومايزال يلقى، قبولاً ومساندة بلا حدود من قبل الدول الكبرى. وقد عملت بريطانيا، وفرنسا، وروسيا وألمانيا على تهويد فلسطين لتلبية مصالح استراتيجية لها، وعلى هذا المنوال سارت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد سبق الحديث عن ذلك في الإطار التاريخي لهذا البحث.

القوى البشرية

للعنصر البشري طرفان، فالعرب هم أصحاب الأرض الأصليون، والدخلاء هم الصهاينة المغتصبون. وأفراد كلا الطرفين ينظرون إلى أنهم أصحاب حق وحدهم، وأن الأرض أرضهم وليس للطرف الآخر أي حق في السيطرة عليها. والكل متمسك بالأرض. الصهاينة مقتنعون بأن شريان الاستيطان يرتكز على قاعدة عمادها تدفق وتجدد هجرات صهيونية مكثفة إلى الأراضي المحتلة، تواكبها حركة سيطرة تامة على الأراضي العربية، ومن ثم ترحيل أهلها إلى أماكن داخل الأراضي المحتلة أو خارجها. لقد شعر الصهاينة منذ بدأوا ممارسة سياستهم الاستيطانية أن فكرة التخلص من العرب لابد من تحقيقها، وذلك بطردهم نهائياً من البلاد مع مرور الزمن. إنهم يؤكدون أن على أولئك أن يختاروا إما أن يذهبوا إلى أي من بلاد العرب المختلفة أو إلى أي مكان يريدونه، حتى ولو كان ذلك خلف البحار(٢٣).

والجدير بالذكر أن شعور التمسك بالأرض عند الطرفين لايزال قوياً حتى هذه الأيام، ولكن الظروف قد اختلفت عما كانت عليه سابقاً في عهد الخلافة العثمانية وإبان الانتداب البريطاني؛ لقد أصبح الصهاينة في وضع أقوى بكثير مما كانوا عليه. إنهم يمثلون الآن قوة الاحتلال، وعندهم ماعندهم من السلاح، وفي متناول أيديهم ومقدورهم كل وسائل القوة

---

(٢٢) محمود، **مشاريع الاستيطان**، ص ١٣، ٣٦، ٣٩.

(٢٣) عبد الرحمن أبو عرفة، **الاستيطان-التطبيق العملي للصهيونية** (عمان، دار الجليل للنشر، ١٩٨١م)، ص ٤١.

والقهر. العسكريون الصهاينة والمدنيون كذلك مسلحون، ويؤازرهم القانون الذي وضعوه لأنفسهم لكي يمكنهم من السيطرة على الأرض. إنهم باختصار هم الخصم والحكم، ولاحول للعرب في الأراضي المحتلة ولاقوة.

ولو رجعنا إلى الماضي القريب لوجدنا أنه عندما بدأ بعض زعماء اليهود يقتنعون بفكرة استيطان أرض فلسطين، التي جاء بها نابليون، لم يتجاوز عدد اليهود في فلسطين آنذاك عشرين ألف نسمة، كانوا يقيمون في كبريات المدن مثل القدس وحيفا ويافا. وبعد ذلك أصبحت سياسة تهجير اليهود المقيمين خارج فلسطين إلى تلك البلاد الشغل الشاغل لأولئك الزعماء. لم تكن مسألة إقناع اليهود بالهجرة من البلاد التي كانوا يعيشون فيها -حيث مسقط رأس كل منهم- إلى فلسطين بالأمر الهين. ويرجع السبب في ذلك إلى أنهم كانوا ينعمون برغد من العيش وبحبوحة، وكان جلهم رجال أعمال وأصحاب مصارف وأموال ويتعاملون بالربا. ولكن زعماء اليهود بدأوا اتصالاتهم بالجاليات اليهودية في الخارج واستعملوا طرقاً شتى في إقناعهم بالهجرة، شملت الترغيب تارة والترهيب تارات أخرى. ثم بدأت الهجرة غير المشروعة بأعداد محدودة في البداية، مالبثت أن ازدادت بشكل مذهل؛ نتيجة للرشاوي وشراء ذمم المسؤولين في بعض الدول، وتزوير الأوراق الرسمية والجوازات[٢٤].

ويذكر الأخوان كيمشي أن زعماء الموساد أرسلوا إحدى عميلاتهم، وهي «روث كليفر».. إلى مصر لإقامة منظمة للهجرة غير الشرعية إلى فلسطين ولمحاولة جمع أموال لهذا الغرض من الجالية اليهودية. فالجالية اليهودية المصرية هي من أقدم الجاليات في العالم، وكانت مستقرة بشكل جيد، وفيها شخصيات غنية وذات نفوذ. وكثير من كبار الأغنياء نظروا إلى تطور المطامع الصهيونية في فلسطين، القريبة جداً من حدودهم، بخوف كبير خشية أن تؤثر على أوضاعهم المستقرة في مصر، فقد كانوا مصريين...؟! وقد قبلوا على هذا الأساس، وكان مفهوماً أنهم لايبحثون عن المشاكل؟. ولهذا لم يكن الاستقبال الذي لاقته روث على الاطلاق ودياً ولاترحيبياً عندما وصلت إلى القاهرة في صيف ١٩٤٢م. فقد حذرها كناني باشا الرئيس الغني للجالية اليهودية في القاهرة، بأنه سيطلقَ كلابه عليها أو على أي مبعوث[٢٥] يهودي يأتي إلى القاهرة.

وعلى الرغم من معارضة كثير من اليهود لفكرة الهجرة والاستيطان فإن زعماءهم لم يكفوا عن ملاحقتهم. ومما ينسب إلى دافيد بن غوريون، في رسالة بعث بها إلى زوجته في السابع والعشرين من يوليو ١٩٣٧م قوله: إن انقطاع الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين يعني «..تقويض حقنا في الاستيطان في البلاد، وربما قضى على ذلك الحق نهائياً...»[٢٦]. وقال إنه يعتبر أن استمرار الهجرة سيكون خير مثبط لأماني وآمال العرب وأفضل رادع للفلسطينيين في حالة تفكيرهم في محاربة حركة الاستيطان. وأردف قائلاً: «... لنزد الهجرة اليهودية، ولنخلق تعداداً يهودياً كبيراً، وسوف يسلب هذا العرب رغبتهم في مهاجمتنا..»[٢٧]

ويقسم عبد الرحمن أبو عرفة في كتابه (الاستيطان-التطبيق العملي للصهيونية) الهجرات اليهودية إلى فلسطين إلى مرحلتين:

* المرحلة السابقة لظهور الصهيونية كهيئة سياسية.
* المرحلة التي واكبت ظهور وانتشار الحركة الصهيونية بعد أن نشر هرتزل كتابه «الدول اليهودية».

ولقد أوضح أبو عرفة أن من أهم الأسباب التي دعت اليهود للهجرة والاستيطان في فلسطين بدءاً بهجرة أول جماعة منهم سنة ١٧٧٧م يرجع إلى أن الروس أعملوا في رقاب اليهود عندهم السيف ونفذوا سلسلة من المذابح ضدهم[٢٨]. ولكن الكاتب لم يوضح أو يتطرق لأسباب تلك المذابح. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن كثيراً من الحركات التي قامت ضد اليهود في العالم كانت نتيجة لسلوكهم، مثل تعاملهم بالربا ونشرهم الفساد والفتن، وتورطهم في تقويض أنظمة الدول التي كانوا يعيشون فيها مثلما فعلوا مؤخراً في ألمانيا عندما اضطر الألمان إلى التنكيل بهم، فبالَغ اليهود في ذلك واستغلوه أقصى استغلال في التعويضات الألمانية وغيرها. ويبدو أن الدرب الأول من

(٢٤) جون ودافيد كيمشي، **الدروب السرية**، ترجمة فلسطين المحتلة (بيروت، مطابع الكرمل الحديثة، ١٩٨١م) ص٣٧، ٥٩، ٧٧.

(٢٥) **المرجع السابق**، ص ٦١.

(٢٦) أبو عرفة، (١٩٨١م) ص ٤٤ - ٤٥.

(٢٧) **المرجع السابق**، ص ٤٤ - ٤٥.

(٢٨) **المرجع نفسه**.

الهجرات التي أشار إليها أبو عرفة جاء على هيئة جماعة من اليهود أطلقوا على أنفسهم اسم «محبي صهيون» أعطاهم البارون إدمون دي روتشيلد المساعدات والضمانات المادية والمعنوية. حصلت تلك المجموعة على مساحة من الأرض بلغت حوالي ٣٢٠٠دونم. ولكنهم، نظراً لاعتبارات شتى أهمها رغبة اليهود في سكنى المدن وتعاملهم بالأمور المصرفية وعدم جرأتهم على الإقامة في أراض كل سكانها من العرب، أو طمع بعضهم في العيش بالقرب من الأماكن المقدسة لهم، لم يمارسوا الزراعة بأنفسهم وكانت أعمال زراعة وفلاحة تلك الأراضي تتم بوساطة عرب كانوا يعملون بالأجرة أو بنظام المشاركة فيما تدرّه الأرض من محاصيل.

ولقد تميزت الهجرة التي واكبت ظهور وانتشار الحركة الصهيونية، وبخاصة بعد أن نشر تيودور هرتزل كتابه المعروف «الدولة اليهودية» عام ١٨٩٦م، بحماس واضح في المجال الصهيوني التنظيمي والسياسي، حيث عقد «المؤتمر الصهيوني الأول» عام ١٨٩٧م ونتج عنه تأسيس «المنظمة الصهيونية العالمية» وانعقاد خمسة مؤتمرات متتالية له عام ١٩٠٣م، وإنشاء الشركة البريطانية الفلسطينية عام ١٩٠٣م التي أصبحت فيما بعد «البنك البريطاني الفلسطيني». ومع حلول عام ١٩٠٣م كان عشرة آلاف يهودي قد استوطنوا فلسطين، أكثر من نصفهم في الأراضي الزراعية التي بلغت مساحتها ٣٥٠ ألف دونم.»(٢٩)

ومنذ ذلك الحين نشط الصهاينة في نشر مبادئهم في كل مكان بين بني جلدتهم الذين بدأوا في الكلام همساً عن قيام دولة صهيونية في فلسطين، وبدأت الريبة من الحركة الصهيونية تدب في مخيلة عرب فلسطين بوجه خاص والعرب بوجه عام. ثم جاء وعد بلفور وتحول شك العرب إلى يقين بأن أهداف الاستيطان الصهيوني في فلسطين لها أبعادها وأهدافها.

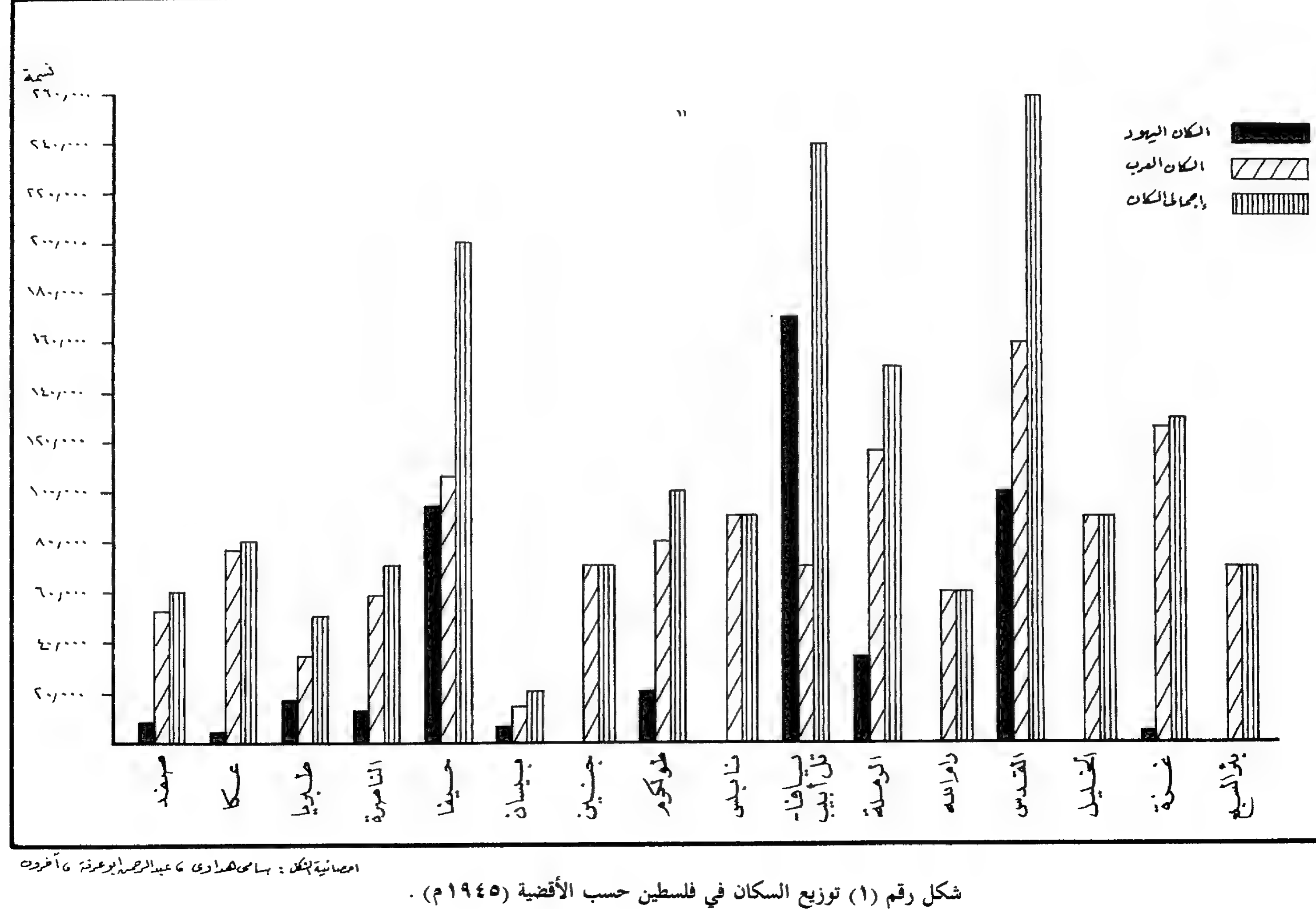
ولكن على مايبدو أن كثرتهم العددية (شكل ١) وسيطرتهم على جل أراضي فلسطين (شكل ٢) قد أعطتهم شيئاً من الثقة بالنفس. وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وصل عدد اليهود في فلسطين إلى حوالي ٨٠ ألف شخص. وبعد أن دخلت فلسطين تحت الانتداب البريطاني عمدت الحكومة البريطانية إلى تشجيع الهجرة الصهيونية ابتداء من عام ١٩٢٠م والسماح لـ ١٦٥٠٠ يهودي سنوياً بالهجرة إلى فلسطين. وبدأت أعداد كبيرة من المهاجرين تدخل البلاد سنوياً تحت مرأى ومسمع من حكومة الانتداب. وبدأت سياسة الاستيطان تبدو عياناً في آفاق فلسطين، وبدأت آثارها تنعكس على النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية. وقام العرب بثورات، ولكن حكومة الانتداب لم تعطهم أية فرصة للوصول إلى ماكانوا يصبون إليه. وقد كان لتلك الثورات تأثير مباشر في نقصان أعداد المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين، كما حدث في السنوات التي تلت ثورة ١٩٣٦م، ١٩٣٩م. ومجمل القول أن استجلاب اليهود إلى الأرض الفلسطينية كان دائماً مقوّماً رئيسياً، وأكبر المرتكزات للحركة الصهيونية في فلسطين؛ لأن القوة البشرية شرط لاغتصاب الأرض وهي مسألة حياة أو موت لكلا الطرفين المتصارعين: العرب واليهود.

اغتصاب المياه

يبدو أن للماء تأثيراً كبيراً في حركة الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة؛ فبناء مزيد من المستوطنات يقتضي توفير مزيد من المياه للشرب وري المزروعات. ونظراً للارتباط الوثيق بين الاستيطان وتوفير المياه، فقد لجأت سلطات الاحتلال الصهيونية إلى سرقة المياه العربية.. وهي تحقق بعمليات السرقة هذه هدفين من الأهداف الصهيونية: أحدهما: التوسع في الحركة الاستيطانية وتكثيف المستوطنات في الأراضي المحتلة لاستجلاب مزيد من المستوطنين الصهاينة. والآخر: هو مضايقة المواطنين العرب وتهديد مصادر رزقهم لإجبارهم على البحث عن مصادر جديدة للمعيشة، وبالتالي لتفريغ الأراضي العربية من مواطنيها.

والجدير بالذكر أن رسم الحدود السياسية بين فلسطين وجاراتها بعد الحرب العالمية الأولى قد أعطى لفلسطين مكاسب مائية مهمة؛ حيث لم تتبع تلك الحدود المجاري المائية العليا لنهر الأردن بل على العكس من ذلك جعلت تلك المجاري ضمن فلسطين، ولم تقسم بحيرة طبريا بين فلسطين وسوريا (شكل ٣).

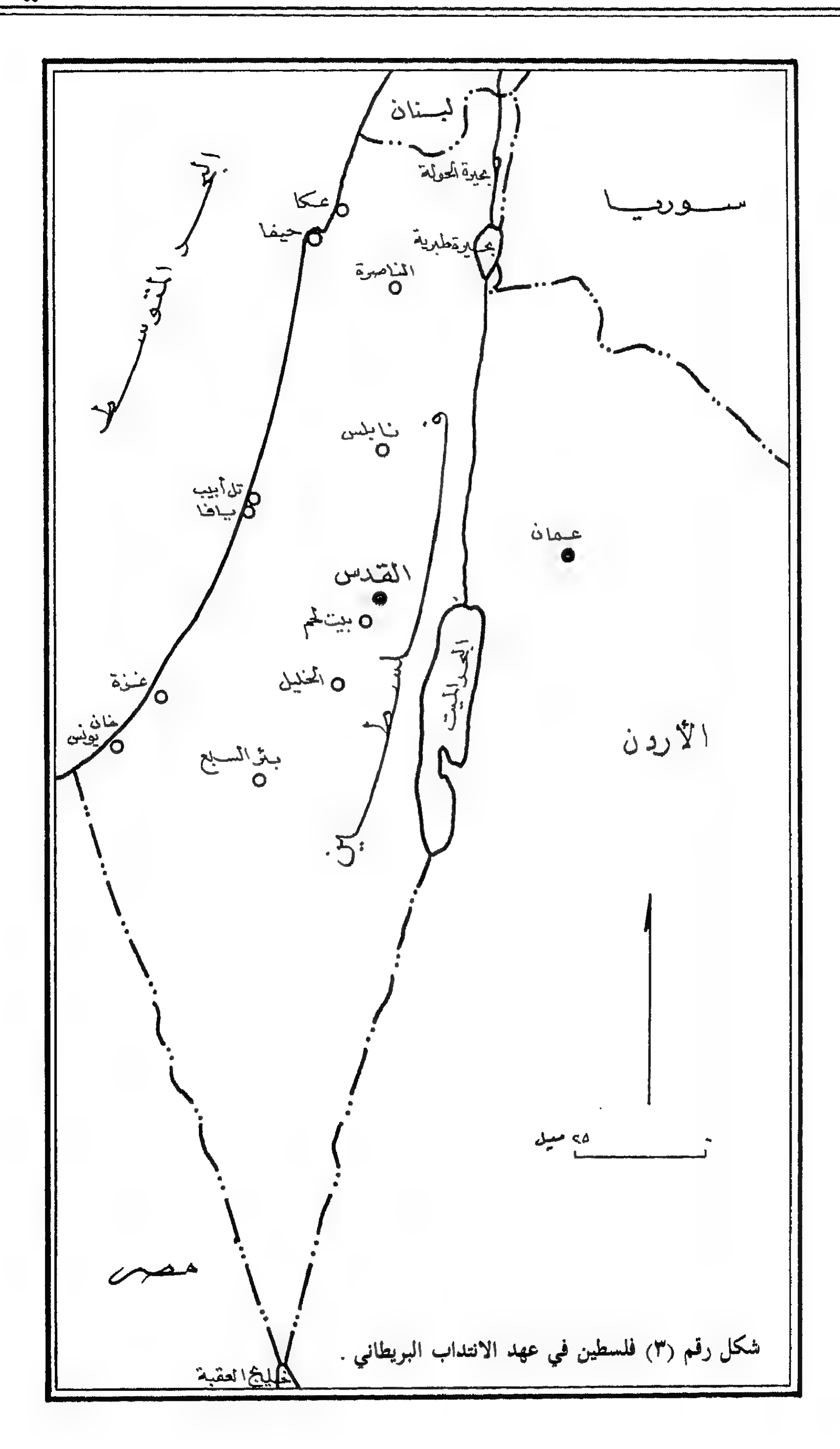
(٢٩) المرجع السابق، ص ٤٧.



احصائية الشكل: سامي هداوي، عبد الرحمن أبو عرفة، وآخرون

شكل رقم (١) توزيع السكان في فلسطين حسب الأقضية (١٩٤٥م).


شكل رقم (٢) ملكية الأراضي في قضية فلسطين (١٩٤٥م).



شكل رقم (٣) فلسطين في عهد الانتداب البريطاني .

وجاءت الحدود كذلك بصورة متعرجة لتكون أقرب مايمكن بالنسبة للمجاري المائية الأخرى في جنوب لبنان (شكل ٤). وهو أمر يوحي بالنوايا الاستعمارية المبيّتة لاغتصاب فلسطين. ومن هنا نلاحظ أن السلطات الصهيونية تحرص على الاستيلاء على المياه مع الأرض في بعض الأحيان، أو الاستيلاء على المياه قبل الأرض في أحيان أخرى. وإذا نظرنا إلى عمليات الاستيطان الصهيوني المبكرة فإننا نجد أنها تركزت- في بداية أمرها-في الجزء الشمالي والجزء الأوسط من أرض فلسطين؛ نظراً لوفرة المياه الصالحة للري والشرب في هاتين المنطقتين.. وعندما ازداد تعطّش الصهاينة إلى المزيد من الأراضي بدأوا في التطلع إلى الاستيطان في الجزء الجنوبي من فلسطين. ولما كان الصهاينة يرمون إلى توطين أعداد كبيرة من يهود العالم في فلسطين، فقد أخذوا في جلب كميات من مياه بحيرة طبرية وغيرها من المسطحات والمجاري المائية إلى منطقة النقب، مستفيدين من الآبار العميقة الموجودة في الأراضي التي احتلتها القوات الصهيونية بعد حرب سنة ١٩٤٨م. وفي الآونة الأخيرة ازداد طلب سلطات الاحتلال الصهيوني للمياه العذبة في الأراضي المحتلة، وهذه الزيادة ناشئة عن سرعة إنشاء المستوطنات الصهيونية.. ولقد ظهر أثر ذلك بوضوح على كميات المياه التي تصل في العادة إلى المدن العربية مثل الخليل ونابلس... وظهر أثره أيضاً على الأراضي الزراعية التي يفلحها العرب، فأصبحت المدن والقرى العربية تعاني من شح المياه، وأصبحت الأراضي العربية تعاني من الجفاف. وتأتي المياه المستهلكة في الأراضي المحتلة من عدة مصادر، أهمها:

★ المياه الجوفية ★ المياه الجارية ★ البحيرات العذبة

ونظراً لأن الصهاينة مفتوحةٌ أبوابُهم باستمرار لأي مهاجر من بني جلدتهم، مع التركيز على توطين أكبر عدد ممكن منهم في الأراضي العربية ذات الكثافة السكانية المرتفعة، فإن توفير المياه العذبة يتم على حساب أهالي الأراضي العربية المحتلة، بالإضافة إلى أن الصهاينة بدأوا في التطلع علناً إلى استغلال المجاري المائية الموجودة في الأراضي العربية المجاورة لهم، وعلى الأخص مياه نهر الليطاني.

وهكذا يتضح لنا أن المياه التي تستولى عليها السلطات الصهيونية، بعضها من أرض فلسطين، وبعضها الآخر من أراضي الدول العربية المجاورة.

فيما يتعلق بالمياه الفلسطينية تقول بعض الدراسات: إن الزاوية الشرقية من الجليل الأعلى تعتبر المنبع الرئيسي للمياه الفلسطينية، فمن سفوح جبال الشيخ إلى موقع بحيرة الحولة يتمّ تزويد كميات مائية تعادل خمسين في المائة (٥٠٪) من كميات المياه المستهلكة حالياً في الأرض المحتلة(٣٠) أي أن منطقة الجليل الأعلى تشكل المصدر الأول للمياه في فلسطين.

أما المصدر الثاني للمياه فهو مرتفعات الضفة الغربية، حيث تقوم السلطات الصهيونية بالاستيلاء على خمسمائة مليون (٥٠٠ مليون) متر مكعب من المياه التي تأتي من الضفة الغربية(٣١)، أي أن ثلاثين في المائة (٣٠٪) من المياه المستهلكة داخل الكيان الصهيوني هي من مياه الضفة الغربية(٣٢).

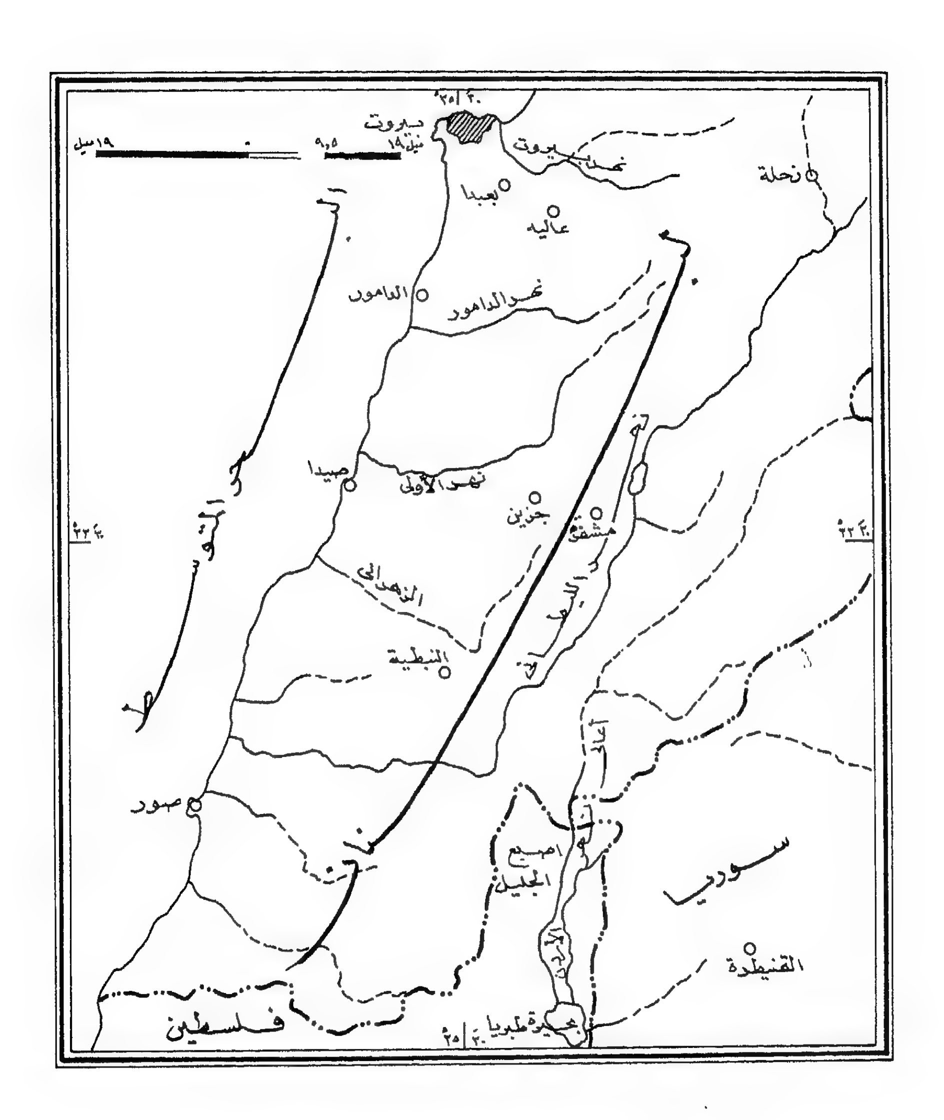
وتشير بعض المصادر الصحفية إلى أن ماتحصل عليه سلطات الاحتلال الصهيوني من مياه الأراضي المحتلة والطاقات المتوفرة العاملة فيها، يساوي تماماً ماتحصل عليه من معونة أمريكية(٣٣). وتقول هذه المصادر أن أكثر المياه التي تمتلكها السلطات الصهيونية في الزراعة والري والصناعة-مسروقة من أراضي فلسطين المحتلة والأراضي المجاورة.

وقد اعترفت صحيفة **معاريف** الصهيونية-في عددها الصادر في ١٦/٨/١٩٨٤م- بأن سلطات الاحتلال الصهيوني تعمل في الوقت الراهن على استكمال مشاريع الاستفادة من مياه نهر الأردن وروافده.

وقد استخدم العدو الصهيوني عدة وسائل للسيطرة على المياه العربية في فلسطين المحتلة وحرمان المواطنين الفلسطينيين منها، وذلك بمصادرة عدد كبير من آبار المواطنين، ومنعهم من استغلال آبارهم التي لم تصادر، وإجبارهم على وضع عدادات تحدد كمية المياه التي

(٣٠) أبو عرفة، **الاستيطان**، ص ٨٨.
(٣١) **المرجع السابق** ص ٨٥.
(٣٢) **المرجع السابق** ص ١١٧.

(٣٣) **جريدة الجمهورية**، القاهرة، العدد ١١١٩٠ في ٢٠/١١/١٤٠٤هـ الموافق ١٨/٨/١٩٨٤م، ص١٢.



شكل رقم (٤) المجاري المائية الرئيسية في شمالي فلسطين ولبنان .

يستخرجونها من آبارهم بموجب تراخيص من السلطات الصهيونية وإلّا تعرّضوا للمحاكمة في محاكم عسكرية تفرض عليهم غرامات مالية باهظة وتحكم عليهم بالسجن. وتقوم سلطات الاحتلال الصهيوني أيضاً بحفر آبار عميقة بجوار آبار المواطنين الفلسطينيين مما يؤدي إلى جفافها، كما تقوم بحفر آبار أخرى بالقرب من الينابيع العربية فتغيض هذه الينابيع وتتحول مياهها إلى آبار المستوطنات الصهيونية. وتقوم سلطات الاحتلال بجرّ مصادر المياه العربية إلى المستوطنات الصهيونية، فتجف أراضي العرب وتنتعش المستوطنات. ولاتسمح سلطات الاحتلال للمواطنين الفلسطينيين بحفر آبار زراعية جديدة، وتقوم بإزالة المضخات العربية عن الأنهار والوديان...(٣٤) كل ذلك أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمواطنين والمزارعين الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بمياه الدول العربية المجاورة، فقد دأبت السلطات الصهيونية–منذ زمن بعيد–على إعداد المشاريع وتحيُّن الفرصة لسرقة مياه نهر الأردن وروافده، ونقل هذه المياه إلى المستوطنات الصهيونية وحرمان الأردن من مياهه.

وقد استولت السلطات الصهيونية على مجاري المياه في هضبة الجولان، واستولت على مائة نبع من ينابيعها، وأقامت مضخة كبيرة على ضفة بركة رام حيث تقوم بضخّ مليون ونصف مليون متر مكعب سنوياً من مياه هذه البركة، هذا بالإضافة إلى حفر عدد من الآبار الارتوازية في أرض الجولان وضخ مياهها إلى المستوطنات الصهيونية.

وفي جنوب لبنان تقوم السلطات الصهيونية بإعداد المشاريع للاستيلاء على مياه نهر الليطاني. وقد قامت سلطات الاحتلال الصهيوني مؤخراً بضم شريط من الأراضي الحدودية في الجنوب اللبناني يبلغ عرضه خمسة كيلومترات، وذلك لسرقة مياه نهر الوزاني، حيث قامت ببناء سور حول منطقة منابع النهر المذكور لنقل مياهه إلى المستوطنات الصهيونية في فلسطين، ولكي تحاول التغطية على عملية السرقة ادّعت سلطات الاحتلال أنها تقوم بإجراء إصلاحات في الطرق.

وعلى الرغم من انسحاب القوات الصهيونية من سيناء، فإن مياه نهر النيل تدخل في حيّز المخططات الصهيونية للاستيلاء على المياه العربية، فقد قامت السلطات الصهيونية بإعداد خطة لسحب مياه النيل إلى صحراء النقب.

ومازالت السلطات الصهيونية تبذل الجهود المتصلة للحصول على المياه العربية وبناء المزيد من المستوطنات، وذلك لكي تمد أطماعها إلى استغلال مياه نهر الليطاني ونهر الزهراني ونهر النيل ونهر الفرات.. ومن هنا يتبين لنا أن خطط العدو الصهيوني في هذا المجال لاتقتصر على فلسطين والشعب الفلسطيني، بل إن أخطارها تمتد لتشمل كلاً من سورية ولبنان والأردن ومصر والعراق. والجدير بالذكر أن الحدود التي ينادي بها الصهاينة لدولتهم تحت شعار (من الفرات إلى النيل) تتخذ من المجاري المائية أساساً لحدودها. وقد نشرت إحدى الصحف الصهيونية خريطة بعد حرب ١٩٦٧م تؤكد هذه الحقيقة، وتؤكد أن أطماع العدو في المياه العربية لاتقف عند حدود فلسطين أو خطوط توزيع المياه المحيطة بها بل تتعداها إلى أي مصدر مياه تستطيع آلته العسكرية أن تصل إليه (شكل ٥).

اغتصاب الأرض

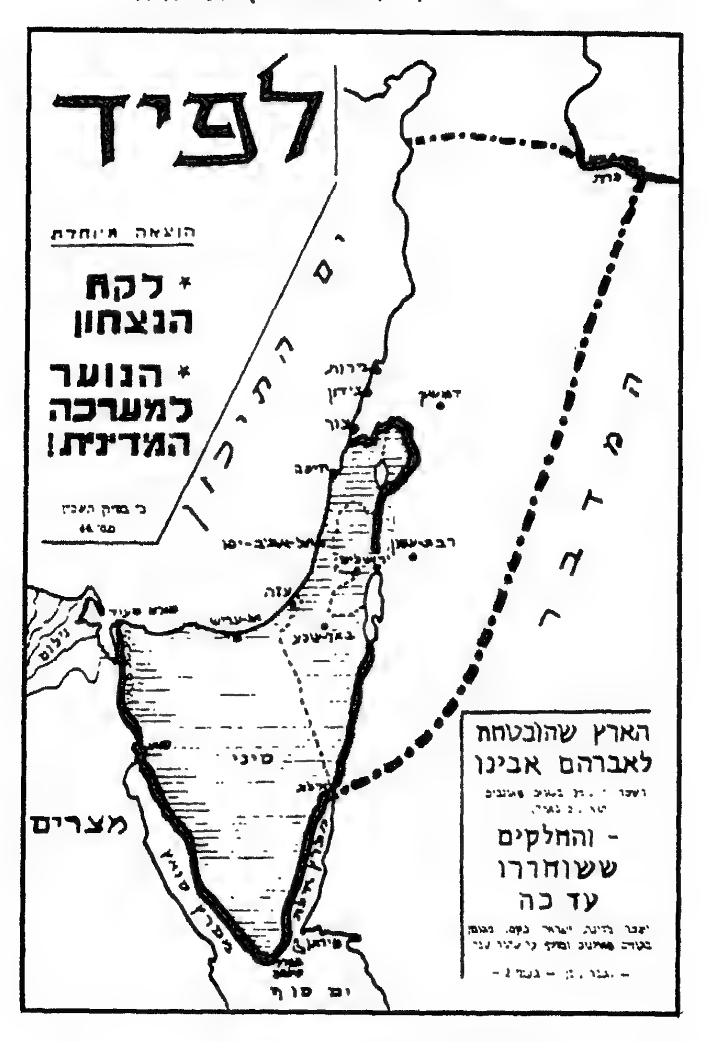
أصبحت تجارة الأرض مربحة في فلسطين خلال السنوات التي واكبت وصول المستوطنين الصهاينة علناً أو الذين تسترت على وصولهم حكومة الانتداب (شكل ٦). ولقد تعمد الصهاينة دفع أثمان خيالية، وجاءت معظم الأراضي التي تملّكها اليهود من ملاك غير فلسطينيين كانوا يقيمون خارج فلسطين، والاستيلاء على الأراضي الأميرية بقوة الانتداب. ولقد حرص الصهاينة منذ البداية على أن تسجل كل الأراضي التي يتم شراؤها باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي على اعتبار أنها ملك لكل اليهود في العالم.

وعلى الرغم من حرص الصهاينة على شراء أراض زراعية جيدة واستيطانها فإنهم كانوا يضعون نصب أعينهم عدة اعتبارات أخرى تساعدهم في النهاية على السيطرة على كل الأراضي المجاورة عندما تحين لهم الفرصة.

لقد هدف الصهاينة منذ تبنّيهم سياسة الاستيطان في فلسطين إلى بناء دولة يهودية تجعل أرضها قادرة على استيعاب

(٣٤) أبو عرفة، **الاستيطان**، ص ١٢٣–١٣٢.

"כל המקום אשר תדרוך כף רגלכם בו לכם יהיה"



"אל ירך לבבכם, אל תיראו--"

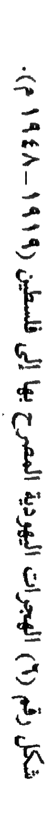
شكل رقم (٥) جانب من الأطماع الصهيونية في المنطقة العربية .

مهاجر

٥٫٠٠٠ ١٠٫٠٠٠ ١٥٫٠٠٠ ٢٠٫٠٠٠ ٢٥٫٠٠٠ ٣٠٫٠٠٠ ٣٥٫٠٠٠ ٤٠٫٠٠٠ ٤٥٫٠٠٠ ٥٠٫٠٠٠ ٥٥٫٠٠٠ ٦٠٫٠٠٠ ٦٥٫٠٠٠ ٧٠٫٠٠٠

١٩١٩ ١٩٢٠ ١٩٢١ ١٩٢٢ ١٩٢٣ ١٩٢٤ ١٩٢٥ ١٩٢٦ ١٩٢٧ ١٩٢٨ ١٩٢٩ ١٩٣٠ ١٩٣١ ١٩٣٢ ١٩٣٣ ١٩٣٤ ١٩٣٥ ١٩٣٦ ١٩٣٧ ١٩٣٨ ١٩٣٩ ١٩٤٠ ١٩٤١ ١٩٤٢ ١٩٤٣ ١٩٤٤ ١٩٤٥ ١٩٤٦ ١٩٤٧ ١٩٤٨/٥/١٤

إعداد الشكل : عبد الرحمن أبو عرفة



شكل رقم (٦) الهجرات اليهودية المصرح بها إلى فلسطين (١٩١٩–١٩٤٨م).

مزيد من المهاجرين كل عام. ومن أساليبهم لتحقيق هدفهم أنهم جعلوا الأرض التي اشتراها الصندوق القومي اليهودي تصبح ملكية أبدية للشعب اليهودي، ولايمكن بيعها أو نقل حيازتها لغير اليهود(٣٥). وكذلك فإن عقود الصندوق القومي نصت على تطبيق مبدأ العمل العبري في الأشغال الخاصة بزراعة الأرض كشرط أساسي لتنفيذ بنود العقد(٣٦). وبعد أن تمكن الصهاينة إبان فترة الانتداب البريطاني من إنشاء قاعدة عسكرية قوية متمثلة في شبه جيش نظامي «الهاغاناه» ومجموعة من العصابات الصهيونية، وأظهرت بريطانيا عدم تمكنها من فرض حل للقضية الفلسطينية يرضي الطرفين المتناحرين–أبدت رغبتها في التخلي عن الانتداب وأحالت الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة في أبريل ١٩٤٧م.

وعندما تبنت هيئة الأمم قراراً لتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع تدويل للقدس وضواحيها، وضعت الولايات المتحدة كامل ثقلها في إقناع مجموعة من الدول بالتصويت لصالح القرار(٣٧). ثم صدر قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م (شكل رقم ٧) وهذا القرار لايستند على أية شرعية، بل قام على أساس الغزو والقوة المسلحة ومؤمرات الدولة المستعمرة بريطانيا والدول الكبرى ولذلك فلاعجب أن يأتي مخيباً لآمال العرب فقد تجاهل رغبات الأكثرية العربية في فلسطين بل وأعطى جزءاً من الأرض للصهاينة–أكبر مما أعطى للفلسطينيين. كما يوضح الجدول رقم (١).

ولقد كان عدد سكان فلسطين في ذلك الوقت حوالي ١,٨٣٠,٠٠٠ نسمة، منهم ١,٣٤٨,٠٠٠ عربي، كان على حوالي ٤٠٧,٠٠٠ عربي منهم أن يعيشوا في نطاق الدولة الصهيونية. ويؤكد ذلك حرص الصهاينة على السيطرة على مزيد من الأرض. ثم قامت الدولة الصهيونية ودارت رحى حروب واشتباكات متعددة بين العرب والصهاينة، وكان الصهاينة في كل مرة يغتصبون مزيداً من الأراضي الفلسطينية،

جدول رقم (١)
توزيع الأراضي الفلسطينية حسب قرار تقسيم هيئة الأمم

الدولة	السكان*	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
الدولة اليهودية	٤٨٢,٠٠٠	١٥,٢٦١,٦٤٩	٪٥٦,٤٧
الدولة العربية	١,٣٤٨,٠٠٠	١١,٥٨٩,٨٧٠	٪٤٢,٨٨
القدس وضواحيها (دولية)		١٧٥,٥٠٤	٪ ٠,٦٥
المجموع	١,٨٣٠,٠٠٠	٢٧,٠٢٧,٠٢٣	٪ ١٠٠

إلى أن جاءت حرب يونية ١٩٦٧م واحتل الصهاينة أرضاً عربية أخرى وبدأوا في بناء مستوطناتهم فيها وبدأت السيطرة على الأرض عندما اعتبر الكيان الصهيوني أن الأراضي الحكومية الأردنية في الضفة الغربية والأراضي الحكومية في قطاع غزة كانت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ملكاً للسلطان العثماني، فاعتبروها لهم لأنهم على حد قولهم هم من ضمن ورثة السلطان.

ونظراً لأهمية العنصر البشري لعملية الاستيطان فإن الصهاينة أخذوا في إغراء أبناء الطبقات الوسطى من بني جلدتهم بسكنى مستوطنات في الضفة الغربية حيث وفروا لهم الحماية الكافية. وعلى الرغم من ذلك فإن عدد من استجاب لفكرة الاستيطان كان منخفضاً. وكان معظم أولئك من اليهود المتدينين الذين كانوا يطمعون في الاستيطان لأسباب دينية أو لأنهم أرادوا من أنفسهم أن يكونوا جزءاً من حماية الكيان الصهيوني(٣٨). وعلى الرغم من حماية الجيش الصهيوني لأولئك المستوطنين وحماس كل الصهاينة الرسميين بدرجات متفاوتة وأساليب متفاوتة للإسراع في عملية الاستيطان في الضفة الغربية والجولان وقطاع غزة إلا أن استجابة الصهاينة

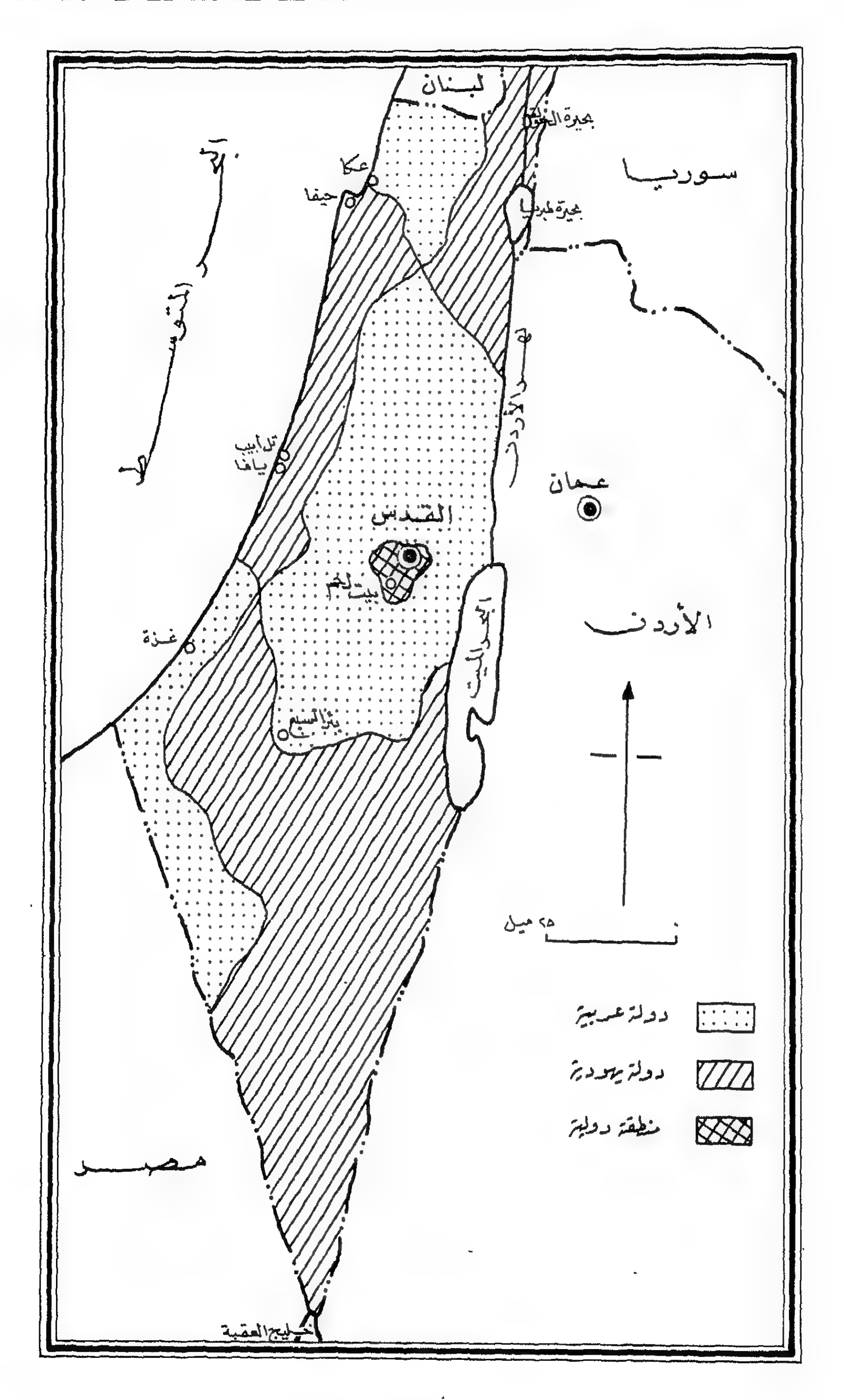
(٣٥) من المعروف أن المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في مدينة بال بسويسرا سنة ١٨٩٧م كان من أهم أهدافه خلق وطن للشعب اليهودي بفلسطين يضمنه القانون العام، ورأى هرتزل أن تتولى تحقيق تلك الأهداف هيئتان: «جمعية يهودية وشركة يهودية». أما الجمعية اليهودية فقد تمثلت في المنظمة الصهيونية العالمية، وأما الشركة اليهودية فقد تطورت فكرتها حتى صارت هيئة تنفذ سياسة المنظمة الصهيونية الخاصة بإنشاء الوطن اليهودي، وأطلق عليها الوكالة اليهودية التي أصبحت فيما بعد نواة الحكومة الصهيونية في فلسطين. (محمد عبد الرؤوف سليم)، **نشاط الوكالة..** ص ١١–١٢.

(٣٦) سليم (١٩٨٤ م)، ص ٦٢٥.

(٣٧) Kermit Roos It, A Lesson in Pressure Politics, **The Middle East Journal**, 3, (January, 1953), p.14.

(*) استخرجت هذه الأرقام من (التوزيع السكاني في أقضية فلسطين عام ١٩٤٥م) في الاستيطان: عبد الرحمن أبو عرفة، **مرجع سابق** ص٥٨ وهو ينقل عن «ملحق مسح فلسطين» المعد من قبل اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، حزيران ١٩٤٧م.

(٣٨) **Time**, Israel's Great Land Rush, January 17, 1983.



شكل رقم (٧) مشروع هيئة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين (نوفمبر ١٩٤٧ م)

لتلك السياسة لم تكن مشجعة. وهنا جاء دور الإغراءات المادية. أعلن الصهاينة في باديء الأمر عن بناء «٣٥٢» فيلا في غيشون الواقعة بين القدس ورام الله، وحدَّدُوا ثمن (الفيلا) الواحدة بمبلغ يعادل خمسة وستين ألف دولار، علماً بأن مثيلاتها من الفلل الأخرى تباع في الأراضي التي احتلها الصهاينة قبل عام ١٩٦٧م بما يعادل أضعاف هذا المبلغ. ولقد أكدت الحكومة لكل من يريد الاستفادة من هذا المشروع أنها سوف تعمل على إنشاء طريق عام لهم بحيث تصبح المسافة بينهم وبين كل من مدينتي القدس وتل أبيب أقصر مما هي عليه، أضف إلى ذلك إعطاء المشترين مبالغ من المال سلفة لهم تساعدهم على عمليتي الشراء والإقامة.

أما بالنسبة للحماية فإن المستوطنين كانوا يعرفون سلفاً أنهم سوف لايعتمدون على الجيش الاسرائيلي فقط ولكن على أنفسهم حيث سيوفر لهم كل مايحتاجون إليه من أسلحة وآليات وذخائر تمكنهم من قهر العرب من أصحاب الأرض وغيرهم في الريف العربي والمدن المجاورة. وسرعان مابيعت الفلل في غضون ثلاثة أسابيع فقط[٣٩]. كانت تجربة غيشون Gishon لها من الأهمية مالها حيث أنها أقنعت الحكومة الصهيونية بأن حلمها في توطين مائة ألف صهيوني في الضفة الغربية في منتصف الثمانينات سوف يصبح حقيقة. ثم قامت عشرة مشاريع استيطانية في الضفة الغربية شملت إنشاء أحد عشر ألف وحدة سكنية. ومن الملاحظ أن تعداد المستوطنات يتزايد عاماً بعد عام ويتخذ طابع الخطوط المتصلة المتتالية (شكل ٨). ويتوقع الصهاينة أن سنة ٢٠١٠ ميلادية سوف تشهد وجود ثلاثة ملايين نسمة يشكل المستوطنون الصهاينة حوالي نصفهم. والجدير بالذكر أن معظم الداعين لسياسة الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية يغلب عليهم طابع ضرورة حث الخطا من أجل تحقيق ونجاح هذه السياسة. ويرجع ذلك إلى سببين هما:

* القضاء على أمل العودة عند العرب إلى حدود ماقبل ١٩٦٧م وإجبارهم على أن يقبلوا سياسة الأمر الواقع-بالسيطرة الصهيونية على الأرض.
* الخوف من تلكؤ الحكومات الاسرائيلية في مواصلة تبني هذه السياسة نظراً لأسباب داخلية أو دولية، ويعتقد الصهاينة في المباديء التي ينادي بها كثير من زعمائهم بأن عليهم أن لايتراجعوا أو يرحلوا عن أرض احتلوها أو استوطنوها. إنهم يؤكدون دائماً أن أي قرار أو تصرف مخالف لهذه السياسة يعني تدمير كيانهم، ولكن جلاء الصهاينة عن سيناء وإخراج ٦٤٠٠ مستوطن صهيوني من «يميت» الواقعة بالقرب من العريش قد أكد لهم عدم صدق حدسهم إذا جاء السلام على مائدة المفاوضات أو بحدّ السيف.

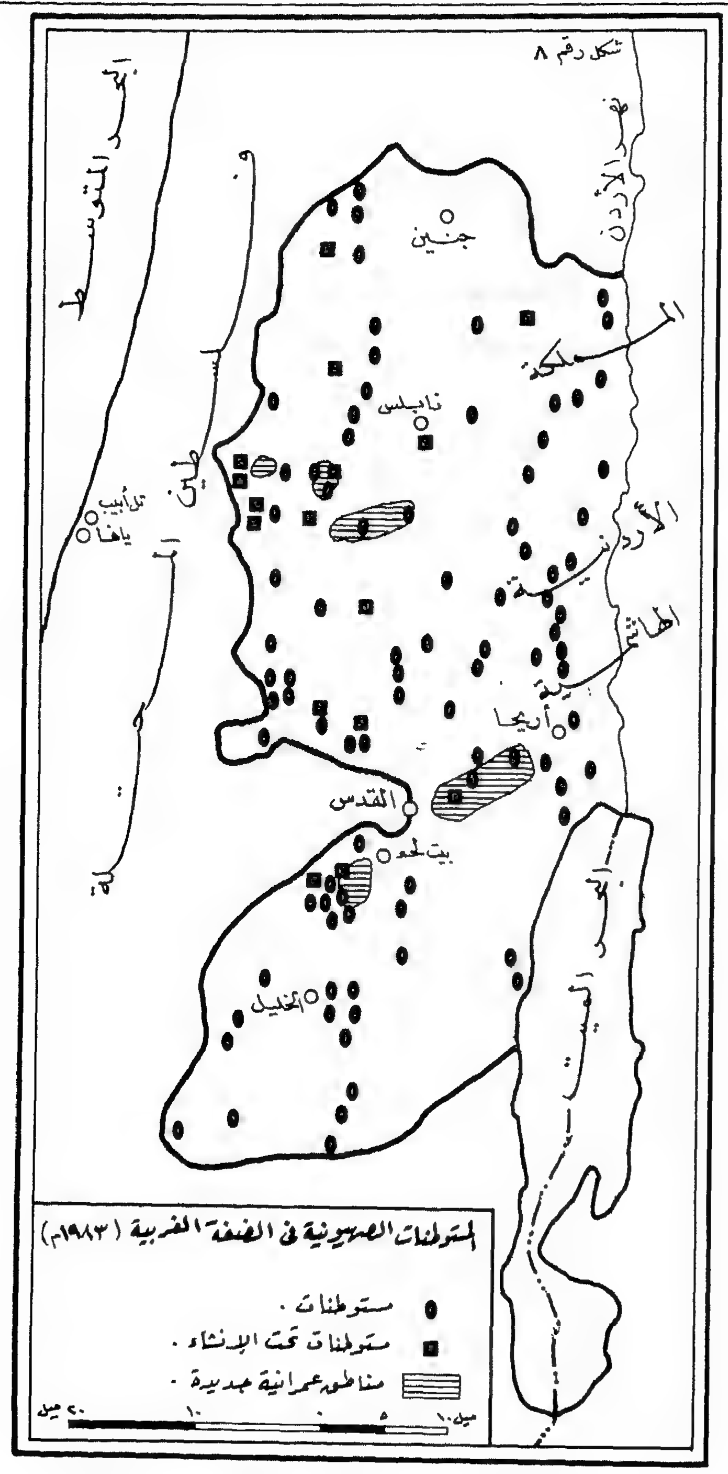
استجداء الدعم المالي الخارجي

لايمكن للاستيطان اليهودي في فلسطين أن يعيش ويستمر دون الدعم المالي الخارجي، وقصة نجاح الاستيطان هي في الحقيقة قصة تدفق المال على هذه المشاريع من مصادر التمويل الخارجي. ويكفي هنا أن تذكر جهود روتشيلد، والصندوق القومي اليهودي، والتعويضات الألمانية، والجباية اليهودية في كل أنحاء العالم، والإعانات الضخمة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية. وإن المستوطنات لاتكتب لها الديمومة دون تدفق الأموال الخارجية. وقد نبه على هذه الحقيقة علّامة دمشق محمد كرد علي منذ عام ١٩١١م عندما تناول الصهيونية وتغلغلها في فلسطين، وبيَّنَ أن المستعمرات التي يقيمها اليهود هي (مستعمرات عصرية وناجحة صوريا بسبب وحيد هو المعونة المالية الأجنبية الاستثنائية والهائلة الحجم)[٤٠]. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر أنه لحكومة العدو الصهيوني أن تحصل على مساعدات أمريكية طارئة تتراوح مابين سبعمائة مليون وألف مليون دولار للسنة المالية ١٩٨٥م، التي تبدأ في شهر أكتوبر ١٩٨٤م. ويضاف إلى هذا المبلغ، المعونات الأمريكية السنوية التي تبلغ ألفين وستمائة مليون دولار. ويذكر بعض المراقبين أن حكومة العدو سوف تطلب من الولايات المتحدة الأمريكية معونة مالية للسنة القادمة تصل إلى خمسة آلاف مليون دولار[٤١]. ويستطيع المتتبع للحملة الانتخابية في الولايات المتحدة أن يعرف مدى

(٣٩) المرجع السابق.

(٤٠) سمير صيقلي، **الحياة الفكرية الدمشقية في مستهل القرن العشرين**، محمد كرد علي، ومجلة **المقتبس**. بحث ضمن: الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠-١٩٣٩م، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، اكتوبر ١٩٨٣م) ص١٦٨.

(٤١) **جريدة الشرق الأوسط** ١٩٨٤/٩/١٥م نقلاً عن الفايننشال تايمز.



TIME : JANUARY 17,1983 Vol. 121 No. 3 .

الدعم الذي تلقاه حكومة العدو من المصدر الأمريكي فقط. فأمام الكونجرس الأمريكي الآن (شيء اسمه «تعديل كرانستون» لمشروع قانون المساعدة الخارجية الأمريكية، ينص على أن تضمن الولايات المتحدة إلى الأبد أن تزيد مدفوعاتها لاسرائيل على ديون اسرائيل الخارجية)(٤٢). ويقول صحافي أمريكي بارز «تحتاج إسرائيل إلى مزيد من المساعدات الأمريكية لثلاثة أسباب؛ الأول غزوها الفاشل للبنان، والثاني بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، والثالث ربط الأجور إلى نسبة التضخم فيها. وربط الأجور إلى نسبة التضخم رفه سياسي لاتمارسه الولايات المتحدة نفسها»(٤٣). إن هذا الدعم المالي الخارجي هو المصل المغذي الذي إذا انقطع مات الاستيطان. ولكنها الشركة اليهودية الصليبية الجديدة.

حشد القدرات الفنية والتنظيمية

تحشد دولة العدو لمساندة الاستيطان قدرات فنية كبيرة تكسب الاستيطان السرعة والمرونة وتساعد على نموه نمواً سرطانيا. وفى بداية تأسيس المستوطنة تكون من الديناميكية بحيث يمكن ازالتها بأقل حد من الخسائر(٤٤) وفي عام ١٩٤٦م «وعندما أصبح من الواضح أن قضية فلسطين سوف تطرح على الأمم المتحدة وحتى يبرر الصهاينة مطالبتهم بأراضى النقب باشروا على عجل باقامة بعض المستوطنات فى المنطقة وفى غضون أيام كانوا قد أقاموا ١١ مستوطنة»(٤٥). إن الآليات الكثيرة والبيوت الجاهزة المتحركة، واستخدام مواد البناء المسبقة الصب، والخطط الموحدة، والدراسات المستفيضة عن الموضوع، كلها تسهم في التعجيل بالاستيطان. ويضاف إلى ذلك أن وراء الاستيطان تقف مؤسسات تنظيمية قوية تحظى بالمساندة على جميع أصعدة الحكومة، والمنظمات، والوكالات الصهيونية العالمية، حتى يصح أن نسمي هذه المؤسسات: السلاح التنظيمي الذي يساند الاستيطان. وتكاد تكون شؤون الاستيطان هي الشغل الشاغل لكل وزارات حكومة العدو. ويكفي على سبيل المثال أن نشير إلى أن مركز الدراسات الاستيطانية (رحوبوت) يُدار من خلال مجموعة من المديرين تمثل عدداً من الوزارات، منها (وزارة الخارجية، والزراعة، والعمل والداخلية، والإسكان، والهجرة والاستيعاب، والصناعة، والسياحة)(٤٦). إن التخطيط الشامل والتنفيذ السريع للاستيطان يتمان بدقة باعتبار الاستيطان جزءاً أساسياً في الخطط القومية والاقتصادية والاجتماعية للعدو ويتمّان (بتنسيق شامل بين مختلف أجهزة التخطيط والتنفيذ الحكومية العامة)(٤٧) والعالمية.

القوة العسكرية والإرهاب

إن الإطار العام الذي تتفاعل داخله عناصر الاستيطان هو القوة العسكرية. إن الآلة العسكرية اليهودية هي مسألة حياة أو موت بالنسبة للاستيطان الغاصب. وقد عبر جابوتنسكي عن ذلك بأفضل صورة عندما قال: «الصهيونية هي الاستيطان، ولذا فهي تحيا وتموت مع قضية القوة المسلحة»(٤٨). إن هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٤٨م وكارثة ١٩٦٧م، واتفاقية كامب ديفيد بعد حرب عام ١٩٧٣م، تكاد ترسُم الخط البياني المتصاعد للاستيطان واغتصاب الأرض الفلسطينية...

إن المؤسسة العسكرية الصهيونية تسهم بالنشاطات الاستيطانية بشكل مباشر، وتقع عليها مسؤولية تقدير الاحتياجات الأمنية للمستوطنات، وكذلك تزويد المستوطنات الجديدة بالأعداد اللازمة من وحدات الناحال(٤٩)، وكذلك يعتبر العامل العسكري أساسياً في اختيار موضع وموقع أية نقطة استيطانية؛ لأن الوظيفة العسكرية للمستوطنات وظيفة تكاد تساوي سبب وجودها. ويعتبر تسليح المستوطنين المغتصبين وإطلاق أيديهم في إرهاب السكان الفلسطينيين عنصراً مهماً في عملية الاغتصاب.

إن عناصر الاستيطان كلها مهما بلغ الادعاء بعمق منطلقاتها

---

(٤٢) **جريدة الشرق الأوسط**، من جهاد الخازن، الانتخابات الأمريكية القادمة ربما جعلت الالتزام السياسي باسرائيل أمراً دائماً، السنة السابعة، العدد ٢١٢١، تاريخ ١٨/٩/١٩٨٤م.

(٤٣) **المرجع نفسه**، وقد قدم المقال المذكور آنفاً خلاصة لمقال صحافي امريكي معروف هو جوزف هيرش.

(٤٤) أبو عرفة، **الاستيطان**، ص ١٨٣.

(٤٥) حبيب قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة** (دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨م) ص١٥٩.

(٤٦) أبو عرفة، **الاستيطان**، ص ١٤٤.

(٤٧) **المرجع السابق**.

(٤٨) **المرجع نفسه**.

(٤٩) أبو عرفة، **الاستيطان**، ص ١٤٤.

الدينية، وارتباطها بالسياسات الاستعمارية للدول الكبرى، ومهما كانت المعطيات المتصلة باغتصاب الأرض واستجلاب القوى البشرية واغتصاب المياه، ومهما حشدت له من الإمكانات المالية، والقدرات الفنية والتنظيمية ماكان ليؤتي النتائج القائمة حالياً على أرض فلسطين لولا القدرة العسكرية اليهودية التي استطاعت إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية في الميدان في كل مرّة وصل فيها الصراع إلى اللجوء للصدام المسلح. وأن أية حلول تطرح لوقف الاستيطان اليهودي واغتصاب أرض فلسطين لن تكون كاملة إلّا إذا كانت جزءاً من استراتيجية عامة تهدف في نهاية الأمر إلى إلحاق هزيمة حقيقية بالآلة العسكرية اليهودية التي تشكل الدرع الذي تحتمي به عمليات اغتصاب الأرض الفلسطينية تحت اسم الاستيطان. إن مصير فلسطين والأراضي العربية الأخرى التي ترزح تحت الاحتلال الغاشم هو اليوم على مفرق درب تاريخي له مابعده، فإما أن ينجح الاستيطان وتزول بالتالي من الوجود شخصية فلسطين العربية الإسلامية، وإما أن يثبت العرب ويؤازروا أهل الأرض المحتلة في صمودهم إلى أن يحين يوم يفرح فيه المؤمنون وتلحق الهزيمة بالمغتصبين، وتعود فلسطين عربية إسلامية كشقيقاتها العربيات. إن الأمر خطير، والكارثة جلل، والوقت يمر سريعاً، والتاريخ الذي لعن من أضاعوا الأندلس لن يرحم الأجيال التي تفرط بأرض فلسطين أو غيرها. ولابد من العمل والصبر والمصابرة والمرابطة، وصدق الله العظيم (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم، فزادهم إيماناً وتثبيتاً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) القرآن الكريم «آل عمران ١٧٣».

معايير اختيار الأماكن لإقامة المستوطنات

إن اختيار أية قطعة من الأراضي لإقامة مستوطنة صهيونية عليها لايأتي بصورة عفوية.

هناك عدّة مزايا يضعها في الاعتبار لتلك السياسة عند اختيارهم الأرض الصالحة من وجهة نظرهم. ويمكن تقسيم تلك المزايا إلى زمرتين هما:

مزايا الموضع(٥٠)

- أن تكون الأرض زراعية أو صالحة للزراعة.
- أن تحتوي طبقاتها على مياه جوفية صالحة للري والشرب أو يصيبها كميات كافية من المطر أو المياه الجارية.
- أن تكون التربة متماسكة بحيث تسهل حركة السيارات والآليات عليها ويمكن بناء ملاجىء ومخابىء فيها بسهولة.
- أن يصعب أو يتعذر الوصول إليها وذلك من أجل تسهيل مهمة الحماية على المستوطنين.
- أن تتوقع في الموضع أهم أسباب الدفاع كلما أمكن ذلك.

مزايا الموقع(٥١)

- توفر طرق المواصلات والتمكن من السيطرة على هذه الطرق عند اللزوم.
- وجود الموضع أو أي جزء منه في منطقة مرتفعة تعلو المواضع الأخرى المجاورة لما في ذلك من أسباب عسكرية ومعنوية يستفاد منها لصالح المستوطنين.(٥٢)

وإجمال القول أن عنصر اغتصاب الأرض ونزع ملكيتها من أيدي أصحابها الأصليين هو المحور الرئيسي للمجهود اليهودي السياسي والاقتصادي والعسكري والعقائدي.

الأساليب التي يستخدمها الصهاينة لاغتصاب الأرض للاستيطان

اتضح من العرض السابق أن الاستيطان بالنسبة للسلطات الصهيونية يعد قاعدة من القواعد الأساسية التي لايمكن المساس بها في الكيان الصهيوني، وفي هذا الصدد يقول (شمعون شيفز) رئيس لجنة مستوطني الجولان في مقابلة مع صحيفة (معاريف) الصهيونية: «إن هناك قواعد صهيونية

(٥٠) يقصد بالموضع قطعة الأرض التي تقام عليها المستوطنة في ظل ظاهرتها الطبيعية والبشرية الخاصة بها.

(٥١) نعني بالموقع العلاقة بين المكان الذي تقام عليه المستوطنة والمواقع الأخرى المجاورة أو البعيدة.

(٥٢) إن من أهم الأسباب التي كانت وما زالت تشجع الصهاينة على بناء المستوطنات في الأماكن التي ترتفع عما حولها من الأراضي الأخرى، العامل النفسي، حيث أنه يعطي للمستوطنين الشعور بالاطمئنان والمنعة والبعد عن أي هجوم يمكن أن يقوم به العرب من الأراضي المجاورة. بالإضافة إلى ذلك فإن وجود العدو الصهيوني في مكان مرتفع قد يخلق عند العرب الشعور باليأس والقنوط وبالتالي يمكن الارتياح في المسكن والعيش بالقرب من تلك المستوطنات.

أساسية لايمكننا أن نقبل بحلول توفيقية بشأنها، وهي الهجرة اليهودية، والاستيطان والأمن»(٥٣).

ولما كانت للاستيطان هذه المرتبة المهمة في التفكير الصهيوني فقد استخدمت السلطات الصهيونية شتى الوسائل والأساليب للسيطرة على الأرض العربية وتوطين اليهود المستجلبين فيها، ومن هذه الأساليب مايأتي:

١ - وضع اليد على الأراضي الحكومية (الأراضي الأميرية): فقد قامت سلطات الاحتلال بوضع يدها على جميع الأراضي الحكومية في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٤٨م، ثم قامت بعد العدوان الصهيوني سنة ١٩٦٧م، بوضع يدها على الأراضي الحكومية في المناطق التي احتلتها في السنة المذكورة، وذلك لتوطين المستجلبين الصهاينة فيها.

٢ - الاستيلاء على أملاك الغائبين: قامت سلطات الاحتلال بالاستيلاء على عشرات الآلاف من الدونمات بحجة أنها من أملاك الغائبين الذين كانوا خارج الأراضي المحتلة عندما قامت الحرب.

٣ - وضع الحواجز والأسلاك الشائكة حول مساحات واسعة من الأراضي العربية، بحجة استخدامها لأغراض عسكرية، تمهيداً لتحويلها -فيما بعد- إلى مستوطنات صهيونية وقد قامت سلطات الاحتلال بإغلاق مساحات واسعة في عدّة مناطق متذرّعة بهذه الذريعة.

٤ - الاستيلاء على الأراضي العربية بدعوى أنها سوف تستخدم في المصالح العامة ثم إقامة مستوطنات صهيونية عليها. ومن أمثلة هذا الأسلوب محاولة سلطات الاحتلال للاستيلاء على ثلاثين ألف دونم بالقرب من (رفح) بدعوى تحويلها إلى بديل لميناء (يميت)، الذي سيقام هناك. وتقوم دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية بالعمل على تخصيص هذه المساحة للاستيطان الصهيوني. ومن أمثلة ذلك أيضاً استيلاء السلطات الصهيونية على ثمانمائة دونم سنة ١٩٦٩م من أراضي قرية (بيت حانون) بدعوى إقامة قرية صناعية عليها، وقد أقامت سلطات الاحتلال بضعة عشر مصنعاً في هذه المساحة، واستجلبت العمال والمستثمرين الصهاينة إليها.

٥ - الاستيلاء على مساحات من الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧م بدعوى أنها كانت مملوكة لليهود قبل سنة ١٩٤٨م.

٦ - تصفية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وإقامة مشاريع استيطانية فوقها.

٧ - إقامة مستوطنات داخل معسكرات الجيش الصهيوني في الأرض المحتلة، حيث يقوم المستوطنون الصهاينة الذين يسكنون هذه المستوطنات بارتداء ملابس عسكرية ويعتبرون جنوداً في الاحتياط.

٨ - التستر تحت ستار أن المستوطنين ليسوا إلا معسكر عمل، له مهمة علمية وهي البحث عن الآثار في المناطق التاريخية. وقد أقيمت عدة مستوطنات بهذه الطريقة في منطقتي نابلس ورام الله، ومنها مستوطنة (شيلو) شمال رام الله.

٩ - التستر تحت أسماء شركات مسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية - مثل شركة هيمانوتا-تزعم أنها تريد إقامة مشاريع وشركات استثمار وأنها تريد شراء أرض لإقامة مشروع أو مصنع أو مزرعة، وبهذا تعمل على محاولة خداع المواطنين العرب لشراء الأرض منهم.

١٠ - قيام دائرة العقارات الاسرائيلية بعمليات احتيال وتزييف أختام المواطنين العرب وتوقيعاتهم وتزييف الوثائق لتمليك الأرض للصندوق القومي اليهودي المعروف باسم (الكارن كايمت). وقد اعترف مدير الكارن كايمت بعمليات الاحتيال والتزييف في تقرير أعده سنة ١٩٧٦م، وقال في هذا التقرير: «لقد اشترينا بالأمتار وبالدونمات وبمئات الدونمات، واشترينا مباني ومؤسسات عامة وهناك كثير من السكان العرب يعيشون على الأراضي التي تم شراؤها وهم لايعرفون بأن هذه الأراضي قد أصبحت ملكاً للكارن كايمت.»(٥٤)

---

(٥٣) **نشرة دار الجليل للنشر والخدمات الصحفية**، عمان، التقرير رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٨٢/١/٩م، ص ٥.

(٥٤) حبيب قهوجي، **مرجع سابق**، ص ٢٣٢.

١١ـ مصادرة الأراضي من أيدي المواطنين العرب، وهدم بيوتهم ومحلاتهم ومصادرتها لإقامة المستوطنات الصهيونية عليها.

١٢ـ تهديد المواطنين العرب ـ أصحاب الأراضي ـ لإجبارهم على بيع أراضيهم، تمهيداً لإقامة المستوطنات الصهيونية على هذه الأراضي.

١٣ـ ممارسة عمليات القهر والاضطهاد ضد المواطنين العرب لإخراجهم من ديارهم وأراضيهم ثم الاستيلاء عليها.

١٤ـ التهجير المباشر وذلك بإبعاد المواطنين العرب ونفيهم إلى خارج الأرض المحتلة تمهيداً للاستيلاء على ممتلكاتهم.

١٥ـ استيعاب الأيدي العاملة العربية في المصانع والمزارع والمشاريع الصهيونية وذلك لإيجاد انفصال بين المواطن العربي وأرضه.

١٦ـ تهجير المواطنين العرب من القرى إلى المدن وذلك لتقليل ارتباط المواطن العربي بالأرض تمهيداً لانتزاعها منه، وكذلك لتحويل الفلاحين إلى عمال في المصانع والمشاريع الصهيونية.

١٧ـ ربط اقتصاد الأرض المحتلة بالاقتصاد الصهيوني لكي تصبح المناطق المحتلة مجتمعاً استهلاكياً للصناعات والمنتجات الصهيونية، وبالتالي تصبح الأرض ليست لها قيمة اقتصادية بالنسبة للمواطن العربي في الأرض المحتلة، وبذلك يسهل ـ في نظر السلطات الصهيونية ـ انتزاع الأرض من المواطنين العرب.

١٨ـ خنق الاقتصاد الفلسطيني بشتى الوسائل، وبخاصة الاقتصاد الزراعي حيث تعمل سلطات الاحتلال على إعاقة تصريف الغلات والحاصلات الزراعية لكي تصاب بالكساد فتصبح الأرض غير ذات قيمة اقتصادية للمواطن العربي.

١٩ـ العمل على جعل القرى والمدن العربية تابعة للمستوطنات الصهيونية وذلك بتسليط المستوطنات على القرى المجاورة بحيث تهيمن عليها هيمنة تامة.

فإذا كانت المستوطنات مدنية الطابع (كيبوتسات أو موشافات) فإن مصير القرى العربية يصبح تابعاً لها، وإن كانت المستوطنات عسكرية الطابع (مستعمرات عسكرية أو ثكنات عسكرية) فإن المستوطنين يزاولون الاعتداءات المتكررة على المواطنين العرب لحملهم على مغادرة قراهم تمهيداً للاستيلاء عليها.

نظرة في المستقبل

كتبت صحيفة الشرق الأوسط نقلاً عن صحيفة نيويورك تايمز أن «العدد الاجمالي للمستوطنات يصل إلى ١٢٠ مستوطنة، وهو مايوازي ثلاثة أرباع جميع المستوطنات المزمع إنشاؤها حتى عام ٢٠١٠م. كما أن الوضع الراهن فيما يتعلق بمصادرة الأراضي يمثل ٨٦٪ من مجموع الأراضي التي خططت الحكومة الاسرائيلية لمصادرتها»(٥٥).

وفي الحقيقة أنه لايكاد يمر يوم دون أن تنشر الصحافة أخباراً من داخل فلسطين المحتلة عن أعمال اليهود وجهودهم في اغتصاب الأرض الفلسطينية بما فيها من خيرات ومياه. وعلى الرغم من وجود عنصر المبالغة والتهويل فيما ينشره اليهود عن هذا الموضوع، ليوهموا العرب والمسلمين والعالم كله بقيام أمر واقع لايدفع ولامناص من قبوله، على الرغم من ذلك، فإن ماهو قائم فعلاً على الأرض الفلسطينية، ومايخطط له العدو كاف لرصد نذر الكارثة وكاف للتحقق من أن ماقد يجيء به المستقبل سوف يكون له أثر كبير على التغيرات السكانية في المنطقة كماً وكثافة وعرقاً.

إن الاستيطان اليهودي في فلسطين يتم وفق عمل يومي منظم وسريع، وتسانده قوة مالية وفنية كبيرة، وتحميه قوة عسكرية ارهابية متفوقة. وهو ينفذ وفق خطط استراتيجية طويلة الأمد. وإذا استمر الأمر على ماهو عليه فسوف يتغير التركيب السكاني لفلسطين بكاملها تماما فماذا عسانا نفعل نحن معشر العرب والمسلمين؟ لابد من استراتيجية عربية إسلامية مدروسة، تضعها الدول العربية والإسلامية لوقف استمرارية زحف سكاني غريب إلى ربوع وطننا العربي.

ولئن كانت هذه العجالة ليست هي المكان المناسب لطرح

(٥٥) **جريدة الشرق الأوسط**، العدد ٢١٢٣ تاريخ ١٤٠٤/١٢/٢٦هـ الموافق ١٩٨٤/٩/٢١م.

أسس هذه الاستراتيجية وخطوطها الرئيسية، فإن من الواجب العمل، بكل جدية وسرعة على عقد مؤتمر علمي دوري عن الاستيطان اليهودي، يكون من مهامه الأولى وضع أسس الاستراتيجية العربية الإسلامية لمقاومة هذه الهجمة الاستعمارية الجديدة على فلسطين. ويدعى لهذا المؤتمر علماء الأمة العربية الإسلامية، وهيئاتها العلمية، ومنظماتها السياسية، بل ويدعى أغنياء الأمة ورجال المال فيها لتدارك الكارثة قبل وقوعها.

بالإضافة إلى ذلك فإنه لابد أن يوجه الإعلام العربي والإسلامي لأهمية هذه القضية، وضرورة تنوير الرأي العام العربي الإسلامي عنها: في المدرسة، والمسجد، والصحافة، ووسائل الإعلام المسموعة والمرئية، ليبقى الموضوع حياً في القلوب والأذهان تمهيداً لحشد الرأي العام خلف خطط مقاومة هذا العدو.

ويجب علينا أن نؤكد في كل أفعالنا وقراراتنا وخططنا أن فلسطين أرض عربية إسلامية إلى الأبد لايمكن لأي نوع من الممارسات والتصرفات الصهيونية أن يكتسب الشرعية في امتلاك شبر منها مهما تذرع بالحيل الخبيثة ومهما ادعى الشراء أو الحيازة القانونية أو الوراثة التاريخية!! ولابد من الدعم الفعال لعرب الأراضي المحتلة الذين مازالوا يقاومون الاستيطان بشجاعة وإيمان على الرغم من عدم تكافؤ الامكانات والقوى، وعلى العرب والمسلمين مسؤولية كبيرة في تقديم العون لهؤلاء الصامدين، لأنهم أحوج إلى المساعدات الفعّالة منهم إلى المؤتمرات. وأن تثبيت جذورهم في الأرض هو لب المعركة وأساسها. ولكن التصدي للاستيطان اليهودي لايمكن أن يؤتى أكله دون أن تكون الأمة العربية والإسلامية يداً واحدة، تعمل وفق استراتيجية تؤكد وتنفذ وحدة الكلمة والأهداف. ولابد من قيام القوة العربية الإسلامية الموحدة المحيطة بالعدو والقادرة على هزيمة آلته العسكرية وكسر شوكة ارهابه. إن الاستيطان الصهيوني ليس مشروعاً اقتصادياً بل إنه من هذه الناحية مشروع خاسر وتغدق عليه الأموال الكثيرة وهو أحد أسباب الانهيار في اقتصاد العدو. ولكنه رأس جسر عسكري استعماري يهدد مستقبل الأمة العربية والإسلامية وينذر بالانقضاض على أجزاء أخرى من الوطن العربي والإسلامي.

الخـاتـمـة

إن الإطار التاريخي للصراع على فلسطين يوضح أن الصراع ليس حديثاً، بل هو صراع بين حضارتين العربية والإسلامية من جهة، والحضارة الغربية الغازية، التي ورثت الحضارة الهلينية وحاولت مراراً أن تقوم بهجوم مضاد على نجاح حضارة الإسلام من جهة أخرى. ويأتي الغزو اليهودي في هذا الإطار استمراراً للحملات الصليبية. واستمراراً لجهود الدول الأوروبية في تدمير القوة الإسلامية عموماً والعربية بشكل خاص، لما للعرب من أثر كبير في استمرارية الإسلام وحضارته.

لقد نجح الهجوم الغربي في الأندلس نجاحاً تاماً وجاءت بعد ذلك الخلافة العثمانية، فكانت في البداية مصدر قوة ومنعة، وحالت دون سقوط فلسطين بالذات قي أيدي اليهود، وان لم يكن في مقدورها الحيلولة دون سقوط بلاد عربية إسلامية أخرى تحت الاستعمار الغربي المباشر.

ولكن الهجوم الاستعماري الغربي ازداد حدة وشراسة مع مطلع هذا القرن، واستطاع أن يستغل حالة الضعف والتخلف التي أصابت المسلمين وأن يدمر القوة الإسلامية الباقية ويتخلص منها تحت ستار «المسألة الشرقية والرجل المريض». وليس من قبيل الصدف أن يشهد عام ١٩٠٨/١٩٠٩م وهو تاريخ وصول الاتحاديين الطورانيين إلى الحكم نشاطاً ملحوظاً للاستيطان اليهودي. وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، وخروج آخر قوة إسلامية موحدة من ميدان السياسة الدولية وصراعها، دخلت فلسطين تحت الاستعمار الغربي المباشر. وظن طواغيت الاستعمار أن الحروب الصليبية قد انتهت. ولكن كفاح العزب الحديث استمر وخيب ظن الاستعمار في كثير من البلاد العربية التي استقلت. أما فلسطين فإن قصتها قد بدأت بداية جديدة. ترى هل سيتكرر في فلسطين وماحولها ماحدث في الأندلس؟؟ إن الاستيطان اليهودي اليوم يجري بعنف وشراسة واستمرارية وقد استطاع حتى الآن أن يغير الشخصية العربية والإسلامية لقسم كبير من فلسطين: لقد غير توزيع السكان، وغير معالم الأرض والملكية، وغير مجاري المياه والأنهار، وصبغ الأسماء والتاريخ الفلسطيني منذ ١٩٤٨م بصبغة يهودية. وبعد كارثة ١٩٦٧م ازدادت خسارة العرب بسقوط الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء

تحت سيطرة اليهود. والعدو جاد في تهويد مابقي في حوزته من هذه المناطق، ويعمل يومياً لهذا الهدف.

ولئن كانت حرب ١٩٧٣م قد هزت الكيان اليهودي الاستعماري في فلسطين هزاً عنيفاً، فلقد جاءت اتفاقية كامب ديفيد، وأخرجت جمهورية مصر العربية من خنادق التصدي للصهاينة ولو إلى حين، ونجم عن ذلك أن احتل العدو الصهيوني جنوب لبنان.

إن هزيمة الاستيطان اليهودي فرض على العرب والمسلمين لتوكيد ذاتيتهم والحفاظ على حقهم بالبقاء والاستمرار والحياة. وأول خطوة هي أن نفهم هذا العدو ونقوم العناصر التي يقوم عليها، ونتصدى له وفق استراتيجية مدروسة شاملة اجتماعياً واقتصادياً .وسياسياً وعسكرياً.

إن الاستيطان اليهودي يقوم على عقيدة دينية حقنها دهاقنة السياسة الاستعمارية من اليهود ومن يتعاطف معهم أو يؤيدهم في أذهان اليهود لتبرير احتلال فلسطين وتسخيرها لمآربهم الاستعمارية.

وتحشد للاستيطان قوة بشرية تستجلب من كل أنحاء العالم وبخاصة من روسيا، وتصب في الاستيطان أموال هائلة أغدقتها عليه بعض دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

وينظم العدو هذه الامكانات وفق خطط طويلة، ويجند لها قدرات فنية كثيفة، ويعمل بسرعة في اغتصاب الأراضي والمياه الفلسطينية واقتلاع أصحابها الأصليين منها.

وتحمي هذا المشروع الخبيث قوة عسكرية ارهابية، استطاعت أن توقع الهزيمة بالعرب، وأن تفرض الباطل بقوة السلاح، وتعطل الرد العربي الفعال. ولقد جاء غزو العدو للبنان ومحاولة تدميره للقوة الفلسطينية، وقصفه من قبل للمفاعل الذري العراقي دليلاً -إن كان مايزال يلزم الدليل- على أن العدو اليهودي مدعماً بالامبريالية العالمية، عازم على السير قدماً في تثبيت مشروعه الاستيطاني وفرضه.

ولاشك أن السؤال التالي كثيراً مايتبادر إلى أذهان العرب: هل يمكن وقف هذه الكارثة في فلسطين أم أننا معشر العرب والمسلمين نسير نحو كارثة حضارية أكبر مما حدث في الأندلس؟.

على الرغم من أن الصورة مظلمة، فلاداعي لليأس أبداً. إن العرب يملكون كل مقومات النهضة ومطالب القوة ولكن الاستيطان لايملك المقومات الذاتية بل هو مصطنع دخيل، ولذلك لابد لنا من العمل. وصدق العلي القدير حيث يقول:

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون.»(٥٦)

(٥٦) سورة التوبة، آية ١٠٥.

العصور، المجلد الأول، الجزء الأول، ١٢٢ ــ ١٣٨ (١٩٨٦).

نقد الكتب

أثر علماء العرب والمسلمين في تطوير علم الفلك

تأليف الدكتور علي عبد الله الدفاع

للدكتور سيد رضوان علي

ملخص البحث : تدور هذه الدراسة حول الأخطاء المنهجية في تأليف الكتاب، من عدم رجوع المؤلف إلى المصادر الأصلية، واتخاذه أسلوب المناقب في تراجم الفلكيين، وكثرة الاقتباسات... إلخ.

كما أشار الباحث إلى أخطاء علمية كثيرة في الكتاب من نسبة نظريات كروية الأرض، ودورانها حول محورها، وحول الشمس في مدارها، وصنع الاسطرلاب... إلخ إلى الفلكيين المسلمين، وعدم الدقة في تقديم قوائم لمؤلفات الفلكيين المذكورين في الكتاب. وأجهد كاتب البحث نفسه في تصحيح هذه القوائم، وتمييز المطبوع من هذه المؤلفات عن المخطوط. وهكذا فالبحث نقد بناء للكتاب زاد من قيمته.

كتاب آخر في سلسلة الكتب التي كثر صدورها في السنوات الأخيرة عن تاريخ العلوم عند العرب والمسلمين، ومعذرة إذا خالفت بهذه الكلمة رأي صاحب التصدير للكتاب الدكتور زغلول النجار الذي أعطى للمؤلّف الفاضل دور الريادة في هذا المجال.

والحق أن المؤلّف الفاضل لم يدّع لنفسه هذا الدور من قريب أو بعيد، وكيف يتصور ذلك، وهو الذي ذكر عدداً غير قليل من الكتب العربية الحديثة في الموضوع في فهرس مراجعه، واقتبس منها باستمرار في متن الكتاب؟!

والريادة في البحث في علم الفلك عند المسلمين، ونشر الكثير من كتب التراث فيه، كانت ولا شكّ لنفر من علماء الغرب، المعروفين بالمستشرقين، وعلى رأس هؤلاء المستشرق الايطالي كارل نلّلينو في أوائل هذا القرن الميلادي. وفي الوقت نفسه كان الاستاذ صالح زكي التركي قد أصدر كتابه «آثار باقية» في الرياضيات عند المسلمين باستنبول سنة ١٣٢٩هـ/١٩١١م، ولعل أول من عالج من العرب موضوع العلوم عند العرب بصفة عامة، وموضوع الرياضيات والفلك عندهم بصفة خاصة هو الاستاذ قدري طوقان الذي صدر كتابه تراث العرب العلمي من قبل مجلة «المقتطف» المصرية في عام ١٩٤١م، ثم ظهرت له مؤلّفات أخرى معروفة، وأوسعه «تراث العرب العلمي في الفلك والرياضيات».

والمؤلّف نفسه قد ذكر نحو عشرين كتاباً من الكتب في «العلوم» عامة أو الفلك والرياضيات خاصة، التي ظهرت في الثلاثين سنة الماضية. وهكذا فقضية «دور الريادة» للدكتور الدفاع غير واردة، وهو بدون شكّ من مبالغات الدكتور النجّار، ويبدو أنه لم ينتبه لقول المؤلّف في مقدمة الكتاب: «بعض

* الكتاب من تأليف الدكتور علي عبد الله الدفاع، وقد نشرته مؤسسة الرسالة في بيروت عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

المجتهدين من علماء العرب والمسلمين والمستشرقين المنصفين قد كتبوا في هذا الموضوع».

أما أهميّة الموضوع ودواعي اختيار المؤلّف له، فقد تطرق إليها في صدر مقدمته، ومن المؤسف أن أقول أنه لم يكن مصيباً ولا دقيقاً في قوله بأن «المؤرّخين في هذا الحقل (أي علم الفلك) قللوا من الدور الذي قام به علماء العرب والمسلمين في مجال علم الفلك، بل أغفلوه إغفالاً ملحوظاً لا يرضى به أي متخصص في العلوم الطبيعية». وهذا القول يخالف الواقع، ويشهد ضدّه كتاب المؤلّف الفاضل نفسه، إذ أنه أورد فيه باستمرار أقوال عدد من علماء الغرب الذين أشادوا بدور العرب والمسلمين في مجال الفلك والرياضيات مثل كاجوري، وديفد سمث، وكارل بوير، وسارتون، ونيللينو وغيرهم، كما يورد أقوال كثير من علماء العرب والمسلمين مثل قدري طوقان، وعمر فروخ، وعبد الحليم المنتصر وسيد حسين نصر وغيرهم.

وكذلك قوله بعد ذلك: «ولكنهم افتقروا في كثير من الحالات إلى الإحاطة بفروع العلم فجاء إنتاجهم مفتقراً إلى الصيغة العلمية الشاملة، ولاتعدو مؤلّفاتهم أن تكون تراجم لبعض المشاهير من علماء العرب والمسلمين» (ص١١) هو قول تعوزه الدقة. إذ لا شكّ أن المستشرق الايطالي ألدوميلي، وسارتون البلجيكي الأمريكي أبرزا دور علماء العرب والمسلمين في كتابيهما المعروفين. وكتاب الدوميلي بعنوان «العلم عند العرب» من أحسن ما ألف في الموضوع، وترجم إلى العربية منذ حوالي ربع قرن، ولا ذكر له في قائمة المراجع عند المؤلّف فلعله لم يطلع عليه. أمّا سارتون فطالما استشهد المؤلّف الفاضل بأقواله عند الكلام على أولئك الفلكيين الذين ترجم لهم.

هذا ولايزال كتاب نلّينو في علم الفلك عند المسلمين (١٩١١م) يحتل القمة في الموضوع.

وإذا كانت مؤلّفات الأستاذ قدري طوقان والدكتور عبد الحليم منتصر وغيرهما عبارة عن تراجم مشاهير علماء العرب المسلمين، فإن الكتاب الذي بين أيدينا لم يخرج عن هذا النطاق، بالإضافة إلى ذكر بعض المسائل الفلكية التي ذكر بعضها الاستاذ قدري طوقان أيضاً في كتابه «تراث العرب العلمي في الفلك والرياضيات» بجانب عدد ضخم من تراجم علماء الفلك.

أما قضية تطوير علم الفلك فلا يخرج القارىء فيه بطائل من كتاب الدكتور الدفاع، وبخلاف ذلك فإن كتاب الدكتور عمر فرّوخ «تاريخ العلو عند العرب» قد عرض علم الفلك عند القدماء من البابليين والمصريين والهنود واليونان وغيرهم ثم أبرز دور العرب المسلمين في تطوير هذا العلم بالإضافة إلى علوم أخرى عالجها فيه، وعلى الرغم من أن هذا الكتاب للناشئين، ولكنّه جيّد من ناحية المنهج، وليس كتاب تراجم فحسب.

والأمانة العلمية والإنصاف يقتضيان أن يعترف الباحث بجهود من سبقه بقلب مفتوح، ثم يزيد على عملهم كما تعودنا من أسلافنا العلماء.

أما الكتاب الذي نعرضه فهو كتاب مختصر لا يتجاوز عدد صفحاته ١٣٨ صفحة إذا استثنينا صفحات العناوين والتصدير والمقدمة، وفهارس المراجع والأعلام والأمكنة التي استغرقت ٣٦ صفحة. وهو في ثلاثة أبواب: الأول (٢٧ صفحة) بعنوان علم الفلك؛ يبحث في المسائل العامة المتعلقة بعلم الفلك، وفيه عرض لفصول كتاب المجسطي لبطليموس، وقائمة الكلمات الفلكية العربية المستعملة في اللغات الافرنجية، وذكر أنواع الاسطرلابات وأجزائها بصفة عامة، والإشارة إلى بعض منجزات الفلكيين العرب باقتضاب.

وأما الباب الثاني بعنوان «أعلام الفلك» فهو أطول الأبواب الثلاثة (٨٦ صفحة) ذكره فيه المؤلّف تراجم تسعة من علماء الفلك المشهورين، وهم على التوالي: البتّاني، والصوفي، والبوزجاني، وابن يونس المصري، والمجريطي، والكوهي، والبيروني، وابن الشاطر، وقاضي زاده. وبالإضافة إلى ذكر سيرهم، ذكر المؤلّف منجزاتهم في مجال الفلك. وأهم ما يميّز هذا الباب أو الكتاب عامة هو ذكر مؤلّفات هؤلاء أو بالأحرى معظم مؤلّفاتهم في قوائم مرقمة.

ويلاحظ أن المؤلّف الفاضل أهمل عدداً غير قليل من المشاهير في علم الفلك مثل الخوارزمي، وأبي معشر الفلكي، والفرغاني، وابن الأفلح، والزرقالي، وابن سعيد السجزي، والخجندي، وألوغ بيك وغيرهم، ولبعض هؤلاء أعمال رائدة ونظريات مبتكرة وليس هنا مجال ذكرها.

والباب الثالث بعنوان: «الخلاصة»، لخص فيه المؤلّف ماسبق ذكره، كما تحدث فيه عن تضاؤل التأثير الإسلامي في العصر الحديث، وأسباب تأخر المسلمين في مجال «العلوم» وفيه تكرار لكثير من الملاحظات عن تمجيد دور العرب

والمسلمين سبق ذكرها في الباب الثاني. والحقيقة أن كتاباً مختصراً كهذا لايحتاج إلى «الخلاصة» في باب مستقل.

وبعد هذا العرض الموجز لمحتويات الكتاب نلقي نظرة فاحصة على منهج المؤلّف.

١ - كان المتوقع في كتاب يحمل عنوان «أثر علماء العرب والمسلمين في تطوير علم الفلك» وبقلم أستاذ مختص في العلوم الرياضية، أن يبحث في تاريخ هذا العلم ومسائله المختلفة عند الأمم قبل الإسلام، وبخاصة اليونانيين والهنود الذين أفاد منهم العرب في معارفهم الفلكية، ثم يبحث عن دور المسلمين في تطوير هذه المعارف، والإضافة إليها بكشوفهم ونظرياتهم الجديدة أو تعديلاتهم للنظريات السابقة، ثم أثر هذه الكشوف والنظريات والاختراعات في المعارف الأوروبية عن هذا العلم في عصر النهضة الأوروبية.

ولكنه مع الأسف لم يفعل شيئاً من ذلك، بل اتبع نفس المنهج الذي انتقده عند غيره من المؤلّفين العرب في مقدمة كتابه، فقد ذكر تراجم بعض المشاهير من علماء الفلك العرب والمسلمين، وأدمج نظرياتهم وإنجازاتهم الفلكية ضمن هذه التراجم على طريقة الاستاذ قدري طوقان وغيره من المعاصرين أو القفطي من القدماء. وكل ما يميّزه في هذا المجال أنه استفاد من المؤلّفات الأجنبية أكثر من الأستاذ طوقان بحكم طبيعة زمن التأليف، وإن كان عمل الاستاذ طوقان أشمل بكثير من عمله، وذكرت الميزة الأخرى سابقاً، وهي تقديم قوائم لمؤلّفات من ترجم لهم وإن أخطأ في هذه القوائم أخطاء فاحشة سوف نراها فيما بعد.

٢ - والمأخذ الثاني، وهو المهم، على منهجه أنه لم يعتمد في تأليفه على المصادر الأساسية من مؤلّفات أولئك الذين كتب تراجمهم ومنجزاتهم، والكثير من تلك المؤلّفات مطبوعة. فمثلاً لم يرجع إلى زيج الصابيء للبتّاني، ونشره نللينو في ثلاثة مجلدات. كما لا نرى في قائمة مصادره ذكر أي كتاب للبيروني العديدة المطبوعة، ومنها كتابه المشهور «القانون المسعودي»، وهو أوسع وأهم ما كتب في علم الفلك عند المسلمين باتفاق المتخصصين، وكل ما نجد عنده أنه رجع إلى رسالة البيروني «في استخراج الأوتار»، كما أنه لم يرجع إلى كتابي عبد الرحمن الصوفي: «صور الكواكب الثمانية والأربعين» و«الاسطرلاب»، وكلاهما مطبوعان في حيدر آباد الدكن بالهند منذ زمن غير قصير. وكذلك لم يرجع إلى الزيج الحاكمي لابن يونس المصري، وإلى شرح الملخص في الهيئة لقاضي زاده الرومي، وغاية الحكيم لمسلمة المجرلطي، وزيج أولوغ بيك، وكلها مطبوعة معروفة.

ولست أدري كيف يستسيغ باحث جادّ الكتابة في موضوع كهذا دون الرجوع إلى تلك الآثار من إنتاج أولئك الذين يكتب عن سيرهم ومنجزاتهم العلمية؟ وهو كما لا يخفى من أول واجبات البحث العلمي حتى يكون تقويمه لأعمالهم سليماً.

وبدل ذلك كله استقى المؤلّف الفاضل معلوماته من المراجع الثانوية الحديثة بأقلام مؤرخي العلوم الغربيين والشرقيين، وحتى في هذا النطاق فاته الاستفادة من بعض المراجع القيّمة المهمة، مثل كتاب العلم عند العرب لألدوميلي، وتاريخ علم الفلك لعبد الحيّ حموده (١٩٥٢)، والاسطرلاب عند العرب لأحمد مختار صبري (١٩٤٧)، بالإضافة إلى بعض كتب قديمة وحديثة أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع كرسائل ثابت بن قره، ومجموعة رسائل نصير الدين الطوسي، ورسائل ابراهيم بن سنان بن ثابت، وكلها مطبوعة.

وهكذا فمعظم ماجاء في هذا لكتاب مبني على أقوال الآخرين، وكتاب كهذا لا يمكن وصفه ببحث علمي أصيل.

٣ - استكثر المؤلّف من الاقتباسات حول نبوغ وعظمة وعبقرية أعلام الفلك الذين تحدث عنهم، من كتب أجنبية وعربية حديثة. فظهر عنده لذلك تكرار كثير، وانقلبت هذه التراجم إلى «منقبيات»، كما يلاحظ عند الاستاذ قدري طوقان في كتابه «العلوم عند العرب» وغيره من بعض الكتاب العرب بعده بخلاف ما نجده عند نلّلينو والدكتور عمر فرّوخ في كتابيهما المذكورين.

٤ - لقد التزم المؤلّف بذكر مؤلّفات أولئك الأعلام الذين ترجم لهم، وهو جيّد، ولكنه مع الأسف لم يذكر

الموجود منها مطبوعاً أو مخطوطاً حتى يستفيد منها الباحثون في الكتابة أو التحقيق، وهو من واجبات الباحث، وبذلك انقلب عمله مثل عمل ابن النديم (أو النديم) في الفهرست، وحاجي خليفة في كشف الظنون، وعمل الزركلي وكحالة في كتابيهما، وهو مجرد نقل، وللقدماء فيه مزية السبق، والمتأخرين مزية الجمع.

وذكر الموجود من تلك المؤلّفات مع تمييز المطبوع من المخطوط ليس أمراً عسيراً كل العسر، إذ يمكن ذلك بالرجوع إلى كتاب بروكلمن المشهور ثم كتاب الاستاذ الدكتور فؤاد سيزكين عن التراث العربي، وكذلك كتابي إليان سركيس والدكتور صلاح الدين المنجد عن المطبوعات العربية.

وقمت بمثل هذا العمل في كتاب صغير لي[1]، فاستفاد الباحثون مما حددته من وجود مؤلفاته المخطوطة ومواضعها في مكتبات العالم، وحققوا بعض هذه المخطوطات.

وفضلاً عن ذلك فإن هذه القوائم مشحونة بالأخطاء، وبعضها ناقصة نقصاً يخلّ بالموضوع، وفيها تكرار لبعض المؤلّفات، وسنبيّن ذلك كله في مواضعها من الكلام.

٥ - لم يذكر في فهرس المصادر والمراجع سنوات وأماكن الطبع، وهو من مستلزمات المنهج العلمي الحديث، كما أنه لم يذكر بالنسبة لكتب المؤلّفين الأجانب أسماء مترجميها، وبعضها قد ترجمها أكثر من مترجم مثل كتاب زيغرد هونكه «شمس العرب تسطع على الغرب» وكتاب هنري فارمر «تاريخ الموسيقى العربية»، فقد ترجمه كل من فتح الله جرجس والدكتور حسين نصار.

هذا ويقتضي المنهج العلمي أيضاً أن تكتب أسماء المراجع الأجنبية في لغاتها الأصلية، والمؤلّف الفاضل من أقدر الناس على ذلك حيثُ هو عميد كلية العلوم في جامعة تتخذ اللغة الانجليزية لغة التعليم بجانب العربية. ولكنه مع ذلك كله كتب هذه الأسماء باللغة العربية.

٦ - اتبع المؤلّف طريقة غريبة في أسلوب الكتابة، وأشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب قائلاً: «أحب أن ألفت نظر القاريء إلى ملاحظة ذات أهمية كبيرة، وهي تتعلق بسرد المراجع التي اعتمدت عليها في تأليف هذا الكتاب. فلقد أحببت أن أضع المراجع بجانب النص أو الفكرة المقتبسة بين علامتي التنصيص، وفاء بحقّ الأمانة العلمية مع طباعة اسم الكتاب بخط أسود لابرازه للقاريء... بدلاً من أن يجد (القارىء) نظره موزعاً بين متن الكتاب وهامشه. ويمكن للباحث الذي يريد الاستزادة منها أن يعود بنفسه إلى أمهات المصادر التي أشرت إليها وذللتها وجعلتها بين يديه دانية القطوف» (ص ١٢).

وهذا الأسلوب فيه شيء من الغرابة، وهي طريقة انفرد بها المؤلّف الفاضل. والقضية ليست قضية سرد المراجع، إذ موضع هذا السرد في قائمة المصادر والمراجع، ولكن تكتب الهوامش لغرض إسناد الكلام أو الفكرة إلى أصحابها من مؤلّفاتهم مع تحديد الصفحات والأجزاء، إذا كان للمؤلّف أكثر من جزء، بقصد التوثيق.

هذا ومن أصول الكتابة العلمية المتبعة لدى الباحثين أن لا يزيد الاقتباس نصاً على بضعة أسطر أو عند البعض عشرة أسطر، إلّا أن يكون الموضوع تلخيص أفكار الآخرين. ولكن هذا الكتاب انقلب في معظمه إلى عملية نقل لكثرة الاقتباسات نصّاً. ويبدو من تتبعه أن المؤلّف كتب بطاقات المادّة العلمية من المراجع المذكورة في المتن في ألفاظ أصحابها، ثم صبّها في كتابه دو أن يشغل نفسه بعناء الصياغة في ألفاظه وأسلوبه، وبذلك فقد الكتاب الاستقلال الفكري المطلوب في أي عمل علمي.

وبعض هذه الاقتباسات النصّية طويلة جداً، ولاتكاد تخلو منها صفحة من صفحات الكتاب (انظر مثلاً صفحات ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٨، ٣٠، ٧٠، ٧١) ففي بعض هذه الصفحات ثلاثة اقتباسات حرفية، وفي أخرى خمسة، وبعضها اقتباس كله إلّا أربعة أسطر (ص ٣٠)، وهكذا معظم الكتاب.

فأين المجهود العلمي الشخصي في صياغة المادّة؟ وما الفرق بين هذا الأسلوب وبين النقل المحض؟ الحقيقة أنها أغرب طريقة في التأليف ورأيتها لأول مرّة.

ولاشكّ أن الأمانة العلمية مطلوبة في التأليف، ولكن

(١) سيد رضوان علي، سلطان العلماء العز بن عبد السلام (دمشق: دار الفكر، ١٩٦٠).

شتان بينها وبين عملية النقل.

ثم ماهي أمهات المصادر التي أشار إليها المؤلّف «وذلّلها وجعلها دانية القطوف» للقارئ؟ والحال أنه لم يرجع بنفسه إلى هذه الأمهات كما أشرت إليه فيما سبق، اللهم إلّا إذا قصد ذكره أحياناً لابن النديم أو القفطي، وبعض كتب البيروني أو البتّاني في متن الكتاب، أو عند تقديم قوائم مؤلّفات من ترجم لهم، ولكنها مع الأسف ليست «دانية القطوف» بل «بعيدة القطوف» جداً، لأنه لم يذكر الموجود من المفقود والمطبوع من المخطوط، ولاالصفحات أو الأجزاء من تلك الأمهات، فلعمري كيف يستفيد القارىء من مجرد أسماء بعض هذه المصادر!؟

بل ليصعب على القارىء أن يتأكد من صحة هذه الاقتباسات من المراجع الحديثة لعدم ذكر الصفحات في الهامش أو المتن. وهو عيب كبير في هذا الكتاب. وقد عانيت شخصياً من ذلك كثيراً، وبعضها غير صحيحة، ومن ذلك نسبة القول في اختراع ابن يونس الرقاص أو البندول إلى نلّينو في كتابه علم الفلك، فراجعت الكتاب كله، وذكر نلّينو ابن يونس المصري عدّة مرات، ولم يذكر في أي مكان أنه مخترع الرقاص، بل عكس ذلك تماماً قال أنه من اختراعات الغربيين (انظر كتابه المذكور ص٣٠٧).

٧ – والملحوظة الأخيرة هي أن الكتاب فيه تكرار كثير مملّ، وسنرى أمثلة ذلك فيما بعد.

أخطاء علمية

توجد في الكتاب أخطاء علمية كثيرة، وأخرى طبعية، وهذه الأخيرة لا شكّ ناتجة عن عدم المراجعة لأصول الطبع مراجعة دقيقة. وفيما يلي ذكر لبعضها بالتفصيل.

١ – ورد في ص ١٧ «الحاكم بأمر الله الفاطمي الدينوري» لم يكن الحاكم بأمر الله من مدينة دينور بإيران. وجاء فيها «وكان هناك مرصد لدينوري» والصواب وكان هناك مرصد للدينوري.

٢ – نقل المؤلّف في الصفحة العشرين والصفحة التالية اقتباساً من كتاب الاستاذ قدري طوقان، «العلوم عند العرب» وجاء فيه «ان العرب أول من عرف أصول الرسم على سطح الكرة، وقالوا باستدارة الأرض و بدورانها على محورها».

وهذا كلام بعيد عن الصواب ويخالف الحقائق العلمية الثابتة. ويثير مثل هذه الدعوى ابتسامة السخرية ليس عند العلماء الأجانب، بل أيضاً عند أولئك الشباب المسلم الواعي الذين عندهم إلمام كافٍ بتاريخ العلم. إذ من المعروف أن أول من صنع كرة ورسم عليها الأجرام السماوية هو هيبارخوس (Hiparchos) أو أبرخس عند العرب قديماً، وهو العالم اليوناني الذي عاش في القرن الثاني قبل الميلاد. أما شكل الكرة الأرضية فقد صنعه بطليموس، الفلكي الروماني المعروف، ورسم عليها مواضع عدد كبير من البلاد والمدن[٢].

وأما استدارة الأرض أو كرويتها فقد قال بها فيثاغورس وأصحاب مدرسته في القرن السادس قبل الميلاد[٣]، ثم انعقد عليها الاجماع عند علماء اليونان في القرن الرابع قبل الميلاد، واحتجّ لذلك أرسطو بحجج ثلاث معروفة كما قال بذلك الهنود أيضاً قبل الإسلام بعدّة قرون، وذكر ذلك البيروني في كتاب الهند. وأخذ بهذه الفكرة معظم علماء المسلمين والعرب[٤].

وأما دوران الأرض على محورها فمن القليلين الذين قالوا بذلك بين القدماء أصحاب مذهب فيثاغورس، والفلكي اليوناني أرسطرخس (في القرن الثالث قبل الميلادي) وبه قال الفلكي الهندي آريابهتا Aryabhatta أرجبهد عند العرب قديماً (عاش في القرن الخامس الميلادي)، ولكن معظم علماء اليونان، ومن بينهم أفلاطون وأرسطو، عارضوا هذه الفكرة، وكذلك بطليموس بعدهم، وهو الذي ظلت نظرياته الفلكية مسيطرة على الفكر الفلكي في الغرب والشرق حتى القرن السادس عشر الميلادي[٥].

---

(٢) عمر فروخ، **العلوم عند العرب**، فصل علم الفلك عند القدماء (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٧٠).

(٣) G. Sarton, A History of Science, **Ancient Science Through the Golden Age of Greece**, (Combridge: Harvard University Press, 1966) p. 287.

(٤) كرلو نلّينو، **علم الفلك، تاريخه عند العرب في القرون الوسطى** (روما: ١٩١١م) ص ص ٢٦٠–٢٦٣).

(٥) **المرجع نفسه** ص ٢٥١.

وأما بين المسلمين فلم يقل بذلك إلّا أبو سعيد السجزي في القرن الرابع الهجري الذي افترضه افتراضاً عند صناعة الاسطرلاب المسمى بالزورقي، واعتبر البيروني هذه الفكرة أو الافتراض شبهة صعبة الحل كما نقل عنه أبو الحسن المراكشي صاحب كتاب جامع المبادىء والغايات، ثم علق هذا العالم المغربي على شبهة البيروني قائلاً: «كيف يستصعب شيئاً هو في غاية ظهور الفساد. وهذا أمر (أي فكرة دوران الأرض على محورها) قد بيّن فساده أبو علي بن سينا في كتاب الشفا، وبيّن فساده الرازي في كتاب ملخص وفي كثير من كتبه وغيره»[٦]. ونلّينو الذي نقلنا منه هذا الكلام لم يبحث هذه الفكرة (دوران الأرض على محورها) عند البيروني نفسه، بل اكتفى بما ذكره مؤلّف عربي مراكشي قديم، والمنهج العلمي يقتضي أن يبحث عن رأي البيروني في الموضوع في مؤلّفاته للتأكد مما نسب إليه حول هذا الموضوع من إثبات هذه الحركة الدورية أو نفيها، مع تحديد كتابه الذي ذكر فيه رأيه.

ووفقت، والحمد لله، إلى العثور على رأيه في الموضوع في كتابه «تحقيق ماللهند من مقولة... الخ»، المعروف أيضاً بكتاب الهند حيث تطرق إليه عند الكلام على مذاهب الهند عن سكون الأرض وحركتها، فذكر نقلاً عن براهم غبطا Brahmagupta صاحب كتاب براهم سد هاند المشهور عند العرب بكتاب السند هند أن: «أصحاب آريابهتا Aryabhatta يقولون إن الأرض متحركة والسماء ساكنة». ثم بعد مناقشة هذا الرأي قال: «ليست حركة الأرض دوراً بقادحة في علم الهيئة شيئاً بل تطرد أمورها على سواء، وإنما يستحيل من جهات أخرى، ولذلك صارت أعسر الشكوك في هذا الباب تحليلاً، وقد أكثر الفضلاء من المحدثين بعد القدماء من الخوض فيها وفي نفيها»[٧].

وهكذا فالبيروني كان يرى، مع أبي سعيد السجزي، دوران الأرض على محورها من الناحية النظرية الفلكية، ولكنه لم يكن يجد سبيلاً لاثباتها بالبراهين الهندسية والقوانين الطبيعية، فلذلك اعتبرها قضية صعبة الحل، وبتعبير آخر انه كان متردداً في قبولها لعدم ثبوتها بطريقة علمية مقبولة مع ميله إليها.

والجدير بالذكر هنا أن البيروني كان يرى مثل هذه الشبهة في النظرية الفلكية السائدة عند اليونان والهنود والعرب عن سكون الأرض حيث يقول في المصدر نفسه: «وأما سكون الأرض، وهو أيضاً أحد مبادىء علم الهيئة الذي يعسر حلّ الشبهة العارضة فيه، فإنهم (أي الهنود) أيضاً على اعتقاده»[٨] ومعنى ذلك أنه لم يكن مرتاحاً إلى النظرية التي سادت حول سكون الأرض بتأثير بطليموس.

وهكذا فليس من الصواب القول «بأن العرب أول من قالوا باستدارة الأرض وبدورانها على محورها»، بل الصواب أن أحد علماء المسلمين في القرن الرابع الهجري وهو أبو سعيد السجزي قال بذلك دون إثبات نظريته بطريقة علمية، ولكن معظم علماء العرب والمسلمين رفضوا ذلك كما نصّ على ذلك البيروني، والذي كان على الرغم من ميله إليها، متردداً في قبولها على أساس علمي صرف، لأنه لم يكن يحب أن ينادي بها لمجرّد الظنّ والتخمين المرجح مثل كوبرنيكوس. وقد عورضت نظرية كوبرنيكوس عن دوران الأرض على محورها على مدى قرنين أو ثلاثة من قبل علماء أوروبا حتى تمّ إثباتها على يد العالم الطبيعي الفرنسي فوكول في منتصف القرن التاسع عشر حين أجرى تجربته الشهيرة داخل قبة بانثيون (Pantheon) في باريس أمام جمهرة من العلماء. ومنذ ذلك الوقت ثبتت هذه النظرية ثبوتاً علمياً.[٩]

٣ – ص ٢١، من أغرب الأشياء قوله في هذه الصفحة: «وزعم الفرنجة أن آلة الاسطرلاب من مخترعات تيخوبراهي مع أن هذه الآلة والزيج ذا الثقب كانا موجودين من قبله في مرصد مراغة الذي أنشأه المسلمون».

وهذا الكلام أيضاً نقله المؤلّف من كتاب الاستاذ قدري طوقان آنف الذكر، إلّا أن المؤلّف (الدكتور الدفاع) بدّل في آخر النص كلمة «العرب» بكلمة

(٦) **المرجع نفسه**، ص ٥١ و ٢٥٢.

(٧) البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد، تحقيق للهند من مقولة... (الهند، حيدر آباد: دار المعارف العثمانية، ١٩٣٦) ص ٢٣١.

(٨) **المصدر نفسه** ص ٢٣١.

(٩) نلّينو، **المرجع السابق** ص ٢٥٣.

«المسلمون». شعوراً منه بأن نصير الدين الطوسي الذي أنشأ مرصد مراغة بأمر من هولاكو المغولي كان من الفرس، وهو محق في ذلك.

وعلى كل فهذا القول عبارة عن خلط ومغالطة غريبة، فلم يزعم أحد من علماء الإفرنج أن الاسطرلاب من مخترعات تيخوبراهي (من علماء القرن السادس عشر الميلادي)، وكيف يقولون ذلك فالثابت أنها آلة فلكية قديمة ينسب اختراعه إلى هيبارخوس. ومؤلّف الكتاب نفسه ذكر ذلك في صفحة ٣٤ من كتابه هذا.

ثم ما معنى وجود هذه الآلة في مرصد مراغة الذي أنشىء في القرن السابع الهجري بعد سقوط بغداد بسنوات قليلة؟ بل كانت هناك عشرات ولعل المئآت من الاسطرلابات المختلفة في مختلف المراصد المنتشرة في أنحاء العالم الإسلامي وعدد غير قليل من الصناع المسلمين الذين كانوا يقومون بصنعها وتطويرها حسب تخطيطات الفلكيين المسلمين. والصواب في الموضوع أنهم اخترعوا أنواعاً جديدة كثيرة لهذه الآلة القديمة، وأدخلوا عليها تحسينات عديدة.

ثم ما معنى «الزيج ذي الثقب» فالمعروف لدى أي مثقف أن الزيج كلمة فارسية معربة، وهي عبارة عن جدول فلكي رياضيّ، فيه مواقع الكواكب وبروجها في أزمان مختلفة إلى غير ذلك، واشتهر عدد من الكتب تحوي هذه الأزياج قبل الإسلام وبعده، ومن الأزياج الفارسية الشهيرة قبل الإسلام زيج شهريار، أما الأزياج بأقلام المؤلّفين المسلمين فقد ذكر المؤلّف نفسه عدداً منها مثل الزيج الصابيء للبتّاني والزيج الحاكمي والممتحن في خلافة المأمون والزيج السنجري وغيرها، فما علاقة الثقب بهذا النوع من الكتب أو الجداول.

وعبارة النص المنقول فيها اضطراب، ولعل الصواب: «الاسطرلاب الكرى ذي الثقب»، ويعرف هذا النوع من الاسطرلاب بالعنكبوت أو الشبكة[١٠].

٤ – في ص ٢٨، ذكر نقلاً عن الدكتور عبد الحليم منتصر أن «أسماء أشهرنا كنيسان وأيار وآب.. هي عين أسماء الأشهر عند البابليين». والمعروف كما ذكر البيروني وغيره أن هذه أسماء سريانية للشهور[١١] حسب التقويم الشمسي، ويجوز أن يكون السريانيون اقتبسوا هذه الأسماء من البابليين، وهي مستعملة في بلاد هلال الخصيب فقط. أما شهور العرب قبل الإسلام فهي المؤتمر، الناجر، خوّان، لصّان[١٢]... الخ، كما ذكره البيروني نقلاً عن كتاب الوشاح لابن دريد، ويمكن اعتبار شهور ثمود أيضاً من أشهر العرب، وهي مختلفة عن هذه الشهور.

٥ – ص ٢٩، ٣٠، كرّر المؤلّف هنا ماقاله سابقاً عن اكتشاف علماء العرب والمسلمين لكروية الأرض وحركتها حول الشمس قائلاً: «يظهر جلياً أن علماء العرب والمسلمين قد اكتشفوا كروية الأرض وحركتها حول الأرض (كذا في الأصل والصواب كما هو ظاهر، الشمس) قبل كوبرنيك بعدة قرون، وليس كما يدعي علماء الغرب خطأ وبهتاناً بأن كوبرنيك هو صاحب فكرة كروية الأرض».

ومثل هذا الكلام تكرر قبل أربعة أسطر (وهو أحد الأمثلة من كثرة التكرار في الكتاب). ونكتفي في نقد هذا القول ماقلناه سابقاً في الموضوع عن ثبوت كروية الأرض لدى جميع الفلكيين القدماء.

ولم يقل أحد أن كوبرنيك هو صاحب فكرة كروية الأرض، بل ما نسب إليه هو حركة الأرض حول محورها وحول الشمس في مدارها. وقلنا أيضاً أن **هذه الفكرة وجدت قديماً عند بعض اليونان**[١٣] **والهنود**، ولكن ظلّت فكرة بطليموس عن سكون الأرض مسيطرة حتى منتصف القرن التاسع عشر.

وكرّر المؤلّف هذه الفكرة للمرّة الرابعة مضافاً إليها قول الشريف الادريسي «إن الأرض مدورة كتدوير الكرة» وليس فيه أي جديد، ولو رجع المؤلّف الفاضل إلى بعض مراجعه مثل كتب نلّينو والدكتور عمر فروخ لوجد أن

(١٠) انظر مقال الأسطرلاب بقلم نلّينو في **دائرة المعارف الإسلامية**، ج ٣، الترجمة العربية، (القاهرة: مكتبة الشعب).

(١١) البيروني، **الآثار الباقية عن القرون الخالية**، تحقيق سخاء، ص٢ (ليبزج: ١٩٢٣).

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٦٩.

(١٣) G. Sarton, op. cit. pp. 287-290

هذه الفكرة قديمة. فضلاً عن كتاب جورج سارتن Sarton في تاريخ العلم.

٦ - ص ٣٤، ورد في الصفحة (السطر ماقبل الأخير) أن البتّاني «ولد في بتّان من نواحي حرّان على نهر البلخ، أحد روافد نهر الفرات».

نهر البلخ المعروف أيضاً بنهر جيحون ليس من روافد نهر الفرات وليس في نواحي حرّان، بل في بلاد ماوراء النهر، وتقع عليه مدينة «بلخ». أما النهر الذي يريده المؤلّف فاسمه «البليخ»[١٤].

٧ - قوله في ص ٤٦، «وما كلمة Sinus في اللغات الأوروبية إلّا ترجمة لاتينية حرفية للفظة العربية «جيب» وهم وخطأ. فكلمة «الجيب» المستعملة في الرياضيات ليست كلمة الجَيب العربية، بل هو تحريف أو تعريب لكلمة جِيفَ (بكسر الجيم) أو (Jiva) السنسكريتية الهندية، وانتقلت هذه الكلمة إلى اللغة العربية بعد ترجمة كتاب سِدهانتا الهندية (السند هند في المصادر العربية) في منتصف القرن الثاني للهجرة. وهي كما قال نلّينو بمعنى الخطّ المساحي، ولاعلاقة لها بالجيب العربية[١٥]، ولم ترد كلمة الجيب العربية (بفتح الجيم) في المعاجم بالمعنى المعروف في علم المثلثات الكروية.

٨ - في ص ٥٠، قدم لمؤلّف قائمة المؤلّفات البتاني، وذكر فيها أحد عشر كتاباً له، وفي هذه القائمة خلط ووهم كثير. وبيانه أن ابن النديم والقفطي لم يذكرا له غير أربعة كتب وهي: كتاب الزيج المعروف بالزيج الصابيء، وشرح المقالات الأربع لبطليموس، ورسالة في أقدار الاتصالات، وكتاب مطالع البروج، وهذه هي الكتب التي ذكرها له نلّينو في مقالة عن البتاني في دائرة المعارف الإسلامية، وكذلك الأستاذ محمد مسعود الذي زاد على مقال نلّينو في الطبعة الثانية لدائرة المعارف (الترجمة العربية).

ويتأكد من بعض الأسماء الواردة في قائمة المؤلّف أنه لم يؤلّفها البتاني وهي تسميات حديثة لاوجود لها في عصر البتاني، وهذه الكتب هي: (١) رسالة في عمليات التنجيم الدقيقة، (٢) مؤلّف منشور بـ«علم النجوم». (٣) كتاب في علم الفلك، (٤) مخطوطة عن علم الزودياك. ولا يتصور أن يسمي البتاني كتبه بهذه الأسماء ولم يذكرها حاجي خليفة ولا بروكلمن، ولعل ماقصده المؤلّف بـ«مؤلّف منشور في علم النجوم» هو كتابه المطبوع بعنوان «الزيج الصابيء»، والكتاب المذكور تحت رقم (٣) وهو مختصر لكتب بطليموس الفلكية، صوابه اختصار المجسطي، كما ذكره حاجي خليفة.

والظاهر أن الكتاب المذكور تحت رقم (٥) في تلك القائمة بعنوان: «رسالة في مقدار الاتصالات الفلكية» هو نفس الكتاب المذكور تحت رقم (٦) أي «رسالة في تحقيق أقدار الاتصالات الفلكية»، الوارد اسمه هذا عند ابن النديم والقفطي، والكتاب رقم (٨) أي تعديل الكواكب فهو لعمر بن محمد المرورذي كما ذكره ابن النديم والقفطي، وهكذا لايزيد عدد كتبه على أربعة أو خمسة إذا صدقنا بيان حاجي خليفة عن الكتاب (٣).

٩ - في ص ٥١، قال مانصه: «يقول الأستاذ أن الأوربيان قب وكريمر في كتابهما دائرة المعارف في الإسلام».

من الغريب جداً أن يعتبر المؤلّف الفاضل دائرة المعارف الإسلامية من تأليف هذين المستشرقين، بل اشترك في كتابة مقالاته المختلفة عدد كبير من علماء الغرب والشرق المختصين، وكان جب أوكب (Gibb) وكريمر وغيرهما ممن أشرفوا على إخراج هذه الموسوعة. والذي كتب مقال البتّاني في هذه الموسوعة هو نلّينو، وليس كب Gibb وكريمر، وطريقة الاحالة إليها هو ذكر صاحب المقال، وعنوان المقال كمايعرفه الباحثون.

(١٤) انظر هذا الاسم في مصادر جغرافية مثل **صورة الأرض** لابن حوقل، أبو القاسم النصيبي، ط ٢ (بيروت: د.ت) و**المسالك والممالك** للأصطخري، أبو اسحاق الفارسي، تحقيق محمد جابر عبد العال الحسيني (القاهرة: ١٩٦١).

(١٥) نلّينو، **علم الفلك**، ص ١٦٨ و ١٦٩ والهامش رقم (٤)، وقد نقل، فيما يبدو، المؤلّف كلام فليب حتّي من تاريخه للعرب (الأصل الإنجليزي ص ٥٧٣، الترجمة العربية ص ٦٨١) دون أن يسميه، وقد وقع حتّي في الوهم نفسه، ولكنه صرّح في نفس الموضع «أنها المأخوذة بدورها من جيفا السنسكريتية». ومن الجدير بالذكر أن (الجيب) هذا ليس معناه جيب الزاوية، وانظر للفرق بينه وبين جيب الزاوية كتاب **القانون المسعودي** للبيروني، ٣ أجزاء (الهند - حيد آباد الركن: دار المعارف العثمانية، ١٩٥٤-١٩٥٨) في مئات المواضع.

ومن اجتهادات المؤلّف الفاضل اختيار رسم جديد لاسم المستشرق الأول أي (قِب)، ويكتب المؤلّفون اسمه عادة (جب) وبعضهم (جيب) و(كب) لأن حرف (G) الإنجليزية ليس لها مقابل في الهجاء العربي. والمستحسن أن يختار المؤلّف الرسم الذي تعوده الناس لأعلام أجنبية أو يكتب الاسم في اللغة الأجنبية وإذا أصرّ المؤلّف على استعمال حرف (ق) مقابل (G) الإنجليزية، فعليه أن يكتب اللغة (الانقليزية) بدل الانجليزية أو الانكليزية.

والأصوب والأدق أن يختار لمثل هذه الأعلام الكاف الفارسية ذات خطين كما هو المعهود في كتب عربية علمية مثل الترجمة العربية لدائرة المعارف الإسلامية وتراث فارس وغيرهما، وكما عملته أنا في ترجمة كتاب استانبول وحضارة الدولة العثمانية، وليس ذلك عسير على المطابع.

١٠- في ص ٥٣، كتب المؤلّف هامشاً عن ابن يونس المصري، ولاحاجة له، لأن كتابه فيه ترجمة مفصلة لهذا العالم.

١١- في ص ٥٥، أورد المؤلّف وصف كتاب «صور الكواكب» لعبد الرحمن الصوفي نقلاً عن كتاب تراث العرب العلمي للأستاذ قدري طوقان، وهو بدوره نقل هذا الوصف من مقال منشور قديماً في مجلة **المقتطف** المصرية.

وواجب البحث العلمي يقتضي أن يصف المؤلّف هذا الكتاب المطبوع بعد الاطلاع عليه بنفسه، وطبع في حيد آباد الدكن بالهند عام ١٩٥٤، وهو ميسور في معظم مكتبات الجامعات.

١٢- ينبغي أن يكون اسم كتاب عبد الرحمن الصوفي في ص ٥٦ «صور الكواكب» وليس «صور السماء» واسمه الكامل الصحيح: «صور الكواكب الثمانية والأربعين».

١٣- في ص ٥٨، ذكر المؤلّف في قائمة مؤلّفات الصوفي ستة كتبّ، والحقيقة أن عدد مؤلّفاته لايتجاوز أربعة كتب، والمؤلّف كرّر بعض الأسماء. وبيان ذلك أن الكتاب المذكور تحت رقم (١) بعنوان «الكواكب الثابتة» هو نفس الكتاب المذكور تحت رقم (٦) بعنوان «صور الكواكب الثمانية والأربعين»، وكل ماهنالك أن الإسم الأول وارد في معظم المصادر القديمة، وتبعا لها في بعض المراجع الحديثة، بينما الإسم الثاني المفصل ورد في مخطوطة فاتيكان وبه طبع الكتاب[١٦].

أما الكتابان المذكوران تحت الرقمين (٣) و(٤) فهما كتاب واحد كما جاء عند القفطي في ترجمة الصوفي وعند عمر رضا كحالة.

والجدير بالذكر أن ثلاثة من مؤلّفاته مطبوعة في حيدر آباد الدكن بالهند، فإضافة إلى كتاب «صور الكواكب»، طبع فيها من قبل دائرة المعارف العثمانية كتابه «العمل بالاسطرلاب»، وهو أوسع كتاب مطبوع في الموضوع، وأما الأرجوزة فقد طبعت في آخر «صور الكواكب». ولم يطلع المؤلّف على أي واحد منها.

١٤- في ص ٦٤ ومابعدها، وردت قائمة لمؤلّفات البوزجاني، وأحصاها المؤلّف ٢٤ كتاباً، وهذه القائمة كالقوائم الأخرى فيها خلط وتكرار وتغيير في أسماء كتبه، وبيانه أن الكتاب تحت رقم (٢) الصواب في اسمه «كتاب مايحتاج إليه...» والكتاب المذكور تحت رقم (٧) بعنوان: «كتاب يحتوي على زيج الوادي»، صوابه «كتاب زيج الواضح» كما جاء في ابن النديم، ولعله أخذ اسمه من كتاب بلغة أجنبية، والكتاب المذكور تحت رقم (٨) عنوانه من وضع المؤلّف وليس البوزجاني، وكذلك عنوان كتاب برقم (١٥) «كتاب في الفلك» ولا معنى له، وصوابه: «كتاب معرفة الدائرة من الفلك» كما في ابن النديم أيضاً، والكتاب تحت رقم (٢٢) بعنوان «كتاب عن المجسطي» صوابه: «كتاب المجسطي».

وأسماء الكتب المذكورة تحت أرقام (١١) و(١٢) و(١٣) من وضع المؤلّف في أولها، أما البوزجاني فقد وضع قبل كل كتاب كلمة تفسير، أي تفسير نظريات

(١٦) انظر مقدمة كتاب **صور الكواكب الثمانية والأربعين** للصوفي، بقلم د. عبد المعين خان، الهند، حيدر آباد: ١٩٥٤م.

ديوفانتوس، وتفسير كتاب ابرخس في الجبر، وهكذا، كما ورد عند ابن النديم.

وأما الكتاب تحت رقم (٢٣) بعنوان «رسالة في استخراج ضلع المرْبع» فلم يرد اسمه عند ابن النديم والقفطي، ولعل الصواب فيه ماجاء فيهما، أي: «كتاب استخراج المكعب بمال مال».

هذا، ولم يذكر المؤلّف في هذه القائمة الشاملة كتابين ورد ذكرهما عند ابن النديم والقفطي وهما «كتاب فيما ينبغي أن يحفظ قبل كتاب الأرثماطيقي» و«كتاب البراهين على القضايا» فيما استعمله و«يوفنطس في كتابه».

وأما الكتب المذكورة تحت أرقام (١٦) و(١٧) و(١٨) فهي عناوين المقالات الثلاث الواردة في كتاب الكامل (وهو المذكور في القائمة برقم (٧) عند المؤلّف) كما ذكره ابن النديم وذكرها المؤلّف نفسه في ص ٦٤ نقلاً عن عمر رضا كحالة قبل القائمة مباشرة.

وبهذا ينقص عدد مؤلّفات أبي الوفاء البوزجاني عما ذكره المؤلّف كثيراً.

١٥ – في ص ٦٩، ناقض المؤلّف نفسه عند الكلام على نسب ابن يونس المصري، فذكر اسمه الكامل في السطر الأخير من الصفحة السابقة «علي بن عبد الرحمٰن بن أحمد بن يونس الصوفي»، وقال بعد ذلك بأربعة أسطر «فوالده عبد الرحمٰن كان من أكبر المؤرّخين في مصر... كما كان جدّه صاحب الإمام الشافعي». وجدّه حسب ماتقدم أحمد بن يونس، فينبغي أن يكون أحمد صاحب الإمام الشافعي، ولكنه بعد قليل يذكر في نفس الصفحة نقلاً عن القفطي بأن «جدّه يونس بن عبد الأعلى صاحب الإمام الشافعي».

فمن هو صاحب الإمام الشافعي؟ الجدّ؟ أو والد الجدّ؟ والصواب والد الجدّ أي يونس بن عبد الأعلى كما نص عليه القفطي، وقبله ابن خلكان في ترجمته لابن يونس هذا.

كما ناقض نفسه في اعتبار ابن يونس الفلكي مؤرخاً (نقلاً عن عمر رضا كحالة) مرّة، ومرّة أخرى قوله بأن والده عبد الرحمٰن كان مؤرخاً كبيراً، كما ذكره ابن خلكان[١٧] وهذا الخلط والتناقض أدى بعد ذلك إلى خطأ في عزو بعض الكتب إلى المترجم له. كما سنرى عند ذكر مؤلّفات ابن يونس الفلكي فيما يأتي.

١٦ – ورد في ص ٧٣، «والكثير من المؤرّخين في حقل العلوم يعتبرون ابن يونس هو الذي اكتشف علم اللوغاريتمات» ولم يسمّ هؤلاء المؤرّخين. ومهما يكن فإنه غير صحيح، والحقيقة إن ابن حمزة المغربي (عاش في القرن العاشر الهجري) هو واضع هذا العلم، والمؤلّف نفسه قال ذلك في كتابه الآخر بعنوان: المدخل إلى تاريخ الرياضيات، ونقل في الموضوع كلام الدكتور عمر فرّوخ، وجزم بصيغة التأكيد بأن ابن حمزة المغربي هو واضع اللبنات الأولى لعلم اللوغاريتمات (في صفحة ٢٠٩).

١٧ – قال في ص ٧٦، «وكان اسم الرقاص المتداول بين علماء العرب آنذاك الموّار». ولم ترد كلمة (الموّار) بهذا المعنى في المعاجم العربية، ولا في كتب المصطلحات العلمية كمفاتيح العلوم للخوارزمي، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، والصواب أن الدكتور عمر فرّوخ اقترح هذا الاسم للرقاص أو البندول في كتبه «تاريخ العلوم عند العرب» (ص٢٣)، إذ قال «يجوز أن يسمّى الموّار أيضاً».

١٨ – أورد في ص ٧٦، قائمة لمؤلّفات ابن يونس، وذكر فيها ثمانية كتب له، ولكن هذه القائمة كقوائم أخرى غير صحيحة، وفيها بعض أوهام، وبيانه: ذكر عن كتابه المعروف بالزيج الحاكمي أنه «كتبه للعزيز بالله الحاكم» والعزيز بالله غير الحاكم أو بالأحرى الحاكم بأمر الله، فكان الأول والد الثاني، وابن يونس بدأ تأليف كتابه بأمر العزيز بالله، وأكمله في عهد ابنه الحاكم بأمر الله، فسمّاه باسمه، وأهداه إليه. والصواب أن يقول: «وكتبه للعزيز بالله والحاكم بأمر الله» ويبدو أنه وقع في هذا الخطأ لنقله نقلاً غير واع من عمر رضا الذي ورد

(١٧) ابن خلكان شمس الدين أحمد بن محمد، **وفيات الأعيان**، ٨ أجزاء ٣٦٨/٣ (بيروت: دار الثقافة ١٩٦٨م) طبعة إحسان عباس.

عنده هذا الخطأ سهواً. ثم هذا الكتاب مطبوع ولم يشر إليه المؤلّف.

الكتاب المذكور تحت رقم (٣) اسمه على الصواب «غاية الانتفاع ومعرفة الدوائر والسمت قبل الارتفاع» وليس كما ذكره المؤلّف، وأما الكتاب المذكور تحت رقم (٥) أي «تاريخ أعيان مصر» فليس له، بل لوالده المؤرّخ عبد الرحمٰن بن أحمد بن يونس، وهو المعروف في كتب التراجم بابن يونس المؤرّخ. ووقع المؤلّف الفاضل في هذا الخطأ لنقله مرّة أخرى من عمر رضا كحالة، وهو ليس بدقيق والأخطاء من هذا القبيل في كتابه كثيرة، ثم كحالة نفسه نسب هذا الكتاب إلى والد ابن يونس الفلكي أي عبد الرحمٰن عند ترجمته له.

الكتاب رقم (٨) لايبدو من اسمه أنه من مؤلّفات ابن يونس هذا، وحبّذا لو ذكر لنا المؤلّف مصدره عن نسبة هذا الكتاب إلى المترجم له.

هذا ويلاحظ في ترجمته تكراراً كثيراً في محامده وكتابه الزيج الحاكمي والرقاص (البندول).

١٩ – نسب المؤلّف في ص ٧٧، صياغة قوانين البندول إلى جاليلو، لكي لايجحد حقه، ولكن الحق أن هذه القوانين تحدث عنها لأول مرّة كمال الدين بن يونس الموصلي (غير ابن يونس المصري) فجحد الدكتور الدفاع حق هذا العالم العربي.

٢٠ – سمّى في ص ٧٨، مسلمة بن أحمد المجريطي «المرحيط». وحقيقة الأمر أن نسبته إلى مجريط (أي مدريد)، ولا معنى للمرحيط، بل هو المرحيطي في طبقات ابن أبي أصيبعه، ولعل هذه النسبة الخاطئة أصبحت عند الأستاذ كحالة (المرحيط) والذي نقل منه المؤلّف الفاضل، ولا شكّ أنه من خطأ النساخ عند ابن أبي أصيبعة.

٢١ – في ص ٨٠ ذكر ترجمة كتاب للمجريطي إلى اللاتينية بقلم رودلف أوف برجس «في أوائل القرن العشرين الميلادي»، دون ذكر عنوان هذه الترجمة، ويبدو تحديد الزمن لهذه الترجمة خاطئاً، إذ من المعلوم أن أصبحت اللغة اللاتينية منذ القرن التاسع عشر لغة ميتة مهجورة، لايقرؤها إلّا عدد قليل جداً من أساتذة الجامعات المتخصصين فضلاً عن الكتابة فيها.

٢٢ – عزا في ص ٨٠، كتاب «تعديل الكواكب» للمجريطي، وسبق أن عدّه من بين كتب البتّاني (ص ٥٠)، ثم لم يذكر هذا الكتاب في قائمة كتب المجريطي (ص٨٦)، بل ذكر مكانه كتاب «اختصار تعديل الكواكب من زيج البتّاني»، والصواب هو هذا الاسم الأخير الذي ذكره الزركلي أيضاً.

٢٣ – يلاحظ في صفحات ٨٢، ٨٤، ٨٥ تكرار كثير عن نواحي عظمة المجريطي وعن بعض كتبه، كما في هذه الصفحات كلام طويل خارج عن موضوع البحث، حيث تكلم فيها المؤلّف عن مزايا المجريطي في الكيمياء، كما أورد حوالي صفحتين عن الحيوانات من بعض كتبه نقلاً من كتاب الأستاذ كحالة (العلوم البحتة).

٢٤ – قدّم في ص ٨٦، قائمة لمؤلّفات المجريطي، وقدم له بكلمة: «ويذكر خير الدين الزركلي في موسوعته **الأعلام** بعض المؤلّفات التي قام بتصنيفها المجريطي، وهي:».

ويفهم من هذه العبارة أن قائمة المؤلّفات التي تضم ثلاثة عشر كتاباً اعتمد فيها المؤلّف على المرحوم الزركلي. ولكن الحقيقة أننا لانجد في «الأعلام» إلّا ستة كتب للمجريطي من رقم (١) إلى رقم (٦)، أما بقية المؤلّفات فلا شكّ أن مرجع المؤلّف فيها مرجع آخر غير **أعلام** الزركلي، وحبذا لو ذكر هذا المرجع، فإن عناوين بعض الكتب الواردة في هذه القائمة تثير تساؤلات وشكوكاً، فمثلاً الكتاب المذكور تحت رقم (٩) بعنوان «كتاب في التاريخ» وكذلك الكتاب تحت رقم (١٠) بعنوان «كتاب في الطبيعيات، وتأثير النشأة والبيئة على الكائنات الحيّة» لا يبدو أن أسميهما من وضع مؤلّف في القرن الرابع الهجري.

هذا وكتاب «غاية الحكيم» مطبوع بتحقيق ريتر (H. Ritter) في سنة ١٩٣٣م، ولم يذكر المؤلّف هذه الطبعة. ثم إنه ليس في الكيمياء فقط كما ذكر الباحث الفاضل بل في الكيمياء والسحر، وذكره ابن خلدون في

مقدمته في باب علوم السحر والطلسمات[١٨].

٢٥ – في ص ٩٤، وردت قائمة لمؤلّفات الكوهي نقلاً من ابن النديم والقفطي، وفيها ذكر عشرة كتب، ولم تخل هذه القائمة من الأخطاء كقوائم أخرى، بل وقع فيها خطأ من نوع غريب لم أتصور حدوثه من مثقف عادي فضلاً من أستاذ جامعي متخصص؛ وأقصد بذلك الكتاب المذكور تحت رقم (١) بعنوانه في تلك القائمة كالآتي: «السائرة في الأمطار على تمادي الأعصار»، وحيّرني هذا الاسم الغريب ولم أفهم مدلوله على الرغم من إدراكي بخطأ طبع (الأمطار) بدل (الأمصار)، وعند رجوعي إلى أخبار الحكماء للقفطي، لم أتمالك نفسي من الضحك للخطأ الذي ظهر، معذرة إلى المؤلّف الكريم، وهاكم نصّ القفطي: «ومن تصانيف أبي سهل ويجن بن رستم (الكوهي) السائرة في الأمصار على تمادي الأعصار كتاب مراكز الأكر وكتاب الأصول... إلخ. وهكذا فقد أصبح وصف القفطي لمؤلّفات الكوهي بجملة «السائرة في الأمصار على تمادي الأعصار» اسم كتاب بعينه. فسبحان الله! ويبدو أن المؤلّف الفاضل كلّف بعض طلبته أو سكرتيره بنقل أسماء كتب الكوهي من أخبار الحكماء، فجاء بهذه الطرفة.

وهكذا فيكون عدد مؤلّفاته تسعة كما جاء عند القفطي.

وأما الكتاب المذكور برقم (٤) فالصواب فيه «البركار التام» وليس «البركان التام». وأما ابن النديم فقد ذكر له كتاباً آخر لم يرد اسمه عند المؤلّف وهو: «كتاب إحداث النقط على الخطوط».

٢٦ – ترجمة أبي الريحان البيروني أطول التراجم عند المؤلّف وكذلك قائمة كتبه، ولكن يؤسفني أن أقول بأنهما مشحونتان بالأخطاء.

ففي ص ٩٦ قال: «ومولده بيرون، عاصمة خوارزم».

وهذا ليس بصحيح فلم يقل أحد أن بيرون عاصمتها، بل كانت عاصمتها القديمة كاث (Gath)، والعاصمة الثانية كركانج (وتعرف أيضاً بجرجانية)، وولد البيروني خارج مدينة كاث فعرف بهذه النسبة، إذ بيرون معناها بالفارسية (الخارج)، كما أوضح ذلك ياقوت في معجم الأدباء في ترجمة البيروني المطولة[١٩]. وتقوم مقام (كاث) الآن مدينة صغيرة تحمل اسم البيروني.

٢٧ – في ص ٩٧، ذكر المؤلّف كتاب البيروني «الآثار الباقية عن القرون الخالية» ووصفه بعد ذلك مباشرة قائلاً: «الذي قال عن تسطيح الكرة»، ثم نقل فقرة من هذا الكتاب حول هذه القضية دون تحديد موضع كلام البيروني فيه. وكأن أهم مافي هذا الكتاب هو هذه القضية، والحقيقة أن البيروني تطرق لها في الآثار الباقية عرضاً، ولكن له عدداً من الرسائل في تسطيح الكرة، ولم يذكر المؤلّف أياً منها، مثل كتاب «تسطيح الصور وتبطيح الكور»، وذكر له حاجي خليفة رسالتين بعنوان «استيعاب في تبطيح الكرة» وأخرى «تسطيح الكرة»[٢٠].

وأما كتاب الآثار الباقية فموضوعه في حقيقة الأيام والشهور والتواريخ عند الأمم المختلفة بدراسة مقارنة، وذكر المناسبات والأعياد على مدى الأيام والشهور عند عدد من الأمم، وخلال ذلك تطرق البيروني لموضوعات هامة أخرى من التاريخ الإسلامي.

ومهما كان الأمر فإن النص الذي ذكره المؤلّف الفاضل غير مفهوم، لأنه مبتور مع بعض الأخطاء كالآتي: «وأقول أن تسطيح مافي الأكثر (كذا) من الدوائر العظام والصغار والنقط ممكن، إذا جعل أحد قطبيها رأساً لمخروطات تمر بسائط تلك المخروطات أن جازت على دوائر أو المخطوط أن جازت على نقط هي تسطيحها في ذلك السطح المستوي، وهذا هو عمل الأسطرلاب».

---

(١٨) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **المقدمة**، (القاهرة: لجنة البيان العربي، ١٩٦٥) طبعة الدكتور علي عبد الواحد وافي، ٣/٢٥٤.

(١٩) ياقوت، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، **معجم الأدباء** تحقيق مرجليوث، طبعة ثانية ١٣٠٨/٦، وانظر بحث الكاتب: البيروني ومنهجه في البحث التاريخي. **مجلة المؤرّخ العربي**، بغداد، العدد ١٤، سنة ١٩٨٠، وانظر أيضاً بحث الأستاذ شمسي بعنوان «أبو الريحان محمد بن أحمد البيروني» بالإنجليزية في كتاب

Hakim Muhammad Said (ed.), Al-Biruni, Commemorative volume Proc. Intern. Cong. held in Pakistan, Karachi, 1973,p.267

(٢٠) أنظر مقدمة **الآثار الباقية للبيروني** بقلم شخاؤ، ص 8XXXXVIII.

بينما هو في الأصل كما يلي:

«وأقول أن تسطيح مافي الأكر من الدوائر العظام والصغار والنقط ممكن، إذا جعل أحد قطبيها رأساً لمخروطات تمر بسائطها عليها، وتقاطع سطحاً مفروضاً، فإن الفصول المشتركة بين هذا السطح وبين بسائط تلك المخروطات، إن جازت على دوائر، أو الخطوط إن جازت على نقط، هي تسطيحها في ذلك السطح المستوي، وهذا هو عمل الاسطرلاب».

٢٨ - في ص ٩٧، قال: «خلال المدّة التي قضاها البيروني في الهند ألف كتابه "تحقيق ماللهند من مقولة"».

وهذا غير صحيح، فإن البيروني لم يكتب كتابه هذا في الهند، بل ألفه في غزنة (بأفغانستان) بعد وفاة السلطان محمود[٢١] (في سنة ٤٢١م) بقليل، وحدده محقق الكتاب سخاو بسنة ١٠٣٠م أي بين سنتي ٣٢١ و ٤٢٢م.

وقوله بعد ذلك مباشرة: «ثم عاد إلى غزنة، وألف كتابه القانون» كذلك بعيد عن الصحة، والصواب أن البيروني ألف «القانون المسعودي» بعد عودته من الهند بزمن طويل، إذ كانت آخر زيارته للهند في عام ٤١٦، بينما ألف كتابه المذكور على قول المؤرّخ القديم ظهير الدين البيهقي في عام ٤٢٧هـ بعد عودته من الهند بحوالي إحدى عشر سنة.

٢٩ - أثار المؤلّف في ص ١٠٠، أخطر القضايا العلمية، وهي نسبة القول إلى البيروني «بأن الشمس هي مركز الكون الأرضي»، ثم كرر ذلك نقلاً عن الأستاذ عبد الرزاق نوفل من بعض كتبه، ونصّه: «وهو أول من قال أن الشمس هي مركز الكون الأرضي مخالفاً كل ماكان سائداً في وقته من آراء تتفق كلها على أن الأرض هي مركز الكون».

والحقيقة أن هذا القول من المبالغات والتهويلات، ويخالف منهج البيروني نفسه في دقة القول: فأولاً لم يذكر المؤلّف الفاضل ولا الأستاذ عبد الرزاق نوفل في أي كتاب من كتب البيروني ورد مثل هذا القول. ثانياً إن هذه النظرية لبعض قدماء اليونان والهند كما مرّ ذكره، وكما يمكن للمؤلّف أن يطلع عليه في كتاب **تاريخ العلم** لسارتون، وغير ذلك من الكتب الجيّدة في الموضوع.

وأول من قال بأن الشمس مركز الكون، وأن الأرض تدور حول الشمس وحول نفسها في وقت واحد هو ارسطارخوس اليوناني في القرن الثالث قبل الميلاد[٢٢]. والقضية التي شغلت بال البيروني هي حركة الأرض حول محورها، وليس حول الشمس في حركة انتقالية وحتى في تلك القضية كان متردداً لأسباب علمية بحتة، كما ذكرنا فيما سبق.

٣٠ - في ص ١٠١، ذكر المؤلّف نقلاً عن كارل بوير أن «البيروني أول من فكر في علم الجاذبية... ومع مراعاة جميع الاعتبارات اشتهر في علم المثلثات ونظرية الجاذبية».

وهذا القول مجرد دعوى حتى يقوم عليه الدليل من كلام البيروني نفسه، ولم يقدم لنا هدا الدليل لا كارل بوير ولا المؤلّف، وأنا على كثرة ماطلعت على ماكتب عن البيروني لم أجد أحداً نسب هذه النظرية (أي نظرية الجاذبية إليه)، ويحلو لي بهذه المناسبة أن أشير إلى أن الأستاذ الدكتور جلال شوقي بحث في كتاب له صغير قيّم «تراث العرب في ميكانيكا» قضية الجاذبية عند العرب في فصل خاص باسهاب، وذكر في هذا الصدد أسماء خمسة من علماء العرب والمسلمين، ثابت بن قره، ابن سينا، ابن ملكا البغدادي، فخر الدين الرازي ونصير الدين الطوسي الذين كان لهم إسهام في تقديم هذه النظرية، ولم يذكر بينهم البيروني.

٣١ - في ص ١٠٢، ذكر المؤلّف عثوره على مخطوطة «استخراج الأوتار في الدائرة» للبيروني في مكتبة ليدن بهولندا، ونقل منه بعض القضايا الهندسية في ثلاث عشرة صفحة، كان هذا الكتاب كنز ثمين، يحتاج الأمر إلى تقديم ماجاء فيه، والحال أن هذه الرسالة الصغيرة، طبعت أكثر من مرّة، من قبل المستشرق

(٢١) انظر كتابه، **تحقيق ماللهند**، ص ١٦ حيث يتأكد من كلامه عن السلطان محمود أنه ألف الكتاب بعد وفاته.

(٢٢) عمر فرّوخ، **تاريخ العلوم عند العرب** ص ٤٧، وبحث بالتفصيل في الموضوع ص ص ٤٤-٤٨.

سوتر، ثم ضمن مجموعة رسائل البيروني (الرسالة الأولى) في حيدر آباد الدكن بالهند، سنة ١٩٤٨؛ وبعد ذلك بتحقيق أحمد سعيد الدمرداش في القاهرة.

٣٢ - وقبل أن أنتقل إلى مؤلّفات البيروني، ينبغي أن أعود وأشير إلى خطأ ورد عند المؤلّف عن إقامة البيروني في مدينة جرجان في بلاط الأمير قابوس بن وشمكير، لقد قال المؤلّف «ان البيروني بقي في جرجان خمسة عشر عاماً»، وهذا ليس بصحيح على الاطلاق، بل الصواب أنه قضى فيها نحو ست أو سبع سنين، إذ أنه وصل إليها في سنة ٣٨٨هـ وعاد إلى كركانج (جرجانية) في سنة ٣٩٤هـ[٢٣].

٣٣ - ذكر المؤلّف في آخر صفحة ١٢٢ قبل تقديم لمؤلّفات البيروني قائمة بأنه «ألف مايقارب ثلاثمائة مؤلّف بين كتاب ورسالة».

وهذه مبالغة ظاهرة، ولا ندري مرجع المؤلّف في قوله هذا؟ ويدحض هذه من كلام البيروني نفسه فإنه ألف فهرساً لمؤلّفاته كلها (كتب ورسائل ومقالات) حتى عام ٤٢٤هـ عندما كان عمره ٦٥ سنة قمرية و٦٣ سنة شمسية، وأورد سخاو هذا الفهرس في مقدمته على **الآثار الباقية**، وعدد الكتب المذكورة في هذا الفهرس ١٠١ كتاب يضاف إلى هذا العدد مسودات عشرة كتب ذكرها بنفسه أيضاً في هذا الفهرس، وهكذا فكل هذه مئة وأحد عشرة (١١١) كتاباً.

هذا، ومن المعلوم أنه عاش ثمانين عاماً قمرية، فلايمكن أن نتصور أبداً أنه ألف في السنوات الخمس عشرة الباقية من عمره ١٨٩ كتاباً، ولم يقل بذلك أحد. والصواب في الموضوع أنه ألف، كما قال أحد الباحثين الايرانيين، نحو ١٥٠[٢٤] كتاباً، وقد أوصل المستشرق الفرنسي بوالو هذا العدد إلى ١٨٠[٢٥] كتاباً، وكذلك في دائرة المعارف الإسلامية (الطبعة الفارسية)، وذلك بأن كاتب مقالها اعتبر الكتب المؤلّفة بأقلام بعض معاصريه والمقدمة إلى البيروني من آثاره هو[٢٦]. والأرجح عندي العدد الأول أي ١٥٠ كتاباً، لأنه ينسجم مع تاريخ حياته، فمن المعقول أن يؤلّف نحو ٤٠ كتاباً ورسالة ومقالة في الخمس عشرة سنة الباقية من عمره بعد إحصاء مؤلّفاته، وعمره خمس وستون عاماً.

٣٤ - قدم المؤلّف في صفحات ١٢٠-١٢٥ قائمة (أو قائمتين لمؤلّفات البيروني)، وهي أوسع القوائم عنده، فأولاً ذكر في صص ١٢٠-١٢١ قائمة لعشرة كتب، وهي تعليقات وشروح البيروني لمؤلّفات علماء آخرين، ثم ذكر في صص١٢٢-١٢٥ مؤلّفات أصيلة للبيروني. وهاتان القائمتان مثل بارز على عدم دقة المؤلّف في البحث وإلقاء القول جزافاً، فهما مشحونتان بالأخطاء. ولنا عليهما الملاحظات الآتية:

١ - قبل كل شيء لم يذكر المؤلّف أسماء شروح وتعليقات البيروني على الكتب التي ذكرها لأصحابها وتعودنا من البيروني أنه يسمي هذه الشروح بأسماء من عنده، كما جاء في فهرس كتبه المذكور سابقاً.

٢ - كنية وديجن بن رستم الكوهي، أبو سهل، وليس ابن سهل كما ورد في الكتاب برقم (١).

٣ - شهرة مؤلّف الكتاب برقم (٢) الصنعاني، وليس الصفائي كما جاء عند المؤلّف. وقد ذكره البيروني في كتابه الآثار الباقية (ص٣٥٧).

٤ - من هو البغدائي (كذا)؟ الذي ذكر تحت رقم (٥)، ولعل الصواب في نسبته البغدادي، ولكن من هو؟

٥ - ذكر تحت رقم (٩) و(١٠) «مؤلّفات أبي جعفر الخازن» و«مؤلّفات محمد بن جابر البتاني» على التوالي. ولا يستطيع أحد أن يفهم معنى ذلك، فهل علق

---

(٢٣) انظر بحث الأستاذ شمسي بالإنجليزية، في **المرجع السابق** ذكره ص ٢٧١، وانظر أيضاً الدكتور عبد الكريم اليافعي، **معالم فكرية في تاريخ الحضارة الإسلامية**، (دمشق، ١٩٨٢) ص٣٣.

(٢٤) محمد حسين تسبيحي، **نظري به آثار أبو ريحان البيروني** (بالفارسية) في أعمال مهرجان البيروني المعقود بكراتشي في عام ١٩٧٣، المنشور بعنوان: Al-Biruni, Commemorative Volume, p. 814، وأيضاً الدكتور عبد الكريم اليافعي، **المرجع السابق** ص ٣٤.

(٢٥) الدكتور اليافعي، **المرجع السابق**، الموضع نفسه.

(٢٦) محمد حسين تسبيحي، **المرجع السابق**، ص ٨١٢. وقد وقع الدكتور عمر فروخ في خطأ غريب وفاحش حيث أوصل عدد مؤلّفات البيروني إلى ٤١٧ كتاباً في كتابه **تاريخ العلوم عند العرب**، ص٤١٩.

البيروني على جميع مؤلّفات الخازن والبتاني، أو لكل واحد منهما كتاب باسم (مؤلّفات)؟ ولا أتصور أن المؤلّف قصد هذا المفهوم الأخير. ولا نعرف أن البيروني شرح أو علق علي جميع مؤلّفات الخازن والبتاني حسب المفهوم الأول.

وعهدنا من المؤلّف أنه يذكر المصادر أو المراجع التي اعتمد عليها في إعداد مثل هذه القوائم في كتابه كمؤلّفات ابن النديم، والقفطي، والزركلي وكحالة وغيرهم، ولكنه بالنسبة لمؤلّفات البيروني لم يذكر مرجعه، وبخاصة عن هذه الشروح التي لم يرد اسم واحد منها في فهرس كتب البيروني السابق الذكر، وكان من واجبه أن يفعل ذلك حتى يزول الغموض عن الكتب التي ذكرها.

هذا، وإنه أهمل تلك الشروح والذيول أو التكملات التي ذكرها البيروني بنفسه في فهرس كتبه لمؤلّفات الخوارزمي، وأبي طلحة الطيب وأبي الحسن الأهوازي، والتي ذكرها بأسمائها في هذا الفهرس[٢٧] كما أنه كتب تكملة لزيج حبش الحاسب، بعنوان: «تكميل زيج حبش بالعلل وتهذيب أعماله من الزلل» إلى غير ذلك في الشروح أو التعليقات[٢٨].

وأما القائمة الثانية الواردة في صفحات ١٢٣–١٢٥ فنقدم عنها الملاحظات الآتية:

١ – يقتضي المنهج العلمي السليم أن يذكر المؤلّف اسم الكتاب كما وضعه المؤلّف، وعلى هذا فاسم الكتاب المذكور تحت رقم (٢) من وضع المؤلّف وليس البيروني، إذ اسمه في القائمة: «رسالة بحث فيها بعض المحاولات لتقسيم الزاوية إلى ثلاثة أقسام متساوية».

٢ – اسم الكتاب تحت رقم (٤) بعنوان «تاريخ الهند» غير صحيح، ولم يؤلّف البيروني كتاباً بهذا الاسم، بل هو نفس الكتاب المذكور تحت رقم (١٨)، أي «تحقيق ماللهند من مقولة مقبولة عند العقل أو مرذولة». وقد وقع بعض المؤلّفين الآخرين مثل الأستاذ قدري طوقان في هذا الخطأ. وقد نشأ هذا الخطأ عن سوء فهم إسم الكتاب في ترجمته الإنجليزية بقلم سخاو، الذي اختصره باسم (Indica).

٣ – عنوان الكتاب تحت رقم (٥) ليس «رسالة في استخراج محيط الأرض» بل «مقالة في استخراج قدر الأرض برصد انحطاط الأفق عن قلل الجبال» كما ذكره البيروني نفسه.

٤ – اعتبر المؤلّف كتاب القانون المسعودي المذكور تحت رقم (٧) «رسالة في علم الفلك، وعنوانها القانون المسعودي».

الحقيقة يستغرب المرء على هذه المعلومة عند المؤلّف، واعتباره هذه الموسوعة الفلكية المطبوعة في ثلاثة مجلدات منذ زمن طويل رسالة في علم الفلك، وأشاد به العلماء قديماً وحديثاً، لأنه من أشهر وأوسع كتب البيروني في الفلك.

٥ – الصواب في اسم «كتاب الصيدلة» المذكور برقم (١٩) كتاب الصيدنة، وطبع قسماً منه ماكس مايرهوف بألمانيا أولاً، ثم طبع كاملاً بتحقيق رانا إحسان الهي بكراتشي عام ١٩٧٣.

٦ – الكتاب برقم (٣٠) بعنوان: «كتاب النجوم» صوابه «الارشاد في أحكام النجوم» كما ورد عند حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون.

٧ – الكتابان المذكوران تحت رقمي (١٧) و(٣٢) كتاب واحد، أي تحديد نهايات الأماكن لتصحيح مسافات المساكن، وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ العلامة محمد تاويت الطنجي بأنقرة، سنة ١٩٦٢.

٨ – الكتاب رقم (١٢) عنوانه: «رسالة في الميكانيكا والأيدروستاتيكا» يبدو من وضع المؤلّف وليس من وضع البيروني، وكذلك الكتاب رقم (٣٧) وعنوانه عند البيروني: «مقالة في النسب التي بين الفلزات والجواهر في الحجم»[٢٩].

هذا، وستة عشر كتاباً ورسالة من مؤلّفات البيروني مطبوع، وأخرى مخطوط موجود من بين العشرات المفقودة، ولم يذكرها المؤلّف، ولكنه كرر بعد هذه القائمة أقوال الكتاب مرّة أخرى حول عظمة المؤلّف

(٢٧) انظر أسماءها في فهرس كتب البيروني في مقدمة **الآثار الباقية** بقلم سخاؤ، صXXXX.

(٢٨) **المصدر السابق**، الموضع نفسه.

(٢٩) فهرس البيروني، **المصدر السابق**.

ونبوغه بدون انتظام.

٣٥ – في ص ١٢٦، السطر الأخير، قال المؤلّف في ترجمة ابن الشاطر «طلب منه الخليفة العثماني مراد الأول الذي حكم الشام في الفترة بين سنتي ٧٦١ و٧٩٩ (١٣٦٠–١٣٨٩م).

وفي بيانه هذا خطأ تاريخي من جهتين: أولاً: لم يكن السلطان مراد الأول يلقب بالخليفة، فإن الخليفة آنذاك كان من الأسرة العباسية في القاهرة تحت ظل السلاطين المماليك، وظلت الخلافة العباسية في القاهرة حتى فتح السلطان سليم الأول الشام ومصر في سنة ١٥١٧م. وثانياً: لم يحكم السلطان مراد الأول الشام قط، فإنها كانت آنذاك تحت حكم المماليك بمصر، ودخلت تحت حكم العثمانيين في سنة ٩٢٤هـ/١٥١٧م، وهذا أمر معروف لدى عامة المثقفين والطلبة.

٣٦ – في ص ١٣١، ذكر في ترجمة قاضي زاده أن «بعض مؤرّخي العلوم يعتقد أن قاضي زاده من أصل إغريقي، وهذا سبب تسميته بالرومي».

ترك المؤلّف هذا الافتراء دون تعقيب، وكأنه يسلّم بذلك، والحقيقة أن كلمة الروم تطلق عند المؤرّخين المسلمين القدامى على آسيا الصغرى أو تركيا الحالية، ومن ثم حمل كثير من المؤلّفين الأتراك هذه النسبة أي الرومي، وأشهر مثال لذلك، نسبة الشاعر التركي الشهير مولانا جلال الدين بالرومي، صاحب كتاب المثنوي المنظوم الضخم بالفارسية في الشعر الصوفي. وهكذا فقاضي زادة تركي الأصل.

٣٧ – ناقض نفسه في ترجمة قاضي زادة، إذ قال في صفحة ١٣٢ عند الكلام على إنشاء مرصد سمرقند: «فتولاه قاضي زاده، ولم تعرف وفاته»، بينما سبق أن قال في ص ١٣١ أنه توفي في سنة ٨٤٠هـ.

٣٨ – في قائمة مؤلّفات قاضي زاده الرومي الكتابان المذكوران تحت الرقمين (٢) و(٦) هما كتاب واحد، وهو شرح الملخص في الهيئة للجغمنيي، وهو كتاب معروف متداول.

٣٩ – في ص ١٤٢، كرر المؤلّف ماقاله سابقاً من اكتشاف العرب والمسلمين أصول الرسم على سطح الكرة، واستدارة الأرض ودورانها، وعلقنا على هذه الأقوال الخاطئة فيما سبق، ولكنه ناقض نفسه في هذه الصفحة بقوله: «وقد قصرنا دراستنا هذه على العصر الذهبي للحضارة الإسلامية إي الفترة مابين سنة ٨١ وسنة ٦٩٩هـ».

والحال أنه بحث في منجزات المسلمين بعد هذه الفترة، إذ عاش كل من ابن الشاطر وقاضي زادة الرومي بعد هذه الفترة التي حددها بالعصر الذهبي.

قد أطلنا في هذه الملاحظات، وذلك لأن الكتاب بقلم أستاذ متخصص في الرياضيات وأكبر مسؤول في كلية العلوم بجامعة البترول والمعادن، ولكلامه وزن وقيمة عند الطلبة بصفة خاصة، فلكي لاتعم هذه الأخطاء وتنتشر، جرى التنبيه إليها وفاء بالأمانة العلمية وتأدية لواجب التمحيص، وأرجوا أن يتقبل المؤلّف الفاضل هذه الملاحظات بصدر رحب، ويجري التعديلات اللازمة في طبعة الكتاب الثانية إن شاء.

هذا ومن ملاحظاتنا على فهرس المصادر والمراجع، أن المؤلّف لم يطبق فيه المنهج العلمي الصحيح المتبع حيث أنه:

١ – لم يذكر طبعات الكتب وأماكن الطبع.

٢ – لم يحدد أعداد وسنوات المجلة التي ذكرها مثل، مجلة المقتطف (ص١٥٥) ومجلة المجمع العراقي (ص١٥٦)، ومجلة الفيصل (ص١٥٧) مجلة الجمعية العلمية المصرية (ص١٥٧)، وفيها وردت أبحاث بعض المؤلّفين الذين ذكرهم المؤلّف، ولكن مافائدة كتابة أسماء هذه المجلات دون ذكر أعدادها وسنواتها؟

٣ – لم يذكر أسماء المترجمين للكتب الأجنبية.

٤ – نسب بعض المؤلّفات إلى غير مؤلّفيها، فمثلاً جعل مؤلّف كتاب **تراث الإسلام** مرة كارداي فو (ص١٥٨) ومرة شاخت وبوزورث (ص١٥٦)، والصواب فيه أن الطبعة الأولى لتراث الإسلام مرتبة توماس أرنولد وهو تأليف نخبة من المستشرقين، أما كارادي فو، فهو صاحب المقال: «الفلك والرياضيات» في هذه الطبعة. وأما شاخت وبوزورث فهما مرتبا الطبعة الثانية، وكاتب مقال الرياضيات فيها بليسنر، وليس اللذين ذكرهما المؤلّف.

وكذلك دائرة المعارف الإسلامية، ليس مؤلّفها، كما هو معلوم، كريمر، بل عدد كبير من المستشرقين وغيرهم، وكريمر كتب مقال الرياضيات فيها.

٥ – عنوان كتاب الأستاذ قدري طوقان (ص١٥٨) «العلوم عند العرب» وإضافة المسلمين من عند المؤلّف.

بسم الله الرحمن الرحيم

قسيمة اشتراك

السادة / دار المريخ للنشر
ص.ب.: ١٠٧٢٠ – الرياض: ١١٤٤٣
المملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

نأمل التكرم باعتماد اشتراكنا في مجلة العصور لمدّة .... سنة اعتباراً من ....
وحتى .... ، وذلك بواقع .... نسخة ، على أن ترسل من قبلكم إلى العنوان التالي :

....

....

....

....

ومرفق الشيك رقم .... بمبلغ .... قيمة الاشتراك .

التوقيع

تملأ هذه القسيمة وترسل على العنوان التالي :

دار المريخ للنشر – ص.ب. ١٠٧٢٠ – الرياض: ١١٤٤٣
تلكس ٢٠٣١٢٩ – تليفون: ٤٦٤٧٥٣١ – ٤٦٥٧٩٣٩
المملكة العربية السعودية

المراسلات والاشتراكات لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع:

– دار المريخ للنشر – ص.ب: ١٠٧٢٠.
الرياض: ١١٤٤٣ – المملكة العربية السعودية
– الدار العربية للنشر والتوزيع – ٤٩ جولد هوك رود، لندن – المملكة المتحدة

الاشتراكات السنوية:

– المملكة العربية السعودية (١٠٠) ريال سعودي
– الدول العربية (٣٥) دولار أمريكي أو ما يعادلها
– الدول الأوروبية (٤٠) دولار أمريكي
– أمريكا وكندا (٤٥) دولار أمريكي
– استراليا وجنوب شرق آسيا (٥٠) دولار أمريكي



ORDER FORM

TO MARS PUBLISHING HOUSE
P.O. BOX 10720,
RIYADH - 11443,
KINGDOM OF SAUDI ARABIA.

Dear Sir,

Please provide us with .... copies from your journal the Ages for .... year effective from ....

Kindly send our issus to the following adress.

....

....

....

....

enclosed cheque no. .... amount .... U.S. Dollars.

Thank you

Signature.

Please fill this: order form and send it to:
Mars Publishing House
P.O. Box 10720,
Riyadh - 11443,
Tel: 4657939 - 4647531.
TLX: 203129 MARS SJ.

All MSS should be addressed to:

— Mars Publishing House,
P.O. Box 10720, Riyadh 11443,
Saudi Arabia.

— The Arabic Publishing &
Distribution House Ltd.
49 Goldhawk Road,
London W12 8QP, England.



ANNUAL SUBSCRIPTION RATE

— Saudi Arabia	S.R.	100
— All Arab Countries	U.S. $	35
— All European Countries	U.S. $	40
— U.S.A. & Canada.	U.S. $	45
— Australia & South Asia	U.S. $	50

for which money is loaned, and there are no signs that this has acted as a brake on business development[22]. Indeed, "Business Week" commented that such countries were employing "a loose, highly flexible body of economic thought and practice culled from the Koran, the Sunna (a codification of the sayings of Mohammed) and the Sharia."[23]

It is thus unreasonable to suppose, as many commentators do, that the specific injunctions of Islamic religious belief in themselves determined the pattern of economic development. These injunctions are in themselves often ambiguous, and have historically not prevented the operation of capitalistic forms of financing in the Islamic world: similarly, capitalistic trade and financing in medieval Europe functioned in the face of comparable religious prohibitions. Indeed, had the religious injunctions of Islam been interpreted in a rigorous form and enforecd accordingly, there would have been no capitalistic business in the Islamic world - which is manifestly not the case both historically and at present. As the meaning of what Allah Said in Quran "Thus have We made of you An Ummat justly blanced, that ye might be witnesses over the Nations, And the Apostte a witness over yourselves"[24]

It is thus clear that an interpretation of the differential economic development of Western Europe and the Islamic world which relies exclusively or mainly on religious values would be an inadequate one. The economic structure of the medieval Islamic world was broadly comparable to that in Western Europe in the same period, but the divergent paths of development cannot be explained adequately in religious terms. For one thing, the political development of the two areas followed different patterns. Whereas the Muslim Ottoman Empire retained a high degree of coherence until modern times, the successive collapse of the Carolingian and Holy Roman Empires in Europe prevented any comparable unified structure from developing in Western Europe. Similarly, the different roles of religion in the political systems of the two areas were also important. The Reformation and the emergence of Protestantism was possible not least because in most European states political authorities existed which were institutionally separate from the Catholic Church, and which could thus adopt new forms of religious belief without destroying the very bases of their legitimacy. For Max Weber, who displayed such interest in the emergence of the nation states from the feudal structure, to have missed the implications of this development for the economic history of Europe is curious: in Islam, the absence of such a distinct political sphere of authority would have prevented any such development.

The history of Protestantism and the history of Islam (and arguably of any major religious or political movement) shows a close interplay between human action, social and political structure and belief - and value - systems, and although one can "exonerate" Islam as a religion from contributing to the relative economic backwardness of the Islamic world after the medieval period, it remains to be seen how far the nature of Islamic religion allowed it to be manipulated in the service of the repressive Ottoman Empire, i.e. how far it was a necessary condition for the Ottoman Empire's strultifying effect on economic development. The ambiguity and flexibility of the Islamic faith undoubtedly allowed such manipulation, but such a degree of ambiguity and flexibility is common to most religions, not least Christianity and even its Calvinist variants.

More serious, however, was the lack of distinction between secular and religious authority: the Ottoman Empire was able to maintain for itself an aura of religious legitimacy which helped to maintain its authority for so long. The lack of development of pluralism, and the degeneration of the Ottoman Empire into a rigid, stagnant institution, meant that the Islamic society as a whole did not develop the conditions of a relatively open, pluralistic society: the kind of society which historically has been favorable to the development of capitalism and to economic progress. In this rather indirect sense Islam may be considered to have constituted an obstacle to economic development.

(22) See *A Widening Test of Islamic economics in Business Week,* Mar. 17th 1980, pp. 161-165.

(23) *Ibid.* p. 162.

(24) S. II. 143.

development, being effects, like it, of some common cause''[17]

Thus, there is no scientifically valid reason for supposing that religion is a cause rather than an effect of social change. In all probability, the dialectical interplay between ideas and social and political structures is too close to be separated into set of casual relationships, and this obliges the analyst of Islam economic development to consider a wider range of factors than Weber does:
particular historical events, social and political structures, even language, could be considered as factors influencing the respective economic development of Western Europe and the Islamic world. As Ragab points out[18], the rise of the Ottoman Empire, its policies and forms of government can equally be considered as a factor in the economic development of the Islamic world, and as Qureshi shows[19] the manipulation of Islamic doctrine by partisan political interests in both ancient and modern times has given it a character which cannot be considered as "essentially Islamic."

This flexibility of the ideology of Islam has been overlooked by commentators from Weber onwards. As Rodinson shows, the use of selective quotations from the Koran or other Islamic religious texts can just as easily demonstrate that Islam is a highly rationalistic religion as the contrary[20]. The Muslim "fatalism" which has been commented on by many Western observers has, for example, tended to be specific to the poorer, more backward Islamic societies; yet even in this context "fatalism" can be regarded as highly rational: a realistic assessment of largely unfavorable conditions in which a "cycle of poverty" prevents any individual initiative altering circumstances. In contrast to such "fatalistic" Muslims, Rodinson shows that there are groups such as the South Algerian Mozabites who have been described as "The Puritans of Islam", and who have demonstrated a high degree of trading success, entrepeneurial drive and rational calculation. Both groups can be accurately described as "Islamic", which suggests that the tenets of the religion itself cannot be considered an adequate explanation either for peasant "fatalism" or indeed for the "dynamism" of the traders.

Similarly, the political environment in which economic activity is undertaken is a crucial factor in economic development. Weber himself recognizes this, in his discussion of the importance of formal, rationalistic jurisprudence in the development of West European capitalism. With its emphasis on formal legal principles rather than on "substantive" principles such as equity, it provided, Weber claims, an environment in which rationalistic capitalist enterprise could flourish. (Weber's formulation is, however, marred by his own recognition that in England, the foremost capitalist nation in West Europe common law embodied precisely such "substantive" concepts, and the rationalistic Roman Law never made much headway.)[21] Yet to concentrate on jurisprudence to the neglect of such factors as the nature of political systems in the countries in which Calvinistic Protestantism developed is to reduce the explanatory power of his thesis. The development of Protestantism, and particularly Calvinism was as much a function of the political regimes of Europe as of its appeal to member of the population: in the 16th-century German states, the religious affiliation of the ruler was as, if not more important than proselytization in determining conversion. Similarly, in countries such as Bohemia and France Protestantism was extirpated as being as much a political threat as a religious unorthodoxy, and it developed only in states which were favorable to such unorthodoxy. The Calvinist creed, which Weber so closely associates with the development of modern capitalism, spread only in countries such as the Netherlands, parts of Germany (including Switzerland), England and the North American colonies of England, whose political systems were (by the standards of the time) relatively liberal and pluralistic. One is thus entitled to ask whether the political system might have been a more important factor than religion in providing a climate in which capitalism could flourish.

If this approach is extended to cover the Islamic world, an alternative explanation to the failure of the latter to progress economically at the same rate as Western Europe can be advanced.

Similarly, the interpretation of such injunctions as the prohibition of "riba" (i.e. usury) and the obligation to alms in the Islamic world has not been exclusive. (One might point out that similar injunctions existed in Christianity until comparatively recent times, and in the heartland of West European capitalism, England, the obligation to give one tenth of all income to the Church, the so-called "tithe" system, was enforced during the period in which capitalism developed in that country: if the comparable Islamic practice of devoting a quarter of that amount to charity is considered a bar to economic development, then the argument is ludicrous.) In practice, the Islamic injunction against "riba" was taken to mean excessive usury - Mohmmed a peace be upon him, while condemning usury, had praised and encouraged trade in a way which the Christian Church was not to do until the development of Protestantism - and a clear distinction tended to be drawn in Islamic societies between financial activities which were a legitimate part of trade and those which involved the exploitation of the poor. In the modern economic development of Islamic nations, for example, the religious injunction against usury has not been a bar to the development of business linding. The banks in a number of strongly Islamic countries have neatly circumvented the problem by charging operating fees, commissions, and percentages of the profits of the venture

(17) Rodinson, *op. cit.*, p. 77.

(18) Ragab, *op. cit.*, esp. pp. 517-518.

(19) Qureshi *op. cit.* pp. 565-575. See also Aziz Ahmad, *Islamic Modernism in India and Pakistan 1857-1964*, (Oxford: Oxford University Press, 1967) esp. Ch. III, pp. 57-77 for a discussion of this issue.

(20) Rodinson, *op. cit.*, pp. 79-83.

(21) Max Weber, *General Economic History*, quoted in Rodinson, *op. cit.* p. 177.

with the characteristics of a religion of conquest, with an emphasis on the enjoyment of wealth and of all that wealth can bring. The ideal figure of Islam was not the scribe, but the warrior, and the concept of sin and atonement, which is basic to the dynamic of Calvinism (as well as of Christianity as a whole) is alien to Islam. The emphasis in Islam, according to Weber, is on the present life:

"Wealth, power and glory were all martial promises, and even the world beyond is pictured as a soldier's sensual paradise"[8]

For Weber, while capitalism did exist in embryonic form in the Islamic world, in the form of trade and commerce (he recognizes that the acquisitive urge was certainly no weaker in the Islamic world, perhaps even stronger than in Western Europe[9], it did not develop because the nature of Islamic belief prevented the emergence of the related phenomena of a demystified, rationalistic approach to the world and of a strong injunction to the **continuous** accumulation of wealth: in Islamic practice, wealth was "optimized" rather than "maximized". As the meaning of what Allah Said" But seek, with the (Wealth) which God has besowed on thee The Home of the Herafter, nor forget thy portion in this world: but do thou good to thee, and seek not (Occasions for) nischief in the land: for God loves not those who do mischief.[10]

Subsequent commentators, such as Sutcliffe[11], developed this thesis of Islam as an obstacle to economic development. These commentators moved beyond Weber's emphasis on personal motivation to argue that the kind of society which developed on Islamic principles was a drawback to innovation and the pursuit of profit. This was partly a function of the stagnation of Islamic religious thinking and Islamic law which occurred after the ending of the principle of "ijtihad" (independent interpretation) in the tenth century in mainstream Islam, and the stultifying effects of the "Sharia", the body of Islamic law which was developed in the minutest detail to govern all conceivable eventualities in the life of the Islamic peoples. After the dynamism of Islam in the 7th-10th centuries, according to Zuryak:. "(Islam) became reduced to a set of doctrines to be taken on credence, and a code of laws and morals to be applied rigidly and blindly it turned out to be, as other religions in the same state, a burden rather than an inspiration."[12]

In addition to the overall effect of such a set of a dynamic capitalist economy, the principal culprits were the prohibition of usury ("riba"). As the meaning of what Allah Said: "Those who devour usury will not stand except as stands one whom the Evil one by his touch Hath driven to madness. That because they Say: "Trade is like usury," But God hath permitted trade and forbidden usury.

Those who after receiving direction from their Lord, desist shall be pardoned for the past; their Case is for God (to judge); But those who repeat (the offence) are Companions of the Fire: They will Abide therein (for ever).

God will deprive usury of all blessing, but will give increase for deeds of Charity: For he lovethnot Creatures ungrateful and wicked.

Those who believe and do deeds of rigteousness, and establish regular Prayers and regular Charity; will have their reward with their Lord: on them shall be no fear, nor shall they grieve.

Oye who believe Fear God and give up what remains of your demand for usury, If ye are Indeed believers.

If you do it Not, Tate Noticed war from God and His Apostle: But if yetarm back, ye shall have your capital sums: Deal not unjustly and ye shall not Be dealt with unjustly[13], taken to mean all forms of Lending at interest; the moral obligation of alms-giving, and inheritance rules and concepts of property which fostered income distribution. The prohibition of usury was regarded as particularly harmful to economic development, and the strong communitarian emphasis of Islam reduced the motivation of the individual intrepreneur.

A number of criticisms can be made of both Weber's treatment of the subject and of that of subsequent commentators. Not least of these is the criticism made by Ragab[14], Qureshi[15] and Rodinson[16]: that the assumption that Islam acted as a brake on economic development rests in turn on a set of assumptions about the relationship between religious belief and economic activity which are uproven. Wever's emphasis on personal motivation in the development of capitalism is now generally considered to be excessive, and his implicit assumption that ideas exerted a stronger casual influence of objective social, political and economic structures than the latter did on ideas is a dubious one.

as Rodinson comments:

"He (i.e. Weber) considers that Europe produced modern capitalism because it was more rationalistic than other regions of civilization - yet most of the examples of the European rationalism that he cites are from later than the period in which Western Europe took its decisive steps along the path of modern capitalism. Logically one could retort to Weber that there is a vicious circle here - these features of rationality might just as well be due to economic development along the capitalist path, or else correlative with this

(8) *Ibid.*, p. 265.

(9) Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, op. cit.* pp. 19-21.

(10) Quran, SXXVIII. 77.

(11) Quoted in Ragab, *op. cit.*

(12) Costik Zuryak. Quoted in *"Islam and the Transformation of Culture"* by M. Jamil Hanifi, (New York: Asia Publishing House 1974), p. 19.

(13) Quran, S.II, 275-279.

(14) Ragab, *op. cit.*

(15) Saleem Qureshi, *Islam and Development: the zia Regime in Pakistan, World Development* Vol. 8, pp. 563-567.

(16) Maxime Rodinson, *Islam and Capitalism*, trans. Brian Pearce (New York: Random House, 1973), esp. Ch. 3-5 pp. 28-157. See also K.S. Jomo, *Islam and Weber: Rodinson on the Implications of Religion for Capitalist Development, The Developing Economies* Vol. XV, June 1977, pp. 240-250.

"continuous, rationalistic capitalist enterprise"[3], stressing the importance of calculation aimed at the achievement of a long-term goal of profit maximization. Although such rational forms of economic activity have been widespread throughout the world "The Occident has developed capitalism both to a quantitative extent, and (carrying this quantitative development) in types, forms and directions which have never existed elsewhere"[4]

Among the key distinctive aspects of Western European capitalism is the "rational capitalistic organization of (formally) free Labor", which played a major role in allowing the emergence of the modern industrial enterprise.

For Weber, while this did not necessarily involve a causal relationship, there was a close historical correlation between this rational capitalism and the development of European Calvinism. The emergence of a capitalist bourgeoisie in Western Europe, and the development of capitalist commercial and industrial enterprises cannot, according to Weber be explained solely in terms of objective social and economic developments: the emergence of modern capitalism was closely associated with the emergence of forms of religious motivation which subjectively imbued the capitalist entrepreneurs with the energy and dedication to break out of the prevailing social value-system, and provided them with the intellecutal equipment to develop new forms of economic activity.

Calvinism was, according to Weber, this religious motivation. Firstly, the emergence of Protestantism itself had created a "demystification" of the world, removing magical influences from one's everyday life, and making the Christian God a comparatively remote figure. In contrast to Catholic theology and practice, Protestantism was not equipped with a comforting set of rituals and observances which in themselves could produce salvation. The Protestant was denied the security and reinforcement which the Catholic system provided for its adherents. This insecurity reached its apogee in the Calvinist variant of Protestantism, whose tenets can be summarized as follows:

Contrary to Catholic claims, salvation could not be obtained by mere observance of rules. The salvation of damnation of the individual was preordained by God, whose will is, however, inscrutable to man. The result was inevitably, Weber argues, to radically affect the Calvinist's outlook on the world as a whole: the relationship with God become a personal one, accompanied by a certain sense of insecurity. In practical Calvinism (although not necessarily in the tenets of Calvinism as formulated by Calvin himself), if became a common place that God demonstrated to the individual whether he was saved or damned in terms of worldly signs, and this, in turn, developed into the idea of the "calling".

"For Luther, as for must medieval theologians (a calling) had normally meant the state of life in which the individual had been sent by Heaven, and against which it was impious to rebel. To the Calvinist, Weber argues, the calling is not a conditions in which the individual is born, but a strenuous enterprise to be chosen by himself..."[5]

In practice, the profession of business became the most common way in which such a "calling" was exercised. Weber stresses that the religious injunction to business: effectively, instead of God manifesting his favor through worldly success, the achievement of worldly success became an implicit assurance of salvation. For the Calvinist entrepreneur, the creation of wealth became a moral obligation, which he set about with all the energy of one who believes he can attain salvation in this manner. With the "demystified" world in which the Calvinist lived, it was natural that he should adopt forms of rational calculation rather than socially - or religiously - sanctioned forms of behaviour to achieve his ends.

This Calvinist impulse tends to correspond historically, Weber argues, with the emergence of modern capitalism, which Weber distinguishes as developing only in Western Europe. Weber claims that:

"... it is one of the fundamental characteristics of an individualistic capitalistic economy that it is rationalized on the basis of rigorous calculation, directed with foresight and caution toward the economic success which is sought in sharp contrast to the hand-to-mouth existence of the peasant, and to the privileged traditionalism of the guild craftsman and of the adventurers capitalism, oriented to the exploitation of political opportinities and irrational speculation"[6]

The corollary of the existence of such forms of motivation in Western Europe, where they contributed to the development of modern capitalism, is their absence in other cultural areas and in other world religions.

In dealing with Islam, Weber argues that Islam failed to produce such a rationalistic impulse to the accumulation of profit for two main reasons:

Firstly, it did not achieve a "demystification" of the world in the sense of removing supernatural influences from the everyday conduct of life. Whereas Calvinist Protestantism effectively removed such influences to an abstract, remote deity, Islam stressed the governance of the whole range of everyday behaviour by religious injunctions. With a magico-religious environment such as this, the peculiar form of rational, long-term calculation which is closely associated with modern capitalism did not emerge. Weber comments:

"Islam was never really a religion of salvation; the ethical concept of salvation was actually alien to Islam. The God it taught was a God of unlimited power, although merciful, the fulfillmet of whose commands was not beyond human power... There was nothing in ancient Islam like an individual quest for salvation. The promises of early Islam pertained to this world."[7]

Secondly, Islam was, Weber claimed, strongly imbued

(3) *Ibid*, p. 17.
(4) *Ibid*, p. 20.
(5) R. H. Tawney, Introduction to Weber, *op. cit.* p. 2
(6) Weber, *op. cit.* pp. 23-24.
(7) Max Weber, *The Sociology of Religion*, Ephraim Fischoff (Boston: Beacon Press, 1963) ch. XVI, pp. 263-264.

Ages, Vol. 1, part 1, 23-27 (1986).

Weber and Islamic Economy

Dr. Ibrahim Al-Juwair

Abstract: This paper deals with the relationship between Islam and economic development, and particularly to consider whether Max Weber's assessment of the roles of Protestantism and Islam in respectively fostering and hindering economic development can be regarded as accurate. It applies theories on religions-economic relationships to development of Islamic World.

The purpose of this paper is to discuss the relationship between Islam and economic development, and particularly to consider whether Max Weber's assessement of the roles of Protestantism and Islam in respectively fostering and hindering economic development can be regarded as accurate. That the economic development of West Europe and North America, as a result of indigenous efforts, has not been parallelled in the Islamic countries is obvious, and there has been much speculation as to the role which the respective religious ideologies played in this differential process of development. However, as Ragab[1] points out, much of this debate has been highly influenced by the theories of Max Weber on this subject, as expressed primarily in "The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism" and "The Sociology of Religion."

Weber's discussion of the contrasts between the world's major religions was part of a larger interest, which was unique in the Western European civilization. Weber concluded that a major aspect of the distinctiveness of Western European civilization was a high degree of "rationality" in the sense of a set of principles and motivations. Weber traced this "rationality" in such diverse areas as science, jurisprudence, art, architecture, political organization, and of particular interest to this subject, forms of economic activity.

Weber identified capitalism as the form of economic activity peculiar to Western European civilization, and distinguished it from the mere acquisitive impulse:

"The impulse to acquisition, pursuit of gain, of money, of the greatest possible amount of money, has in itself nothing to do with capitalism. This impulse exists and has existed among waiters, physicians, coachmen artists, prostitutes, dishonest officials, soldiers, nobles, crusaders, gamblers and beggars. One many say that it has been common to all sorts and conditions of men in all times and in all countries of the earth, wherever the objective possibility of it is or has been given..."

"Unlimited greed for gain is not in the least identical with capitalism and is still less its spirit... Capitalism is identical with the pursuit of profit, *and forever renewed profit*, by means of continuous, rationalistic capitalist enterprise."[2]

Weber goes into detail in describing the attributes of this

(1) Ibrahim A. Ragab, Islam and Development, *World Development* Vol. 8, pp. 513-521.

(2) Max Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*, trans. Talcott Parsons (New York: Scribner, 1958), p. 17.

being pledged not to deprive the Musalmans of the right, it cannot be taken away without their consent, and so long as the Musalmans are not satisfied that their rights and interests are safeguarded in the manner specified above (or herein) they would in no way consent to the establishment of joint electorates with or without conditions.

Note: The question of excess representation of Musalmans over and above, their population in the provinces where they are in the minority to be considered hereafter."[45]

This draft resolution could not be moved as the open session of the League was not held on account of the refusal of the delegates from Shafi's wing to join in the open meeting. It is clear, however, that the above mentioned safeguards, which, in a modified form, subsequently came to be known as "Jinnah's fourteen Points," were a mere summary of the safeguards which the Muslim leaders, including Jinnah, had been claiming for the past few years, more particularly of the Muslim Leaders' Manifesto of September, 1929, and of the resolutions adopted at the All-Indian Muslim Conference at Delhi. More important in this context is, however, the fact that Jinnah, who had since 1924 been trying to come to terms with the Congress and who, of all the Muslim leaders, had been the most emphatic in his denunciation and boycott of the Simon Commission, for which he had even broken away, along with his followers, from the main body of the League and, for the sake of attaining unity, had also agreed to abandon separate electorates on condition of the Congress's accepting the principle of reservation of seats for Muslims and creation of Sind into a separate province, stood now completely disillusioned and estranged. And, the reason was, as he himself said, that the All-Parties' Conference had changed the basis of agreement between the Congress and his section of the Muslim League reached in December 1927. The so-called All-Parties Conference, which was never really representative of all the parties and groups and which was more or less a Congress show, thus lost an important opportunity for forging a unified front against the British rulers. The British challenge to the Indian politicians for framing an agreed constitution for their country was thus not really met. With all the Muslim leaders and groups now arrayed against the Nehru Report, and with the Congress itself according it only a provisional approval, the "Nehru Constitution" was reduced to the status, as Jinnah pithily remarked, of "nothing more than the Hindu counter-proposals to Muslim demands."

(45) *Ibid.*, pp. 43-44.

existing law." Other clauses of the resolution demanded the reservation for the Muslims of one-third of the seats of the central legislature, together with a fair share of places in the central and provincial cabinets, the revival of the old three-fourths rule, that is, that no resolution or motion regarding inter-communal matters might be passed by any legislature if three-fourths of the Hindu or Muslim members opposed it, the making of Sind into a separate province, extension of reforms to Baluchistan and the North-West Frontier Province, concession of "weightage" to the Hindu minorities in Sind, Baluchistan and the North-West Frontier Province, ensuring a due proportion of Muslims in the civil services and on all statutory self-governing bodies, due regard being had to efficiency, and statutory safeguards for the "protection and promotion of Muslim education, languages, religion, personal law, and Muslim charitable institutions." Finally, the resolution omitted to mention the Simon Commission and the Nehru Report and "emphatically" declared that "no constitution, by whomsoever proposed or devised, will be acceptable to Indian Muslims, unless it conforms with the principles embodied in this resolution."(42)

Thus the Muslims' rejection of the Nehru Constitution was complete. Two outstanding features of the position taken by the Muslims were that, (a) they adhered to the Lucknow Pact and the Act of 1919 so far as the system of representation was concerned, and (b) they wanted that the future constitution of India must be federal, not unitary. That their rejection of the Nehru Report was universal was once again demonstrated, shortly afterwards, on the occasion of the budget discussions in the Legislative Assembly which took place on 11 March 1929. When Pandit Motilal Nehru, in moving his amendments to the budget proposals, stated that the Government had failed to take satisfactory steps to meet what he called the latest form of the National Demand contained in the Nehru Report which, he further said, was accepted by Indians of every shade of political opinion, Mian Muhammad Shahnawaz, a leading member of the Muslim Centre Party, Maulavi Muhammad Yakoob, Deputy President of the Legislative Assembly and a leading member of the Independent Party, and Maulavi Muhammad Shafi Daudi, a front bencher of the Congress party itself, joined issue with Nehru and strongly asserted that Muslims did not support the Nehru Report.(43) Jinnah also took part in the discussion and stated that the Nehru Report had not been accepted by the Muslim community.(44)

In the meantime Jinnah's failure to secure any reasonable terms from the All-Parties Convention, more particularly the Congress, drew him closer to Sir Muhammad Shafi and paved the way for a union of the two branches of the League. It was arranged that their two wings should meet simultaneously in Delhi at the end of March, and that each should pass identical resolutions in favour of a joint sitting with the other wing. The delegates assembled at Delhi on 28 March 1929 according to plan, but Sir Muhammad Shafi was unable to be present on account of illness. Jinnah issued a statement to the Council of the All Indian Muslim League summing up the recent developments and stating that the League had withdrawn its support from the All Parties' Conference because the latter had changed the basis of agreement reached between the Indian National Congress and his section of the Muslim League in December 1927. He also called upon the League to state the safeguards which its members wished to see incorporated in the future constitution of India. These safeguards were contained in a resolution which he intended to move in the open session of the League and were as follows:

"1. The form of the future constitution should be federal with residuary powers vested in the provinces.
2. A uniform measure of autonomy should be granted to all provinces.
3. All legislatures in the country and other elected bodies should be reconstituted on the definite principle of adequate and effective representation of minorities in every province without reducing the majority of any province to a minotiry or even equality.
4. In the Central Legislature Muslim representation should not be less than one-third.
5. The representation of communal groups should continue to be by means of separate electorates as at present, provided that it should be open to any community at any time to abandon its separate electorate in favour of joint electorates.
6. Any territorial redistribution that might at any time be necessary should not in any way affect the Muslim majority in the Punjab, Bengal, and the North-West Frontier Province.
7. Full religious liberty, that is, liberty of belief, worship, observances, propaganda, association and education should be guaranteed to all communities.
8. No bill or resolution, or any part thereof, should be passed in any legislature or any other elected body if three-fourths of the members of any community in that particular body oppose such a Bill or resolution or part thereof on the ground that it would be injurious to the interests of that community or, in the alternative, such other method is devised as may be found feasible and practicable to deal with such cases.
9. Sind should be separated from the Bombay Presidency.
10. Reforms should be introduced in the North-West Frontier Province and Baluchistan on the same footing as in other provinces.
11. Provision should be made in the Constitution giving the Muslims an adequate share along with other Indians in all the Services of the State and in self-governing bodies, having due regard to the requirements of efficiency.
12. The Constitution should embody adequate safeguards for the protection of Muslim religion, culture and personal law, and the promotion of Muslim education, language, religion, personal laws, Muslim charitable institutions, and for their due share in the grants-in-aid given by the State and by self-governing bodies.
13. No cabinet, either Central or Provincial, should be formed without there being a proportion of Muslim ministers of at least one-third.
14. No change to be made in the Constitution by the Central Legislature except with the concurrence of the States constituting the Indian Federation.
15. That in the present circumstances the representation of Musalmans in the different legislatures of the country and of the other elected bodies through separate electorates is inevitable, and, further, Government

(42) *The Main Resolutions of the All India Muslim Conference*, published by Muhammad Shafee Daodi, Patna (Bihar and Orissa), Working Secretary, All India Muslim Conference, n.d., pp. 3-6, reproduced in K. K. Aziz, *op. cit.*, pp. 53-56. Full text of the resolutions is published also in the *Simon Commission Report*, vol. II, pp. 84-85.

(43) *India in 1928-29*, pp. 38-40.

(44) *Ibid.*, p. 40.

Nehru Report was thus both universal and determined.

The session of the Legislative Assembly came to an end in the middle of September. Since then, broadly individuals and bodies associated with the Indian National Congress and the All-India Liberal Federation, became more active and enthusiastic in their support for the Report, whilst Muslim opinion steadily hardened against it. It was in this state of the feelings of the different parties and groups that the annual meetings of the Congress, the Jinnah branch of the Muslim League and the All-Parties' Conference (or Convention) took place in Calcutta towards the end of December. The All-Parties' Conference preceded the other two and opened on 22 December. It was virtually a meeting of the Congress leaders preliminary to their annual session in which an open breach between the supporters of Dominion status and those of complete independence seemed immenent. In view of this imminent clash M.K. Gandhi came out of his retirement and took part in the sessions of the Conference. At his instance a number of informal meetings took place between the older leaders and the younger men before the subject of the Nehru Report was brought before the Convention. Srinivasa Iyengar and his supporters of complete independence, like Pandit Jawaharlal Nerhu, agreed not to press their views before the Convention, but to reserve themselves for the Congress session. A carefully worded compromise resolution of the Nerhu Report was then drawn up by Gandhi which, incidentally, betrayed the fact that the Convention was virtually a convention of the Congress party. "This Congress", ran the opening words of the draft resolution,

"having considered the Constitution recommended by the All-Parties' Committee Report, welcomes it as a great contribution towards the solution of India's political and communal problems, and congratulates the Committee on the virtual unanimity of its recommendations, and, whilst adhering to the resolution relating to complete independence passed at the Madras Congress (1927), adopts the constitution as a great step in political advance, especially as it represents the largest measure of agreement attained among the important parties in the country; provided, however, that the Congress shall not be bound by the Constitution if it is not accepted on or before December 31st, 1930, and provided further that, in the event of non-acceptance by the British Parliament of the Constitution by that date, the Congress will revive non-violent non-cooperation by advising the country to refuse taxation and every other aid to the Government.[37]

It was in the midst of the discussions on this resolution that the Muslim delegates headed by Jinnah attended the meeting. He powerfully put forward the Muslim views in the form of a series of amendments to the resolution claiming the reservation of seats for Muslims in Bengal and the Panjab in the event of joint electorates being established, and also of one-third of the elected seats in both Houses of the Central Legislature, the vesing of residuary powers with the provinces and not with the center, and the creation of Sind into a separate province, which should not be dependent upon the attainment of dominion status. In the face of strong oposition, principally from the Mahasabha and the Nationalist Party leaders, he failed to get any of his amendments accepted by the Convention which ultimately adopted the above mentioned resolution approving the Nehru Report.[38] The outcome made it impossible for Jinnah to continue the session of his wing of the Muslim League, which ultimately adjourned.

The Convention was followed by the Subjects Committee meeting of the Congress which adopted the resolution mentioned above. Almost simultaneously the All-India Liberal Federation, which assembled for its annual session at Allahabad on 30 December aecorded general support to the Nehru Report.[39]

While the Congress was thus according the Nehru Report only a contingent and provisional approval, and that also with a very narrow margin of support from its own members, preparations were being made for holding a meeting of the representatives of all Muslim organizations and schools of thought. Such a meeting had been only a question of time since the Muslim leaders' manifesto issued in September last. The initiative was now taken by Sir Muhammad Shafi, the well-known Panjab Muslim leader, Maulana Muhammad Ali, the Khilafatist leader, Fazl Rahimatullah, a leader of the Independent Party in the Legislative Assembly, Sir A.K. Ghaznavi, one of the principal leaders of the Bengal Muslims, Dr. Shafaat Ahmad Khan, a member of the United Provinces Legislative Council, and certain other well-known Muslims. The meeting duly took place in Delhi on 31 December 1928 and 1 January 1929, under the presidentship of His Highness the Agha Khan.[40] The delegates included prominent members of parties in the Legislature including the Congressite Muslims.[41] Jinnah's failure to have any of his amendments accepted by the All-Parties' Convention, had discredited the advocates of joint electorates on certain terms and had strengthened the hands of the opponents of joint electorates on any terms. The Muslim All-Parties Conference, or the All India Muslim Conference, as it came to be called, therefore unanimously adopted a series of resolutions which omitted the mention of either dominion status or complete independence for India and emphatically stated that "in view of India's vast extent and its ethnological, linguistic, administrative and geographical or territorial divisions", a federal system of government "with complete autonomy and residuary powers vested in the constituent states" was the only form of government suitable for it. On the electorate issue the resolution stated that the "right of Moslems to elect their representatives on the various Indian legislatures through separate electorates" was "now the law of the land" and they could not be "deprived of that right without their consent." Similarly, in the provinces where Muslims constituted a majority they should have "a representation in no case that enjoyed by them under the

(37) *India in 1928-29*, p. 50.
(28) *Ibid.*, p. 35.
(39) *Ibid.*, p. 52.
(40) *Report of the All India Muslim Conference held at Delhi on 31st December 1928, and 1st January, 1929,* compiled and published (by authority) by Hafizur Rahman, Aligarh, n. d., pp.20-23; quoted in K. K. Aziz, *op. cit.*, pp.47-53.
(41) See List of Delegates attending the first All India Muslim Conference, *Ibid.*, pp.35-39.

principle, that is, it was to be accorded to both Hindus and Muslims in those provinces where they were in a minority. Once, therefore, the system of separate electorates was abandoned, as both the Congress and the Jinnah-League had agreed to do, the same consequences as contemplated by the Nehru Committee in a free and independent India would have followed even if seats were reserved for Muslims in the provinces where they were in a majority and weightage was granted to both Hindus and Muslims in the provinces where they were in a minority. The Nehru Committee, in their eagerness to do away with the reservation of seats, had taken pains to show by minute calculations that even without reservation of seats Muslims were sure to capture at least as many seats in Bengal and the Panjab as their numbers would entitle them to. It did not pause to reflect, however, that the same logic could have been equally employed to justify the reservation of seats in those provinces, especially when that was more likely to ensure the much needed unity. Moreover, reservation of seats meant that Muslims would not be free to contest the unreserved seats in those provinces. Their chance of capturing more seats and thus becoming overwhelmingly powerful in their respective provinces would thus be eliminated. On these considerations the Committee ought to have been less adamant on the electorate issue. Similarly with regard to the creation of Sind into a separate province the Committee drifted away from the Congress recommendations in making the measure contingent, first, upon the establishment of government in accordance with the draft constitution; secondly, upon an enquiry into the financial competency of Sind, and finally, in the event of such competency not being revealed, upon a plebiscite on the question. The Committee had also sarcastically referred to the demand for the creation of Sind into a separate province and the extension of reforms in Baluchistan and the North-West Frontier Province as the "novel suggestion for local domination"; but, by proposing to create another Hindu-majority province (Karnataka) as a counterweight to Sind it betrayed its own sectarian outlook and desire to maintain the balance of local domination in favor of the Hindus who were also an overwhelming majority in India as a whole. The most objectionable feature, from the Muslims' point of view, of the Nehru constitution was that it did not envisage a federal structure of government for India. Devolution of powers from the centre to the provinces was carried no further than the Act of 1919. The schedules of central and provincial subjects, were kept practically the same as in the 1919 Act, and the "residuary" subjects, that is, those not named in the schedules, were given to the center. Nor even was the central legislature based on the federal principle. While the lower House was to be elected by general British Indian constituencies, the upper House, which was to represent the provinces, was to be elected not on the principle of each province sending an equal number of representatives, as was the case in the Canadian, Australian or American federations, but on the principle that each province would send a number proportionate to its population. Thus, with an overwhelming Hindu majority in India as a whole, with the majority of the provinces also having a Hindu majority, and with a unitary and centralized government envisaged for India, coupled with the acknowledged Hindu superiority in wealth and education, the Nehru Committee could well afford to decry the Muslims' claims as a "novel suggestion for local domination." Obviously the Committee lacked breadth of both mind and vision and their draft constitution was more truly communal and sectarian in character, though it was concealed under the garb of high-sounding phrases and idealisms.

The Nehru Committee's Report was submitted to a special meeting of the All-Parties Conference which opened at Lucknow on 28 August, 1928. Before that, however, a certain amount of dissent on the part of the Muslims and some sections of the Sikhs had been voiced. And immediately after the meeting Shaukat Ali, the elder of the two Ali brothers, strongly criticised the way in which Muslim claims had been ignored in the Report, specially as it had diverged from the agreement made at the last (1927) annual session of the All-India Congress. He wanted that the Report should be amended so as to bring it into line with the Congress Resolution.[34] In the meeting itself a serious division of opinion developed among the members on the question whether "dominion status" or full independence should be the object in view of the proposed constitution. Ultimately the meeting accepted the Report with the only modifications that (a) the system of minority representation proposed in it should be reviewed after ten years; (b) that Baluchistan as well as the North-West Frontier Province should be elevated to full provincial status and (c) that Hindustani and the provincial language of each province should be the official languages of the Dominion and provinces respectively.[35] It was also decided that the draft constitution should be submitted to an All-Parties' Convention to be held at the end of the year.

Muslim opposition to the Report was more strongly expressed when, immediately after the Lucknow meeting of the All-Parties' Conference, the autumn session of the Indian Legislature opened at Simla early in September. Hardly had the session began when thirty Muslim leaders belonging to all the parties in the Legislative Assembly, including the Congress, and of various provincial Legislative Councils, issued a Manifesto complaining that the Report had failed to resolve the problems of the minorities in India and to provide safeguards for the protection of their interests. The signatories made it clear that no constitution could be acceptable to Muslims unless it provided effective safeguards for their interests.[36] The Muslim rejection of the

(34) *India in 1928-29*, pp. 30, 32.
(35) *All-Parties Conference, 1928, Supplementary Report of the Committee*, Allahabad, 1928, pp. 31-51.

(36) Manifesto issued by some Muslim legislators, Simla, 10 September 1928, in K.K. Aziz (ed.), *The All India Muslim Conference 1928-35, a Documentary Record*, Karachi, 1972, pp. 17-18.

electorates, it flatly discarded the system of separate electorates declaring that it had "failed to pave the way to a better understanding between the communities"[30] and that it violated the principles of responsible government. It proposed instead that all elections should be held under a system of joint or mixed electorates but that seats should be reserved for the Muslims only at the center and in the provinces in which they were in a minority, and that also strictly in proportion to their number. Non-Muslims should have reservation of seats only in the North-West Frontier Province (and in Sind when it was created into a separate province). No other community should have seats reserved for them, nor should "weightage" or seats in excess of the proportion of their number to the total population be granted to any community.

Thus dealing with the questions at issue between the Hindus and the Muslims the Committee drafted a constitution for India.[31] After defining citizenship and fundamental rights including religious liberty, it vested the excutive power in the King, "exercisable by the Governor-General as King's representative, acting on the advice of the Executive Council;" and the legislative power in the King and a bicameral Parliament. The lower House of the Parliament, to be called the House of Representatives, was to be elected by general constituencies on a basis of adult suffrage; and the upper House, to be called the Senate, was to be elected by Provincial Councils by a system of proportional representations. The Governor-General should appoint the members of his Executive Council on the Prime-Minister's advice. Similarly in the provinces the Governors should act on the advice of their respective executive councils whose members, in turn, should be appointed on the Chief Minister's advice. The provincial legislatures would be unicameral elected on the basis of adult suffrage. Other articles in the constitution dealt with revenues, the civil services and the establishment of a Supreme Court and High Courts. The Committee treated very summarily the two questions of the defence forces and the accession of the native states. It did not clearly state whether British regiments and British officers were to be retained in the Indian defence forces, but simply recommended that the Indian legislature should have the power to legislate and budget for the Indian army and that its control should be transferred to a responsible Indian minister of defence. On the question of the integration of the native states the Committee stated that if the States wanted to join the Commonwealth they would be "welcome" but that they would have to modify "the system of government and administration prevailing within their territories."[32] Pending such accession by them the Commonwealth should "exercise the same rights in relation to, and discharge the same obligations towards, the Indian States, arising out of treaties or otherwise, as the Government of India has hitherto discharged."[33]

These and other imperfections were not, however, the main defect in the work of the Nehru Committee. Where they failed was that the Report and the draft constitution did not evolve a structure of inter-community, more particularly, Hindu-Muslim unity. The British challenge to the Indian politicians was not really for drafting a constitution as such; it was primarly and essentially a challenge for producing an agreed frame of government. It was a challenge for unity, and it was precisely in this task that the Committee failed. It may be recalled that the All Parties' Conference, while appointing the Committee, had asked it to view the "communal problem" in relation to the constitution and taking into consideration the resolutions of the various political and other organizations. The reference was obviously to the resolutions of the Congress and the Jinnah branch of the Muslim League adopted at their last annual conferences (1927). The Congress had recommended a joint electorate with reservation of seats for the Muslims in proportion to their numbers in the provinces where they were in a majority and with "weightage," that is, reciprocal grant of excess seats, in the provinces where they were in a minority. The Congress had also agreed to the creation of Sind into a separate province provided Karnataka, in south India and also Andhra were constituted into separate provinces. The Jinnah League had agreed in principle to a system of joint-electorates provided, besides making Sind a full-fledged province, reforms were introduced in the North-West Frontier Province and Baluchistan. Predominantly Congressite in complexion as the Nehru Committee was, it was naturally enough expected, especially by those Muslims who associated themselves with the work of the All Parties' Conference, that in evolving the unity formula the Committee would at least adhere to the recommendations of the Congress itself, if not making further concessions to the Muslims' claims. Contrary to that expection, however, the Nehru Committee made wide departures from the Congress recommendations. On the electorate issue, while advocating joint-electorates, it not only did away with reservation of seats for Muslims in the provinces where they were in a majority, but also abandoned the principle of "weightage" in the provinces where they were in a minority. The Committee had of course observed that since India was free and independent, parties would be formed not on "communal" lines but chiefly on economic considerations and in that case there would be both Hindus and Muslims in the same party. This observation was perhaps correct, but the Committee's recommendations did not logically follow from that principle; for reservations were claimed not for parties, such as the All-India Muslim League, but for the communities. There was no claim that none but the Muslim League should put in candidates for the Muslim seats. It would, therefore, have remained open for any party to nominate candidates for the reserved seats, provided the candidate so nominated belonged to the community for which the seat in question was reserved. Moreover, "weightage" was a reciprocal

(30) *All-Parties Conference; Report etc.*, p. 38.
(31) The constitution is printed on pp. 100-124 of the *Report.*
(32) *Ibid.*, p. 83.
(33) *Ibid.*, p. 122.

tween these two groups was averted by the adoption of a compromise formula which defined the basis of the constitution as "full responsible government." Then, after a good deal of discussion, the Conference apointed a small committee to determine the principles of a constitution for India and draft a report thereon, "viewing the communal problem as whole and in its relation to the constitution.[24] It was also agreed that the committee, in making its report, should give the fullest consideration to the resolutions which had been passed from time to time by the various parties and organizations on this problem. The committee was to complete the drafting of the report by 1 July 1928 and the Conference was to meet again in August to consider the report. The committee consisted of Pandit Motilal Nehru (Chairman), M.S. Aney and M.R. Jayakar (Hindu Mahasabha), G.R. Pradhan (Non Brahmans), Sardar Mangal Singh (the Sikh League), Sir Tej Bahadur Sapru (Liberal Party), M.N. Joshi (Labour), Sir Ali Imam and Shuaib Qureshi (Muslims). Pandit Jawaharlal Nehru, at the time General Secretary of the Congress, was to act as the Secretary of the committee.

The committee came to be known as the Nehru Committee. Its report was not published before August. In the meantime more Provincial Councils announced their decision to cooperate with the Commission. The signal was given, so to say, by the Bengal Council's decision by a respectable majority on 9 July. It was shortly followed by a similar decision of the Bombay Council with a still greater majority. Within a fortnight Bihar and Orissa followed Bombay. The United Provinces and Madras, both of which had previously decided against cooperation, now annulled that decision and both did so without taking the question to a division. Thus by the time the Commission returned to India in October (1928) all the Provincial Councils except that of the United Provinces had decided to appoint their respective committees to work with the Commission. And when the Central Legislature begun its autumn session early in September the Council of State elected three of its members -Sir Sankaran Nair, Sir Arthu Froom and Raja Nawab Ali Khan - to form a part of the Central Committee. A fourth member of the Council of State, Sardar Shivdeo Singh Uberoi, was nominated to the Committee by the Governor General to represent the Sikh community. As the Lower House, the Legislative Assembly, would not elect their members to the Committee, the Committee was completed by the nomination of five of their members, namely, Sir Hari Singh Gaur, an outstanding lawyer, Sir Zulfiqar Ali Khan, leader of the Muslim Centre Party, Dr. Abdullah al-Mamun Suhrawardy, a foremost Muslim scholar of India, Kikabhai Premchand, a Bombay financial magnate, and Rao Bahadur M.C. Rajah, President of the All India Depressed Classes Association.[25]

The procedural machinery for the work of the Simon Commission was thus completed. In the meantime the Nehru Committee, as the committee appointed at the May session of the All Parties' Conference henceforth came to be known, published its report early in August 1928. It bore eight signatures including those of Pandit Motilal Nehru, Sir Tej Bahadur Sapru and Sir Ali Imam.[26] On the preliminary question of *purna swaraj* versus Dominion Status the Committee adhered to the compromise formula and stated "full responsible government on the model of the constitutions of the self-governing dominions" to be the basis of the constitution for India.[27] With regard to what they called the "communal question" the Committee, while acknowledging that there existed mutual distrust and fear between the Hindus and the Muslims, thought that there was no "logic or sense" in such feelings. "The Muslims being in a minority in India as a whole", it stated, "fear that the majority may harass them, and to meet this difficulty they have made a novel suggestion - that they should at least dominate in some parts of India.... the Hindus, on the other hand, although in a great majority all over India, are in a minority in Bengal and the Punjab and in Sind, Baluchistan and North-West Frontier Province. In spite of their all-India majority they are afraid of the Muslims in those Provinces.[28] The Committee thought that if the "full religious liberty" and "cultural autonomy" were provided for in the constitution, the "communal problem" would in effect be solved. Thus viewing the question, the Committee made the following proposal on the creation of Sind into a separate province:

"Simultaneously with the establishment of government in accordance with the Nehru Committee Report, Sind shall be separated from Bombay and constituted a separate province provided that: (1) after enquiry it is found (a) that Sind is financially self supporting, (b) in the event of its being found that it is not financially self-supporting, on the scheme of separation being laid before the people of Sind in its financial and administrative aspects, that the majority of inhabitants favoured the scheme and expressed their readness to bear the financial responsibility of the new arrangement, (2) that the form of government in Sind shall be the same as in other provinces under the Nehru Constitution, and (3) that the non-Muslim minority in Sind shall be given the same privileges in the matter of representation in the Provincial and Central Legislatures as Muslim minorities are given under the Nehru Committee Report in areas where they are in the minority."[29]

Further, as a counterpoise to the creation of Sind into a separate province the Committee recommended the creation of a Canarese-speaking and predominantly Hindu majority province in south India. Secondly, on the question of extension of Reforms to Baluchistan and North-West Frontier Province, the Committee only recommended that the latter should acquire the same status as the other provinces, that is under the Nehru Constitution. Lastly, on the question of

(24) *All Parties' Conference, 1928, Report of the Committee appointed by the Conference to determine the principles of the Constitution for India*, Allahabad, 1928, p. 23. Also *India in 1928-29*, p. 26.
(25) *India in 1928-29*, pp.28-29.
(26) Of the ten members of the Committee M.R. Jayakar declined to serve and M.N. Joshi was unable to attend the meetings of the Committee. Sir Ali Imam attended only one meeting but he signed its report when it was prepared.
(27) *All-Parties Conference*: Report etc., Allahabad, 1928, p.23.
(28) *Ibid*.
(29) *Ibid*., p. 32; also *India in 1928-29*, pp. 31-32.

Thus the lower House of the Indian Legislature decided for non-cooperation and the upper House for cooperation with the Commission. The difference in the attitude of the speakers in the two Houses reflected the division of opinion that existed in the country among various political groups. It is noteworthy that supporters of non-cooperation as also of cooperation came from both Hindus and Muslims. In fact, in the upper House, it was mainly the influential Hindu Members who carried the resolution in favor of cooperation. The opposition speeches concentrated mainly on the alleged affront to Indians on account of their exclusion from the Commission. A perusal of the parliamentary debates in connection with the appointment of the Commission makes it clear that there was not the slightest intention to wound Indian feelings in any way and that the basic consideration behind the appointment of a purely Parliamentary Commission was to get an impartial and fair report about India's political development by persons who were not involved in the events of its recent history. But then, both this emphasis on exclusion from the Commission of enquiry on the one hand, and upon impartiality on the other, were a little beside the mark. These were rather popular pleas than the expression of the real intention of the two sides. There is obviously an element of inconsistency in the contention, put forward by both Lala Lajpat Rai and Motilal Nehru, that the problem was not really one of enquiry and investigation but for meeting the demand for political advance, and that the Indians would cooperate only if there was an equal number of Indians in the enquiry Commission. In fact the Congress, and for that matter, the other political organizations who urged the boycott of the Commission, did not really want an equality of share in the work of enquiry; they were averse to the idea of further enquiry in the working of the Reforms of 1919 and wanted an immediate amendment of the constitution at least on the lines of the self-governing dominions. The British Government, on the other hand, was not really an uninterested party: it adhered to its policy of "gradual development of self governing institutions" in India and wanted that its political advance should be gradual, each stage being accomplished after thorough and careful study and enquiry. There was thus a fundamental difference in the attitudes of both the parties.

Under the circumstances the British Government had an advantage over the Indians not only because Parliament was acknowledgedly the final arbiter in the matter, but also because it had taken a positive step towards the solution of the question by the appointment of the Commission whereas the Indian political leaders, on account of their differences of opinion, could not evolve a uniform approach either to the question of enquiry or to the task of framing a constitution themselves. Besides, Sir John Simson's procedural proposals were not without their merits and these began increasingly to be acknowledged. As noted above, already the upper House of the Indian legislature (Council of State) had decided in favor of cooperation; and before Sir Simon left India on 31 March on the conclusion of his preliminary visit, two Provincial Legislative Councils, those of Burma and the Panjab, had appointed their respective Provincial Committees to work with the Commission. These two provinces were closely followed by Assam on 3 April. During the same period, however, the Councils of the Central Provinces and the United Provinces had decided against cooperation. Nevertheless there were indications that more Provincial Councils would decide in favor of cooperation. Even the Hindu Mahasabha, whose leaders like Dr. Moonje, Pandit Madan Mohan Malavya and N.C. Kelkar had earlier expressed themselves in favor of the boycott of the Commission, adopted a cautious attitude at its annual session, which took place at Jubbulpore in the second week of April, and did not specifically endorse or reaffirm the boycott of the Commission.[21]

It was in this atmosphere of the steady growth of opinion in favor of cooperation with the commission that the All Parties' Conference reassembled at Bombay on 28 May (1928). As on the previous occasion, the whole of the Shafi wing of the All Indian Muslim League together with the leaders of the influential Justice Party of South India held themselves aloof from the May Conference. Even M.A. Jinnah, the leader of the other branch of the Muslim League and of the Independent Group in the Legislative Assembly, was unable to attend. A number of the other leaders like Pandit Madan Mohan Malavya of the Hindu Mahasabha, Sir Tej Bahadur Sapru of the Liberal Federation, and M.K. Gandhi of the Congress did not attend the Conference.[22] Consequently it lost much of its weight, and the Congress element predominated its deliberations. Dr. Ansari, an ex-president of the Congress, presided over the conference. He informed the delegates at the outset that no agreement had been reached on the electorate issue and that the report of the sub-committee on Sind was not yet ready for submission to the Conference.[23] The basic issue between the Hindus and the Muslims thus remaining unsolved the Conference did not hold out any encouraging prospects of success. It was further weakened by the division in the ranks of the Congress itself on the question of the nature of the *swaraj* to be attained and therefore embodied in the proposed constitution: whether it was to be complete national independence or Dominion Status.

On this question nationalist opinion had been divided since 1921. At its last annual session (Dec. 1927) the Congress had, at the instance of its left wing members led by Pandit Jawaharlal Nehru, declared *purna swaraj* or complete independence to be its goal. These members now insisted that the basis of the constitution to be drafted should be *purna swaraj*. The right-wing members, on the other hand, maintained that the independence of the Dominions was in fact, if not in form, complete. An open breach be-

(21) *The Indian Quarterly Register*, 1928, Vol. I; see also *India in 1928-29*, p.29.

(22) *Ibid.*, p. 26

(23) *Ibid.*

sider and report on the question of electorates, and the protection of minorities generally, and the other to consider and report on the question of making Sind a separate province.[7] The Conference then adjourned on 11 March, having decided to meet again in Bombay by the middle of May when it would consider the reports of the subcommittees and take up the work of drafting a constitution for the country.[8]

Thus the All Parties' Conference started with a show of weakness rather than of strength. Meanwhile Sir Simon's procedural proposals had come up for discussion in the legislature. On 16 February (1928) Lala Laipat Rai, a member from the Panjab and a prominent leader of the Congress, moved a resolution in the Legislative Assembly, the lower house of the legislature, declaring that the constitution and scheme of the Statutory Commission were wholly unacceptable and that the Legislative Assembly would have nothing to do with the Commission at any stage or in any form.[9] A counter proposition to this was tabled by Sir Zulfiqar Ali Khan, another member from the Panjab, who stated that the procedure outlined by the Commission merited favorable consideration by the Assembly. A number of prominent members took part in the debate on both sides. The debate is important as illustrative of the attitudes of the different parties and groups towards Sir Simon's proposals. Lala Laipat Rai stated that he opposed the Commission because he had no faith in the *bona fides* of those who had appointed it, because the members of the Commission, on account of their "ignorance of the Indian conditions", were incompetent to carry out the task assigned to them, and also because the problem was one to be settled by negotiation and agreement between the parties concerned.[10] Srivinasa Iyengar, another leader of the Congress party in the Assembly, took the sentimental line that the Commission was a deliberate affront to the Indian people.[11] M.R. Jayakar, leader of the Responsive Cooperators' group, denied that their objections to cooperating with the Commission had been met by Sir Simon's proposals.[12] M.A. Jinnah, who had supported the boycott resolutions, wanted, while admitting the right of the British Parliament to pass legislation regarding India, that the Indians should have equal status and equal powers with their British colleagues and an equal share in the investigation.[13] Pandit Motilal Nehru, who spoke on the following day (17 February), said that the failure of the Government to respond to the "National Demand" of 1925 had made all parties join the Congress in demanding full responsible government. "The matter now under discussion", he declared, "was not really one of judging how the Reforms would work but of deciding the policy to be pursued towards India." He emphasized that "an equal number of Indians must be appointed to the Commission by His Majesty the King before Indians would cooperate."[14] As against these statements, Sir Zulfiqar Ali Khan stated in support of his counterproposal that in view of the many classes and communities of India it would be difficult to find Indian members who could really speak for all of them, unless each class and each community had a member on the Commission. He further stated that the minorities in India could have confidence in the Commission because they could feel that it would do them justice. In this view he was supported by two other Muslim members from the Panjab, Mian Shah Nawaz and Sardar Muhammad Nawaz Khan. Rao Bahadur M.C. Raja, the representative of the Depressed Classes, also supported this view and welcomed the Commission because he thought that his community would get justice from it.[15] There were other speakers, both European and Indian, who spoke on the subject. At the end of the debate the division was taken on the main resolution (i.e., Lala Laipat Rai's) which was declared carried by 68 votes to 62.

The debate in the Council of State, the upper House of the Legislature, took place shortly afterwards, on 22 February, when two non-official motions were moved urging the appointment of a committee to cooperate with the Commission. The first of these was moved, by P.C. Desika Chari, member for a Burmese constituency, who asked that the members of the committee should be given equal status with the members of the Statutory Commission including the right to hear evidence *in camera*. To this resolution an amendment was moved by Sir Manekji Dadabhoy limiting the scope of the committee to the procedure contained in Sir John Simon's letter of 6 January. Sir Manekji thought that Sir John Simon had done all that he could to associate Indians on equal terms with the work of the Commission and that therefore they should not "throw away a golden opportunity because of resentment at an imaginary insult".[17] He was supported by Sir Sankaran Nair, once a member of the Viceroy's Executive council, who stated that Parliament was the final arbiter in this matter and that the formation of the Committe to work with the Committee would "give Indian politicians a superb chance of putting forth their views not only to the British Parliament but to the civilized world."[18] The proposal was strongly opposed by Sir Pheroza Sethona of Bombay who referred to the vote in the Legislative Assembly as the "vote of thinking India" and emphasized that the exclusion of Indians from the Commission was meant to lower them to the position of mere petitioners.[19] In the end the resolution, as amended by Sir Manekji Dadabhoy, was carried by 34 votes to 13.[20]

(7) *Ibid.*, p. 86
(8) *Ibid.*
(9) *Leg. Ass. Progs.*, 16 Feb. 1928; also *India in 1927-28*, pp. 75-76.
(10) *Leg. Ass. Progs.*, 16 Feb. 1928; also *India in 1927-28*, pp. 75-76.
(11) *Ibid.*, p. 76.
(12) *Ibid.*
(13) *Ibid.*
(14) *Ibid.*, p. 77.
(15) *Ibid.*, p. 77.
(16) *Ibid.*
(17) *Council of State Proceedings*, 22 Feb., 1928; also *India in 1927-28*, pp.78-79.
(18) *Ibid.*, p. 79.
(19) *Ibid.*
(20) *Ibid.*

such a body. The Indian part of the Joint Free Conference should consist, when central subjects were taken up for discussion, of the Committee of the Central Legislature, and in the case of provincial subjects, of the Committee chosen from the province concerned. In order, however, to enable the Indian Central Committee to obtain a full view of the proceedings arrangements could be made by which they, or some of them, would be present as an additional element at provincial sittings. All the materials prepared by the central and provincial governments and the evidence given in explanation or amplification of these materials should come before the Joint Free Conference. Evidence other than that submitted by the central and the provincial governments should also come before the Joint Free Conference. If, however, any occasion arose for either the British or Indian side of the Conference to hear evidence separately they would be free to do so. Sir Simon explained that this would only be a departure from the general plan and in such a case he would ask his colleagues in the Joint Free Conference to accept such an account of the matter as he would give them on behalf of the Commission, and he imagined that "the Indian side might find occasions when they would think it well to act in the same way." As regards the preparation and submission of the report he, after explaining the specific functions of the Commission, stated:

"We shall report to the authority by which we have been constituted just as (if the Confernece is set up) the (Indian) Joint Committee would, we presume, be entitled to report its conclusions to the Central Legislature. It is obvious that those documents should be prepared and presented simultaneously. There are well known constitutional means by which the document emanating from the Joint Committee and presented to the Central Legislature can be forwarded to and made available for the British Parliament. But, if the Indian Committee would prefer it, we would make its Report an annexe to our own document, so that both might be presented to the King-Emperor, and made public at the same moment."[1]

Sir Simon hoped that the procedure he had proposed would "clear the air" and would secure "due recognition of equal status" for Indians, besides providing an opportunity for "that free exchange of views and mutual influence which are best calculated to promote the largest measure of agreement that is possible."[2]

Sir Simon thus went as far as he could within the plan laid down by Parliament to conciliate Indian public opinion. The response, however, was not very favorable. The proposals were made public on 7 February 1928, and within a couple of hours of their publication the Indian political leaders, who had already assembled in Delhi in connection with the winter session of the Legislature, met and issued to the press the following statement:

"We have most carefully considered the line of procedure indicated in the statement of Sir John Simon issued today. But our objections to the Commission as constituted, and the scheme as announced, are based on principles which remain unaffected by it. In the circumstances we must adhere to our decision that we cannot have anything to do with the commission at any stage or in any form."[3]

After having issued this statement they made preparations for holding an "All-Parties' Conference" which duly met in Delhi in the following week, on 12 February[4].

The parties and organizations represented were the Indian National Congress, the Hindu Mahasabha, M.A. Jinnah's Independent Group in the Assembly, those Liberals who had supported the boycott of the Commission and who came almost entirely from the United Provinces and the Bombay city, and some representatives of the then almost non-existent Khilafatists. Those who did not join the Conference were, besides the Eurasians and the Anglo Indians, Sir Muhammad Shafi's branch of the All India Muslim League, the depressed classes, the Indian Christians and the Justice Party of Madras, except for one of its leading members who attended the Conference in a purely private capacity.[5]

The All Parties' Conference was thus not quite representative of all the parties and groups in India. Nevertheless it was an important gathering, the first of its kind since the Lucknow Pact of 1916, meeting to grapple with India's political and constitutional problems. No progress in their deliberations could be made, however, unless the issues affecting the relationship between the Muslims and the Hindus were settled. Briefly, they were the question of the retention or abolition of separate electorates, extension of the Montagu Chelmsford Reforms (1919) to Baluchistan and the North West Frontier Province, and the creation of Sind into a full fledged province after separating it from the Bombay Presidency. The last two measures would raise the number of Governor's Provinces in India to ten, excluding Burma, and of these ten provinces four would have a majority of Muslim inhabitants. Underlying these proposals was the Muslims' adherence to the federal principle, embodied in the 1919 Reforms which, they thought, was the only system suitable to Indian conditions and under which they could at least be able to have some say in the management of the affairs of those provinces in which they formed the majority of the population. From the very start of the Conference, however, the Hindu Mahasabha group led by Dr. Moonje, set their face resolutely against these two proposals. They made it clear that they would rather "suffer the system of communal electorates" than allow the provinces of India to be arranged on what they called "communal lines and according to communal considerations".[6] Under these circumstances no agreement was visible and the Conference, after holding two or three sessions and some protracted deliberations, appointed two subcommittees, the one to con-

(1) J. Coatman (ed), *India in 1927-28*, A reporter prepared in accordance with the Govt. of Indian Act, 1919, pp. 71-73.
(2) *Ibid.*, p. 74.
(3) *Ibid.*
(4) *Ibid.*, pp. 24, 85.
(5) *Ibid.*, pp. 24-25.
(6) *Ibid.*, p. 27.

Ages, Vol. 1, part 1, 13-22 (1986).

The All-Parties' Conference (1928): Its Significance in Relation to Indian Muslim Politics

Dr. Muhammad Mohar Ali

Abstract: The demand for Gist independence from British rule grew strong in the south Asian subcontinent after the First World War. In 1927 the British government appionted a commission under the chairmanship of Sir John Simon to look into the constitutional problem of British India and also threw out a challenge to the Indian politicians, in case they did not wish to cooperate with the commission, to frame a constitution themselves which would be acceptable to all the parties. The All-Parties' Conference of 1928 was held in response to that challenge. From the very start, however, serious differences among the parties marred the work of the conference which was never quite representative of all the parties and groups. The article examines the work of the conference and shows that the British challenge for unity and draft constitution acceptable to all the parties, especially to both the Muslims and the Hendus, could not be met manily because of the uncompromising attitude of the Congress. The draft constitution that was eventually produced at the instance of the Congress leaders turned out to be merely "Hindu counter-proposals" to the Muslims, claims for political partnership in the body-politic.

When the Simon Commission was appointed in November 1927 Lord Birkenhead, the Secretary of State, threw out a challenge to the Indian politicians, in case they did not want to cooperate with the Commission, to frame a constitution themselves which would be acceptable to all parties and communities in India. The urgency and reality of the challenge was brought home to them when, on 3 February 1928, Sir John Simon and his colleagues arrived at Bombay on a preliminary visit to India. Before the Commission's arrival the Congress had, in accordance with the boycott resolution adopted at its last annual session (1927), given out a call for a countrywide *hartal* (stoppage of public and business activities) on the day. The response, however, was not encouraging. In Bombay itself work in the offices and business centres went on as usual. There was only a peaceful demonstration by students and schoolboys at the Ballard Pier where the Commission landed. In Madras also there was no stoppage of business or other activities, but a crowd mobbed tram cars and private persons and ultimately attacked the High Court Building which resulted in police firing, causing insury to a number of persons of whom two afterwards died. Similarly in Calcutta there was no general stoppage of activities; but a number of students and others tried forcibly to prevent motor buses and tram cars from plying. Elsewhere the day passed off peacefully. Sir John Simon and his colleagues reached Delhi on the following day (4 February) when some two hundred Congress workers and supporters collected outside the railway station carrying placards and banners bearing the legend "Simon go back". This was typical of the demonstrations organized at the other places which the Commission afterwards visited in course of their two months' stay in India.

Much depended, however, upon the procedure that Sir Simon proposed to follow, for the parties like the Progressive Responsive Cooperators of Bombay and the Nationalist party in the Indian Legislative Assembly had, while expressing their dissatisfaction over the composition of the Commission, made it known that they would be prepared to cooperate if the conditions on which Indians were to be associated with the work of the Commission were found satisfactory. Therefore the very first thing which Sir Simon did after his arrival at Delhi was to explain this point. In a letter addressed to the Viceroy he stated that the Commission should take the form of a "Joint Conference" over which he should preside and which should consist of the seven British Commissioners and a corresponding number of representatives elected by both Houses of the Indian Legislature. Each Provincial Legislative Council should also select

mosaics[19]. These mosaic-cubes came from the famous 6th century AD church of Abraha, al-Qalis, in Sana rather than from the north. The mosaics at Sana and perhaps the more shadowy mosaics at Najran, must have impressed the Arabs before Islam with their glittering jewel-like effect: it was to achieve this that Abraha had so richly decorated al-Qalis in the first place. His success is measured by the fact that Ibn al-Zubayr saw fit to remove the mosaic cubes to Makka and to put them to an Islamic purpose, and that the Umayyads continued what Ibn al-Zubayr had begun by decorating the major religious buildings of the Islamic world with wall-mosaics. This process which had started in Makka in Ibn al-Zubayr's time was complete, it seems, by the time of al-Walid's death in AH 96/AD 715[20]. Yazid II, Hisham and al-Walid II all carried out a good deal of building thereafter, but much of it appears to have been secular in character: the main Islamic religious sites already had suitably impressive buildings with elaborate mural-mosaic decoration. Slowly assembled glass wall-mosaics in general were confined to major religious monuments, and it would even appear that there was an association between the use of glass mural-mosaic and religious buildings. This may have contributed to the absence of wall-mosaics from most of the palaces, *khans* and country estate residences that were set up under the Umayyad Caliphs. In the case of these buildings, there was also every reason to finish the work as quickly as possible to bring them into service and to fulfill the role which they were designed to meet in terms of the economy and the political and communications systems within the Caliphate. Speed of execution would have favored the use of ornamental plaster and paint rather than wall-mosaic in these contexts, and extensive stucco was employed in *Qasr Jabal* Says, *Qasr* al-Hayr al-Gharbi, *Qasr* al-Hayr al Sharqi and Khirbat al-Mafjar. The process of rapid construction using pliable materials that marks the early Abbasid period in Iraq and Egypt, then, had already set in by the latter years of the Umayyad Caliphate in secular building and changing building needs seem to have already reduced the role of mural mosaic well before the Umayyads fell.

(19) Creswell, EMA, I, part 1, p. 63; G. R. D. King, "Some Christian wall-mosaics in pre-Islamic Arabia", *Proceeding of the Seminar for Arabian Studies* 10 (1980), pp. 37-43. For a detailed discussion of the church al-Qalis as a whole see: R.B. Serjeant and R. Lewcock, *Sana, An Arabian Islamic City,* London (1983), pp. 44-48.

(20) However, the building programme may have continued into the Caliphate of Sulayman b. Abd al-Malik. He built the *Jami* of Aleppo which was decorated with mosaics and was comparable to Damascus according to one report.



Plate 7. Plaster decoration from *Qasr* al-Hayr al-Gharbi.

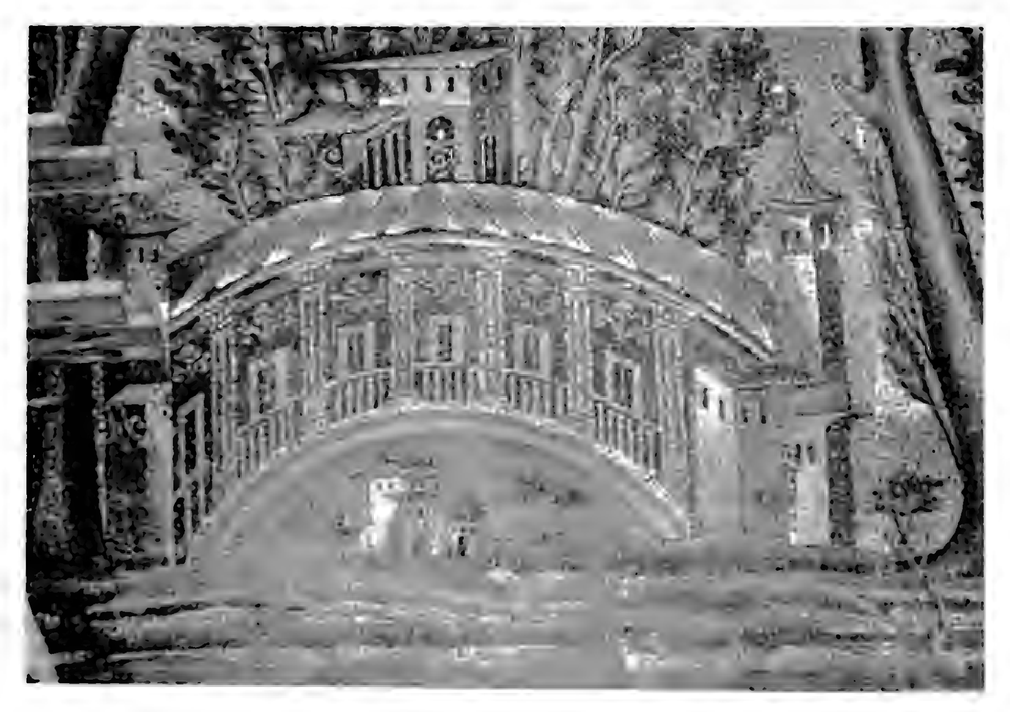


Plate 8. Plaster decoration, Samarra.

tity, closely related to Egypt through their common Ayyubid and Mamluk rulers. Even in these circumstances, mosaic did not become a central feature of any mainstream Egyptian tradition of Islamic art. Although the political resurgence of al-Sham helped revive the craft of wall-mosaic, giving rise to new works in Damascus and in Cairo, the brief fashion for this type of decoration in Islam is in no way comparable with its importance in the Umayyad period.

Once the Umayyad Caliphate in Syria had fallen in AH 132/AD 750, the funds were no longer available in Bilad al-Sham to perpetuate the creation of further major mosaics in the country and the art can be considered as vanishing from the Islamic tradition as a significant means of defining any important new style. Neglected, the skill deteriorated from the levels achieved in the Umayyad period[7] and eventually it was forgotten. Meanwhile, the mosaics which had existed on the walls of major Christian monuments in the Near East largely disappeared through neglect. The abandoned churches of Bilad al-Sham lost their wall-mosaics as the effects of climate on roofless buildings literally wiped out the record of the indigenous Syro-Palestinian wall-mosaic tradition which had preceded the Umayyad mosaics. When the extensive Umayyad mural mosaics were studied in the early 20th century by scholars, there seemed to be no visible evidence of an indigenous wall-mosaic tradition remaining in Bilad al-Sham from which these Islamic mosaics may have derived. The mosaics recorded in the Byzantine sources seemed to have been concentrated in cities like Gaza, Jerusalem, or Bethlehem, where Imperial influence and patronage from Constantinpole would have been particularly strong in the Byzantine period. It was also quite obvious that the wall-mosaic tradition of the Italian, Greek and Anatolian territories of the Byzantine Empire and been a major art form. A short-lived mosaic-tradition in the Islamic world under the Umayyads could indeed seem best explained by the assistance from the Byzantine Emperor to al-Walid b. Abd al-Malik which is mentioned in Arabic sources. Yet without denying the possibility of some Byzantine Imperial assistance to al-Walid, it seems more accurate to suggest that the effects of this assistance were limited in scope, and by no means involved all Umayyad wall-mosaics. In short, there is every reason for believing that the greater part of Umayyad wall-mosaics in Bilad al-Sham derived from the indigenous traditions of the country.

The textual basis for perceiving a direct Imperial Byzantine participation in Umayyad wall-mosaic decoration arises from a report in varying forms in a number of Arabic texts. Al-Baladhuri[8] writing in the mid-3rd/9th century states, on the authority of al-Mada'ini, that al-Walid sought and received Imperial assistance with the reconstruction of the Mosque of the Prophet in al-Madina al-Munawwara and that this assistance consisted of workmen, gold and mosaics. In another account, however, al-Baladhuri referred to eighty workmen from Egypt and Syria and mosaic, marble and money despatched by al-Walid himself to al-Madina for the Mosque, but with no reference to the Byzantine Emperor[9]. Al-Yaqubi[10] (AH 259/AD 872) follows al-Waqidi and states that the Emperor sent gold, craftsmen and mosaics for use at al-Madina, while al-Dinawari[11] (before AH 290/AD 902-3), Ibn Rusta[12] (c. AH 290-300/AD 903-13) and al-Tabari[13] (AH 303/AD 915) are among the authorities to follow this account regarding al-Madina. Al-Baladhuri's reference to workmen from Egypt and Syria is not necessarily exclusive of the accounts of Imperial craftsmen from Constantinpole. However, it is important to stress that these early references to Byzantine aid to al-Walid only refer to al-Madina. Byzantine participation in the decoration of the *Jami* of Damascus is not mentioned by the earliest texts referring to al-Walid's work on the building, and it is recorded by al-Maqdisi for the first time in c. AH 365/AD 985[14]. There is no credible report to connect the Umayyad wall-mosaics in the Dome of the Rock, the Aqsa Mosque and the Mosque of Amr with Byzantine ateliers. The growing number of fine floor mosaics known from the Umayyad period are accepted as products of local schools: to the long-familiar mosaic pavements of Khirbat al-Mafjar and Khirbat al-Minya must now be added those discovered at Ramla, al-Qastal and Qaṣr al-Hallabat in more recent years. The quality of these pavements is such that it seems reasonable to consider that, if local mosaicists could produce these works on floors in stone and marble, then they could as well make mural mosaics in glass. There is evidence of a glass manufacturing tradition in pre-Islamic Palestine as well as numerous instances of glass *tessarae* in pavement mosaics in Byzantine Bilad al-Sham. Given the existence of these skills in the area, it is not implausible that

= (1959) II, p.138 and note 5; p.226. Creswell gives the following examples:
Mihrab of the *qubba* of Shajar al-Durr (before AH 648/AD 1250)
Mihrab of the *madrasa* of Sultan Qala'un (AH 684/AD 1285)
Mihrab of Sultan Lajin in the Mosque of Ibn Tulun (AH 696/AD 1296)
Mihrab of the *madrasa* of *Amir* Taybars (AH 709/AD 1309-10)
Mihrab of the *madrasa* of *Amir* Aqbugha (AD 734-40/AD 1333-4-1339)
Mihrab of the mosque of *Sitt* Miska (AH 740/AD 1339).

(7) Marguerite van Berchem, "The mosaics of the Dome of the Rock in Jerusalem and of the Great Mosque in Damascus" in *EMA* I, part 1; pp.331/ 346/ 349/ 358. Throughout her account of the mosaics of the *Jami* of Damascus, Marguerite van Berchem draws attention to the poorer quality of the mosaics of post-Umayyad date, as compared with those of the time of al-Walid.

(8) I am indebted to Dr. R. Mortel for drawing my attention to this passage in al-Baladhuri and for providing me with the passage translated by him in *A Translation of the Sections of al-Baladhuri's Ansab al-Ashraf on Abd al-Malik, al-Walid, Sulayman, Yazid and Hisham, followed by brief critical studies*, M.A. Thesis, American University in Cairo (September, 1977), no.367, p.105.

(9) Al-Baladhuri, *Futuh al-Buldan*, ed. M.J. de Goeje, Leiden (1866), pp.6-7.

(10) Al-Yaqubi, *Ta'rikh* II, p.340.

(11) Al-Dinawari, *Kitab al-Akhbar al-Tiwal*, p.329.

(12) Ibn Rusta, *Kitab al-Alak al-Nafisa*, BGA VII, ed. M.J. de Goeje, Leiden (1892), p.69.

(13) Al-Tabari, *Annales*, ed. M.J. de Goeje, Leiden (1883-5), series II, p.1194.

(14) Al-Maqdisi, *Descriptio Imperii Moslemici*, BGA III, ed. M.J. de Goeje and I. Guidi, Leiden (1906), p. 158.



Plate 6. *Mihrab* and mosaics in the Zahiriyya by Baybars, Damascus.



Plate 5. Mosaics in the Zahiriyya by Baybars, Damascus.

local craftsmen contributed to the greater part of Umayyad mural mosaics. This seems more likely than attributing all the finest work to a group of Imperial Byzantine specialists laboring for some twenty years in the main cities of the Caliphate, presumably hard-pressed in the face of tasks of such scale as the Umayyad wall-mosaics clearly were.

The contention that Umayyad mosaics arose in part or principally from within the artistic tradition of Bilad al-Sham begs the question of what was the condition of mosaic-making in the area during the centuries before Islam; and to what extent there was a tradition from which Umayyad wall-mosaics may have derived. The mosaics of Antioch, Jarash, Madaba, Siyagha and Mukhayyat, as well as from other sites in Syria, Palestine and Lebanon, testify to the vitality of the floor mosaic tradition in the area in the centuries preceding Islam. The 7th century AD is more of a problem in establishing continuity as there is little material extant. However, a pavement from the Virgin Church at Madaba, dated to the 7th century, shows that production continued in Jordan to a high level of skill[15]. Stimulated by Umayyad patronage of the art, it is hardly surprising that native craftsmen could produce the fine pavements of the Umayyad palaces of Palestine and Jordan[16].

By contrast, it is harder to establish the extent and character of wall-mosaic in Bilad al-Sham before Islam. There is, however, evidence that wall-mosaic was used outside the major sites of Jerusalem, Bethlehem, Gaza and St Catherine's on Mt Sinai all of which may be the result of Imperial intervention. Some glass wall-mosaic has long been known from Jarash; furthermore, recent study of an important 6th century AD glass wall-mosaic from Tur Abdin[17] in southern Turkey shows an aniconic content over a large expanse of wall, using gold and coloured glass *tessarae*, presaging in some ways the Dome of the Rock and the *Jami* of Damascus. There seems also to have been wall-mosaic using glass *tessarae* in the Martyrion of Sts Sergios at Rusafa in Syria. Wall-mosaic in glass may not have been so unusual in the area as it once seemed, and rather than Imperial intervention, at least some of this could have stemmed from indigenous ateliers. Misconception about pre-Islamic wall decoration in Bilad al-Sham arises from the fact that so many Byzantine-period churches and other buildings now present walls of plain stone without any trace of plastering or paint, let alone mosaic. Yet in the Hawran in northern Jordan, some buildings, including churches, were plastered internally and sometimes paint was used. Occasional traces of plaster survive on walls at Umm al-Jimal, Umm al-Quttayn and Umm al-Surab; some of this was also painted. In the church of Sts Sergios and Bacchus in Umm al-Surab, of AD 489, the present writer found plaster embedded with traces of marble mosaics which appeared to have come from the interior surface of the church wall. In the face of this cumulative, albeit sparse, evidence, the use of wall-mosaic by the Umayyads seems less innovative and somewhat more in accord with local traditions that once appeared to be the case. However, the scale of Umayyad mural mosaics remains remarkable.

The craft of mural-mosaic in glass and gold persisted in Bilad al-Sham to a certain level of proficiency until the Saljuq and the early Mamluk period which in itself lends support to the view that the craft was indeed indigenous. If the wall-mosaics of the Umayyads were principally the consequence of Byzantine aid, then the skill might be expected to have vanished more completely with the termination of Umayyad patronage and the return of Imperial craftsmen to Constantinople. Yet as we have seen, wall-mosaic production diminished after AH 132/AD 750 (if not earlier) but it did not entirely vanish. The skill persisted among craftsmen in Bilad al-Sham while it was unknown in the repertoire of materials favored in other parts of the Islamic world, where new forms were being developed in entirely different materials[18]. The pattern that we see of a mosaic technique of declining importance, restricted to one area, and capable of occasional revivals, is exactly what might be expected of an indigenous art that had lost the lavish state support that it once had enjoyed under the Umayyads. Certainly it seems that adequate practitioners of wall-mosaic in glass could be found in Bilad al-Sham from the 2nd/8th century through until the 7th/13th century to make it unnecessary to call on assistance from Constantinople.

The original impetus for the Umayyads to use mosaic is ascribed usually to the fact that they had seen the lavishness of the decoration of the churches at the great Byzantine-period centers of Christianity in Bilad al-Sham. It seems likely enough that when the Umayyads had achieved the upper hand over Ibn al-Zubayr and the Caliphate of Abd al-Malik b. Marwan was no longer threatened, they turned their attention to providing the Muslim community with mosques as richly decorated as any building in the former Byzantine territory of Bilad al-Sham. Nevertheless, it should not be forgotten that it was inside the Arabian Peninsula that the Muslims first used mosaic decoration in the Holy Kaba in Makka itself, and that it was Ibn al-Zubayr rather than the Umayyads who introduced the use of wall-

(15) Michele Piccirillo, "A note on the church of the Virgin at Madaba, Jordan", *Annual of the Department of Antiquities* (Jordan) XXIV (1980), pp. 151-152. *idem.*, "A new mosaic discovered in Madaba", *Annual of the Department of Antiquities* (Jordan), XXVI (1982), pp. 417-419.

(16) What is currently known of floor mosaics in Bilad al-Sham is subject to revision in the light of the innovative approach to the subject described by Claudine Dauphin, "A new method of studying early Byzantine mosaic pavements (coding and a computed cluster analysis) with special reference to the Levant", *Levant* VIII (1976), pp. 113-149.

(17) E. J. W. Hawkins and M. C. Mundell, "The Mosaics of the Monastery of Mar Samuel, Mar Simeon and Mar Gabriel near Kartamin", *Dumbarton Oaks Papers* 27 (1973), pp. 279-296; Marlia Mundell, "Monophysite Church Decoration", *Iconoclasm. Papers given at the Ninth Spring Symposium of Byzantine Studies, University of Birmingham, March (1975)*, Birmingham (1977), pp. 66-67.

(18) It is assumed that workmen who produced mosaics in Arabia, Iraq and Egypt in later times originated in Bilad al-Sham.



Plate 4. Moṣaic by Baybars, west vestibule (*Bab* al-Barid), *Jami*, Damascus.



Plate 3. Mosaics attributed to Baybars, west *riwaq* (detail), *Jami* Damascus.

the political prominence of Bilad al-Sham under the Umayyads which in turn led to the prominence of the artistic traditions of the area. It is also true that in the course of the Umayyad period there is a strong electic element which draws on Sassanian artistic traditions, increasingly so towards the latter years of the Caliphate. Simultaneously, in the latter years of the Umayyads it seems to be that interest in wall-mosaic waned, presaging the eclipse of the art in later times.

There is some initial continuity into the early Abbasid period in the use of mural mosaic, but the examples gradually become less frequent and in the context of Abbasid art as whole, prove to be rare exceptions. The Caliph al-Mahdi used Syrian and Egyptian craftsmen to rebuild the Holy Haram Mosque in Makka in AH 167/AD 783-4 and decorated the porticoes with mosaic(2). However, in this choice of material he merely followed Umayyad precedent in the Mosque. In c. AH 216/AD 831(3), the Caliph al-Ma'mun used mosaic to replace Abd al-Malik b. Marwan's name in the foundation inscription in the Dome of the Rock with his own name, but this is a very minor example, dictated by the original Umayyad materials. Mosaic was still sufficiently regarded for the Caliph al-Mutawakkil to include some glass mosaic to decorated the walls and the fountain in the *sahn* of the *Jami* that he built at Samarra in AH 234-7/AD 848-52(4). From the same period comes evidence of wall-mosaic at Qasr Balkuwara in Samarra, dated to AH 235-45/AD 849-59(5), where green tendris were represented on a gold ground on the spandrels of a triple entrance.

Al-Mutawakkil also restored the Mosque of the Prophet in al-Madina in AH 246-7/AD 860-2 which involved repair to the mosaics introduced into the building in the Umayyad period by al-Walid b. Abd al-Malik. However, this instance of mosaic decoration stemmed from the original Umayyad choice of materials, and is not in the same category as the mosaics in Samarra for indicating some degree of persistent interest in mural mosaic by the early Abbasids. Thus, despite these occasional instances, it is clear enough that glass wall mosaic was an art of declining importance in the Islamic east during the Abbasid period. It had always been an alien art in Iraq and here and elsewhere Abbasid artists preferred to use pliable, rapidly worked plaster and paint for decoration. These techniques were to spread throughout the Islamic world, very much under the impetus of Abbasid fashions in Iraq and decorative plasterwork was to become far more important and universal in Islamic art than ever wall-mosaic with glass *tessarae* had been.

Subsequent examples of mural mosaic in the Islamic world are either restoration of earlier works or sporadic and with little or no continuity in subsequent times. The various restorations to the mosaics in the *Jami* of Damascus by the Saljuqs, by Nur al-Din Mahmud b. Zanki, and by al-Zahir Baybars fall into the first category and were executed in conformity with the original Umayyad decoration in the mosque. The case was similar with the restorations to the original Umayyad mosaics in al-Aqsa by the Fatimids in the time of al-Zahir, for all the high quality of the work. In Damascus, Baybars revived the art of mosaic to decorate the walls of the Zahiriyya in the latter half of the 7th/13th century, producing a mosaic that was self-consciously antiquarian in form quoting the subject-matter, if not the style, of the Umayyad decoration in the nearby *Jami* of Damascus (Plates). Much further afield in Cordoba, the Spanish Umayyad Caliph al-Hakam II had undertaken a similarly antiquarian excercise in artistic revival when he ornamented the vicinity of the *mihrab* of the *Jami* of the city with mosaics in the 4th/10th century. This use of mosaic was in conscious imitation of al-Hakam's forebears in Damascus and although also used in the royal residence at Madinat al-Zahra, the fact remains that this skill, introduced to Islamic al-Andalus artificially from Constantinople, had no follow on in the arts of Islamic Spain or North Africa. As for North Africa, there seems to have been a complete neglect of the thriving Roman-Byzantine floor mosaic tradition in the Islamic period.

In Egypt under the Muslims, glass wall-mosaic seems only to have been used in periods when the influence of Bilad al-Sham was strong politically and there was a close relationship between the two areas. This was the case under the Umayyads when, as already observed, the Mosque of Amr b. al-As was decorated with mosaic. However, the eclipse of mosaic in Egypt with the fall of the Umayyads is neatly symbolized by the fact that, when the Mosque was renovated in AH 387/997, the mosaics were stripped from the walls: there is no suggestion that they were restored or replaced with new wall mosaics. The old mural mosaics of al-Walid were simply removed because the skill had vanished as a fashion with the decline of the artistic influence of Bilad al-Sham by the 4th/10th century in Egypt. Apart from occasional use of glass-mosaic, other materials including plaster and eventually marble were preferred in Egypt. Carved plaster was particularly favored by the Tulunids and continued and developed under the Fatimids: the Tulunid tradition of plasterwork depended initially on the current Iraqi preference for plaster decoration and followed styles fashionable in Abbasid Iraq.

During the period from the 3rd/9th century to the late 7th/13th century, the magnificent wall-mosaic tradition of the Umayyads in Palestine and Syria was reduced to the status of a provincial skill, sometimes called out to repair the works of more sumptuous times, but it was hardly ever called upon to initiate new work of major importance. The brief popularity of glass mosaic to decorate a number of *mihrabs* in Egypt(6) in late Ayyubid and early Mamluk times owes much to the revival of Bilad al-Sham as a political en-

(2) K. A. C. Creswell, *Early Muslim Architecture* (EMA) Oxford (1940: reprint 1979), II, p. 382.

(3) Creswell, *EMA* Oxford (1960), I, part 1, pp. 69-73.

(4) Creswell, *EMA* II, pp. 258-259.

(5) Creswell, *EMA* II, p. 268.

(6) K. A. C. Creswell, *The Muslim Architecture of Egypt*, Oxford



Plate 2. Umayyad Mosaics, west *riwaq*, (detail), *Jami*, Damascus.

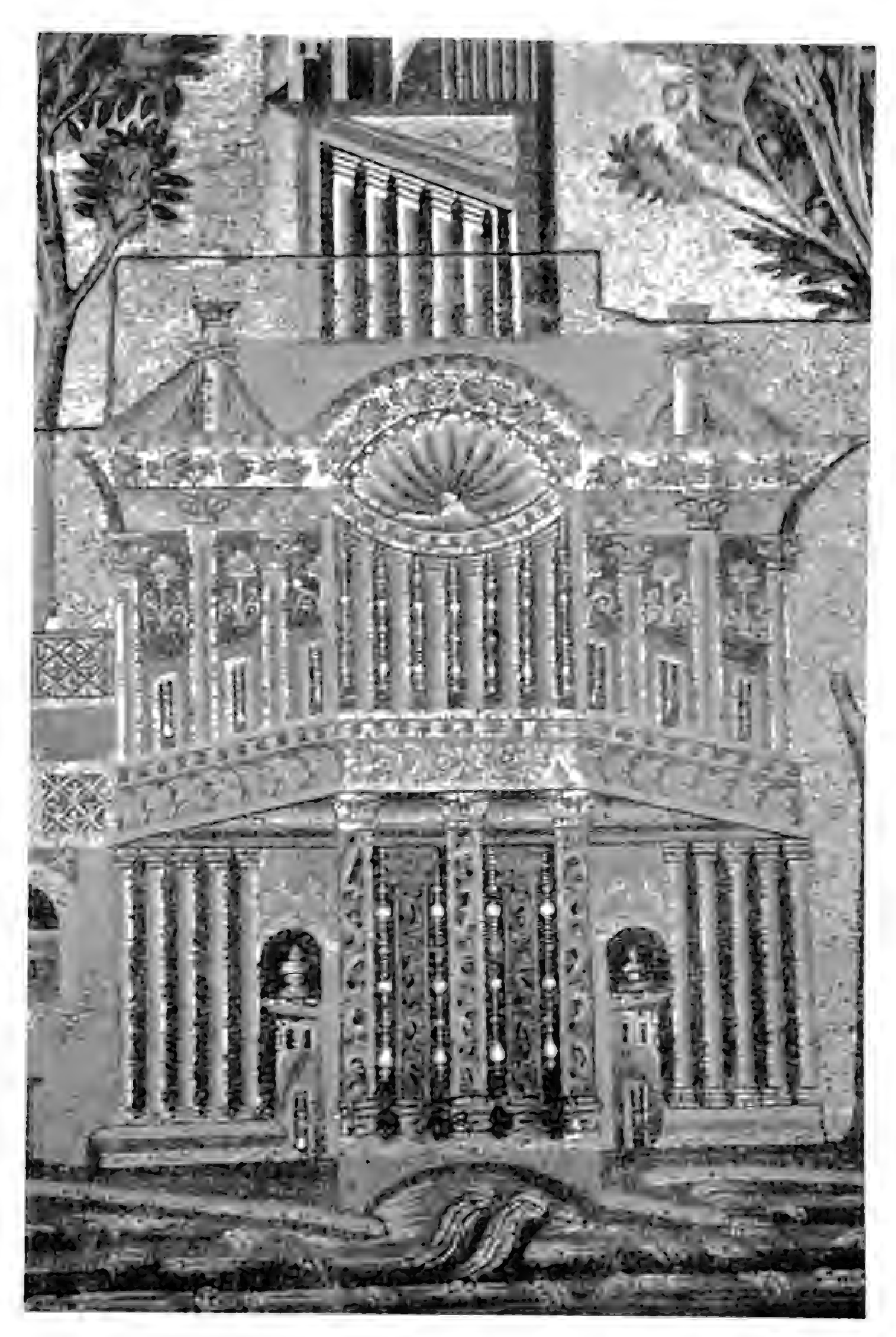


Plate 1. Umayyad Mosaics, west *riwaq, Jami*, Damascus.

Ages, Vol. 1, part 1, 1-12 (1986).

Some Reflections on the Umayyad Wall-Mosaic Tradition

Dr. G. R. D. King

Abstract: The discussion considers the degree to which glass mural mosaic decoration was an art form that flourished in the Islamic world when the arts of Bilàd al-Shàm were to the force under the Umayyads and later, under the Mamlúks. In other periods of Islamic History, the art of glass mosaic suffered a decline as the fashions and styles of other areas of the Islamic world enjoyed prominence. Glass mural mosaic and floor mosaic pavements are arts associated with Bilàd al-Shàm in early Islamic times. There is a possibility that some mosaicists were brought from Constantinople to work on specific Islamic projects: However there is a good reason to consider that most Umayyad period mosaic decorating walls and floors alike derived from the indigenous tradition of mosaics in bilàd al-shàm that is known from the pre-Islamic period.

At first sight, the popularity and fine quality of Islamic wall-mosaics in the Caliphates of Abd al-Malik b. Marwan and of his son al-Walid appear to represent a departure in the history of mosaics in the Mediterranean. Hitherto, wall-mosaic had been widespread in Rome and in Imperial Byzantine centers like Ravenna, Thessalonika and Constantinople itself, but not in Palestine and Syria, or at least, so it would appear from the distribution of surviving wall-mosaics. It has been suggested that such pre-Islamic wall-mosaics as are recorded in Palestine and Syria were generally confined to cities with close connections with Constantinople and can be associated with Imperial Byzantine influence[1]: according to this argument, the indigenous mosaic tradition of Bilad al-Sham was mainly confined to floor-mosaics. Umayyad mural-mosaics constituted a fundamental change away from the limitations of the local tradition, particularly in their vast extent. The source of this innovative departure represented by Umayyad wall-mosaics is generally explained as Imperial Byzantine craftsmen who are reported by many sources as having been sent by the Emperor to assist al-Walid b. Abd al-Malik. However, while there is evidence of some Byzantine assistance to the Umayyad Caliph in the way of mosaic cubes and craftsmen, the extent of this aid and its effects must not be exaggerated: the contribution of the indigenous tradition of the craft in Bilad al-Sham should not be overlooked.

The number and scale of early Islamic buildings in the Near East decorated with mosaics is impressive: from AH 65/AD 684-5, the following three decades saw the most important mosques in Islam decorated with wall-mosaics, including the Dome of the Rock and the Great Mosque of Damascus where much survives; and the Holy Haram Mosque in Makka al-Mukarrima, the Mosque of the Prophet in al-Madina al-Munawwara, al-Aqsa Mosque in Jerusalem, and the Mosque of Amr b. al-As in al-Fustat, whose mosaics from the Umayyad period are all lost. Nor was the efflorescence of mosaics under the Umayyads confined to walls, but also encompassed floor-mosaics of the highest quality as well. Nevertheless, this technique which so characterized the principle early Umayyad monuments had remarkably little currency in the long-term evolution of Islamic art. Its initial popularity in the Islamic period reflects

(1) Mara Bonfioli, "Syriac-Palestinian mosaics in connection with the decorations of the mosques at Jerusalem and Damascus", *East and West* X (1959), p. 58.

Editorial

The issue of this academic and scientific periodical for historians and archeologists has been inspired by concern for history, archeology and human civilization. It has also been dictated by the need to telescope man's movements, his creative activities, his attachment to the earth and its exploitation and his reciprocity with events in all ages. In short it is the concern for human heritage belonging to all ages and all places that makes such an enterprise significant.

Some may think that this periodical will add nothing new as there are similar enterprises concerned with tradition and civilization one way or the other, and as there are in the offing enterprises that will be concerned with Islamic civilization and its achievements. There may be some truth in this; but in the majority of cases, these periodicals are usually confined to the treatment of one exclusive aspect of civilization or with one particular locality or one historical period. Our periodical, however, stretches its boundaries to cover all ages, all areas and the variety of the human experience in the past, present and the future.

That this periodical is issued by an Arab publisher "Mars Publishing House" in Saudi Arabia, and not - as is usually the case - by a governmental or academic body, goes to show how new and unique this experiment is. It is our greatest hope that the experiment will be successful as it may set the example for other publishers to follow suit, and thus further encourage scientific research. Academic centres would be then feel released from present committments to themselves issue periodicals, and would concentrate on the business of evaluating material already published. This will give these centres the freedon of objective judgement without any of the qualms arising from moral responsibility for untword material they may have undertaken to publish.

The experiment we now undertake may be rather new to the world of publishing in Arabic and Islamic countries, but it is a well - established practicse in Europe and America where publishing houses take responsibility for the issuing of scientific periodicals in different areas of knowledge.

In order to maintain a high academic standard for this periodical, we have enlisted the efforts of a distinguished group of scholars in history and archeology for consultation and guidance. We owe them thanks for accepting to take this responsibility.

Finally a word of gratitude is due to our publishers, "Mars Publishing House" for agreeing to undertake this experiment which, no doubt, will be encouraging for scholars of history, archeology and civilization. The success of the experiment will, it is hoped, induce them to undertake similar experiments in other areas of scholarship.

Ages, Vol. 1, Part 1, 1-32 Eng., 1-142 Ar. (1986)

English Section

القسم العربي

Consultants

All MSS should be addressed to:

— Mars Publishing House,
P.O. Box 10720, Riyadh 11443,
Saudi Arabia.

— The Arabic Publishing & Distribution House Ltd.
49 Goldhawk Road,
London W12 8QP,
England.

ANNUAL SUBSCRIPTION RATE

— Saudi Arabia	S.R.	100
— All Arab Countries	U.S. $	35
— All European Countries	U.S. $	40
— U.S.A. & Canada.	U.S. $	45
— Australia & South Asia	U.S. $	50



A Semi-annual Journal of
Historical, Archeological and Civilizational Studies

VOLUME 1
PART 1

January 1986
JumadaI 1406



Published by: Mars Publishing House London



مجلة علمية نصف سنوية، محكمة
تعنى بنشر البحوث التاريخية والآثارية والحضارية

المجلد الأول
الجزء الثاني
يوليو ١٩٨٦م
شوال ١٤٠٦هـ



تصدر عن: دار المريخ للنشر - لندن

دار المريخ للنشر ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، الرياض - المملكة العربية السعودية .

أشرف على اخراج وتصميم وطباعة هذه المجلة
شركة الديار - ميلانو - ايطاليا .



المراسلات والاشتراكات لجميع دول العالم يتفق بشأنها مع :

- دار المريخ للنشر - ص . ب : ١٠٧٢٠ الرياض : ١١٤٤٣ - المملكة العربية السعودية
- الدار العربية للنشر والتوزيع - ٤٩ جولد هوك رود ، لندن - W12 8 QP - المملكة المتحدة

الاشتراكات السنوية :

- المملكة العربية السعودية (١٠٠) ريال سعودي
- الدول العربية (٣٥) دولار أمريكي أو ما يعادلها
- الدول الأوروبية (٤٠) دولار أمريكي
- أمريكا وكندا (٤٥) دولار أمريكي
- استراليا وجنوب شرق آسيا (٥٠) دولار أمريكي

العصور ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ١٤٣ ـ ٢٦٦ القسم العربي ، ٣٣ ـ ٤٧ القسم الانجليزي (١٩٨٦)

المحتويات

القسم العربي

English Section

العصور، المجلد الأول، الجزء الثاني، ١٤٣ – ١٧٠ (١٩٨٦).

بحوث

الخصائص المعمارية للعقود والقباب الكلاسيكية

للدكتور عاصم نايف البرغوثي

ملخص البحث: تهدف هذه الدراسة إلى بيان الخصائص المعمارية والفنية المميزة للعقود، بمفهومها العام (العقد، والقبو والقبة). فهذا الأسلوب المميز والمستخدم في فن البناء لتسقيف الأبنية عوضاً عن السقوف المستوية، شكّل مظهراً بارزاً وخطوة هامة في فن العمارة الإنسانية جديراً بالبحث والدراسة، لما كان له من أثر كبير في تطور فن البناء في الفترة الهلينستية والرومانية ومابعدها، وبصفة خاصة العمارة الإسلامية.

ولسنا بصدد تتبع تطور هذا الأسلوب المعماري، وإن مايعنينا هو بيان الأهمية الهندسية والمعمارية له، دون التأكيد على بيان أصوله وتتبع نشأته وتطوره. حيث يمكن للباحث أن يحقق ذلك من خلال دراسته لعمارة حضارات الشرق القديم والغرب اليوناني والروماني، التي كان لكل منها نصيب في الإسهام في ابتكاره وتشكيله وتطوره. وقد اختيرت معظم الأدلة والشواهد من البقايا المعمارية العائدة إلى تلك الفترة في بلاد الشام.

العمارة في الأساس، هي فن تشكيل حيز محدود بتفاعل شيء مصمت وفراغ Solid and space، وهي تعريف إنساني لحيز مادي يشكل محيطاً خاصاً بذاته مستقلاً عن الطبيعة المحيطة به. فعند النظر إلى بناء فإننا، للوهلة الأولى، نتأثر مباشرة من خلال مانكتشفه ببصرنا. وعندما نتجول في داخله يكون ردّ فعلنا بداهة، سلباً أو إيجاباً، بالفراغات التي يشكلها، محكومين بذلك في الجدران المحيطة بنا.

والرسوم التخطيطية الأساسية لأي تصميم معماري هي: المنظور، والمخططات، والمساقط الرأسية للواجهات. فالمنظور Perspective، هو بُدوّ الأشياء للعين وفق بعدها النسبي ومواقعها النسبية والرسم المنظوري، هو رسم الأشياء بأبعادها الثلاثية (من حيث أبعادها وأحجامها النسبية وتفاصيلها)، بطريقة تحدث نفس الانطباع الذي تحدثه هي في حقيقة واقعها، حين ينظر إليها من بقعة أو زاوية معينة. والمخطط Top plan، يُري توزيع الفراغات الداخلية والجدران والنوافذ والأبواب بأسلوب البعدين (الطول والعرض). والمسقط الرأسي Elevation يُرى جانباً من واجهة بناء دون تحريف أو تأثير منظوري.

الخصائص المعمارية للعقود

الدعامة والأسكفة، هي أبسط وسيلة للتسقيف في البناء فوق فتحة. وتتشكل من مجموعة مؤتلفة لتركيبة معمارية عمودية وأفقية، تتمثل في دعامة Post قائمة تدعم أسكفة Lintel أفقية، حيث يكون ضغط الثقل واقعاً في الفراغ بين القائمين. وتبين الأسهم في الشكل (١)، اتجاه جهد القوى الضاغطة وميل الأسكفة للسقوط نحو الداخل، وانبعاج الجدران باتجاه الخارج. وفي حالة ماإذا امتدّت الأسكفة خارج حدود الدعامة، فتسمى بالدعامة والأسكفة الناتئة Cantilever.

أما العقود (الأقواس)، الأقبية (السقوف المقوسة) والقباب (السقوف المقببة)، فلها خصائص هندسية

ومعمارية وفنية مميزة، فهي تساعد على تخفيض جهد القوى الضاغطة على الدعائم والجدران، بتوزيع الضغط الناجم عن ثقل السقف على جميع أجزاء البناء، وتجعل السقف المعقود أكثر تماسكاً ومتانة. ولها أيضاً خاصية تأثيرية، لما تضفيه على البناء من هيبة وضخامة Monumentality. فالانحناء أو التجويف الكائن بين الدعامتين أو الجدارين (قوس أو قبو) أو في سقف بناء (قبة)، له تأثير في النفس أعمق بكثير من تأثير السقوف المستوية القائمة على الدعائم أو الأعمدة.

فالعقد (القوس أو القنطرة) Arch(١)، يسمح بتوزيع اتجاه الثقل عمودياً وأفقياً – جانبياً وسفلياً – بنسب متساوية (شكل ٢)، كما يجعل بالإمكان توسيع المسافة بين الدعامتين أو كتفي القنطرة، أكثر مما يسمح به نظام التسقيف المستوي بطريقة الدعامة والأسكفة.

والعقود بالمفهوم العام هي:

العقد (القوس أو القنطرة)، هو بناء قوس مبني من الحجر أو الطوب (الآجر) بشكل اسفيني فوق فتحة .

القبو Vault، وهو سقف بناء قوس مبني من الحجر أو الطوب (الآجر) فوق جدارين.

القبة Dome(٢)، وهي سقف مقبب يقوم على أربعة جدران أو ركائز.

العقد: العقود الحقيقية لها عدّة أشكال (انظر الأشكال: ٢–٨)، منها العقد المنحني Curved arch، والعقد المبسط Flat arch. أما العقد المطنف Corbelled arch (شكل ٦)، فهو في الواقع ليس عقداً حقيقياً. فهذا الأسلوب يضحي بالقوة لتجنب الجهد في القطع الرقيق للشكل الأسفيني للحجارة التي يتطلبها العقد الحقيقي. وفي العادة تدعم العقود خلال عملية البناء بوساطة ركائز أو سقالات خشبية مؤقّتة Centerings، لها الشكل المطلوب، وذلك لحين جفاف وتصلب البناء (لأشكال العقود المختلفة، انظر: Fletcher)(٣).

والعقود المنحنية فيها الدائري Circular or rounded، وشبه الدائري Semi-circular، وشكل حذاء الفرس Horseshoe، والمدبب Pointed. وجميعها تحوّل معظم الثقل نحو الدعائم، وتخفف ضغط البناء عن الفراغ بين الدعائم. غير أن حدّة ميل جوانب العقد المدبب، تسمح بتحويل الضغط نحو الدعائم مباشرة، وبالتالي إلى الأرض أكثر من العقود الأخرى، كما أنه يحتاج إلى قليل من الدعم الخارجي Buttressing or bracing. (شكل ٨).

أما العقد المنبسط، فهو قنطرة محدّبة تشبه إلى حدّ ما الدعامة والأسكفة، إلّا أنه مبني كالعقد المنحني بالأسلوب الأسفيني (شكل ٣).

القبو: يمثل في الواقع امتداداً لعقد دائري الشكل. ويحتاج القبو في العادة إلى دعامات متتابعة على الجوانب وللقبو عدّة أشكال منها، القبو النفقي Tunnel vault والبرميلي Barrel vault، وشكل العربة Wagon Vault، والعقد المصلب المتقاطع Cross vault، والعقد ذو الخطوط المتقاطعة وذو الحنيات. وفي الشكلين الأخيرين يرتكز الثقل على القوائم الأربعة، مما يسمح بأن تكون الجوانب مفتوحة دون داع لوجود الجدران.

والأقبية الثلاثة الأولى التي تشبه السرداب، تُحمل بطولها على جدارين متوازيين ليشكلا حجرة مستطيلة الشكل (شكل ٩). أما العقود المصلبة أو المتقاطعة (شكل ١٠–١٢) فهي تتشكل من تقاطع عقدين شبه دائريين، لهما عرض متساوي وبنفس الارتفاع، وتبنى عادة فوق حجرة مربعة، يكون ضغط الثقل موزعاً على أركانها الأربعة بالتساوي. أما العقد ذو الخطوط المتقاطعة وذو الحنيات، فيستخدم في حالة القاعات المستطيلة، حيث تقسم القاعة إلى أجزاء مربعة بوساطة قواعد تقام عليها عقود متقاطعة، وتعرف خطوط تقاطع هذه العقود من الخارج بالحنيات Grions، بينما في الداخل تبرز هذه الحنيات كالأضلاع وتشكّل من أعلى وأسفل شكل × بين الأقبية المصلبة (شكل ١٠). وفي حالة ماإذا جعلت هذه الحنيات بارزة من الداخل بإضافات أو أضلاع، فيعرف بالعقد المصلب المضلع (شكل ١١، ١٢).

---

(١) كلمة Arch تعود إلى الكلمة اللاتينية Arcus ،وتعني بناء قوس مبني من الحجر أو الطوب (الآجر) بشكل إسفيني فوق فتحة، وحتى تطور استعمال الخرسانة في القرن التاسع عشر، كان العقد المبني بالحجر أو الطوب (الآجر) المقطوع بشكل إسفيني هو الأسلوب المتبع في البناء.

(٢) تعود إلى الكلمة اللاتينية domos وتعني بيت.

(٣) Fletcher, p.963.

القبــة: هي عقد ذو انحناء متساوٍ مقام على قاعدة مستديرة (شكل ١٣)، يمكن أن يكون مقطعه فلقياً أو شبه دائري أو مدبباً أو منتفخاً بصلياً. ولإقامة القبة على قاعدة مربعة، لابد من إضافة أجزاء للوصول بين المربع والدائرة. وهذه الأجزاء إما أن تكون معلقات Pendentives، أو مقرنصات Squinches (شكل ١٤، ١٥).

والقبــاب أشكــال عدّة منهــا، نصف الكرويــة Hemispherical، وأقل من نصف كروية (بشكل عقد مضغوط)، والمدببة. ويختلف الدعم Buttressing في البناء المقبب تبعاً لاختلاف قبابها (للأشكال المختلفة للقباب عبر العصور، انظر: شكل ١٦)[٤].

العقود والقباب في العصور القديمة

منذ أن بدأ الإنسان ببناء بيت له، بدلاً من سكنى الكهوف، استعمل السقوف المنحنية المصنوعة من أغصان الأشجار أو القصب أو الجريد، على شكل عقد أو قبة. إلّا أن أقدم مثال لقبة مبنية من الحجر، معروف حتى الآن، ربما كان سقف البرج الذي كشف عنه في أريحا القديمة بفلسطين الذي يعود إلى العصر الحجري الحديث قبل الفخاري Pre-pottery Neolithic حوالي ٨٠٠٠ ق.م.

وعرفت العقود والقباب الصغيرة المبنية من الطوب (الآجر) في مصر وبلاد الرافدين، منذ الألف الثالث ق.م.[٥] فقد كشف في موقع تبه غوره – الطبقة VIII-A – قاعة مسقوفة بعقد حقيقي من الطوب (الآجر) يرجع تاريخه إلى أواخــر عصر أوروك وبدايــة عصر جمــدة نصر – ٣٠٠٠–٢٨٠٠ق.م[٦]. ومن المعهد السومري في الألف الثالث قبل الميلاد، ظهرت عدّة نماذج لسقوف معقودة بشكل أقبية وقباب مخروطية، في المقبرة الملكية بمدينة أور[٧]. ولمزيد من النماذج لأشكال العقود المختلفة في بلاد الرافدين والشرق القديم[٨].

وتركت لنا الحضارة الايجية أمثلة عديدة من العقود والقباب المدببة، وإن لم تكن عقوداً حقيقية، بل اعتمدت مبدأ التطنيف Corbelling، وهو أسلوب يعتمد على بناء مداميك الحجر أو الآجر (الطوب)، بحيث يبرز طرف كل مدماك عن المدماك الذي تحته قليلاً إلى الداخل، وتلتقي المداميك برأس مثلث في القمة. ومن الأمثلة على هذا المبدأ، القبور المستديرة المعروفة بالثولوس Tholos tombs التي كانت شائعة مابين ١٥٠٠–١٣٠٠ق.م، أبرزها مايسمى بخزينة أتريوس Treasury of Atreus في مكيني ببلاد اليونان[٩].

واستعمل مبدأ التطنيف أيضاً في بلاد الشام، لسقف الغرف الصغيرة، فقد عثر في أوغاريت على مجموعة من أربعة عشر قبراً لها عقود مطنفة تعكس تأثيرات ايجية[١٠] بينما يشير الانحدار البسيط في مداميك بنائها إلى تأثيرات ميزوبوتامية (أي بلاد الرافدين). ويظهر التأثير المكيني في القبر رقم ٣ في مجدو[١١]. كما ظهر في أحد قصور ماري غرف مسقوفة بعقود برميلية، تعود إلــى حوالــي ٢٨٠٠ ق.م.[١٢].

وفي بوابة النافورة في تل حلف شمال شرق سوريا، والتي تعود إلى القرن الحادي عشر قبل الميلاد، عقد مدبب تظهر فيه تأثيرات بلاد مابين النهرين واضحة. ولكن البنّاء السوري لم يستعمل التدعيم بالقواعد الذي كان سائداً هناك، بل جعل أطراف العقد متصلة بالجدار، فكان العقد نفسه منفصلاً عنه[١٣].

ويعود إلى تلك الفترة (القرن الحادى عشر ق.م) ظهور «الإيوان» في العمارة بشمال سوريا، والتي تعتبر ابتكاراً محلياً. و«الإيوان» عبارة عن قاعة عرش طويلة ذات عقد

(٤) Fletcher, p.990.

(٥) A. Badaway, **Architecture in Ancient Egypt and the Near East**, (Cambridge, Massachusettes: Massachusettes Institute of Technology, 1972), pp.11-14, 23, 87; and Fletcher, p. 5.

(٦) E.A. Speiser, **Excavations at Tope Gawra**, I (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1935), 30ff, pls. XIII-XXV.

(٧) C.L. Wolley, **Ur Excavation**, II, "The Royal Cemetery" (London, 1934), 58ff, pls. 5-6, 8, 24.

(٨) M.E.L. Malawan and J.C. Rose, **Excavation at Tell Arpachiyah**, Iraq, II, Part 1 (1935), 25ff.

(٩) A.W. Lawrence, **Greek Architecture**, 2nd ed., The Pelican History of Art (Great Britain: Penguin, 1967), pp.21, 57; D.S. Robertson, **A Handbook of Greek and Rome Architecture** (Cambridge: Cambridge University Press, 1964), p.33, Fig. 15; and Fletcher, p.186.

(١٠) Fletcher, pp.70-71.

(١١) Badawy, pp.176-7.

(١٢) Plommer, 1964, p.60.

(١٣) H. Polmmer, Simpson's History of Architectural Development, Vol.I, (London, 1964), p.96.

برميلي مدخلها من ضلعها القصير، خلافاً لقاعة العرش البابلية التي يدخل إليها من الضلع الطويل. ويحيط بـ«الإيوان» من كلا الجانبين غرف صغيرة بسيطة. وقد وجد هذا المظهر أيضاً في تل حلفي، كما يبدو أن الحثيين استخدموه في سنجرلي بآسيا الصغرى[١٤].

وقد عرف الإغريق العقد بمفهومه العام منذ بداية اتصالهم بمصر وغرب آسيا، في بداية الألف الأول قبل الميلاد. إلّا أنهم لم يستخدموه في أبنيتهم، والسبب في ذلك ربما يرجع إلى أن السقوف المقوسة كانت تبنى بالطوب (الآجر) الذي كان نادراً مايستعمله الإغريق في بنائهم. وكان ولعهم وإعجابهم بالمباني الضخمة التي اعتمدت في بنائها على الكتل الحجرية الكبيرة، كما اعتمد التسقيف فيها على العتبات الحجرية المسطحة Flat lintels. وظل هذا الأسلوب في التسقيف متبعاً لديهم حتى القرن الثاني قبل الميلاد.

ومما يدعو للدهشة أن الإغريق استخدموا السقوف المقوسة في بعض الأماكن التي لاتظهر للعيان، مثل القبور تحت الأرض التي استعملوا – في كثير من الأحيان – العقود البرميلية في تسقيفها. وأقدم الأمثلة على ذلك،القبر المكتشف في بايلا في جزيرة قبرص، والذي يعود إلى نهاية القرن السادس قبل الميلاد.[١٥]

وفي القرن الخامس يبدو أن الشكل المقوس أصبح مقبولاً لديهم، وخاصة في تسقيف البوابات التي اقتصرت على الجانبية فيها والتي تعود في معظمها إلى ذلك القرن. ومع ذلك فإن سقوف هذه البوابات لم تكن عقوداً حقيقية، بل مطنفة بحيث تقوس جوانب مداميك التطنيف، عند ارتفاعها لتشكل قمة مقوسة، بدلاً من القمة المدببة. وهذا الأسلوب في الواقع له جذوره التي تعود إلى العصر البرونزي، واستمر حتى الفترة الهلينستية.[١٦]

وعلى الرغم من أن الإغريق احتاجوا إلى عدّة قرون لاكتشاف أفضلية العقود في التسقيف، فإنه للحقيقة، لايمكن تفسير عدم استخدامهم لها على أساس عدم مقدرتهم وكفاءتهم المعمارية والهندسية، بل إن السبب الرئيسي هو التفكير اليوناني، ونظرته الجمالية التقليدية التي اعتمدت الخطوط الهندسية والأفقية والرأسية، جعلت من الصعوبة تقبل السقف المقوس ضمن نظمه الجمالية الصارمة، بينما ارتبطت العتبة المسطحة بكل مفاهيم الجمال المعترف بها في العمارة اليونانية.[١٧]

العقود والقباب في الفترة الهلينستية والرومانية

على أثر اللقاء المباشر بين الشرق والغرب غداة غزوة الاسكندر المقدوني للشرق (٣٣٢ق.م)، التقت المفاهيم اليونانية الغربية بالمفاهيم الشرقية. فأخذ الإغريق السقوف المعقودة بالطوب (الآجر) وحولوها إلى الحجر.[١٨] ولقد كان ظهوره حوالي ٣٠٠ق.م، في بوابة السوق العامة Agora بمدينة برايينى Priene، (شكل ١٧)، يمثل علامة بارزة لعهد جديد، حيث لم يكن قد نال من قبل هذا البروز في مدينة يونانية بمثل هذا المستوى المعماري، فقد استعمل في القرن اللاحق في مبنى الجمعية الشعبية (الاكليزيا) في نفس المدينة[١٩]، إلّا أن العقود ظلّت مقصورة على الفتحات العريضة التي يصعب تسقيفها بالطنف.[٢٠]

ويشهد على براعة الإغريق المعمارية والهندسية، وقدرتهم على ايجاد الحلول للمشاكل الناتجة عن قطع الحجارة اللازمة لتشكيلات العقود البرميلية والمتقاطعة والقباب، سقف أحد القبور في مدينة برغامون، والذي يرجح أنه يعود إلى بداية القرن الثاني قبل الميلاد[٢١]، فللقبر سقف بشكل عقد مصلب (عقدين برميلين بنفس الأبعاد والمستوى متقاطعين فوق حجرة مربعة). مبني بكتل حجرية مهذبة تهذيباً دقيقاً مرصوصة بدون استخدام الملاط[٢٢].

ويبدو أن العقد الحقيقي قد ظهر في ايطاليا منذ بداية القرن السادس قبل الميلاد، حيث استخدم الأترسكيون

(١٤) Plommer, p. 96, I

(١٥) Lawrence, p. 228, pl. 116 - A.

(١٦) Lawrence, p.228, pl.116 - B. I.

(١٧) Lawrence, p.295. I.

(١٨) Plommer, pp.101, 245 - 6.

(١٩) Robertson, pp.231-2. I

(٢٠) Lawrence, p.229. I

(٢١) Robertson, p.232.

(٢٢) Lawrence, p.229, Fig. 126; and Plommer, pp.246-7.

السقوف المعقودة بشكل واسع نسبياً، في سقوف القبور ومجاري المياه. وتعود معظم البوابات ذات السقوف المعقودة بمدن اتروريا في شمال إيطاليا إلى فترة متأخرة من القرن الثالث قبل الميلاد.(٢٣)

ولقد طور الرومان العقد والقبو من البدايات الأترسكية، إلّا أن أهم العوامل التي أثرت في تطور العمارة الرومانية، كان اكتشافهم لمادّة الخرسانة Concrete التي سمحت لهم بأن يبنوا عقوداً ضخمة لم يُتفوق على أمثالها إلّا في القرن التاسع عشر حين أُدخل الصلب في البناء.(٢٤)

ومن المحتمل أن الرومان قد طوروا الخرسانة Concrete عن الأسلوب القديم في استعمال خلطة من الجير الخشن والصلصال بين الواجهات الحجرية في البناء. والشيء الجديد الذي أدخله الرومان، هو تبديل مادّة الصلصال بالملاط الجيري. كما أدخلوا مسحوق صخور البوزولانا Puzzuolana البركانية وصخور التوفا Tufa المشكلة من الغبار البركاني، التي كانت تعتبر من أقوى أنواع الخرسانة القديمة وأجودها.

ولم يكن الرومان يستعملون الملاط الجيري البسيط، كما أنهم لم يخلطوه مع بقية موادّ خلطة البناء مسبقاً، بل كانوا يملأون الفراغات بطبقات من الحجارة المكسرة والحصى Caementa أو كسر الطوب المشوي (الآجر)، ثم يصبون فوق كل طبقة بالملاط السائل الذي كان يتخللها فيعمل على تماسكها وصلابتها. ولقد كان هذا الخليط من القوة أنه كان بالإمكان الاستغناء عن الواجهة الخارجية الحجرية، أو مجرد تقليصها برصفه من الحجارة أو الطوب (الآجر).

ولقد أحدثت مادّة الخرسانة، كما استعملها الرومان، منذ القرن الثاني قبل الميلاد انقلاباً مهماً في تاريخ العمارة الإنسانية. فقد كانت حلاً بارعاً للصعوبات والمشاكل الناجمة عن توفير وقطع الحجارة اللازمة للبناء. كما إن قابلية تكيف عقود الخرسانة للتصميمات المعقودة الضخمة، تتفوق كثيراً على العقود الحجرية، بما تميزت به من قوة، لضعف تعرضها للضغوط والتوترات الداخلية التي تتعرض لها الحجارة المقطوعة. وعلاوة على قيمتها الاقتصادية كمادّة رخيصة، أفضل مكوناتها متوفرة بكثرة في إيطاليا فهي تستوعب كسر الحجارة المتخلفة عن قطعها.

استعمل الرومان عدّة أنواع من العقود،(٢٥) أهمها:

١ – العقد شبه الدائري: وهو المعروف بالعقد البرميلي أو القبو أو السرداب، ويرتكز بطوله على جداري الضلعين الطوليين لحجرة مستطيلة (شكل ١٨–أ).

٢ – العقد المصلب أو المتقاطع: وكان يشكل من تقاطع عقدين شبه دائريين (شكل ١٨–ب) متساويا الحجم والارتفاع فوق حجرة مربعة، بحيث يقع الضغط على أركانها الأربعة.

٣ – القباب الكروية أو المسطحة Cupola(٢٦): كانت تستعمل في العادة فوق المباني الدائرية. كما استعمل الرومان أنصاف القباب الكروية فوق الكوات شبه الدائرية Exedrae.

وقد ساهمت العقود والقباب إلى حدّ كبير، في زيادة ولع الرومان بالأبنية الكبيرة الضخمة التي يصل في كثير من الأحيان سمك عقودها وقبابها، إلى عدّة أقدام، الأمر الذي احتاج إلى تدعيم صحيح للمحافظة عليها من التفسخ والانهيار.

لاشك إن الجدران السميكة كانت تمتص معظم ضغط الثقل والدفع، إلّا أن الرومان لم يجازفوا بذلك فصمموا أنظمة معقدة من الدعائم. وطور فن التدعيم لديهم خلال الأعمال الهندسية المبكرة، واستعملت ثلاث وسائل رئيسة لتخفيف الشغط والدعم (للأشكال المختلفة لأنظمة التدعيم انظر: Fletcher(٢٧)).

١ – الكوة Niche(٢٨)

٢ – الدعامة الناتئة العادية Spur buttress، كما استعملوا في حالات قليلة الدعامات المنفصلة Flying buttresses.

٣ – الأبراج المستدقة Pinnacles، وهذه استعملت بشكل واسع على قمة الدعامات الناتئة لتساعد بثقلها على دفع

(٢٣) Robertson, p.232.

(٢٤) Fletcher, pp.267-70.

(٢٥) Fletcher, p.270.

(٢٦) تعود إلى الكلمة اللاتينية Cupa وتعني الكوب. وكلمة Cupola تعني سقف كروي موضوع بشكل كوب مقلوب فوق غرفة دائرية أو مربعة.

(٢٧) Fletcher, p.444.

(٢٨) تعود إلى الكلمة اللاتينية Nicchio وتعني الصدفة أو المحارة.

الضغط المائل بانحراف أكبر نحو الأرض.

وفي الأبنية الخالية أو التي تقل النوافذ والفتحات في جدرانها، فقد جعل تركيز الثقل الزائد في قمة الجدران التي تستمر في ارتفاعها خارج قاعدة العقد، كدعامة محاذية Abutment لتقليل خطر انفلاق العقد نحو الخارج.

وبالنسبة للقباب، فقد اتبع الرومان أسلوب رفع مستوى جدران البناء من الداخل إلى مافوق مستوى انبثاق القبة، لتشكل اكتافاً Haunches قوية تساعد على منع القبة من الانفساخ. ولذلك تظهر معظم القباب الرومانية محدبة من الخارج رغم كونها شبه كروية من الداخل. ولتخفيف وزن القباب والعقود، فقد جعلت في أغلب الأحيان كوات مربعة Coffers في سطوحها الداخلية، شكلت هذه الكوات في نفس الوقت زخارف معمارية جميلة (انظر سقف قبة البانثيون، شكل ١٩).

هذه الأساليب من التدعيم، بالاضافة إلى نظام معقد من عقود (أقواس) الحمل، نجدها متمثلة في مبنى البانثيون بروما (شكل ١٩-٢١). فمن ناحية، نجد أن جداره من الأسفل ليس كتلة واحدة، بل عبارة عن ثمان قواعد ضخمة مفصولة تقريباً بكوات عميقة، كما يشكل المدخل كوة كبيرة يقوم فوقها عقد برميلي.

ومن ناحية أخرى، دلت التحريات، أن هذه القواعد كانت موصولة من الأعلى بنظام معقد من العقود (الأقواس)، مخفية داخل جدار البناء غير ظاهرة للعيان (شكل ٢١). فقد وجد فوق الجسر Entablature المحمول على هذه القواعد الضخمة والأعمدة الكورنثية الطراز، عقود (أقواس) كبيرة من الطوب (الآجر). وجعل بداخل الفراغ تحت قوس كل عقد (على محيط البناء)، جداران رأسيان من الطوب (الآجر)، يقوم أسفلهما ثلاثة أقواس صغيرة لتركيز ثقل الجدران على القواعد والأعمدة مباشرة.[٢٩]

كما أن القبة نفسها التي يبدو أنها عبارة عن كتلة من الخرسانة، فيعتقد أيضاً أنها ربما تحوي نظاماً من الأقواس الحاملة، إلّا أن هذا غير مؤكّد. وسمك القبة عند قاعدتها أكبر من سمكها في قمتها التي تركت مفتوحة بشكل نافذة مستديرة للإنارة، وفي الوقت نفسه تساعد على تخفيض ضغط ثقلها. كما جعلت الكوات المربعة Coffers في سطحها الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جعل البناء ككل بارتفاع طابقين من الداخل وثلاث طوابق من الخارج. وبذلك شكل الارتفاع الخارجي أكتافاً تمنع القبة من الانفساخ للخارج.[٣٠]

وبالرغم من ضخامة أشكال العقود والقباب الرومانية، إلّا أنها كانت بسيطة. فلقد كانت معرفة المعماري الروماني بالهندسة المجسمة، حتى ذلك الوقت، ماتزال في بدايتها. ولقد تجنب المعماري الروماني لفترة طويلة، بناء الأقبية المائلة والعقود المتقاطعة، كما يتضح ذلك أيضاً في المحاولات العديدة لبناء القباب فوق الحجرات المربعة[٣١] فإقامة قبة فوق حجرة مربعة يحتاج إلى أجزاء وصل بين المربع والدائرة، إما بشكل معلقات Pendentives، أو بشكل مقرنصات Squinches. وقد كان الأسلوب الأول هو الذي اعتمده معماريو تلك الفترة (انظر الأشكال ١٣-١٥).

ولقد تركت لنا الفترة الرومانية في بلاد الشام، أمثلة عديدة من القباب والعقود. فقبة البناء الذي يطلق عليه البريتوريوم Praetorium (مركز القيادة في المعسكر الروماني)، في قرية المسمية (فانيا القديمة) بحوران، والتي تعود إلى مابين ١٦٠-١٦٩ ميلادية، ربما كانت من أقدم القباب المبنية بالحجر فوق حجرة مربعة في سوريا،[٣٢] وهنا يبدو واضحاً أن البنائين تجنبوا مشكلة المعلقات تماماً، وذلك ببناء قبة مضلعة (مربعة).

أما أقدم القباب المستديرة فوق حجرة مربعة في بلاد الشام، فربما كانت قبة القبر الروماني في عمان بالأردن (شكل ٢٢). فقد كان القبر مسقوفاً بقبة من الحجر المقطوع والمشذب جيداً، فوق حجرة مربعة الشكل تقريباً. وجُعلت أجزاء الوصل بشكل حجارة مدماك عقد (قوس) Voussoirs ضخمة بارزة من فوق الجدار للداخل، أسندت بطنف صغير في الزوايا.[٣٣]

ومن مزار قرية أم الزيتون بحوران (كما جاء في النقش

(٢٩) Robertson, pp.249-51.

(٣٠) Fletcher, p.271.

(٣١) Plommer, p.296.

(٣٢) K.A.C. Creswell, **Early Muslem Architecture**, Part 1 (Oxford: Oxford University Press, 1932), pp.307-8, Figs.362, 363.

(٣٣) Creswell, p.308.

الصغير الذي وجد فيه Την ιεραν Καλυβμυ) الذي يعود إلى عام ٢٨٢ ميلادية (شكل ٢٣)[٣٤]، له قبة مميزة مبنية من الخرسانة على قاعدة مربعة، استطاع البناؤون التخلص من مشكلة أجزاء الوصل بوسيلة معمارية ذكية بتحويل قمة جدرانها على شكل دائري تقريباً بالأسلوب التالي: غطيت زوايا المربع بألواح حجرية مكونة بذلك قاعدة مثمنة غير منتظمة. ثم وضع مدماك من الحجارة المشذبة جيداً فوق المثمن، بحيث يقطع أحد الأحجار كلاً من زوايا المثمن. وبوضع مدماك ثان بنفس هذا الأسلوب، تشكلت لدى المعماري قاعدة ذات اثنين وثلاثين ضلعاً، قريبة من الشكل الدائري، حيث أمكن وضع القبة عليها.[٣٥]

ومن اللاذقية لدينا نموذجاً آخر، يعود إلى القرن الثالث الميلادي (شكل ٢٤، ٢٥)، لحل مشكلة وضع قبة مستديرة فوق قاعدة مستطيلة. ففي القبة التي كانت فوق القواعد الأربع (التيترابيلون Tetrapylon)، عند تقاطع شارعين متعامدين يلتقيان بزاوية قائمة. وكان عرض أحد الشارعين ٧,٨٠ م، بينما عرض الشارع الآخر ٤,٤٨ م. وقد حول الشكل المستطيل الناتج بين القواعد الأربع إلى مربع، عن طريق بناء جدار من ثلاث مداميك بشكل شبه منحرف فوق القوسين الضيقين، بميل قليل للداخل لإمالة الجزء الصغير من الجدار فوق القوسين الضيقين. وأقيمت في الزوايا معلقات من ثلاث مداميك بشكل مثلثات مسطحة مائلة للداخل وخطوط اتصالها بالجدران مورروبة. وبهذه الوسيلة أمكن تكوين قاعدة مثمنة الشكل، تسمح للمحيط السفلي لدائرة القبة بالقيام على المعلقات دون قطع الزوايا.[٣٦]

ومن المثير للدهشة، أنه في الوقت الذي كانت معرفة المعماريين الرومان بالهندسة المجسمة ماتزال في بدايتها، الأمر الذي أدى إلى عدم توصلهم إلى الحل الصحيح في استعمال المعلقات الكروية، أي أن يكون المثلث جزء من سطح كروي (شكل ٢٦)،[٣٧] فإنه في الوقت نفسه هناك من الأدلة الثابتة مايؤكّد بأن المعماري السوري استطاع تحقيق ذلك بمهارة تعكس دراية تامة.

ففي البناء المربع الشكل المسمى بقصر النويجيس في شمال مدينة عمان بالأردن، والذي يعود تاريخه إلى نهاية القرن الثاني الميلادي (شكل ٢٧)، بنيت المعلقات في شكل مثلثات كروية حقيقية مكونة من ستة مداميك[٣٨]، إنحناء هذه المعلقات مكمل لانحناء سطح تكور القبة الذي يشكل أقل من نصف كرة، وارتفاع القبة والمعلقات يساوي نصف قطر الحجرة المربعة. وعلى ذلك يمكن اعتبار ارتفاعهما معاً يشكل نصف دائرة كاملة. بمعنى أن هذا الشكل هو في الواقع تطبيق عملي دقيق بالحجر، لأسلوب المعلقات الكروية (قارن بين الأشكال ٢٦ – ٢٨).

والدليل الآخر الذي يعكس إدراك المعماري السوري لمفهوم الهندسة المجسمة، يتمثل في قباب الحمامات الغربية بمدينة جرش القديمة (شكل ٢٨). ويعود بناء هذه الحمامات إلى نهاية القرن الثاني ومنتصف القرن الثالث الميلادي.[٣٩] وقد كانت هناك في الأصل ثلاث قباب معلقة، لم يبق منها الآن سوى قبة غرفة صغيرة في الجناح الشمالي للحمام. وأسلوب بناء هذه القبة يشبه إلى حدّ ماأسلوب بناء قبة قصر النويجيس من ناحية التقعر البسيط، إلّا أن معلقات قبة حمام جرش بنيت على أسس شعاعية حقيقية True radiating beds[٤٠].

والأمثلة على العقود والقباب في بلاد الشام في الفترة الرومانية كثيرة، بالرغم من عدم توفر مادّة الخرسانة لديهم، كما توفرت لدى الرومان أنفسهم. فبلاد الشام واقعة خارج منطقة توفر صخور البوزولانا Puzzuolána البركانية السيليكونية، كما لاتتوفر فيها بشكل كبير صخور الطوفا Tufa المشكلة من الغبار البركاني الذي يعتبر من أهم مركبات الخرسانة الجيدة.[٤١]

وبالرغم من ذلك، فقد استطاع المعماري السوري التغلب على ذلك بالاعتماد على الأسلوب التقليدي المتبع

(٣٤) Robertson, p.348.

(٣٥) Creswell, p.708.

(٣٦) Creswell, pp.309-10.

(٣٧) Plommer, p.296; and Robertson, pp. 351-2.

(٣٨) Creswell, p.313.

(٣٩) C.H. Kraeling, ed., **Gerasa, City of the Decapolis** (New Haven, Connecticut: American School of Oriental Research, 1938), **Plan.XXVII.**

(٤٠) Creswell, p.313.

(٤١) Plommer, p.229.

منذ الفترة الهلينستية، فكانت معظم مبانيه إن لم تكن جميعها، من الحجارة المشذبة جيداً والموصولة دون استعمال الملاط،[٤٢]، باستثناء منطقة حوران بوسط سوريا المحتوية على الكثير من الصخور البركانية، بالإضافة إلى أماكن أخرى متفرقة.[٤٣]

وقد استعملت العقود خلال الفترة الرومانية على نطاق واسع في مجالات بنائية كثيرة، بجميع أنحاء الامبراطورية.[٤٤] ففي بلاد الشام استغل البناؤون السوريون هذا الأسلوب المعماري لبناء مسطحات اصطناعية، لرفع مستوى المعابد النابعة من الاعتقاد الشرقي القديم بوجوب وضع المعبد في مكان عال، مشرف ومهيمن في المدينة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك عقود حرم معبدي زيوس وأرتميس في جرش، إضافة إلى عقود ترفع مستوى «هيكل» معبد أرتميس نفسه.[٤٥] وكذلك عقود منطقة المعابد في بعلبك.[٤٦]

كما استعملت العقود في أبنية المعابد نفسها، وأضخم هذه العقود الموجودة في سوريا، عقد معبدا جوبتر وباخوس.[٤٧] كما اكتشف عقد تحت سطح «هيكل» معبد أغسطس في سبسطية بفلسطين (شكل ٢٩)، استعمل في فترات لاحقة كخزان للمياه[٤٨].

واستعملت العقود أيضاً لرفع مستوى الطرق المقدسة Via Sacra، ومن الأمثلة على ذلك نظام الأقواس والعقود التي كشفت عنها الحفريات الاسرائيلية أسفل المسجد الأقصى بالقدس.[٤٩] وكذلك العقود التي تحمل الطريق المؤدّي لحرم معبد أرتميس في جرش.[٥٠]

واستخدمت العقود أيضاً في خلق مرتفعات للمسارح، ولتأمين وجود ممرات خلفية إليها، واستعملت بشكل واسع أيضاً في قنوات المياه وخزاناتها Aqueducts، كما استخدمت العقود بشكل خاص في إقامة الجسور وأقواس النصر وقاعات الأبنية بشكل عام، وبصفة خاصة في الحمامات (شكل ٣٠–٣٣).

---

(٤٢) Plommer, p.236.

(٤٣) H.C. Butler, **Archaeological Expeditions of Syria in 1904-1905 and 1909**, Division II Ancient Architecture in Syria, Section A Southern Syria, Parts 2, 4, 5, (Leyden: Princeton University, 1914), and Robertson, pp.238-40.

(٤٤) Robertson, pp.231-66.

(٤٥) Kraeling, p.135.

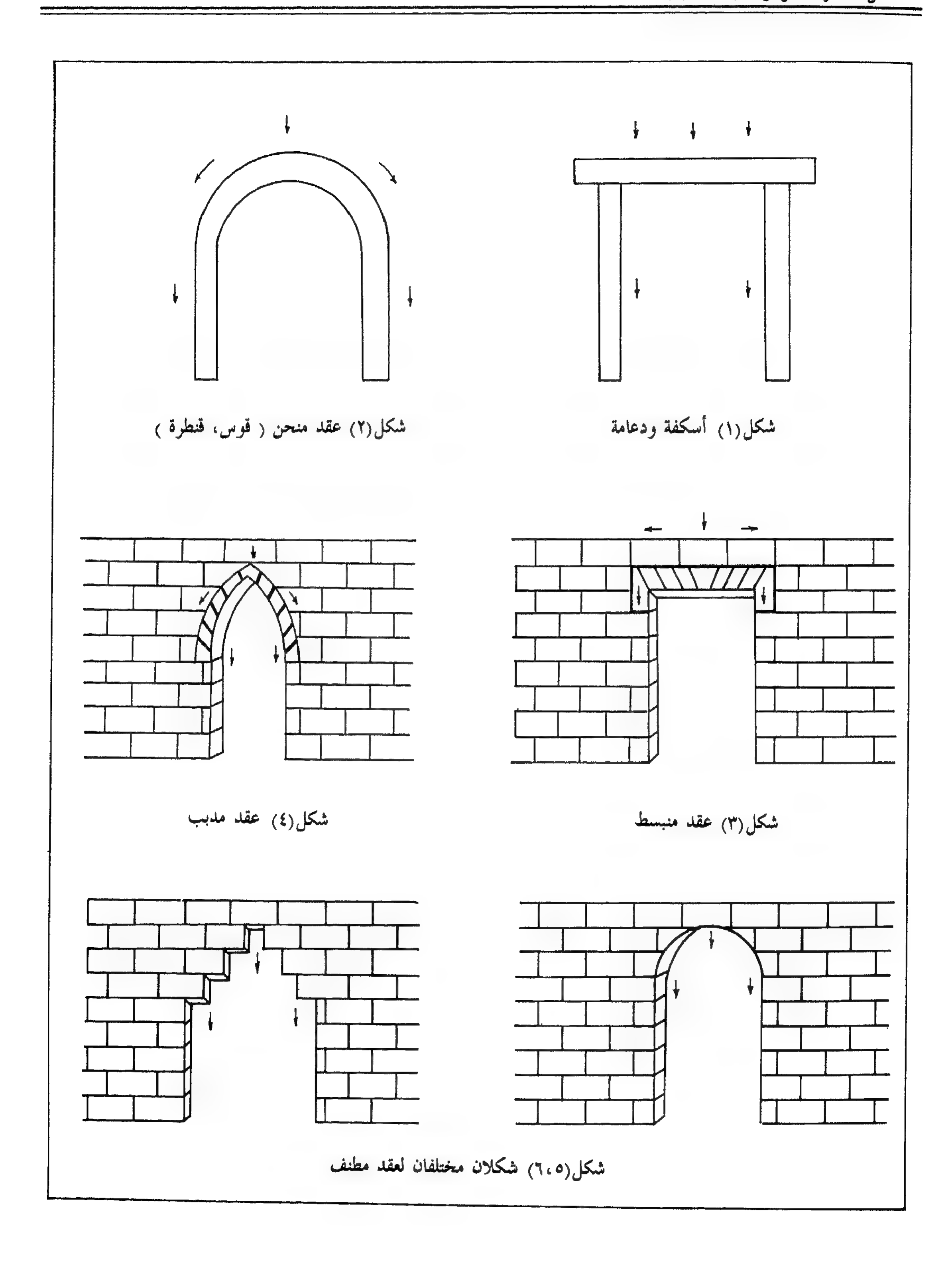
(٤٦) Robertson, pp.222-30.

(٤٧) Fletcher, pp.282-3; and Robertson, pp.222-30.

(٤٨) J.W. Crowfoot, K. M. Kenyon, and E.L. Sukenik, **The Buildings at Samaria**, (London: Palestine Exploration Fund, 1966), pp.126-30.

(٤٩) K.M. Kenyon, **Digging up Jerusalem** (London: Ernest Benn Ltd., 1974), pp.215-18.

(٥٠) Kraeling, p. 128.



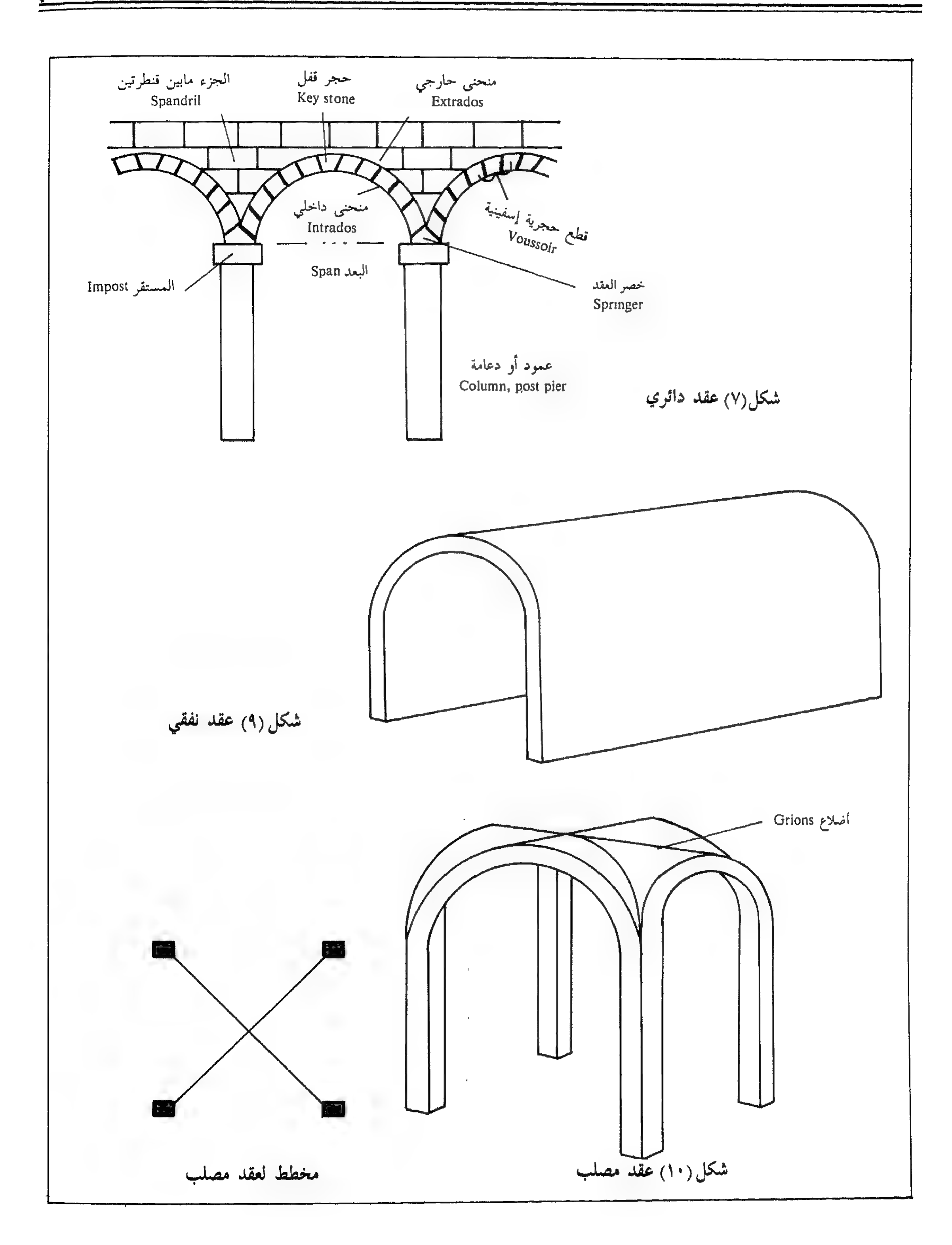
شكل(١) أسكفة ودعامة

شكل(٢) عقد منحن (قوس، قنطرة)

شكل(٣) عقد منبسط

شكل(٤) عقد مدبب

شكل(٥، ٦) شكلان مختلفان لعقد مطنف

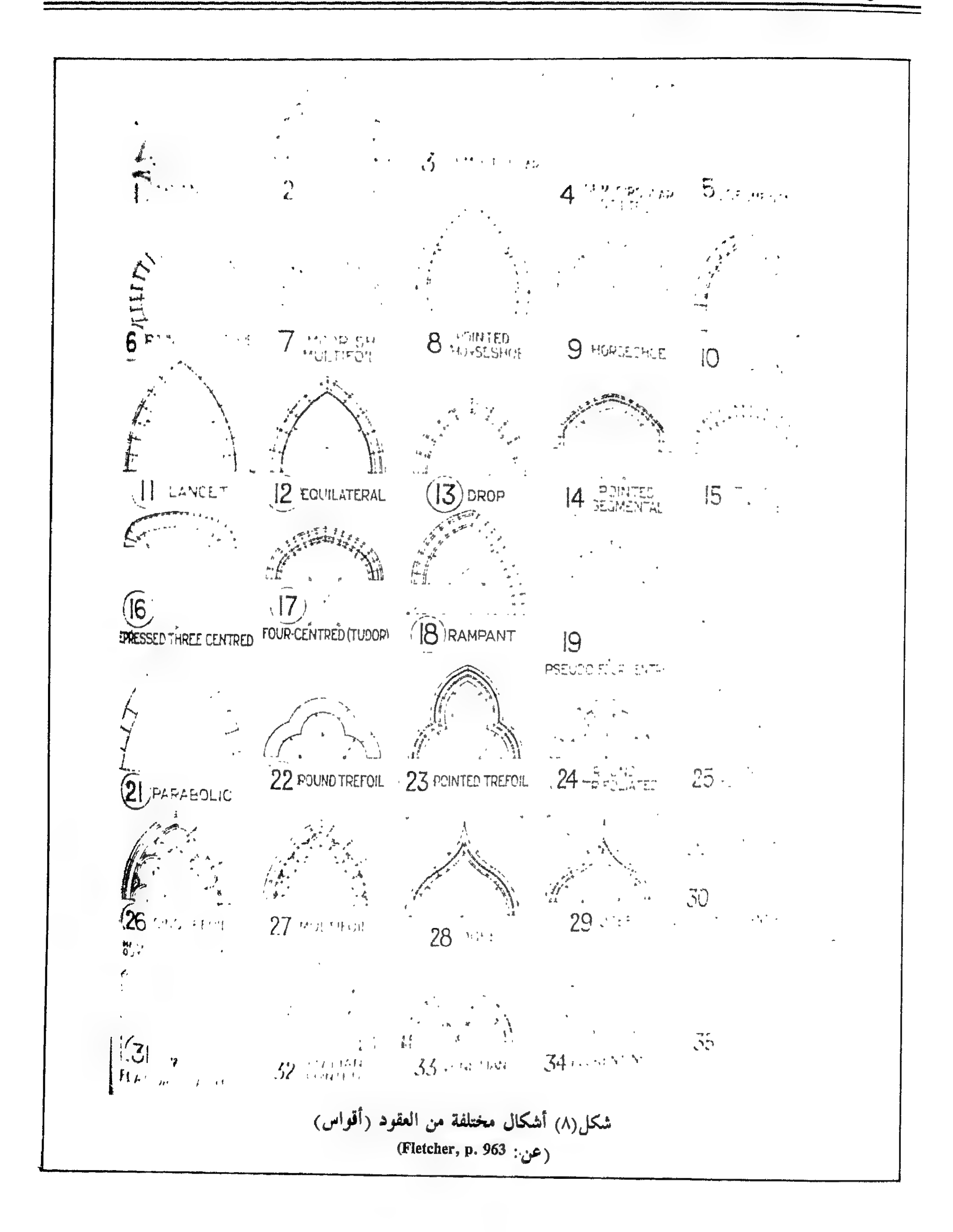


شكل(٧) عقد دائري

شكل (٩) عقد نفقي

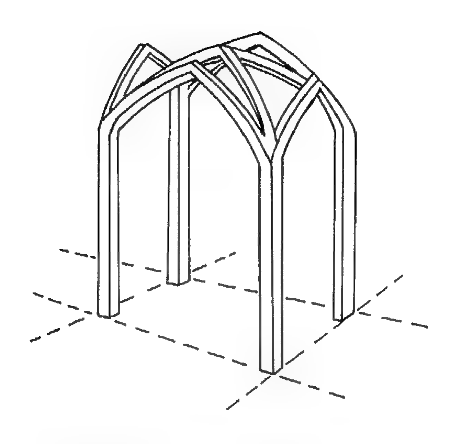
مخطط لعقد مصلب

شكل (١٠) عقد مصلب

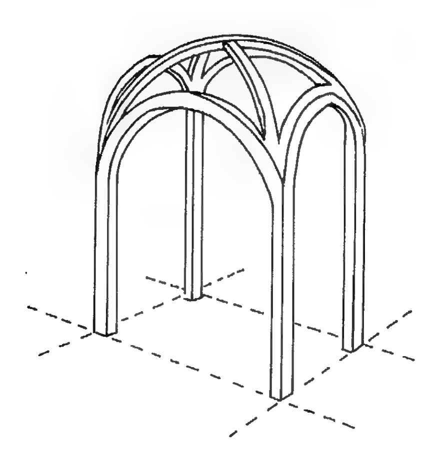


شكل(٨) أشكال مختلفة من العقود (أقواس)

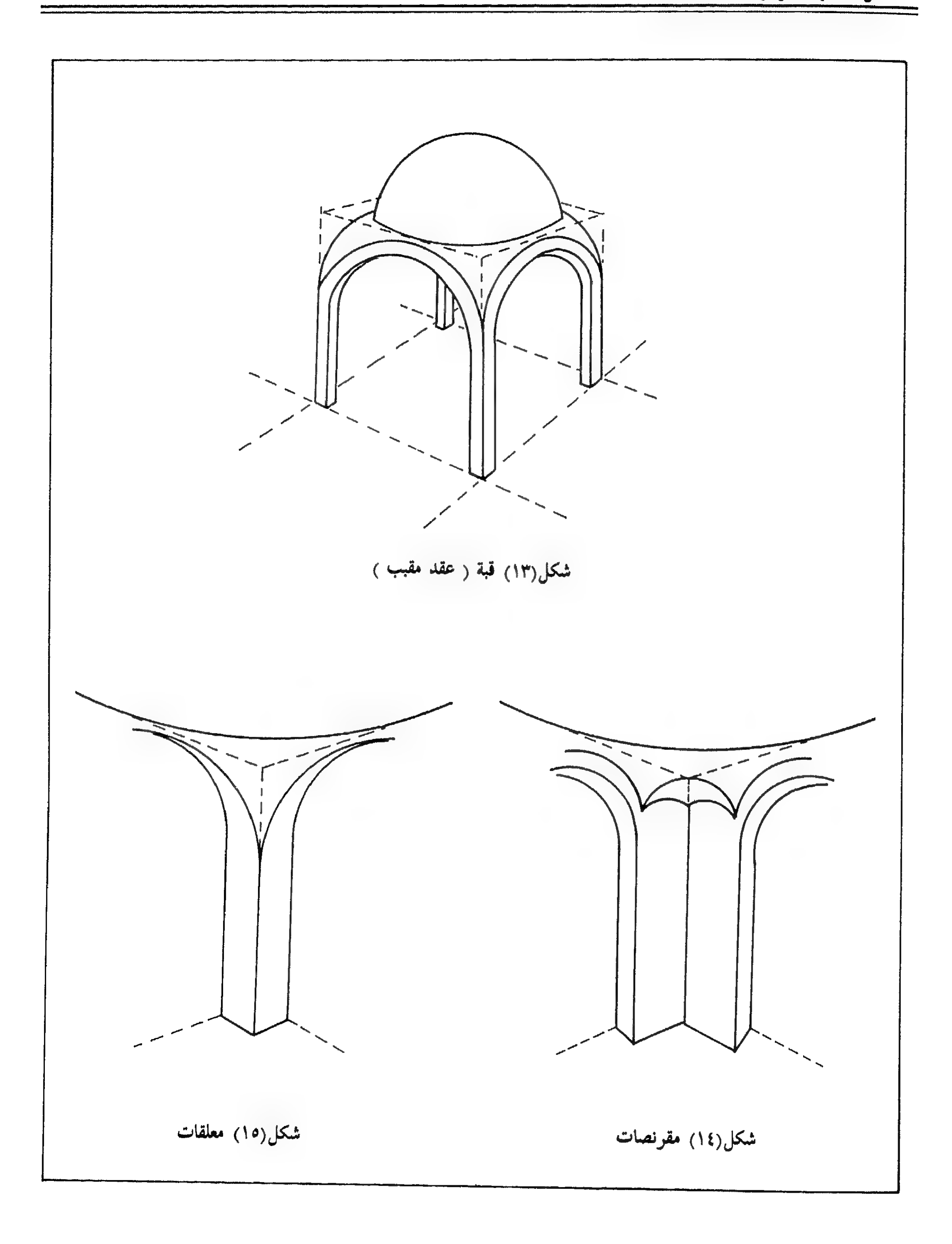
(عن: Fletcher, p. 963)



شكل(١١) عقد مدبب، مضلع مصلب



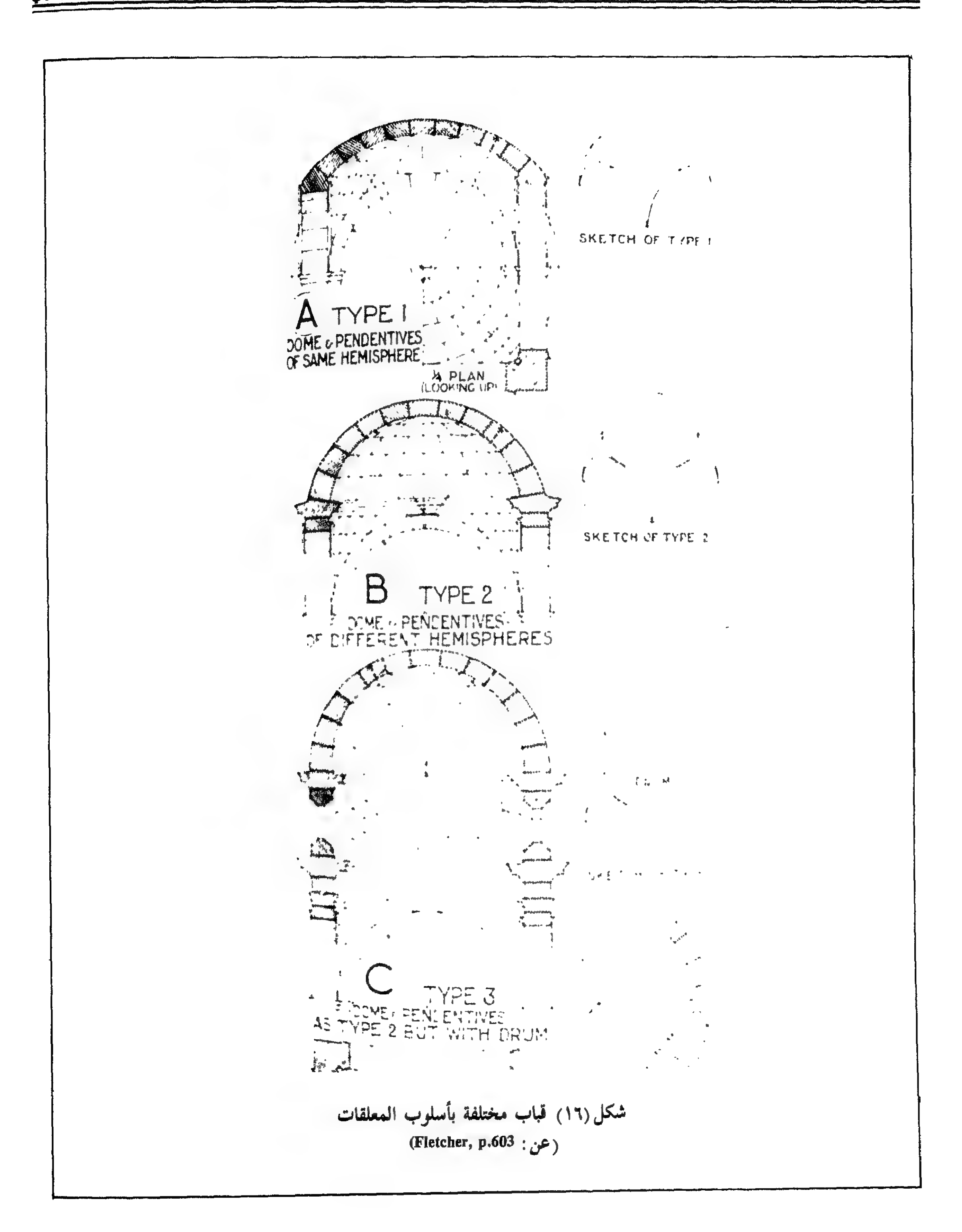
شكل(١٢) عقد دائري، مضلع مصلب



شكل(١٣) قبة (عقد مقبب)

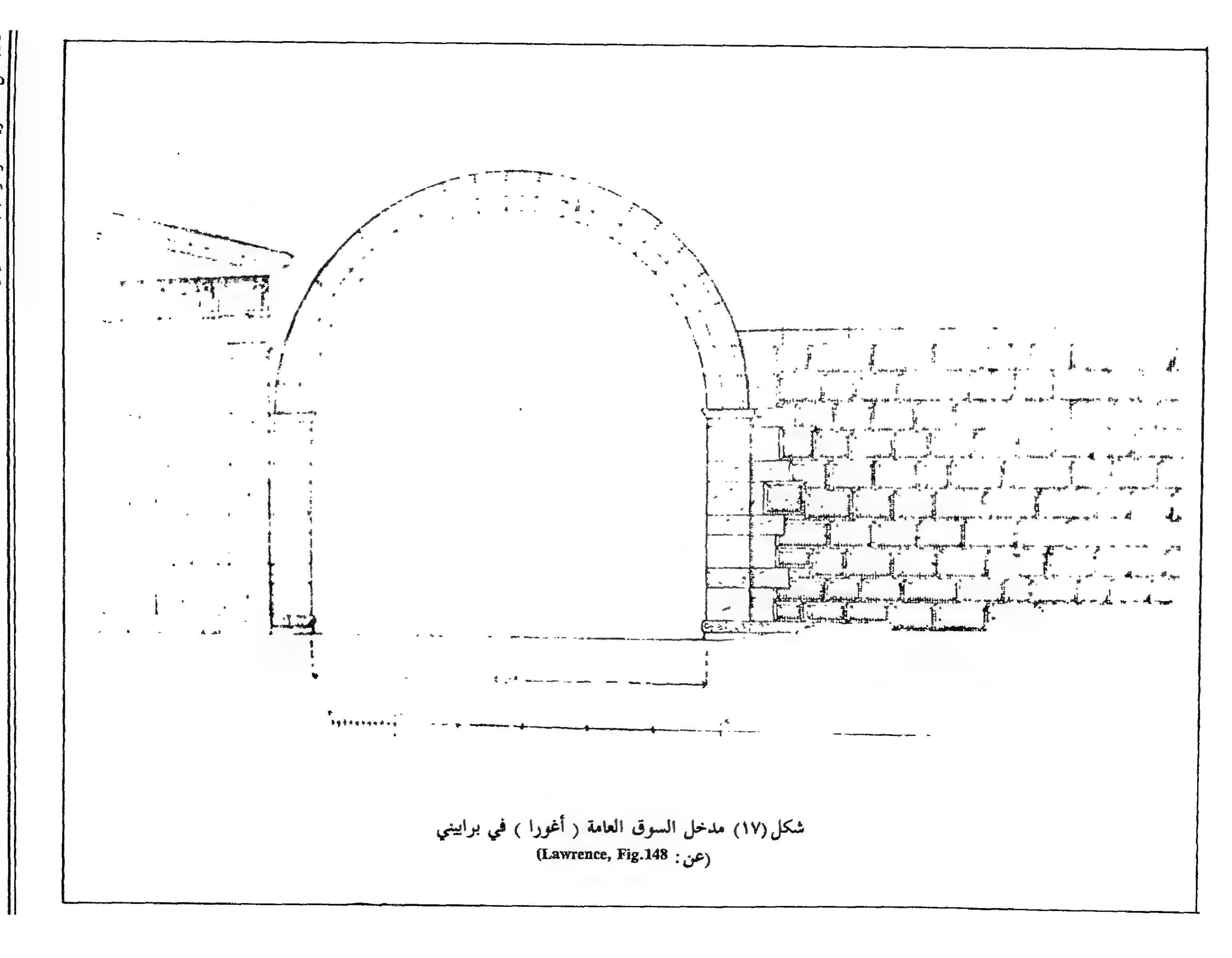
شكل(١٤) مقرنصات

شكل(١٥) معلقات

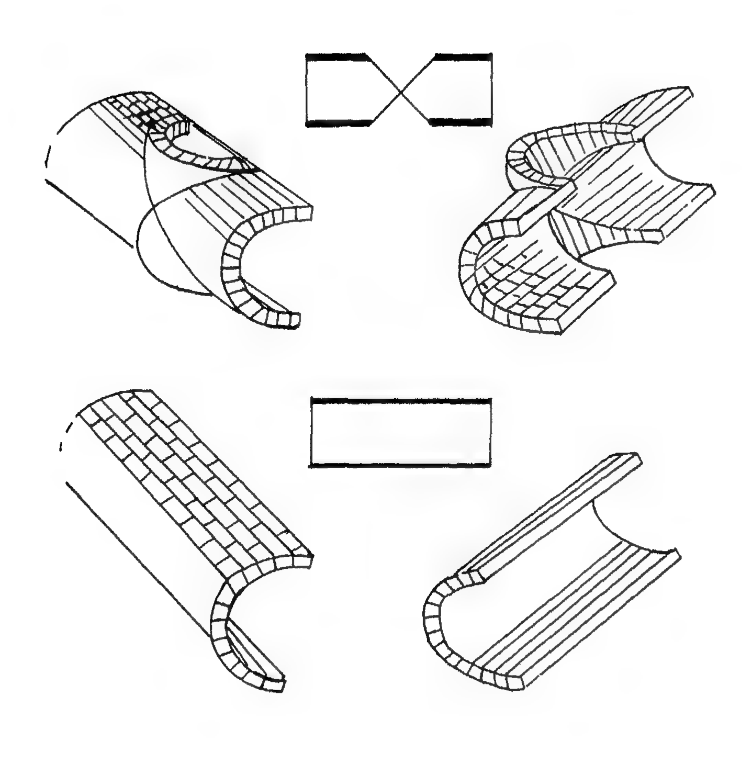


شكل (١٦) قباب مختلفة بأسلوب المعلقات

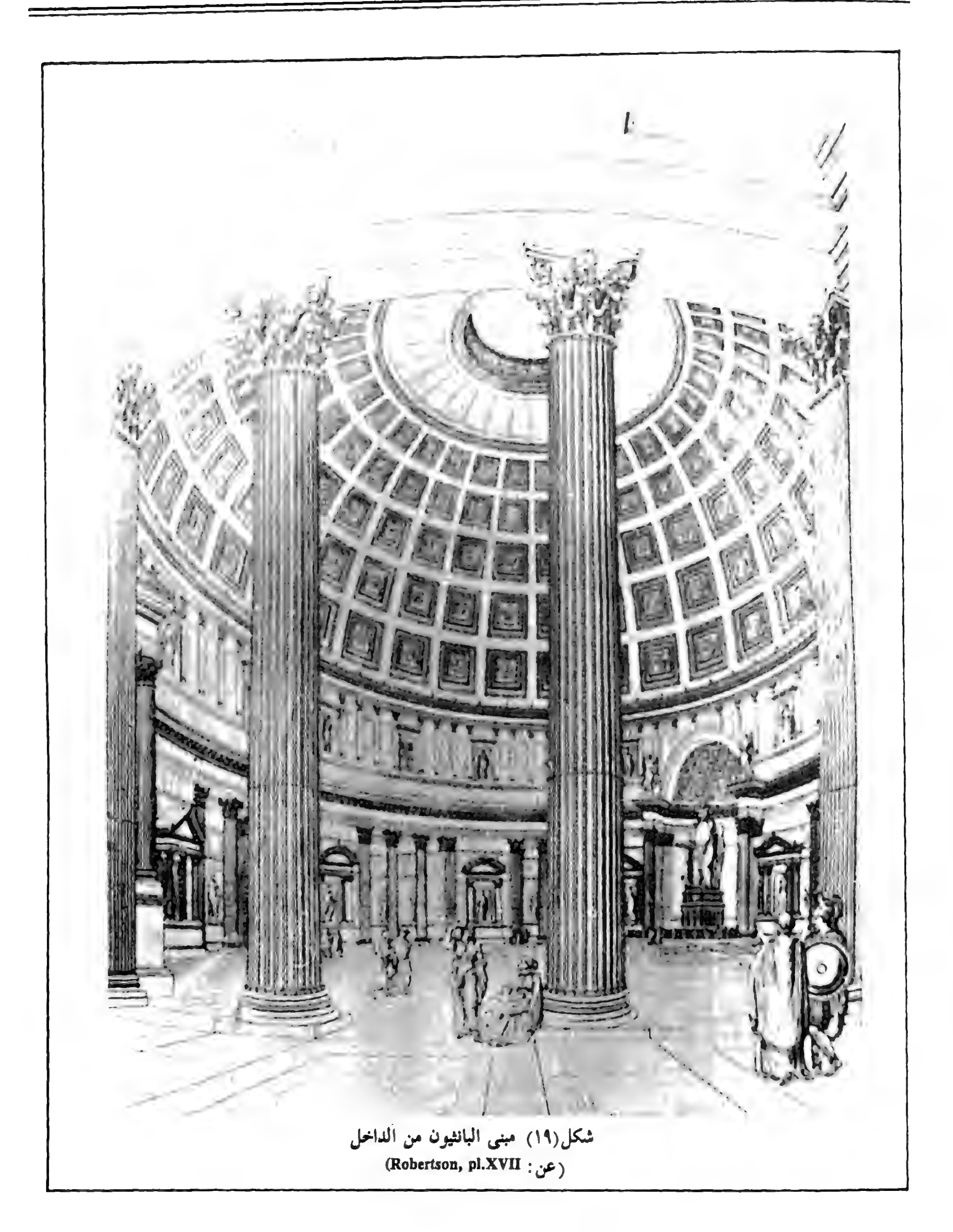
(عن: Fletcher, p.603)



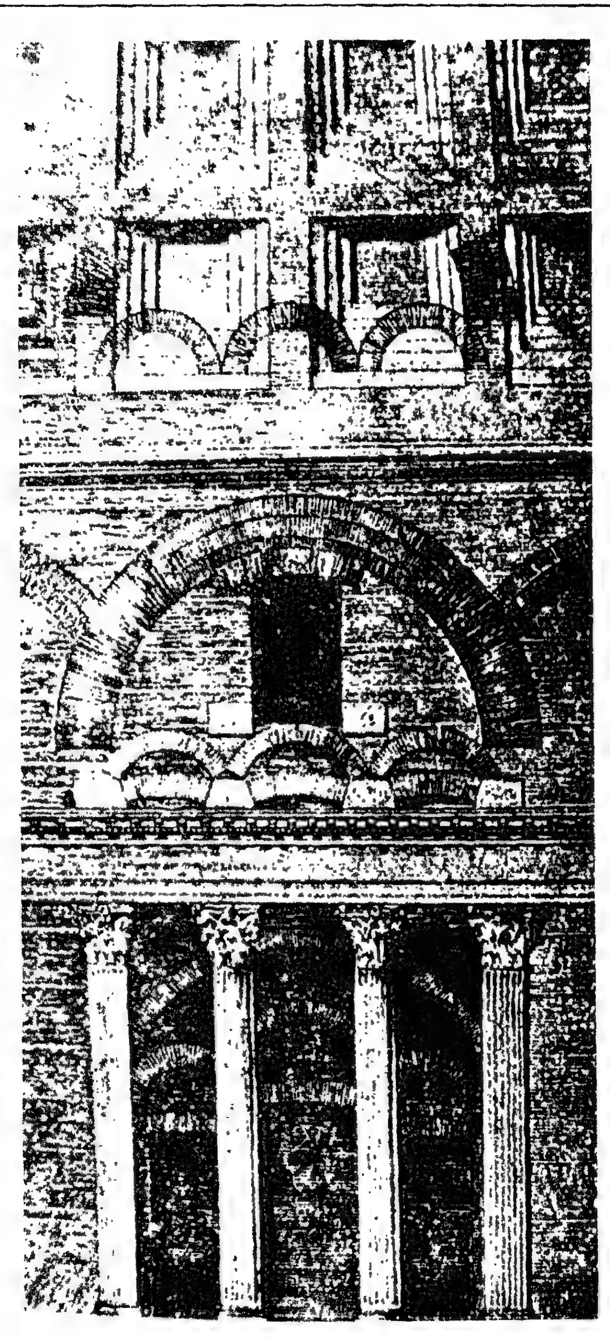
شكل (١٧) مدخل السوق العامة (أغورا) في براييني
(عن: Lawrence, Fig.148)



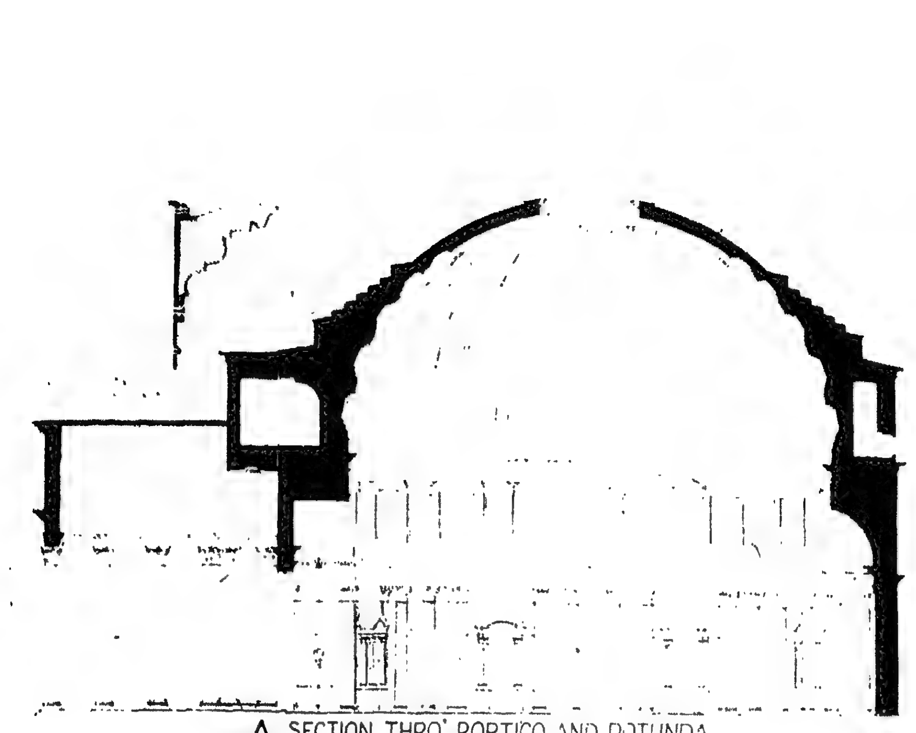
شكل(١٨) العقد الروماني. آ ـ عقد برميلي ب ـ عقد مصلب (متقاطع)
(عن: Fletcher, p.227)

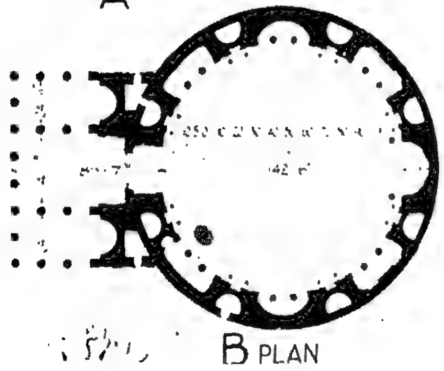


شكل(١٩) مبنى البانثيون من الداخل
(عن : Robertson, pl.XVII)



شكل(٢٠) نظام أقواس التدعيم داخل جدران البانثيون
(عن : Robertson, Fig.105)

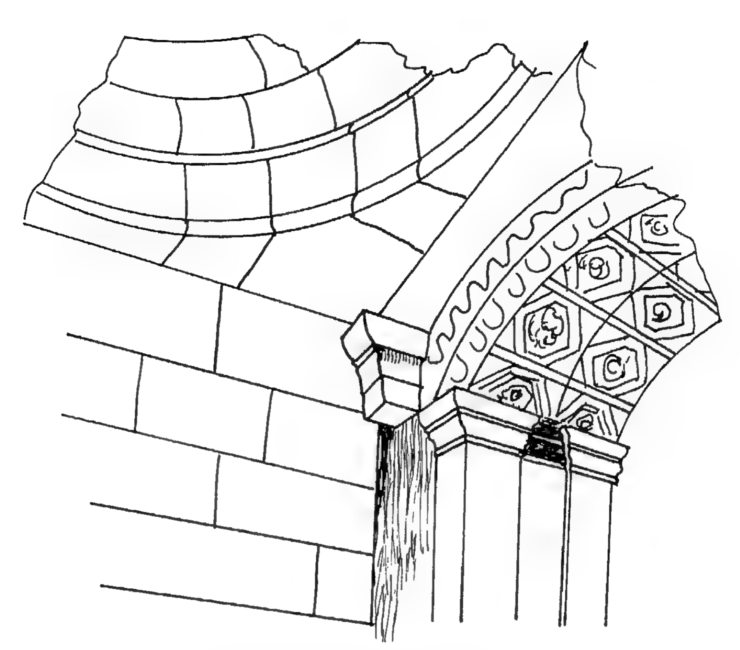




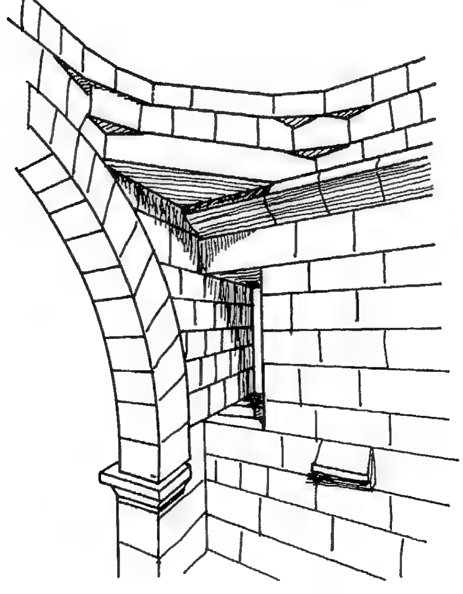
شكل (٢١) ا ـ مقطع لواجهة وقبة البانثيون

ب ـ مخطط بناء البانثيون

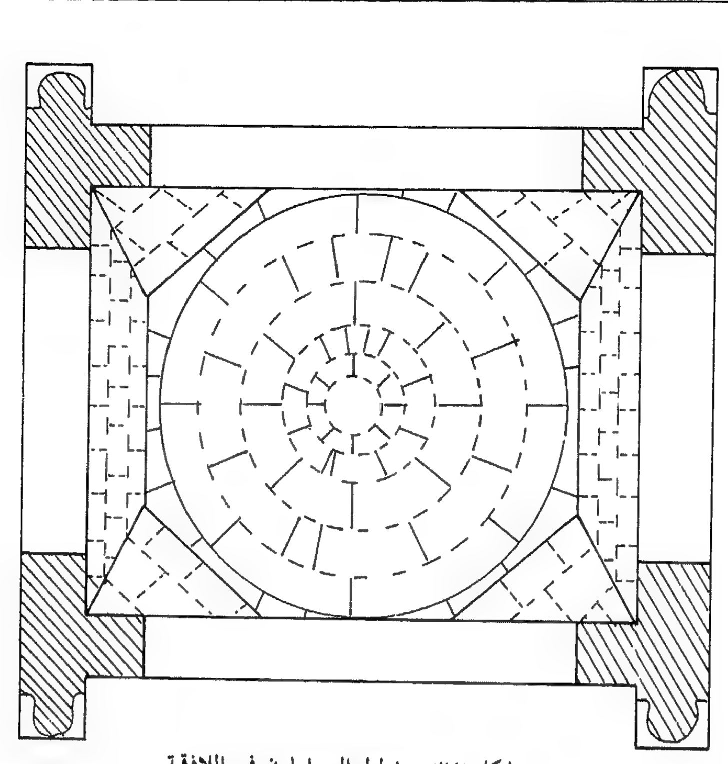
(عن: Fletcher, p.161)



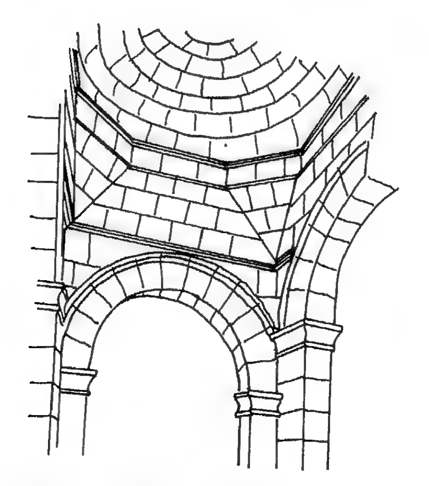
شكل(٢٢) وضع قبة القبر الغربي في عمان
(عن: Creswell, Fig.364)



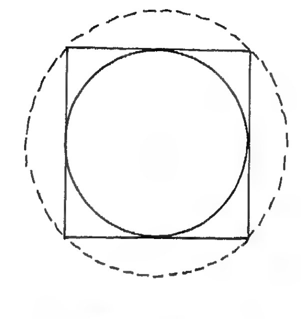
شكل (٢٣) وضع قبة مزار أم الزيتون
(عن: Creswell, Fig.365)

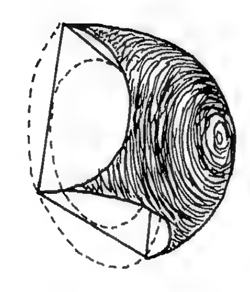


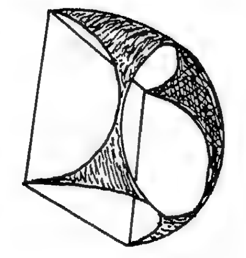
شكل (٢٤) مخطط التيترابيلون في اللاذقية
(عن: Creswell, Fig.368)



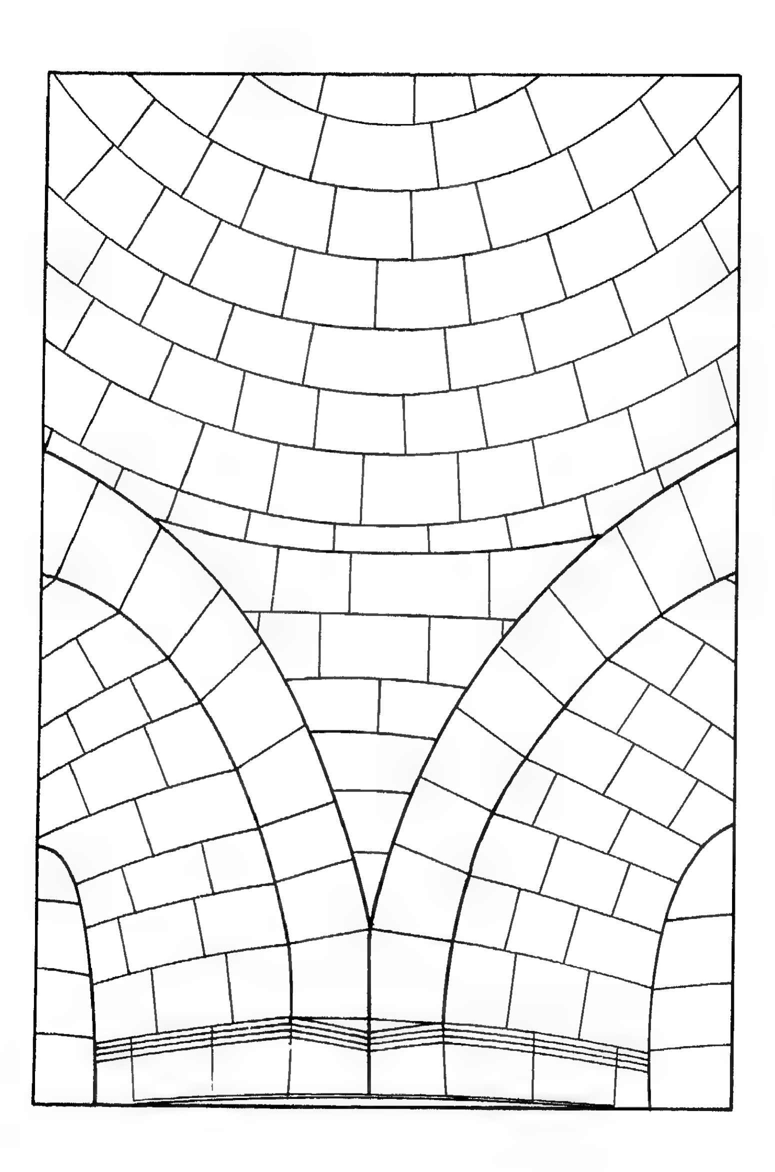
شكل (٢٥) وضع قبة التيترابيلون في اللاذقية
(عن: Creswell, Fig.369)





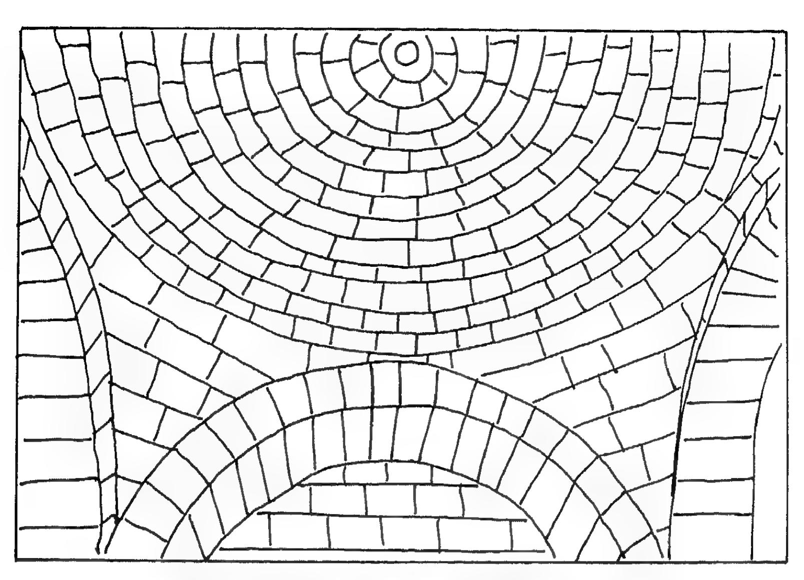


شكل(٢٦) شكل المعلقات الكروية
(عن: Creswell, Fig.381)

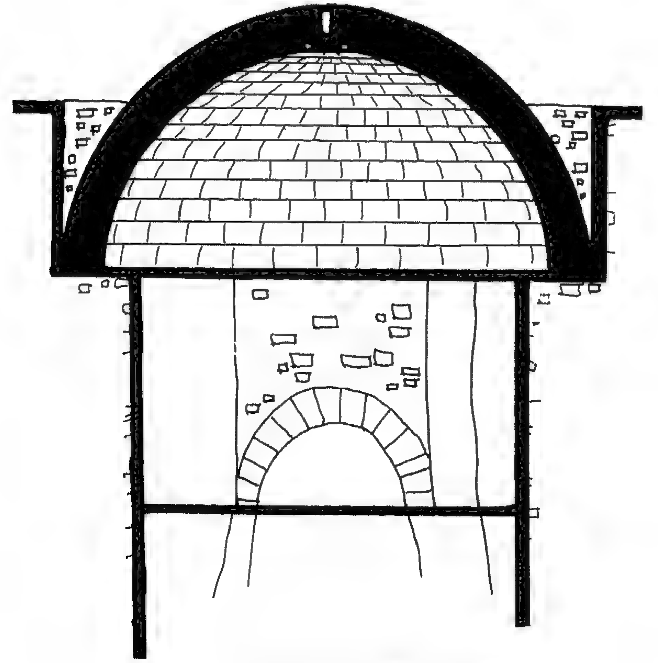


شكل (٢٧) وضع قبة قصر النويجيس بشمال عمان

(عن : Creswell, Fig.382)



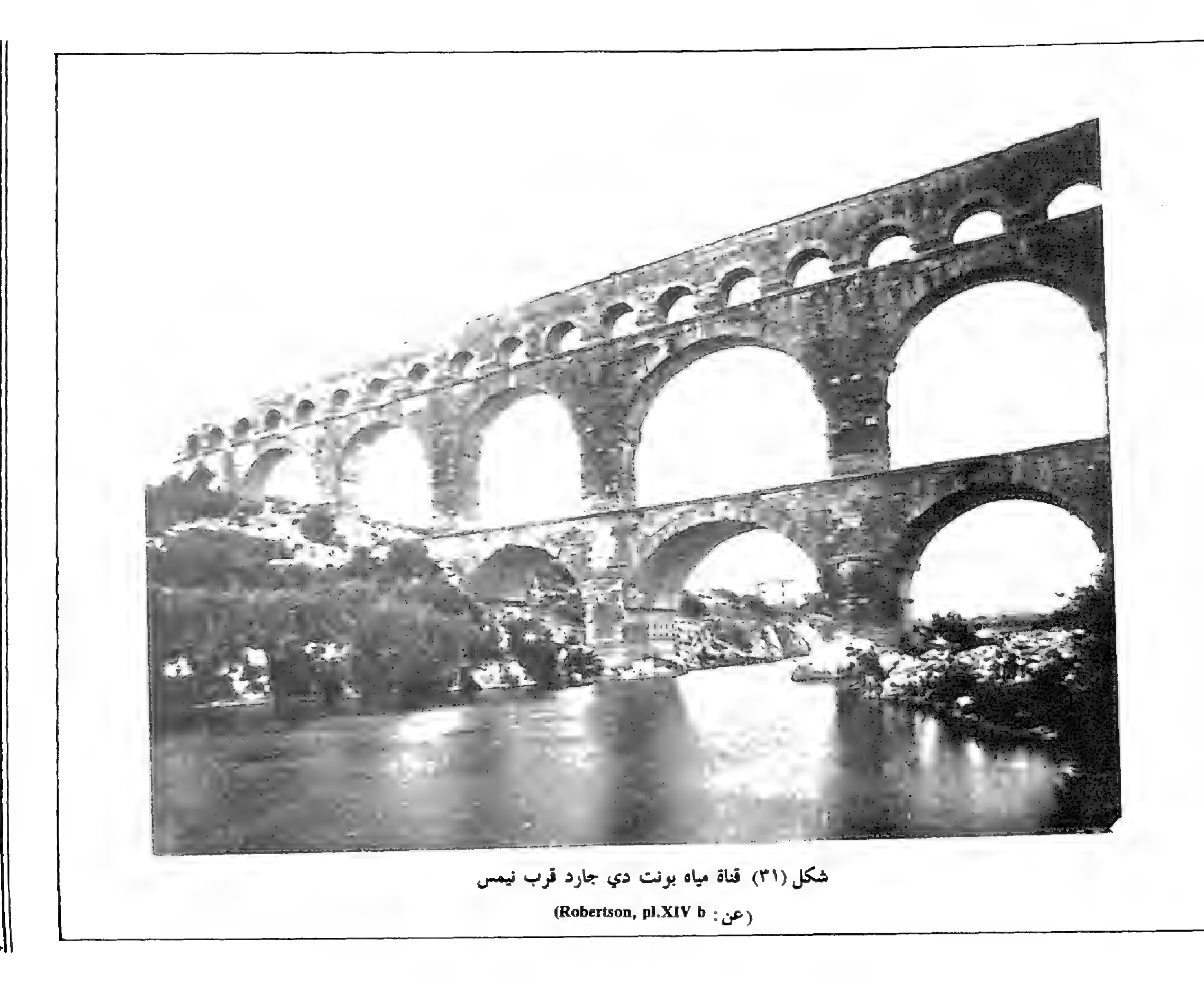
شكل(٢٨) وضع القبة المعلقة في الحمامات الغربية في جرش
(عن : Creswell, Pl. VI b)



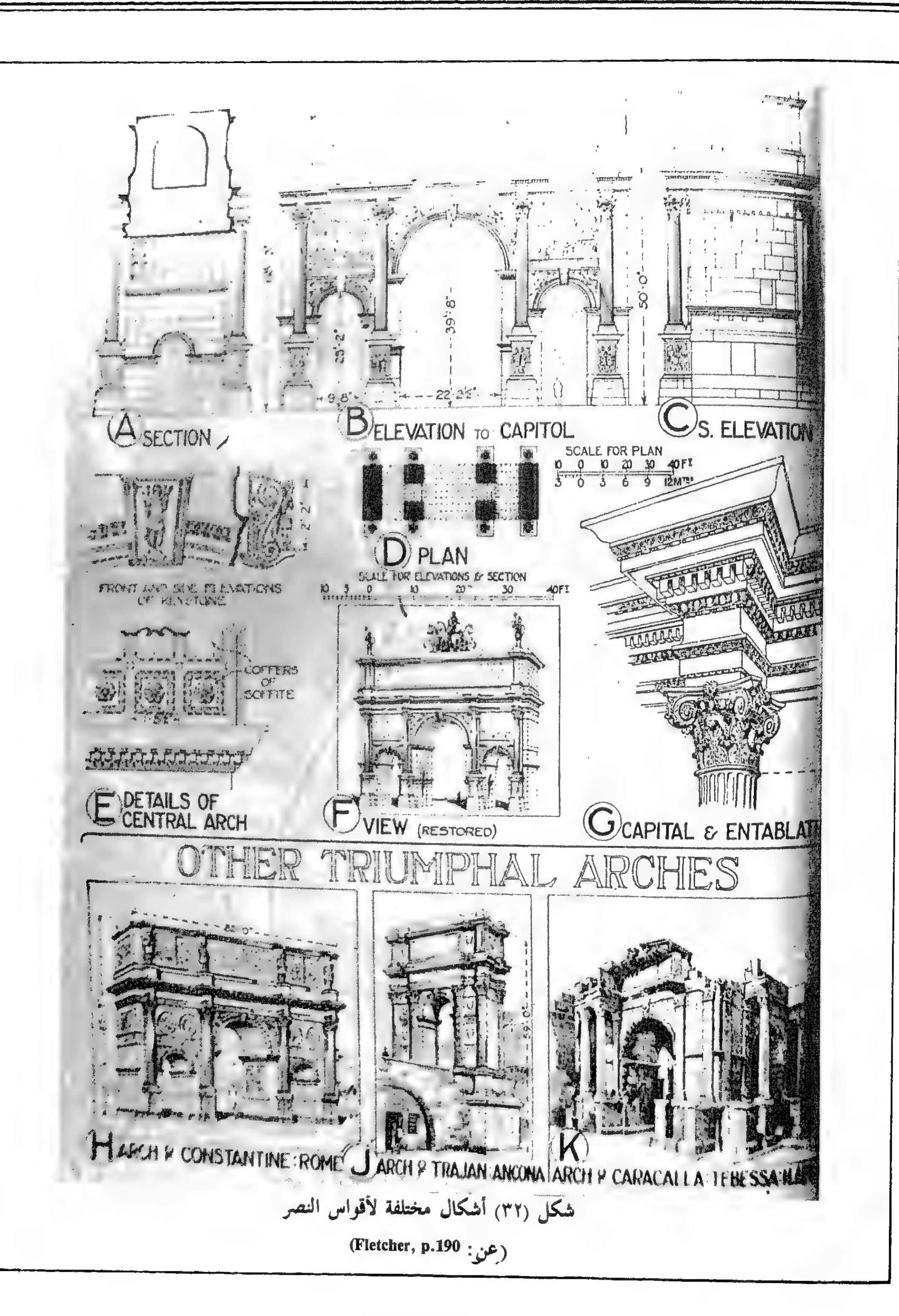
شكل(٢٩) مقطع لقبة العقد أسفل هيكل معبد أغسطس بسبسطية
(عن : Crowfoot, etal., Fig.37)



شكل (٣٠) نظام العقود والأقبية في مبنى الكلوسيوم في روما
(عن: Robertson, pl.XVI b)

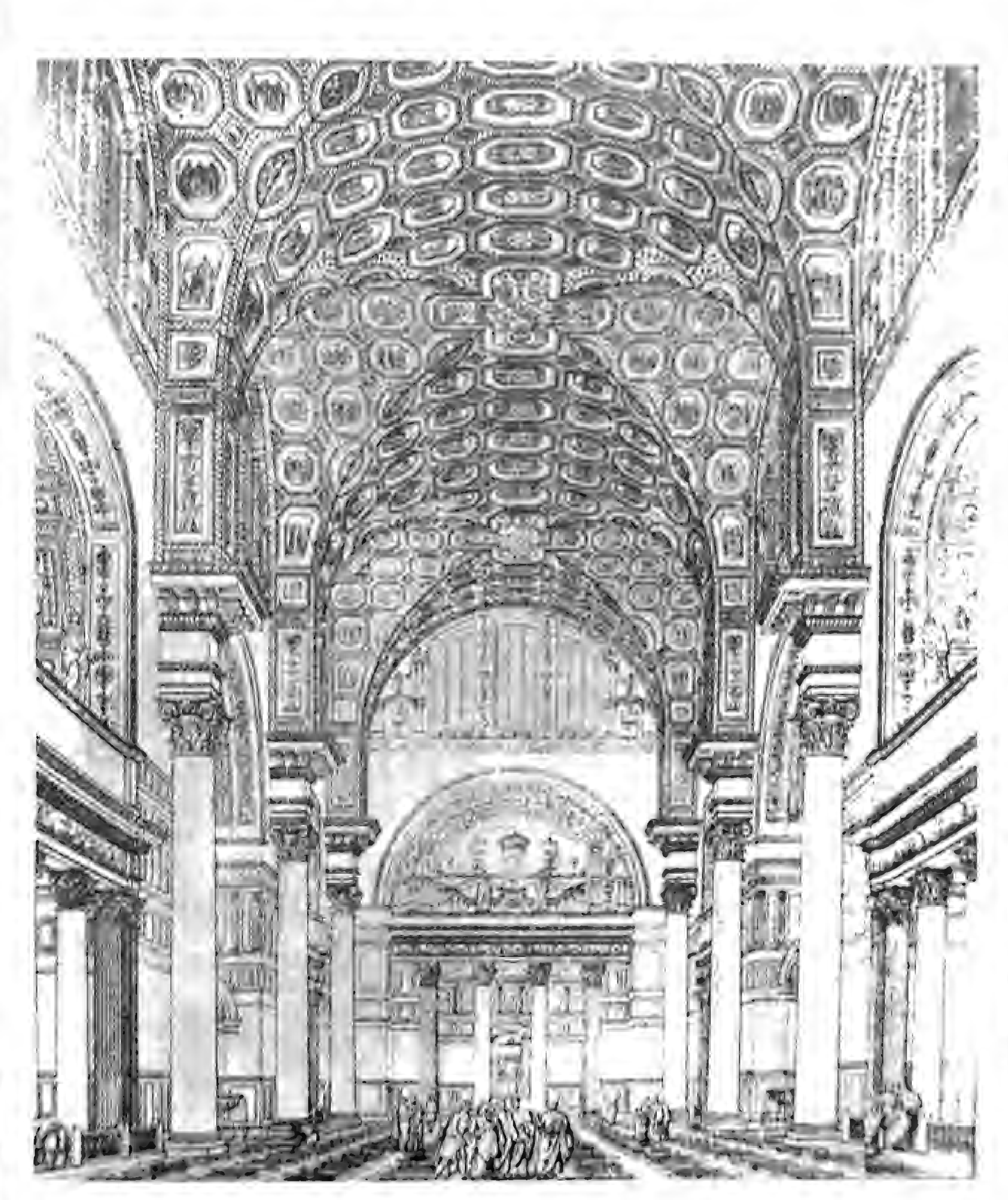


شكل (٣١) قناة مياه بونت دي جارد قرب نيمس
(عن: Robertson, pl.XIV b)



شكل (٣٢) أشكال مختلفة لأقواس النصر

(عن: Fletcher, p.190)



شكل (٣٣) القاعة الكبرى في حمام كراكلا بروما

(عن: Robertson, pl.XVIII)

العصور، المجلد الأول، الجزء الثاني، ١٧١ ـ ١٧٨ (١٩٨٦).

دينار مملوكي من ضبا

د. سعد بن عبد العزيز الراشد

ملخص البحث: عثر على قطعة عملة ذهبية بمدينة «ضبا» على ساحل البحر الأحمر بالمملكة العربية السعودية. وقد تم وصف هذه القطعة وقراءة ماعليها من كتابة، كما قورنت بمثيلاتها من العملات المملوكية المعروفة. ويعزى سبب وجودها في ضبا للعلاقة القوية التي كانت تربط بين مصر في العصر المملوكي والحجاز، كما أن طرق المواصلات قد تطوّرت بين كل من القاهرة ودمشق في هذه الفترة مع كل من المدينة المنورة ومكة المكرمة.

وكانت ضبا إحدى المحطات التي يمر بها الحجاج وغيرهم من المسافرين مابين الحجاز ومصر والشام، بالاضافة إلى كونها ميناء تجارياً مهماً في ذلك العصر.

يبين الباحث أن تاريخ هذه القطعة يعود إلى الفترة الأولى لعهد السلطان المملوكي ناصر الدين حسن بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون (٧٤٨ـ٧٥٢هـ/١٣٤٧ـ١٣٥١م).

عثر أحد المواطنين في مدينة ضبا بالمملكة العربية السعودية على قطعة عملة ذهبية عند تنظيف إحدى الآبار القديمة بالمنطقة *، وقد وصلت هذه العملة إلى صاحب السمو الملكي أمير منطقة تبوك، فتفضل سموه مشكورا بتقديمها لجامعة الملك سعود للقيام بدراستها وعرضها في متحف الجامعة، وقد ادرجت القطعة بالسجل العام برقم (٢/١٤٠٥هـ). ومن دراستنا لهذه القطعة اتضح أنها من العصر المملوكي، ويمكن وصف القطعة ودراستها على النحو التالي:

الرقم بالسجل: ٢/١٤٠٥هـ

الوصف: القطعة مستديرة الشكل ولكن استدارتها غير منتظمة، ويبلغ قطرها (٢٥ مم)، أما وزنها فهو ٦,٨ جرام. وتظهر النصوص المكتوبة على وجهي القطعة واضحة بخط نسخي مملوكي الذي تكون ألفاته ولاماته مشقوقة من أعلى في هيئة برعمية تشبه النصوص المكتوبة على الأواني المعدنية التي يعود تاريخها لنفس الفترة. كما لوحظ أيضا وجود زخارف وعلامات تملأ الفراغ بين بعض الأسطر، ويلاحظ أن حافة القطعة تزخرفها أحزمة عبارة عن سلسلة من أقواس نصف دائرية متصلة.

الوجـه

يحتوي وجه العملة على النص التالي

(١) وما النصر الا من عند (ة)

(٢) لا اله إلا الله محمد

(٣) رسول الله ارسله

(٤) بالهدى ودين الحق (أنظر شكل رقم ٣)

الظهـر

كما يحتوي ظهر العملة على النص التالي:

* أفادني الزميل علي إبراهيم غبان أن الذي عثر عليها هو المواطن / هاشم محمد مرعي في المكان الذي ينتهي إليه وادي ضحكاك في ضبا. وفي منطقة صخرية كان الحجاج يستظلون فيها عند مرورهم بمنطقة ضبا، وفي نفس المكان كانت تحفر آبار وقنية (تمايل) لشرب المسافرين والمقيمين. ولازالت توجد في المنطقة بعض المزارع. (انظر شكل رقم ٢)

(١) ضرب بالقاهر (ة).
(٢) السلطان الملك الناصر.
(٣) (ناصر) الدنيا والدين حسن بن
(٤) الملك الناصر محمد سنه
(٥) خمسين وسبعمائه
(انظر شكل رقم ٤)

ويتضح من النص المكتوب على الظهر أن هذه القطعة تعود لعهد السلطان المملوكي ناصر الدين حسن بن الناصر محمد بن المنصور قلاوون الذي يأتي ترتيبه العشرين من سلسلة سلاطين المماليك البحرية. وقد ولد السلطان حسن في سنة ٧٣٥هـ/١٣٤٣ م، وتولى المُلكْ في ١٤ رمضان سنة ٧٤٨هـ/١٨ ديسمبر ١٣٤٧ م وعمره ثلاث عشرة سنة. وجاء حكمه بعد أخيه المظفر سيف الدين حاجي. وكانت هذه هي الفترة الأولى من حكمه (٧٤٨هـ – ٧٥٢هـ / ١٣٤٧ – ١٣٥١ م)، ولكنه استبعد من الحكم من قبل اخيه السلطان الصالح صلاح الدين صالح (٧٥٢هـ/١٣٥٤ – ٧٥٥/١٣٥٤هـ). غير أن السلطان حسن تمكن من العودة للسلطة للمرة الثانية، وظل في الحكم من سنة ٧٥٥هـ/١٣٥٤م حتى استشهاده في سنة ٧٦٢هـ/١٣٦١م.[١] وتذكر المصادر عن السلطان حسن أنه «كان في نفسه مفرط الذكاء» ضابطا لما يدخل إليه ويصرفه كل يوم، عارفا متدينا شهما، لو وجد ناصراً «ومعينا (كان أجل الملوك)»[٢]. ويقال عنه أنه كان من «خيار ملوك الأتراك لما يتميز به من صلاح وتقوى وحب للعلم، والقيام بتدبير الملك خير قيام وأقام مدة بغير وزير ولا نائب».[٣]

وتذكر المصادر أن السلطان تفرغ للعلم في فترة اعتقاله حتى يقال انه «كتب بخطه كتاب» دلائل النبوة للبيهقي.[٤]

واشتهر عن السلطان بأنه قام بإصلاحات كثيرة في مصر. ومن أبرز ما عمله في مصر بناؤه للمدرسة المسماة باسمه إلى اليوم، وهي مدرسة السلطان حسن بشارع القلعة، ويقول عنها المقريزي: «وبنى المدرسة التي لم يبن في ممالك الاسلام بيت لله مثلها في العظم والجلال والفخامة».[٥]

وقد بُدِىء العمل فيها سنة ٧٥٧هـ، وتعتبر هذه المدرسة أو الجامع من أعظم عمائر مصر الإسلامية، ويقال أن السلطان حسن «أرصد لمصروفها في كل يوم عشرون ألف درهم...» وذلك على مدى ثلاث سنوات دون انقطاع. وتوفى السلطان حسن قبل استكمال عمارة المسجد فأتمها أحد أمرائه، وهو بشير الجمدار، وكان السلطان قد جعل لهذا الجامع أوقافاً كثيرة.[٦]

ملاحظات على القطعة

لاشك أن هذه القطعة تعتبر من الدنانير المهمة بالنسبة لدارسي علم النميات، فهي مكتملة المعلومات، من حيث مكان وتاريخ الضرب، واسم الخليفة الذي سكت في عهده.

يعود تاريخ القطعة إلى الفترة الأولى من حكم السلطان حسن، وهي من سنة ٧٤٨هـ إلى ٧٥٢هـ. وقد عثر على بعض الدنانير التي يعود تاريخها إلى عهد السلطان حسن، سُكّتْ في كل من القاهرة والاسكندرية ودمشق، هذا بالاضافة إلى بعض الدراهم الفضية، والفلوس النحاسيّة. فمثلاً الدنانير الصادرة باسم السلطان حسب ما أورده ستانلي لين بول عليها سنوات السك وهي: ٧٥٨هـ،

(١) المقريزي (تقي الدين ابي العباس أحمد بن علي)، **كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ج ٢ ، (بغداد: مطبعة المثنى، ١٩٧٠م) ، ص ٢٤٠ . وانظر المقريزي، **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، صححه ووضع حواشيه محمد مصطفى زيادة ، ج ٢ ، القسم ٣ (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤١)، ص ص ٧٤٤ ـ ٧٤٥ ، ص ٨٤٢ .

(٢) المقريزي، كتاب السلوك، ج ٢، القسم ٣، ص٨٤٣.

(٣) المقريزي، كتاب السلوك، ج ٣، القسم ١، ص٦٣.

(٤) المقريزي، كتاب السلوك، ج ٣، القسم ١، ص١٠.

(٥) المقريزي، **كتاب السلوك**، ج ٣ ، القسم ١، ص ٦٣ . وانظر العصامي (عبد الملك بن حسين عبد الملك العصامي المكي)، **سمط النجوم العوالي في أبناء الأوائل والتوالي**، (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٧٩هـ)، جـ ٤، ص ٢٦. كذلك انظر دراسة تفصيلية وتحليلية لمدرسة وجامع السلطان حسن في كتاب: Alexandre Papadopouls, **Islam and Muslim Art**, (London: Tames & Hudson, 1980), pp. 268-269, 499, Pl. & Figs.: 104, 294, 304, 334, 688-689, 1068.

(٦) المقريزي، **كتاب المواعظ**، ج٢، ص٣١٦، وانظر وصفاً للمدرسة والمسجد: عبد الرحمن زكي، **القاهرة: وتاريخها وآثارها**، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م)، ص ص١٢٧–١٢٨.

٧٥٩هـ، ٧٦٠هـ.[٧] كما تضمن دليل المتحف الوطني بدمشق ثلاثة دنانير من عصر السلطان حسن اثنان ضربا بدمشق وآخر ضرب بالقاهرة، وتعود تواريخ الضرب إلى سنة ٧٥٦ أو ٧٥٧هـ.[٨] كما نجد في دراسة الدكتور سامي عبد الرحمن فهمي للوحدات النقدية المملوكية ثبتا بالدنانير التي ضربت في كلا الفترتين من حكم السلطان حسن، وسنوات الضرب الواردة على العملات الذهبية هي (٧٤٨هـ، ٧٤٩هـ، ٧٥٠هـ، ٧٥١هـ، ٧٥٢هـ، ٧٥٦هـ، ٧٥٧هـ، ٧٥٨هـ، ٧٥٩هـ، ٧٦٠هـ، ٧٦١هـ) وجميعها ضرب القاهرة عدا ثلاث قطع من ضرب الاسكندرية.[٩]

ويلاحظ في دراسة الدكتور فهمي دينار ضرب بالقاهرة ومؤرّخ سنة ٧٥٠هـ، وهو من مجموعة دار الكتب القومية، ويتفق هذا التاريخ مع تاريخ الضرب الموجود على القطعة موضوع هذا البحث. والفرق بين القطعتين هو أنهما ضربا على قالبين مختلفين، فالدينار (رقم ٢٦٨) المذكور في دراسة الدكتور فهمي يبلغ قطره ٢٨مم، ووزنه (٤,٧٣٢ جم)، ويحمل في مركز الوجه الصيغة التالية: (الله، وما النصر الا من عند (٥) لا اله الا الله محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله)[١٠]. أما قطعة (مدينة ضبا)، فنجد أن الصيغة غير مكتوبة بالكامل، بل اكتفى النقاش بما هو موضح في الشكل رقم (٣) والشكل رقم (٥)، وهي على النحو التالي: (وما النصر الا من عند (٥) لا اله الا الله محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق). ولذلك فإن قطعة (ضبا) ستظل مهمة في ندرتها لعدم وجود قطعة مماثلة لها حسب ما نعرف حتى الآن. ويحتمل أن تكون كلمة (الله) ساقطة من النص في أعلى سطور الكتابة عند الوسط، لأنها كانت تكتب عادة في هذا الموضع خاصة وأن القطعة متآكلة في المكان الذي يتسع للكلمة. أما اختلاف صيغة النص المشار إليه على القطعتين فهذه الحالة معروفة على العملات الإسلامية من بداية التعريب، فقد ظهرت على الدنانير المسكوكة منذ سنة ٧٧هـ[١١]، وذلك على غرار مسكوكة (ضبا)، كما لاحظنا على الدنانير العباسية في سنة ١٣٢هـ، وفي سنة ١٧١هـ[١٢] ولكنها تنقش على الدنانير الأموية والعباسية على الهامش وليست في المركز. ونجد على بعض العملات الصيغة كاملة على النحو التالي:

«محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون»، إلا أن هذه الصيغة تختفي تارة وتظهر تارة أخرى على كثير من الدنانير الإسلامية في بعض أقاليم الدولة الإسلامية وعلى مختلف العصور.[١٣]

القطعة وصلتها بموقع ضبا

لا غرابة من وجود مثل هذه القطعة في موقع (ضبا)، نظراً لعلاقة مصر المملوكية ببلاد الحجاز. فقد ارتبطت الحجاز ارتباطا وثيقا بمصر والشام في هذه الفترة. وتطورت طرق الموصلات بين القاهرة ودمشق مع كل من المدينة المنورة ومكة المكرمة من خلال طريقين رئيسيين، هما طريق الحج الشامي، وطريق الحج المصري[١٤]، وقامت على هذين الطريقين كثير من الإنشاءات المعمارية في العصر المملوكي ومن أهمها القلاع والخانات والبرك والآبار لتأمين الحماية لحجاج بيت الله الحرام، وقد كشفت

---

(٧) Stanley Lane Poole, **The Coinage of Egypt**, Fatimee Khaleefehs, The Ayyoobees, and The Mamlook Sultans, Classes XIVA, XV, XVI, R.S. Poole, ed. (London: 1879)

(٨) محمد أبو الفرج العش (وآخرون) المتحف الوطني بدمشق: **دليل مختصر**، ط١ (دمشق: المديرية العامة للآثار والمتاحف، ١٩٦٩م) ص٢٣٢.

(٩) سامح عبد الرحمن فهمي، الوحدات النقدية المملوكية: **عصر المماليك البحرية ٦٤٨-٧٩٢هـ / ١٢٥٠-١٣٩٠م**، ط١ (جدة: دار تهامة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م)، ص ص١٦١ - ١٦٤، ص ص١٦٩ - ١٧٤، وانظر: Norman D. Nicol et al., **Catalogue of the Islamic Coins, Glass weights, Dies and Medals in the Egyptian National Library** (Cairo: Undena Publications, 1982), pp.82-83-

(١٠) وهذه الصيغة المقتبسة من آية (٤٨) سورة الفتح، ومن آية (٦١) صورة الصف.

(١١) عبد الرحمن فهمي، **فجر السكة العربية: موسوعة النقود العربية وعلم النميات** (القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٩٦٥)، ص٢٩١ لوحة (١)، ص ص٢٩٦ - ٢٩٧، ص ص٣٠٠ - ٣٠١.

(١٢) عبد الرحمن فهمي، **فجر السكة العربية**، ص٦٢٤، (لوحة ٤٥).

(١٣) عبد الرحمن فهمي، **فجر السكة العربية**، ص ص٦٢٤، ٦٢٨، ٦٣٣ - ٦٣٤، واللوحات ٤٥ - ٤٦، وانظر ص ص٦٧٧، ٦٨٠، ولوحة ٥٠.

(١٤) في هذا الموضوع انظر: Abdullah Ankawi, **The pilgrimage to Mecca in Mamluk times, Arabian Studies**, Vol. I (1974), pp. 146-170.

الدراسات الآثارية عن آثار كثيرة من العصر المملوكي[١٥]، وقد عرف عن ضبا بأنها كانت ميناءً في العصور المبكرة. وذكرها البكري بالضاد أخت (الصاد) بأنها المحطة السادسة على طريق الجادة من المدينة المنورة إلى مصر. وقال عنها: «وضبا مرفأ للسفن مأمون وفيه آبار عذبة وشجر المقل فيه كثير وبين ضبا وبين مدين جبال شامخة متكابره..»[١٦] كما أشار إليها اليعقوبي على انها إحدى منازل طريق مكة من مصر «ثم إلى ظُبه ثم إلى الوجه...»[١٧] ورصدها الحربي باسم ظبه على الطريق الساحلي القادم من مصر[١٨] كما ذكرها المقدسي في موضعين باسم «ضبه»[١٩].

وقال عنها ياقوت: «ضبه قرية بتهامه على ساحل البحر مما يلي الشام، وبحذائها قرية يقال لها بدا...»[٢٠]

ومر بها ابن عبد السلام الدرعي المغربي في ٢٦ ذي القعدة ١٢١١هـ وذكر أنها تعرف باسم ظبا وقال «وهي ثلاث آبار عذبة غاية قلما يكاد يرى مثلها عذوبة وصفاء في مياه الدرب[٢١]، وأورد محمد صادق الباشا في دليل الحاج وصفا عن ظبا عندما زارها في ١٢٩٧هـ وذكر «بأن بها بيوت وحواصل وجامع وبرج تابع لمحافظة المويلح ـ وآبارها عذبة وتجارتها الحطب والفحم والسمك وبها شجر دوم»[٢٢].

ومن هذا يتضح بأن «ضبه» أو «ظبا» كانت معروفة كمحطة على طريق الحج من مصر منذ العصور الإسلامية المبكرة. وأصبحت نقطة تجمع لكثير من القبائل ممن كانوا يتجرون مع الحجاج، كما كان لهذه البلدة تجارة بحرية مع مصر عن طريق خليج السويس، وأصبحت ضبا بحق ميناءً ومدينة مهمة على ساحل البحر الأحمر، وقفزت بتطورها العمراني قفزة كبيرة في هذا العصر، وهي تابعة لإمارة تبوك، وتقع على خط عرض ٢٠ /٢٧° وخط طول ٤٠ /٣٥°، وهي بين الوجه والمويلح ويتبعها العديد من القرى والهجر[٢٣]. ولعل الدراسات الآثارية مستقبلا ستوضح المزيد عن تاريخ هذه المنطقة.

---

(١٥) الأطلال، (حولية الآثار العربية السعودية)، عدد٧ (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) ص‌ص٤٣ – ٥٧، لوحات أرقام ٤٣ – ٤٤ – ٤٥ – ٤٦.

(١٦) أبو عبيد البكري، جزيرة العرب من كتاب **الممالك والمسالك**، تحقيق ودراسة عبد الله يوسف غنيم، (الكويت: المطبعة العصرية، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م)، ص٩٨.

(١٧) اليعقوبي، (أحمد بن اسحاق واضح الكاتب)، **كتاب البلدان**، تحقيق دي جوية (ليدن، ١٨٩٢م)، ص٣٤١.

(١٨) الحربي، الإمام أبو اسحاق (ت ٢٨٥ هـ)، كتاب **المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة**، تحقيق حمد الجاسر (الرياض: دار اليمامة، ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م)، ص٦٥١.

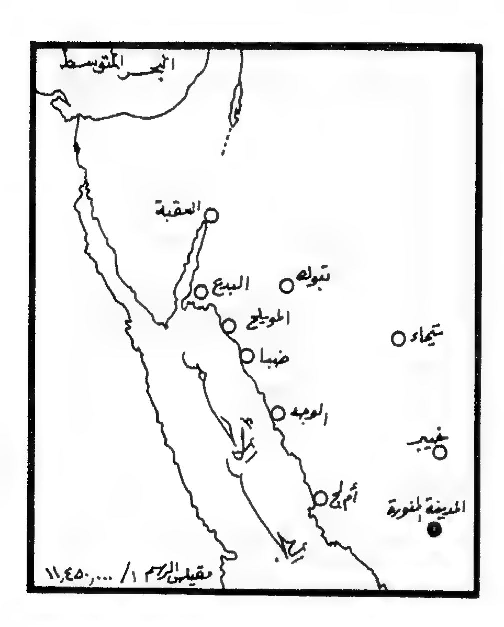
(١٩) المقدسي، (أبو عبد الله محمد بن أحمد، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، تحقيق دي جوية (ليدن، ١٨٨٥م)، ص١١٠، ١١٢.

(٢٠) ياقوت الحموي، **معجم البلدان**، (بيروت: دار صادر، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٨م)، ج٣، ص٤٥٢.

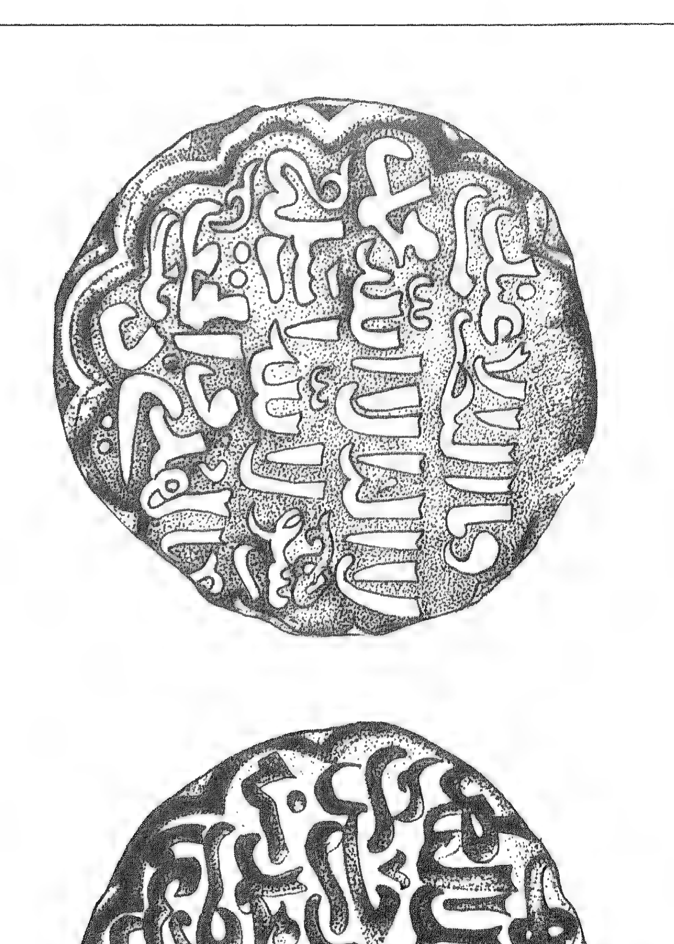
(٢١) حمد الجاسر، **أشهر رحلات الحج: ملخص رحلتي ابن عبد السلام الدرعي المغربي**، ط١ (الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م)، ص٧٥.

(٢٢) حمد الجاسر، **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية** (شمال المملكة) ج٢ (الرياض: دار اليمامة، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م)، ص‌ص٨٤٣ – ٨٤٦.

(٢٣) أنظر الخارطة، شكل رقم ١ بهذا البحث.



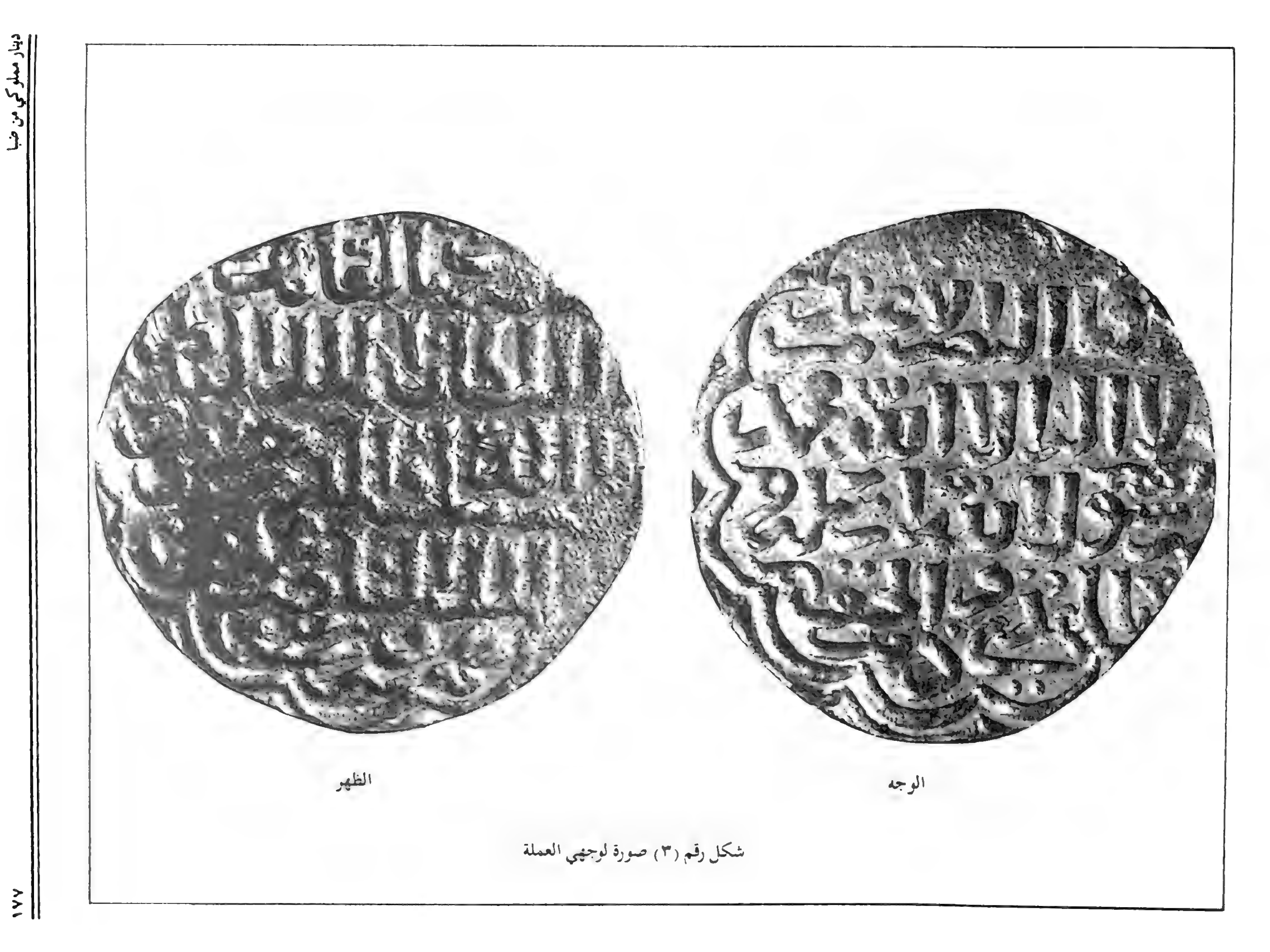
شكل رقم (١) خارطة توضح موقع ضبا



وجه القطعة

ظهر القطعة

شكل رقم (٢) رسم توضيحي للعملة من الوجه والظهر



شكل رقم (٣) صورة لوجهي العملة



شكل رقم (٤) صورة من ضبا توضح الموقع الذي وجدت فيه قطعة العملة المملوكية.

العصور، المجلد الأول، الجزء الثاني، ١٧٩ - ١٨٧ (١٩٨٦).

التنظيمات العسكرية في ولاية البصرة أيام العثمانيين وحكم آل أفراسياب
٩٥٣هـ/١٥٤٦م - ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م

د. طارق نافع الحمداني

ملخص البحث: يتناول هذا البحث دراسة التنظيمات العسكرية العثمانية في البصرة في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، والتنظيمات العسكرية لآل أفراسياب القوة المحلية التي انتقلت إليها السلطة في البصرة في أعقاب ضعف السلطة العثمانية فيها في مطلع القرن السابع عشر الميلادي.

ويركز البحث على التنظيمات العسكرية العثمانية ومدى الاهتمام العثماني في بناء القوات البرية والبحرية ليتحدوا بذلك اعتداءات القوى الخارجية من جهة واعتداءات القوى المحلية المعادية للعثمانيين في المنطقة من جهة أخرى.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن التنظيمات العسكرية العثمانية في البصرة كانت تشابه في هيكلها العام التنظيمات العسكرية العثمانية في الولايات العثمانية الأخرى مع اختلاف في عدد القوات وأصناف المشاركين فيها بخاصة القوات النظامية المحلية وغير النظامية. كما طبق آل أفراسياب كثيراً من الأساليب التي اتبعها العثمانيون في تنظيم قواتهم العسكرية في البصرة. وإن تركيز آل أفراسياب على القوات العسكرية واهتمامهم بها كان لايقل بحال من الأحوال عن اهتمام العثمانيين في هذا المجال. إضافة إلى هذا فإن هذه الدراسة تكشف عن طبيعة التنظيمات العسكرية والتغيرات التي طرأت عليها من حين لآخر.

أولى العثمانيون بعد دخولهم البصرة في منتصف القرن السادس عشر الميلادي/القرن العاشر الهجري اهتماماً كبيراً ببناء القوات العسكرية والبحرية، وذلك لانهم واجهوا صعوبات كبيرة في المنطقة سواء من قبل القوى المحلية أو القوى الخارجية - وبالذات البرتغاليين - في الخليج العربي ومضيق هرمز. وظل هذا الاهتمام قائماً طوال النصف الثاني من القرن المذكور، حيث بدأ نجم العثمانيين وقوتهم العسكرية بالأفول في البصرة، وترتب على ذلك انتقال السلطة في مطلع القرن السابع عشر الميلادي/القرن الحادي عشر الهجري إلى قوة محلية تعرف بآل أفراسياب.

ولعل المتتبع للتنظيمات العسكرية العثمانية في ولاية البصرة يجد بأنها كانت صورة مشابهة لما كان متبعاً لدى العثمانيين، وإن اختلفت من حيث عدد أفراد القوات العسكرية وأصناف المشاركين فيها، وخاصة القوات النظامية المحلية وغير النظامية. ويبدو بأن آل أفراسياب قد طبقوا كثيراً من الأساليب التي اتبعها العثمانيون في تنظيم قواتهم العسكرية، وكانت عنايتهم في هذا المجال لاتقل عن العثمانيين.

وينطبق هذا الأمر أيضاً على الاهتمام الذي أولاه الطرفان للقوة البحرية.

العثمانيون وآل أفراسياب وبناء القوة العسكرية في البصرة

في عام ٩٥٣هـ/١٥٤٦م دخلت القوات العثمانية البصرة، وذلك بعد تمكنها من دحر يحيى بن فضل، حاكم المدينة وقواته، والتي جندت في الأصل من بين أفراد القبائل العربية المحلية. وحالما استطاع العثمانيون من تثبيت نفوذهم في البصرة، عملوا على بناء قواتهم العسكرية هناك. وكما هو الحال في سائر أنحاء الدولة العثمانية فقد أبقى العثمانيون حامية عسكرية في البصرة بعد وصولهم إليها مباشرة،[1] وذلك لتأمين سيطرتهم عليها وعلى المناطق

(١) H. Inalcik, Ottoman Methods of Conquest, **Studia Islamica** (1954), p.107. حيث يشير إلى إبقاء العثمانيين على حاميات عسكرية في المناطق الخاضعة لهم حديثاً.

المجاورة لها، للدفاع عنها ضدّ الأخطار الخارجية أو لمقاومة المعارضة الداخلية إن وجدت. وقد اعتمد دعم هذه الحامية، في الغالب، على استمرارية وصول القوات والمعدات والتجهيزات من العاصمة اسطنبول(٢).

واجه العثمانيون في البصرة منذ السنوات الأولى لوصولهم إليها صعوبات عديدة كما وقع على عاتقهم القيام بمهمات كبيرة. تطلبت منهم الاهتمام بتنظيم قواتهم العسكرية هناك وتعزيزها. إذ كان عليهم أولاً مواجهة البرتغاليين في الخليج العربي وبالفعل قام العثمانيون بجلب المعدات والمدافع والأخشاب إلى البصرة تحقيقاً لهذا الهدف(٣).

ومن ناحية أخرى، فقد كان على العثمانيين ضمان تهدئة القبائل العربية في منطقة الجزائر الواقعة في جنوب العراق، والتي عرفت بانتفاضاتها المستمرة على السلطة العثمانية في النصف الأول من القرن السادس عشر، مما استدعى جلب المزيد من القوات العثمانية إلى المنطقة، وذلك لأن انتفاضات هذه القبائل من شأنها أن تهدد سلطة الولاة العثمانيين في البصرة، وتُعرّض الحاميات العسكرية العثمانية هناك للخطر من آن لآخر(٤).

وبناء على ذلك يمكن الاستنتاج بأن القوات العسكرية العثمانية في البصرة نالت اهتماماً كبيراً من جانب الدولة، ويمكن إدراك هذه الحقيقة من طبيعة الظروف والأوضاع الصعبة التي عاشها العثمانيون هناك، ومن أعداد الجيوش الكبيرة التي كانت ترسل باستمرار إلى البصرة والأحساء للمحافظة على الوجود العثماني في تلك المناطق(٥).

غير أن السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر الميلادي/أوائل القرن الحادي عشر الهجري شهدت ضعف سلطة الولاة العثمانيين في البصرة، ويظهر أن الحامية العسكرية العثمانية هناك قد شهدت شيئاً مماثلاً؛ وهذا ماأفسح المجال لمجيء آل أفراسياب إلى السلطة، والقيام ببناء قوتهم الحربية، ولعل خير من يصف لنا هذه الحالة وصفاً دقيقاً هو الرحالة الفرنسي تافرنيه الذي يقول:

«ولما كانت الحامية من الترك والآهلون من العرب الذين لم يطيقوا التحكم بهم، فإن هؤلاء العرب كثيراً مانازعوا الترك، وبلغ بهم الأمر إلى الاصطدام معهم وأن على باشا (الوالي العثماني الأخير في البصرة) الذي كثرت المنازعات والثورات في زمنه فأرهقته وأتعبته، قرر التخلص من هذا العبء، فباع حكومة البصرة إلى أحد أغنياء البلد (وهو أفراسياب باشا)، الذي عمد من فوره إلى تجنيد عددّ كاف من الرجال ليخشاه أهل البلد.»(٦).

لم تكن فترة آل أفراسياب خالية من الصعوبات والمشاكل، فقد شهدت أخطاراً كثيرة، كان من أهمها المحاولات الصفوية المتكررة لاحتلال البصرة خلال العقد الثالث من القرن السابع عشر الميلادي / القرن الحادي عشر الهجري، واستمرار انتفاضات القبائل العربية في الجزائر وصحراء البصرة ضدّ سلطة آل أفراسياب، مثلما كان الحال في زمن العثمانيين. وقد أدت هذه الحالة إلى حمل آل أفراسياب على استغلال مختلف الفرص المتاحة لهم لبناء قوة عسكرية قادرة على مواجهة تلك التحديات، فصاروا يعزون قواتهم البرية والبحرية، ويقيمون علاقات جيدة مع البرتغاليين دفعاً لتلك الأخطار ويحدثنا ديلا فال Della Valle عن ذلك بقوله:

«لم يستخدم الباشا (علي باشا أفراسياب) ١٠٣٣هـ/١٦٢٣ – ١٠٦١هـ/١٦٥٠م البرتغاليين الذي كان بأمسّ الحاجة لخدماتهم في الحرب مع الفرس عام ١٠٣٥هـ/١٦٢٥م فحسب، بل انه استخدم بشكل مدروس جميع الأوربيين الذين جاءوا إلى هناك. وقد دفع مبالغ مغرية للسفن البرتغالية الخمس التي كانت راسية في البصرة لمساعدته في الحرب...(٧)

---

(٢) Richard Hakluyt, **the Principal Navigation, Voyages, traffiques and discoveries of the English nation,** Vol.VI, (Glasgow, 1904), p.67.

غير أنه يقدر عدد الأفراد الذين كانوا يقدمون باستمرار على والي البصرة بحوالى اثنين وعشرين ألفاً، وهو أمر يدعو إلى الشك.

(٣) انظر أحمد فؤاد متولي، «البحرية العثمانية والبرتغالية في القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي على ضوء الوثائق التركية»، **مجلة كلية العلوم الاجتماعية** الصادرة في الرياض، العدد الرابع (١٩٨٠)، ص٣٨٧.

(٤) لمزيد من التفاصيل عن انتفاضات القبائل العربية، انظر اطروحتنا غير المنشورة بعنوان: T.N. Hamid (Al-Hamdani). **The Political, Administrative and Economic History of Basra Province 1534-1638,** unpublished Ph.D Thesis (Manchister: Victory University of Manchester, 1980), pp.45-51.

(٥) John E. Mandaville,«The Ottoman Province of al-Hasa in the 16th and 17th Centuries», **Journal of the American Oriental Society,** Vol.90 (1970), pp.506-7.

(٦) جون باتيست تافرنيه، **العراق في القرن السابع عشر**، نقله إلى العربية / بشير فرنسيس وكوركيس عواد (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٤٤)، ص٩٥.

(٧) **The Travels of Pietro della Valle into the East Indies and the Arabian Desert,** translated by G. Havers (London: 1665), p.247; cf.**Commentaries of Ruy Freyrede Andrade 1619-1633** , trans. C.R. Boxer ed. (London: George Routledge & Sons Ltd, 1930), pp.192-193.

وينطبق هذا الحال على فترة حكم حسين باشا أفراسياب ١٠٦١هـ/١٦٥٠م - ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م، الذي واجه هو الآخر عقبات جديدة، كان مصدرها بالدرجة الأولى من جانب العثمانيين. فمن المعروف أن آل أفراسياب كانوا يدينون بولاء اسمي للسلطان العثماني، وكانوا يعبرون عن ذلك الولاء بدفع خراج سنوي للسلطان. وقد أراد حسين باشا بعد وصوله إلى السلطة في عام ١٠٦١هـ/١٦٥٠م أن يخلع ذلك الولاء عن كاهله، وأن يعلن استقلاله الكامل عن الدولة العثمانية(٨)؛ وكان هذا الأمر سبباً للحملات العثمانية المتكررة التي شُنت ضدّ البصرة في الربع الثالث من القرن السابع عشر الميلادي/القرن الحادي عشر الهجري.

إن تزايد خطر الحملات العثمانية على البصرة جعل حسين باشا يتخذ عدداً من الخطوات لمجابهة القوات العثمانية الكثيفة. فمن ناحية راح يعزز قواته الحربية، ومن ناحية أخرى أخذ يبني القلاع والحصون في البصرة بهدف الدفاع عنها بوساطة تلك الإجراءات(٩). وفوق ذلك حاول الحصول على خبرات بعض الأجانب لإقامة التحصينات وكما يقول فنشنسو: «فالرجل (أي حسين باشا)، والحق يقال، يعيش على أعصابه، لأنه يخشى على الإمارة أن تنتزع منه، وقد طلب أكثر من مرّة وضع تخطيط للمدينة، وطريقة تحصينها جيداً على مثال ماتم تطبيقه في مالطة، وكان يستفسر عن مدى مقاومة هذه التحصينات لعساكر السلطان. كما كان يريد تحصين القرنة وتقويتها كي يعيش بأمان وسلام»..(١٠).

وقد تمكن حسين باشا بالفعل من إكمال تحصين القرنة في عام ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م، وجعلها ثلاث قلاع، كل واحدة منها محيطة بالأخرى، وبينها فسحة صالحة للقتال ويحيط الشط بجوانبها الثلاثة كما يحيط بالجانب الآخر خندق عظيم، وكانت أسوارها من الطين والتراب، وقد شيدت هذه الأسوار بعناية بالغة، إلّا أنها لاتستطيع الوقوف طويلاً أمام الأسلحة الحديثة(١١). هذه التحصينات قد أثبتت فعاليتها أمام الجيوش العثمانية المتقدمة، إلّا أن تكرار هجماتها على البصرة قد أدى إلى نجاحها في الحملة الثالثة عام ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م.

التنظيمات العسكرية للعثمانيين وحكم آل أفراسياب

وبعد هذه المقدمة عن الظروف التي نشأت فيها إمارة آل أفراسياب في البصرة وموقف الدولة العثمانية منها، حان الوقت لتناول التنظيمات العسكرية التي شهدتها البصرة في تلك الفترة.

١ - القوات النظامية

كانت القوات النظامية تتألف من مجموعتين رئيسيتين: هما الانكشارية والقوات النظامية المحلية.

أ. الانكشارية: سبق وأن أشرنا إلى أن العثمانيين كانوا يتركون في المناطق التي تخضع لنفوذهم حامية عسكرية، وإن أفراد هذه الحامية هم في الغالب من القوات الانكشارية ولعل هذا كان شأن الحامية العثمانية في البصرة. وقد وصفت تلك الحامية في رسالة الحاكم البرتغالي في هرمز عام ٩٥٤هـ/١٥٤٧م، دي ليما de Lima الذي قال عنها بأنها كانت مرابطة في داخل قلعة البصرة، ولم تكن تغادرها لأي سبب من الأسباب، وفي المدينة نفسها كان هناك ألف خيال عثماني وسبعمائة تكفنجي*، بالإضافة إلى قوات أخرى، وهكذا يكون المجموع قريباً من ٢,٢٠٠ جندي عثماني. وعند مغادرة القوات العثمانية البصرة بقيادة أياس باشا، ترك في المدينة مائة مدفع وثلاثة مدافع حصار كبيرة من المدافع التي كان قد جلبها معه، إلّا أنه أخذ معه معظم البنادق والمدافع

---

(٨) **Achronical of the Carmelities in Persia and the Papal mission of the XVIIth and XVIIIth centuries**, (London, 1939), Vol.I, p.426.

(٩) انظر: **رحلات سبستياني إلى العراق في القرن السابع عشر (١٦٥٦)** ترجمها عن الايطالية وعلق عليها الأب الدكتور بطرس حداد، **المورد**، المجلدالتاسع، العدد الثالث (١٩٨٠)، ص‌ص ١٨١-٨٢.

(١٠) رحلة فنشنسو إلى العراق في القرن السابع عشر (١٦٥٦) ترجمها عن الايطالية الأب الدكتور بطرس حداد، **المورد**، المجلد الخامس، العدد الثالث (١٩٧٦)، ص ص ٨٥-٨٦.

(١١) فتح الله الكعبي، **زاد المسافر ولهفة المقيم والحاضر مما جرى لحسين باشا ابن افراسياب حاكم البصرة** (بغداد: مطبعة الفرات ١٩٢٤)، ص‌ص٢٩-٣٢، انظر أيضاً فنشنسو، ص ٨٢.

* تفكنجي، أحمد حملة البنادق.

التي وجدها في القلعة إلى بغداد[١٢].

كان على رأس الحامية الانكشارية، آغا الانكشارية، الذي كان مستقلاً في سلطته عن الوالي، ويعمل فقط وفقاً لأوامر السلطان. وكانت ولاية البصرة – على مايبدو – تأتي بعد ولاية بغداد من حيث عدد الانكشارية فيها، ويعود سبب ذلك إلى التهديد الدائم الذي تعرضت له البصرة سواء من قبل القبائل العربية في الجزائر، أو من قبل البرتغاليين في الخليج العربي، إضافة إلى عدم تطبيق النظام الاقطاعي العسكري في الولاية مطلقاً؛ وهذا يعني بالضرورة توفير القوات العسكرية لهذه المنطقة في بصورة مستمرة[١٣]. وكان عدد أفراد الحامية الانكشارية العثمانية في البصرة – كما أورده السائح الانجليزي جون الدرد الذي زار البصرة عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م حوالي خمسمائة انكشاري إضافة إلى بقية صنوف الجيش الأخرى الذين كانوا يشكلون الحامية العسكرية – ويتسلمون رواتب ثابتة[١٤]. ويتفق هذا العدد، إلى حد ما، مع تقديرات لونكريك عن عدد القوات الانكشارية العثمانية في الولايات العراقية خلال القرن السادس عشر (العاشر الهجري)، ومن بينها البصرة، حيث قدرها مابين خمسمائة وألف[١٥].

وفي نهاية القرن السادس عشر (العاشر الهجري)، وبالذات في عام ١٠٠٥هـ/١٥٩٦ عندما ترك علي باشا – آخر الولاة العثمانيين – البصرة فقد بقي مصير الحامية الانكشارية العثمانية غامضاً. وعلى أي حال، فإننا حين نفحص النصوص المتوفرة عن هذا الوضع يمكننا التوصل إلى الفكرة التالية: فطالما كان آفراسياب، على حدّ تعبير الكعبي «كاتباً» للجند المحلي في البصرة[١٦] أو «آغا للصكبانية»[١٧] التي هي صنف من الجنود المندمجة بالانكشارية؛ فلايستبعد أن يكون (أفراسياب) قد حصل على ثقة هذه الفئة من القوات الانكشارية ومساعدتها، قبل رحيل علي باشا وبعده. وإذا كانت الحالة كذلك، فإنها قد تفسر لنا أمر وجود ثلاثة آلاف رجل من الأتراك والأكراد والعرب في حامية البصرة[١٨] عدا جنود القلاع الموجودة في الخارج، عند زيارة تكسيرا للمدينة عام ١٠١٣هـ/١٦٠٤م. ومع أن المصادر المحلية المتعلقة بالبصرة، مثل تاريخ الإمارة الافراسيابية و «زاد المسافر» لاتزودنا بمعلومات تفصيلية عن أصناف القوات العسكرية هناك أو الإشارة إلى كونها من صنف الانكشارية أو الأصناف الأخرى، إلّا أننا نجد مثل هذه الإشارات في كتب الرحلات الأوروبية. ويشير سبستياني إلى وجود القوات الانكشارية في البصرة عام ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م وإلى استمرار توافد أعداد من الشباب المماليك للعمل هناك[١٩]؛ وهذا ما يؤكّده تيفنو أيضاً[٢٠]. غير أن الضعف والانحلال بدأ يدب في صفوف الانكشارية في البصرة، شأنهم في ذلك شأن إخوانهم في بقية أنحاء الدولة العثمانية، وقد لفتت هذه الحالة انتباه وكلاء شركة الهند الشرقية الانكليزية في البصرة، وبعض الرحالة الأوربيين الذين مروا بالمدينة في القرن السابع عشر (الحادي عشر الهجري) حيث وصفوا الجنود الانكشاريين بالاستهتار والانحلال وعدم اقتناعهم بالمكانة التي كانوا يحتلونها، وبما كانوا يحصلون عليه من مرتبات زمن حسين باشا أفراسياب[٢١].

---

(١٢) رسالة من دوم مانوئيل دي ليما حاكم هرمز إلى د. جواودي كاسترو حاكم الهند، هرمز في ٢٣ حزيران ١٥٤٧ وردت في الوثائق البرتغالية تحت عنوان Cart. Ormuz, Fol. 88r-92r، نقلها صالح أوزبران، **الأتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي**، ترجمة الدكتور عبد الجبار ناجي (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧٩)، ملحق رقم (١)، ص‌ص٦٣، ٣٥.

(١٣) انظر خليل علي مراد، **تاريخ العراق الإداري والاقتصادي ١٦٣٨–١٧٥٠**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد (١٩٧٥)، ص١٤٠.

(١٤) John Eldred, The **Voyages of John Eldred to Trypolis in Syria by Sea, and from Thence by Land and River to Babylon and Basra in 1583**, Vol.3 (London; J.M. Dent & Sons Ltd., 1962), p.326.

(١٥) ستيفن هيمسلي لونكريك، **أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث**، ترجمة جعفر خياط (بيروت: دار الكشاف، ١٩٤٩)، ص٤٦.

(١٦) الكعبي، ص‌ص ١٧ –١٨.

(١٧) Della Valle, p.245.

(١٨) بيدرو تكسيرا، «مشاهدات تكسيرا في العراق سنة ١٦٠٤»، ترجمة جعفر خياط، **مجلة الأقلام**، العدد الرابع، السنة الأولى (بغداد: ١٩٦٤)، ص١٣٦.

(١٩) رحلات سبستياني، ص٢٠١.

(٢٠) **The travels of Monsieur de Thevenot into the Levant,** (London: 1687 and republished by Greeg International Publishers Ltd., England in 1971), Part 11, pp.158-9.

(٢١) William Foster, **The English Factories in India 1668-69.** (Oxford: The Clarendon Press, 1927); see also Thevenot, op.cit., pt.11, p.159.

ب. **القوات النظامية المحلية**: يطلق تعبير القوات المحلية، في الغالب، على القوات الموجودة في الولاية عدا قوات الدولة النظامية المتمثلة بالانكشارية، غير أن هذا النوع من التنظيم لم يرد له ذكر خلال فترة الحكم العثماني للبصرة ٩٥٣هـ/١٥٤٦-١٠٠٥هـ/١٥٩٦م، ولكنه أصبح معروفاً على أيام آل أفراسياب: حيث أصبح يمثل القوات المحلية الخاصة بهذه الأسرة، والذين كانوا يتقاضون تخصيصات ثابتة ونقدية من خزينتهم. وكان هؤلاء دائميين ومسلحين بالبنادق والمدافع التي كانت موجودة يومذاك، وكان بعضهم يتسلحون بالسيوف والرماح[٢٢]. وقد ازداد أعداد هؤلاء إلى حدّ كبير، واشترك عدد منهم عام ١٠٣٥هـ/١٦٢٦م في حرب علي باشا أفراسياب ضدّ عبد الله بن نافع المنتفقي أمير بادية البصرة وتوابعها، ونعمة الله بن عليان أمير الجزائر، بما يقرب من أربعة عشر ألف مقاتل، حسبما أورده الحويزي، اعتماداً على تقديرات مسؤولي التموينات في قوات علي باشا أفراسياب[٢٣].

وكان من أبرز العمليات الحربية التي قامت بها القوات النظامية المحلية، اشتراكها في حملة الأحساء والسيطرة عليها عام ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م؛ وذلك بقوة حربية تتراوح مابين خمسة آلاف إلى سبعة آلاف مقاتل[٢٤]. والأهم من ذلك كله فقد لعبت هذه القوات دوراً حاسماً في التصدي للحملات العثمانية المتكررة على البصرة في الربع الثالث من القرن السابع عشر / الحادي عشر الهجري. إذ خرجت مع حسين باشا أفراسياب في مواجهة قوات الحملة العثمانية التي كان يقودها إبراهيم باشا، قوة نظامية محلية تقدر بألفين أو ثلاثة آلاف مقاتل عام ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م[٢٥]. وارتفع العدد إلى خمسة آلاف مقاتل في أثناء حملة قرة مصطفى على البصرة عام ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م وكانوا آنذاك مزودين بكامل أسلحتهم ومدربين على استخدام المدافع وقد استخدموها فعلا[٢٦].

٢ - القوات غير النظامية

كانت هناك مجموعتان رئيسيتان من القوات غير النظامية، وهما العزب والمتطوعون. وتدخل هاتان المجموعتان ضمن قوات الحدود التي تعمل في الغالب في القلاع والسناجق (الألوية) المتاخمة لأرض العدو، أو في بعض القلاع والمناطق التي تواجه بعض الأخطار والاضطرابات المحلية؛ مثل انتفاضات القبائل. وقد أوجدت هذه القوات في الأصل للعمل إلى جانب القوات الانكشارية التي لم تكن أعدادها تكفي لسدّ حاجات جميع قلاع الدولة وولاياتها، إلّا أنها لم تكن من القوات النظامية ولم تكن تستلم علوفاتها بشكل دائم[٢٧].

١. **العــزب**: إن رجال العزب المشاة كانوا يتألفون من صنفين: فيالق العزب الذين خدموا في الأسطول، وأولئك الذين استخدموا في القلاع والسناجق وكانوا يسمون بعزب القلاع، وذلك لتمييزهم عن العزب من النصف الأول[٢٨]. وقد قسم هؤلاء إلى تقسيمات فرعية أخرى وهي عزبان أول وعزبان ثاني، وعزبان ثالث، تبعاً لأهمية القلاع التي كانوا يرابطون فيها[٢٩].

وهناك حقيقة أساسية تتعلق بهذا الصنف من القوات في ولاية البصرة ألا وهي أن هذه المنطقة، وخاصة الجزائر التي كانت تابعة لها وتسكنها - القبائل العربية من آل عليان، كانوا في حركات دائمة ضدّ السلطة العثمانية ولهذا فقد كانت المنطقة بحاجة إلى أعداد كبيرة من القوات لمواجهة انتفاضات هذه القبائل. وبما أن هذا الصنف من القوات كان مهيأ لمثل هذا

---

(٢٢) عبد علي بن ناصر الحويزي، **السيرة المرضية في شرح الفرضية**، حققه محمد الخال باسم تاريخ الامارة الافراسيابية (بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٦١)، ص‌ص٦-١٠.

(٢٣) الحويزي، ص١٩.

(٢٤) Thevenot, p.160.

(٢٥) مرتضى نظمي زاده، **كلشن خلفا**، نقله إلى العربية موسى كاظم نورسي، (النجف: مطبعة الآداب، ١٩٧١)، ص٢٦٦.

(٢٦) نظمي زاده، ص ٢٧٠.

(٢٧) مراد، ص ١٦٣.

(٢٨) محمود شوكت، **عثماني تشكيلات وقيافت عسكرية سي** (اسطنبول: مكتبة حربية، بدون تاريخ)، ص ٩.

(٢٩) مراد، ص ١٦٥.

النوع من العمليات، فقد أعطي العزب هناك – في الأعم الأغلب – مسؤولية حراسة القلاع الموجودة في منطقة الجزائر، إذ تمكن العثمانيون من الاستيلاء على بعض قلاعها في حملة اسكندر باشا ضدّ المنطقة عام ٩٧٥هـ/١٥٦٧م[٣٠]. ولعل خير مايشير إلى ذلك ما اوردته الوثيقة العثمانية المؤرّخة في نيسان ١٥٧٢م/ ذي الحجة ٩٧٩هـ، حيث تشير إلى وجود عدد كبير من أغوات العزب في لواء الحمار وجارور وغيرهما[٣١]. ومن ناحية أخرى يظهر أن العثمانيين – كما هي عادتهم في المناطق التي لاتخضع لسيطرتهم – كانوا يقومون بإحراق القلاع الأخرى أو تهديمها، وذلك من أجل أن لايضطروا إلى إبقاء قوات عسكرية فيها، أو تكرار استخدامها من قبل القبائل العربية[٣٢].

وفي إحدى المرات أرسلت مجموعة من قوات العزب لمهمة مؤقتة في الاحساء عام ٩٦٧هـ/١٥٥٩م[٣٣].

أما فيما يتعلق بنفقات (علوفة) العزب، فيبدو أنها كانت مؤلفه – استناداً إلى دفاتر الطابو العثمانية في الربع الثالث من القرن السابع عشر (الحادي عشر الهجري) – من موارد معينة، أو بالأحرى من ضريبة خاصة كانت تجمع في ولاية البصرة باسم هذه المجموعة، يشار إليها باسم «محصول رسم عزبان» أو «محصول رسم مستحفظات»[٣٤] وفي أحيان أخرى، فإن العزبان وخاصة أغواتهم، كانوا يمنحون إقطاعات خاصة تكون مورداً خاصاً بهم؛ كما حدث مع مظفر، آغا العزبان في الحمار، وأويس، آغا العزبان في جارور[٣٥].

على أننا لانجد أي ذكر لهذا النوع من القوات العسكرية في زمن آل أفراسياب، على العكس من قوات المتطوعين التي ستأتي ذكرها، حيث أشير إليها كثيراً في زمن العثمانيين وحكم آل أفراسياب.

ب. المتطوعون (المتجندة): كان المتطوعون، أو كما يشار لهم بالتركية «الگونللو Gönüllü يشكلون الصنف الثاني من قوات الحدود، إلا أنهم كانوا من الخيالة وليسوا من المشاة. وبناء على ماذكره اينالجيك Inalcik فإن هذا الصنف من القوات العسكرية كان موجوداً في معظم قلاع الدولة العثمانية، في أوروبا وآسيا ومصر؛ وقد يُستدعى أحياناً للخدمة في الحملات العسكرية أو المشاركة في حرب الحدود[٣٦].

وقد شكل المتطوعون في ولاية البصرة، خلال الفترة موضوع البحث، قوة لايستهان بها، إلى جانب القوات النظامية. فقد كان هناك عدد كبير من المتطوعين الذين كانوا تحت أمرة آغا بين أفراد الجيش النظامي الذي احتل البصرة عام ٩٥٣هـ/١٥٤٦م[٣٧]. وفي عام ٩٦٠هـ/١٥٥٢م استخدمت مجموعة من المتطوعين في البصرة للعمل في الاحساء، وذلك بناء على طلب سنجق بيكها محمد بيك[٣٨].

وكما هو الحال بالنسبة للعمليات الخارجية، فقد اشترك هؤلاء في العمليات الداخلية أيضاً، مثلما حدث في حملة قباد باشا، وإلى البصرة، ضدّ آل عليان عام ٩٦١هـ/١٥٥٣م، حيث أمد المتطوعون الوالي المذكور بقوة مقدارها ألفا شخص[٣٩]. كما نجد مجموعة من أفراد قبائل «البيات» عام ٩٧٢هـ/١٥٦٤م –٩٧٣هـ/١٥٦٥م، وقد استدعوا للحماية والحفاظ على الطرق المؤدّية إلى البصرة، وكإجراء احتياطي ضدّ أي هجوم برتغالي متوقع على المدينة[٤٠].

وفي الفترة التالية، بعد قيام حكومة آل أفراسياب في البصرة عام ١٠٠٥هـ / ١٥٩٦م، استمر هؤلاء في

(٣٠) للتفاصيل انظر: مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة المعروف بكاتب جلبي، **تحفة الكبار في اسفار البحار** (اسطنبول: مطبعة بحرية، ١٣٢٩هـ)، ص ص ٨٤–٨٥.

(٣١) انظر: اوزبران، ملحق رقم (٣)، ص ٨٢.

(٣٢) حاجي خليفة، ص ٨٥؛ انظر ايضاً: Inalcik, p.107.

(٣٣) Mandaville, p.507

(٣٤) مفصل ولاية البصرة، دفتر رقم ٢٨٢، ورقة ٤٢١، مخطوطات مكتبة الدراسات العليا، كلية الآداب، جامعة بغداد.

(٣٥) اوزبران، ملحق رقم (٣)، ص ص ٨٢ – ٨٣.

(٣٦) H. Inalcik, Ei^2, art "**Gönülü**, i see also Ahmet Refik, **Anadolüda Türk asiretleri 966-1200** (Istanbul, 1930), pp.5-6

(٣٧) اوزبران، ص ٣٥.

(٣٨) Mandaville, p.506 and n.161.

(٣٩) Salih Ozbaran, **The Ottoman Turks and the portugues in the Gulf 1534-1581**, unpublished Ph.D. Thesis (London: School of Oriental and African Studies, 1969), p.40.

حيث لم يرد النص في الترجمة العربية.

(٤٠) Refik, pp.5-6

محاولة الاستفادة من استخدام المتطوعين في قواتهم معتمدين في ذلك على مجموعات كبيرة من أفراد القبائل العربية، وذلك بسبب تزايد الأخطار الخارجية التي تعرضت لها هذه الحكومة، سواء في عهد أفراسياب باشا نفسه، أو في عهد أحفاده. وكانت أولى تلك المجموعات قبائل «كعب» التي كانت قد استقرت في القبان، التي أخضعها أفراسياب لولاية البصرة منذ عام ١٠٠٥هـ/١٥٩٦م، كقوّة دفاعية ضدّ الفرس[٤١]. ويبدو أن أفراسياب كان قد منح تلك القبائل صلاحيات الحكم لهذه المنطقة، بعد أن انتزعها من بكتاش آغا في نهاية القرن السادس عشر الميلادي (أوائل القرن الحادي عشر الهجري)، كما منح رؤساء قبيلة كعب فيما بعد، ملكية بعض الجزر الواقعة عند مصب شط العرب، مكافأة لهم على إخلاصهم لآل أفراسياب[٤٢].

وقد استمر رؤساء هذه القبيلة في خدمة الإمارة الافراسيابية في البصرة أكثر من قرن، أي حتى اضمحلال تلك الامارة عام ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م[٤٣]. أما المجموعة الثانية فكانت من آل «فضيل» (من قبائل المشعشعين العربية). الذين قدموا خدمات خاصة لافراسياب عام ١٠٢٩هـ/١٦١٩م في أثناء نزاعه مع السيد راشد المشعشعي وقواته؛ وبعد انفصالهم عن الأخير ودخولهم في خدمة أفراسياب[٤٤]. وبشكل عام يمكننا القول بأن هاتين القبيلتين قد قدمت مساعدات كثيرة لافراسياب في القرن السابع عشر الميلادي/الحادي عشر الهجري وذلك في وقت كان فيه الأخير مهدداً بأخطار عديدة، وحدث مثل ذلك في زمن ولده علي باشا.

كانت أهم المجموعات القبلية المتطوعة، أو المتجندة كما يسميها الحويزي هي قبائل «قشعم» العربية، التي انضمت إلى قوات علي باشا أفراسياب في أثناء حربه مع عبد الله بن مانع المنتفقي في قلعة كويبدة، ونعمة الله الجزائري في الجزائر، وقد منح علي باشا أفراد هذه القبائل بعد انتصاره على أعدائه الكثير من «النقود والعروض والخيل والسلاح والخلع والميرة»[٤٥].

وفي غضون هذا الوقت حدث الهجوم الصفوي (الفارسي) الثاني على البصرة عام ١٠٣٥هـ/١٦٢٥م، مما حمل علي باشا على إعلان التجنيد العام في البصرة، وقد استجاب لهذا النداء كل أهالي البصرة، حيث ساهموا بإرسال شخص واحد من كل بيت لمساندة القوات المتحاربة، وعلاوة على ذلك، فقد كان من بين المتطوعين الشيخ عبد السلام[٤٦]، أحد الأعيان البارزين في البصرة، الذي جنّد مجموعة كبيرة من أتباعه، وقصد الذهاب بهم إلى معسكر الباشا؛ وتطوع في هذه الحرب أيضاً مايقرب من مئتي رجل من النصارى، وهم يحملون البنادق والأسلحة الأخرى[٤٧].

وفي عهد حسين باشا أفراسياب ١٠٦٠هـ/١٦٥٠م – ١٠٧٩هـ/١٦٦٨م ازدادت الحاجة لقوات المتطوعين إلى جانب القوات النظامية، ذلك لأن هذا الحاكم واجه عدداً من الحملات العثمانية التي استهدفت استرجاع ولاية البصرة إلى حضيرة الدولة العثمانية. ففي الحملة الأولى ضدّ البصرة عام ١٠٦٤هـ/١٦٥٣م جند حسين باشا قوّة دفاعيّة من المتطوعين، من أهل البصرة ومن القبائل العربية القاطنة في صحراء البصرة، قدرت حسب روايات الآباء الكرمليين في فارس، بخمسة عشر ألف مقاتل[٤٨].

(٤١) يبدو بان قبائل كعب كانوا قد اندفعوا إلى منطقة الأحواز واستقروا فيها نتيجة لضغط قبائل المتفق عليها، بحيث ظلت الأولى تحمل روح العداء للثانية حتى القرن السابع عشر A.H. Lyard, A. Description of the Province of Khuzistan,, TRGS. vol.16 (1846), p.4.

(٤٢) John R. Perry, the Banu Ka'b, Extrait de le monde, **Iranien et l'Islam.** Tome 1, p.133.

نقلاً عن صالح محمد العابد، إمارة كعب العربستانية في: الحدود الشرقية للوطن العربي (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨١)، ص٢٢٩.

(٤٣) مؤلّف مجهول، **تاريخ إمارة كعب العربية**، تحقيق علي نعمة الحلو (النجف: ١٩٦٨)، ص٣٢.

(٤٤) اسكندر بيك منشي **تاريخ عالم آراي عباسي** (طهران، ١٩٥٥ – ٥٦) ج٣، ص٦٥٢.

(٤٥) **الحويزي**، ص ص١٩ – ٢٠.

(٤٦) الشيخ عبد السلام: وهو رئيس أسرة آل باشا أعيان المعروفة في البصرة.

(٤٧) للتفاصيل انظر: Della Valle, p.247, 251

(٤٨) **Achronical of the carmelities in Persia,** Vol.11, p.1140.

وعلى الرغم من ضخامة العدد المذكور ووضوح طابع المبالغة فيه إلّا أنه ربما يشير إلى العدد الكبير من المتطوعين الذين التحقوا بقوات حسين باشا أفراسياب .

واشترك معه في مواجهة الحملة العثمانية الثانية على البصرة عام ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م مايقرب من خمسة آلاف مقاتل من الجزائر، من قبائل المنتفق خاصة، وقد حاولت أن تقطع خطوط الإمدادات العثمانية القادمة إلى البصرة، من الشعاب الكثيرة التي كانت تنتشر فيها على ضفتي الفرات حتى القرنة(٤٩). ويمكن أن يقال الشيء نفسه بالنسبة لاشتراك أعداد كبيرة من المتطوعين مع قوات حسين باشا في مواجهة الحملة العثمانية على البصرة عام ١٠٧٨هـ/ ١٦٦٧م-١٠٧٩هـ/١٦٦٨م، غير أن أعداد هذه القوات لم يرد لها أي ذكر في المصادر العربية أو العثمانية، في حين قدرتها المصادر الأوربية المعاصرة بخمسة عشر ألف إلى عشرين ألف، وهو عدد لايخلو من المبالغة(٥٠).

٣ ـ القوة البحرية

يرجع اهتمام العثمانيين بالقوة البحرية في البصرة إلى منتصف القرن السادس عشر (منتصف القرن العاشر الهجري)، حيث شهد هذا الوقت ذروة الصراع العثماني ــ البرتغالي في مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، وذلك من خلال الحملات البحرية العديدة التي وجهها العثمانيون إلى تلك المناطق بقيادة كل من «بيري ريس» ثم «مراد ريس» وأخيراً «سيدي علي ريس»، والتي لم يكتب لها النجاح في تلك المياه، وظل البرتغاليون مصدر خطر كبير هناك(٥١).

وفي غضون ذلك، حاول العثمانيون جعل البصرة قاعدة لعملياتهم العسكرية في الساحل الشمالي للخليج العربي. ووضعوا مسؤوليات كبيرة على عاتق حكام البصرة، الذين كان عليهم أن يتعاملوا مع كل القضايا التي تتعلق بتزويد الأحساء والبحرين بالمؤن والمعدات وحماية حركة الملاحة في الخليج؛ وقد نفذت هذه الواجبات بالتأكيد، من قبل حكام البصرة(٥٢).

ويعني هذا الأمر ضمن مايعنيه ضرورة تأمين السفن الكافية في البصرة لمتابعة هذه العمليات. إلّا أن البصرة كانت تقع بعيداً عن مادّة الخشب الأساسية اللازمة لصناعة السفن، وإن الاتصالات العثمانية مع البصرة قد واجهت عقبة أخرى، ألا وهي سيطرة آل عليان على منطقة الجزائر، إلى الشمال من البصرة(٥٣). وبسبب ذلك فقد جعل العثمانيون مدينة «بيرة جك»(٥٤) في أعالي الفرات، مركزاً لبناء السفن وإنزالها عن طريق الفرات إلى البصرة(٥٥).

ورغم كل الصعوبات المذكورة فإن السلطان سليمان القانوني كان جادّاً في تقوية القوة البحرية العثمانية في الخليج العربي، ولهذا فإن الأوامر الصادرة منه حتى وفاته ٩٧٤هـ/١٥٦٦م كانت تتضمن الدعوة على دعم هذه القوة سواء عن طريق زيادة المخصصات المالية لوالي البصرة لإنشاء السفن، وفك الحصار المضروب على البحرين عام ٩٦٧هـ/١٥٥٩م من قبل البرتغاليين(٥٦)، أو زيادة عدد السفن القادمة من بيرة جك إلى البصرة، كما حدث عام ١٠٧٦هـ/١٦٦٥م-١٠٧٧هـ/١٦٦٦م، حيث تم ارسال اسطول عثماني كبير يقدر بخمسمئة سفينة تحقيقاً لهذا الغرض(٥٧).

ومع فشل العثمانيين في تحقيق نتيجة حاسمة حيال البرتغاليين في الخليج العربي، فقد استمروا في دعم اسطولهم الحربي في البصرة ولعل مايشير إلى ذلك

---

(٤٩) نظمي زاده، ص ص٢٦٦-٢٦٧.

(٥٠) **Achronical of the Carmelities in Persia**, vol. 11, p.1153; see also Abbe carre, **The travels of .... India and the Near East 1672 to 1674**, ed. by Sir Charles Fawcett (London: The Hakluy Society, 1947), p.86.

(٥١) Al-Hamdani, pp.22-32.

(٥٢) البرفسور، اورهونلو، تقرير حول الحملة العثمانية على البحرين سنة ١٥٥٩، ترجمة الدكتور حسين علي الداقوقي، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد الرابع والعشرون، السنة السادسة (تشرين الأول، ١٩٨٠)، ص٢١٦؛ انظر أيضاً: Mandaville, p.508.

(٥٣) C.H. Imber, **The Administration of the Ottoman navy during the region of Suleyman 1**, unpublished Ph.D. Thesis (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), pp.95-96.

(٥٤) بيرة جك: ويقع هذا المرفأ النهري في منطقة الحدود السورية ــ التركية في الوقت الحاضر.

(٥٥) Bediz Danyal, **Osmanli donanma ve ti caret filolarinin inkis atinda jeopolitik ve ekononik Factorler, IV, Turk Tavih kongresi** (1969), p.520.

(٥٦) أورهونلو، ص ٢١٦.

(٥٧) Cengiz Orhonlu, Osmanli arastirmalar: Dicle ve Fir at Nehir lernide Nakliyat, **Tarih Dergisi** XIII (Istanbul, 1963), p.95.

مانقله جون الدرد عن حالة الأسطول العثماني هناك عام ٩٩١هـ/١٥٨٣م حيث قال بأنه «كان يتكون من خمس وعشرون سفينة أو ثلاثين سفينة، وهو بحالة جيدة ومزود بمعدات حربية صالحة، ويشكل مع الانكشارية، القوة الرئيسة للعثمانيين في البصرة.[٥٨]

ولاتقل جهود آل افراسياب في بناء القوة البحرية عن تلك التي بذلها العثمانيون، خصوصاً وأن آل أفراسياب قد واجهوا صعوبات كثيرة في مواجهة الصفويين (الفرس) الذين كانوا يهددون البصرة باستمرار وفي مواجهة القبائل العربية في الجزائر[٥٩]. وهنا يحسن بنا أن نشير إلى أقوال الحويزي المعاصرة باستخدام علي باشا افراسياب ١٠٣٤هـ/١٦٢٤م لعدد كبير من السفن الهندية والمقنّمات المخترعة، التي لم يسبق المتقدمون إلى ابتكارها، بكماة الرجال[٦٠]، وبذلك في تصديه للفرس الصفويين في أثناء هجومهم الأول على البصرة. وقام بعمل مماثل في العام التالي عندما توجه لقتال القبائل العربية حيث أمر «بأن تركب العساكر في السفن والمقنّمات والغربان[٦١]، وتشحن آلات البحر بأدوات الحرب»[٦٢].

وهناك إشارات مماثلة إلى استخدام حسين باشا أفراسياب لعدد من السفن الصغيرة في حروبه مع العثمانيين في الربع الثالث من القرن السابع عشر (أواخر القرن الحادي عشر الهجري)، مما يدل على استمرار استخدام القوة البحرية، كإحدى التنظيمات العسكرية الرئيسة مع القوة البرية[٦٣].

ومن هذا كله تبدو لنا الصورة العامة التي كانت عليها التنظيمات العسكرية على أيام العثمانيين وآل افراسياب، كما تعكسها لنا المصادر المتوفرة، وهي تكشف إلى حد ما طبيعة هذه التنظيمات، والتغيرات التي طرأت عليها مابين فترة وأخرى، ولعل الزمن سيكشف عن مزيد من المعلومات عنها، وعندئذ فقط سيكون بإمكاننا تسليط مزيد من الضوء عليها.

---

(٥٨) Eldred, p.300.

(٥٩) يشير تكسيرا إلى أسطول البصرة لم يكن يضم إلّا عدداً قليلاً من المدافع الضخمة والسفن الرديئة الصنع والتصميم، انظر تكسيرا، ص١٣٦، إلّا أن الحوادث التالية تشير إلى عكس ذلك.

(٦٠) الحويزى، ص ٥.

(٦١) الغربان: نوع من السفن.

(٦٢) الحويزى، ص ١٦.

(٦٣) نظمي زاده، ص ٢٧١.

العصور، المجلد الأول، الجزء الثاني، ١٨٩ - ١٩٨ (١٩٨٦).

ميناء دمياط ودوره في العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الليفانت خلال القرن الثامن عشر

د. عبد الوهاب بكر

ملخص البحث : تلقي هذه الدراسة الضوء على ميناء دمياط خلال القرن الثامن عشر عندما كان في أوج ازدهاره وقبل أن يحل محله ميناء الاسكندرية في القرن التاسع عشر في أعقاب تطبيق محمد علي لسياسته الاقتصادية الجديدة. فتبدأ بمقدمة تشرح أهمية الدراسة ومصادرها - ثم تقدم دراسة لجغرافية الموقع وقيمته الاستراتيجية. وتناقش بعد ذلك التطور الذي أصاب الميناء وتعرض لمعلومات الرحالة الذين زاروا مصر خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ثم تعرض الدراسة للعلاقات التجارية بين الميناء وموانىء الليفانت، فتكشف عن ذلك النشاط التجاري بينه وبين موانىء أوروبا بالمخالفة لتعليمات الدولة العثمانية ودور ملتزمي الميناء الاقباط في تسهيل هذه التجارة. وتتحدث الدراسة عن عمليات التبادل التجاري بين الميناء وموانىء الدولة العثمانية وأنواع السلع المتبادلة. ثم تناقش نشاط التجار الشوام المسيحيين في دمياط منذ الربع الأول من القرن الثامن عشر وحتى سيطرتهم الكاملة على الميناء والتجارة المصرية عبره.. وتقدم الدراسة بيانات احصائية لحركة الملاحة في الميناء وقيمة الرسوم الجمركية التي كانت تحصل فيه على أنواع السلع المختلفة الواردة إليه والمصدرة منه. وتختم الدراسة ببيان لايرادات الميناء الصافية والمسجلة بدفاتر «ديون الروزنامة» عن سنوات مختارة من الفترة موضوع الدراسة.

يعالج هذا البحث الدور الذي لعبه ميناء دمياط (المصري) في مجال العلاقات التجارية بين مصر وبلاد شرقي المتوسط، والتي تتحدد في اليونان وتركيا وسوريا ولبنان وفلسطين.

أما الفترة التاريخية التي عنت بها الدراسة فهي القرن الثامن عشر الميلادي. ويرجع اختيار هذه الفترة بالذات لدراسة الميناء - إلى أنه كان وحتى بدايات القرن التاسع عشر الميلادي مركز الوصل بين مصر وبلاد البحر المتوسط، ومنطلق التجارة الخارجية المصرية - بنتيجة مؤداها تدهور «الاسكندرية» وتراجع مينائها خطوات كثيرة إلى الخلف، كذلك فإن هذا الازدهار الذي أصابه إنما يمثل في الحقيقة جانباً من السياسة العثمانية في مجال علاقة ولاياتها بالعالم الغربي، وهي سياسة عمدت في المقام الأول إلى عزل الولايات عن أية قوى خارجية خشية المخاطر التي قد تنجم عن اتصال الغرب بهذه الولايات، ومن بينها فقدها.

ومن هذا المنطلق فإن ميناء دمياط بحكم موقعه الجغرافي كان يمثل موقعاً يسهل الدفاع عنه ضدّ الأخطار القادمة من البحر، إلى جانب قربه من موانىء شرقي المتوسط التي كانت خلال الفترة موضوع الدراسة خاضعة للدولة العثمانية.

فلما تولى محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨) ولاية مصر، اقتضت سياسته الخارجية - التي كانت تميل إلى تكوين علاقات أوربية - استخدام ميناء يحقق له أهدافه هذه، فكان تحوله إلى ميناء الاسكندرية كميناء للتجارة الخارجية المصرية. وبالفعل فإن «دمياط» لم يتخلف ويندثر إلّا مع تطبيق «محمد علي» لسياسته الاوربية[1] وفيما يتعلق

(١) كان التنظيم الإداري العثماني في الولايات - يفصل (الأساكل) الموانى عن الولايات الواقعة فيها، ويسند مسؤوليتها إلى ضباط بحريين (قبودانات أو قباطنة) يتبعون (أمير البحر) العثماني في الاستانة (قبودان باشا أو قبودان دريا) - كما كان إيراد جمارك هذه الموانى يضبط إلى (الترسخانة السلطانية بالاستانة).

بالمصادر المستخدمة في كتابة هذا البحث، فإن وثائق الادارة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق القومية بالقلعة على كثرة ماحوت من معلومات عن المالية والادارة - وخاصة دفاتر «ديوان الروزنامة» التي تضم أوراق الجمارك والموانىء «الأساكل» في بولاق، ومصر القديمة، والاسكندرية، ورشيد، وبرلس، ودمياط، والسويس، والقصير، فإنها «وثائق الإدارة» جاءت مع ذلك خلوا من أية معلومات تخدم دراسة كهذه، فالوثائق في عمومها تقتصر على أرقام الأموال المحصلة أو الواجب تحصيلها، دون اهتمام بذكر حركة السفن الداخلة والخارجة وجنسياتها وحمولاتها نوعاً وكما - وأماكن قدومها وأماكن اتجاهها، وهي معلومات لها أهميتها الأساسية في مثل هذا النوع من الدراسات.

لكن هذا القصور في المعلومات والواردة في وثائق الفترة العثمانية أكد تلك الحقيقة التي تقول بأن مفهوم «الحكومة» في النظام العثماني كان يقتصر على وظائف ثلاثة فقط هي «المالية» و«الدفاع» و«القضاء»؛ أما ماسوى ذلك، كالتنمية الاقتصادية والتعليم والصحة والمرافق العامة، فقد كانت تخرج عن نطاق واجبات «الحكومة» أو مفهوم وظيفتها[٢]. ومع ذلك فإن هذه الوثائق لم تخل من فائدة.

أما وثائق الأرشيف الوطني بباريس فقد قدمت مادّة قيمة فيما يتعلق بحركة السفن من وإلى الميناء وجنسياتها.

وكان «وصف مصر» الذي ألفه علماء الحملة الفرنسية، وقام بترجمته «زهير الشايب» مصدراً هاماً للمعلومات، هذا إلى جانب بعض الأعمال التاريخية المتقدمة.

ويلاحظ بالنسبة لهذا النوع من الأعمال «كعجائب الآثار في التراجم والأخبار» أن المعلومات التي وردت فيه عن دمياط - جاءت متفقة مع أسلوب ولغة العصر؛ بمعنى أنها لم تقدم سوى ماكان يتعلق بأحداث الفترة التي أرخ لها، وكان للميناء صلة بها - كذكر الميناء بمناسبة إرسال جماعة من المتنفذين المهزومين منفيين إليه[٣]، أو إبحار تجريدة «حملة عسكرية» عن طريقه[٤]، أو وصول (وال) جديد من الآستانة[٥]، أو ذكر هجوم بحري على مصر من هذا الميناء[٦]، أو ذكر وصول «ططري» رسول إلى البلاد بمكاتبات من الدولة العلية[٧].

وقد تناولت الدراسة التعريف بالقيمة الجغرافية والاستراتيجية للميناء، وتعرضت لتطوره على مدى العصور وعلاقاته التجارية مع بلاد العالم، وتأثر هذه العلاقات بالأحوال السياسية في مصر من ناحية، وفي الدولة العثمانية من ناحية أخرى، وبيان الصادرات المصرية عبره إلى بلاد شرقي البحر المتوسط، وكذلك الواردات. وتعرضت الدراسة للحركة البشرية في مجال التجارة عبر هذا الميناء (كمعاملات تجار موانىء الليفانت)، مع دوره في استقرار التجار الأجانب في البلاد وأنشطة هؤلاء التجار في مصر، وعلاقاتهم بالإدارة العثمانية فيها، وتكوين الجاليات الأجنبية في مصر، وصولاً إلى تأكيد الارتباط بين الحركة البشرية والحركة التجارية، ودور الميناء في ازدهارها.

جغرافية الموقع

تقع دمياط في أقصى شمال شرقي الدلتا، على الضفة اليمنى لنهر النيل عند تقاطع خط عرض ٢٥َ ٣١ ٥ شمالاً بخط ٤٩َ ٣١ ٥، وتبلغ المسافة بينها وبين البحر الأبيض المتوسط خمسة عشر كيلومتراً، والمسافة بينها وبين بحيرة المنزلة - في خط مستقيم - حوالي خمسة كيلومترات.

وتنحصر المدينة بين بحيرة المنزلة في الشرق والبحر الأبيض المتوسط في الشمال، وترعة أشتوم جمصة من أشتوم جمصة على ساحل البحر حتى ترعة غنيم ثم منها إلى شربين في الغرب، ثم مصرف السرو ابتداء من بحيرة المنزلة حتى اتصاله بمصرف كفر الزهايرة بالقرب من كفر أبوناصر - ومنها إلى محلة انجاق الواقعة على الجانب الأيمن للنيل

فلما انتصر الشعب المصري على حملة (فريزر) بالاسكندرية ورشيد والحماد عام ١٨٠٧، اسندت الدولة إدارة ميناء الاسكندرية لحكم (محمد علي باشا) والي مصر - الذي كان قد بدأ يتطلع إلى الانفتاح على أوربا وإقامة علاقات تجارية معها تخرج عن النطاق العثماني الذي كان سائداً قبل عهده، راجع عبد الرحمن الجبرتي، **عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٩٧هـ)، ج ٤، ص ٦٨.

(٢) راجع أحمد طربين **«التأريخ والمؤرخون العرب في العصر الحديث»** (دمشق، ١٩٧٠)، ص٨.

(٣) الجبرتي، **عجائب الآثار**، ج ١، ص ٣٠٩.

(٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٥٠.

(٥) **المصدر نفسه**، ص٣٧٧.

(٦) **المصدر نفسه**، ج٢، ص١٦٢.

(٧) **المصدر نفسه**، ص١٧٥.

في مواجهة شربين في الجنوب.

ويتوسط هذه المنطقة مجرى نهر النيل الذي يخترقها من الجنوب إلى الشمال تقريباً ويقسمها إلى قسمين.

القسم الأول

هو القسم الواقع شرقي النيل وينحصر بين البحر الأبيض المتوسط شمالاً وبحيرة المنزلة شرقاً، ومصرف السرو جنوباً ثم مجرى نهر النيل غرباً، وهو أقل اتساعاً من القسم الآخر، ويصل إلى أقصى امتداد له من الجنوب إلى الشمال إذ يبلغ حوالي ٤٥ كيلومتراً منها نحو ١٥ كيلومتراً بين دمياط والبحر، بينما يضيق هذا القسم في الاتجاه الشرقي الغربي كلما اتجهنا شمالاً بحيث تبلغ المسافة بين دمياط وقرية شطا على بحيرة المنزلة خمسة كيلومترات، تقل بالتدريج حتى تصل إلى قرية عزبة البرج، حيث تقترب شواطىء البحيرة كثيراً من نهر النيل ولاتترك بينها إلّا شريطاً ضيقاً من الأرض لايتعدى مئات الأمتار في بعض الأجزاء.

القسم الثاني

ويقع غربي النيل وينحصر بين البحر المتوسط شمالاً ومجرى ترعة أشتوم جمصة وترعة غنيم غرباً فجنوباً بغرب، ثم مجرى نهر النيل شرقاً - وهو أكثر اتساعاً ومساحة من القسم الشرقي، إذ يمتد حدّه الشمالي المطل على البحر المتوسط حوالي ٢٠ كيلومتراً من رأس البر إلى قرية جمصة.

وتمثل دمياط بهذا الوصف أقصى الطرف الشمالي لدلتا النيل بما فيه بحيرة المنزلة، كما تشمل من جهة أخرى جزءاً من إقليم ذي خصائص جغرافية متميزة - هو إقليم ساحل البحر المتوسط الذي يختلف في خصائصه عن الإقليم المداري الجاف الواقع إلى الجنوب منه.(٨)

وقد امتازت دمياط بميزات عديدة جعلت منها موقعاً له وزنه في تاريخ مصر، فمن الناحية الحربية تميزت بسهولة الدفاع عنها لوجودها على ثنية كبيرة من ثنيات نهر النيل أشبه بعنق الزجاجة، في موضع يمثل «العقدية النهرية» تمثيلاً دقيقاً - وهذا العائق يوفر للمدينة العائق المائي لحمايتها في جانب واحد على الأقل - كذلك فإنها كانت مأوى آمناً من الأجواء العاصفة يسهل للسفن القيام بعمليات الشحن والتفريغ - وقد وفرت لها شبكة المستنقعات المحيطة بها سدوداً طبيعية فعالة في مواجهة الهجوم البري والبحري، مع توفر المورد المائي للشرب من النهر(٩)... لأجل هذا فقد انطبق عليها تسمية «قفل بلاد مصر»(١٠).

ومن الناحية التجارية، فقد توفرت لدمياط تسهيلات النقل والملاحة لوجودها على ثنية النيل البارزة - وهذا خلق منها ميناءً نهرياً جيداً. كذلك فإن وقوع المدينة عند التحام طريق التجارة والمواصلات البحرية والبرية، أي في نقطة الانقطاع بين اليابس والماء، جعل منها ميناء تجارياً هاماً تميز بحركة تجارية نشطة بينه (أي الميناء) وموانى البحر المتوسط والشرق الأدنى وخاصة في العصور الوسطى عندما أصبح البحر المتوسط بعداً حقيقياً وهاماً بالنسبة لمصر، وأصبح الشرق الأوسط بمثابة منطقة الكبارى بين المخازن الآسيوية والأسواق الأوربية، فامتد جسر بحري بين دمياط واسكندرية من ناحية - وبيزاوالبندقية وجنوة وسالرنو وأمالفي من ناحية أخرى(١١).

ومع اجتماع الحماية العسكرية لدمياط، والموقع الاستراتيجي، بالإضافة إلى وقوعها على طريق تجارة الهند في القرن الثاني عشر، ووصول خيرات الهند إليها مباشرة - أقول مع اجتماع كل ذلك أصبحت المدينة مركز اجتذاب للتجارة مع سوريا وقبرص وأرمينيا واليونان وكل بلاد البحر المتوسط(١٢).

(٨) السيد خالد المطري، مدينة دمياط - دراسة في جغرافية المدن، رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمة إلى كلية الاداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٤. ويجدر الإشارة إلى أن الموقع المشار إليه في هذا المرجع هو خط كردون محافظة دمياط الحالية، وأنها تضم في وسطها تماماً، وعلى النيل مواقع دمياط في القرن الثامن عشر؛ بمعنى أن الترع والمصارف التي ذكرت في النص لم تكن موجودة خلال الفترة موضوع الدراسة - وإن حفرها كان في الربع الأول من القرن العشرين.

(٩) **المرجع السابق**، ص٩٧.

(١٠) السيوطي، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، ج ٢، (القاهرة، ١٢٩٩هـ).

(١١) المطري، ص١١٣.

(١٢) **نفس المصدر**، ص ١١٤.

تطور الميناء

من القرن الرابع عشر أصبحت دمياط ميناء مصر الأول، وتقدمت على الاسكندرية وورثتها – وفي أواخر القرن الخامس عشر وصلت دمياط إلى أوج عظمتها حين تحولت من ولاية في العصرين الأيوبي والمملوكي إلى «نيابة»(١٣) ولعبت دمياط في العهد العثماني دوراً هاماً في التجارة الخارجية للبلاد، وظل ذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر في الوقت الذي تدهورت فيه الاسكندرية إلى قرية ساحلية لايتجاوز عدد سكانها عام ١٧٩٨ حوالي ٨٠٠٠ نسمة(١٤).

ورغم سوء أحوال مصر خلال القرن السابع عشر وتعرضها للفتن في القرن الثامن عشر وتدهور حال الميناء، فقد ظلت مع ذلك مركزاً تجارياً هاماً؛ كما أن ميناءها ظل يشتغل بالحركة التجارية رغم انسداده بالرمال – مع ذلك فإن انسداد ميناء دمياط بالرمال كان هو المسؤول – إلى جانب أسباب أخرى – عن فقدان هذا الموقع لأهميته التجارية التي تمتع بها طوال العصور الوسطى – فقد كان انسداد البوغاز وقلة الأعماق فيه يمنع اقتراب السفن الكبيرة – وقد قدر علماء الحملة الفرنسية أعماق المياه فيه بما لايزيد على ٧ – ١٢ قدماً تبعاً لحالة تصريف مياه النهر أيام التحاريق والفيضان.

معلومات الرحالة

وصف «ريتشارد بوكوك» الرحالة الانجليزي الذي زار دمياط عام ١٧٣٧ طريق الملاحة عند مصب دمياط بأنه خطر جداً، وأن به سدين من الرمال يجعلان الدخول إليه شديد الصعوبة حتي لصغار القوارب – أما السفن حمولة ٣٠ – ٤٠ طن فكانت تضطر إلى رفع مراسيها والإقلاع في البحر وتفريغ حمولتها في قوارب صغيرة في مرسى السفن في البحر على مسافة ستة كيلومترات، ثم تنتظر الفرصة الملائمة لدخول البوغاز حيث تبقى في المدينة خلال الشتاء(١٥).

وعندما زار «فانسليب» المدينة عام ١٦٧٢ وجدها أعظم المدن المصرية تجارة وقرر أنه كان يخرج منها ٥٠٠ سفينة بين صغيرة وكبيرة محملة بالأرز إلى تركيا.

أما «دي ماييه» قنصل فرنسا بمصر والذي زار دمياط عام ١٦٩٢ فقد قرر أن دمياط هي ثاني مدن القطر، وقدر عدد السفن التي تخرج منها كل سنة بحوالي ١٠٠ سفينة – معظمها محمل بالأرز – وذكر «لوزاخ» أن ميناء دمياط كان يستقبل سفناً تصل حمولتها إلى ١٥٠ طناً، وأن معظم تجارتها مع فرنسا.

وفي عام ١٧٣٠ زار المدينة «جرانجيه» وذكر أن هذه المدينة هي أكثر المدن الموجودة بمصر تجارة وقدر «ريتشارد بوكوك» أن دخل جمرك دمياط عام ١٧٣٧ هو ٥٠٠ – ٦٠٠ كيسة وأنه مؤجر بأربعمائة كيسة(١٦) – وأثبتت تقارير الحملة الفرنسية أن قيمة الواردات التي تمر بجمرك دمياط في ذلك الحين هي ١٥ مليون «مديني» في العام وأن الصادرات هي ٢ مليون(١٧).

العلاقات التجارية

لم يُسمح للأوربيين بالملاحة في ميناء دمياط خلال القرن الثامن عشر، وكان الميناء – بناء على ذلك – هو الميناء المخصص للسفن الإسلامية المشتغلة بالتجارة مع بلاد الدولة العثمانية والساحل الشامي. لكن هذا لم يمنع السفن الفرنسية من العمل بالتجارة بين الميناء وموانىء الدولة العثمانية والساحل الليفانتي(١٨)... ولقد كان

(١٣) جمال الدين الشيال، **«مجمل تاريخ دمياط سياسياً واقتصادياً»**، (الاسكندرية، ١٩٤٩)، ص٤٠.

(١٤) كلوت بك، **«لمحة عامة إلى مصر»**، ج١، غير مؤرّخ، ص٤١٢.

(١٥) المطري، **مدينة دمياط**، ص ١٢٧.

(١٦) الكيسة تساوي ٢٥٠٠٠ بارة – وقد قدم هذه المعلومات الدكتور / السيد خالد المطري مستنداً إلى «جمال الدين الشيال، **«مجمل تاريخ دمياط ...»**.

(١٧) المطري، **مدينة دمياط**، مستنداً إلى الشيال، **مجمل تاريخ دمياط** وواضح من ذلك أن مصر كانت تعاني خللاً في ميزان المدفوعات بلغ ١٣ مليون مديني.

(١٨) الليفانت: مشتقة من كلمة Levaunt التي كانت في اللغة الانجليزية في العصور الوسطى تعبيراً عن الشرق East، وقد انطبقت الكلمة في السابق على المناطق الواقعة على الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط متضمنة تركيا، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، ومصر؛ راجع: Lexicon Universal Encyclopaedia, Art. Levaunt.

المفترض أن تنقل هذه السفن الأرز والحبوب إلى هذه الموانيء - لكنها كانت تغير اتجاهها حالما تترك الميناء المصري، لتبحر نحو أوروبا بحمولاتها التي كان ممنوعاً بيعها إلى هذه البلاد تنفيذاً لقرار الحظر العثماني في ذلك الوقت.

كذلك فإن قباطنة هذه السفن كثيراً ماكانوا يثيرون المشاكل مع سلطات الجمرك في ذلك الميناء بسبب احضارهم سلعاً غير مسموح بتوريدها إلى ذلك الميناء بهدف تجنب دفع رسوم الوارد المقرر عليها فيما لو أنزلت هذه السلع إلى ميناء الاسكندرية - فعلى سبيل المثال كان «الجوخ» غير مسموح بتوريده إلى دمياط - لكن هؤلاء القباطنة الأوروبيين كانوا يأتون به إلى ذلك الميناء بصورة غير شرعية.

ولقد سبب قباطنة السفن الأوروبية كثيراً من المشاكل للسلطات المصرية خلال القرن الثامن عشر بسبب اتباعهم الوسائل التي تعود عليهم بالكسب ضاربين بتعليمات السلطات المصرية عرض الحائط.

فإلى جانب مخالفتهم لتعليمات حظر ارسال الحبوب والأرز إلى أوروبا - فإنهم خالفوا خلال فترة الصراع بين المتنفذين المماليك «على بك الكبير - محمد أبو الذهب ١٧٧٢-١٧٧٣» تعليمات محمد بك أبو الذهب بمنع توجه السفن الأوروبية من دمياط إلى سواحل فلسطين حيث كان «علي بك» قد التجأ عند «ظاهر العمر» - وسافروا بشحناتهم من المواد الغذائية إلى تلك السواحل وأمدوا «علي بك» بشحنات غالية من الحبوب والمؤن - كان في أمس الحاجة إليها خلال إعداد ترتيباته للعودة إلى مصر مرة أخرى بعد هزيمته على يد تابعه في ٢٨ أبريل ١٧٧٢م.

وقد اضطر «محمد بك أبو الذهب» إلى إصدار فرمان في أواخر مارس ١٧٧٣ ينذر فيه القنصل الفرنسي في مصر بأنه إذا استمرت هذه التجارة الممنوعة بين دمياط وفلسطين فإنه سيصادر البضائع الفرنسية ويقبض على القباطنة المخالفين لتعليماته، ثم اتبع ذلك بإرسال المترجم الفرنسي فنتور دي بارادس Venture de Paradis للعمل كنائب قنصل في دمياط وزوده بتعليمات مشددة لإيقاف التجارة الفرنسية مع سواحل الليفانت ومنحه تفويضاً بالقبض على قبطان فرنسي معين كان قد نقل شحنة من الأرز في ذلك الوقت إلى عكا[١٩].

ولقد كان نجاح هؤلاء القباطنة الأوروبيين في تحويل شحنات الأرز من دمياط إلى موانيء أوروبا راجع في الحقيقة إلى تمتع وكيل الجمرك القبطي في دمياط بحق احتكار هذه السلعة، ومن ثم فقد تعامل معه هؤلاء القباطنة بصورة غير شرعية لنقل الأرز إلى أوروبا. ولقد بلغت كمية الأرز المصدرة بهذه الطريقة إلى موانيء أوروبا خلال الفترة ١٧٧١-١٧٧٦ حوالي مائة ألف قنطار كل عام أو ماقيمته ١٤-١٥ ألف جنيه إنجليزي[٢٠].

ومع هذا فإن ميناء دمياط كان هو المنفذ المصري إلى موانيء الليفانت خلال القرن الثامن عشر.

كان الأرز هو أهم سلعة تتلقاها استانبول والروملي والأناضول، ومن بين ٢٨٥٤٤ أردبا كان يصدرها الميناء كل عام كانت عشرون ألفاً من هذه الأرادب من نصيب بلاد تركيا الأوربية والآسيوية، وكانت الثمانية آلاف أردب الباقية من نصيب أوربا، وكانت قيمة ذلك الأرز المصدر إلى بلاد تركيا حوالي ٣٧,٨٠٠,٠٠٠ بارة[٢١]، وكان الميناء يصدر إلى تركيا وبلاد الشام القمح والينسون والوبر المصنوع في القاهرة والشيلان الصوف المصنوعة في الفيوم وقرون الثيران والماعز، والعجوة والبلح المجفف؛ والأقمشة الحريرية من الأسكندرية والمحلة الكبرى؛ والزعابيط الصوفية الحناء؛ والكتان الخشن؛ والكركم؛ والخضروات والحبوب والكتان المغزول؛ والقدور الفخارية؛ والحصر؛ والحمص؛ وريش النعام؛ والجلود؛ والفلفل؛ والسنامكى والفوط صناعة القاهرة، والمناخل الناعمة وأقمشة الضابولي المصرية؛ والعمائم؛ وأقمشة قلوع المراكب؛وجذور

(١٩) Daniel Creceluis, **The Roots of Modern Egypt** (Chicago, 1981), p.98.
Venture de Paradis, **Observations Sur l'Echell e de Damiette** (Paris, 1784), p.111.

(٢٠) Archives National, Affaires Etrangeres, B1 336 (Le Caire, 1776-1781), Folio 26.

(٢١) Andre Raymond, Artisans et Commercants Au Caire Au. XvIIesiecle, Tome I (Damas, 1973), p.186,
ولإمكانية عقد المقارنة الصحيحة بين الأوزان (قنطار) والمكاييل (أردب) فإن القنطار يساوي ١٠٠ رطل يساوي ٤٥ كجم، والأردب يساوي ٢٢٥ كجم، أي أن الاردب يساوي خمسة قناطير بمعنى أن الـ٢٨٥٤٤ أردباً من الأرز التي كان ميناء دمياط يصدرها كل عام كانت تساوي ١٤٢,٧٢٠ قنطاراً.

الزعفران وأدوات صنع النارجيلة؛ والأقمشة القطنية؛ والتمر الهندي؛ والكبريت؛ والعبيد السود.

وفي المقابل فإن موانىء الليفانت كانت تصدر سلعاً كثيرة إلى ميناء دمياط فمن «صور» كان التبغ يجد سوقه الرئيسية في دمياط، إلى جانب المشمش وارد الشام وأخشاب البناء، والشيلان صناعة أنقرة، والحلويات الشامية، والأجواخ، والأقمشة الحلبية، والأقمشة الأموية، والصمغ السوري، والبطيخ اليافاوي، والحرير وارد بروصة، والصابون السوري والدمشقي، والتبغ التركي والسوري، والأقمشة المصنوعة في بيروت، والأقمشة البغدادية، والسجاجيد، وخراطيم النارجيلة، والسعوط، والعنب الجاف، والعنب الطازج، والعنب المعبأ في الصناديق، والتفاح[٢٢].

ورغم أن مصر كانت المورد الرئيسي للقمح إلى موانىء الليفانت – فإن قمح بلاد الشام كان يوفر لمصر ماتحتاج منه في أوقات القحط – فيذكر «أحمد شلبي عبد الغني» في الحادي والعشرين من جمادى أول عام ١١٣٥هـ (٢٧ فبراير ١٧٢٣) ورود «شاهقتان من نحو أرض حوران مملوئتان قمح في كل مركب عشرة آلاف أردب مصري، وابيعوا في دمياط لأن الغلا فحش، وتسامعت به الناس وجميع البلاد والله أعلم»[٢٣] ومن الثابت أن تبادل التجارة بين دمياط وموانىء الليفانت لم يكن هو الشكل الوحيد للعلاقات بين مصر وهذه البلاد، فلا شك أنه كانت هناك حركة بشرية بينهما. فقبل القرن الثامن عشر كانت حركة التجارة بين مصر والشام تتحقق عن طريق الطرق البحرية الرابطة بين موانئها الواقعة على البحر المتوسط، أو بوساطة الطريق عبر سيناء، وكان بعض المسافرين مع هذه المتاجر أو المستفيدين منها تجار مسلمين شوام – ويذكر الجبرتي من بين هؤلاء التجار المشتغلين بتجارة الصابون والتبغ والسلع الأخرى – والذين جاؤا مع تجاراتهم «السيد بدر الدين المقدسي والحاج سعودي الحناوي.»[٢٤].

أما في القرن الثامن عشر، فقد اتخذت «الحركة البشرية» هذه مظهراً كان له أثر كبير في العلاقات التجارية المصرية.

كانت مصر قد خضعت خلال القرن الثامن عشر لحكم مملوكي سيطر على النظام العثماني الشرعي. وكان هذا الحكم «المملوكي» يستمد موارده المالية – إلى جانب ماتغله السيطرة على نظام الالتزام الزراعي – من التجارة في نطاق الأقاليم العثمانية، وهو نوع من التجارة يمكن وصفه بأنه كان يشكل جزءاً من «سوق عالمي عثماني» يستجيب لدواعي التقلبات والتيارات الداخلية مع استجابة سطحية لتأثرات التجارة خارج الأمبراطورية العثمانية.

مع منتصف القرن بدأت أوربا تتطلع إلى «المادّة الخام» المتوفرة في مصر وبقية أجزاء الشرق الأوسط، ولكي تغرى هذه البلاد على الاستجابة لمتطلباتها، استخدمت الترغيب المالي والعروض السخية التي افتقدها «السوق العثماني». وفي نفس الوقت كانت أوربا تبحث أيضاً عن أسواق لمنتجاتها. من الناحية الأخرى كان «المماليك» أصحاب السلطة الفعلية في مصر قد انغمسوا في ذلك الصراع الدموي على السلطة منذ الثلث الأخير من القرن السابع عشر، وأصبحوا في حاجة ماسة إلى السلاح والبارود من أوربا.

هنا يظهر دور «الحركة البشرية» الليفانتية والاتجاهات الجديدة للتجارة المصرية على الساحة.

كانت مصر قد شهدت خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر (١٧٣٠ تقريباً) حركة مهاجرة كبيرة من جانب المسيحيين الشوام – لأسباب غير مؤكّدة حتى الآن، وإن كان بعض المؤرخين ينسب هذا الاندفاع إلى اضطهاد تعرضوا له كملكانيين (أي أرثوذكس شرقيين من الذين خضعوا للجمع الخلقيدوني عام ٤٥١ م) من جانب الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية. وكان أغلب هؤلاء المهاجرين من التجار الذين كانت لهم صلات تجارية بمصر، وبالتالي فقد حطوا رحالهم لدى وصولهم إلى البلاد في موانىء التجارة الشرقية (دمياط ورشيد) حيث استقروا وشرعوا في ممارسة انشطتهم التجارية. وبمضي الوقت تفوقوا على التجار

---

(٢٢) «وصف مصر»، تأليف علماء الحملة الفرنسية – وترجمة زهير الشايب، المجلد الخامس (القاهرة، ١٩٧٩) ص ص١٢٦–١٦٢.

Giovanni Mariti, **Travels Through Cyprus**, Syria and Palestine "Vol.11", (London, 1723), pp. 208-211.

(٢٣) أحمد شلبي عبد الغني، **أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات**، تقديم وتحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، (القاهرة، ١٩٧٨)، ص ٣٦٢.

(٢٤) الجبرتي، **عجائب الآثار**، المجلد الثالث، ص ١٩٤.

المسلمين، ثم اقتفوا آثار التجار الأوربيين في الإشتغال بتجارة (التصدير)، فسيطروا على تجارة الأقمشة الفرنسية.

وخلال منافسة التجار الشوام للتجار المسلمين في دمياط، فرضوا سيطرتهم على تجارة الأرز هناك. وكان الأرز أحد أهم المحاصيل النقدية المصرية (cash crops)، ويمثل نسبة ١٣،٨٪ من حجم التصدير الكلي لمصر.

وكان فلاحو دمياط الذين يزرعون الأرز يقترضون المال من المقرضين الشوام بنسب تصل إلى ١٠٪ لإنماء زراعتهم التي كانت تباع بعد ذلك إلى التجار الشوام للتصدير إلى الامبراطورية العثمانية. وهكذا ادخل التجار المسيحيون الشوام خلال سنين إقامتهم في دمياط مهنة «الإقراض» في دلتا مصر كأحد مظاهر التحول إلى «اقتصاد المحاصيل النقدية» الذي كان الفضل يعود إليهم في انتهاجه. وباستمرار سيطرة «التجار الشوام» على تجارة الأرز في دمياط بدأت تظهر المنازعات بينهم وبين التجار المسلمين – تلك المنازعات التي كانت تأخذ، في بعض الأحيان، طابعاً دينياً. ولعل هذا يفسر اتجاه التجار الشوام المسيحيين في ذلك الوقت إلى شراء «البراءات» (رخص كانت تبيعها القنصليات الأوربية، يتمتع حاملوها بحقوق وامتيازات في الإقليم الذي يعيشون فيه extra territorial rights من القنصليات الإيطالية والفرنسية، أو الانتساب إلى الأوربيين عن طريق المصاهرة.

ومع تزايد السيطرة المسيحية الشامية على تجارة الأرز الهامة، فقد تحولوا بتجارتهم إلى «فرنسا» يصدرونه إليها بدلاً من «الامبراطورية العثمانية» – في ارهاص يسجل بدايات التحول التجاري المصري من الامبراطورية العثمانية التي كان حجم التصدير إليها يبلغ ٦/٧ التصدير الكلي إلى أوربا.

في سبيل حصوله على موارد أكثر لتحقيق مطامحه السياسية والتفوق على منافسيه – لجأ علي بك الكبير (١٧٦٨–١٧٧٢) إلى إحداث تغيير جذري في مجال الإدارة المالية للبلاد عندما طرد موظفيه العاملين في «الجمارك» واستبدلهم بالتجار الشوام المسيحيين الذين استخدموا خبراتهم المالية في إطلاع «المتنفذ المملوكي» على أساليب جديدة لاستخراج الأموال، كان من بينها تصدير المواد الغذائية والمواد الخام وتلبية احتياجات الأسواق العالمية التي كانت في شوق لهذه الأصناف المصرية – وفي المقابل فقد فتح «علي بك» أبواب مصر لهؤلاء الشوام واستقدم أعداداً أكبر منهم ومكنهم من الحلول محل التجار المسلمين.

وهكذا شرع التجار المسيحيون الشوام، بعد أن مكنهم «علي بك» من الجمارك، في حيازة السيطرة على التجارة، ومن خلال خبرتهم في هذا المجال، وسيطرتهم على تلك الجمارك (ميناء دمياط ثم الموانىء الأخرى)، أصبحوا قادرين على تدعيم مواقعهم في التجارة المصرية وانتزاع نصيب الأسد منها لأنفسهم. بمعنى أنه بقدوم التجار المسيحيين الشوام إلى دمياط وانتزاعهم السيطرة على التجارة الهامة كالارز، وتحويل عمليات التصدير المربحة إلى (فرنسا) بدلاً من الدولة العثمانية، وهيمنتهم على الجمارك المصرية وعلى رأسها (ميناء دمياط) – وتمتعهم بحماية المتنفذين المماليك أصبحت التجارة المصرية – تقريباً – في ايديهم.(٢٥)

وعلى هذه الصورة تأكد الوجود الشامي المسيحي في (دمياط) واحتلت الأسماء الشامية مركز الصدارة في التجارة المصرية هناك، فظهرت أسماء أسر (فرعون) و(سرور) و(طويل) و(ترك) و(بوكتي) كبيوت تجارية مهمة.

أما هؤلاء الذين سيطروا على الجمارك في ذلك الميناء فنذكر منهم «حنا فخر» التاجر الشامي هناك، وابنه «انطون» كبير المعلمين بنفس الجمرك، وشقيق آخر له عمل معه (كمعلم) أيضاً هناك.(٢٦)

وغني عن القول إن التجار المسيحيين الشوام لم يكتفوا بالإقامة والعمل في (دمياط) فقط – فقد انساحوا إلى باقي الموانىء المصرية الأخرى كبولاق ومصر القديمة والاسكندرية ورشيد والسويس والقصير، وسيطروا عليها التزاماً، واشتهرت لهم أيضاً أسر وبيوت هناك – كما ازدهرت تجارتهم في القاهرة والاسكندرية واشتغلوا إلى

(٢٥) Afaf Lutfi Al-Sayed Marsot, **Egypt in the Reign of Muhammad Ali**, (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 1-22.

(٢٦) Albert Hourani, The Syrians in Egypt in The Eighteenth and Nineteenth Centuries, Separate impression from **Colloque International Sur L'Histoire Du Caire** (East Berlin, 1969), p.221-224.

جانب التجارة - بالسمسرة وبيع الأقمشة وتجارة الخردوات المعدنية والأحجار الثمينة وأقاموا الوكالات والتجمعات السكنية - لكن اختصاص الدراسة بميناء (دمياط) يستوجب عدم الخوض فيما هو خارج نطاقها.(٢٧)

وفي دراسته لحركة الهجرة الشامية إلى مصر - بصفة عامة - خلال الثلث الأول من القرن الثامن عشر ينتهي «بولس قرالي» إلى أن أكثرية الشوام الذين أتوا إلى مصر في ذلك الوقت كانوا من الطائفة المارونية،(٢٨) ويؤكّد صحة هذا القول حقيقة أن الكنائس التي أقامها التجار الشوام المسيحيون في دمياط كانت كنائس «مارونية»، رغم أن الأرثوذكس الشرقيين من الشوام هناك قد أفادوا أيضاً من خدماتها.(٢٩)

وفي تحديده لمسيرة هذه الهجرات وصولاً إلى مصر - يذكر «قرالي» أنها كانت تخرج من دمشق وحمص وطرابلس وصيدا، ثم تتجه شمالاً نحو دمياط ورشيد والاسكندرية، حيث يستقر بعضها هناك ثم يندفع قسم منها إلى القاهرة(٣٠).

ومايعنينا من ذلك التحديد هو أن دمياط كانت نقطة الوثوب ومواطىء القدم الأولى foot hold لتلك الحركة البشرية الشامية التجارية التي طرقت أبواب مصر في الفترة موضوع الدراسة. هكذا كانت الحركة البشرية بين مصر وبلاد الليفانت خلال القرن الثامن عشر مرتبطة وجوداً وعدماً بالحركة التجارية، ليكونا معاً شكل العلاقة بين الجهتين، تلك العلاقة التي كان لميناء دمياط دور كبير فيها بطبيعة الحال.

وقد وفرت لنا وثائق الأرشيف الوطني بباريس بعض المعلومات عن حركة الملاحة في ميناء دمياط خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فتذكر هذه الوثائق أن السفن الأوربية التي غادرت ميناء دمياط محملة ببضائع عام ١٧٨١ كانت كالآتي:

الجنسية	إلى مرسيليا	إلى قبرص والشام	المجموع
فرنسية	٨	١٩	٢٧
بندقية وراجوزيه	-	١٠	١٠
روسية	-	٢	٢
			٣٩ سفينة(٣١)

كما قدم هذا الأرشيف قائمة بالسفن القادمة إلى دمياط عام ١٧٧٦.

الجنسية	من مرسيليا	من تركيا	المجموع
فرنسية	١٢	٦٠	٧٢
بندقية	-	٢	٢
انجليزية	-	٢	٢
راجوزية	-	٤	٤
	١٢	٦٨	٨٠ سفينة(٣٢)

وعلى عكس ماقرره «ريتشارد بوكوك» وتقارير الحملة الفرنسية عن وجود خلل في ميزان المدفوعات يمثل فرقاً كبيراً بين الواردات والصادرات في جمرك دمياط (عام ١٧٣٧ بالنسبة لبوكوك - عام ١٧٩٨-١٨٠٠ بالنسبة للحملة الفرنسية) فقد أثبتت التقارير الفرنسية أن دمياط استقبلت عام ١٧٨٣ ماقيمته ١٠,٤٦٥,١٢٥ جنيها إنجليزياً وصدرت ماقيمته ١٠,٥٠٠,٠٠٠ جنيهاً انجليزياً، أي أن الفرق في ميزان المدفوعات ٣٤٨٧٥ جنيهاً فقط.(٣٣)

كذلك فقد أفادت دفاتر الإيرادات المودعة بدار الوثائق بالقاهرة أن ميناء دمياط كان يوفر نسبة عالية من إيرادات الخزينة المصرية، وهذا راجع بالطبع إلى اتساع حجم معاملات هذا الميناء مع بلاد تركيا والليفانت.

فقد تراوحت الرسوم الجمركية على السلع الواردة من هذه

(٢٧) للمزيد من المعلومات عن نشاط المسيحيين الشوام في مصر في القرن الثامن عشر الميلادي راجع: حوراني.

(٢٨) الخوري بولس قرالي، **السوريون في مصر**، (القاهرة: المطبعة السورية، ١٩٢٨)، ص١٠٥؛ وقد أورد (قرالي) قوائم كاملة بأسماء المهاجرين السوريين إلى مصر على مدى سنوات القرن الثامن عشر.

(٢٩) Albert Hourani, p.222.

(٣٠) قرالي، السوريون، ص١٠٦.

(٣١) Archives National, Paris - Marine B7 - 440.

(٣٢) Ibid, B1 336, Caire, 1776 - 1781.

(٣٣) Archives National Paris, Marine B7, 449, 1784-85, Folio 6. — Quai d'orsay Archives, **Paris-Memoires et Documents - Egypte**, Vol.1, 1778-1861 Tableau General - Port d'Alexandrie et Damiette 1783.

البلاد، والمصدرة إليها بين ١٠ و١٢/ – فيما عدا بعض السلع التي كان تقدير الرسوم عليها يتم بطريقة غير النسبة المئوية – فالعجول كان يحصل عليها رسوما مقدارها ١٨٠ مديني للعجل الواحد، وأخشاب البناء من ١١ إلى ٣١ مديني لكل ٦٠٠ قطعة، والحرير ووبر الحرير والقطن ٦٠ مديني للقطعة، والأطواق والإطارات ٢ مديني لكل ١٠٠ إطار، والخيول ١٨٠ مديني للحصان، والكستناء ١٠ مديني لكل قفتين، والعبيد ١٤٦ مديني لكل أربعة، وأقمشة حلب ٣٠ مديني للقطعة، وأقمشة الأموي ٤٠ مديني للقطعة، ورحى الطواحين ٨٦ مديني للواحدة، وصابون الشام ٣٠ مديني للبالة الصغيرة، وأحزمة السروج الصوفية ١,٥ إلى ٢,٥ مديني للسرج، والتبغ الشامي ٢ إلى ٤ مديني للأقة، والخل ٥٠ مديني للبرميل، والعنب المعبأ في صناديق ٣٦ مديني للصندوق، والتفاح ٣٠ مديني للصندوق، والألواح والعوارض الخشبية ٢٩ مديني لكل ١٠ ألواح، والشيلان الصوف الفيومي ٣ مديني للواحد، والعجوة ٢ مديني للقفة، والبلح المجفف ٤٥ مديني للقفة، والأقمشة الصوفية (الزعابيط) ٥ مديني للقطعة، والحناء ٨ مديني للبالة، والكتان الخشن ٢ مديني لكل حمولة، والخضروات والحبوب ١٠٠ مديني للأردب، والكتان المغزول ١٨ مديني لكل ١٠٠ رطل، والحصر ٢ مديني للواحدة، والحمص ٩ مديني للأردب، والجلود الرقيقة ٣ مديني لكل جلد، والفلفل ٦٠ مديني لكل ١٠٠ رطل، والأرز ٧٠ مديني للأردب، والعباءات الصوفية ٣ مديني للقطعة، وأقمشة القلوع مديني واحد للقطعة، والأقمشة من القطن ٣٠ مديني للبالة الواحدة(٣٤).

والجدول الآتي الذي يضم إيرادات ميناء دمياط عن سنوات مختارة في الفترة بين نهايات القرن السابع عشر ونهايات القرن الثامن عشر – يوضح التطورالذي طرأ على إيرادات هذا الميناء – وهو تطور كان بالزيادة وليس بالنقصان – مما يؤكّد صحة ماانتهينا إليه من أن ميناء (دمياط) كان مورداً رئيسياً من موارد الخزينة المصرية – وإن كان يلاحظ أن رقم الايراد كان يتسم بالثبات في سنوات عديدة – وهو أمر يرجع إلى أن الميناء كان يخضع لنظام الالتزام الذي يلتزم فيه الملتزم بتأدية مبلغ معين من المال سنوياً على أن يحصل هو على (الفائظ) الفارق بين ماأداه للخزينة وما قام بتحصيله – وهو فارق يعود عليه بالربح الوفير.

السنة الهجرية	مايقابلها بالتقويم الميلادي	كيسة	كسور	ملاحظات
١١٠٨	١٦٩٦	٤٩	١٩٢١٠	نهايات القرن السابع عشر الميلادي
١١١٦	١٧٠٤	٤٩	١٩٢١٠	بدايات القرن الثامن عشر الميلادي
١١١٨	١٧٠٦	٤٩	١٩٢١٠	
١١٢٠	١٧٠٨	٤٩	١٩٢١٠	
١١٢٣	١٧١١	٤٠	١٩٦٩٦	عام الحرب الأهلية في القاهرة (سنة الفتنة) (الواقعة الكبيرة)
١١٢٩	١٧١٦	٤٧	٢١٤٩٦	
١١٣٠	١٧١٧	٥٧	٢١٤٩٦	
١١٤٥	١٧٣٢	٥٧	٢١٤٩٦	
١١٦٢	١٧٤٨	٦٠	٤٣٥٦	
١١٦٦	١٧٥٢	٦٠	٤٣٥٦	
١١٧٣	١٧٥٩	٦٠	٤٣٥٦	
١١٧٩	١٧٦٥	٦٢	١٤٥٣٠	
١١٨٠	١٧٦٦	٦٢	١٤٥٣٠	
١١٨١	١٧٦٧	٦٢	١٤٥٣٠	
١١٨٧	١٧٧٣	٦٢	١٤٥٣٠	
١١٨٩	١٧٧٥	٦٢	١٤٥٣٠	
١١٩٣	١٧٧٩	٦٢	١٤٥٣٠	
١١٩٧	١٧٨٢	٦٢	١٤٥٣٠ (٣٥)	

(٣٤) وصف مصر «المجلد الخامس»، ص ص ١٢٦–١٤٧، والمديني هو الدرهم المؤيدي نسبة إلى السلطان المؤيّد أبو نصر شيخ المحمودي (١٤١٢–١٤٢١) الذي ضرب عام ١٤١٥ – وحرف اسمه إلى (ميدي) وأسماء الأوربيين (مديني) وهو يساوي البارة (الوحدة الأساسية في النقد المستعمل في مصر) أو النصف فضة – راجع د. عبد الوهاب بكر «الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر»، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٨٢، ص١٨٢.

(٣٥) دار الوثائق القومية بالقلعة:

– دفتر أصول مال الجمارك ومقاطعات مذكورين عن سنة ١١٠٨ يخص المحاسبة

– دفتر عن إيرادات مال الجمارك عن سنة ١١١٦.

– دفتر أصول مال اسكلها ومقاطعات تابع قلم شهر درواجب سنة ١١١٨.

– دفتر مال اسكلها ومقاطعات مذكورين اعني ايرادات الجمارك عن سنة ١١٢٠ – ١١٢٣.

– دفتر أصول مال اسكلها ومقاطعات قلم شهر دورواجب سنة ١١٢٩

خاتمة

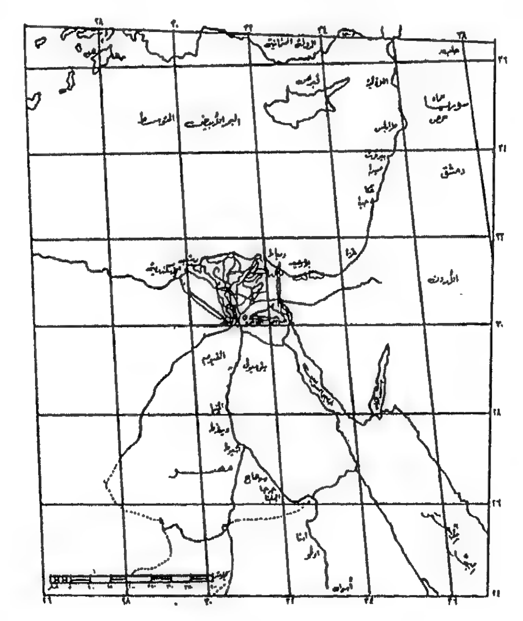
قام ميناء دمياط خلال القرن الثامن عشر بدور الوسيط التجاري بين مصر وعالم الليفانت، فاستقبل وأرسل العديد من السلع والمنتجات إلى تركيا والروملي والأناضول وبروصة ودمشق وحلب واللاذقية وبيروت.

كما أصبح الميناء والبلاد مستقراً للكثيرين من أبناء عالم الليفانت – وخاصة المسيحيين الشوام – الذين اتخذوا من التجارة حرفة، فازدهرت تجارتهم واستدعوا اليهم ذووهم، وكونوا في مصر كنائسهم وأديرتهم وتشعبت علاقاتهم وأصبحوا عمد الأعمال التجارية والمشروعات الكبرى في البلاد.

وتوافدت على الميناء السفن من أوربا وتركيا تنقل الحمولات وتوفر المواد الغذائية – وخاصة أرز دمياط الذي تنافست بلاد أوربا على الحصول عليه رغم الحظر العثماني على شحنه مع الحبوب إلى هذه البلاد – وزادت التجارة فيه بصورة غير شرعية، من إرباح وكلاء الجمارك الشوام خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر، حيث كانوا يسمحون بمخالفة الحظر ويحصلون من قباطنة السفن على رسوم مبالغ فيها عن كل أردب من الأرز.

ومثل ميناء دمياط بوضعه الفريد ومكاسبه العالية مصدراً هاماً من مصادر الإيراد للخزينة المصرية – وتفوق خلال القرن موضوع الدراسة على ميناء الاسكندرية.

ولم يفقد الميناء أهميته هذه وصلاته ببلاد الليفانت إلّا خلال سنوات القرن التاسع عشر، عندما اتجهت سياسة محمد علي إلى إحياء التجارة مع بلاد أوربا، فازدهرت الاسكندرية وعمر ميناءها على حساب ذلك الميناء إلى أن توارى في ظلال النسيان.



و ١١٣٠.

– دفتر مال خراج ولاية اسكلها ومقاطعات سنة ١١٤٥.

– دفتر مال اسكلها ومقاطعات شتوي حاصة غير اذ اخراجات ومضاف جديد واجب سنة ١١٦٢ و١١٦٦ و١١٧٣ و١١٧٩ و١٩٨٠ و١١٨١.

– دفتر يتضمن أصول ايرادات الجمارك عن سنة ١١٨٧.

– دفتر مال اسكلها ومقاطعات سنة ١١٨٩.

– دفتر امناي مذكورين ملتزمين نواحي أو سكلات ومقاطعات سنة ١١٩٣.

– دفتر أصول مال اسكلها ومقاطعات واجب سنة ١١٩٧ تابع قلم شهر اعنى جمارك بخص المحاسبة.

– دفتر يتضمن عوايد أرباب المقاطعات والولايات.

– دفتر إخراجات اسكلها ومقاطعة.

– دفتر إخراجات الاسكلات والمقاطعات أموال أميري.

وهذا الجدول يمثل صافي إيرادات الميناء بعد خصم ماكان يسمى (بالإخراجات) أي المصاريف التي تحتاج إليها أعمال الإدارة للميناء والمدينة من مرتبات جنود ورواتب موظفين ومصاريف وكلاء الجمرك والمبالغ التي تنفق لإصلاح وحسن إدارة الميناء.

العصور، المجلد الأول، الجزء الثاني، ١٩٩ ـ ٢١٢ (١٩٨٦)

القنوات والنظام الزراعي في المدينة المنورة

د. عبدالله آدم نصيف

ملخص البحث: يناقش هذا البحث طريقة إنشاء القناة في المدينة المنورة وطريقة توزيع مائها على المزارعين، وقد اشتمل البحث على شرح مفصل لطريقة الحصول على الماء الباطني بوساطة القناة، وأشار إلى اهتمام الحضارة الإسلامية بهذا النظام المتقدم الذي ورثته من الحضارات القديمة. واستعرض المصطلحات التي عرفت بها القناة في انحاء الوطن العربى ثم أشار إلى عدد القنوات في المدينة وماكتبه الباحثون عنها. وقبل أن يناقش البحث طريقة إنشاء القناة في المدينة. وكيفية التغلب على المشاكل الهندسية التي تواجه عملية الحفر، استعرض الباحث الطريقة المتبعة في ايران باعتبارها الموطن الأصلي لهذا النظام. وقد اشتمل هذا الغرض على كل الخطوات المتبعة في عملية إنشاء القناة، واجاب على كل التساؤلات التي قد تطرأ عن كيفية معرفة أماكن تجمع المياه تحت سطح الأرض والمكان الذي يخرج هذا الماء ليجري على وجه الأرض. وتطرق البحث إلي المهمة المناطة بالمسَّاح وطريقة قياس الانحدار في سطح الارض، كما تطرق إلى الأعمال المناطة بالمقنى وكيف يقوم بتنفيذ مهمته والأخطار التي يواجهها وكيفية التغلب عليها. وقد أشار البحث إلى عدد القنوات في إيران وأطوالها وأبعادها وتكاليف إنشائها. وبعد هذا الاستعراض المفصل للقنوات في إيران قام الباحث بمناقشة إنشاء القناة في المدينة. وطريقة الحفر المتبعة. وأخيراً تطرق البحث إلى طريقة توزيع ماء القناة بين المزارعين وأشار إلى أداة قياس الوقت ثم إلى كيفية إدارة القناة وصيانتها.

كلنا نعرف أهمية الماء ودوره في الحياة، وقد قال خالقنا جلّ وعلا:

﴿وجعلنا من الماء كل شيء حيّ﴾. وقد اعتمد العالم القديم في عصوره المتحضرة على مختلف الوسائل للحصول على الماء، فاستغل مياه الأنهار، وبنى السدود، وحفر الآبار، وأنشأ القنوات. وكانت هذه الأخيرة من أهم الطرق والأساليب التقنية في الحصول على الماء، وقد لعبت دوراً بارزاً في نشوء القرى والواحات في المناطق الجافة من العالم القديم.

وتتمثل هذه الطريقة في استخراج الماء المخزون تحت سطح الأرض، وذلك بسحبه بوساطة نفق يحفر أفقيا في باطن الأرض، ويبنى ويسقف بمادة صلبة إذا كانت التربة رخوة، ويستمر الحفر والبناء حتى يخرج النفق إلى النور، وينساب الماء على سطح الأرض بصفة دائمة في منطقة أقل ارتفاعا. ويعتمد طول امتداد النفق وقصره على انحدار سطح الأرض، فإذا كان الانحدار شديداً نسبيا فإن القناة سوف تكون قصيرة. وأما إذا كان الانحدار بطيئا فإن القناة، في هذه الحالة، سوف تمتد إلى مسافة أطول. هذا ويُحفر عدد من الآبار الرأسية على ظهر القناة، لإخراج المادة المتخلفة عن الحفر، وللتهوية وللنزول إلى النفق عند الحاجة (أنظر شكل ١).

ويجمع الباحثون تقريبا. على أن الحصول على الماء بطريقة القنوات قد اخترعت في إيران منذ القرن السابع ق.م أو قبله، ومن ثم انتشرت إلى بقية مناطق العالم القديم. كما يرون بأن أوسع انتشار للقنوات كان في العصر الإسلامي، فبعد أن جاء الإسلام وحمل العرب لواء الحضارة، نجدهم قد اهتموا بهذا النظام، وأولوه عناية كبيرة، ونشروه في أماكن كثيرة من العالم. فبنو القنوات في أماكن شتى من الجزيرة العربية، وفي شمال أفريقيا، وفي قبرص وجزائر الكناري في البحر المتوسط، وفي إسبانيا (الأندلس)، ثم قام

الأسبان بدورهم بنقل هذه الفكرة إلى أمريكا الجنوبية.[١]

وقد اهتم العلماء العرب القدامى بعلم خصائص الماء وطريقة استنباطه، ومن ذلك مصنف أبي بكر محمد بن الحسن الحاسب الكرجي المتوفى في بداية القرن الخامس الهجري.[٢] فهذا الكتاب تضمن، بالإضافة إلى الدراسة الجيولوجية والهيدرولوجية، بحث في هندسة القنوات وإنشائها وطرق صيانتها. وهناك من العلماء العرب من سبق الكرجي في التأليف عن علم خصائص المياه، مثل أبي بكر أحمد بن علي بن الوحشية النبطي الكلداني العراقي، الذي كتب في بداية القرن الثالث الهجري عن «علل المياه وكيفية استخراجها واستنباطها من الأراضي المجهولة الأصل». هذا وقد أشار الدكتور عبد الهادي التازي، في الندوة الثانية التي عقدتها الأكاديمية الملكية المغربية بالمغرب، عن السكان وتزايدهم والماء والغذاء، إلى عدد من المؤلفات العربية عن الماء. وتحدث عن اهتمام العلماء العرب المسلمين بهذا الجانب، وقال: إن ماحرره أبو الوفاء محمد البوزجاني في أواسط القرن الرابع الهجري، حول هذه المواضيع ليؤكد بدوره أن المجتمع الإسلامي، كان يشعر في حياته اليومية بالحاجة إلى أن يظل مرتبطا بالعلم من أجل إسعاد الإنسان. كما أشار الدكتور التازي إلى أنه من خلال استعراض تاريخ الماء عند العرب، تتجلى ظاهرة حضارية دقيقة وراقية.[٣]

كلمة «قناة» هي الكلمة العربية التي تعبر حقيقة من هذا النظام، وهي مستعملة في إيران بصورة أوسع من كلمة «كرز» أو «كهريز» الفارسية، والتي شاع استخدامها في جنوب غرب آسيا، في جهات باكستان وأفغانستان.[٤] كما استعملت كلمة «كهريز» أيضاً في العراق.[٥] أما في بقية أنحاء العالم العربي، فقد استعملت اصطلاحات أخرى للدلالة على هذا النظام، ففي المملكة العربية السعودية استخدمت كلمة «عين»، وفي عُمان استخدمت كلمة «فلج»، وكلا الكلمتين عربيتان وتعنيان الماء الذي يجري على وجه الأرض بدون انقطاع.[٦]

أما في سوريا وشمال افريقيا ماعدا المغرب، فقد شاع اصطلاح «فجارة» أو «فقارة»[٧] المشتقة من كلمة «فقير» العربية وجمعها «فقر»، هي تعني سلسلة الآبار المتصلة مع بعضها من إسفلها. وقد استعملت هذه الكلمة في المدينة للدلالة على هذا المعنى فقط.[٨] أما القناة كلها بآبارها ونفقها ومائها، فقد عرفت في المدينة بكلمة «عين»، وعرفت الأرض التي تسقيها بكلمة «خيف»، وذلك ليس في المدينة فقط، وإنما في أنحاء أخرى من الحجاز. وأحيانا تطلق كلمة «خيف» للدلالة على القناة والأرض التي تسقيها معا.

وتحتوي المدينة المنورة على عدد كبير من القنوات التي أنشئت خلال العصور الإسلامية. ولقد وصف كل من الفيروز أبادي، الذي عاش في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي.[٩] والسمهودي، مؤرخ المدينة في القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي، بعض هذه القنوات. ويشير السمهودي إلى أن هناك بعض القنوات التي أنشئت قبل الإسلام، ثم تجددت في القرن الأول الهجري، إلا أننا لانعرف عنها شيئا.[١٠] وفي الفترة الأخيرة نجد أن مؤلف كتاب «**رسائل في تاريخ المدينة**»، وهو أحد ملاك القنوات في المدينة المنورة، ويذكر في وصفه للمدينة إبان سنة ١٣٠٣ هـ/١٨٨٥م تقريباً، أنه كان بالمدينة إحدى وخمسون قناة، منها ثمان وثلاثون قناة جارية، والباقي بعضها منقطع والبعض الآخر لازال تحت الشغل. وقد عد

(١) انظر مثلا: H.E. Wulff, "The Qanats of Iran", **Scientific American**, 218, No.4 (1968), 94-105, Paul Ward English, "The Origin and Spread of Qanats in the Old World", **Proceeding of the American Philosophical Society**, Vol. 112 (1968), 170-81; and Ann K.S. Lambton. Art "Kanat" in **Encyclopaedia of Islam**, 2nd. ed., Vol. IV, pp.528-44.

(٢) الكرجي، **إنباط المياه الخفية** (حيدر آباد، ١٣٥٩/١٩٤٠).

(٣) عبد الهادي التازي، «السكان والماء والغذاء»، **جريدة الجزيرة**، عدد ٣٧٧٩، (الرياض، ٢٤ يناير ١٩٨٣).

(٤) G.B. Cressey, "Qanat, Karez and Foggaras", **Journal of the Central Asia Society**", Vol. XL, (1958), pp.27-44.

(٥) أحمد سوسة، **ري سامراء في عهد الخلافة العباسية**، جـ(١)، (بغداد، ١٩٤٨)، ص٢٧٣.

(٦) محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، إعداد وتصنيف يوسف خياط (بيروت: دار صادرة، ١٩٥٥)، ص ص٩٤٧، ١١٢٤.

(٧) سوسة، ري سامراء، ص ٣٢٧٤، وانظر: Lambton, p. 529.

(٨) علي حافظ، **فصول من تاريخ المدينة المنورة**، (جدّة، ١٣٨٨/١٩٦٨)، ص٢٧٢.

(٩) مجد الدين الفيروز أبادي **المغانم المطابة في معالم طابة**، تحقيق حمد الجاسر (الرياض، ١٩٦٩)، ص ص٨٦، ٢٩٤، ٣٧٢.

(١٠) نور الدين علي بن أحمد السمهودي، **وفاء الوفاء**، تحقيق محمد عبد الحميد، (القاهرة، ١٩٥٥)، جـ٣، ص ٢٨٤-٨، جـ٤، ص ١٢٧١-٥.

أشجار النخيل التي تسقى بماء هذه القنوات، فكانت جملتها إثنتين وسبعين ألفا ومائتين وخمسين نخلة، وذلك عدا أشجار الفاكهة الأخرى التي ذكر ثلاثة عشر نوعا منها[١١].

وقد ألف الأستاذ على حافظ، مؤسس جريدة «المدينة» ورئيس بلديتها السابق، كتابا بعنوان "**فصول من تاريخ المدينة المنورة**"، اشتمل على معلومات مفصلة عن القنوات بالمدينة. وقد احتوى البيان الذي نظمه عن القنوات في كتابه هذا، على أربع وأربعين قناة، منها إحدى وأربعون قناة ذكرت في كتاب "**رسائل في تاريخ المدينة**" الذي يبدو أنه لم يطلع عليه آنذاك، وقد قدر علي حافظ عدد أشجار النخيل الموجودة في المدينة عند تأليفه لهذا الكتاب سنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م بنصف مليون نخلة، ومعدل ماتحمله كل نخلة من التمر نحو ١٦٠ كيلا. ولقد تضمن البيان المذكور أسماء الأشخاص الذين أنشأوا هذه القنوات، وتاريخ الإنشاء، والمكان الذي تقع فيه البئر الأم للقناة، والمنطقة التي تسقيها، وطول القناة وتاريخ توقف مائها عن الجريان. ومن ذلك يتضح أن ثلاثا من هذه القنوات، قد تم إنشاؤها في القرن الأول الهجري، وهي قنوات الزرقاء والمالحة – اللتان أنشئتا بأمر الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنه)، وقناة الزبير، وثلاث قنوات لم يوضح البيان تاريخ إنشائها، وهن قنوات العونية وبنية السراتي ومروان، إلا أن إحداها وهي قناة بنية السراتي، فقد ذكر مؤلف كتاب «**رسائل في تاريخ المدينة**»[١٢]، انه قد فاض ماؤها على وجه الأرض في ذلك العام الذي ألف فيه الكتاب المذكور، حوالي سنة ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م. أما القنوات الأخرى فقد نص البيان الذي أعده علي حافظ، على أنه قد تم إنشاؤها في فترة متأخرة فيما بين سنة ١٢٠٠ – ١٣٢٥هـ (١٧٨٤/١٧٨٥ – ١٩٠٧م). ولكن يحتمل – كما يبدو لي – أن بعض هذه القنوات قد أنشيء في فترة سابقة، قد ترجع إلى عصر ماقبل الإسلام، ولكنها خربت وتعطلت فأعيد إصلاحها وتعميرها، خاصة إذا أدركنا بأن السيد علي حافظ قد استخدم فى البيان تعابير «المعمرون للخيف» و «تاريخ تعمير الخيف»، وكلمة «عمّر» ومشتقاتها قد لا تعني دائما «أنشأ» وإنما قد تعني «أصلح». ويؤكد لنا ذلك أن قناة الغرابية التي ذكرها مؤلف كتاب "رسائل في تاريخ المدينة"، قال إنها كانت منقطعة، وإن نخيلها يسقى من الآبار بوساطة السواني، وهي طريقة رفع الماء من البئر باستخدام الحيوان، سواء من الابل أو البقر أو الحمير، بينما ورد في البيان الذي أعده علي حافظ أن تاريخ تعميرها كان سنة ١٣٢٤ / ١٩٠٦، ثم انقطعت في سنة ١٣٦٢ / ١٩٤٢. ولكن مع هذا فإن أهل المدينة في العصر الحديث قد زاولوا فعلا عملية إنشاء القنوات، حسبما أوضح السيد علي حافظ في كتابه المشار إليه[١٣]. وفي رسالة خاصة بعثها لي السيد حافظ، شرح فيها طريقة إنشاء القناة عند أهل المدينة، ونظراً لأن هذه العملية، كما هو معروف، ليست من السهولة بمكان، لأنها تحتاج إلى مهارات معينة تتطلب الدقة في اختيار مكان حفر البئر الأم في منطقة غزيرة المياه، على عمق معقول، حتى لاتجف القناة في وقت قصير، كما تتطلب الدقة في قياس نسبة الانحدار، وتحديد الاتجاه الصحيح للنفق والآبار، حتى يتلاقى الحفر الرأسي مع الحفر الأفقي.. وغير ذلك، لهذا فإنه قبل عرض أسلوب الحفر في المدينة، وطريقة التغلب على مثل هذه المشكلات، أود أن أعرض أولا الطريقة المتبعة في إيران، باعتباره البلد الرئيسي الذي لعبت فيه القنوات دوراً أساسيا في حياة السكان، ولأنه البلد الذي اخترع فيه هذا النظام لاستخراج الماء، كما يرى معظم الباحثين حسبما أسلفنا.

طريقة إنشاء القناة[١٤]

يتفق كل الكتاب تقريبا على أن الخطوة الأولى في عملية إنشاء القناة، تبدأ بحفر بئر تجريبية في مكان غزير الماء تحت سطح الأرض، وعادة مايكون في سفوح الجبال والمرتفعات، أو في أعالي الوديان، أو في مداخلها، أو في بطونها. وأما في المناطق السهلية، فإنه يبحث عن المنطقة التي تتوفر فيها الأعشاب والشجيرات الخضراء في فصل

(١١) **رسائل في تاريخ المدينة**. قدم له حمد الجاسر (من منشورات دار اليمامة: الرياض، ١٩٧٢)، ص‌ص١٨–٢٠؛ وانظر الفهرس ص٢٣٣–٤.

(١٢) **رسائل في تاريخ المدينة**، ص٢٨.

(١٣) حافظ، ص‌ص ٢٧١ – ٢ .

(١٤) انظر شكل (٢).

الصيف. فإذا حفر البئر ووصل عمقه إلى ٣٠٠ قدم، ولم يخرج الماء، فإن البئر يترك ويبحث عن مكان آخر. أما إذا وجد الماء فإن البئر تعمق لمترين، ثم بعد ذلك تجري عملية اختبارٍ للتعرف على غزارة الماء المتجمع. وهناك طرق متبعة، منها نزح كل الماء من البئر، وتركه لمدة ليلة واحدة، ليُرى ما إذا كان الماء قد عاد إلى المستوى السابق فإذا حدث ذلك فإنه يدل على وجود بحيرة ماء دائمة، وعندئذ تأتي مهمة المساح الذي يقرر ما إذا كان مستوى الماء في موضع مرتفع تماما عن سطح الأرض المراد جلب الماء إليها أم لا. فإذا كان الأمر غير ذلك حينئذ تحفر بئرا أخرى في مكان أبعد، وتعرف هذه البئر الرئيسية بالبئر الأم. وتلي هذه الخطوة عملية قياس نسبة الانحدار من هذه البئر الأم إلى مكان مخرج القناة على سطح الأرض المراد سقيها، وتعتبر هذه من أصعب الأمور الهندسية وأعقدها في عملية إنشاء القناة. فإذا تم التوصل إلى ذلك، فإن القناة تعتبر في مرحلة التنفيذ. ويُستَدعى المساح مرة أخرى ليقوم بهذه المهمة، حيث يُدلى حبلاً طويلاً في البئر الأم حتى يصل طرفه إلى الماء، عندئذ يضع المساح علامة يعرف بها بعد سطح الماء في قاع البئر عن وجه الارض. ثم يغرز عصا عند فم هذه البئر، ويقف متجها إلى جهة الأرض المراد جلب الماء إليها. وعلى بعد ٣٠ – ٥٠ متراً تقريبا، يعين النقطة التي تُحفر فيها البئر الثانية، ويغرز فيها عصا أخرى. ثم يمد حبلا أو خيطا من أسفل العصا الأولى إلى العصا الثانية، ويحاول نظريا أن يجعل امتداد الحبل أو الخيط أفقيا، وقد يرش ماء على وسط الحبل أو الخيط، حتى يستقر الماء في مكانه دون أن يجري إلى هذه الجهة أو تلك، كما يروي كثير من الباحثين في هذا الموضوع. ولكني أعتقد بأن ميزان الماء الذي كان معروفاً حينذاك أو مايشبهه، كان يستخدم في هذه الحالة. فقد ذكر في «**كتاب القني**» المؤلّف في القرن التاسع الميلادي، أن ميزان الماء وجهاز كبير مثلث الشكل لضبط الاستواء مع «القادن» ميزان البناء (الشاقولي)، كانا يستخدمان في أعمال إنشاء القناة وإن كان وولف الذي أشار إلى هذا الكتاب، قد ذكر أنهما كانا يستخدمان في أعمال أكثر أهمية(١٥). وعلى أية حال فإن الفرق بين وجه الأرض في مكان حفر البئر الثانية، وبين موضع الحبل أو الخيط على العصا المثبتة فيها، والذي يقابل أفقياً سطح الأرض عند البئر الأم، هو مقدار الانحدار في سطح الأرض بين البئر الأم والبئر الثانية. وبمعرفة مقدار هذا الانحدار يحدد المساح مقدار عمق البئر الثانية الذي سيكون أقل من عمق البئر الأولى بمقدار هذا الانحدار، وذلك بوضع علامة على الحبل أو بعقد عقدة فيه. وهكذا يستمر المساح في تحديد الآبار الأخرى وأعماقها، متبعاً تلك الطريقة نفسها، حتى يأتي إلى مكان مخرج القناة على وجه الأرض. ويجب أن يكون في موقع أقل ارتفاعاً عن سطح الماء في البئر الأم، وأعلا نسبياً من سطح الأرض المراد سقيها(١٦).

بعد ذلك تبدأ مهمة حفر النفق، وعادة مايبدأ الحفر من أسفل إلى أعلى، أي من مخرج القناة على سطح الأرض إلى جهة البئر الأم. وقد يبدأ الحفر بالعكس من أعلى، ولكن ليس من البئر الأم، لأن ذلك يؤدّي إلى امتلاء النفق بالماء، خاصة إذا كان الماء غزيراً، بل يبدأ من منطقة لاتنتج ماء كثيراً. ويستخدم الماء القليل المناسب في النفق كأداة طبيعية لتحديد نسبة الانحدار المعقول فيه(١٧) لأن النفق يجب أن يكون أفقياً مع انحدار قليل، يسمح للماء بالجريان. فإذا مازادت نسبة الانحدار، فإن شدّة جريان الماء ستجرف أرضية النفق وتؤدّي إلى هدمه وتخريبه. وعادة تتراوح نسبة الانحدار في القناة، كما ذكر الباحثون من ١: ١٠٠٠ – ١: ١٥٠٠، وترتفع هذه النسبة في القنوات القصيرة كما وجد الكاتب في بعض قنوات العلا التي لم يزد طولها عن ثلاثة كيلومترات، حيث بلغت نسبة الانحدار فيها ٤٥٪(١٨)، أما في القنوات الطويلة، فإن النسبة تقل كثيراً وتبدو القناة أفقية تقريباً، وغالباً مايكون عمق

(١٥) H.E. Wulff, **The Traditional Grafts of Persia,** (Cambridge: Mass., 1966), p.252.

(١٦) انظر: Lambton, pp. 529-30; Wulff, 1966, pp.251-4 and 1968, pp.94-9; Philip Beckett, "Qanats Around Kirman", **Journal of the Royal Central Asia Society** (JRCAS), Vol.XL, 1953, pp.47-58 and Antony Smith, **Blind White Fish in Persia,** (London: 1953), pp.92-2.

(١٧) E.Noel, "Qanate" **Journal of the Royal Central Asia Society,** Vol.31, (1944), p.193 and N.L.F., "Water Supply in Iraq, **Geographical Journal,** Vol.93 (1939), p.278.

(١٨) A.A. Nasif, **A historical and archaeological survey of al-Cula with special reference to its irrigation system.** Unpublished Ph. D. thesis (Manchester: University of Manchester, 1981), pp.128, 131.

الماء في النفق ٦ – ١٢ بوصة، ويجري بسرعة ميل أو ميلين في الساعة[١٩].

وبعد أن يخرج النفق إلى النور يعود المقني إلى النقطة التي بدأ منها، ويمد النفق في الجهة الأخرى للحصول على ماء كاف. وعلى طول امتداد النفق، تحفر فتحات رأسية من سطح الأرض إلى النفق، في حدود مسافات معقولة (كل خمسين أو عشرين أو عشرة أمتار حسب الحاجة وطبيعة الأرض)، وذلك لاخراج التربة المحفورة وللتهوية والصيانة أيضاً. وفي بعض الحالات تحفر هذه الآبار أولاً ومن ثم يتم توصيلها مع بعضها من أسفل بوساطة النفق. وتستخدم هذه الآبار أولاً للنزول إلى النفق عند الحاجة، وفي حالة تنظيف القناة مستقبلاً. وقد يكون للقناة عدة فروع في جزئها الأعلى، وذلك لزيادة كمية الماء، فتكون هناك أكثر من بئر واحدة رئيسة للقناة، كما نشاهد في قنوات العلا[٢٠]. هذا ويستخدم المقني أثناء حفر النفق، مصباحين يوقدان بزيت الخروع أو الشحم، لتحديد استقامة النفق. كما تقوم هذه المصابيح بوظيفة التنبيه على نقص كمية الاكسوجين، فإذا ما انطفأ المصباح، فإن ذلك بمثابة إنذار للمقني ومن يساعده، لئلا يتعرضا للاختناق، وتستدعي الحالة حفر بئر رأسية جديدة. وهذا يعني أن المصابيح تعين على تحديد المسافة بين كل بئر وآخر[٢١]. وفي أقليم يزد في إيران حيث القنوات عميقة جدّاً، فتحفر بئرين على جانبي النفق، ويوضع مصباح مشتعل في قاع أحدهما، من أجل سحب الهواء إلى أسفل البئر الأخرى لتحسين التهوية[٢٢].

وإلى جانب مايواجهه المقني من مخاطر عديدة، مثل الاختناق وانهيار النفق، فإنه يواجه مشكلة الماء الذي يخر فوق رأسه ويجري من حوله، وذلك عندما يدخل النفق في المنطقة المنتجة للماء. وقد تنفجر المياه لسبب ما فيمتلىء النفق بالماء، ويتعرّض المقني لخطر الغرق باندفاع المياه الشديد، إذ ماكسر الحاجز أو عندما يصل النفق إلى البئر الرئيسة التي يقوم العمال بنزح الماء منها، لتخفيف كميته قبل فتحها على النفق. أما إذا لم ينتبه المقني إلى ذلك، فإن حياته قد تكون في خطر. ولذلك فإن نعت القناة في إيران بالقاتل أمر معروف، بسبب الأرواح التي ضاعت من جرّاء العمل في إنشائها[٢٣].

ويقول الكولونيل نويل Noel بأنه عندما يتفحص إحدى القنوات في إقليم كرمان في إيران، رأى بأنه لا بد من النزول إلى القناة، وعندما أصبح معلقاً في فم البئر وعمقها ثلاثمائة قدم (٩٢ متراً)، استعداداً للنزول، فإن كلمات من الدعاء قيلت من أجله مصحوبة بإشارة فهم منها أن عدداً من الأجسام الآدمية الحية قد نزلت إلى القناة، ثم نزحت إلى أعلى وكانت جثثاً هامدة. ويقول بأن قبعته قد استبدلت بقبعة أخرى ذات سطح خارجي ملبد بوسادة واقية من الحجارة التي ربما تتساقط من جرّاء تحريك الحبل، وبينما كان يزحف داخل سرب القناة، وصل إلى نقطة وصل فيها الماء إلى سقف السرب أو النفق بالتعبير الشائع، فقال له المقني ضع رأسك تحت الماء وبعد خمس عشرة خطوة، يقول تمكنت من رفع رأسي لاتنفس الهواء. ويضيف قائلاً بأن من الأخطار الأخرى وجود ثعابين في الماء أحياناً، خاصة في المنطقة القريبة من حرنج إلّا أنها غير سامة[٢٤].

وأما عن عدد القنوات وأبعادها فيذكر جورج كريسي بأن في إيران، مايقدر بأربعين ألف قناة تسقي مساحة تتراوح بين ثلث مساحة الأرض المزروعة وثلاثة أرباع تلك المساحة، في إيران كلها. ويبلغ مجموع أطوالها مائة ألف ميل[٢٥]. أما انجلش، فيروي أن نحواً من خمسة عشر مليون أيكر (الأيكر = ٤٠٥٠ متر مربع)، وهي تمثل ثلث أو نصف المساحة المنزرعة في إيران، تسقى بنحو ٣٧٥٠٠ قناة مجموع أطوالها يساوي أكثر من ١٦٠ ألف كيلومتر. منها حوالي ٢١ ألف قناة مستعملة، والعدد الباقي (وهو ١٦٥٠٠) مستعمل، ولكن يحتاج إلى إصلاح. ويقول إن مجموع إنتاج هذه القنوات من الماء، يصل تقريباً إلى عشرين ألف متر مكعب في الثانية[٢٦]. ويقول جورج

---

(١٩) G.B. Cressey, **Crossroad, Land and Life in South-West Asia** (Chicago: 1960), p.152.

(٢٠) Nasif, p.125.

(٢١) B. Fisher, "Irrigation Systems of Persia", **Geog. Review**, vol.18, (1928), p.303. Wulff, 1968, p.96; and Cressey, 1958, p.30

(٢٢) Paul Ward English, **City and Village in Iran: Settlement and Economy in the Kirman Basin** (London, 1966), p.139.

(٢٣) Noel, pp. 198-9; and English 1966, pp.138-9.

(٢٤) Noel, pp. 198-9.

(٢٥) Cressey 1958, p.39.

(٢٦) English 1968, p.175.

كريسي مثل ذلك ، ولكن لامبتون قد ذكر أن هنري جوبلو Henri Coblot مهندس المياه الفرنسي، قدّر أن نصف المساحة المنزرعة في إيران عام ١٩٦١، تسقى بماء القنوات، وأن عددها يتراوح من ٣٠ إلى ٥٠ ألف قناة، ويتراوح مقدار إنتاجها من الماء مابين ٦٠٠ـ٧٠٠ متر مكعب في الثانية. ولكن اسماعيل فيلسوفي Esmail Feylessoufi الذي كتب بحثه سنة ١٩٥٨، يعتقد كما يروي عنه لامبتون بأن عدد القنوات الجارية هو ٢٢ ألف قناة، ويبلغ إنتاجها بما يقدر بـ ٥٦٠ متراً مكعباً في الثانية[٢٧].

وتختلف أعماق القنوات وأطوالها من قناة إلى أخرى، أو من منطقة إلى أخرى. ويعتقد جورج كريسي، بأن أعمق قناة في ايران تقع في منطقة «جان آباد» قرب الحدود الأفغانية، وقد انشئت قبل ٥٠٠ سنة تقريباً، ويبلغ طولها نحواً من ٢٧ كيلومتراً، وهي واسعة لدرجة أن الانسان يمكنه ركوب الحصان داخلها، وقيل أن عمق البئر الأم فيها يبلغ ألف قدم (٣٠٧ متر)، حتى كان من الصعب، أثناء حفرها وفي أوقات تنظيفها، أن يتم رفع التربة أو المادّة المراد إخراجها، في رفعة واحدة، ولذلك فإنه تسهيلاً لهذه العملية فقد حفرت عدّة آبار لها فتحات على مستويات مختلفة حيث يتم فيها تناول الدلو (الزنبيل) المملوء بالتربة ونقله من حبل إلى آخر[٢٨] ويقول إنجلش English إن عرض القناة في إيران عادة يتراوح من قدمين إلى ثلاثة، وارتفاعها من ثلاثة إلى أربعة أقدام، وإنه إذا كان عمق النفق أكثر من ٣٠ قدم، فإنه في هذه الحالة تحفر مشكاة في منتصف البئر، وتوضع أداة رفع ثانية وهي الدولاب، لرفع الدلو على مرحلتين[٢٩]. ويقول الكولونيل نويل، إن القنوات في إيران تختلف في أطوالها، وتتراوح مابين عدّة أمتار إلى أكثر من ستين كيلومتراً، وإن قناة تقع قريباً من «بير جان» يبلغ عمق بئرها الأم أكثر من ٩٠٠ قدم (٢٩٧ متراً)[٣٠]. وأشار بيمونت إلى تقرير نويل هذا، وقال إن هناك قنوات تقع قريباً من كرمان، يصل طولها إلى ٧٠ كيومتراً تقريباً[٣١]. ويشير جورج كريسي إلى الصورة الجوية التي أخذتها القوات الجوية الأمريكية وهي توضح وجود ١٧٦٦ قناة تقع تقريباً من «زرند» في شمال غرب كرمان، وأن أطول قناة فيها يبلغ طولها ١٧,٤ ميلاً (٢٧,٨٤ كيلومتراً). ولكن بيمونت في تقرير له عن القنوات في إيران، ذكر إنه تمكن من الحصول على معلومات تفيد بأن في «زرند» خمس قنوات يبلغ طول كل منها أكثر من عشرين كيلومتراً[٣٢]. هذا ويقول كريسي بأن هناك تقريراً غير مؤكّد، يدلّ على وجود قناة تقع قريباً من إصفهان يبلغ طولها ٥٦ ميلاً (حوالي تسعين كيلومتراً).[٣٣]

تكاليف إنشاء القناة في إيران

يقول انجلش English إنه في سنة ١٣٨٢/١٩٦٢، قام فريق من العمال الذين يشتغلون في بناء القنوات، بإنشاء قناة في كرمان، لقاء أجرة قدرها ٥٠٠ ريال إيراني (٦,٦٦ دولار) في اليوم، وهو مبلغ مرتفع بالنسبة لكرمان. ويضيف انجلش قائلاً إنه في سنة ١٣٦١/١٩٤١، بدأ فريق من العمال بإنشاء قناة في قرية جواديه Javadieh، واستمر العمل فيها لمدّة ١٧ سنة، حيث إنه في سنة ١٣٧٨/١٩٥٨ بدأ ماؤها ينساب قليلاً على وجه الأرض، فوظف صاحبها فريقاً آخر من العمال للاشتغال بها ليلاً، فصار ماؤها يتدفق ويسقي نحواً من نصف أيكر (٢٠٢٥ متر مربع) كل ٢٤ ساعة. وبلغ طول هذه القناة ثلاثة أميال (خمسة كيلومترات تقريباً)، ولها شعبتان، وعمق البئر الأم لكل شعبة يصل إليها ٥٥,٥٠ متراً. وتمتد من منطقة جبار Jubar وسط التلال الواقعة غرب منطقة «شاه آباد»، وقد كلفت مبلغ ثلاثة وثلاثين ألف دولار.

وعلى ذلك فإن إنشاء القناة كما يرى انجلش، يكلف عشرة آلاف دولار للكيلو متر الواحد. وقد كلفت قناة جواديه هذه أكثر من ذلك، أي أحد عشر ألف دولار للكيلو متر الواحد، لأن النفق كله قد كسي بالإطارات المصنوعة من الآجر (الطوب) والتكاليف الباهظة لهذه القناة القصيرة،

(٢٧) Lambton p.530.

(٢٨) Cressey 1958, p.40

(٢٩) English 1966, p.138

(٣٠) Noel, p.192.

(٣١) P. Beaumont, "Qanat System in Iran", **Bulletin of the International Association of Scientific Hydrology**, col.16 (1971), p.42.

(٣٢) Beaumont, p.44.

(٣٣) Cressey 1958, pp.39-40.

قد تعطي فكرة عن تكاليف إنشاء القناة الطويلة. وهناك في مدينة كرمان قناة طولها ١٨ ميلاً (٢٨,٩٦ كيلومتراً)[٣٤]. أما عمق بئرها الأم فهو ٢٧٠ قدماً (٨٢,٣١ متراً)، وقد كلفت حوالي ٢١٣ ألف دولار عندما انتهى العمل من إنشائها في سنة ١٩٥٠/١٣٧٠هـ، وكان هذا قبل ارتفاع الأسعار وزيادة الأجور. فإذا وضعنا هذا في الاعتبار، كما يقول انجلش الذي كتب في سنة ١٩٦٦ و١٩٦٨، فإن تكاليف إنشاء هذه القناة سوف يرتفع إلى ٣٨٧ ألف دولار[٣٥]، ويـروي جورج كريسي عن السيدة ميريت ــ هوكس Merritt-Huwkes التي كتبت بحثها في سنة ١٩٣٥/١٣٥٥هـ تقول: إن قناة طولها ٢١ ميلاً (٣٣,٧٨ كيلومتراً)، وعمق بئرها الأم تسعون قدماً (٢٧,٦٩ متراً)، قد كلفت خمسة وخمسين ألف تومان (٦٩٠٠ جنيه إسترليني). وهذه القناة تزود بالماء قرية «أحمد أباد» التي يبلغ عدد سكانها سبعة آلاف نسمة، وقيمة هذه القرية كلها: بيوتها ودكاكينها ومساجدها وثمانين مشغلاً لنسج السجاد فيها، تساوي ــ كما تقول هذه الكاتبة ــ خمسة وعشرين ألف تومان، أي أقل من نصف تكاليف تزويدها بالماء.

ولقد ناقش جورج كريسي هذه المسألة الاقتصادية في بناء القنوات، ويعتقد بأن اختراع الآبار الارتوازية، واستخدام مكائن الديزل للحصول على المياه الجوفية، جعل بعض القنوات غير اقتصادية. ولذلك فإن مثل هذه القنوات قد أهملت الآن ولم يهتم بإصلاحها. ولكنه يعترف بأنه في بعض المناطق الأخرى في ايران، لازالت تحفر بها قنوات جديدة، ولازالت مناطق كثيرة تعتمد كلية على ماء القنوات للاستعمال الزراعي والمنزلي. ففي إقليم «يزد» وسط ايران، حيث يتراوح طول كثير من القنوات مابين ١٥ ــ ٣٠ ميلاً، وعمق البئر الأم مابين ١٥٠ ــ ٣٥٠ قدماً، قد حفرت قناة جديدة في عام ١٩٥٦/١٣٧٦هـ بتكاليف بلغت نحواً من عشرة ملايين ريال، وكان الريال الايراني حينذاك يساوي ٠,١٣٥ من الدولار، وقريباً من هذه القناة حفرت بئر ارتوازية على عمق ١٨٠ قدماً، وزودت بمكينة ديزل بتكاليف نحو مليون ونصف ريال! وبمقارنة مصاريف هذه البئر مع مصاريف القناة، فإن القناة يجري ماؤها ليلاً ونهاراً، ولاتحتاج إلى مصروفات ماعدا تنظيفها في بعض الأحيان بمعرفة عامل أجرته عشرون ريالاً في اليوم. وأما البئر فيحتاج إلى عامل وإلى ميكانيكي لصيانة المكينة وإلى محروقات. وهذه البئر ــ على حدّ قول كريسي ــ تضخ ٧٥٠ جالون ماء في الدقيقة، وتستهلك محروقات بقيمة ١٢٠ ريالاً في الساعة، وعلى ذلك فإن تكاليف المحروقات في العام تبلغ ٤٠٠ ألف ريال. ويدعي كريسي بأن هناك قنوات تصل كمية ماتعطيه من الماء إلى ٤٠٠ جالون في الدقيقة، ولكن إنتاج معظم القنوات الأخرى في حدود ثلاثين جالوناً فقط.

وورد في أحد التقارير التي أعدها مستشارون من نيويورك عن إيران سنة ١٩٤٩/١٣٦٩هـ، القول بأن متوسط قناة طولها أربع كيلومترات، وأن كيلومترين منها يحتاج فيها النفق إلى تكسية، وقدر عمق بئرها الأم بثلاثين متراً وتفيض ثلاثين لتراً من الماء في الثانية، فمثل هذه القناة يكلف إنشاؤها مليون ريال، وتقدر صيانتها بستة وعشرين ألف ريال في السنة. فإذا قورنت مصاريف هذه القناة بمصاريف بئر مزودة بمضخة سعتها ست بوصات، فإن هذه البئر تكلف نصف مليون ريال، ولكن تحتاج إلى إثنين وثمانين ألف ريال سنوياً مصاريف تشغيل. ولهذا فإن القناة مع مرور الزمن سوف تكون أقل من حيث التكاليف، ولكن لأن ماءها يجري مستمراً بدون إنقطاع، فإن حوالي ٥٠٠ ألف متر مكعب من الماء سيضيع سنوياً هدراً بلافائدة خاصة وأن الحاجة إلى الماء في فصل الشتاء غير ملحة[٣٦].

بعد هذا العرض المفصل لطريقة حفر القناة وتكاليفها وأهميتها الاقتصادية في إيران التي اخترتها كنموذج، للأسباب الموضحة أعلاه، فإنني أعود إلى حديثي عن قنوات المدينة وطريقة إنشائها، وهي كالتالي:

إنشاء القناة في المدينة

يعتبر كتاب السيد على حافظ «**فصول من تاريخ المدينة المنورة**»، حسب معرفتي من أوفى الكتب التي تحدّثت عن

(٣٤) لقد ذكر انجلش في مقالته الأخرى التي كتبها ١٩٦٨، بأن طول هذه القناة يبلغ أربعين كيلومتراً.

(٣٥) English 1966, pp.138-40; and in 1968, pp.174-5

(٣٦) Cressey 1958, pp.36-7.

قنوات المدينة، وتاريخ إنشائها وتاريخ اندثارها. وقد استعرض المؤلف الفترات التاريخية التي شهدت فيها القنوات حركة إنشاء وإعمار أو فترة ركود وموات. ولذلك فقد كتبتُ للمؤلّف مستفسراً عن بعض الأمور التي لم ترد في الكتاب. وقد تكرم فأجابني في رسائل خاصة عن كل استفساراتي، وزودني بمعلومات عن طريقة إنشاء القناة في المدينة ونظامها، كما رواها عن السيدين ماجد ويوسف مدني، وهما من ملاك بعض القنوات هناك، وأنقلها هنا للقارىء بتصرف كما يلي:

إن القناة والأرض التي تسقيها تعرف في أنحاء مختلفة من الحجاز بكلمة «عين» أو «خيف» كما أسلفنا، وفي المدينة المنورة عندما يقول أصحاب القنوات: «بدع الخيف»، فذلك يعني إذاً حفر البئر وإخراج الماء وحفر القناة وإجراء الماء ليفيض على وجه الأرض المنخفضة. ومؤسس القناة يسمى «مبدع». وفعل «بدع» في العربية يعني اخترع الشيء أو صنعه. فإذا كان المبدع شخصاً واحداً فإن عليه أن يتحمل تكاليف إنشاء القناة، وأما إذا كان عدّة أشخاص فإن هذه التكاليف توزع عليهم، حسب حصة كل واحد من الماء، أو توزع عليهم بالتساوي، ويتفقون بعد ذلك على توزيع حصص الماء. ويجب أن يكون للقناة حمى يقدر بثلاثة أمتار، ترمى فيه على الجانبين التربة المحفورة التي ستكون فيما بعد بمثابة حماية للقناة وإذا كانت الأرض التي سمر فيها القناة مملوكة وجب على مبدع الخيف أن يشتري ممر القناة(٣٧).

وفي ظني لاتختلف كثيراً الطريقة المتبعة في المدينة لحفر القناة – كما يصفها علي حافظ – في ظني، عن الأسلوب المتبع في إيران، حيث يؤتى إلى سفوح المرتفعات أو إلى أعالي الوديان، حيث يظن بتوفر برك الماء تحت الأرض، وتحفر بئر أو بئران أو ثلاثة، حسب غزارة الماء. ومعظم منابع القنوات في المدينة تقع في الجهة الشرقية، جنوب جبل أحد وشرقه وجنوبه الشرقي، وتقع الأرض التي تسقيها القنوات غرب جبل أحد وغربة الجنوبي في المنطقة المسماة بـ«قرية العيون» الواقعة إلى الشمال الغربي من المدينة. ويبدأ حفر النفق في المدينة من أعلاه في اتجاه الأرض المنخفضة. فمن هذه الآبار الثلاثة ولعله من البئر الثالث في المنطقة التي لاينبع منها ماء كثير، يحفر النفق بعرض متر تقريباً وارتفاع يسمح للانسان بالمشيء فيه، والقيام بالعمل وبالتنظيف فيما بعد. وبعد حوالي كل عشرة أمتار، تفتح فوهة على القناة لإخراج التربة المحفورة، وللتهوية ولتنظيف القناة وتسليكها فيما بعد عند الحاجة(٣٨).

ويذكر الأستاذ علي حافظ في كتابه «**فصول من تاريخ المدينة**» بأن هذه الفوهات تعرف بالفُقَر (بضم الفاء وفتح القاف) ومفرها فُقْرة (بضم فسكون) والفُقُر (بضم الفاء والقاف) لغةً الآبار المتناسقة التي ينفذ بعضها على بعض. وتقدر سعة الفوهة بمتر مربع. وأما النفق فيعرف بالدبل، وعرضه حوالي ٧٥ سم، وارتفاعه متر وربع متر تقريباً. ويشتغلون في حفر القناة على نور الشموع، ويحددون استقامة الحفر لفتح النفُق على الآبار بصوت العتلة(٣٩). غير أنه يبدو لي أن الشموع المضاءة هذه لاتؤدّيّ وظيفة الإنارة فقط. وإنما تستخدم كذلك لتحديد استقامة الحفر والتعرف على مستوى الانحدار في النفق، وأهم من ذلك تستخدم لاختبار كمية الهواء وتنبيه العاملين بالنفق إلى نقص الأوكسجين، والحاجة إلى بئر جديد إذا ماانطفأت شمعة كما هي الحال في إيران حسبما أسلفنا. هذا ولم يذكر الأستاذ علي حافظ شيئاً عن تكسية النفق من الداخل، كما في القنوات الإيرانية أو بنائه من الجانبين وتسقيفه بالحجر، كما شاهد الكاتب في قنوات العلا. ولكنه أشار إلى عدم تبليط أرضية القناة، لانها في مستوى الآبار تقريباً، وتساعد الآبار بالتغذية المائية(٤٠). واعتقد أن مايقصده بالتغذية المائية، هو عندما يكون النفق داخلاً في المنطقة المنتجة للماء. ومن الطبيعي أن أرضية القناة لاتبلط في هذا الجزء، ولكن قد يكون من الأفضل لو تم تبليط المجرى عندما تخرج القناة من منطقة النبع وتسير في المنطقة الجافة، فالتبليط بدون شك سوف يمنع الماء من التسرب في باطن الأرض الذي قد يحدث أحياناً.

هذا وقد ذكر لي الشيخ علي حافظ في رسالته الخاصة، بأن سلسلة من الحفر الصغيرة تحفر في مجرى الماء على

(٣٧) يروي الكولونيل نويل بأن في ايران قانوناً ينص على اجبار مؤسس القناة، أن يتحصل على شريط من الأرض بعرض إثني عشر متراً ليكون ممر للقناة (Noel p.199)

(٣٨) علي حافظ، من رسالة خاصة للكاتب بتاريخ ٢٠ صفر ١٨/١٣٩٩ يناير ١٩٧٩.

(٣٩) حافظ، ص ٢٧٢.

(٤٠) نفس المصدر.

طول امتداد القناة، وتعرف هذه الحفر بالمغاطس، وذلك ليتجمع فيها الأوساخ والمواد الأخرى التي قد تعيق جريان الماء. وكلما امتلأت هذه المغاطس، وشعر أهل القناة بالحاجة إلى التنظيف والتسليك، قاموا بذلك. ولقد عرفت بأن في قنوات «ينبع النخل» يوجد أسلوب تقني يسمى «غطاسة»، ولكن وظيفة الغطاسة هناك تختلف عن وظيفة المغاطس في قنوات المدينة، وذلك إنه عند عبور القناة لمجرى السيل، فإن النفق ينحدر فجأة لمستوى منخفض ثم يعود بعد ذلك إلى مستواه الأفقي العادي الذي يسير فيه فيما يشبه «السيفون»، لتكون في مأمن من السيل، وذلك عندما تكون القناة قريبة من سطح الأرض. وقد وجد مثل هذا الأسلوب في قنوات عُمان ويعرف «بفلاج غرق»[٤١] (انظر شكل ٣).

هذا ولانعرف شيئاً عن تكاليف إنشاء القناة في المدينة، ولكن من المؤكّد – في ظني – أن حفر القناة أكثر تكلفة من حفر البئر الارتوازية، إلّا أن تكاليف المحروقات والمصروفات اللاحقة للبئر، تجعل القناة أقل تكلفة على المدى الطويل. ويسجل لنا الشيخ علي حافظ تاريخ أول بئر ارتوازية حفرت بالمدينة حوالي سنة ١٣٦٢/١٩٤٢، ولكن لم تنجح تلك العملية، ثم حفرت أول بئر ارتوازية ناجحة سنة ١٣٧٧/١٩٥٧، وبلغت تكاليف البئر (٧٦٣٤) ريالاً سعودياً، وهو مبلغ مرتفع جداً في ذلك الوقت، كما يبدو لي، لاسيما وإن أقصى عمق حفر ارتوازي بالمدينة بلغ حينذاك ١٠٠ متر تقريباً.[٤٢]

توزيع ماء القناة

من المعلومات القيمة التي زودني بها الشيخ علي حافظ في رسالته الخاصة، طريقة توزيع الماء بين المزارعين الذين يملكون القناة، وهي كما يلي: إذا فاض الماء على وجه الأرض، فإنه يجري في مجرى مكشوف يقسم الأرض المراد سقيها إلى شقين.[٤٣] ويقسم ماء القناة عادة إلى عشرين وجبة أو أربع وعشرين وجبة، بحسب مساحة الأرض واتفاق المالكين. والوجبة هي فترة زمنية، من شروق الشمس إلى غروبها، أو من غروب الشمس إلى شروقها، وتقسم كل وجبة إلى إثنتي عشر ساعة. ويوزع الماء بالوجبات والساعات، فإذا كان لأحد الشركاء وجبة، فإنه يأخذ ماء القناة من شروق الشمس إلى غروبها أو من غروبها إلى شروقها، ثم يأتي من كان بعده ويقفل الماء عن الأول ويفتحه على أرضه، ويأخذ مايستحقه.. وهكذا حتى تنتهي مدّة الدورة والتي هي (١٠) أيام أو (١٢) يوماً، حسب الاتفاق. وإذا كان لأحد الشركاء ساعة أو ساعتين أو أقل أو أكثر، فإنه يأخذ حصته من الماء باستخدام أداة توزيع الوقت وهي الساعة الرملية، وتعرف عند المزارعين بما يسمى «مِنْكاب» بكسر الميم وتسكين النون (انظر شكل ٤)، فالساعة الواحدة لها منكاب، ونصف الساعة لها منكاب، وربع الساعة لها منكاب... وهكذا فإذا كان لشخص ما، مثلاً وجبة وساعتان، فإنه يأخذ الماء من شروق الشمس إلى غروبها أو من غروبها إلى شروقها، ثم تحسب له الساعتان بوساطة المنكاب. ولايجوز لمن كان الماء عنده أن يقفل الماء عن مزرعته ويفتحه على الذي بعده، بل الذي له الماء هو الذي يتولى ذلك.

وعن إدارة القناة، فقد ذكر الاستاذ علي حافظ بأن: «لكل خيف إدارة تتكون من مسؤولين أحدهما يسمى مقدم، وعليه تقع مسؤولية صيانة القناة وتنظيفها وقت الحاجة، والآخر يسمى قيم ، ويتولى مسؤولية الصندوق وأمر الصرف ويجمع النقود من الشركاء»[٤٤].

هذا عن كيفية توزيع ماء القناة وأرضها وطريقة إدارتها. وقبل أن اختتم هذه المقالة، أود أن أشير إلى البحث المقدم في الندوة التي عقدتها كلية الهندسة بجامعة الملك سعود عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، عن مصادر المياه في المملكة العربية السعودية والذي نشر أيضاً في إحدى المجلات العلمية المتخصصة، بقلم كل من مجدى أمين ورزاق قاضي وتيودور داوننج[٤٥].

---

(٤١) J.C. Wilkinson, **Water and Tribal Settlement in South-East Arabia,** (Oxford, 1977), p.82.

(٤٢) حافظ، ص ص ٢٦٨ – ٩.

(٤٣) لقد ذكر الأستاذ علي حافظ في كتابه **فصول من تاريخ المدينة المنورة**، ص ٢٧٢، بأن مساحة هذه الأرض تقدر بـ ١,٥ كيلومتر مربع.

(٤٤) انظر مادّة ٢٨ من القوانين الزراعية المدونة أدناه.

(٤٥) هؤلاء الكتاب الثلاثة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الأرصاد والبيئة، بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وعنوان البحث: I. Magdi I.Amin, and others, "Efficiency of Infiltration Galleries as a source of water in Arid Land" **Symposium on Water Resources in Saudi Arabia,** College of Engineering, King Saud University, (Riyadh: 1983), pp. A-107 - A129, and published in **Water International 8,** No.4 (Winter, 1983), pp. 158- 185.

فهذا البحث الذي ناقش نظام القنوات في المملكة، قد اشتمل على معلومات عن القنوات في المدينة المنورة، منقولة من كتاب الأستاذ علي حافظ بدون الاشارة إليه. وقد ذكر هؤلاء الكتاب الثلاثة بأن ازدهار القنوات في الجزء الغربي من المملكة العربية السعودية، قد بدأ في منتصف القرن السابع ، عندما بدأ الحكام العثمانيون بإنفاق الأموال على المنطقة، وقد استمرت القنوات في الازدهار حتى العقد الثاني من القرن الحالي، حيث كان هناك أربع وأربعون قناة في منطقة العيون، تسقي حوالي نصف مليون نخلة، وهذه المعلومات قد وردت في كتاب الأستاذ علي حافظ، كما يلي:

«واعتقد بأن العيون اعتراها الركود... إلى قوله: ثم ازدهرت عندما بدأت الحكومة العثمانية تغدق على أهل المدينة، وشملها الاستقرار، وذلك من حوالي القرن الحادي عشر إلى أواسط القرن الرابع عشر الهجري، حتى بلغ عدد (الخيوف) في هذه القرية (العيون) وما جاورها وفي أماكن أخرى قليلة، نحو (٤٤) عينا خيفا، وقدر عدد نخلها بنحو نصف مليون نخلة»[٤٦].

ونلاحظ هنا بأن الشيخ على حافظ يتحدث عن عيون المدينة المنورة فقط، وأما الكتاب الثلاثة، فقد إدعوا بأن هذا الازدهار بسبب دعم العثمانيين، قد شمل القنوات في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية، دون ذكر أي دليل ودون ذكر أي مرجع، كما يلاحظ ذلك في مواضع أخرى من مقالتهم. ولاأظن بأن ما ادعوه كان واقعاً. كما إن هؤلاء الكتاب لم يوضحوا ما إذا كان القرن السابع هو من التاريخ الميلادي أو الهجري، ولكنهم درجوا في مقالتهم على ذكر التاريخ الميلادي فقط، ولكنهم ينسبونه خطأً – في بعض المواضع – للهجري[٤٧]. ولكن على كل حال فإن العثمانيين لم يكونوا حكاماً للمدينة في القرن السابع سواء الميلادي أو الهجري، ولعل المقصود هو القرن السابع عشر الميلادي الذي يوافق القرن الحادي عشر الهجري، كما أشار الشيخ على حافظ. هذا وقد أدى تجاهلهم للمصدر الحقيقي لهذه المعلومات، إلى أن نقرأ بعضاً منها في البحث الذي قدمه كل من الدكتور عابدين محمد صالح والدكتور طه الفرا للندوة العالمية الثالثة لتاريخ العلوم عند العرب المنعقدة في الكويت في أواخر عام ١٩٨٣، والإشارة لمقالة هؤلاء الكتاب الثلاثة كمصدر لهذه المعلومات.

ولم يقتصر الأمر في مقالة مجدي أمين وزملائه، على النقل من كتاب علي حافظ فقط، بل إن كل المعلومات الأخرى التي جاءت تحت عنوان «عيون المدينة المنورة»، قد نقل بعضها حرفياً، وبعضها الآخر بتصرف، من كتاب محمد شوقي مكي دون الإشارة إليه كمصدر لتلك المعلومات، إلّا في فقرة واحدة[٤٨]. وقد درجوا على مثل ذلك في كثير من المعلومات التي اشتملت عليها مقالتهم، فهم قد يذكرون المصدر لقليل من المعلومات المنقولة، ويتجاهلون المصدر لكثير منها. كما نجدهم غالباً لايذكرون رقم الصفحة في المرجع المستشهد به، فمثلاً كتاب «**تاريخ العين العزيزية**» لعبد القدوس الأنصاري، قد أشير إليه كمصدر للمعلومات القليلة الواردة في الفقرة الأولى عن وادي فاطمة، ولكن دون تحديد لموقع هذه المعلومات من هذا الكتاب الذي يشتمل على ٤٧١ صفحة!!

وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل المخططات (شكل ١، ٢، ٣) التي اشتملت عليها مقالة أمين وزملائه، قد نقلت حرفياً من مصادر أخرى دون الإشارة لتلك المصادر. فشكل (١) قد نقل كاملاً من كتاب انجلش English المؤلّف سنة ١٩٦٦، أو من مقالته المنشورة سنة ١٩٦٨. وكذلك المخطط في شكل (٢) عن طريقة حفر القناة، قد نقل أيضاً من مقالة وولف Wulff المنشورة سنة ١٩٦٨، دون الإشارة لهذين الكاتبين مع أنه سبق ذكر لوولف، في كتابه بعنوان ترجمته «**الحرف التقليدية في ايران**» المؤلّف سنة ١٩٦٦، أن نقل مخططاً عن طريقة حفر القناة من كتاب سميث (Smith 1953)، ولكنه كتب موضحاً تحت المخطط مباسرة بأنه منقول من هذا الكتاب ويعاد نشره هنا بإذن من الناشرين، وذكرهم. فهذا المؤلّف وولف، لم يكتف بذكر المصدر الذي نقل منه المخطط، وإنما استأذن أيضاً من الجهة التي نشرت الكتاب، وهذه هي منتهى الأمانة العلمية.[٤٩]

أما الشكل (٣) عن مخطط الخيف والقناة في المدينة، فقد نقل من محمد مكي دون الإشارة إليه[٥٠].

---

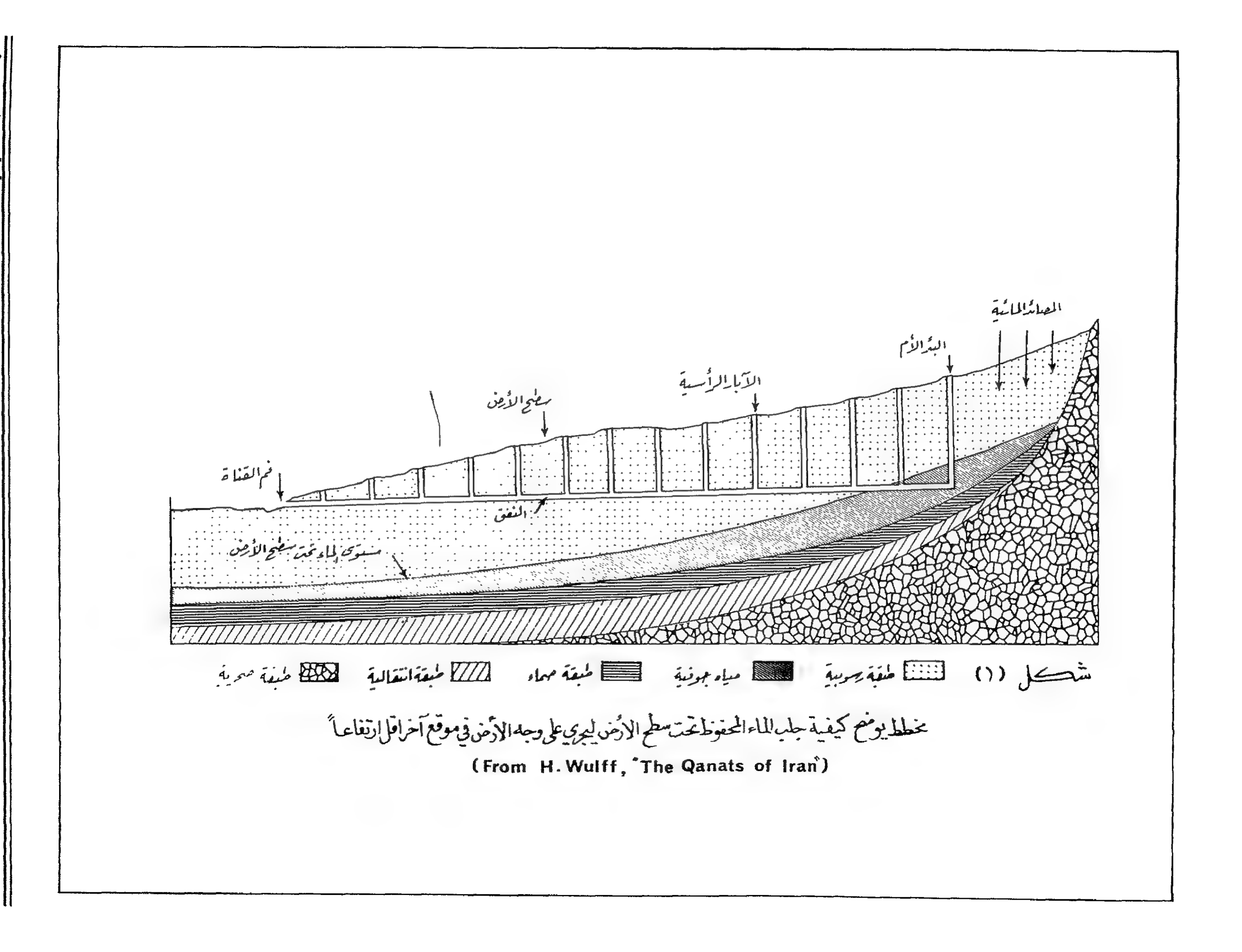
(٤٦) **فصول من تاريخ المدينة المنورة**، ص ٢٧١.

(٤٧) انظر: Amin and other, p.163.

(٤٨) انظر ـــــ: M.S. Makki. **Medina. Saudi Arabia**: A Geographical Analysis of the City and Region (England, 1958), pp.63-4, 69, 72-3, 79.

(٤٩) Wulff 1966, p.253.

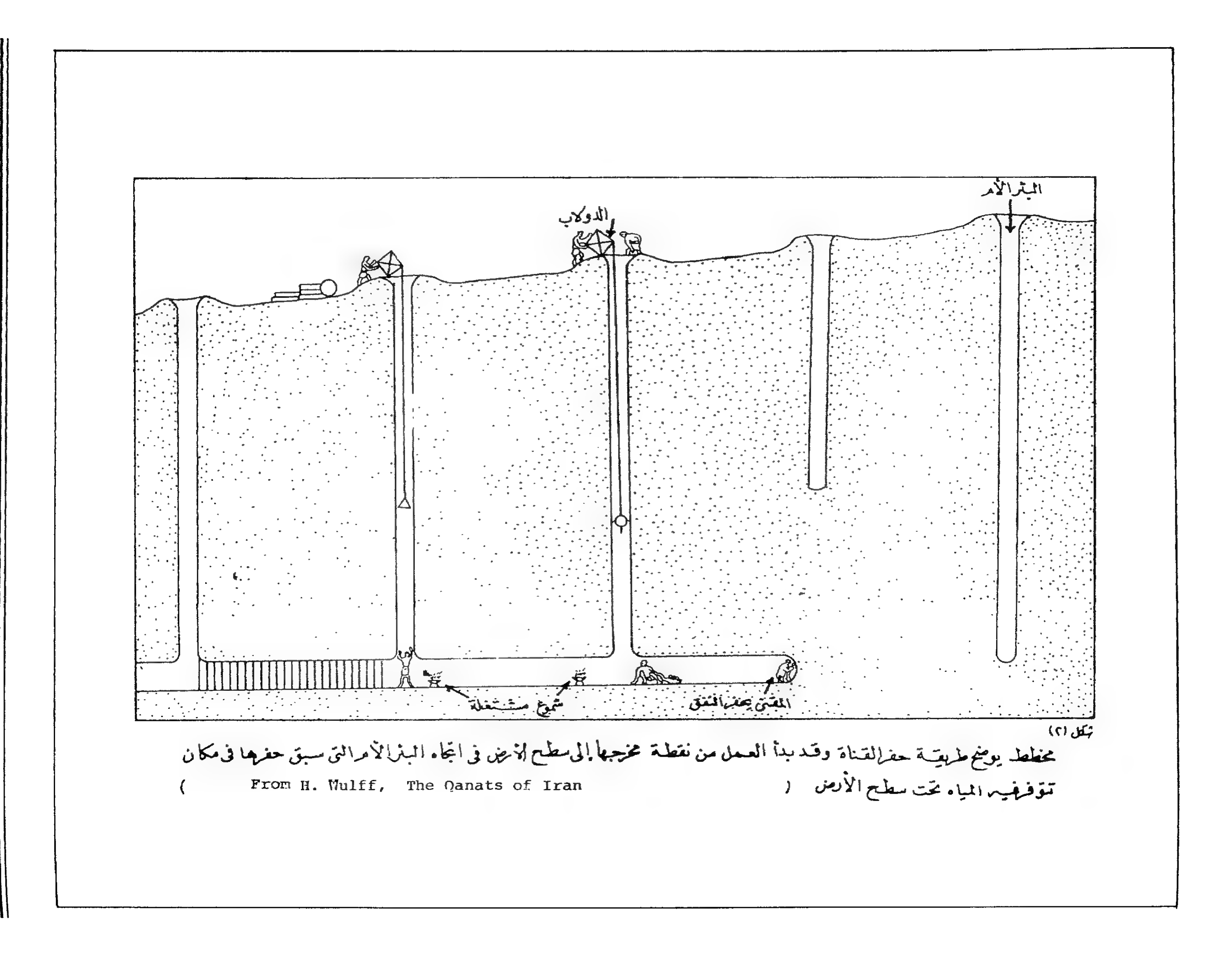
(٥٠) Makki. p.64.



شكل (١)

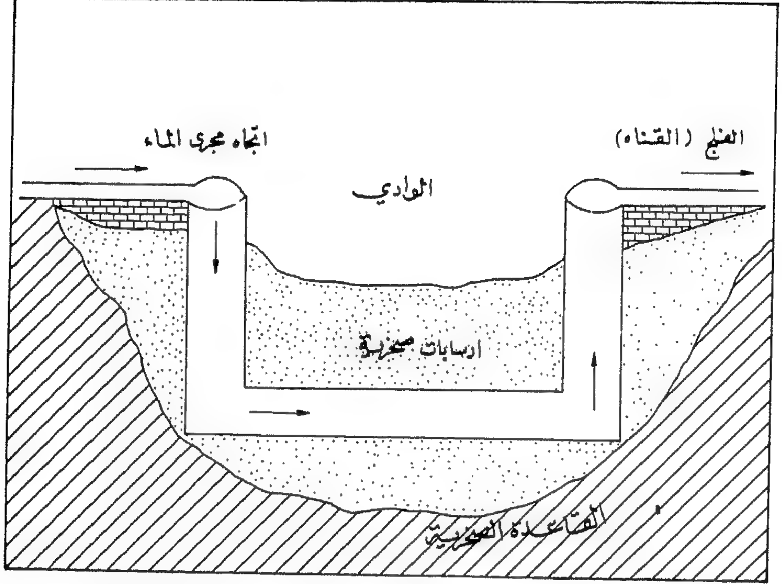
مخطط يوضح كيفية جلب الماء المحفوظ تحت سطح الأرض ليجري على وجه الأرض في موقع آخر أقل ارتفاعاً

(From H. Wulff, "The Qanats of Iran")



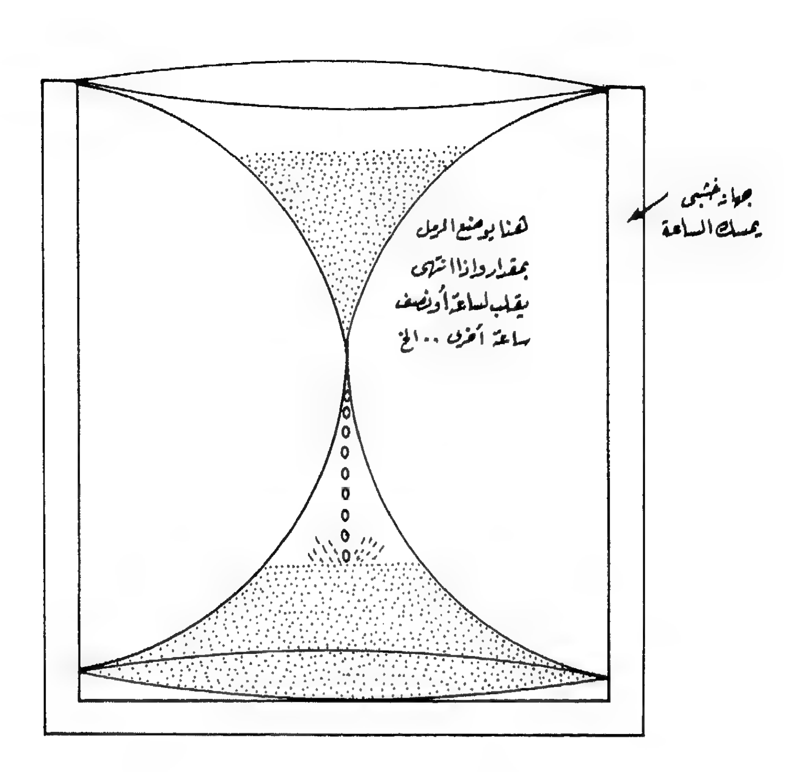
شكل (٢)

مخطط يوضح طريقة حفر القناة وقد بدأ العمل من نقطة مخرجها إلى سطح الأرض فى اتجاه البئر الأم التى سبق حفرها فى مكان توفرفيه المياه تحت سطح الأرض (From H. Wulff, The Qanats of Iran)



شكل(٣) طريقة السيفون لحماية القناة من السيول عند عبورها للوادي.

من كتاب
(J. Wilkinson, Water and Tribal Settlement in South-East Arabia).



شكل (٤)
الساعة الرملية التي استخدمها أهل القنوات في المدينة لتوزيع الماء
(من رسالة خاصة للكاتب من السيد علي حافظ)

العصور، المجلد الأول، الجزء الثاني، ٢١٣ ـ ٢٢٣ (١٩٨٦).

وثائق جديدة عن لورنس

سليمان موسى

ملخص البحث: ما تزال شهرة الضابط البريطاني لورنس، المعروف في بلاد الغرب باسم (لورنس العرب)، حيةً حتى يومنا هذا. وقد قامت شهرة لورنس بصورة رئيسية على الدور الذي لعبه مع العرب أثناء الحرب العالمية الأولى، والسنوات الثلاث التي تلتها. وبما أن المصادر العربية لم تعر هذا الموضوع اهتماما كافيا، فقد اعتمدت الكتب العديدة التي صدرت عنه في بلاد الغرب، على كتابات لورنس نفسه، وعلى كتابات أولئك الذين عرفوه من ابناء بلاده وغيرهم. أما أول كتاب عربي عن الموضوع فقد ظهر عام ١٩٦٢ من أجل تقديم وجهة النظر العربية من خلال المصادر والوثائق العربية، وهو كتاب (لورنس والعرب: وجهة نظر عربية) من تأليف كاتب هذا البحث. وقد أُتيح لهذا الكتاب أن يُترجم إلى اللغة الإنجليزية وبعدها إلى الفرنسية، وأن يُنشر في بريطانيا عام ١٩٦٦ وفي فرنسا عام ١٩٧٣.

في خلال السنوات التي تلت نشر هذا الكتاب، اطّلع كاتب هذا البحث على وثائق ومصادر جديدة تلقي مزيداً من الضوء على دور لورنس مع العرب، ونظرة العرب إليه، من خلال مراسلات دارت بين الشريف حسين وابنائه، ومن خلال الرسالة الوحيدة التي كتبها لورنس باللغة العربية وبعث بها إلى الملك حسين بن علي، ومن خلال يوميات كان محمد رستم حيدر يسجل فيها خواطره وانطباعاته، وكذلك بضع رسائل محفوظة في المركز الوطني للوثائق في بغداد. تمثل هذه الوثائق والمصادر الجديدة مادة هذا البحث وموضوعه.

يلاحظ القرّاء الذين تتبّعوا الإنتاج الأدبي في موضوع لورنس وعلاقته بالعرب، أن الكتّاب الغربيين اقتصروا على ما توافر لديهم من مواد مكتوبة باللغات الأوروبية، وخاصةً ما ورد باللغتين الانجليزية والفرنسية. والحقيقة أن وِزْرَ التقصير في هذا المجال يعود على العرب، الذين لم يعطوا الموضوع اهتماماً كافياً، خاصةً بعد أن انتشرت أسطورة لورنس وذاعت في أرجاء العالم الغربي، وبعد أن أخذت هذه الأسطورة تنتقل إلى الأدب العربي عن طريق الترجمة. وبقي الأمر كذلك حتى جاء كاتب هذه المقالة، بعد مايقارب نصف قرن من الزمن على قيام الثورة العربية (التي اشتهر لورنس من خلال المشاركة فيها)، فنشر كتابه عن لورنس والعرب باللغة الانجليزية عام ١٩٦٦، وبالفرنسية عام ١٩٧٣. وبالرغم من عدم استطاعتي الزعم بأنني غطّيت جميع المصادر المتاحة حتى في ذلك التاريخ المتأخر ـ إلا أن البحث الواسع الذي قمتُ به كان الأول من نوعه، باستثناء المعالجة الجزئية التي ظهرت في كتاب جورج انطونيوس «يقظة العرب» الذي نُشر بالانجليزية سنة ١٩٣٨، ومذكرات الملك عبد الله التي نشُرت بالانجليزية سنة ١٩٥١. ومن هذا المنطلق أخذ كتابي طريقه ليكون مصدراً أساسياً لجميع الذين كتبوا في الموضوع منذ ذلك الحين. ومما يثبت ذلك أن الاستاذ الأمريكي جون ماك، في كتابه الضخم عن لورنس، رجع إلى جميع المصادر العربية التي استعملتها في كتابي، باستثناء مذكرات سليمان فيضي التي استند في التنويه بها على مقالة قديمة لي[1].

من أهم المصادر الجديدة مجموعة المراسلات التي دارت بين الشريف حسين وابنائه وقادة جيشه، ووردت فيها إشارات عن لورنس هنا وهناك، وهي المراسلات التي قمتُ بنشر معظم ماوصلت اليه يدي منها في نصوصها الأصلية

(١) كتاب جون ماك John E. Mack: **A Prince of our Disorder, The Life of T.E. Lawrence,** (London: Weidenfeld & Nicolson, 1976). أما كتاب سليمان فيضي فهو: **في غمرة النضال**، الصادر في بغداد سنة ١٩٥٢.

باللغة العربية.[٢]

ففيما يتعلق باستيلاء العرب على العقبة يوم ٦ تموز ١٩١٧، والذي ادّعى لورنس أنه هو الذي خطّط له وقام بتنفيذه، نجد هناك رسالةً بعث بها الشريف ناصر من العقبة في ذلك اليوم بالذات، وفيها يقول إن الحملة التي كان يقودها أقامت مدةً في كاف (وادي السرحان) وهناك جاءه حسين الأطرش وبعض شيوخ البدو، وبعد التباحث معهم عادوا إلى مناطقهم وذهب معهم نسيب البكري ليتفق مع كبار الدروز ومع نوري الشعلان وشيوخ حوران. ثم يذكر انه توجّه بعد ذلك إلى باير.

> « وأرسلنا سرية بقيادة زعل بن مطلق ومعهم لورنس إلى جهة الزرقا بين عمان ودرعا وأخربوا في السكة خمسماية متر ووضعوا ستة لغوم لأجل البابور وأقاموا على السكة ثلاثة أيام مراقبين البابور ، ولا جاهم أحد لا من شمال ولا من قبلة ، وهجموا على محطة التوي وذبحوا مدير تلغراف وأربعة أنفار ترك وجابوا أربعة بنادق وستين راس غنم حقّة الترك » .

ثم يصف حركات قوته بعد ذلك حتى وقوع المعركة في ابو اللسن، والتي تم فيها التغلب على قوة تركية وأسر ١٦٠ من رجالها بما في ذلك قائدها نيازي بك. ثم ما كان من استسلام القوة الأخرى في الموقع المشرف على العقبة وقائدها نعمان بك. وكان مجموع الأسرى في تلك الحملة ٣٥ ضابطا (بينهم مهندس ألماني) و ٧٤٥ نفرا.

في هذا التقرير يرد ذكر لورنس مرةً واحدة، في صدد مرافقته لسرية زَعَل بن مطلق بقصد الترصّد لأحد القطارات، وأن أفراد السرية ولورنس ظلوا يترصدون ثلاثة ايام، ولكن لم يمر أي قطار خلالها، فعادوا أدراجهم، بعد أن وضع لورنس الغاماً تحت خط السكة. من هذا كله يتبين لنا بوضوح أن رحلة لورنس المزعومة إلى تدمر وبعلبك ودمشق وجبل الدروز، لم تكن صحيحة، وكذلك ذهابه شمالا إلى أم قيس. ولو كان ذلك صحيحاً لذكره ناصر في رسالته. وكان نسيب البكري في اجتماع لي به قد أكدّ انه والضابط زكي الدروبي وحدهما غادرا الحملة وذهبا إلى جبل الدروز، وأن لورنس بقي طوال المدة مع الحملة في وادي السرحان.[٣]

كانت الحكومة البريطانية تقدم للعرب مبالغ معيّنة من المال للانفاق على عمليات الثورة شهراً بعد شهر. ولكن تلك المبالغ كانت دائما أقل مما تقتضيه الحاجة. وفي الرسائل الخاصة التي كان الشريف يتبادلها مع ابنائه إشارات عديدة إلى هذه المسائل. فبعد وصول فيصل إلى العقبة نراه يكتب رسالة إلى ابيه يشكو من أن عدم توافر المال بين يديه قد أعاقه عن القيام بعمليات عسكرية، ثم قال في الرسالة «وأرسلت لورنس إلى مصر لهذه الغاية، أشوف ماذا يصنع». وفي جواب الشريف حسين على هذه الرسالة قال إن ارساله لورنس «هو نهاية العمل، فان الموفقية موقوفة تماما على النقود». (تشرين الأول «اكتوبر» ١٩١٧).

وتدل رسالة في الوثائق البريطانية تاريخها ٣٠ حزيران «يونيو» ١٩١٧ على أن الشريف ناصر كان يزوّد فيصل بتقارير متواصلة عن سير حملته (دار الوثائق البريطانية Public Record Office رقم الملف F.O .686/35). ولكن مع الأسف لم يصل إلى أيدينا من تلك التقارير إلا النزر اليسير.

وهناك رسالة بعث بها الميجر ماينرد من العقبة إلى الأمير زيد بتاريخ ٣٠ كانون الأول ١٩١٧ قال فيها أن بقية مخصّصات شهر كانون الأول «ديسمبر» سُلمت إلى الميجر لورنس، وانه مستعد لتقديم مبلغ خمسة آلاف جنيه (كان زيد يطلبها) من مخصصات كانون الثاني «يناير». وأعاد زيد ورقة الرسالة ذاتها إلى فيصل بعد أن كتب عليها:

> « مولاي . قبل سفركم من هنا أخبرتم عبدكم بأن موجود ثلاثين ألف جنيه تحت طلبنا، وإلى يومنا هذا قد

---

(٢) المراسلات التاريخية (١٩١٤ ـ ١٩١٨) المجلد الأول (عمان، ١٩٧٣)، المجلد الثاني، (١٩١٩)،(عمان، ١٩٧٥)، والمجلد الثالث (١٩٢٠ ـ ١٩٢٣)، (عمان، ١٩٧٨). وكذلك كتابي الآخر: مذكرات الأمير زيد، الحرب في الأردن (١٩١٧ ـ ١٩١٨)، (عمان، ١٩٧٦).

(٣) مما جاء في تقرير لورنس عن هذه الحملة أن الشريف ناصر كان هو قائد الحملة. وفي كتابه (**أعمدة الحكمة السبعة**) قال «كان الشريف ناصر يقودنا. وقد جعلته سجاياه الحميدة القائد الوحيد من أجل تحقيق المطامح العسيرة». ويتضمن كتابي (**صور من البطولة**) فصلاً عن الشريف ناصر. ونص الرسالة في الجزء الأول من (المراسلات التاريخية) ص ص ١٢٥ – ١٢٧.

أخذنا منهم عشرة آلاف لا سواه . ولا أعلم كيف أن لورنس يأخذ من أصل نقودنا . فعليه أسترحم التصريح لعبدكم في هذا الخصوص.»

وفي اليوم الأول من سنة ١٩١٨ كتب فيصل إلى زيد (وكان يستعد للزحف على الطفيلة) يقول أنه «زعلان كثير من جميع المسائل النقدية. أعلمت لورنس وقال أنها موجودة في مصر ثلاثماية الف جنيه وطلبتها ويقول انها تجيء...». وبعد يومين كتب اليه يقول «عند وصول لورنس سنسأله عما أخذه». وفي ذلك اليوم نفسه بعث فيصل إلى زيد رسالة أخرى أوعز إليه فيها أن يطلب من لورنس أن «يسحب برقية إلى مصر بجلب الثلثماية الف جنيه إلى العقبة بأقرب وقت، لأنك ستتوجه في هذه الأيام وتحتاج إلى نقد وافر». .

واستولت قوات الثورة على الطفيلة، ولم يلبث زيد حتى كتب إلى اخيه فيصل (١٩ كانون الثاني «ديسمبر» ١٩١٨)، يشكو له حاجته الشديدة للأرزاق والمال ويقول إن المخصّصات المستحقة لقبيلة بني صخر تبلغ ٢٢ ألف جنيه، هذا عدا عن المخصّصات الأخرى. وقد ردّ فيصل (٢٤ كانون الثاني «يناير») يقول إن هناك مصاعب في تأمين نقل الأرزاق وأن مبلغاً من المال سوف يصل إليه مع محمد الدحيلان (أحد شيوخ الحويطات).

في مساء هذا اليوم بالذات وقعت معركة الطفيلة، عندما حاولت قوة تركية استردادها، وهي المعركة التي زعم لورنس انه تولّى قيادتها ورسم خططها العسكرية وتوسّع في وصف ذلك. هذا مع أن الرسالة القصيرة التي بعث بها زيد إلى فيصل في اليوم التالي (٢٥ كانون الثاني «يناير») خلت من ذكر لورنس:

> « العدو تعرّض علينا من وادي الحسا إلى أن وصل خطوط مدافعه الطفيلة ، وبعد محاربة ٢٤ ساعة هجمت عليه جنودكم البواسل وطردته وكسرته شرّ كسرة . الاغتنامات مدفعين من القدرتلي وسبعة رشاشات . الأسرى بلغ مقدارهم ماية جندي وخمسة ضباط. التفصيلات تردكم بعده . استرحم أن تمدنا بقدر الإمكان من جبخانة . الله، الله، يا مولاي، أن تبغون الجميلة والناموس، حيث اننا أفرغنا من كل شيء خصوصاً النقود. . .».

ثم بعث زيد برسالتين أخريين (٢٧ و ٣٠ كانون الثاني «يناير») أعطى فيهما مزيداً من التفصيلات عن معركة الطفيلة، وكّرر في اولى الرسالتين الإشارة إلى حاجته للمال «اننا في خطر عظيم ان لم تمدونا بجميع ماطلبته خصوصا النقد والمؤن الحربية...». وفي نهاية تلك الرسالة طلب ترقية اثنين من الضباط هما راسم سردست وعبدالله الدليمي «بناء على خدماتهم وشجاعتهم...». .

لنلاحظ هنا أن زيد لم يشر إلى لورنس بكلمة واحدة .

أما فيصل ، فرداً على هذه الرسائل ، كتب إلى زيد (٢٨ كانون الثاني «يناير») يقول انه أرسل إليه ذلك اليوم عشرة آلاف ليرة ، مع الوعد بإرسال مخصّصات بني صخر بعد ثلاثة أيام . وبالفعل أرسل تلك المخصصات في ٣١ كانون الثاني « يناير » .

وعندما وصلت العشرة آلاف ليرة سلّم زيد منها ستة آلاف إلى عشيرة الجازي (الحويطات) وقال إن ما بقي لا يكفي إلّا لنفقات سبعة أيام « بسبب كثرة الوفود وأجور النقليات » .

على أن الوثائق البريطانية تضم رسالة ذات أهمية في هذا الصدد. ففي رسالة بتاريخ ٦ شباط «فبراير» ١٩١٨ بعث بها فيصل إلى ابيه الشريف حسين (الملف F. O. 686/37) نراه يعطي المعلومات النهائية عن معركة الطفيلة فيقول: إن تلك المعركة بدأت في مساء يوم ٢٤ كانون الثاني «يناير» واستمرت طوال الليل، وظلّت كفة العدو راجحة حتى الظهر، ثم «بادرت الفرقة النظامية من قواتنا تحت قيادة عبدكم الأمير زيد بالاشتراك في المعركة... وعند العصر استطاعت قواتنا تطويق العدو وأخذت تهاجمه من جميع الجهات حتى تمكنت من إلحاق الهزيمة التامة به...». ولم ينوّه فيصل هنا الا بالضابطين راسم سردست وعبد الله الدليمي. أما الأرقام النهائية فكانت كما يلي:

٤٠٠ قتيل من العدو بينهم قائد اللواء حامد فخري
٣٢٠ أسير بينهم ١٧ ضابطا
٢ مدفع نمساوي (قدرتلي)
٢٢ رشاشة
٢٠٠ خيول وبغال

وفي هذه الرسالة أيضا لا نعثر على ذكر لورنس

لقد كان النقص في المبالغ المالية المتوافرة هاجساً يقضّ مضجع زيد باستمرار. من هنا نراه يكتب في ٦ شباط

«فبراير» إلى فيصل قائلا «سيدي، الله، الله، فيما استرحمت ارساله في جميع عرائضي الأولى، خصوصا النقود... العشرة آلاف جنيه لم تصلنا [كان فيصل قد وعد بارسال عشرة آلاف أخرى] وهذا التأخير يخلّ بأحوالنا جداً». ثم أسترحم إرسال عشرة آلاف جنيه ثالثة حتى يتمكن من تسليم مخصّصات القوة النظامية وقوات البدو والقرويين.

وفي رسالة ثانية في اليوم ذاته قال انه مايزال بانتظار النقود الموعودة، وانه يأمل أن لا تكون أقل من ١٥ الف جنيه «حيث إن المصارفات والطلبات مدهشة هنا. استرحم ان تخبروا لورنس، اذا كان انه لدى سموكم، ان النقد الذي وعدنا به، وأرسلنا من يجلبه، لم يسلّم لمرسولنا».

في هذه الرسالة يتبيّن لنا ان لورنس كان قد وعد زيد بمبلغ من المال، وان زيد أرسل مندوباً من قبله لاستلامه، ولكنه لم يستطع الحصول عليه.

وفي رسالة ثالثة في اليوم ذاته قال زيد «النقد الذي وعدنا مولاي بارساله لم يصلنا، وهذا خلاف وعدكم، وانني في غاية القلق والتشوّش من تأخره».

كان لورنس قد وصل إلى القويرة (مركز قيادة فيصل) يوم ٥ شباط «فبراير». من هنا نرى فيصل يشير (في رسالته المؤرخة ٩ شباط «فبراير») إلى وصوله ويقول إن لورنس «استلم منا ثلاثين الف جنيه قسم منها لكم والباقية لشراء جمال يخبركم بها...».

في ذلك اليوم بالذات (٩ شباط «فبراير») وصل الضابط توفيق الحلبي إلى الطفيلة ومعه المبلغ المرسل إلى بني صخر. ولكن زيد وجد نفسه مضطراً إلى أخذ خمسة آلاف جنيه من مخصصات بني صخر، كي يدفعها إلى متطوعي قضاء الطفيلة «بناء على المجبورية لهم وشدة لزومهم في الوقت الحاضر». ومن هنا نراه يؤكد على فيصل إرسال مبلغ لا يقل عن عشرين الف جنيه «لتدوير المصلحة، ولحفظ البلاد من الأذى، وكما لا يخفاكم، علاوة على تجاربكم، فان جميع ما نريده لا يمكن إجراؤه إلا بالدراهم، وهذه حالتنا حرجة جدا».

ومضى لورنس من القويرة إلى الطفيلة بينما كانت عاصفة ثلجية كثيفة تجتاح المنطقة، وهو يحمل المبلغ الذي كان زيد ينتظره بفارغ الصبر. وبعد وصوله كتب زيد إلى فيصل (١٧ شباط «فبراير») يبلغه إن الثلاثين الف جنيه وصلت اليه وإنه قام بتوزيعها على النحو التالي: (وكان لورنس في سيل الحسا).

- ٦ آلاف لبني صخر (علاوة على ٢٠ الفا تسلّموها قبلا)
- ١٠ آلاف إلى متطوعي قضاء الطفيلة
- ٥ آلاف للقوة التي مع زيد
- ٢ الف بيد لورنس
- ١ الف للشريف عبد الله بن حمزة
- ٦ آلاف بيد زيد (وهذا المبلغ يكفي نفقات خمسة ايام).

بعد اسبوع من سفر لورنس باتجاه الطفيلة، نرى فيصل يكتب إلى زيد (١٨ شباط «فبراير») قائلا إنه أرسل إليه مبلغا من المال، ويرجو أن يكون زيد قد سلّم لبني صخر من ذلك المبلغ بقية مخصصّاتهم، ثم يطلب إليه أن يبلغ لورنس ان المخصصّات نفدت «والله اليوم ماعندي الا ٦٠٠ ليرة، حتى إنني لا أستطيع اعطاء كراوي الجمّالة...». وفي رسالة أخرى بعث بها إلى زيد في ذلك اليوم أقسم انه لم يبق لديه سوى ١٠٠ جنيه.

مما تقدم نلاحظ أن الأخوين فيصل وزيد كانا دائما مشغولي الخاطر بتدبير المال اللازم للوفاء بمرتّبات القوات التي معهم من نظاميين وغير نظاميين. حتى إن زيد كتب لفيصل في ٢١ شباط «فبراير»، أي بعد بضعة أيام من وصول لورنس من رحلته التي قام بها إلى الشمال من الطفيلة، قائلا «انتظر من مولاي أن يرسل الينا نقداً كما طلبت قبلا، فلم يبق لديّ سوى مقدار لا يُذكر. والمبلغ الذي أخبركم لورنس عنه لم نتمكن من جلبه. أسترحم سرعة ارسال النقد الممكن الينا ...» . وعندما تلقّى زيد رسالة فيصل التي يقول فيها انه لم يبق لديه سوى ١٠٠ جنيه، كتب اليه يقول «فعسى الله يساعدكم ويعينكم على ذلك»، ثم تساءل عما يمكن عمله في هذا الوضع! بل ان زيد بعث رسالةً ثانية مع الشريف ناصر تتضمن اقتراحا بالانسحاب إلى وادي موسى «إن لم تمدّونا بما سيخبركم به الموصي إليه..».

فهل نحتاج بعد هذا إلى دليل على الضائقة المالية التي كان يعاني منها القائدان العربيان؟ ثم إن هذا الوضع كان يؤثر على سير العمليات العسكرية، ليس فقط من جهة اشتغال ذهن فيصل وزيد بامور ومطالبات لم يكن من العدل

أن يتحملا مسؤوليتها، بل لأن المتطوعين من بدو وقرويين، على وجه الخصوص، كانوا يرفضون التحرك لمناجزة العدو الا بعد أن يتسلموا المرتبات المخصّصة لهم.

ورداً على طلبات زيد المتكررة بعث إليه فيصل في ٢٧ شباط «فبراير» مبلغ ثلاثة آلاف جنيه، مع الوعد بأن يرسل إليه عشرين ألف جنيه أخرى، كما طلب إليه أن يقتصد في الإنفاق.

ولم يلبث زيد حتى أُضطر إلى الانسحاب من الطفيلة يوم ٨ آذار «مارس»، بفعل ضغط هجوم قوي اشتركت فيه مفارز المانية ونمسوية. وعندما وصل إلى الشوبك، وافاه لورنس وهو يحمل رسالة من فيصل (١٨ آذار «مارس»). وقد جاء في الرسالة أن غاية لورنس هي أن يطلعه على تحركات العدو، وانه – لورنس – كان ذهب إلى بئر السبع ثم رجع يقول إن عدداً من الجمال سوف تُرسل من هناك قريبا. ونفهم من هذه الرسالة أن زيد كان أخبر فيصل في رسالة سابقة بأن لورنس غادر الطفيلة غاضبا، وأن فيصل لم يلاحظ ذلك، ولكنه يطلب من زيد أن يعمل على إزالة ماقد يكون عالقاً بنفس لورنس على أساس انه «صديقنا جميعا».

قد يكون من المفيد هنا أن أشير إلى ماذكره فردريك بيك (وهو أحد الضباط الانجليز الذين اشتركوا في الثورة العربية) من أن النظاميين العرب امتنعوا في آب «أغسطس» ١٩١٨ عن مغادرة موقع ابو اللسن (للاشتراك في الهجوم الكبير الذي بلغ ذروته في دخول جيش الثورة إلى دمشق)، الا بعد دفع رواتبهم المتأخرة.(٤)

ومن هذا كله نستدل أن مبلغ الثلاثين ألف ليره التي حملها لورنس معه إلى زيد، كان مرسلاً من فيصل إلى زيد (هذا على الأقل ما كان فيصل وزيد يعتقدانه)، وأن زيد كان بحاجة ماسة لهذا المبلغ، وأن مطالبات زيد بالنقود كانت مستمرة ويومية منذ وصوله إلى الطفيلة وحتى انسحابه منها، ونستدل أيضا أن المبالغ التي كان الانجليز يقدمونها لجيش فيصل كانت دائماً أقل من حاجته لينفق على قواته النظامية وغير النظامية، ومن جملتها القوة التي يقودها اخوه زيد. لقد صور لورنس في كتابه «أعمدة الحكمة السبعة» الوضع تصويراً اعطى للقارىء فكرة خاطئة عن زيد بأنه كان يبذّر المال تبذيرا، وانه بانفاقه المبلغ الذي حمله معه تسبّب في تعطيل الزحف نحو الشمال للالتقاء مع جيش الجنرال اللنبي، بينما يتبيّن لنا من هذه المراسلات أن الوضع لم يكن كذلك. ثم أن لورنس في حديثه عن توزيع زيد لذلك المبلغ بعينه لم يذكر انه تقاضى منه الفي جنيه، كما ورد في رسالة زيد لفيصل.

والأهمية الخاصة لهذه المراسلات أنها تقدم الحقائق عن الجانب العربي، مقابل وجهة النظر التي طرحها لورنس والتي – كما اتضح لنا – لم تكن دقيقة ولا عادلة.(٥)

رسالة لورنس العربية

إن ثاني مصدر عربي مهم، فيما يتعلق بلورنس، هو تلك الرسالة التي تتألف من ثلاث صفحات والتي كتبها لورنس بخط يده باللغة العربية بتاريخ ٢٥ حزيران «يونية» ١٩١٨ وبعث بها إلى الملك حسين. لا بدّ أن قرّاء «أعمدة الحكمة السبعة» يذكرون ذلك الفصل الذي تحدّث فيه لورنس عن ذهابه إلى الحجاز لكي يقنع الملك حسين بنقل القوات النظامية في جيش علي وعبد الله إلى جيش فيصل في منطقة معان. وعند وصول لورنس إلى جده اتصل بالملك هاتفيا وشرح له الوضع. ولكن الملك لم يقتنع بالفكرة ولم يوافق على المجيء من مكة إلى جدة، (ولم يكن بمقدور لورنس أن يذهب إلى مكة المكرمة)، فكتب لورنس هذه الرسالة وبعث بها إلى الملك مع نجاب خاص، لعلها تفلح في اقناعه. وفي اليوم التالي رد الملك ببرقية يقول فيها انه ليس من رأيه القيام بهجوم مباشر قبل سقوط معان، ونصح لورنس بأن لا يصغي إلى أقوال الآخرين. ورد عليه لورنس ببرقية قال فيها أن هناك أملا بان تستسلم حامية معان نتيجة الحصار وقطع خط السكة قرب محطة الحسا (البرقيتان في الملف F. O. 686/39). ومما تجدر ملاحظته أن هذا الملف لا يضم نسخة عن رسالة لورنس العربية، ولا أعرف

(٤) C.S. Jarvis, Arab Command; The Biography of Lt. Col. F.G. Peake Pasha, (London: Hutchinson & Co., 1946) p. 41.

(٥) وردت أول إشارة باللغة الانجليزية لهذه المراسلات التي دارت بين فيصل وزيد، في مقالة لي نشرتها مجلة International History Magazine العدد ١٢، كانون الأول «ديسمبر» ١٩٧٣، ص ص٧٨–٨٠. وجاءت هذه المقالة ردّاً على مزاعم كاتب صهيوني Sidney Sugarman نشر مقالة سابقة فيها.

مصدرا آخر أشار إليها. وربما يكون لورنس قد احتفظ بنسخة منها بين أوراقه الخاصة التي لم يُبَحْ الاطلاع عليها حتى الآن، وربما لا يكون. وفيما أعلم فان هذه الرسالة هي الوحيدة مما ظهر من كتابة يده باللغة العربية.

في رسالته هذه، يعطي لورنس وصفا لتحصينات الترك في معان وعدد رجالهم واسلحتهم ومصادر تموينهم، وكذلك فيما يتعلق بمحطات خط سكة الحديد إلى الجنوب وإلى الشمال من معان. كما اعطى تفاصيل عن قوات جيش فيصل المقابلة من نظامية وغير نظامية، وإعدادها واسلحتها. ثم يقول أن القوات العربية في وضعها الحاضر لا تستطيع الاستيلاء على معان بهجوم مباشر، ولكنها تستطيع اذا تم تعزيزها، أن تضطر الأتراك إلى أن يحجزوا في معان قوة كبيرة تماثل القوة المحتجزة في المدينة المنورة، ثم يقطع العرب خط مواصلاتها مع درعا حتى تضطر إلى الاستسلام. واختتم لورنس رسالته بقوله «ارجوك ياسيدي أن تحرق هذا الكتاب بعد ما تقرأه لاني كتبت اشياء كثيرة كان يلزم أن اقولها لكم فقط مشافهة». ذلك أن الأرقام التي تضمنتها الرسالة عن القوات العربية، كانت في ظروف الحرب بالغة الخطورة، خشية أن تصل إلى علم العدو. ولكن الملك حسين لم يحرق الرسالة فبقيت بين الأوراق التي احتفظ بها ابنه الأصغر الأمير زيد.(٦)

يوميات رستم حيدر

كان محمد رستم حيدر من أقرب معاوني فيصل،فقد التحق به في شهر آب «اغسطس» ١٩١٨ وبقى معه في العراق حتى وفاته، بل أنه اتخذ من العراق موطنا له، وبقى فيه حتى اغتيل غدرا وهو وزيراً للمالية (٢٢ كانون الثاني «يناير» ١٩٤٠). وبهذا الصدد يمكن القول إن أقرب الناس من رجال العرب إلى فيصل، كانوا ثلاثة هم: محمد رستم حيدر، ونوري السعيد، وجبرائيل حداد، فلم يفرّق بينه وبينهم إلا الموت.

كان فيصل، في وفادته الأولى إلى باريس (أواخر ١٩١٨) قد اختار عدداً من أعضاء الجمعيات السرية المثقفين ليرافقوه، وكان محمد رستم حيدر في طليعتهم. وقد درج على تسجيل يومياته التي يستطيع المرء أن يجد فيها ما يلقي الضوء على كثير من القضايا السياسية المهمة. ولا غرابة أن يجد لورنس مكانا في هذه اليوميات.

ففي ماكتبه عن يوم ٦ شباط «فبراير» ١٩١٩، وصف حيدر كيف أن فيصل ورفاقه أعدّوا الخطاب الذي سيلقيه الأمير أمام المجلس الأعلى لمؤتمر السلام، وكيف جاء لورنس ومارك سايكس واطلعا عليه وناقشا الأمير في مضمونه، واقترحا بعض التعديلات عليه، ثم كيف ألقى الامير ذلك الخطاب باللغة العربية: وكان لورنس يترجمه إلى الانجليزية. ويسجل حيدر عبارات ذات مغزى خاص عن لورنس، بصدد النقاش الذي دار حول نص الخطاب:

«...ثم فلسطين: لا أدري لماذا لورنس يتمسك كثيرا في فلسطين؟ يريد ان لا يتداخل في شؤونها أحد ولا الأمير فيصل. ولماذا؟ لتبقى في أيدي الانكليز.» ثم ماذا؟ يُقال إن هؤلاء وعدوا اليهود بأن يكونوا معهم... في وقت آخر لم يخالفهم الأمير بل تم الرأي أن تكون فلسطين بالنظر لأهميتها العالمية خارجة عن نفوذ الامير.(٧)

وفي يوم ١١ شباط «فبراير» سجّل محمد رستم حيدر النبذة التالية:

> « لورنس سافر لانكلترا لأجل الجرائد ورجع في الطيارة . رجل عمل ، جنّي الفكر ، ذو إرادة قوية . »

وفي ١٥ شباط «فبراير»:

«...الأمير كان سبباً لاشتهار لورنس، وهذا كان سببا لموفقية الامير.

وفي ١٦ آذار «مارس»:

> « نشرت مجلة اليهود كتاباً أرسله إلى فرانكفورتر يتقرب به من اليهود ويريهم إخلاصاً زائداً حتى انه يقول ان مدعيات زعماء الصهيونية في المؤتمر معتدلة للغاية . أين هو الاعتدال وهم يطلبون البلاد لأنفسهم ؟ يظهر أن الكتاب كتبه لورنس بيده وليس لنا

(٦) نُشر النص العربي للرسالة في الجزء الأول من كتابي (المراسلات التاريخية) ص ص٢٠٣-٢٠٥. أمّا الترجمة الانجليزية فلم تُنشر حتى الآن. وقد نشرت جريدة التايمز اللندنية نبذة عن هذه الرسالة في العدد الصادر ٣٠ حزيران «يونية» ١٩٦٧، صفحة ١٠.

(٧) توجد في المركز الوطني للوثائق في بغداد ورقة بخط محمد رستم حيدر، تتضمن مطالب فيصل إلى مؤتمر السلام، ومنها الفقرة التالية:
٤ ـ فلسطين نظراً لأهميتها الدينية في العالم يقتضي لها دولة تؤمّن الموازنة بين الأديان المختلفة فيها، مع الاحتفاظ بحقوق المواطنين.

علم به . إني أخاف على هـذه المملكة من سياسة لورنس اليهودية . »

وفي ١٥ نيسان «ابريل» نرى حيدر يعزو في يومياته الفضل للورنس في اقناع الحكومة البريطانية بايفاد الأعضاء الانجليز في لجنة التحقيق إلى سوريا (في الواقع اتخذت بريطانيا قراراً بايفاد مندوبين عنها، ثم عادت عن قرارها هذا استجابةً لطلب فرنسا)، ويقول:

« بيّض الله وجه لورنس فإنه خدم خدمةً عظيمةً ولا يزال يخدم ، والأمة العربية يجب أن تعترف لـه بهذا الفضـل. صباحـاً لما وصلت البيت قـال لي الأمير اذهب لرؤية لـورنس وعزّه. ولماذا؟ ـمات والـده. أسف عظيم. ذهبتُ وعـزّيته وكـان متألمـاً ، ثم رجع إلى حـديثـه وابتسـامه القـديم . وقد سـأله الأميـر لماذا يـريد أن يسافر ، فقال : إن والدي قد تُوفي ويجب أن أذهب . وقد ذهبت قبلاً بالطيارة.، ولما وصلت وجدته ميتاً فلم يمنعني هذا من الرجـوع إلى باريس حـالاً خوفـاً من عاديات الزمن . وهكذا حالة الرجال الذين يشتغلون بالسياسة . ولم أرَ رجلاً مثله دائماً يبتسم ، دائماً يقول للأمير : طيب ! مهمـا كلفه ، كـأن كلمة لا لم تكن مقيّدة في قاموس لغته . وكلما كلفته بشيء كان يقول : من أحسن مـا يكون . والحقيقـة انه سعى جـداً في المسألة العربية . وقد قال البارحة للأمير : إن الانكليز لا يعرفون شيئاً ، انا أذهب وآخذ ورقة بيضاء وأكتب وهم يعتمدون وينفذون . . . » .

ويشير حيدر في يومياته بتاريخ ١٦ آذار «مارس» ١٩١٩ إلى الرسالة التي نشرها الصهيونيون في إحدى المجلات وادّعوا أن الأمير فيصل أرسلها إلى أحد أقطابهم المدعو فرانكفورتر، وتتضمن القول أن مدعياتهم معتدلة، ثم يقول: «يظهران ان الكتاب كتبه لورنس بيده وليس لنا علم به. اني أخاف على هذه المملكة من سياسة لورنس اليهودية».

وايضاحا للحقيقة أذكر أن فيصل سئل عن هذا الموضوع بعد مرور عدة سنوات، فأجاب انه لم يضع توقيعه على رسالة من هذا النوع.

وفي ١٨ نيسان:

« . . . في المساء جاء لورنس من انكلتره ولكنـه كان متغيراً ، فذكر له الأمير القضية [لجنة التحقيق إلى سوريا] ، وكان اعتماده عليه أعمى . على ان لورنس لم يكن غير آلة في أيدي الرجال الكبار . مشّى سياسته في مسألة اليهود الموافقة لمطامع الانكليز وتقرّب من الحكومة . وهو الآن يمشّي سياسة لويـد جورج وان كان قلبه مع الأمير ، ولكن كما اعترف هـو بنفسه أن المحبة لا أهمية لها في المسائل السياسية . . . » .

وفي اليوم التالي (١٩ نيسان « ابريل ») :

« . . . . كان لورنس يتكلم مع الأمير رأسـاً وكان واقفاً منه على مركز الضعف ، وكان لا يحب أن يجادل أحداً منا في مثل هذه المسائل [محـاولة الاتفـاق مع فرنسا] حفظاً لمنزلته عند الأمير ، فكأنه لا يكلّم أحداً غير الأمير ، وبهـذه الصورة كـان اعتماد الأميـر عليه عظيماً . . . ولكن لورنس كان وراء الأمير ، يعتقد أن لويد جورج وراء لورنس يديره . . . . » .

وفي ٢١ نيسان « ابريل » :

« . . . ان لورنس طلب ملاقاة دوكيه وأخذ بيزاني معه ، فكانت هذه حادثة مهمة . ان المسيو لورانس انكليزي قبل كل شيء ، وقد استولى على الأمير حتى أصبح يعتقد به انه عربي أكثر من العرب . ولكن كيف نوضح هذا الانقلاب العظيم ؟. منذ ثـلاثة أيـام وهو يخوّف الأمير ويسعى على طريقته المعلومة رجل إلى الأمـام ورجـل إلى الخلف ، ولكن مـع المـوفقيـة المطلوبة لأجل أن يقرّب الأميـر من فرنسـا ومن وراء ذلك إحباط القـومسيون [لجنـة التحقيق] . ثم كيف يـطلب أن يرى دوكيـه وهـو عـدو الفرنسيين حسب ادعائه ؟ انني أصبحت أشكّ في صدق سياسة هـذا الشاب الانكليزي الذي لم يكن في الحقيقة إلّا آلة في يد لويد جورج والسياسة الانكليزية . ومن الغريب أنه رجع بعد الظهـر وأخبر الأمير قائلاً ان دوكيه نيته حسنة للغاية . كان لورنس يريد أن يكون الواسطة بين دوكيه والأمير . . . » .

وغادر فيصل باريس في طريق عودته إلى سوريا ، وكان ذلك عن طريق روما حيث قضى يوماً أو اثنين .

وفي ٣٠ نيسان « ابريل » نجد في يوميات حيدر الذي بقى في باريس رئيساً للوفد العربي :

« . . . دفع إليّ لورنس كتاباً أخذه من الأمير يخاطبه به أعزّي لورنس ويبحث فيه عن استقبال الحكومة الطليانية لسموه . . . زارنا ابن غبريط . . . وقد ذكر لنا ان وجود لورنس مع الأمير كان مضرّاً للغاية ، وكان سبباً لتجنّب الحكومة عنه سيما وقد أخذه الأمير ليترجم له في أول جلسة أمام مؤتمر العشرة ، ثم قال ان لورنس كان يذكر ان الأمير في قبضة يده ، وانه إذا قال له عن الأسود أبيض صدقه . ولعل لورنس كان يعتقد بنفسه هذا الاعتقاد . . . وتناولنا العشاء سوياً وجاء ذكر الدور الذي لعبه فون بيرشتاين السفير الألماني ، وكيف انه كان مستولياً على أفكار الاتحاديين ، ثم كيف أدركه الموت قبل أن يتم عمله . . . فقال لورنس نحن سُررنا لموته . نعم انه كان مستولياً على رجال الاتحاد يديرهم كيف يشاء ، كما أنا مستولٍ على الأمير فيصل . فقلت : الأمل انكم تقودونه إلى الخير والنجاح لا إلى الشر والفشل ، كما كان الأمر مع السفير الألماني . فقال : من يعلم ، المستقبل سيكشف ذلك . وتبسّم . »

وفي ٣ آيار « مايو » :

« سألت لورنس عن سبب مجيئه لأوروبا عقب وصولنا إلى دمشق . فقال انه اجتمع بالجنرال اللنبي فقال له أن معاهدة بيقو ـ سايكس لا بدّ من تطبيقها الآن . نعم ان العَلَمَ العربي رُفع ولا يمكن أن ينزل بدون قلاقل ، ولكن في السواحل لا يمكننا أن نرفع عَلَماً معيّناً ، والداخل سيكون في أيدي العرب الآن . فأجابه لورنس : انه إذا كان لا بدّ من تطبيق تلك المعاهدة فلم يبق له مقام في سورية ، فأصرّ عليه اللنبي بالبقاء ، ولكن رضي في النهاية ان يذهب إلى انكلترا لرؤية عائلته ولو شهراً واحداً » .

وجاء في اليوميات بتاريخ ٦ حزيران « يونية » ان فوربس آدم ، أحد أعضاء الوفد البريطاني لدى مؤتمر السلام في باريس ، أبلغ محمد رستم حيدر ان الوفد العربي يجب من الآن وصاعداً أن يرسل برقياته بطرقه الخاصة وليس عن طريق الانجليز « حفظاً للمودة تجاه فرنسا » . فأبدى حيدر تعجبه وقال : اننا أرسلنا قبلاً برقيات عديدة فلم نُعارَض على هذا الطلب . وكان لورنس يرسلها بلا تردد . فقال فوربس آدم : ان لورنس أتى بأعمال كثيرة خارجة عن التنبيهات والتعليمات ، وأما أنا فهذا الأمر الذي تلقيته . . .

وفي ٩ تموز « يولية » أجرى حيدر حديثاً مع غو (من كبار موظفي الخارجية الفرنسية) ثم سجّل في يومياته ما قاله غو :

« . . . الانكليز سبب الاختلاف [بين فرنسا والعرب] . لورنس أساسه ، وإلّا كان من السهل الاتفاق مع الأمير لأن فرنسا لا تتطلب الاستعمار ولا الحكم في البلاد ، بل تريد أن تحافظ على نفوذها المعنوي والمادي . »

ولكن قول غو هذا لم يكن يعبّر عن الحقيقة ، ولا يستطيع أحد أن يصدّق أن فرنسا لم تكن في ذلك الحين تتطلب الاستعمار والحكم في البلاد. من هنا كان قول غو نوعاً من زرع بذور الفتنة .

وعندما نشر لورنس مقالةً له في جريدة التايمس عن الوثائق المتعلقة بالقضية العربية ، بعث محمد رستم حيدر برقيةً إلى الأمير يبلغه بذلك .

ودار التاريخ دورةً خطيرة بالنسبة للعرب ، وأخرج الفرنسيون فيصل من سوريا ، فذهب إلى فلسطين ومنها إلى ايطاليا ، ثم إلى لندن . ويذكر حيدر ان فيصل دعا يوم ٢١ كانون الأول « ديسمبر » ١٩٢٠ عدداً من رجال السياسة الانجليز لتناول طعام الغداء :

« ثم دار الحديث على المائدة ، مزح ، فسأل فيليب كار الأمير عن لورنس فأثنى عليه وقال: انه واسع الذهن ، يعمل بحسب الظروف والطوارىء ولا يتقيد بقيود الدول الأوروبية ، فإنه وُجد في محيطٍ جديد غير معتاد على النظام والقواعد المعيّنة فمشى على موجبه ، وذكاؤه ساعده على ذلك بخلاف الكثيرين من الأوروبيين . ثم ذكر عنه كيف كان يعامل البدو كشيخ ، وانه جسور لا يهاب ولا يميل ، وانه صادق في وعوده ، الأمر الذي جعله يكتسب ثقة العرب ، وانه عاشرهم وكان لا يتكبّر عليهم فأحبّوه . . . فقال فيليب كار : ان لورنس عندما اجتمع بلويد جورج قال له : ان الذين فازوا معه في الحرب [العرب] من الوحوش الغاليين بلاد لويد جورج ، فسُرَّ هذا منه جداً . . . » .

ودعا لورد ونترتون الأمير فيصل إلى منزله وكان هناك عدد من المدعوين الانجليز ، بينهم لورنس. (١٠ كانون الثاني « يناير » ١٩٢١) . وهنا قال لورنس لفيصل انه اجتمع بونستون تشرشل قبل يومين ، وان تشرشل أخبره بأن معالجة القضية أفضت إليه ، وانه ـ

لورنس ـ يريد أن يعرف رأي فيصل ، وان النيّة تتجه إلى الوفاء بتعهدات انجلترا .

« ومع مرور الأيام لا بدّ من توحيد سورية . أما فلسطين فيمكن التحوير فيها قليلاً : يُعترَف بسلطة الحجاز دينياً ، وتُؤلَف حكومة منذ الآن فيكون للأهليين حقوق ونصيب فيها ويحتفظون بها فيما بعد ، لأن مقاومة اليهود تتعذّر على أي حكومة كانت في الظروف الحاضرة . ثم إرجاع ابن سعود إلى حدوده الأصلية ، ومع مرور الأيام إزالة الادريسي . . . » .

كانت هذه خلاصة الحل للقضايا المعلقة بين الشريف حسين وبريطانيا، كما تصورّها تشرشل وشرحها لورنس لفيصل.

كان محمد رستم حيدر يرافق فيصل في الاجتماعات الرسمية. وفي ٣ شباط «فبراير» سجّل في يومياته:

« . . . يتكلم كارزن جيداً وينظر إلى نفسه كإله ، فمن الصعب أن يدور، ومن المستحيل أن يفهم إلاّ بالقوة. والحمد لله ان القوة في العراق أفهمته الوضعية، ولولاها، كما قال لورنس،لذهبت أقوالنا ومساعينا نحن محبّي العرب أدراج الرياح. . ذكر لنا سيدنا [يعني فيصل] ان ثورة العراق لها تأثير عظيم وانه صرف في سبيلها ٤٠ ألف لبرة . وكان تحسين [تحسين قدري] قاعداً، وانه هو الذي هيئها لأخيه ، ويودّ أن يلقي المسؤلية على الجمعية الفتاة. . . »[٨] .

المركز الوطني للوثائق في بغداد

تتضمن الوثائق التي يحتفظ بها المركز الوطني للوثائق في بغداد ، رسائل ومذكرات تلقي مزيداً من الضوء على علاقة لورنس بالعرب ، وشعور بعضهم تجاهه ، مما لم يطلع عليه أحد في بلاد الغرب حتى الآن . ففي مذكرة خاصة كتبها فيصل بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩١٨ (وكان قد وصل إلى مرسيليا في طريقه إلى باريس ولندن) يروي أن المندوب الفرنسي برتنان أخبره أن لورنس أعاد الأوسمة الفرنسية إلى الكولونيل بريمون (الذي كانت الحكومة الفرنسية قد انتدبته لمرافقة فيصل في زيارته لفرنسا ، والذي أبلغ لورنس انه لا حاجة به للبقاء مع الأمير). وكان مما قاله برتنان لفيصل إن إعادة لورنس للأوسمة تُعتبر تحقيراً للحكومة الفرنسية ، وان عمله هذا « وَلْدَنَة » . وزاد برتنان على ما تقدم قوله « والذي أعرفه أن حكومة فرنسا تعدّ وتعتقد ان لورنس عدو لها ويمشي ضد مصالحها » . وكان رد فيصل « هذه الأمور لا دخل ولا تعلّق لي فيها ، وانني آسف على أني صرتُ سبباً لحدوث مشاكل سياسية ، ولورنس هو رجل صديقي ، ولا يمكنني أن اعترض لا على سياسة فرنسا ولا سياسة انكلترا . . . » .

وبعد نحو سنتين كان فيصل قد غادر دمشق نتيجةً لهجوم الفرنسيين ، فمضى إلى فلسطين ومنها إلى ايطاليا . وهناك عمل على اعداد تقرير مفصّل عن علاقات العرب ببريطانيا وعن سلسلة الأحداث التي بلغت ذروتها بخروجه من دمشق . وحمل اللواء جبرائيل حداد التقرير وسافر به إلى لندن لكي يقدمه للحكومة البريطانية ، ويقوم باتصالات مع أصدقاء العرب من الانجليز . وبعد وصول حداد إلى لندن بأيام كتب رسالةً إلى فيصل (٢٢ ايلول «سبتمبر» ١٩٢٠) يقول فيه أنه اغتنم الفرصة لمخابرة « صديقنا لورنس » ، وانه تلقى منه رسالة يدعوه إلى اكسفورد ، فذهب حداد إليها، وهناك :

« . . . جلسنا يوماً كاملاً نتباحث ونتداول الأفكار ، وقد أُعجب كثيراً بالتقرير وقوة حجته وكيفية تنسيقه ، وقال انه لا يشور بتبديل شيء فيه ، ولكنه يفضّل أن يُرفق به صور المكاتبات التي دارت بين جلالة الملك حسين والسير هنري مكماهون وصورة أيضاً من معاهدة سايكس بيكو ، فأجريت ذلك في الحال . . . » .

تبع هذا أن فيصل كتب رسالةً خاصة إلى لورنس وبعث بها إليه مع نوري السعيد. وكتب حداد لفيصل (٩ تشرين الثاني «نوفمبر») يقول إن لورنس ربما يحضر إلى لندن هذا الاسبوع ليقضي يوماً معه «للمداولة فيما يجب إعداده وإجراؤه».

ولم يلبث فيصل حتى جاء إلى لندن بدعوة من وزير الخارجية اللورد كرزون. وأعقب وصول فيصل اجتماعه بلورنس الذي كان قد عُيّن مستشاراً لتشرشل وزير المستعمرات الجديد. وكتب فيصل إلى أخيه زيد رسالة (٢٥ كانون الثاني «يناير» ١٩٢١) يخبره عن تأليف دائرة الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات، ويقول متفائلاً ان رجال

(٨) احتفظ السيد جودت حيدر بيوميات أخيه محمد رستم حيدر، وقد اطلعتُ عليها في بيروت بفضل الأستاذ أكرم زعيتر عام ١٩٧٤. وفيما بعد تمكّن الأستاذ نجدة فتحي صفوة من نسخها وتحقيقها، وتكرّم وأطلعني عليها في كانون الثاني «يناير» ١٩٧٨ ببغداد. ومازلت آمل أن يتمكن من نشرها في كتاب.

الدائرة «من أعز أصحابنا وسيكون على رأسهم لورنس . . . ثم اللورد ونترتون الذي كان معنا في الحملة عند دخولنا دمشق ».

وفي ١ آذار «مارس» ١٩٢١ كتب فيصل رسالة أخرى إلى زيد شرح له أسس الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع تشرشل وقال :

«انك ستعلم حقيقة مبناها [الأسس] عندما تسمع أن لورنس جُعل له مستشاراً فيما يختص بالمسائل العربية، وأن الأمر قد أخذ شكلاً جدياً . فلورنس الذي كان في العام الماضي محجوزاً عليه وكان لا يتمكن من مواجهتي عندما كنت هنا، فهو اليوم في منصبه الحاضر المهم. فلا أرى لزوماً للإتيان بدليل أو شاهد على تبدّل السياسة غير هذا».

ومضت بضعة أشهر بعد هذه المباحثات في لندن ، وكانت التسوية الجزئية التي تم وضعها بين المستر تشرشل والأمير فيصل، قد بلغت مرحلة التنفيذ، واعترفت بريطانيا باستقلال العراق وشرقي الأردن. ولم تلبث الحكومة البريطانية حتى أوفدت لورنس إلى جدة، لكي يفاوض الملك حسين من أجل عقد معاهدة معه، تتم بموجبها تسوية جميع المسائل المعلقة بين العرب وبريطانيا. ولكن المفاوضات تعثرت. وكان فيصل يتابع سيرها باهتمام شديد. ويبدو ان الملك حسين أبدى عدم ثقته بنيات لورنس وحسن مقاصده، فردّ فيصل ببرقية (١٠ آب «أغسطس» ١٩٢١) يمتدح فيها لورنس ويؤكد على أبيه أن لا يقطع الحبال معه :

«إن المساعي التي بذلها الكولونيل لورنس والاخلاص الذي برهن عنه نحو جلالتكم والقضية، يجعلني في اطمئنان من مقصده، ويجعل مستحيلاً أن يأتي لغير توطيد الصداقة. ولكن ربما الجأت المقتضيات الضرورية السياسية إلى تأجيل بعض مطالب جلالتكم ، فأسترحم أن تغضّوا النظر عنها ، ولا بدّ من تحقيقها في النهاية، هذا إذا وُجدت . وإذا لا سمح الله أضعناه شخصياً، فإننا نفقد أكبر صديق وأعظم عضد للقضية العربية، وإذا كان الاختلاف على ابن سعود فاتركوه عليّ لأن التشبثات جارية كما تقرر بيننا. استرحم اخباري وجه الخلاف مع إزالة العقبات، تنشيطاً للورنس وتقويةً له على خدمة جلالتكم لأنه أحد أبنائكم».

وأخيراً تأتي رسالة طويلة بعث بها حداد من لندن إلى الملك فيصل بتاريخ ١٥ حزيران «يونية» ١٩٢٢ . وكان حداد يقيم في العاصمة البريطانية موفداً من قبل فيصل لمتابعة المساعي السياسية المتعلقة بالعراق والمسألة العربية . ويتطرّق حداد في رسالته هذه إلى ذكر لورنس ، فيقول انه بعد عودته إلى لندن وجد أن لورنس «أعز أصدقائنا وأخلص محبينا» أصبح يمثل أعظم عثرة وجدها أمامه . فقد كان فيصل وحكومة العراق يسعون لإنهاء الانتداب ولعقد معاهدة مع بريطانيا تعترف باستقلال العراق . ولكن لورنس (كما يقول حداد) كان قد تشبّع من فكرة استحالة الغاء الانتداب. أن لورنس لم يكن يحبذ الانتداب حبّاً به «ولكنه أراد أن يتقي شرّ فشل شخصي يقضي على مطامعه الشخصية ومركزه الأدبي». ويرى حداد أن لورنس مخطيء في موقفه، خصوصاً لأنه كان يتوهم انه يمكن التغلب على ميول الشعب عن طريق التهديد بالجلاء «الأمر الذي يضحك كل عاقل»، لأن جلاء الانجليز عن العراق كان أمنيةَ العراقيين. ثم يمضي حداد إلى القول أن لورنس اندفع في بثّ آرائه هذه لرجال الحل والعقد «وجلالتكم تعلمون ما جُبل عليه من العناد والتشبث بما يعتقده صواباً. . .». ثم ترد في هذه الرسالة عبارة ذات أهمية خاصة، فهو يقول

«الضرر يا سيدي انه كلما آنس من جلالتكم أو من وزارة العراق أو الشعب أقلّ مجاملة ، يحمل ذلك على محمل القبول بالانتداب، ويفهم رجال الحل انكم ستقبلون به. ولا شك أن فكرة الجلاء هي مبتدعة منه اعتقاداً بأن ذلك يوقع الرعب بين صفوفنا فنتراجع عن عزمنا، ولو علم أن الأمر على عكس ذلك لضحك على نفسه». .

على اننا في هذا الصدد جديرون أن نذكر أن رسالة حداد جاءت قبل شهر من استقالة لورنس من وزارة المستعمرات. بل أن حداد يذكر في رسالته أن لورنس «أصبح يميل إلى الاعتزال وربما أن منزلته في وزارة المستعمرات لم تعد كما كانت لأنه قلما يحضر إليها».

هذه النصوص الوثائقية ، كما سلف القول، لم تُترجم إلى اللغة الانجليزية ، ولم توضع بين أيدي الباحثين والكُتّاب الأجانب، حتى الآن. وانه لمن الأهمية الثقافية والتاريخية بمكان ان يُكشف الغطاء عن هذه النصوص، وأن تُنقل إلى لغة غربية ، حتى تأخذ مكانها الطبيعي ضمن المادة الأدبية المتوافرة في موضوع لورنس والأسطورة التي حيكت حوله في بلاد الغرب .

ولكن لا بدّ من التنبيه إلى أنه يجب النظر إلى هذه النصوص على اعتبار أنها جزء من موضوع كبير، شغل المؤلفين والقراء أكثر من خمسين عاماً، ونال اهتماماً واسعاً، ووُضعت فيه عشرات الكتب

ومئات المقالات، واختلف الناس في شأنه اختلافاً كبيراً، حتى أن الاستاذ الأمريكي جون ماك (الذي سبقت الإشارة إليه) قال انه قضى ما لا يقل عن عشر سنوات باحثاً عن مصادر كتابه .

وأودّ أن ألفت النظر خاصةً إلى أن جميع هذه النصوص تعبّر عن آراء ومشاعر الأشخاص الذين كتبوها ، في الساعة التي كُتب فيها كل نص منها. ومن هنا فإننا لا نستطيع أن نأخذ أي نص منها باعتباره الرأي الفاصل النهائي لصاحبه . خذ مثلاً على ذلك من محمد رستم حيدر، فهو ذات يوم يعبّر عن خشيته «من سياسة لورنس اليهودية»، وفي يوم آخر يقول «بيّض الله وجه لورنس فإنه خدم خدمةً عظيمة. . .». وهذا برهان واضح على أن الرسائل واليوميات تختلف عن المذكرات، لأن الرسائل واليوميات تعبّر عن رأي كاتبها في ساعة معيّنة، بينما تعبّر المذكرات عن الرأي النهائي لمجموعة الانطباعات والآراء في خلال فترة طويلة من الزمن .

وفي ختام هذا البحث لا بدّ من التأكيد مرّة أخرى على أهميّة هذه النصوص في إلقاء مزيد من الضوء على جملة أحداث في تاريخ العرب الحديث.

العصور، المجلد الأول، الجزء الثاني، ٢٢٥ ــ ٢٤٠ (١٩٨٦).

الثقافة والشخصية العربية
دراسة في الأنثروبولوجيا الحضارية

د. زكي محمد إسماعيل

ملخص البحث: يبدأ البحث بعرض شامل لتعريف كل من الثقافة والشخصية ومدى العلاقة العضوية الوثيقة بينهما من وجهة النظر الأنثروبولوجية، ويؤكّد الباحث أن دراسة شخصية أمة مالايمكن أن تتم إلّا من خلال ثقافتها فالشخصية الأساسية أو القومية انعكاس لهذه الثقافة وترجمة لها تحمل أنماطها، وتعبر عن سماتها، وتتحدث لغتها وتمتص تراثها، الأمر الذي يوجب عند دراسة شخصية أمة ماأن يتعاون في هذه الدراسة كل من الأنثروبولوجي وعالم الاجتماع وعالم النفس والمؤرخ معاً، وينتقل البحث من التعميم إلى التخصيص فيعرف الثقافة العربية بأنها تشير إلى هذا الحشد الهائل من اللغة والمعارف والعادات والعقائد والتقاليد والأفكار وأسلوب حياة العرب ومعيشتهم ووسائل التكنولوجيا المرتبطة بهم وكل مايتصل بتراثهم العربي المتراكم عبر التاريخ والذي يميز ثقافة العرب المعبرة عن شخصيتهم عما عداها من الثقافات الأخرى. ويؤكّد البحث على أن المقصود بالشخصية هنا ليست الشخصية الفردية وإنما الشخصية القومية أو الاجتماعية أو مايدعى بالطابع القومي أو الشخصية الأساسية أو المنوالية أي نمط الشخصية الشائع والذي يحظى بأكبر نصيب من التكرار في أية دولة متحضرة. وينتقل البحث بعد ليحدد مقومات الثقافة العربية في إطار شخصيتها التي تتميز بأمور وسمات أساسية تحدد ملامح تلك الشخصية وتوضح أبعادها في كل من العقيدة، واللغة، والتاريخ والتراث. ومن خلال تلك المقومات يتعرض البحث لهدفه الأساسي وهو التحليل الحضاري الموضوعي للشخصية العربية من خلال المفكرين المهاجمين والمنصفين معاً وذلك في إطار مؤلفاتهم وأبحاثهم التي تعرضت لهذا الموضوع، ولاتقف الدراسة عند عرض وتحليل الأفكار والآراء النظرية فحسب، وإنما تتعدى ذلك إلى عرض بعض الدراسات الميدانية في الموضوع وما انتهت إليه من نتائج.

لعل من أهم الإنجازات التي تمت حديثاً في مجال العلوم الإنسانية دراسة «الثقافة والشخصية» في علاقاتهما العضوية المتداخلة بل والمتكاملة ببعضهما البعض. وذلك في مجال الدراسة العلمية الموضوعية «للطابع القومي» أو «الشخصية الأساسية» أو «الشخصية القومية» لمجتمع مايسوده نسق مطرد من القيم والعادات والتقاليد والمفاهيم ووسائل التقنية المشتركةالتي تميّزه عن غيره من المجتمعات.

ولكن لما كان مفهوم الثقافة Culture من المفاهيم الأساسية التي تعالجها بالدراسة والشرح والتحليل «الأنثروبولوجيا الثقافية»[1] بينما مفهوم الشخصية Personality من المفاهيم الأساسية التي يتوفر على دراستها علم النفس، وبخاصة «علم نفس الشخصية» فقد أصبح من الضروري لفهم «الثقافة والشخصية» التعاون الوثيق بين العلماء في مجال التخصصين السابقين للفهم العلمي الواعي لتحديد «الشخصية الأساسية» لمجتمع مابما يبرز ملامحه الذاتية، وقيمه المتميزة عن غيره من المجتمعات الأخرى.

إن هذا التعاون ظهر حديثاً بصورة ملحة لأن «الأنثروبولوجيا الثقافية» وإن كانت تهتم بدراسة ثقافات الإنسان في مناطق العالم المختلفة من حيث طبيعة الثقافة ومحدداتها وماتتسم به من قيم وعادات ومفاهيم وسلوكيات إلّا أنها لم تكن تهتم بدراسة تأثير الثقافة على شخصيات حامليها، كما أن علماء النفس وإن كانوا يهتمون بتحليل شخصيات الأفراد أسوياء أو غير أسوياء، مركزين على مظاهر الاختلاف والتفرد في شخصيات البشر إلّا أن مدى تأثير «الثقافة» على شخصيات هؤلاء الأفراد لم تكن محل دراستهم أو موضع اهتمامهم. ولهذا نشأ في محيط الأنثروبولوجيا الثقافية فرع جديد هو «الأنثروبولوجيا النفسية» أو «الثقافة والشخصية».

---

(١) الأنثروبولوجيا كلمة تشتق من لفظين يونانيين هما Anthropos أي إنسان و Logos أي علم أو كلمة، أي علم الانسان.

وإذا أصبحت دراسة الثقافة والشخصية وأثر كل منهما في الاخرى في إطار مجتمع مالتحديد مقوماته الأساسية واستجلاء طابعه القومي المميز، من أهم الدراسات المعاصرة التي استقلت بفرع خاص هو «الانثروبولوجيا النفسية»، فمن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن موضوع «الثقافة والشخصية العربية» هو أحد المجالات الهامة التي ينتظمها هذا الفرع من الدراسة التي تبحث -في إطار المنهج العلمي- للوقوف على مقومات الشخصية العربية، من حيث تحديد سماتها وأنماطها، عناصرها ومركباتها، مميّزاتها واتجاهاتها، ملامحها العامة التي تحقق استقلالها عن غيرها من الشخصيات القومية الأخرى. وبهذا لاتفهم الشخصية العربية إلّا من خلال ثقافتها بما تتضمنه من أنماط وعناصر وسمات واتجاهات خاصة بها.

ومن خلال هذا المفهوم فإنه من الصعب الفصل بين الثقافة والشخصية في مجال التحليل والتفسير والتأويل العلمي، فإذا كانت الثقافة هي ذلك الميراث الاجتماعي للإنسان تتضمن كل ماصنعه لمجتمعه، ويؤمن به ويتوفر عليه من قيم ومُثل ومعارف وأنماط سلوكية عبر الزمان والمكان، فإن الشخصية -الفردية منها والعامة- هي الوجه الآخر للثقافة تدل عليها وتعبر عنها وتستمد منها، وبهذا أصبحت الثقافة و«الشخصية» أو «الطابع القومي» National character أمرين متلازمين كوجهي العملة لايمكن فهم إي منهما بدون الآخر.

لهذا رأي بعض العلماء أن اصطلاح «الثقافة والشخصية» -كمدلول للطابع القومي- قد يوحي بأن هناك تناقضاً أو ثنائية بينهما كالثنائية بين الروح والمادّة، أو الجسم والعقل، أو التفكير العلمي والتفكير الظني، الأمر الذي دعا عالِمَي الأنثروبولوجيا الأمريكيين كلوكهوهن Kluckhohn وموراي Murray إلى الاعتراض على اصطلاح «الثقافة والشخصية» على أن يحل محله الشخصية في الثقافة Personality in culture أو الثقافة في الشخصية[٢]، على أساس أن دراسة أي من المفهومين تكون من خلال الآخر وفي محيطه، وعليه لايمكن مثلاً دراسة الشخصية العربية أو الأوروبية أو الأمريكية إلّا من خلال ثقافتها. فالشخصية انعكاس لهذه الثقافة وترجمة لها تحمل أنماطها وتترجم سماتها وتمتص تراثها وتتحدث لغتها. ومن خلال هذا المفهوم أصبحت دراسة الشخصية «القومية» لمجتمع ما تتطلب ضرورة تضافر الجهود العلمية بين الأنثروبولوجيين وعلماء النفس، حيث يمد كل منهم الآخر بعناصر أساسية يتطلبها الفهم المتكامل لأبعاد الشخصية القومية ومحدداتها، عوامل تكوينها واتجاهاتها فالأنثروبولوجيون يعتمدون على علماء النفس في مجال إجراء وتحليل وتقويم اختبارات الشخصية. كما أن علماء النفس لاسيما المتخصصين في علم نفس الشخصية منهم يعتمدون بدورهم على التقارير الأنثوجرافية للأنثروبولوجيين في مجال دراساتهم الميدانية للشخصية السوية وغير السوية على السواء.

ومن هذا لايعني أن الشخصية القومية National personality لاتتطلب لدراستها والبحث فيها وتحديد طابعها سوى الأنثروبولوجيين وعلماء النفس، وانما تحتاج لجهود علماء الاجتماع والمؤرخين والجغرافيين وعلماء الوراثة والأطباء وغيرهم من المتخصصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وذلك لأن الشخصية القومية نسيج معقد ومتشابك إلى أبعد حدود التعقيد والتشابك معاً.

وقبل أن نتناول طبيعة الشخصية العربية في تأثرها بالثقافة من حيث أنماطها وسماتها ومركباتها المميزة لها نقف قليلاً لتوضيح مفهوم كل من «الثقافة» و«الشخصية».

الثقافة ليست كلمة غريبة الاشتقاق أو ترجع في تفسيرها للغة اللاتينية أو مالنحدر منها من لغات أجنبية كما يردد البعض من العلماء- وإنما هي كلمة عربية أصيلة، ولفظ قرآني قال تعالى... «فإما تثقفنهم في الحرب»[٣] وفي آية أخرى «واقتلوهم حيث ثقفتموهم»[٤] أي أدركتموهم ووجدتموهم، وبهذا فهي تتضمن في معناها اللغوي الفهم والإدراك والحذق والمهارة[٥]، وبهذا فإن المفهوم اللغوي للفظ «ثقافة» لايبعد عن المعنى المتداول على الألسنة في المجتمع العربي، حيث يشير الناس إلى معنى الثقافة على أنه الفهم والحذق أو الخبرة بشيء ما، وإن كان من الخطأ

(٢) C. Kluckholn and H. Murray (eds) **Personality in Nature, Society and Culture** (N.Y.: Alfred A. Knopf 1959), p.77.

(٣) **الأنفال**، الآية ٥٧.

(٤) **البقرة**، الآية ١٩١.

(٥) ورد في **لسان العرب** ثُقف الرجل ثقافة أي صار حاذقاً خفيفاً، ورجل ثقف وثقف وثقُف. حاذق فهم. وفي حديث الهجرة: «وهو غلام لقِن

الشائع على الألسنة في مجال المفهوم الاصطلاحي للثقافة القول بأن هذا «مثقف» وهذا غير «مثقف»، وذلك لأن لكل إنسان «ثقافته» الخاصة كما سنوضح القول بعد، ولا يوجد إنسان ليست له «ثقافته» التي يعيشها ويباشر أنماطها في حياته الاجتماعية ومفاهيمه وأنماطه السلوكية وعاداته وقيمه ومواقفه تجاه مايحيط به من أشياء وأدوات وأفكار، وطبيعة تفسيره لمظاهر الوجود المحيطة به، فتلك كلها من الأمور التي تكوّن «ثقافته» بصرف النظر عن مستوى الثقافة ودرجة تحضرها. وقد ضمن العلامة عبد الرحمٰن بن خلدون مفهوم الثقافة حديثه عن العلم الجديد الذي أنشأه وهو علم «العمران» أو الاجتماع الإنساني، وذلك عندما قارن بين الحيوان الذي لاثقافة له ولذلك كان عدوانياً بطبيعته، وبين الإنسان صانع الثقافة والذي وهبه الله تعالى الفكر واليد، فاليد وظيفتها الصنائع المختلفة التي لاتحدث إلّا من خلال الفكر الذي به ينتظم العمران وتعمر الأرض، وتنتشر الصنائع وفي هذا يقول «لما كان العدوان طبيعياً في الحيوان، جعل لكل واحد منها عضواً يختص بمدافعته مايصل إليه من عادية غيره. وجعل للإنسان عوضاً عن ذلك كله الفكر واليد، فاليد مهيئة للصنائع لخدمة الفكر، والصنائع تحصل له الآلات التي تنوب عن الجوارح المعدّة في سائر الحيوانات للدفاع...» إلخ،[٦] كما يرى إبن خلدون في الحضارة غاية وهدفاً «للعمران الثقافي» ويصفها وصفاً علمياً دقيقاً مستمداً من البنية الاجتماعية التي يعايشها إذ تتمثل في «صور التفنن في الترف، واستجاد أحواله، والكلف بالصنائع التي تؤنّق من أصنافه وسائر فنونه»[٧] وبهذا تعد الحضارة المستوى المتطور في مجال الثقافة، وليست مرادفة للثقافة كمايرى بعض العلماء. أما كلمة «الثقافة» Culture في اللغة اللاتينية وما انحدرت إليه وتشعبت عنه من لغات أوروبية حديثة كالانجليزية والفرنسية والألمانية Kulture فإن المعنى اللغوي الاشتقاقي[٨] يختلف عن المفهوم العربي فالمعنى يعود إلى الزراعة Cultivation، وإن اتسع مفهومها بعد ليشير إلى معان أخرى كالتدريب العقلي Mental training والرضاعة Fostering والزخرفة adornment والعبادة Worship والعقيدة Cult، وإن كانت كل هذه الاصطلاحات والمعاني سواء ماastخدم منها بمعنى وصفي أو وظيفي إنما تعبر عن تهذيب شيء ما أو تحسينه أو تنميته، وبهذا تقترب من المعنى اللغوي العربي، يشير كهلر Kahler إلى أن مفهوم الكلمة الذي يشير إلى «زراعة» إنما يرجع إلى العصر الوسيط حين كانت توصف عبادة الله بأنها بمثابة زراعة في أرض الله أو لله تؤدى نتاجها في الآخرة Agricultura Dei[٩].

على أية حال فإن التعريف المنهجي للثقافة بدأ في الذيوع والانتشار بتعريف العلامة الأنثروبولوجي تايلور E.B. Tylor لهذا المفهوم الذي افتتح به كتابه «الثقافة البدائية» Primitive culture في نهاية القرن التاسع عشر حيث يقول: «الثقافة –بمعناها الأثنوجرافي الواسع– هي ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعادات وغيرها من القدرات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في مجتمع»[١٠]، وإذا ساد هذا التعريف في بداية القرن العشرين على أنه التعريف الأمثل للثقافة إلّا أنه استهدف لنقد العلماء على أساس أنه لايشير إلّا إلى الجانب المعنوي من الثقافة مغفلاً الجانب المادّي التكنولوجي، وإن كان «تايلور» قد فطن إلى هذا فأشار بعد في كتابه السالف الذكر إلى أن الثقافة تشتمل على الأشياء والعناصر المادّية كالفأس والرمح والقوس بل وسائر الفنون العملية الأخرى كالصيد واشعال النار وصناعة الحرب... الخ.[١١]

وقد تلا هذا التعريف عديد من التعريفات الأخرى للثقافة.

ثقِف» أي ذو فطنة وذكاء والمراد أنه ثابت المعرفة بما يحتاج إليه. وفي حديث أم حكيم بنت عبد المطلب «إني حصان فما أكلَم وثقافٌ فما أعلَّم» ويقال: ثقِفَ الشيء وهو سرعة التعلم. ابن دريد: ثقفتُ الشيء حذقته، وثقفته إذا ظفرت به، وثقفته ثقفاً مثال بلعته بلعاً أي صادفته. وقال

فإمّا تثقفوني فاقتلوني ... فإن أثقف فسوف ترون بالي

لسان العرب، طبعة دار المعارف، القاهرة. ص ٤٩٢–٤٩٣.

(٦) ابن خلدون **المقدمة**، الجزء الأول، تحقيق علي عبد الواحد وافي، الطبعة الأولى (القاهرة: لجنة البيان العربي، ١٩٥٧)، ص ٢٧٢–٢٧٤.

(٧) حسن سعفان، **اسس علم الاجتماع**، (القاهرة: النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٧)، ص٨٠–٨١.

(٨) يرجع الأصل اللاتيني لكلمة ثقافة إلى Culturo و Cultus.

(٩) Erich, Kahler, "Culture and Evolution" in ed. M.E. Ashley Montaga **Man's Adaptive Dimension** (O.U.P. 1968), p. 3.

(١٠) E. B. Tylor, **Primitive Culture** 5ed, (London: 1913), p.3.

(١١) **Ibid**. p.5-6.

وقد قام العالمان الأمريكيان ألفريد كروبير A. Kroeber وكلايد كلوكهوهن C. Klockhohn بحصر مايزيد عن مائة وستين تعريفاً للثقافة في مجموعات يشمل كل منها تحديداً خاصاً لسمة أو مجموعة سمات للثقافة، ويشيران إلى هذا بقولهما «إننا نعتقد أن الثقافة هي عبارة عن محصّلة أو نتاج تاريخي حيث تشتمل على الأفكار والأنماط والقيم، كما أن لها صفة الاختيار والانتقاء Selective، كما أنها مكتسبة، وترتكز أساساً على النماذج Symbols، كما أنها تجريد Abstraction للسلوك الانساني، وهي في نفس الوقت نتاج لهذا السلوك»(١٢).

والواقع أن الأنثروبولوجيين الأمريكيين قد ذكرا في هذه الخلاصة كل خصائص الثقافة تقريباً باعتبارها حصيلة لكل مايتصل بالتراث الانساني من عقائد وقيم وأفكار ورموز وطقوس وشعائر وأدوات تقنية، تحدد تعامل الانسان معها بما يميز كل ثقافة عن الأخرى وبهذا تتعدد الثقافات وتختلف باختلاف المجتمعات حيث أصبح لكل مجتمع ثقافته المميزة له أو المعبرة عن «شخصيته» العامة أو الأساسية، وبهذا فإن للثقافة مضمونها التاريخي بمعنى أنها تتضمن الرصيد التراثي الذي يرثه الخلف عن السلف، ولهذا فإن ثقافتنا الاسلامية العربية تعبر في مضمونها التاريخي عن هذا الحشد الهائل من العقيدة والعبادات والشعائر والقيم الاسلامية، ومايتصل بها من طرق وأساليب السلوك المختلفة، ولكن القطب التاريخي ليس وحده المكون للثقافة وإنما يقابله قطب آخر يتصل بصفة الانتقاء والاختيار بل الإبداع والابتكار الثقافي، وبهذا يختلف الانسان ذو الثقافة عن الحيوان الذي لاثقافة له، فإذا كان الحيوان يرث عن أسلافه كل أنماط السلوك الغريزي فالانسان -على العكس- لديه القدرة على أن ينتقي ويختار بوعيه وإدراكه مايحدد به معالم شخصيته، ويسيطر من خلاله على بيئته ويتوازن معها، وإن اختلفت درجة الانتقاء والاختيار والإبداع والابتكار باختلاف الثقافة نفسها، فالثقافة البدائية تختلف عن الثقافة الحضرية إذ تكاد تنتقل الأولى برمتها من الآباء للأبناء دون تغير يذكر، على أساس أن المجتمع المتخلف أو «شبه البدائي» مجتمع مغلق تصعب أو تختفي فيه حركة الانتقاء الثقافي بعكس ثقافة الحضر التي تتيح لأفرادها فرص الانتقاء والاختيار من بين سماتها ومركباتها وأنماطها الثقافية، وهنا يظهر مايمكن أن نطلق عليه «الحرية الثقافية» أي اتساع المجال في الاختيار والانتقاء الثقافي، ولهذا ترى الأنثروبولوجية الأمريكية مرجريت ميد M. Mead أن جوهر الاختلاف بين نمطي التربية البدائي والمتحضر يتضح من خلال حاجة الفرد في المجتمع الأول ليتعلم أنماطاً ثقافية محددة يتفق كل أفراد الثقافة على اكتسابها وتعلمها، بينما يعبر الفرد في ثقافة الحضر عن رغبته في اكتساب أنماط ثقافية قد لايرغب في اكتسابها أو تعلمها أفراد آخرون في محيط الثقافة نفسها(١٣) الأمر الذي ينشأ عنه «التخصص وتقسيم العمل» في صورته الحضرية المتعددة الأبعاد(١٤).

ومن التعريفات الشاملة للثقافة تعريف العالمين الأمريكيين هورتن Horton وهانت Hunt حيث يشيران إلى أن الثقافة هي حصيلة كل مايتعلمه الانسان أو يرثه كميراث اجتماعي لا بيولوجي يكون قابلاً للتطوير أو التعديل أو التغيير، كما تتضمن الأنماط الثقافية الوافدة من ثقافات أخرى بحيث يصبح المقبول من العناصر الوافدة أو المتعلمة جزءاً من التراث الثقافي الذي ينتقل إلى الأجيال اللاحقة من الأجيال السابقة(١٥)، وقد قسما هذا التراث الثقافي إلى قسمين تتكون منهما الثقافة، وهما الثقافة المادّية Material culture والثقافة غير المادّية Non- material culture وإذا اشتمل الجانب المعنوي غير المادّي للثقافة على اللغة والأفكار والقيم والرموز والمعارف، فإن الثقافة المادّية تتألف من الأشياء والأدوات كالآلات والعدد والمصانع والسيارات والمباني ووسائل الزراعة وسائر الوسائل التقنية التي يستخدمها ويخترعها الانسان لمواجهة حياته ضرورية كانت أم كمالية. ولاشكّ أن هذا التعريف للثقافة من التعاريف الشاملة المتكاملة وإن كنا نرى أن الفصل بين الثقافة المادّية وغير المادّية فصل تعسفي.

---

(١٢) A. L. Kroeber, and C. Kluckholn, «Culture, A Critical Review of Concepts and Difinitions», in: **Social Foundations of Education** ed. W.E. and R.L. Cox, (N.Y. : American Book Company, 1968), p. 72.

(١٣) Margaret Mead, "Our Educational Emphasis in Primitive Perspective", in:ed. D. George Spendler. **Educational and Culture Anthropological Approach**, (N. Y., 1961), p.311.

(١٤) نقول المتعددة الأبعاد لأن هناك تقسيماً في الثقافات التقليدية وشبه البدائية يرجع إلى اختلاف العمر والنوع بمعنى أن عمل الطفل يختلف عن عمل الراشد وعمل المرأة يختلف عن عمل الرجل وإن تجانست المهن بين الكبار والصغار، وهكذا.

(١٥) P.B. Horton, and C.L. Hunt, **Sociology** 2ed, N.Y., p. 78 (n.d.)

فكلا النوعين يرتبط بالآخر ارتباطاً عضوياً وظيفياً إذ لا يمكن مثلاً أن نفصل البناء الخاص بمجمع اللغة العربية عن طبيعة مايدور في هذا المبنى المادّي من أفكار وآراء واتجاهات تدور حول علوم اللغة العربية وآدابها، ومصطلحاتها واشتقاقاتها، نحوها وصرفها، قديمها وحديثها أي عن الأفكار التي تدور حولها وفي محيطها. وبالمثل لايمكن أن نفصل المسجد كبناء مادي عن الصلوات التي تباشر فيه كعنصر روحي يدفع إليه الإيمان وتحركه العقيدة الاسلامية، كما لايمكن الفصل بين دوافع الحج الروحية ومحركاته العقيدية وشعائره الإيمانية من ابتهالات وأدعية وبين الأماكن المقدسة التي تؤدّى فيها هذه الشعائر كالحرمين الشريفين ومنى والوقوف بعرفة والطواف بالكعبة والسعي بين الصفا والمروة وهكذا.

وفي هذا الصدد يجمل بنا أن نشير إلى تعريف المؤتمر الثقافي العربي الثاني للثقافة[١٦] حيث يعرفها ـ من خلال مفهومها الواسع ـ بأنها حصيلة معارف الأمة وآدابها، عاداتها وتقاليدها واتجاهاتها الروحية والفنية. ومن خلال هذا المفهوم تعبر الثقافة عن أسلوب الحياة وأنشطتها في بيئة اجتماعية بعينها، ووسيلة هذا التعبير هو نطاق الثقافة الذي يتضمن العلوم والفنون والآداب واللغة والعقائد والعادات والدين والتقاليد والأفكار، كما يتضمن نظم وأساليب التربية والتعليم، وضروب شغل أوقات الفراغ أو بالأحرى كل مايوجه به سلوك الأفراد في المجتمع وينظم علاقاتهم ببعضهم البعض وبالتالي يساعدهم على التعبير عن حاجاتهم وآرائهم ورغباتهم.

وهذا يعني أن **الثقافة العربية تتضمن هذا الحشد الهائل من اللغة والمعارف والعادات والعقائد والتقاليد والقيم والأفكار، كما تتضمن أسلوب حياة العرب ونظم معيشتهم ووسائل التكنولوجيا الخاصة بهم وكل مايتصل بتراثهم العربي المتراكم عبر التاريخ والذي يميز العرب عن غيرهم من المجتمعات الأخرى.**

إذا كان للثقافة هذا المفهوم الواسع الأبعاد فإن مفهوم الشخصية يتضمن بعدين هما البعد الفردي، والذي يتضمن مفهوماً ضيق النطاق حيث يحدد الأسس والعوامل النفسية والجسمية والاجتماعية التي تتضافر فيما بينها في إطار متكامل لتحدد شخصية الفرد بما يميزه عن غيره من الأفراد الآخرين، وهذا البعد يختلف عن «الطابع القومي» أو مايسمى بالشخصية الأساسية Basic personality التي تحدد طابع مجتمع أو أمة مايميزها عن غيرها ولهذا كانت «الشخصية القومية» من أهم المفاهيم التي تحدد الطابع العام لمجتمع ما من حيث قيمه وعاداته وأنماط سلوكه التي تميزه عن غيره من المجتمعات، وفي هذا الإطار يتحدد مفهوم «الشخصية العربية» بما يترجم عن خلاصة تاريخها وتراثها وأنماط سلوكها وماتتصف به من قيم وعادات وأساليب حياة تميزها عن غيرها، كما سنفصل القول بعد.

وعلى أية حال، فإن الشخصية «كالثقافة» من المفاهيم المعقّدة والمتعددة في تفسيراتها ونظرياتها فمن خلال مسح شامل للدراسات المتعلقة بالشخصية، استخلص العالم ألبورت Alport نحو خمسين تعريفاً مختلفاً للشخصية[١٧] صنّفها إلى عدد من الفئات الواسعة التي ترجع إلى أصل المصطلح نفسه، ثم مفاهيمها المختلفة والتي تتعلق بالجوانب الفلسفية والفقهية والاجتماعية والنفسية وبالمظهر الخارجي. ويرجع اختلاف وتعدد مفاهيم الشخصية إلى عوامل متعدّدة ترجع إلى تعدّد نظريّات الشخصية وحداثة دراستها بالمنهج العلمي من ناحية ثم إلى تعقيد المفهوم نفسه والذي يشمل كافة الصفات الجسمية والسمات العقلية والخلقية في حال تفاعلها مع بعضها البعض مع المواقف العديدة التي يمر بها الفرد في حياته من ميلاده إلى وفاته من ناحية أخرى، لهذا توفر على دراسة الشخصية عديد من العلماء وهم علماء النفس وعلماء الوراثة وعلماء الحياة وعلماء الإنسان «الأنثروبولوجيون» وعلماء الاجتماع، حيث تناول كل منهم دراسة الشخصية في إطار تخصصه العلمي، وإن كان التكامل في تحديد المفهوم هو الأساس في التعريف الأمثل للشخصية.[١٨]

---

(١٦) انعقد المؤتمر الثقافي العربي الثاني بمدينة الاسكندرية برعاية جامعة الدول العربية، وذلك في الفترة من ٢٢ أغسطس حتى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٥٠.

(١٧) راجع عاطف وصفي، **الثقافة والشخصية**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧)، ص١٠٢.

(١٨) يشتق لفظ الشخصية من الفعل «شخص» أي أبصر ورأى أي ما تراه العين وتبصره. قال تعالى: «إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار» إبراهيم الآية ٤٢. أما المعنى في الأصل اللاتيني فيرجع إلى لفظ Persona أي القناع الذي يرتديه الممثل ليساعده على القيام بدوره وبهذا يستخدم المصطلح للتعبير عما يقوم به الشخص نفسه من دور يعبر هو ذاته عنه.

ويعرف العالم برنس Prince الشخصية في المجال الفردي بأنها، المجموع الإجمالي لكل الأمزجة والدوافع والميول والشهوات والغرائز الفطرية والبيولوجية، وكذلك الميول والاتجاهات المكتسبة عن طريق التجربة، وإن كان العالم واطسن Watson يعرفها بأنها «مجموع الأنشطة التي يمكن اكتشافها عن طريق الملاحظة الواقعية لفترة طويلة تسمح بتوفير مادّة يمكن الاعتماد عليها».

وعلى أية حال فإن تعريفات الشخصية الفردية تشير في مجملها إلى أنها نظام ثابت للقوى المتعددة في الفرد والتي تحدد استجابة الفرد للمواقف المختلفة. الأمر الذي يجعل لكل إنسان شخصيته التي تميزه عن غيره. ولعالم النفس العربي «يوسف مراد» تعريف للشخصية بأنها «الصورة المنظمة المتكاملة لسلوك فرد ما يشعر بتميزه عن الغير، وليست هي مجرد مجموعة من الصفات، وإنما تشمل في الوقت نفسه مايجمعها وهو الذات الشاعرة، وكل صفة مهما كانت ثانوية تعبر إلى حد ما عن الشخصية بأكملها»(١٩).

بيد أن مايهمنا في بحثنا هذا هو أن نعرض للوجه الآخر من الشخصية نعني «الشخصية القومية» أو «الشخصية الاجتماعية» Social personality أو الطابع القومي National character أو مايسمى بالشخصية الأساسية Basic personality أو الشخصية المنوالية Modal personality(٢٠).

فالشخصية القومية هي طراز أو نمط الشخصية الشائع أو الذي يحظى بأكبر نصيب من التكرار في أية دولة متحضرة، ولذا كان هذا الطراز من الشخصية معبراً عن نوع الكائن البشري الموجود في هذا المجتمع. ولايختلف تعريف «الشخصية الأساسية» عن الشخصية القومية على أساس أنها تعبر عن «عناصر الشخصية المشتركة بين أعضاء المجتمع» أو «الثقافة» وإن رأى بعض الباحثين أن مفهوم الشخصية الأساسية ينسحب على الشخصية في المجتمعات المحلية أو التقليدية أو شبه البدائية والتي تتسم بصغر حجمها وعزلتها وتخلفها الحضاري. وقد اشترك في تعريف الشخصية الأساسية كل من عالم النفس التحليلي كاردنر Kardiner والأنثروبولوجي الأمريكي رالف لينتون R. Linton، فبينما يعرف الأول الشخصية الأساسية بأنها «ذلك الشكل Configuration من الشخصية المشترك بين السواد الأعظم من أبناء المجتمع نتيجة خبراتهم السابقة المشتركة»، فإن الأخير يشير إلى أنها «شكل متكامل إلى حد كبير، وأن وجودها يمد أعضاء المجتمع بفهم وقيم مشتركة ويجعل من الممكن توحيد الاستجابات العاطفية لأعضاء المجتمع بالنسبة للمواقف التي تتصل بقيم مشتركة بينهم»، ولايختلف المفهومان السابقان عن تعريف «الشخصية المنوالية» التي تعرف بأنها أكثر أنماط الشخصية شيوعاً في مجتمع معين أو «ثقافة معينة» أو أنها «نمط الشخصية الذي يظهر بأكبر قدر من التكرار بين مختلف أنماط الشخصية في مجتمع واحد محدد»(٢١).

ومن خلال هذا العرض لتلك المفاهيم التي إن اختلفت في مسمياتها فإنها تتوحد في معناها الذي يشير إلى الشخصية العامة أو نموذج الشخصية القومية المعبر عن الطابع القومي لثقافة أو «مجتمع» ما. نقول من خلال تلك المفاهيم سيكون حديثنا عن الشخصية العربية التي تتميز بسمات خاصة ومركبات ثقافية معينة حدثت نتيجة التراكم الحضاري والثقافي بما طبعها بطابع خاص يميزها عن شخصيات القوميات الأخرى.

ومن خلال هذا المفهوم فإننا حين نتحدث عن الشخصية العربية فإنما من خلال ثقافتها أي رصيدها التاريخي الحضاري المتراكم، وحين نتحدث عن الثقافة العربية فإنما نتحدث عن الوجه الأساسي للشخصية العربية من حيث مقوماتها وأساسها وتاريخها ورصيدها الحضاري، ولهذا كانت الثقافة العربية وشخصيتها وجهين لعملة واحدة لا انفصام لهما، ولايمكن فهم أي منهما بعيداً عن الآخر إلّا بقدر مايتطلبه التفسير والتحليل. وإذا كانت الثقافة تؤثّر في الشخصية وتطبعها بطابعها، فإن الشخصية بدورها (فردية وجماعية) ذات تأثير على الثقافة وإن اختلف هذا التأثير باختلاف نوع الثقافة أو «المجتمع»، بمعنى أن أثر الشخصية يبدو واضحاً في المجتمعات المتطورة، بينما العكس في

(١٩) وصفي، ص ١٠٣.

(٢٠) راجع **قاموس مصطلحات الانثرلوجيا والفولكلور** تأليف إيك هولتكرانس Holtkrants، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي. الطبعة الأولى، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢)، ص٢٢٧ـ٢٣٠.

(٢١) إيك هولتكرانس ـ **المرجع السابق**، نفس المكان.

المجتمعات المتخلفة حيث يبدو أثر الثقافة على الشخصية واضحاً. وتعد الثقافة الإسلامية وهي المقوم الأساسي للثقافة العربية، طرازاً فريداً فهي إن تمثلت في مبادىء وتعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة كأساس للنظم الإسلامية برمتها، إلّا أن أثر الشخصية الإسلامية في الثقافة العربية يبدو واضحاً من خلال اجتهاد علماء المسلمين «فالاجتهاد في الشريعة الإسلامية وضرورة ممارسته واستمراره لكي تواجه الشريعة مايجب من قضايا ومشكلات، ووجوب فتح باب الاجتهاد وقيام فئة من الأمة به أمر يوجبه كمال هذه الشريعة وخلودها، لأن النصوص متناهية والوقائع غير متناهية، فلابد من الاجتهاد بضوابطه المعروفة في أصول الفقه، والركود الفكري الذي أصاب المسلمين، وجعل كثيراً من الفقهاء لايمارسون الاجتهاد لعدم قدرتهم عليه مظهر من مظاهر التخلف يجب على الأمة أن تبتعد عنه، وأن تهيىء فئة منها للاجتهاد»(٢٢)

مقومات الثقافة والشخصية العربية

حين نتحدث عن مقومات الشخصية العربية فإنما نتحدث عن مقومات ثقافتها الأساسية التي كان لها أكبر الأثر في تكوين الطابع العام والإطار المتميز لهذه الشخصية من خلال الأمور التالية:

أولاً: العقيدة

لكل ثقافة جذورها الفكرية ومتطلباتها الايديولوجية التي ترسم أسلوب العيش لدى المؤمنين بها، والعقيدة التي تمثل أهم وأقوى مقومات الثقافة العربية هي «الإسلام» وليس الإسلام مجرّد عقيدة تقوم مقام اللاهوت في الثقافات غير الإسلامية، وإنما هو دين ودنيا، حياة وآخرة، منهج عقيدة ومعيشة، مجال إيمان وعمل، أسلوب عبادة وسياسة،ينادي المسلم بالعمل لدنياه كما لو يعيش أبداً، ولآخرته كما لو يموت غداً، والدين هو الذي يكسب الحياة الاجتماعية معناها، ويمدها بالاطار الذي تصوغ فيه اتجاهاتها وآمالها(٢٣). وأهم ماتمتاز به العقيدة الإسلامية مقوماً للثقافة وللشخصية العربية(٢٤) معاً هو شمولها وكمالها، وبهذا ينظر للشخصية العربية من حيث كون المسلم «عاملاً لروحه أو عاملاً لجسده، وناظراً إلى دنياه أو ناظراً إلى آخرته... إن شمول العقيدة في ظواهرها الفردية وظواهرها الاجتماعية هو الميزة في العقيدة الإسلامية، وهو المزية التي توحي إلى الانسان أنه «كل» شامل فيستريح من فصام العقائد التي تشطر السريرة شطرين ثم تعيا بالجمع بين الشطرين على وفاق»(٢٥).

وبهذا فإن مفهوم الإسلام للثقافة العربية يعتمد على أنه ليس عقيدة صوفية أو فلسفية لاهوتية، أو نزعة وثنية، ولكنه نهج للحياة وفق قوانين الطبيعة أو الفطرة التي سنها الله لخلقه وفطر الناس عليها. هذا، وقد منح الإسلام الثقافة العربية عامل الإيجابية والتحرر والطلاقة، ولما كان الدين عند الله الإسلام؛ فلم يكن الدين معوقاً ولامصدراً للجمود أو التخلف أو السيطرة. كما يرى الماديون أعداء الدين ولم يكن للدين وساطة بين العبد والرب أو القسر بالتوجه إلى الرهبانية وترك الحياة الدنيا، بل كان في جوهر مفهومه وطبيعة شريعته السمحة دافعاً للانسان إلى العمل والحركة والقوة والحيوية، ولهذا لامجال لأعداء الإسلام والحاقدين عليه أن يهرفوا بما لايعرفون فيعزون تخلف المسلمين إلى

(٢٢) عبد الله بن عبد المحسن التركي، مقدمة **مجلة أضواء الشريعة**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الثاني، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٣٩٧هـ)، ص ٥.

(٢٣) أنور الجندي، أصول الثقافة العربية، (القاهرة: دار المعرفة، د.ت.) ص٢٩.

(٢٤) قد يقال أن هناك من العرب من هم من غير المسلمين، وهذا صحيح، ولكننا أشرنا إلى أن الشخصية العربية شخصية منوالية تتمثل في أكثر أنماط الشخصية شيوعاً وهو النمط الأكبر قدراً من التكرار بين مختلف أنماط الشخصية، والمسلمون يشكلون الأكثرية الساحقة في المجتمع العربي، ومن ناحية أخرى فالأقليّات غير المسلمة في المجتمع العربي يتأثرون بالمناخ الاجتماعي الاسلامي الذي يعايشونه مع مواطنيهم المسلمين والذين يقفون معهم صفاً واحداً في الأزمات والكوارث والانتصارات حيث هم أبناء مصير واحد ناهيك باللسان العربي الواحد الذي يجمعهم وإذا كانت هناك أقليات لاتتحدث العربية فغالباً ما تدين بالإسلام وإذا لم تدن به فهم مواطنون بدولة إسلامية لهذا كان ارتباط الشخصية العربية بالعقيدة الإسلامية إرتباطاً عضوياً جذرياً، ارتباط حياة ومصير.

(٢٥) عباس محمود العقاد، **الإسلام في القرن العشرين، حاضره ومستقبله** (بيروت: دار الكاتب العربي، ١٩٦٩)، ص ص٢٧-٢٨.

الإسلام نفسه، والحقيقة أنه لو كان هناك تخلف ما فليس من الإسلام وإنما من البعد عن تعاليمه السمحة، والانفصال عن تطبيق أوامره واجتناب نواهيه، فالإسلام هو الذي كون به المسلمون الأوائل –على قلتهم– أكبر دولة إسلامية عرفها التاريخ. فالإسلام دين تقدمي يتلاقى مع العصور المتوالية والبيئات المختلفة، وهو الذي هيأ للثقافة العربية الانفتاح على الثقافات المختلفة تعايشها، تعطيها وتأخذ منها بما يتفق وأصولها العقائدية، ومسموحاتها الثقافية.

ثانياً: اللغة

تعد اللغة العربية من أهم المقومات للثقافة وللشخصية العربية، فليست العربية «لغة أداة» فحسب كبقية اللغات وإنما لغة أداة وفكر وتراث معاً، ولهذا فهي رابطة أساسية لا بين العرب من حيث اللسان الواحد، وإنما بين المسلمين جميعاً من حيث «القرآن» الكتاب الالهي الذي حفظها وسيحفظها إلى أبد الآبدين، لهذا امتازت اللغة العربية بخاصية لاتمتاز بها أية لغة أخرى يمكن أن تندثر أو تندمج في غيرها أو يضعف أثرها لعوامل سياسية أو اجتماعية أو حضارية كما حدث في اليونانية القديمة واللاتينية وغيرهما، وبفضل القرآن الكريم بلغت اللغة العربية من الاتساع مدى لاتعرفه أية لغة من لغات العالم، ورغم وجود الإستعمار في بلاد عربية عديدة إلّا أنه لم يستطع –رغم جبروته وجهده في طمس معالم الثقافة والشخصية العربية– أن يقضي على العربية الفصحى لغة القرآن الكريم كما حدث في المغرب العربي بعامة والجزائر بخاصة، إذ استطاعت الشخصية العربية الجزائرية أن تثبت وتقاوم الثقافة الدخيلة حتى كتب الله لها النصر، بعد أن ضحت بدماء المليون شهيد في سبيل الحفاظ على الشخصية العربية شامخة قوية، وكانت كالسيف المصقول لم تزده النار إلّا حدّة ومضاء. وفي هذا يقول المستشرق «جاك بيرك» إن الكلاسيكية العربية هي التي بلورت الأصالة الجزائرية، وقد كانت هذه الكلاسيكية العربية عاملاً قوياً في بقاء الشعوب العربية، لهذا كان للغة العربية أثرها الكبير في الثقافة والشخصية العربية من حيث هي لغة عقيدة وفكر وثقافة وتخاطب، لم تنل منها الأجيال المتعاقبة وانما ازدهرت وامتدت في قارات ثلاث، وكان الإسلام سندا هاماً أبقى على روعتها وخلودها، وحفظها القرآن الذي نزل بلسان عربي مبين.

ثالثاً: التاريخ

لاشك أن التاريخ بمفهومه الشامل أساس للثقافة العربية ومؤثّر هام في شخصيتها، فالشخصية القومية أو الاجتماعية نتاج وحصيلة التراث التاريخي المتراكم عبر الزمن، وكلمة التاريخ عند العرب تفيد معنى العلم من تحقيق وضبط بعكس كلمة «التأريخ» التي تفيد مطلق التعريف بالوقت. يقول سفيان الثوري «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ أي التحقيق والضبط».[٢٦] ولفظة التأريخ تطلق تارة على الماضي البشري ذاته وأحياناً على الجهد المبذول لمعرفة ذلك الماضي ورواية أخباره وتقصي حوادثه وأنه العلم الذي يعني بهذا الموضوع[٢٧] ولهذا فإن هناك صعوبة في الفصل بين المفهومين «التاريخ والتأريخ» وذلك ناشيء عن شعور أصيل في الإنسان بالارتباط الوثيق بين معرفة الماضي والماضي ذاته، ومع أن التاريخ ينصب على الماضي إلّا أنه من الصعب الفصل بين الماضي والحاضر على أساس أن الحياة في سريانها وحدة متكاملة لا انفصام بين ذرات الزمن أو ديمومة التاريخ أو تعاقب الحوادث فيها.

وانطلاقاً من هذا المفهوم تعتمد الثقافة العربية في فهم التاريخ وتفسيره على أساس من وحدة الكون وانسجام قوى الطبيعة واتساقها، وهو أمر مستمد من الإسلام الذي «يجمع بين الروح والجسد في نظام الإنسان، والعبادة والعمل في نظام الحياة، والدنيا والآخرة في نظام الدين، والسماء والأرض في نظام الكون».

وبهذا كان للثقافة العربية شخصيتها التي تميزها عن الثقافات الأخرى التي تنادي بالعلمانية وفصل الدين عن العلم والحياة. ولاشكّ أن المؤرّخ المنصف سيجد التاريخ العربي الإسلامي وقد حفل بمواقف مشرفة خالدة في مجال الدعوة إلى الله ونشرها في شتى الآفاق، وبسط لواء العدل والكرامة

(٢٦) راجع كتاب **علم التاريخ** هرنشو Hearnshaw، ترجمة عبد الحميد العبادي، (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٤)، الفصل الأول: هل التاريخ علم؟.

(٢٧) قسطنطين زريق، **نحن والتاريخ، مطالب وتساؤلات في صناعة التاريخ وصنع التاريخ**، الطبعة الأولى، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩)، ص ١٣.

الإنسانية، واتخاذ أكرم الأساليب في معاملة أسرى الحرب والجهاد الإسلامي، كما تميز التاريخ العربي الإسلامي بالذود في سبيل الله دفاعاً واستشهاداً من أجل العقيدة والمبدأ، ومع هذا فلم تكن الحرب إلّا جهاداً أي اضطراراً للدفاع أو فتح الطريق أمام نشر الرسالة.

لهذا كان للمنهج التاريخي في تفسير الثقافة والشخصية العربية أثره الكبير في مجال التحليل العلمي على أساس من التكامل والترابط والشمول والوحدة التي تجمع بين عناصر الشخصية العربية في حاضرها وماضيها، من خلال تراثها ومعاصرتها معاً.

رابعاً: التـــراث

للثقافة والشخصية العربية جذور عميقة من التراث الحي المتفاعل الذي مازال يعمل ويؤثر في الحاضر بصورة تختلف قوة وضعفاً باختلاف أرجاء الوطن العربي قرباً وبعداً عن هذا التراث، ومفهوم التراث في الثقافة العربية لايحمل نكوصاً نحو الماضي أو استدارة للحياة، أو انفلاتاً وهروباً من الحاضر، بل على العكس يحمل إحساساً صادقاً عميقاً بأنه القاعدة العريضة لفكرنا وشخصيتنا العربية المعاصرة، ينبغي الاسترشاد بالجانب الثابت منه ونحن في مواجهة النقل والاقتباس والانفتاح على الثقافات الحديثة والمعاصرة لنأخذ منها مايتلاءم وروح التراث لامايناقضه أو يتعارض مع أصوله ومبادئه.

ولهذا فإن التراث الإسلامي العربي كان وينبغي أن يكون الضوء الكاشف أمام حركة ثقافية وتأكيد شخصيتنا العربية، ممثلاً للأصالة إزاء عوامل التقدم والعصرية التي تتسم بسرعة الحركة وتتابع الخطا بما يؤمنها الاضطراب، ويبعدها عن التعثر، ويحفظ لها قاعدتها الأصيلة، ويستحيل أن تتشكل شخصيتنا العربية الأصيلة دون هذا الترابط العضوي الوثيق بين الأصالة والمعاصرة، التقليد الأصيل، والتجديد الواعي أي بين النظرة الفاحصة لتراثنا للربط بينها وبين الانتقاء من الحاضر بما يحول دون التميع والانحراف، «فأمتنا العربية ذات تراث واحد روحي وعقلي وأدبي، ونور تراثها الروحي الباهر القرآن الكريم المعجزة التي ليس لها سابقة ولالاحقة في تاريخ الحياة الروحية الإنسانية، نور يهدي الإنسان سواء السبيل منتقلاً به من الظلمات الموحشة إلى عالم النور والهداية الربانية بما شرع القرآن له من قيم روحية خالصة ترسم له أصول عقيدة الهية رفيعة وعبادات وفضائل تطهر نفسه وتزكي قلبه وقيم عقلية تخلصه من السحر والكهانة والخرافة وتعده للعلم والمعرفة والانتفاع بالحياة وقيم اجتماعية تدفعه إلى العدالة والمساواة بينه وبين أفراد الأمة في جميع الحقوق والواجبات وقيم انسانية تكفل للانسان كرامته وحريته حتي في دينه»[٢٨].

ولقد كان القرآن الكريم ـ كما أسلفنا ـ هو الذي انتشر على أساسه هذا الدين الحنيف، وعلى أساسه ـ وليس بالسيف كما يدّعي أعداء الإسلام ـ فتح العرب إيران واستولوا على أهم ولايتين للدولة البيزنطية. الشام ومصر، وامتد الفتح إلى شمال افريقيا حتى المحيط غرباً وإلى أواسط آسيا والهند في الشرق، ولم يعمم القرآن وحدة الدين كأصل للتراث فحسب، وإنما عمم وحدة اللغة من أواسط آسيا إلى المحيط حتى بين من لم يتابعوا دينه من أهل الديانات الأخرى سماوية وغير سماوية،وذلك لخصائص اللغة العربية البلاغية الرائعة ومرونتها في الاشتقاقات والاستعمالات اللغوية. وكان الرافد الثاني للتراث الثقافي الإسلامي العربي هو الحديث الشريف مفصلاً وموضحاً تعاليم الإسلام الروحية والأخلاقية والعقلية والاجتماعية والإنسانية. كما كانت المذاهب الفقهية الأربعة حصيلة اجتهاد تراثي رائد حيث أصبحت أساساً هاماً لجلاء أحكام الله في الفقه والتشريع، ومثلاً تحتذيه الشخصية الإسلامية في كيفية الاجتهاد، أصوله وأحكامه، أسسه ومبادئه، شروطه وقواعده، ومايقال عن وحدة التراث الديني يصدق على التراث النحوي واللغوي والبلاغي[٢٩]. هذا التراث الحي النابض كان مقوماً هاماً من مقومات الشخصية العربية، بل كان سر قوتها وصلابتها وتسلحها بسلاح بتار لايفل هو سلاح الإيمان وصدق العقيدة، ولاشكّ أن إحياء هذا التراث العريق في شخصيتنا العربية المعاصرة لهو من أهم أسباب نهوضها وتبوئها المكانة اللائقة بها.

إن المغرضين من أعداء العروبة الحاقدين على الإسلام

---

(٢٨) شوقي ضيف، وحدة التراث، بحث بمجلة فصول، المجلد الأول، العدد الأول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، اكتوبر ١٩٨٠، ص ٩.

(٢٩) شوقي ضيف ـ المرجع السابق

يركزون على الجوانب المضطربة من التراث والتي ارتبطت بمراحل الضعف والتخلف منحرفة عن مقومات التوحيد، وهي أمور لم تنبع إلّا من بين مجتمعات هؤلاء المغرضين أنفسهم، فكم من مظاهر غير اسلامية دخلت الإسلام نتيجة تسرب فلسفة اليونان، وديانة الهنود، ووثنيات الفرس القديمة. وكلها أنساق دخيلة لا أصيلة، علقت بالإسلام وهو منها براء وإن ركزت عليها النظرة المعادية للشخصية العربية وثقافتها.

مما لا شكّ فيه هو ضرورة ارتباط الحاضر بالماضي، وأن الانسلاخ عن ماضي التراث ضياع لأهم عناصر الشخصية المميزة وهو أصالتها التاريخية وارتباطها بالماضي. بينما العيش في الماضي وحده نوع من التخلف وهروب من الحاضر، وبعد عن الواقع ينهى عنه الإسلام وقد أشرنا قبل إلى الأثر القائل: إعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً. وقد أشار المستشرق «هاملتون جب» إلى ضرورة ارتباط الحاضر بالماضي. والمعاصرة. بالأصالة حين قال: «ليس في وسع العرب أن يتجردوا من ماضيهم الحافل كما تجرّد الأتراك، وسيظلّ الإسلام أهمّ صفحة في هذا السجل الماضي إلى درجة لايمكن أن يغفل عنه الساعون إلى إنشاء مثل عليا»[٣٠]. ويقول كافيما ير «لن ينفصل العرب عن الماضي المجيد في التاريخ الإسلامي، وإن استعادة هذا الماضي وتجدّد الحديث عنه هو أحد العوامل القوية في حركة البعث الوطني والديني وإن حركة بعث الإسلام لايمكن أن تنقطع أو تتوقف لأن الناس في حاجة إليها فهي إحدى مقومات نهضتهم الوطنية»[٣١]. وفي هذا الإطار الذي يدعو لتفاعل الحاضر مع الماضي بروح علمية مستنيرة يقول قسطنطين زريق «لايعرف أحد منكم ما يردّده البعض من أن الثقافة العربية قد ماتت واندثرت وأنه لاسبيل إلى إحيائها، فالثقافة العربية التي سادت على العالم عصوراً طويلة، التي لم تمحها أجيال من الإرهاق والاضطهاد لها من القوة والحيوية مايضمن لها البقاء. ولن يضيرها أن تتصل بالثقافة الغربية وتأخذ عنها، والغريب أن هؤلاء الداعين إلى نبذ التراث العربي أو إهماله إنما يرددون ذلك في عصر نرى الأمم النازعة إلى حياة جديدة تعمد إلى ثقافتها القديمة فتحييها وتجعلها عنوان مجدها وقبلة آمالها، ففي الوقت الذي تسعى كل أمة نشيطة من أمم الشرق والغرب إلى تقديس تقاليدها وتمجيد حضارتها، لايسع الأمة العربية إلّا أن تعمل على بعث تراثها القديم وروحها التي ولدت تمدّنها التالد، فكل من لاماضي له لاحاضر له ولامستقبل، والأمة التي لاتعنى بروحها لايمكنها أن تؤدّي رسالتها إلى التمدن البشري»[٣٢].

وعليه يمكن القول بأن الاستفادة بالماضي، وترسم مثله العليا، واتخاذه إطاراً مميزاً للشخصية العربية في تفاعلها مع الحاضر وأخذها بأسباب القوة والتقنية الحديثة والانفتاح على ثقافات العالم الأخرى والعيش فيه بعقلية متفتحة تستنير بالأصالة وتتمثل المعاصرة في إجادة للانتقاء والاختيار. نقول أن ذلك من أهم الأسس لتكوين الشخصية العربية المنشودة.

الشخصية العربية بين المهاجمين والمنصفين[٣٣]

لقد درجت أجهزة الدعاية الاسرائيلية مع عدد من الباحثين الإسرائيليين على أن تقوم بنشر تحليلات وتفسيرات عديدة للشخصية العربية، يظهر فيها مدى التحامل والعداء السافر والنظرة الذاتية المغرضة، حيث تركزت هذه التحليلات على الجوانب السلبية للشخصية العربية مع إغفال تام للجوانب الإيجابية. ومن المعلوم أن أية شخصية قومية أو اجتماعية تتسم بسمات ايجابية وأخرى سلبية، وعلى الباحث المنصف أن يتحدث بموضوعية عن كل من تلك السمات وضعاً للأمور في نصابها.

ومن الكتب التي صدرت في هذا الموضوع كتاب «العقل العربي» The Arab Mind للكاتب الإسرائيلي المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية روفائيل باتاي R. Patai. وذلك في أوائل السبعينات، وقد حفل الكتاب بعديد من

---

(٣٠) الجندي، ص ٤٩.

(٣١) نفس المرجع والصفحة.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٥٠.

(٣٣) اعتمدنا في عرض المادّة العلمية لهذا الجزء من البحث على كتاب السيد ياسين، الشخصية العربية بين المفهوم الإسرائيلي والمفهوم العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام، ١٩٧٤)، مع إضافتنا للعديد من التعليقات والتحليلات العلمية والتفسيرات المنهجية التي تتفق مع وجهة نظرنا.

التحيّزات والمغالطات منها إغفال المنهج التاريخي الذي تستوجبه مثل هذه الدراسات التي لابدّ فيها من ربط الحاضر بالماضي والمعاصرة بالأصالة كما أسلفنا، وكذلك نظرته للشخصية العربية وكأنها بناء جامد لايلحقه التغيير، وتلك نظرة بعيدة كل البعد عن الصواب. فقد أثبتت الأبحاث الانثروبولوجية الحقلية حتى في المجتمعات المتخلفة أنه لاتوجد عقليات أو ثقافات تدمغ بأنها جامدة غير متغيرة، فالجمود والتغير أمران نسبيان وكل منهما يعود إلى طبيعة البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعايشها عقل أو فكر ما. ولقد نسى الكاتب اليهودي المتعصب هو وأمثاله أن العرب هم الذين تعلم منهم الغرب في ماض ليس بالبعيد أسس الحضارة وأصول المنهج العلمي. ولاشكّ أنه حين كتب مؤلّفه هذا في سنة ١٩٧٣، كان متأثّراً بما آلت إليه حرب أكتوبر (حرب رمضان) من انتصارات عربية في المجال السياسي والاقتصادي، أدّت إلى وحدة كلمة العرب قاطبة والتفافهم حول كلمة سواء ورأي واحد هو الوقوف أمام إسرائيل المعتدية وتصلبها العنيد وغرورها المتفاقم، وخرافة اعتقادها بأنها الدولة التي لاتهزم.

وعلى أية حال فإنه من المفيد –لوضع المحاولات الاسرائيلية لتشويه الشخصية العربية في وضعها الصحيح– أن نلقي نظرة تاريخية حضارية سريعة تؤصل نشأة التصورات الغربية للشخصية العربية والمؤثّرات الكامنة وراءها، منذ بدء الاحتكاك بين الغرب والعرب حتى المرحلة الراهنة التي يجابه فيها العرب إسرائيل من خلال نزعاتها التوسعية، وتسلطها العدواني لاحتلال الأرض العربية، وعدم انصياعها لقرارات الهيئة الدولية بمساعدة الولايات المتحدة السند الأساسي والحليف التقليدي لها.

بنظرة موضوعية للخريطة الجغرافية العربية يتضح أن العرب يحتلون موقعاً جغرافياً فريداً في الخريطة العالمية فهم في نقطة الاتصال العالمي بين الشرق والغرب، الأمر الذي جعل نشوء علاقات بين العرب والغرب أمراً حتمياً، وإن تفاوتت تلك العلاقات في عمقها واتساعها، ضيقها وانفراجها بتفاوت الحقب التاريخية والظروف التي مرت بها.

ومنذ القرن السابع الميلادي حتى الآن كانت هناك لحظات تاريخية كبرى بين العرب والغرب، اتسمت كل لحظة منها بنظرة كل طرف للآخر بمنظار معين يصوغ من خلاله صورة محدّدة للطرف الآخر، بحيث يقف منه موقفاً معيناً تمليه الظروف المعينة التي تختلف باختلاف الموقف التاريخي الذي تمت فيه المواجهة. وعلى وجه الإجمال كانت المراحل الأربع كما يلي:

أولاً: الغزو العربي الذي تم في القرنين السابع والثامن وتمثل في عبور الجيوش العربية البحر المتوسط واحتلال الأندلس والتوغل حتى أعماق فرنسا، حتى صد الغزو واستمر العرب ستة قرون في الأندلس أغرقت اللغة والثقافة العربية أوروبا في خلالها، وإن ظلّ اللقاء العربي الأوروبي في تلك الفترة محدوداً[٣٤]، وكانت العلاقات في تلك الفترة تتسم بطابع عدائي أساسه نظرة أوروبا للعرب على أنهم شعب غاز خرج من الجزيرة العربية مبشراً بدين وثقافة جديدة مغايرة للدين والثقافة الغربية مما جعل أوروبا تقف موقف الدفاع عن دينها وكيانها.

ثانياً: الحروب الصليبية، والتي دعت إلى تعرف كل من الطرفين المتحاربين على الآخر في كافة المستويات وإن اتسمت النظرة الأوروبية للعرب بشيء من الاعتدال حيث تعرفوا على الجوانب الإيجابية والحضارة العربية، حيث كانت لغة العرب هي الراجحة إذ كانوا يملكون مايمكن تقديمه لاوروبا التي لم تكن تملك حتى القرن السادس عشر مايملكه العرب، لهذا كان أخذهم أكثر من عطائهم، بيد أن هذه النظرة المعتدلة لم تتوقف إلّا مع بداية القرن السابع عشر حيث كانت معركة «ليبانتو» التي دمر فيها دون جوان النمساوي قوة العثمانيين البحرية نيابة عن أوروبا المسيحية، الأمر الذي جعل قوة الإسلام وخطره يتضاءلان في نظر الغرب رويداً رويداً، ولم يعد يداخل أوروبا الغربية خوف ما من الدولة العثمانية كقوة معادية حتى مع استطاعتها حينئذ أن تردّ الجيوش المعادية إلى أبواب فيينا.

وهنا تغيرت صورة العرب في نظرة الأوروبيين لهم عبر

(٣٤) أحمد عزت عبد الكريم "العلاقات بين الشرق والغرب وأوروبا بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر"، في **دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة**، إشراف محمد شفيق غربال، (القاهرة: جامعة الدول العربية، الإدارة الثقافية، د.ت.)، ص ص ١٨١ - ٢٠٥.

قرون سيطرت فيها «الروح الصليبية» مما أثر على تقويمهم للشخصية العربية، وجعله تقويماً مزيفاً. فهو تقويم المنتصر تجاه المنهزم بما يحطّ من شأنه، هذا بالإضافة إلى ماترسّب من روح عدائية انطوت عليها صدور الغربيين الذين هزمهم العرب بالأمس في عقر دارهم ناهيك بأن العالم العربي قد دخل في مرحلة التخلف الحضاري.

ثالثاً: مرحلة الغزو الاستعماري لمعظم بلاد العرب والتي بدأت ببداية القرن التاسع عشر وامتدّت حتى النصف الثاني من القرن العشرين، حيث سمح للفرنسيين والإنجليز والايطاليين باحتلال سائر بلاد العالم العربي المطل على البحر المتوسط واستغلاله بصورة استعمارية، الأمر الذي أدّى إلى أن يترك الغازي المستعمر بصماته على سكان العالم العربي. وأن يؤثر ولو ظاهرياً على طبيعة الشخصية العربية ولكنه كان تأثيراً إلى حين.

ولقد وصلت عجرفة بعض المفكرين الإنجليز مثل «ماكولي» إلى أن يدعي بزهو وغباء معاً «أن رفاً واحداً من مكتبة أوروبية يعادل كل التراث الوطني للهند والجزيرة العربية»[٣٥]. ولو نظر هذا الكاتب الموهوم نظرة تتسم بأقلّ قدر من الموضوعية وعدم التحيّز لأدرك أن التراث الوطني للجزيرة العربية قد انطلق منه ونشأ عنه من الكتب والمعارف والعلوم والآداب والوثائق ماستطاعت أن تنشره في العالم الإسلامي الذي توغّل في قلب أوروبا نفسها، بل أن العرب وهم الذي استمدّوا أسس حضارتهم من الجزيرة العربية مهبط الوحي وبلد الرسول عليه الصلاة والسلام، هم العرب الذين أنشأوا العلوم التجريبية المختلفة من طب وهندسة وفلك وجبر وكيمياء في الوقت الذي كانت أوروبا تعيش في ظلمات بعضها فوق بعض لاتسمح لها الكنيسة بالفكاك من فلسفة أرسطو ومنطقه الذي كان قيداً فكرياً لايمكن الانفلات منه بحال من الأحوال وأن الغرب لم يتطور ولم يسر في بداية نهضته إلّا عندما أخذ من العرب علومهم وسار على منهجهم العلمي الذي كان البداية الأولى لنهضته الراهنة. فكيف يكون رفّ واحد من مكتبة أوروبية يعادل التراث الوطني للجزيرة العربية!!! حقاً إنه لقول عنصري متعصب إن دلّ فإنما على جهل فاضح، وتعصّب أعمى ونزعة عنصرية عدائية حاقدة للشخصية العربية.

وعلى أية حال فإن المستعمر في هذه المرحلة السوداء لم يكتف باستغلال العرب اقتصادياً، وإنما ركّز على ماسمّي «باستعمار الشخصية» أي محاولة تجريد الشخصية العربية من مقوماتها الإسلامية وتراثها العربي. وإن استطاعت الشعوب العربية أن تفلت من هذا الشكل البغيض بإثبات شخصيتها العربية الواضحة المعالم والتي انتصرت تباعاً على المستعمر رغم امتداد عهده المظلم فيها. كما حدث في الثورة الجزائرية التي قاومت المستعمر الفرنسي الغاشم بكل عتادها وقواها حتى كان نصر الله لها وحقاً «إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم» وصدق الله إذ يقول «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا».

ومن الأهمية الإشارة إلى أن المستعمر في هذه المرحلة، مرحلة الغزو الإستعماري جنّد فلاسفته وعلمائه الاجتماعيين إلّا ندرة نادرة من المنصفين منهم، وذلك لرسم صورة للشخصية العربية المتخلّفة من ذلك ماقرّره «جورج ديهاميل» عضو الأكاديمية الفرنسية في كتابه «**حضارة فرنسا**» من «إن الذهنية الشرقية عاجزة عن الفكر التركيبي وعن تجاوز الذات»، ويؤكّد هذا باحث آخر «جب» حيث يتهم الفكر الإسلامي بأنه فكر غير قادر على عمليات التركيب.

ولاشكّ أن تلك أفكار واهية، واتهامات لاأساس لها من الموضوعية، وإذا كان هناك يوماً ما في العالم العربي أو الإسلامي عجز ما عما يسميه الكاتبان بالفكر التركيبي فذلك -إن صحّ- مبعثه تضييق النطاق حول الفكر العربي حتى لاينطلق من إساره بشتى المعوقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية التي يجيد المستعمر أساليبها ويتمرس على أصولها. بدليل أنه حين تحرر العرب من الغزو الإستعماري انطلقت أفكارهم وبرز منهم العديد من العلماء والأعلام في شتى التخصصات العلمية، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أن تعمل على استقطاب هؤلاء بشتى المغريات، لتؤكّد نوعاً آخر من الاستغلال هو استغلال أو استنزاف العقول المفكرة أو المهاجرة من وطنها الأم إلى أوطان أخرى كانت أعداء الأمس. وبهذا ظهر على مسرح السياسية الفكرية في أيامنا

(٣٥) السيد ياسين، ص ٨٣.

تلك ماسمي «بنزيف العقول البشرية أو هجرتها».

أما المرحلة الرابعة والأخيرة التي يعيشها العرب الآن فهي مرحلة مابعد الاستعمار والتي يلتقي فيها الغرب والعرب لقاء الند للند، حيث يظهر كل طرف باعتباره حراً له ماللآخر من حقوق، وتشير الصورة الظاهرة إلى أن العلاقات السلمية وصور التبادل المتكافئة بين العرب والأوروبيين هي السائدة على كافة الأصعدة والمستويات، ولكن هذا لايعبر عن الحقيقة المستترة التي تؤكد أن الغرب أراد أن يجعل له رأس حربة في قلب المجتمع العربي وهي إسرائيل مدعومة بالولايات المتحدة بكافة مجالات الدعم المادي والمعنوي والسياسي والاقتصادي، العسكري والاجتماعي. وبهذا يمكن القول بأن العرب وأوروبا–إذا استثنينا الحقبة المعاصرة إلى حد ما–وجدوا أنفسهم في علاقة عداوة مباشرة. ونقول مباشرة لأن الفترة الراهنة كما أسلفنا ظاهرها السلم وباطنها الحرب النفسية على الأقل.

ويفسر البعض الحرب النفسية الراهنة بين العرب والغرب على أنها نتيجة لفجوة اتصال Communication gap وذلك نتيجة لعوامل أشرنا إليها فيما سبق تتعلق بالعداء التاريخي الطويل المدى بين المسيحية والإسلام، والاستعمار الغربي للبلاد العربية فترة من الزمن سبقه قديماً غزو مضاد، ثم انتماء العرب–في نظر الغرب–إلى مجتمع متخلف، وإن كان هذا تعبيراً غير منصف لأن العرب يعيشون عالمهم النامي بكل ماتحمل الكلمة من معنى اقتصادي وحضاري. بل إننا لانعدو الحقيقة إذا قلنا إن درجة النمو ومستوى التغير في العالم العربي اليوم تفوق في بعض مجتمعاته درجة النمو الحضاري في بداية عهد المجتمعات الأوروبية بحضارتها الحالية. مما جعل بعض هذه المجتمعات العربية تعيش طفرة حضارية واسعة المدى، كما أن نظرة العرب غير الودية للغرب بسبب موقفها من إسرائيل وتعاطفها معها على حساب القضية الفلسطينية التي هي من أخص قضايا العرب، هو أحد أسباب التباعد الاجتماعي بين العرب والغرب، الأمر الذي دعا إلى التحيز في تقويم الشخصية العربية والنظرة إليها من منظور غير موضوعي. وإن كانت الإشارة للغرب هنا ليست على الإطلاق، إذ هناك بعض دوله المعتدلة في نظرتها الموضوعية في اتجاهها نحو قضية الصراع بين العرب وإسرائيل بل ووقوفها مع العرب كاليونان.

وعلى أية حال فإن الدراسات الميدانية تدل على استمرار النظرة المتحيزة لإسرائيل المعادية للعرب من خلال النظريات المزيفة التي يروجها «الفكر الغربي» عن العربي إذا ما قورن بالغربي المتقدم.

ويعزو مورو بيرجر M. Berger أسباب جهل الغرب بطبيعة العرب وعدم تعاطفهم معهم إلى الصراع العربي الإسرائيلي وكذلك الانطباع الشائع والخاطىء من أن العرب يملكون مصادر بترولية ضخمة ولكنهم يضيعونها، وكذلك مقاومة العرب لنفوذ الغرب السياسي المتسلط والرامي إلى التوسع الاقتصادي على حساب الدول الأخرى[٣٦].

وعلى أية حال فإن التحليلات الغربية للشخصية العربية تتنوع، فمنها ما يطلق عليه التحليلات ذات الفهم التعاطفي Sympathetic understanding وتلك تكشف عن دراسات موضوعية للعرب تضع ماضيهم في الاعتبار، وكذلك حضارتهم الأصلية ومشكلاتهم التي يعانون منها في الوقت الراهن، وتكييف تلك المشكلات في ضوء استخدام المنهج التاريخي.

ويمثل هذا النوع من الدراسة البرنامج المتكامل لدراسة العوامل الحضارية والاجتماعية والنفسية السائدة في الشرق الأوسط والذي نشرت خطوطه العريضة في عام ١٩٥٩ أي منذ حوالي ربع قرن، وقدم له جورج جاردنر G. Gardiner بمقدمة تتسم بالموضوعية والنزاهة العلمية، وذكر أن هناك عوامل تسهم في تشكيل سمات الشخصية العربية وتحدد أنماطها من خلال الوضع الراهن في المجتمع العربي، ذكر منها سيادة التنظيم القبلي في المنطقة مما أدى إلى تقوية الروابط التسلطية في الأسرة، ثم انتشار الأمية بنسبة عالية تصل أحياناً إلى ٩٠٪ في المناطق الريفية، كما تؤدّي نوعية الحياة الدينية إلى الخضوع لمشيئة الله، مما يؤدّي إلى سيادة اتجاهات القبول لمختلف مشكلات الحياة اليومية، وكذلك تأثير البدو الرحل –بالرغم من قلتهم العددية– على بقية السكان ريفيين ومدنيين، ويرى أن هذا التأثير كان سلبياً أحياناً تمثل في الغزوات والتخريب لبعض لمناطق الحضرية،

(٣٦) M. Berger, **The Arab World Today**, (N.Y.: Anchor Books, 1967), p. XIV.

وإيجابياً في أحيان أخرى وذلك في مجال تدعيم الدين النقي الخالي من الشوائب والخرافات، كما رأى أن هناك تركيزاً على روابط الولاء داخل الجماعات الاجتماعية الضيقة يقابله انفصام في شعور الولاء نحو المجتمع ككل.

وهذه النظرة التي تتسم بالموضوعية ـ كما يرى البعض ـ نرى أنها اليوم قد لا تتفق مع الواقع الراهن في عديد من قضاياها المطروحة، إذا وضعنا في الاعتبار أن هذا البرنامج صدر منذ ربع قرن تعرض فيه المجتمع العربي لعديد من التغييرات الثقافية والاجتماعية والحضارية والاقتصادية والفكرية، مما كان له أثره في استجابة الشخصية العربية لهذا التغيير. ثم إن خضوع الشخصية العربية بفعل الحس الديني إلى مشيئة الله فإن هذا يعد من إيجابيات الشخصية العربية لاسلبياتها مادامت المشيئة قرينة التوكل عليه تعالى بعيدة عن التواكل أو الكسل والخمول أو الترهب الذي يحرّمه الإسلام وينهى عنه، ولكن الباحثين الغربيين قد لايفقهون هذا.

ورغم ما عرضه «جاردنر» من أسباب استاتيكية أشار إلى عوامل التغيير الثقافي والاجتماعي في المجتمع العربي ذات الأثر الواضح على الشخصية العربية، كتأثير الحربين العالميتين على المنطقة وأثر العلم الحديث واستخدام مناهجه على الطريقة التقليدية النمطية التي سادت المجتمع العربي فترة طويلة، كما أشار إلى ظهور الوعي بأهمية بناء مجتمع جديد وهو أمر تتجه إليه الدول العربية في عصرنا الراهن وتركز عليه، وتجند وسائل إعلامها في سبيل تحقيقه، هذا وقد أشار فريق الباحثين مع «جاردنر» إلى عملية التغيير الاجتماعي العميقة التي تأخذ مجراها الواضح والسريع في المجتمع العربي وتشكيل الشخصية العربية، وإذا كان هذا منذ ربع قرن فإن هذا التغير قد تضاعف في أبعاده واتساع مداه، وشمل في عديد من الدول عديداً من المجتمعات المحلية التقليدية سواء كانت بدوية أو ريفية أو حتى حضرية، بدرجة أصبحت معها هذه المجتمعات لاتقل في مستوياتها التكنولوجية من حيث نمط البناء وطرز المؤسسات وأدوات التكنولوجيا، وأساليب الزراعة الحديثة، وتشييد المصانع، أصبحت لاتقل عن بعض الدول الأوروبية، خاصة وأن هذه الدول هي وغيرها تقوم بهذه المنشآت كما يحدث في دول الخليج بعامة. ولاشك أن مثل هذه الأنماط الحضارية تطبع بصماتها على الشخصية العربية المعاصرة من خلال انفتاحها على الثقافات المختلفة.

وعلى صعيد آخر من الدراسات الغربية يحاول الباحثون المغرضون تشويه صورة المجتمع العربي والشخصية العربية في أبحاثهم بصورة سافرة أو ضمنية. وهي أبحاث تتسم بالتحيز وتنأى عن الموضوعية ومن بينها الفصل الذي كتبه مورو بيرجر في كتابه السالف الذكر، **العالم العربي اليوم** «عن شخصية العرب وقيمهم»، ويرى بيرجر أن مصادر الشخصية العربية ترجع إلى قيم البدو الرحل التي سيطرت على المجتمع العربي وأثرت على الاسلام ودعاوي الاسلام ذاته، كما يرد أساس هذه الشخصية إلى التاريخ الطويل للخضوع للأجنبي والفقر الساحق وكذلك نماذج تربية الأطفال في المجتمع العربي.

وكأنما أحس «بيرجر» بالنقد الصارخ الذي سيوجه إليه أو يتوقع هو توجيهه، لمحاولته تعميم الأحكام عن «الشخصية العربية» فيقرر أنه لايمكن أن يصاغ حكم موجز كهذا يصف العرب بكل اختلافاتهم. الشيوخ والشباب، الذكور والإناث، المسلمين والمسيحيين، المستغربين أي المتشبهين بالغرب والتقليديين، المتعلمين وغير المتعلمين، وذلك في محاولة منه لتبرير تجاهله الفروق المميزة بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع العربي، ويقول إنه ركز على مايسمى بالنقطة المنوالية Modal point في دراسة الشخصية كما أشرنا من قبل، ومع هذه الاحترازات التي حاولها إلّا أنه وقع في خطأ فادح لايمكن السكوت عليه

---

(٣٧) من هذه المصادر المتحيّزة ما ذكره السيد ياسين في كتابه المشار إليه. وهي

ا ـ كتاب سنية حمادي وهي كاتبة أمريكية من أصل لبناني وعنوان الكتاب **مزاج العرب وأخلاقهم Temperament and Character of the Arab**, (N.Y.: Twayne Publishers, 1960).

ب ـ وكذلك كتاب حامد عمار وعنوانه: **التنشئة الاجتماعية في قرية مصرية**: **Growing up in an Egyptian Village** (London: Routledge and Kegan Paul, 1957).

جـ ـ كتاب جميل صابيا وعنوانه **التيارات الفكرية في سوريا ولبنان**، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العليا، ١٩٥٨)، ولتفصيل النقد العلمي المنهجي وما بها من أخطاء تجعل الاستشهاد بنتائجها في الحديث عن الشخصية العربية أمراً متعسفاً، يرجع إلى كتاب **الشخصية العربية** المشار إليه ص١٨٤ـ١٩٧.

فمن أين حصل على المصادر التي يدعيها أساساً لتكوين الشخصية العربية. هل هي نتيجة بحوث ميدانية في الأنثروبولوجيا أو علم الاجتماع أو علم النفس مثلاً، إنه لم يرجع إلى هذا في تعميماته تلك، وإنما رجع إلى بعض مصادر متحيزة لاتمت إلى الموضوعية بصلة ما(٣٧).

ولو تحرى الموضوعية لأدرك أن قيم البدو الرحل لم تعد تسيطر على الشخصية العربية الراهنة بعد هذا التغيير الثقافي والاجتماعي البعيد المدى في المجتمع العربي لدرجة أصبحت هذه المجتمعات التقليدية تنحسر إلى حدّ كبير ولاتشكل إلّا أقلّية لايمكن أن تكون مصدراً لتكوين الشخصية العربية، ثم إن التاريخ الطويل للخضوع للأجنبي لايمكن أن يكون له الأثر الذي يصل إلى المساهمة في تشكيل الشخصية العربية، وقد مضى على هذا التاريخ حين من الدهر يكفي لاستعادة الشخصية العربية حريتها وقدرتها على الابداع وانفتاحها على الثقافات المختلفة تأخذ منها وتعطيها. ثم إن تربية الأطفال نمط يتبع درجة التحضر ومستوى الثقافة ذاتها لاسيّما بعد أن انتشرت المدارس والمعاهد العلمية في كل صقع ونجع على مستوى الوطن العربي غنيه وفقيره على السواء، وبعد أن انتشرت أجهزة الاعلام بدرجة كبيرة ارتفع معها الوعي العربي إلى حدّ كبير أصبح له تأثيره بغير شك على الشخصية العربية. ولقد شاهد «بيرجر» بلاشكّ هذا التحول الكبير في البلاد العربية فكيف له بمثل هذه الأحكام الغريبة التي لاتتسم بموضوعية ما بالنسبة للشخصية العربية.

الشخصية العربية في إطار الدراسات الميدانية

لما كانت الشخصية العربية لايمكن لها أن تتّضح معالمها ومقوماتها إلّا من خلال دراسة ميدانية منهجية متأنية يتوفر عليها باحث متخصص موضوعي غير متحيز، فإن مثل تلك الدراسات أصبحت ملحة تماماً في مجال دراسة الشخصية القومية بعامة والعربية بخاصة. لا سيما وقد تغيرت العادات والقيم والاتجاهات في البلاد العربية نتيجة المدّ الحضاري بها وما خلفه من حراك ثقافي واجتماعي أصبح يتزايد عاماً بعد عام، مما جعل هذا يتغلغل إلى كيان الشخصية العربية ويؤثّر بشكل أو بآخر في بنيانها وفي طبيعة النمط المهني الذي تقوم به. وهناك عديد من الدراسات الأنثروبولوجية أجريت في عديد من البلاد العربية تؤكّد هذه الحقيقة(٣٨) وما نسوقه الآن هو ملخص سريع في ميدان دراسة الشخصية العربية دراسة ميدانية مقارنة في الشخصية القطرية والعراقية والمصرية والأمريكية(٣٩).

ولما كان الصراع بين البداوة يختلف في نمطه وشدّة تفاعله من قطر إلى آخر طبقاً لمستواه الحضاري وقربه أو بعده عن البداوة، فقد صنف الباحث الأقطار العربية إلى ثلاثة أنواع طبقاً لهذا المستوى.

النوع الأول : وتوجد فيه البداوة والحضارة جنباً إلى جنب وتمثله العراق.

النوع الثاني : البداوة فيه أشدّ وأقوى تأثيراً من الحضارة وتمثله قطر.

النوع الثالث: الحضارة فيه أقوى تأثيراً وانتشاراً من البداوة وتمثله مصر.

ويذهب الباحث إلى أن للبداوة مقومات ثلاثة أساسية هي العصبية والغزو والمروءة، على أساس أنها ستكون أساس المتغيرات ومصدر التحليل والتفسير ومنطلقه في عينات البحث المختارة، وانطلاقاً من هذا تكون متغيرات الشخصية في الحاجة النفسية في العينة القطرية أكثر تعبيراً عن الخصائص البدوية من العيّنة العراقية، والأخيرة أي العراق تظهر فيها خصائص البداوة أكثر مما تظهر لدى العينة المصرية.

ورغبة في إبراز التشابه في تكوين الشخصية بين العينات العربية الثلاث امتدت المقارنة إلى عينة أمريكية، واستهدف الباحث من هذا الامتداد زيادة التباين في عينات البحث بغية التعرف على مدى تأثير الثقافة على السلوك الإنساني، كما استهدف إبراز مدى التشابه ونوعيته بين العينات العربية

(٣٨) من هذه الدراسات دراسة علياء شكري، الأنثروبولوجية وموضوعها **بعض ملامح التغير الاجتماعي الثقافي في الوطن العربي. دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية**، الطبعة الأولى، (القاهرة: ١٩٧٩)، وكذلك دراسة محمد الجوهري، بعض مظاهر التغير في مجتمع عرب أسوان. دراسة أنثروبولوجية لأحد المجتمعات النوبية وقد ضمها كتابه **الانثروبولوجيا أسس نظرية وتطبيقات ميدانية**، الطبعة الأولى، (القاهرة: ١٩٨٠)، ص ص ٣٧٧ ـ ٥٣٢.

(٣٩) راجع جابر عبد الحميد، دراسة مقارنة في الشخصية القطرية والعراقية والمصرية والأمريكية، ص٤٧٩–٤٩٨، من كتاب: **دراسات نفسية في الشخصية العربية**، تأليف جابر عبد الحميد وسليمان الخضري الشيخ. (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٨)، ص ص ٤٧٩–٤٩٨ .

وقد قدم الباحث فروض بحثه على أساس أن جوانب التشابه في الحاجات النفسية بين العينة القطرية والعينتين العراقية والمصرية أكثر من نواحي الاختلاف بينهما، كما أن معامل الارتباط بين البروفيل النفسي للعينة القطرية ونفس البروفيل للعينات الثلاث تبدأ بدرجة كبيرة وتتناقص تدريجياً باختلاف هذه المجتمعات في درجة البداوة والحضارة. أما الفرض الرابع فيعكس فروق الشخصية بين العينة القطرية والأخرى الأمريكية حقيقة أساسية هي اهتمام الفرد الأمريكي بنفسه وبحياته الفردية بدرجة أكبر من القطري، أما المجموعة العربية المقابلة فتهتم بالجماعة وبالآخرين معاً.

وقد تحرى الباحث في دراسته أن تكون العينات الأربع المختارة متشابهة في كونها تتكون من طلّاب وطالبات بكلية التربية وجميعهم يدرسون علوما فيزيقية واجتماعية وسلوكية، كما يتعرضون في دراستهم للمواد التربوية والنفسية وتلك تتشابه في العينات العربية الثلاث وتقترب مما تتعرض له العينة الأمريكية من دراستها لنفس المواد، كما أن جميع العينات اختيرت في مدى عمري متقارب. أي في نهاية مرحلة المراهقة وخواص الشباب، وهي مرحلة تتماثل في العوامل النفسية. ويحاول البحث التعرف على هوية التراث وتلمس طريقة الحياة في عالم المهن والأعمال وفي مجال الحياة العائلية، وعليه فهناك نواحي تشابه تجمع بين العينات الأربع، كما أن هناك نواحي اختلاف تحدها الظروف الثقافية والاجتماعية والحضارية التي تعرضوا إليها في مجتمعهم والتي تسهم إلى حدّ كبير في تشكيل الشخصية.

ويشير الباحث - بمنطق منهجي موضوعي - إلى أن دراسته مقتصرة على عينة من طلاب وطالبات كلية التربية. ولهذا فالحديث عن الشخصية القومية لدى كل من النموذجين العربي والأمريكي ينبثق من هذا الاطار.

وقد اتضح من نتائج البحث أن الثقافة العربية بعناصرها المادّية وغير المادّية بين النماذج العربية الثلاث يوجد من التشابه بدرجة كبيرة أكثر مما يوجد من اختلاف. إذ لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أربع عشرة حاجة نفسية من الحاجات الخمسة عشر موضوع الدراسة، عندما قورنت متوسطات العينة القطرية بالعينة المصرية، ولم توجد فروق ذات دلالة إحصائية في عشر حاجات نفسية مقارنة بين العينتين القطرية والعراقية، مما أكد الفرض الأول، كما وجد أن معامل الارتباط بين البروفيل النفسي للعينة القطرية والعينة المصرية يساوي ٩٣٪ بينما بلغ ٨٥٪ بين القطرية والعراقية و١١٪ بين القطرية والأمريكية مما أكدّ الفرض الثاني للبحث.

بعد أنه لوحظ بناء على نظرية البداوة والحضارة ومدى شيوعها في المجتمعات موضوع الدراسة أن يكون مدى الارتباط بين العينة القطرية والعينة العراقية أعلى مما يوجد بين القطرية والمصرية وهو أمر خالفته النتائج، ويرجع الباحث في هذا إلى أن طلاب كلية التربية في الدولة القطرية أمضوا ثلاث سنوات وهم يتتلمذون على أيدي أساتذة مصريين، مما لانظير له بالنسبة للعينة العراقية، كما أن وسائل الاعلام القطرية تصطبغ بصبغة مصرية غالباً، كما أن العينة القطرية أكثر تعرضاً للمدنية الحديثة والثقافة المعاصرة بما يبعدهم عن طبيعة البداوة، ولاسيّما وهم كثيرو الاسفار والانفتاح على الثقافات الحضرية والاحتكاك بها سواء في رحلاتهم الجامعية أو الخاصة بهم، ولاشكّ أنها تبريرات منهجية وموضوعية في نفس الوقت.

كما أسفرت الدراسة في مجال المقارنة بين العينة الأمريكية والقطرية، أن الأخيرة أعلى من الأولى «الأمريكية» في الحاجة إلى النظام والعطف والتحمل والعدوان، بينما الأمريكية أعلى من القطرية في الحاجة إلى الاستعراض والتأمل الذاتي والجنسية الغيرية. وبهذا تميّزت العينة القطرية بالاهتمام بالجماعة وبالعمل، بينما تميّزت الأمريكية باهتمام الفرد بنفسه وبحياة ممتعة، ويصدق هذا الفرق كذلك عند مقارنة العينة الأمريكية بالعينات العربية الثلاث.

وهكذا ينبغي أن يقوم قياس الشخصية العربية من خلال دراسة ميدانية موضوعية بعيداً عن الغرض والهوى، تفصح عن طبيعة تكوين تلك الشخصية من خلال مقوماتها وتراثها الحضاري العريق، مرتبطاً بواقعها الثقافي الذي تعايشه ومايواكبه من حراك ثقافي واجتماعي يختلف قوة وضعفاً باختلاف درجة التحضر نفسها. ولاشكّ أن مثل هذه الدراسات المنهجية المتأنية التي يتوفر عليها علماء متخصصون ستبرز أثر العوامل الحضارية في تكوين الشخصية العربية بعيداً عن التحيز الحاقد. ولهذا فليعمل العاملون ولينهج الباحثون.

العصور، المجلد الأول، الجزء الثاني، ٢٤١ ــ ٢٥٦ (١٩٨٦).

منظور الأثنوميثودولوجيا ومدى إسهامه في تطوير علم الاجتماع المعاصر

د. طلعت إبراهيم لطفي

ملخص البحث: قام العالم الأمريكي «هارولد جارفنكل» Harold Garfinkel بصياغة مصطلح (الاثنوميثودولوجي) Ethnomethodology في عام ١٩٦٧، ليشير إلى منظور جديد في علم الاجتماع يهتم بدراسة طرق الناس في التعامل مع المشكلات الاجتماعية أثناء تفاعلهم في مواقف الحياة اليومية.

وتمتد الجذور الفكرية للمنظور (الاثنوميثودولوجي) إلى كل من المدرسة التفاعلية الرمزية Symbolic Interactionism ومدرسة فلسفة الظواهر Phenomenology. كما يرتبط هذا المنظور ارتباطا وثيقا بالاتجاهات الفكرية التي شهدها علم الاجتماع في الستينات من القرن العشرين. ويعد ظهور هذا الاتجاه الحديث في علم الاجتماع بمثابة دليل على أن هذا العلم لم يستكمل نموه النظري حتى الوقت الحاضر.

وعلى الرغم من أن هذا المنظور قد ظهر على اعتبار أنه أحد البدائل النظرية للاتجاهات النظرية التقليدية في علم الاجتماع الغربي. إلا أن إسهامه الحقيقي، هو إسهام منهجي أكثر منه إسهام نظري. فقد تركز اهتمام أصحاب هذا المنظور حول الكشف عن المناهج التي يستخدمها أعضاء المجتمع في صياغة وتشكيل الحقيقة الاجتماعية، وإعطاء المعاني لعالمهم الاجتماعي.

ومما يؤخذ على هذا المنظور أنه منظور غامض وغير واضح إلى درجة كبيرة، وقد نهض عل أسس فلسفية. بالإضافة إلى اقتصاره على الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية الصغرى، دون الاهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى، مما صرفه عن الاهتمام بالقضايا الأساسية للمجتمع. ونجد أن الدراسات التي تنطلق من هذا المنظور الجديد تعد بمثابة تبرير للواقع والنظام القائم، وتهدف إلى تأكيد الأيديولوجية السائدة في المجتمع.

مقدمة

يعد منظور «الأثنوميثودولوجيا» من أحدث الاتجاهات المعاصرة في علم الاجتماع. فقد ظهر مصطلح «الأثنوميثودولوجيا» في عام ١٩٦٧ حينما نشر العالم الأمريكي «هارولد جارفنكل»[١]. ونجد أن معظم الدراسات الاجتماعية التي انطلقت من هذا المنظور الجديد قد تم إجرائها خلال العشرين سنة الماضية.

وبالإضافة إلى حداثة هذا المنظور الجديد الذي يعد في مرحلة النمو حتى الآن، نلاحظ أنه يعد منظوراً غامضاً وغير واضح إلى درجة كبيرة على حد تعبير «بيرنارد فيليبس»[٢]. فقد تضمن هذا المنظور بعض المفاهيم والتراكيب اللغوية التي تعتبر في غاية الصعوبة. وقد صاغ «جارفنكل» مصطلح «الأثنوميثودولوجي» متأثراً بالفلسفة الظاهراتية (فلسفة الظواهر) Phenomenology، ومن ثم فقد نهض المنظور «الأثنوميثودولوجي» على أسس فلسفية، وعلى مستوى من التنظير يوصف بأنه ما وراء النظرية.[٣]

ويتضح مما سبق مدى أهمية هذه الدراسة النظرية التي يقوم بها الباحث لإزالة الغموض عن هذا المنظور الحديث في علم الإجتماع. كما ترجع أهمية دراسة هذا المنظور إلى ما اتخذه من مواقف نقدية نحو الاتجاهات النظرية الأخرى في علم الاجتماع، وما أثاره من تساؤلات وقضايا نظرية تختلف عن تلك التي أثارتها الاتجاهات النظرية الأخرى وخاصة فيما يتعلق بتصور هذا المنظور الجديد للواقع الاجتماعي بشكل عام، وتصوره لطبيعة الإنسان وقدراته، بالإضافة إلى قيام أصحاب هذا المنظور بنقد مناهج وأساليب البحث المستخدمة في الاتجاهات النظرية الأخرى، وخاصة

---

(١) Harold Garfinkel, **Studies in Ethnomethodology** (N.J.: Prentice Hall, 1967), pp.552-53.

(٢) Bernard Phillips, **Sociology: From Concepts to Practice** (N.Y.: McGraw Hill, 1979), p.119.

(٣) William Skidmore, **Theoretical Thinking in Sociology** (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1979), p.235.

الاتجاه الوضعي في علم الإجتماع. وقيام ممثلي هذا المنظور بتطوير مناهج وأساليب أخرى جديدة.

وتهدف هذه الدراسة التي يقوم بها الباحث إلى محاولة إزالة الغموض الذي يحيط بالمنظور «الأثنوميثودولوجي» عن طريق محاولة فهم واستيعاب هذا المنظور الحديث بكافة أبعاده واستخلاص الافتراضات أو المسلمات الأساسية التي يدور حولها هذا المنظور. وذلك بالإضافة إلى محاولة تقويم هذا المنظور وتوضيح مدى إسهامه في تطوير نظرية علم الاجتماع المعاصرة.

ويرى الباحث أنه يمكن صياغة أهداف هذه الدراسة النظرية في ثمانية تساؤلات محددة على النحو التالي:

أولاً : ما الجذور الفكرية لمنظور «الأثنوميثودولوجي»؟

ثانياً : ما أهم المفاهيم الأساسية في هذا المنظور ؟

ثالثاً : كيف يصور هذا المنظور الواقع الاجتماعي بشكل عام ؟

رابعاً : كيف يصور طبيعة الإنسان وقدراته ؟

خامساً : ماأهم المناهج المستخدمة في الدراسات «الأثنوميثودولوجية» ؟

سادساً : مامدى الشمول في المنظور «الأثنوميثودولوجي»؟

سابعاً : ما المضمون الإيديولوجي لهذا المنظور ؟

ثامناً : كيف يمكن تقويم مدى اسهام هذا المنظور في تطور نظرية علم الإجتماع المعاصرة ؟

وسيحاول الباحث فيما يلي الإجابة على هذه التساؤلات السالفة الذكر.

أولاً ـ الجذور الفكرية لمنظور «الأثنوميثودولوجي»

ترجع الجذور الفكرية لمنظور «الأثنوميثودولوجي» إلى كل من التفاعلية الرمزية Symbolic interactionism والفلسفة الظاهراتية (فلسفة الظواهر) Phenomenology. وعلى الرغم من تأثر هذا المنظور بآراء هاتين المدرستين من مدارس الفكر الاجتماعي، إلا أن هذا المنظور قد اتخذ له وجهة نظر مختلفة عن الواقع أو العالم الاجتماعي، مما أدى إلى ظهوره على اعتبار أنه أحد البدائل النظرية المعاصرة المطروحة في علم الاجتماع الغربي[٤].

ويذهب «ولاس»[٥] إلى أنه يمكن اعتبار المنظور «الأثنوميثودولوجي» على أنه بمثابة أحد الاتجاهات المعاصرة للتفاعلية الرمزية، وهي أحد الاتجاهات النظرية التي ظهرت في الولايات المتحدة. ومن أبرز ممثليها «تشارلز كولي C.H. Cooley» و«جورج هربرت ميد G.H. Mead».

وقد تأثر اتجاه التفاعلية الرمزية بالفلسفة النفعية، ومن ثم تركز اهتمامه حول تحليل الوحدات الاجتماعية الصغرى، حيث جعل من الشخصية أو الذات وحدة التحليل الأساسية في الدراسات الاجتماعية. ويهدف هذا الاتجاه إلى دراسة المعاني والاتجاهات، ويهتم بالتركيز على دراسة العمليات الاجتماعية أكثر من اهتمامه بدراسة البناء الاجتماعي[٦].

ويرى «هربرت بلومر H. Blumer» أن هناك ثلاث قضايا أساسية تثيرها التفاعلية الرمزية. القضية الأولى، أن الكائنات الانسانية تسلك إزاء الأشياء في ضوء ما تنطوي عليه هذه الأشياء من معاني ظاهرة لهم. والقضية الثانية، أن هذه المعاني هي نتاج التفاعل الاجتماعي في المجتمع الإنساني. أما القضية الثالثة، أن هذه المعاني تتعدل وتتشكل خلال عملية التأويل التي يستخدمها كل فرد في تعامله مع الرموز التي تواجهه.[٧]

وتشتمل المدرسة التفاعلية الرمزية المعاصرة في علم الإجتماع على عدد كبير من المدارس الفرعية مثل مدرسة «شيكاغو Chicago» ومدرسة «أيوا Iowa». وقد تختلف هذه المدارس المتنوعة حول بعض الأفكار والقضايا، إلا أن معظم هذه المدارس تتفق على أن الإنسان يقوم بصياغة وتشكيل الواقع الذي يعيش فيه من خلال عملية التفاعل الإجتماعي وعن طريق استخدام الرموز مثل اللغة[٨].

وقد يتفق المنظور «الأثنوميثودولوجي» مع المدرسة التفاعلية الرمزية في عدد من المسلمات الأساسية على أساس

---

(٤) Jonathan H. Turner, **The Structure of Sociological Theory** (Illinois: The Dorsey Press, 1982), p. 400.

(٥) Walter L. Wallace, ed., **Sociological Theory** (Chicago: Aldine, 1969), p.35.

(٦) Don Martindale, **Nature and Types of Sociological Theory** (London: Routledge and Kegan Paul, 1967), p.339.

(٧) محمد علي محمد، **تاريخ علم الاجتماع: الرواد والاتجاهات المعاصرة**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣) ص ٣٦١.

(٨) B. Meltzer, J. Petras, and L. Reynolds, **Symbolic Interactionism** (London: Routledge and Kegan Paul, 1975), p.54.

أنه يعتبر أحد الاتجاهات المعاصرة للتفاعلية الرمزية، فكل منهما يتم بدراسة التفاعل الاجتماعي من خلال العلاقات الشخصية المتبادلة، وكلاهما ينظر إلى هذا التفاعل على اعتبار أنه يتألف من اتصالات تحمل المعاني بين الأشخاص المتفاعلين في المواقف المختلفة. إلا أن المنظور «الأثنوميثودولوجي» يختلف عن اتجاه التفاعلية الرمزية في رؤيته للواقع وإطاره الفلسفي المستمد من الفلسفة الظاهراتية[٩].

وكما تأثر المنظور «الأثنوميثودولوجي» بالمدرسة التفاعلية الرمزية، فقد تأثر أيضاً بالمدرسة الظاهراتية أو «الفينومينولوجية»، تلك المدرسة التي استمدت أفكارها من آراء بعض الفلاسفة خاصة «ادموند هوسرل Edmund Husserl» و«ألفريد شولتز Alfred Schutz». والمعروف أن الفلسفة الظاهراتية عبارة عن جهد لادراك «جواهر الأمور» عن طريق إدراك الحدس[١٠].

ويرى أصحاب الاتجاه الظاهراتي أن معرفة الإنسان للعالم الفيزيقي انما تتم عن طريق خبرته الذاتية بهذا العالم. فهذه الخبرة الذاتية هي التي تمكن الإنسان من إدراك جواهر الأمور أو الأشياء. ومن ثم يجب تجاهل مسألة الواقع الموضوعي حتى يمكن توجيه الاهتمام للواقع كما يوجد في الشعور. فالظاهرة موضوع الدراسة هي التي تعبر عن نفسها بشكل مباشر في الشعور. أما مشكلة العوامل المحددة للنظام الاجتماعي العام أو التغير الاجتماعي، فهي تعد خارج الاهتمامات الأساسية لأصحاب مدرسة فلسفة الظواهر[١١].

ويعتمد الاتجاه «الفينومينولوجي» على مسلمتين أساسيتين: أولهما، الامتناع عن إصدار أية أحكام تتعلق بالواقع الموضوعي وعدم تجاوز حدود التجربة الذاتية. أما المسلمة الثانية، فهي اعتبار موضوع المعرفة هو (الوعي الخالص) وليس الوجود الحقيقي[١٢]. ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن الوعي يعد الوسيلة الأساسية لفهم العالم.

ولا يمكن أن يتحقق الفهم الذاتي لأي موضوع إلا من خلال وعينا بذلك الموضوع. إذ أن جوهر الأشياء هو ما يدركه العقل الإنساني من خلال الشعور عن طريق خبرته بالعالم. ويفترض أصحاب الاتجاه الظاهراتي أن المجتمع يوجد بقدر ما يدرك الأعضاء وجوده[١٣]. كما يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن القضايا الاجتماعية التي قاموا بصياغتها تعد حصيلة «للتجريد الفكري»[١٤].

كما تعد أفكار الأفراد هي وحدة التحليل الأساسية في الدراسات «الفينومينولوجية».

وإذا كان المنظور «الأثنوميثودولوجي» قد استمد جذوره من التفاعلية الرمزية و«الفينومينولوجية». إلا أن هذا المنظور– كما يرى «ألفن جولدنر A. Gouldner» – يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاتجاهات النقدية التي شهدها علم الاجتماع في الستينات من القرن العشرين[١٥]. فقد شهدت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ابتداء من ستينات القرن العشرين اتجاهات نقدية، وشعر علماء الاجتماع بأن علمهم قد دخل عصر الأزمات، وأن هناك حاجة إلى صياغة نماذج نظرية جديدة يمكن أن توجه البحث الاجتماعي[١٦]. ومن ثم فقد ظهر المنظور «الأثنوميثودولوجي» كأحد البدائل النظرية التي تتخذ موقفاً نقدياً من النظريات الاجتماعية التقليدية، وخاصة من الاتجاه الوضعي في علم الاجتماع وامتداداته المعاصرة، والرجوع إلى الفلسفة الظاهراتية أو فلسفة الظواهر.

ومن داخل هذا الإطار المتأثر بالتفاعلية الرمزية، و«الفينومينولوجية» والاتجاهات النقدية، صاغ عالم الاجتماع الأمريكي «هارولد جارفنكل Harold Garfinkel» مفهومه عن المنظور «الأثنوميثودولوجي». واستطاع «جارفنكل» تكوين مدرسة فكرية لتبني هذا المنظور الجديد في جامعة «كاليفورنيا» حيث كان يزاول مهنة التدريس في مدينة «لوس أنجلوس». ثم انتشر هذا المنظور حديثاً في

---

(٩) محمد، تاريخ علم الاجتماع، ص ٤٠٩.

(١٠) علياء شكري، محمد علي محمد ومحمد الجوهري، **قراءات معاصرة في علم الاجتماع** (القاهرة: دار الكتاب للتوزيع، ١٩٧٩)، ص٦٣.

(١١) J.H. Turner, op. cit., pp.390-99.

(١٢) سمير نعيم أحمد، **النظرية في علم الاجتماع**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩)، ص٢٢٣.

(١٣) M. Haralambos and R. Heald, **Sociology: Themes and Perspectives** (University Tutorial Press, 1980), pp. 552-53.

(١٤) نيقولا تيماشيف، «**نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها**»، ترجمة محمود عودة وآخرون (القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧٧)، ص ص٤٣٩–٤٤٠.

(١٥) B. Meltzer et al., p. 80.

(١٦) علي عبد الرزاق جلبي، **قضايا علم الاجتماع المعاصر**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٧٩)، ص ص١٢٦ – ١٢٧.

باقي الولايات المتحدة، وكندا، وبريطانيا، وغير ذلك من الدول[١٧]. وفي الوقت الحاضر نجد أن هناك كثيراً من العلماء الذين تبنوا المنظور «الأثنوميثودولوجي»، ومنهم على سبيل المثال «هارفي ساكس Harvey Sackes»، «آرون سيسوريل Aaron V. Cicourel»، و«ديفيد سدناو David Sudnow»، و«هيوج ميهان Hugh Mehan»، و«هوستون وود Houston Wood»، و«هانز بيتر دريتزل Hans Peter Dreitzel»[١٨].

ثانياً ـ المفاهيم الأساسية في المنظور «الأثنوميثودولوجي»

يتكون مصطلح "Ethnomethodology" من مقطعين: يتكون المقطع الأول من الكلمة اليونانية "ethnos" بمعنى الشعب أو الناس أو القبيلة أو السلالة، أما المقطع الآخر "methodology" فيشير إلى المنهج أو طريقة الحصول على البيانات. ومن ثم نجد أن هناك من يترجم هذا المصطلح إلى «المنهجية الشعوبية»[١٩]. كما أن هناك من يترجم هذا المصطلح إلى «منهجية الجماعة» على أساس أن هذا المصطلح الأخير أقرب إلى طبيعة الدراسة في علم الاجتماع، أما مصطلح «المنهجية الشعوبية» فيجعل منهج هذه الدراسة أقرب إلى دراسة الفولكلور منها إلى علم الاجتماع[٢٠].

ويرى الباحث أن اختلاف الترجمات اللغوية لمصطلح «الأثنوميثودولوجي» قد يرجع إلى صعوبة ترجمة هذا المصطلح بعيداً عن السياق أو الإطار «الفينومينولوجي»، وبعيداً عن المواقف والظروف التي صاغ فيها «جارفنكل» هذا المصطلح. فقد يكون لهذا المصطلح من المعاني ما يفوق المعنى الذي تشير إليه الترجمة اللغوية لهذا المصطلح. وفي هذا الصدد يذكر «ألفريد شوتز A. Schutz» ـ وهو أحد الفلاسفة الظاهراتيين ـ أن أعضاء المجتمع قد يقولون ويسمعون بمعدلات تفوق المعاني الفعلية للكلمات والعبارات التي يستخدمونها، نظراً لأن هذه الكلمات والعبارات لها معاني تفوق في دلالتها ما قد تدل عليه كلمة أو عبارة في حديث متبادل، لأن هذه المعاني ترتبط بمواقف التفاعل التي شارك فيها أعضاء المجتمع في الحياة اليومية[٢١].

وبالرجوع إلى المواقف والظروف التي صاغ فيها «جارفنكل» مصطلح «الأثنوميثودولوجي»، نجد أن هذا المصطلح قد تم صياغته داخل إطار الفلسفة «الفينومينولوجية». ومما ساعد على صياغته اطلاع «جارفنكل» على بعض الموضوعات الأنثروبولوجية التي تصف القبائل في المجتمعات غير الغربية، والتي قامت بتطوير نظريات شعبية Ethnomedicine توضح طرق الشعب في حل المشكلات الاجتماعية، والتي تختلف عن الطرق العلمية في حل هذه المشكلات. ومن هذه النظريات الشعبية، نجد أن هناك نظرية توضح الطرق الشعبية في حل المشكلات الصحية، ويطلق عليها مصطلح "Ethnomedicine"، كما أن هناك نظرية أخرى توضح طرق الشعب في حل المشكلات المتعلقة بالنبات، ويطلق عليها مصطلح "Ethnobotany". بالإضافة إلى أن هناك نظرية ثالثة توضح الطرائق الشعبية في حل المشكلات الكونية، ويطلق عليها مصطلح "Ethnophysics". ومن ثم فقد صاغ «جارفنكل» مصطلح "Ethnomethodology" ليشير إلى نظرية شعبية تعنى بدراسة المناهج أو طرق الناس في التعامل مع المشكلات الاجتماعية أثناء تفاعلهم في مواقف الحياة اليومية[٢٢]. وقد قام «جارفنكل» بتعريف مصطلح «الأثنوميثودولوجيا» على أنه يعني «استقصاء الخصائص العقلية لمجموعة التعبيرات والأفعال العلمية التي تتم أثناء الحياة اليومية». وبتعبير آخر، يشير هذا المصطلح إلى دراسة المعاني التي يعطيها الناس لكلماتهم وأنماط سلوكهم[٢٣]. كما حدد «جارفنكل» المقصود بالأثنوميثودولوجيا بقوله: «إن الدراسات الأثنوميثودولوجية

(١٧) N. Timasheff and G. Theodorson, **Sociological Theory. Its Nature and Growth** (N.Y.: Random House, 1976), p. 300.

(١٨) James W. Vander Zanden, **Sociology** (N.Y.: John Wiley & Sons, 1979), p. 19.

(١٩) أحمد، ص ٢٣٦.

(٢٠) أحمد زايد، **علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ٤٥.

(٢١) W. Skidmore, p. 238.

(٢٢) Philips, p. 119-120.

(٢٣) Garfinkel, p. 11.

تحلل أنشطة الحياة اليومية تحليلاً يكشف عن المعنى الكامن خلف هذه الأنشطة ، وتحاول أن تسجل هذه الأنشطة وتجعلها مرئية ومنطقية وصالحة لكل الأغراض العملية ... وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الطرق التي يسلكها أعضاء المجتمع خلال حياتهم اليومية لتكوين نوع من الألفة بالأحداث والوقائع(٢٤).

وبالإضافة إلى تحديد مفهوم « الأثنوميثودولوجيا » نجد أن أصحاب هذا المنظور قاموا بتطوير بعض المفاهيم الأساسية مثل مفهوم « الفعل المنعكس Reflexive action»، ومفهوم « البيئة المرتبطة بالمعنى The indexicality of meaning ».

ويشير مفهوم « الفعل المنعكس » إلى أن كثيراً من أنماط التفاعل التي تحدث بين أعضاء المجتمع تهدف إلى المحافظة على رؤية معينة للحقيقة الاجتماعية التي قاموا بتشكيلها في مواقف محددة . ونجد أن كثيراً من أنماط التفاعل بين أعضاء المجتمع تعتبر أفعالاً منعكسة . فالكلمات والإشارات والإيماءات التي نستخدمها أثناء علمية التفاعل ، تهدف إلى المحافظة على رؤية معينة للحقيقة الاجتماعية ، وتستخدم في تشكيل وتفسير وإعطاء المعاني للعالم الاجتماعي .

أما مفهوم « البيئة المرتبطة بالمعنى » ، فيشير إلى التفاعل المتبادل بين أعضاء المجتمع يتضمن معاني تدركها عقولهم مباشرة ، وهي معاني تفوق دلالاتها ومغزاها ماقد تدل عليه إشارة أو كلمة أو عبارة في حديث متبادل بينهم . ومن ثم فإن الإشارات أو الكلمات أو العبارات التي ترسل أو تستقبل أثناء عملية التفاعل بين أعضاء المجتمع يكون لها معاني ترتبط بموقف معين ، أو بيئة أو ظروف معينة . ومن الصعب تفسير عملية الاتصال الرمزي بين الأعضاء المتفاعلين دون الحصول على بعض المعلومات عن هذا الموقف أو البيئة أو الظروف ، مثل التعرف على السير الذاتية للجماعات المتفاعلة ، وأهدافها المعلنة ، وخبراتها الماضية . وعندما نذهب إلى القول بأن تعبيراً معيناً يعد تعبيراً موقفياً ، فإن هذا يشير إلى أن معنى هذا التعبير يرتبط بموقف أو بيئة أو ظروف معينة .

(٢٤) Meltzer et al., p. 75.
(٢٥) Turner, p. 406.
(٢٦) Haralambos and Heald, pp. 552- 53.

ومن خلال مفهومي «الفعل المنعكس» و «البيئة المرتبطة بالمعنى» حاول أصحاب المنظور الأثنوميثودولوجي التعرف على كيفية قيام أعضاء المجتمع باستخدام الإشارات والكلمات والعبارات في تشكيل العالم الاجتماعي الذي يعيشون فيه . ونجد أن ممثلي هذا المنظور لم يتركز اهتمامهم حول التعرف على حقيقة اجتماعية معينة أو على محتويات هذا العالم الاجتماعي ، بل حول المناهج أو الطرق التي يستخدمها أعضاء المجتمع لتشكيل رؤية معينة للحقيقة الاجتماعية ، والمحافظة عليها ، أو تغييرها(٢٥) ومن ثم يهتم المنظور الأثنوميثودولوجي بالكشف عن الطرائق أو أساليب الناس أو الشعب في التعبير عن أنشطتهم وتوصيلها للآخرين والكشف عن الاجراءات التي يستخدمها أعضاء المجتمع في تشكيل وتفسير وإعطاء المعاني لعالمهم الاجتماعي(٢٦).

ثالثاً: تصوُّر المنظور الأثنوميثودولوجي للواقع الاجتماعي بشكل عام

يذكر «جاك دوجلاس Jack D. Douglas» أن الأثنوميثودولوجيا – والتي استمدت من الاتجاه الظاهراتي في علم الاجتماع – تعد أحد النظريات الأساسية التي تشكل المنظور التفاعلي Interactionist perspective ، وهو المنظور الذي قد يطلق عليه أيضاً منظور علم اجتماع الحياة اليومية Sociology of everyday life perspective . ويرى «دوجلاس» أن هذا المنظور الجديد يعتبر منظوراً مختلفاً تماماً عن غيره من النظريات الأخرى التي تشكل المنظور التفاعلي . إذ يهتم هذا المنظور بتحليل الطرق التي يتحدث بها أعضاء المجتمع إلى بعضهم البعض في الحياة اليومية ، بحيث يظهر هؤلاء الأعضاء على أنهم كائنات عقلانية توجه سلوكهم مناهج عقلية رشيدة . وعلى سبيل المثال ، يهتم المنظور الأثنوميثودولوجي بالطرق التي يتبعها أعضاء المجتمع لاقناع بعضهم البعض بأن أحد الأفراد يكون أو لا يكون منحرفاً(٢٧).

ويبدأ المنظور الأثنوميثودولوجي برفض الأفكار المسبقة

(٢٧) Jack D. Douglas et al., **Introduction to the Sociology of Everyday Life** (Boston: Allyn and Bacon Inc, 1980), pp.15-18

حول طبيعة وأسباب وجود النظام الاجتماعي العام Social order والتي يهتم بها أصحاب النظريات التقليدية في علم الاجتماع[٢٨]. كما يبدأ هذا المنظور الجديد برفض فكرة أن الأفراد يمثلون حقيقة واقعية تخضع للدراسة، ورفض تركيز علم الاجتماع على دراسة المظاهر أو الأحداث والسلوك الظاهر لأن ذلك في رأيهم عديم القيمة، ولايشكل جوهر الحياة الاجتماعية. ومن ثم يتصف هذا المنظور الأثنوميثودولوجي مثل غيره من الاتجاهات الظاهراتية بموقفه النقدي للاتجاه الوضعي في علم الاجتماع[٢٩].

ويفترض أصحاب المنظور الأثنوميثودولوجي أن النظام الاجتماعي العام يتم المحافظة عليه عن طريق استخدام أعضاء المجتمع لعدّة طرق وإجراءات منهجية تجعلهم يشعرون بالحقيقة الاجتماعية الخارجية أو النظام الاجتماعي العام. أي أن اتفاق أعضاء المجتمع على مجموعة عامة من الطرق أو الإجراءات هو الذي يشكل معنى الواقع الاجتماعي بوجه عام[٣٠]. لذلك لابد من دراسة الطرق والإجراءات المعقدة التي يتخدها أعضاء المجتمع بشكل شعوري أو لاشعوري من أجل تشكيل الواقع الاجتماعي.

وكما أشار كل من «ميهان H. Mehan» و«وود H. Wood»[٣١]، فإن المنظور الأثنوميثودولوجي لايعد نظرية حول حقيقة اجتماعية معينة، بل إنه يعتبر نظرية حول الاجراءات التي تكون الحقيقة. مما أدى إلى أن يحاول أصحاب هذا المنظور التعرف على المناهج أو الطرق التي يستخدمها أعضاء المجتمع في صياغة وتشكيل الحقيقة الاجتماعية.

وعلى عكس مايذهب إليه الاتجاه الوضعي في علم الاجتماع، يرى أصحاب المنظور الأثنوميثودولوجي أنه يجب على عالم الاجتماع محاولة فهم الأفراد من الداخل، من خلال تصورات هؤلاء الأفراد العقلانية التي يكونونها خلال علاقات التفاعل مع الآخرين، ومن خلال المعاني الذاتية التي يضيفها هؤلاء الأفراد على أفعالهم. فالأفراد كائنات عقلانية لها أفكارها وتصوراتها الخاصة التي تختلف باخلاف الثقافة والإطار الاجتماعي السائد. والنظرية التي يتوصل إليها الباحث في علم الاجتماع لاتعدو إلّا أن تكون تمحيصاً وتهذيباً لما يدور في عقول الأفراد من نظريات، ولن يكون لهذه النظرية أي جدوى إذ لم تبن على أساس تصورات الأفراد في حياتهم اليومية[٣٢].

ويرى المنظور الأثنوميثودولوجي أن عالم الاجتماع يجب عليه التركيز على دراسة المعاني الخفية التي توجد في عقول الأفراد عن مختلف المواقف الاجتماعية والتي تعتبر من الأشياء المسلم بها، وهي التي تحدد تصرفات أعضاء المجتمع وهي المسئولة عن وجود التفاعل الاجتماعي. ونجد أن أساس الحياة الاجتماعية وسبب تماسكها هو الفهم الضمني الذي يشترك فيه أعضاء المجتمع – دون أن يعبروا عنه – لكل الأمور اليومية العادية. فهناك بناء من القواعد والمبادىء الخفية المشتركة بين أعضاء المجتمع، تجعل هؤلاء الأعضاء يتصرفون بناء عليها دون أن يعرفونها. ومن ثم يجب على الباحث الذي ينطلق من المنظور الأثنوميثودولوجي أن يجعل موضوع اهتمامه الأفراد العاديين، ودراسة الأنشطة اليومية الروتينية لهم. للكشف عن المعاني الخفية التي وراءها، والتي تعتبر جوهر الحياة الاجتماعية. وذلك بهدف فهم الموقف الاجتماعي من الداخل كما يبدو لأعضاء المجتمع الذين يشاركون في هذا لموقف[٣٣].

ويرى أصحاب المنظور الأثنوميثودولوجي أن جميع أنماط التفاعل الاجتماعي متساوية في الأهمية، نظراً لأنها تمدنا بالبيانات المتعلقة بالقواعد غير المكتوبة في المجتمع، تلك القواعد التي تؤثّر في السلوك الاجتماعي. ومن ثم فإن أصحاب هذا المنظور يرون أن جميع المواقف الاجتماعية متساوية في الأهمية، وليس هناك موقف اجتماعي بسيط أو أقل من أن تشمله الدراسة الأثنوميثودولوجية[٣٤]. ويركز هذا المنظور على دراسة الحياة اليومية، ويسعى إلى فهم المواقف الاجتماعية كما تظهر لأعضاء المجتمع الذين يشاركون في هذه المواقف.

(٢٨) محمد، ص ص ٤٠٩ ـ ١٠.

(٢٩) أحمد، ص ٢٣٦.

(٣٠) Turner, 407-8.

(٣١) H. Mehan and H. Wood, **The Reality of Ethnomethodology** (N.Y.: Wiley, 1975), p.114.

(٣٢) زايد، ص ٤٤٤.

(٣٣) أحمد، ص ٢٣٦.

(٣٤) H. Tischler, P. Whitten and D. Hunter **Introduction to Sociology** (N.Y.: Holt, Rinehart & Winston, 1983), p.30.

كما يحاول التفاعل الاجتماعي ، وتحديد مدى دلالالتها بالنسبة لأعضاء المجتمع أثناء تفاعلهم في مواقف الحياة اليومية المتعددة[٣٥].

ويهدف المنظور «الأثنوميثودولوجي» إلى وصف كيفية قيام أعضاء المجتمع – أثناء تفاعلهم في الحياة اليومية – بصياغة المفاهيم حول المواقف المختلفة ، وكيفية قيامهم بتشكيل الحقيقة الاجتماعية . ويرى أصحاب هذا المنظور أن تشكيل الحقيقة الاجتماعية تعد عملية مستمرة من التفسير[٣٦]. وذلك نظراً لأن موافقة أعضاء المجتمع حول تعريف مواقف الحياة الاجتماعية المختلفة تعد عملية متغيرة (ديناميكية) وغير ثابتة . ومن ثم ، فإن أصحاب المنظور «الأثنوميثودولوجي» يضيفون إلى الاتجاهات النظرية الأساسية في علم الاجتماع ، اهتمامهم بدراسة التغير الاجتماعي على مستوى الوحدات الاجتماعية الصغيرة النطاق[٣٧].

ويثير أصحاب هذا المنظور الجديد بعض التساؤلات حول كيفية قيام أعضاء المجتمع بأداء نشاط اجتماعي معين . وللإجابة على هذه التساؤلات نجد أنهم يحاولون دراسة مظاهر السلوك الاجتماعي التي تعد من وجهة نظر أعضاء المجتمع من الأشياء المسلم بها[٣٨]. ويرى أصحاب هذا المنظور أنه يجب إثارة التساؤلات حول الأبنية الاجتماعية القائمة . فكثيراً من القواعد والمعايير الاجتماعية ليست معروفة بشكل واضح لأعضاء المجتمع ، ومع ذلك فهي تستخدم كأشياء مسلم بها . ومن ثم لابد من إثارة بعض التساؤلات التي تكشف عن الطرق والإجراءات التي يستخدمها أعضاء المجتمع لجعل أفعالهم ، وأهدافهم ، وخبراتهم الماضية قابلة للتفسير والفهم من قبل الأعضاء الآخرين في المجتمع[٣٩].

ويرى «جارفنكل» أن وظيفة عالم الاجتماع هي محاولة التعرف على الجوانب الخفية من الحياة الاجتماعية ، تلك الجوانب غير المرئية والتي لانشعر بها نظراً لأنها مألوفة جداً . ومن ثم يجب الكشف عن هذه الجوانب وجعلها في متناول إدراك أعضاء المجتمع . ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق مخالفة القواعد أو المبادىء الخفية بطريقة مفاجئة تجعلنا ندرك الجوانب المألوفة التي تختفي وراء السلوك . إذ أن مخالفة المألوف من شأنها أن تكشف عن وجوده[٤٠].

رابعاً : تصوُّر الأثنوميثودولوجيا لطبيعة الإنسان وقدراته

الواقع أن المنظور الأثنوميثودولوجي شأنه شأن الاتجاه الفينومينولوجي بوجه عام يدعو الإنسان إلى التأمل في ذاته واكتشافها وتغييرها[٤١]. ومن ثم قد يطلق على هذا المنظور الجديد منهجية اكتشاف الذات في المجتمع[٤٢].

ولايفصل هذا المنظور الجديد بين الذات والموضوع ، ويتصور الأفراد على أنهم يشكلون المجتمع ، دون تصورهم في حالة خضوع مستمر للقوى الخارجية . ويرى «ليمان» S.Lyman و«سكوت» M.Scott[٤٣] أن مسألة الحرية أو الحتمية ليست حقيقة موضوعية في المنظور «الأثنوميثودولوجي»، بل هي مسألة نسبية . فهناك أعضاء في المجتمع يشعرون بالحرية أكثر من شعور غيرهم . ويتوقف مدى الشعور بالحرية على مدى تصور الأعضاء لمفهوم الحرية من خلال المواقف المختلفة التي يقوم فيها الأعضاء بتشكيل الحقيقة الاجتماعية . ويهتم هذا المنظور بوعي الفرد ومقاصده ، ومدى شعوره بالحرية أو القدرية ومايترتب على ذلك من نتائج .

ويصور المنظور «الأثنوميثودولوجي» الإنسان على اعتبار أنه كائن عقلاني له أفكاره وتصوراته الخاصة التي تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات السائدة فيها . ويرى هذا المنظور أن لأعضاء المجتمع تصوراتهم العقلانية التي يكونونها من خلال علاقات التفاعل ، ومن خلال المعاني الذاتية التي يضيفها هؤلاء الأعضاء على أفعالهم ، ومن

---

(٣٥) Alvin Gouldner, **The Coming Crisis of Western Sociology,** (London: Heineman, 1971), pp.390-94.

(٣٦) Hans Peter Dreitzel, **Recent Sociology,** No.2 (N.Y.: MacMillan, 1970), pp.XI-XII.

(٣٧) B. Phillips, pp. 119-120.

(٣٨) Zanden, p. 18.

(٣٩) Peter K. Manning, «Language, Meaning and Action», in J. D. Douglas, ed. **Sociology: Situations and Structures,** (N.Y.:The Free Press, 1973), pp.296-97.

(٤٠) A. Gouldner, **op. cit.,** p.564.

(٤١) أحمد ، ص ص ٢٤١ - ٢٠.

(٤٢) محمد، ص ٤١٠.

(٤٣) S. Layman and M. Scott, **A Sociology of the Absurd** (N.Y.: John Wiley & Sons, 1970), pp.7-8.

خلال نقل المعرفة للآخرين، وتشكيل معنى مظهر النظام الاجتماعي العام. ومن ثم فإن أعضاء المجتمع هم الذين يقومون بتشكيل وبناء عالمهم الاجتماعي أكثر من كونهم يتم تشكيلهم عن طريق العالم الاجتماعي، نظراً لأن هذا العالم ليس له وجود في حد ذاته بعيداً عن حسابات وتفسيرات أعضاء المجتمع(٤٤). أي أن المنظور «الأثنوميثودولوجي» يصور الانسان على أنه صانع الواقع وليس نتاجاً له.

وتعد فكرة العقلانية من الأفكار الرئيسية في المنظور «الأثنوميثودولوجي»، حيث أن أنشطة الحياة اليومية لها خصائص تتسم بالمعقولية. إذ يحاول أعضاء المجتمع - أثناء المواقف المختلفة - إضفاء المعقولية على سلوكهم أثناء عملية التفاعل(٤٥) أي أن الإنسان كائن عقلاني توجه سلوكه مناهج عقلية رشيدة.

وقد ميز «جارفنكل» في كتابه (دراسات في الأثنوميثودولوجي) بين الفرد العادي الذي أطلق عليه «المنظّر العملي Practical theorist» وبين الباحث الذي أطلق عليه «المنظّر العلمي Scientific theorist» كما حدد عدّة مجالات تظهر فيها أنماط السلوك الرشيدة لكل منهما. فقد حدّد عشر مجالات تظهر فيها أنماط السلوك الرشيدة للفرد العادي، وهذه المجالات هي:

١ - عندما يقوم بعلمية التصنيف والمقارنة بين الناس أو الأشياء؛
٢ - عندما يزن الأمور أو يقوم بتقدير الأخطاء المحتملة؛
٣ - عندما يبحث عن الوسائل التي تحقق أهدافه؛
٤ - عندما يحلل البدائل والنتائج؛
٥ - عندما يستخدم استراتيجية معينة في مواجهة أمر من الأمور؛
٦ - عندما يهتم بالتوقيت أو تقدير قيمة الوقت؛
٧ - عندما يتنبأ بالأحداث التي قد تقع في المستقبل؛
٨ - عندما يستخدم قواعد إجراء معين؛
٩ - عندما يشرع في الاختيار؛
١٠ - عندما يستعمل معايير مقررة عند شروعه في الاختيار.

أما أنماط السلوك العقلانية للباحث (المنظر العلمي)، فهي تبدو في أربعة مجالات فقط هي:

١ - عندما يطابق بين الأهداف ووسائل تحقيقها من خلال المعايير المقررة؛
٢ - عندما يهدف إلى الوضوح والتمييز بين الأشياء حتى يتجنب الوقوع في الخطأ؛
٣ - عندما يهدف إلى الوضوح والتمييز بين الأشياء كهدف في حد ذاته؛
٤ - عندما يحاول التوفيق بين تحديده لموقف معين وبين المعرفة العلمية(٤٦).

ويتضح مما سبق أن المنظور «الأثنوميثودولوجي» يصور الإنسان على أنه كائن عقلاني، وأن مواقف الحياة اليومية تكشف عن كثير من أنماط السلوك العقلاني، فهناك أربعة عشر مجالاً تظهر فيها الأنماط العقلانية للسلوك الإنساني، منها عشرة مجالات تبدو فيها أنماط السلوك الرشيد للفرد العادي أو المنظر العملي، كما أن هناك أربعة مجالات تظهر فيها أنماط السلوك العقلاني بالنسبة للباحث أو المنظر العلمي. ويرجع الاختلاف في هذه المجالات إلى اختلاف الاهتمامات لكل من الباحث والفرد العادي إذ يهتم الأول بوصف العالم اليومي وتحليله، بينما يهتم الثاني بإقامة علاقات تفاعلية بينه وبين الآخرين(٤٧).

خامساً: المناهج المستخدمة في الدراسات الأثنوميثودولوجية

الواقع أن هناك ارتباط وثيق بين النظرية والمنهج، إذ يكفي الاحتكام إلى المناهج المستخدمة في البحوث لقبول النظريات أو رفضها، كما أن أي تغيير يطرأ على الأهداف النظرية للعلم، يقتضي تعديلات أخرى ينبغي ادخالها على المنهج. ولقد ظهر هذا الارتباط واضحاً كل الوضوح خلال تاريخ الفكر الاجتماعي، حيث كان علماء الاجتماع ينتقلون من مناقشة موضوع العلم ونظرياته إلى تحديد قواعد المنهج الذي يجب استخدامه في الدراسة والبحث(٤٨).

ويرى الباحث ضرورة توضيح المناهج المستخدمة في

(٤٤) Haralambos and .Heald, p. 558.
(٤٥) محمد فؤاد حجازي، النظريات الاجتماعية (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٠)، ص ٢٢١
(٤٦) Garfinkil, pp. 96-103:
(٤٧) زايد، ص ٤٤٥.
(٤٨) علياء شكري وآخرون، ص ١٠.

الدراسات «الأثنوميثودولوجية»، وذلك نظراً لأنه المنظور «الأثنوميثودولوجي» يهتم أساساً بتطوير برنامج للبحث . ومن ثم فقد أطلق على هذا المنظور الجديد مصطلح «الأثنوميثودولوجي» للإشارة إلى الطرق أو المناهج التي يستخدمها الشعب أو أعضاء المجتمع في حياتهم اليومية .

هذا وقد قام «جارفنكل» وزملاؤه من الباحثين بإجراء بعض الدراسات الأمبيريقية التي تكشف عن المناهج المختلفة التي يمكن أن يستعين بها الباحث «الأثنوميثودولوجي» لكي ينفذ إلى مواقف الحياة اليومية ويتعرف على أفكار وقواعد سلوك المبحوث . وعلى الرغم من تعدد الدراسات «الأثنوميثودولوجية»، فإنه يمكن تصنيف هذه الدراسات إلى ثلاثة نماذج . يتمثل النموذج الأول في تلك الدراسات التي تهدف إلى اكتساب المعرفة الاجتماعية والثقافية . ويبدو النموذج الثاني في الدراسات التي تحاول التعرف على القواعد العامة التي يقوم الناس بصياغتها بهدف فهم أنماط السلوك وتفسير كيفية نشأة النظام الاجتماعي العام ومظاهره . أما النموذج الثالث من الدراسات «الأثنوميثودولوجية»، فيتمثل في تلك الدراسات الهامة التي تحاول التعرف على الطرق التي يتبعها الناس للحكم على أنشطة أقرانهم بأنها مقبولة ومفهومة(٤٩).

وقد انتقد أصحاب المنظور «الأثنوميثودولوجي» طرق وأدوات البحث المستخدمة حالياً في علم الاجتماع ، مثل المسح الاجتماعي والمقابلات(٥٠). كما رفضوا استخدام صحيفة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات الكمية التي تتطلبها الدراسات «الأثنوميثودولوجية»، وذلك على أساس أن مثل هذه الأساليب الكمية تفصل بين الباحث وموضع دراسته ، وتتضمن معرفة سابقة بالواقع يفرضها الباحث فرضاً على أداة بحثه . وبالإضافة إلى أن موقف التفاعل بين الباحث وبين المبحوث يؤثّر في حجم ونوعية البيانات التي يتم الحصول عليها(٥١).

ولكي يتعرف الباحث «الأثنوميثودولوجي» على أفكار وقواعد سلوك المبحوث دون أي تدخل من طرف الباحث . يرى أصحاب هذا المنظور أنه يمكن استخدام طريقة الملاحظة بالمشاركة Participant observation كما يستخدمها أصحاب منظور التفاعلية الرمزية . وذلك بالإضافة إلى استخدام بعض المناهج مثل ذلك المنهج الآخر شبه التجريبي الذي يطلق عليه (التجربة الأثنوميثودولوجية) Ethnomethodological experiment ، والمنهج الآخر الذي يطلق عليه «جارفنكل» المنهج التوثيقي Documentary method .

ولكي يمكن فهم أي موقف في الحياة اليومية من وجهة نظر أعضاء المجتمع المشاركين في هذا الموقف ، يمكن تطبيق منهج شبه تجريبي على الجماعة التي يحاول الباحث دراستها . ويمكن للباحث تطبيق هذا المنهج أو التجربة «الأثنوميثودولوجية» عن طريق محاولة كسر القواعد التي تحكم سلوك الجماعة ، والتصرف بطريقة تختلف عن القواعد المتفق عليها ، مع تسجيل ردّ فعل الجماعة تجاه الباحث . ومن ثم يمكن للباحث اكتشاف القواعد التي لا يعرفها الباحث كما يعرفها الأعضاء المشاركين في عملية التفاعل . وعلى سبيل المثال ، يحاول الباحث تعمد التصرف كما لو كان غريباً مع أعضاء أسرته ، مع تسجيل ردّ فعل أعضاء الأسرة تجاه سلوك الباحث . وبذلك يتمكن الباحث من التعرف على القواعد السلوكية المتفق عليها داخل الأسرة ، والتي تحكم سلوك وتصرفات أعضاء هذه الأسرة .

أما المنهج الآخر الذي يعتمد عليه أصحاب المنظور «الأثنوميثودولوجي»، فهو مايطلق عليه المنهج التوثيقي . ويرى «جارفنكل» أن هذا المنهج يستخدمه كل من الباحث والأفراد العاديين في تفسير سلوكهم أثناء تفاعلهم في المواقف المختلفة بالحياة اليومية(٥٢).

ونجد أن المنهج التوثيقي يستخدمه كثير من دارسي التنظيمات ، وجماعات العمل ، وهيئات الحكومة ، حينما يجد الباحث أن لديه كمية كبيرة من الوثائق أو المادّة المكتوبة التي تتعلق بالقواعد والإجراءات ومستويات الإنجاز المتوقع، والأهداف التي يجب أن تتحقق ، وغير ذلك . ومن ثم يجب على الباحث ألّا يتقبل هذه الوثائق كما

(٤٩) Skidmore, pp. 242-3.

(٥٠) Margaret M. Poloma, **Contemporary Sociological Theory** (N.Y.: Macmillan Publishing Co., 1979) p. 189.

(٥١) K. Norman and Denzin, "Symbolic Interactionism and Phenomenology" in J. D. Douglas, ed. **Understandin Everyday Life** (London: Routledge and Kegan Paul, 1974), pp.274-5.

(٥٢) Timasheff and . Theodorson, p. 302.

هي أو كما تبدو له شخصياً ، إنما ينبغي عليه أن يدرك الدلالات النسبية لها من وجهة نظر أعضاء التنظيمات وجماعات العمل(٥٣).

وقد استخدم «جارفنكل» المنهج التوثيقي في محاولة تفسير كثير من المواقف التي وردت في فصول كتابه (دراسات في الأثنوميثودولوجيا) . ومن خلال استخدامه هذا المنهج يمكن للباحث أن ينفذ إلى مواقف الحياة اليومية كي يكتشف مناهج الجماعة في الحياة اليومية . وعادة مايقوم الباحث الذي يستخدم هذا المنهج التوثيقي في تسجيل البيانات تفصيلياً أمام أعضاء الجماعة التي يقوم بدراستها ، بطريقة طبيعية وملحوظة دون تصنع سلوك معين(٥٤). وعلى سبيل المثال ، نجد أن «جارفنكل» قد حاول تحليل وتفسير بعض الشرائط المسجلة لأسلوب المداولة بين جماعة المحلفين . وقد استمع إلى هذه التسجيلات ومايذكره هؤلاء المحلفين مع بعضهم البعض كجماعة داخلية . ثم بعد ذلك قام «جارفنكل» بمقابلة هؤلاء المحلفين للتعرف على كيفية وصفهم لأسلوب المداولة أمامه كشخص خارجي عن جماعة المحلفين . وعن طريق المقارنة بين ما استمع إليه في التسجيلات وتصرفات المحلفين في جماعتهم الداخلية وبين تصرفات هؤلاء المحلفين داخل إطار مرجعي مختلف في حالة وجود شخص خارجي ، تمكن «جارفنكل» من التعرف على كافة الظروف التي جعلت من المحلفين جماعة لها سمات معينة . ونتائج مثل هذه الدراسات توضح بوجه عام ، أن أي فعل يبدو غامضاً حتى يمكن إدراك معناه من خلال مايحدث في الحياة الاجتماعية ، بالإضافة إلى أنها توضح كيفية صياغة أعضاء المجتمع للحقيقة الاجتماعية(٥٥).

ويوصي «هانز بيتر دريتزل Hans Peter Dreitzel»(٥٦) بأن يقوم علماء الاجتماع باستخدام المنهج التوثيقي نظراً لأن هذا المنهج يمكنهم من فهم المعاني والدلالات التي تتضمنها عملية التفاعل .

ويتضح مما سبق ، أن المنظور «الأثنوميثودولوجي» قد اهتم بتطوير بعض المناهج وأساليب البحث الاجتماعي . فالباحث الأثنوميثودولوجي قد يستخدم أحد المناهج شبه التجريبية يتمثل في التجربة الأثنوميثودولوجية التي يمكن أن يقوم بها الباحث بهدف الكشف عن العوامل ذات الفاعلية في موقف أعضاء الجماعة أثناء تفاعلهم اليومي . كما يمكن للباحث استخدام المنهج التوثيقي الذي يتبعه دارسوا التنظيمات وجماعات العمل وهيئات الحكومة وما إلى ذلك ، وهو منهج أقل اهتماماً بالنشاط وأكثر اهتماماً بالمادّة أو التقارير المكتوبة وتبريرات الفعل(٥٧). كما يستخدم الباحث الأسلوب الكيفي دون الأسلوب الكمي في البحث .

سادساً : مدى الشمول في المنظور «الأثنوميثودولوجي»

قبل أن نتحدث عن مدى الشمول في المنظور الأثنوميثودولوجي ، يجب أن نميز أولاً بين النظرية والمنظور . إذ يمكن تعريف النظرية بشكل عام بأنها «نسق من المعرفة المعممة تفسر الجوانب المختلفة من الواقع وتخضع للتحقق من صدقها عن طريق الملاحظة الامبيريقية»(٥٨). كما يمكن تعريف النظرية بأنها بناء فرضي رمزي ، يتضمن مجموعة من القوانين المتسقة منطقياً ، فكل قانون يستنتج مباشرة من القانون السابق عليه ، والقانون يفسر الوقائع عن طريق ربطها ببعضها البعض(٥٩). أما كلمة المنظور Perspective فهي تستخدم للتعبير عن وجهة نظر معينة أو عرض بعض الأفكار . وقد لايعتبر المنظور أحياناً بمثابة نظرية على الإطلاق . إلا أنه نظراً لاستخدام كل من النظريات والمنظورات بهدف تفسير وشرح جوانب الحياة الاجتماعية ، لذلك يمكن اعتبار المنظورات بمثابة أحد أنماط النظريات الاجتماعية(٦٠).

وفي ضوء ما سبق ، يمكن القول بأن الاتجاه

---

(٥٣) علي ليلة ، «النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع» ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١) ، ص ٦٦٨ .

(٥٤) زايد ، ص ٤٤٦ .

(٥٥) Skidmore, p. 244.

(٥٦) Dreitzel, p. XV.

(٥٧) علي ليلة ، ص ص ٦٦٧ ـ ٨ .

(٥٨) أحمد ، ص ٣٢ .

(٥٩) Abraham Kaplan, **The Conduct of Inquiry** (San Francisco: Chandler Publishing Co., 1964) pp.296-7.

(٦٠) Skidmore, p. 51.

الأثنوميثودولوجي يعد منظوراً -أي وجهة نظر- أكثر من كونه نظرية. إلا أنه يمكن النظر إلى هذا المنظور على اعتبار أنه أحد أنماط النظريات الاجتماعية نظراً لأنه يحاول تفسير وشرح الواقع الاجتماعي بشكل عام.

وعلى الرغم من أنه يمكن النظر إلى المنظور الأثنوميثودولوجي على اعتبار أنه بمثابة نظرية في علم الاجتماع. إلا أنه لا يمكن اعتبار هذا المنظور بمثابة نظرية متوسطة المدى Middle range theory[٦١]، بالمعنى الذي يقصده «روبرت ميرتون»[٦٢]، والذي يشير إلى «تلك النظرية التي تقع بين طرفين: يتمثل الطرف الأول في تلك النظريات الشاملة الموحدة التي تسعى إلى تفسير مدى الانتظام في السلوك الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي». أما الطرف الثاني فيتمثل في مجموعة الافتراضات العملية البسيطة التي تقابلها عند إجراء البحوث الميدانية. ونجد أن البحوث الامبيريقية التي تتبنى هذه الافتراضات العملية البسيطة لا تنطلق من أية نظرية، ولا تعتمد على أية مفاهيم أو حقائق محددة تتعلق بطبيعة المجتمع أو الإنسان[٦٣].

وإذا كان مدى الشمول في المنظور الأثنوميثودولوجي يعد أقل من مستوى النظريات متوسطة المدى، فهو بالتالي لا يمكن أن يرقى إلى مستويات النظريات الكبرى Grand theories أو النظريات الشاملة الموحدة التي تتضمن قدراً كبيراً من التجريد، وتفترض أن المعرفة تتجمع عن طريق اطار نظري كبير تمتزج من خلاله عناصر المعرفة مع بعضها البعض في كل متكامل له معنى[٦٤]. ومن ثم نجد أن الدراسات التي تنطلق من المنظور «الأثنوميثودولوجي» لا تهتم بتحليل ودراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى Macro- sociological، إذ أن هذا المنظور الجديد لا يهتم بدراسة وتحليل البناء الاجتماعي، نظراً لأن هذا المنظور- شأنه شأن الاتجاه «الفينومينولوجي»- يسلم ضمنياً بثبات البناء الاجتماعي عن طريق استبعاده من الدراسة[٦٥].

وقد يكشف المنظور «الأثنوميثودولوجي» عن كثير من الثغرات النظرية، خاصة من حيث افراطه في تبسيط الحقيقة الاجتماعية[٦٦]. إلا أنه لا شك أن هذا المنظور يتضمن بعض المفاهيم والافتراضات العملية البسيطة عن الحياة اليومية على النحو الذي يتبعه الاتجاه الامبيريقي، والذي يرى أن المعرفة شيئاً يتراكم جزءاً فوق جزء، وأن عناصر المعرفة سوف تتجمع على المدى البعيد بعضها فوق البعض لكي تكون النظرية. ومن ثم تعتبر الدراسات التي تنطلق من المنظور «الأثنوميثودولوجي» بمثابة دراسات «ميكروسوسيولوجية» Micro-sociological، أي دراسات اجتماعية للوحدات الصغرى، ويركز المنظور «الأثنوميثودولوجي» على دراسة أعضاء الجماعات الصغيرة[٦٧]. ونجد أن الباحث الذي يتبنى هذا المنظور الجديد يهتم بتحليل أفكار أعضاء المجتمع. ويركز أساساً على الخصائص الكلية للأفعال والمعاني الشائعة مما يؤدي إلى قصر اهتمامه على دراسة ذلك الحيز المحدود من الحياة الخاصة كما لو كان منعزلاً تماماً عن كل ما يحيط به. ومن ثم تقتصر دراسة الباحث على الاهتمام بدراسة الحقيقة الاجتماعية عند مستوى الوحدات الصغرى. وقد يصل الباحث إلى نتائج نظرية هامة، غير أنها تتسم بالطابع الامبيريقي.

سابعاً: المضمون الايديولوجي لمنظور «الأثنوميثودولوجي»

إذا تساءلنا عن المضمون الايديولوجي للمنظور «الأثنوميثودولوجي»، نجد أن هذا المنظور قد ركز في دراسته على الاهتمام بمواقف الحياة اليومية وكيف يقوم الناس أثناء تفاعلهم بصياغة المفاهيم حول المواقف المختلفة وتشكيل الحقيقة الاجتماعية. ومن ثم فقد تجاهل أصحاب هذا المنظور الاهتمام بدراسة البناء الاجتماعي والتغيرات التي قد يتعرض لها هذا البناء، مما صرفهم عن دراسة القضايا الأساسية للمجتمع.

وعلى الرغم من اهتمام أصحاب هذا المنظور بدراسة

(٦١) Skidmore, p. 51.

(٦٢) Robert Merton, **Social Theory and Social Structure** (N. Y.: The Free Press, 1949), p.39.

(٦٣) C. Wright Mills, The Sociological Imagination (N.Y.: Oxford University Press, 1978), p.55.

(٦٤) أحمد، ص ٢٠٦.

(٦٥) أحمد، ص ص ٢٤٠ - ٤١.

(٦٦) حجازي، ص ٢٢٢.

(٦٧) Phillips, p. 109.

التغير الاجتماعي على مستوى الوحدات الصغرى، ومن خلال الأبنية الاجتماعية الصغيرة النطاق(٦٨). إلا أننا نجد ممثلي هذا المنظور يدعون إلى تغيير الذات بدلاً من تغيير البناء الاجتماعي، أو النظام الاجتماعي العام(٦٩). وذلك نظراً لأن أعضاء المجتمع هم الذين يشكلون الواقع أو الحقيقة الاجتماعية، بالإضافة إلى أن أصحاب هذا المنظور يميلون إلى القول بأن النظام الاجتماعي العام «لايوجد» أو على الأقل «ليس له وجود خارجي مستقل» كما يعتقد أصحاب الاتجاهات التقليدية في علم الاجتماع(٧٠).

وفي ضوء ما سبق، يرى الباحث أنه على الرغم من أن أصحاب المنظور «الأثنوميثودولوجي» قد قدموه على اعتبار أنه أحد البدائل النظرية للاتجاهات التقليدية في علم الاجتماع، إلا أن هذا المنظور الجديد لم يذهب بعيداً عن الاتجاهات الكلاسيكية من حيث عدم دراسة التغير الاجتماعي على مستوى الوحدات الكبرى، وتبريره للنظام القائم، وتأكيده للأيديولوجية السائدة في المجتمع. ومن ثم يمكن اعتبار المنظور «الأثنوميثودولوجي» ـ شأنه شأن الاتجاه الفينومينولوجي ـ اتجاهاً محافظاً Conservative من الناحية الايديولوجية.

ومما يؤكد هذا المضمون الايديولوجي للمنظور «الأثنوميثودولوجي»، أن هذا المنظور يُسلّم ضمنياً بثبات البناء الاجتماعي عن طريق استبعاده من الدراسة(٧١)، مما يشير إلى أنه يهدف إلى إبقاء الوضع الاجتماعي على ما هو عليه. بالإضافة إلى أننا نجد أن هناك بعض المؤسسات العلمية والاقتصادية والسياسية والعسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، قد قامت بتشجيع الدراسات التي تنطلق من هذا المنظور الجديد. وعلى سبيل المثال، نجد أن مركز البحوث بالقوات الجوية الأمريكية قد قام بتمويل عدة مؤتمرات عقدت بجامعة «كاليفورنيا» و«كلورادو»، اشترك فيها عدد كبير من علماء الاجتماع المهتمين بهذا المنظور «الأثنوميثودولوجي»(٧٢).

وعلى الرغم من تفاؤل بعض العلماء الذين اعتقدوا أن المنظور «الأثنوميثودولوجي» يرجع إلى الفلسفة الظاهراتية، مما قد يؤدي إلى إبراز العنصر الانساني الذي اختفى عندما تحول علم الاجتماع إلى مهنة منصهرة في النظام الكلي للمجتمع(٧٣). إلا أنه لايمكن القول بأن هذا المنظور الجديد قد نجح تماماً في الانفصال كلية عن التراث التقليدي المرتبط بالنظام والمدافع عنه.

ثامناً: تقويم مدى إسهام المنظور «الأثنوميثودولوجي» في تطور نظرية علم الاجتماع المعاصرة

بعد أن عرض الباحث المبادىء العامة أو المسلمات الأساسية التي يعتمد عليها المنظور «الأثنوميثودولوجي». سنحاول الآن التأكد من مدى صحة أو خطأ هذه المبادىء أو المسلمات عن طريق البحث عن الأدلة التي تؤكدها أو تنفيها. بالإضافة إلى محاولة التعرف على التحيزات الايديولوجية والسياسية التي يتضمنها المنظور الأثنوميثودولوجي من جهة، وما يشير إليه من إجراءات عملية من جهة أخرى. مما يمكننا من تقويم هذا المنظور على أسس علمية سليمة، والتعرف على مدى إسهامه في تطوير نظرية علم الاجتماع المعاصرة.

ولاشك أن ظهور الاتجاه «الأثنوميثودولوجي» يعتبر دليلاً على أن علم الاجتماع لم يستكمل نموه النظري حتى الآن، مما يجعلنا نتوقع ظهور اتجاهات نظرية أخرى في المستقبل(٧٤).

ونظراً لأن المنظور «الأثنوميثودولوجي» يعد أحد الاتجاهات المعاصرة للتفاعلية الرمزية، لذلك يمكن أن توجه إلى هذا المنظور نفس الانتقادات التي وجهت إلى التفاعلية الرمزية. وتتلخص هذه الانتقادات في أن هذا المنظور يجرد العلاقات المتبادلة بين الناس من سياق الاستمرار التاريخي. اذ أن هذا المنظور لايهتم بالمتغيرات التاريخية، بالاضافة إلى عدم اهتمامه بالمتغيرات الاقتصادية، وتبنى تصورات خاطئة عن القوة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي(٧٥).

---

(٦٨) Phillips, pp. 119-20.

(٦٩) أحمد، ص ٢٣٩.

(٧٠) Skidmore, pp. 236-37.

(٧١) (٧١) نعيم، ص ص ٢٤١ ـ ٤٢.

(٧٢) Gouldner, p. 411.

(٧٣) Maurice Roche, **Phenomenology, Language and the Social Sciences** (London: Routledge and Kegan Paul, 1973), p. 316.

(٧٤) Phillips, p. 109.

(٧٥) محمد، ص ٤٢٩.

ومن جهة أخرى، نجد أن المنظور الأثنوميثودولوجي قد نهض على جذور فلسفية، تتمثل في فلسفة الظواهر أو الفلسفة الظاهراتية. ومن ثم يركز هذا المنظور أساساً على الخصائص الكلية للأفعال والمعاني الشائعة (كما هو الحال في الفينومينولوجية). مما يؤدي إلى قصر اهتمام هذا المنظور على دراسة ذلك الحيز المحدود من الحياة الخاصة كما لو كان منعزلاً تماماً عن كل ما يحيط به. ويسلم هذا المنظور بثبات البناء الاجتماعي ضمنياً عن طريق استبعاده من الدراسة، ولايميز بين المجتمعات في إطار الزمان أو المكان[٧٦].

وقد يتساءل الباحث عن مدى إمكانية ظهور هذا الاتجاه الأثنوميثودولوجي الذي يقيم قضاياه النظرية على أسس فلسفية؟

وهل يمكن أن يظهر في علم الاجتماع ميدان يمكن أن يطلق عليه علم الاجتماع الفلسفي؟ وفي هذا الصدد، يذهب «تيماشيف»[٧٧] إلى أن «علم الاجتماع يعد دراسة للظواهر على المستوى الأمبيريقي، بينما يستهدف البحث في فلسفة مستوى آخر من التجريد، وهو التصور المتكامل للواقع الاجتماعي. إلا أنه يحدث في بعض الأحيان أن يستخدم علماء الاجتماع فروضاً فلسفية كمجرد وسيلة يقيمون قضاياهم النظرية على أساسها، على أن يتم إثبات صحة قضاياهم أمبيريقياً بعد التخلص من هذه الوسيلة أو الفروض الفلسفية. ومن ثم يجب على نظريات علم الاجتماع التي تنهض على جذور فلسفية أن يتم التحقق من مدى صحتها على المستوى الامبيريقي». ويبدو أن القضايا النظرية التي أثارها المنظور «الأثنوميثودولوجي» لم تتحقق صحتها امبيريقياً حتى الآن. بل إن هناك من الأدلة ما قد ينفي صحة المسلمات الأساسية التي ينهض عليها هذا المنظور. ونجد أن هذا المنظور يركز على دراسة المعاني والخبرات المشتركة بين الأفراد في المجتمع بوصفها أساساً للحياة الاجتماعية. وذلك مع إهمال الاختلافات والصراعات الواقعية داخل المجتمع. بينما نجد أن التحليل العلمي الواقعي للمجتمع يبين بالأدلة القاطعة وجود كل من عوامل التكامل وعوامل الصراع جنباً إلى جنب[٧٨]. ونجد أن الصياغات الاجتماعية لأصحاب المنظور «الأثنوميثودولوجي» لم تكن وليدة «التجريد الفكري» كما يعتقد أصحاب هذا المنظور. وإنما قامت هذه الصياغات على أساس معرفة سابقة للواقع وبيانات تمكنوا من جمعها عن طريق الملاحظة بالمشاركة للحياة اليومية[٧٩].

وإذا كان أصحاب هذا المنظور يقررون أن أعضاء المجتمع يشاركون في مجموعة من التصورات عن علاقات التفاعل، فهذا لايشير إلى أن العلاقات التفاعلية بين أعضاء المجتمع تخلو من الصراع، نظراً لأن التصورات المنبثقة عن موقف معين قد تختلف باختلاف ديناميات هذا الموقف[٨٠].

ونجد أن المنظور «الأثنوميثودولوجي» لم يذهب بعيداً عن النظريات الكلاسيكية، وإنما تناول نفس القضايا من خلال مفاهيم ومناهج جديدة. وعلى الرغم من نقد أصحاب هذا المنظور للمفاهيم التي وردت في النظريات الاجتماعية التقليدية، مثل مفهوم النظام الاجتماعي العام، حيث يرى أصحاب هذا المنظور أن هذا النظام قد لايوجد أساساً وليست له خصائص طبيعية[٨١]. إلا أننا نلاحظ صعوبة المفاهيم التي اعتمد عليها المنظور «الأثنوميثودولوجي»، مثل مفهوم «الأثنوميثودولوجي» ومفهوم «الفعل المنعكس»، ومفهوم البيئة المرتبطة بالمعنى. مما أدى إلى صعوبة فهم واستيعاب المنظور «الأثنوميثودولوجي». ويمكن للقارىء لكتاب «جارفنكل» الذي أطلق عليه (دراسات في الأثنوميثودولوجي) أن يلاحظ على الفور مدى صعوبة اللغة التي كتب بها هذا الكتاب، وبالتالي صعوبة تتبع أفكاره، على نحو جعل البعض يصف هذا الكتاب بأنه من أصعب كتب علم الاجتماع[٨٢].

ويختلف المنظور «الأثنوميثودولوجي» عن غيره من الاتجاهات النظرية الأخرى في علم الاجتماع من حيث

(٧٦) أحمد، ص ص ٢٤٠ - ٤٢.

(٧٧) تيماشيف، ص ٤٥٦.

(٧٨) أحمد، ص ص ٤٣٩ - ٤٠.

(٧٩) تيماشيف، ص ص ٤٣٩ - ٤٠.

(٨٠) D. Zimmerman and D. Wieder, «Ethnomethodology and the Problem of Order: Comment on Denzin», in J.D. Douglas (ed.), **Understanding Everyday Life** (London: Routledge & Kegan Paul, 1974), p.287.

(٨١) Skidmore, pp. 236-37.

(٨٢) محمد، ص ٤١٢.

اهتمامه بدراسة التغير الاجتماعي على مستوى الوحدات الصغرى. وذلك دون دراسة قوى التغير أو التحول في أنماط البناء الاجتماعي على مستوى الوحدات الكبرى[٨٣]. إلا أن هذا المنظور يدعو الانسان إلى التأمل في ذاته واكتشافها وتغييرها بدلاً من دعوته إلى تغيير واقعه الاجتماعي. أي أن هذا المنظور يصور الانسان على أنه عاجز حيال الواقع الاجتماعي[٨٤].

ويكشف المنظور الأثنوميثودولوجي عن كثير من الثغرات النظرية من حيث إفراطه في تبسيط الحقيقة الاجتماعية[٨٥]. وفشله في تقديم افتراضات مترابطة حول طبيعة العالم الاجتماعي أو الحقيقة الاجتماعية[٨٦]. بالإضافة إلى تسليم المنظور «الأثنوميثودولوجي» بثبات البناء الاجتماعي ضمنياً عن طريق استبعاده من الدراسة. ومن ثم يصرف هذا المنظور الانتباه عن القضايا الأساسية للمجتمع. ومن بين أوجه النقد الرئيسية التي توجه إلى المنظور «الأثنوميثودولوجي» تجاهله للنظام الاجتماعي العام في المجتمع، وتأكيده للموقف التفاعلي، دون الأخذ في الاعتبار للانساق الكبرى للقوى أو البناء الطبقي في المجتمع، تلك الانساق التي تؤثر تأثيراً كبيراً في درجة قيام أعضاء المجتمع بتكوين مواقف الحياة اليومية[٨٧].

وعلى الرغم من نجاح المنظور الأثنوميثودولوجي في تحقيق قدر من الانفصال عن الاتجاهات التقليدية في علم الاجتماع، خاصة عندما اهتم أصحاب هذا المنظور بالحياة اليومية، وبسلوك الفرد في مقابل المجتمع، واهتمامهم بلغة الحياة اليومية والتصورات الذاتية. إلا أن تحليلات أصحاب هذا المنظور قد انتهت بهم إلى أن يواجهوا نفس المشكلات الاجتماعية التقليدية وعلى رأسها مشكلة النظام الاجتماعي العام. وقد عبر عن هذا الرأي كثير من العلماء مثل «جولدنر»[٨٨]، و«نورمان دنزن»[٨٩]، و«جون ركس»[٩٠]. وعلى سبيل المثال، يذكر «ركس» أن دراسة المعاني التي يُسلم بها أعضاء المجتمع في لغتهم اليومية يتضمن قبول هؤلاء الأعضاء لنظام معياري معين.

ويتضح مما سبق أن المنظور «الأثنوميثودولوجي» لم ينجح نجاحاً تاماً في تقديم صياغات نظرية تختلف عن تلك الصياغات التي وردت في الاتجاهات التقليدية. وعلى الرغم من أن أصحاب هذا المنظور قد قدموه على أساس أنه محاولة لايجاد بديل نظري للاتجاهات الكلاسيكية في علم الاجتماع. إلا أن النتيجة النهائية لظهوره هي إضافة اتجاه جديد يزيد من تعدد وتنوع الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، مما قد يزيد من حدة أزمة علم الاجتماع الغربي[٩١].

ويبدو أن الإسهام الحقيقي للمنظور «الأثنوميثودولوجي» هو إسهام منهجي أكثر منه إسهام نظري. فقد قام أصحاب هذا المنظور بتطوير بعض المناهج التي تستخدم في البحث الاجتماعي مثل المنهج التوثيقي، والمنهج شبه التجريبي الذي أطلق عليه التجربة «الأثنوميثودولوجية». بالإضافة إلى اهتمام أصحاب هذا المنظور بالأسلوب الكيفي الذي يعتمد على إستخدام الملاحظة بالمشاركة، دون الأسلوب الكمي الذي يعتمد على طريقة المسح الاجتماعي أو صحيفة الاستبيان[٩٢].

وعلى الرغم من قيام أصحاب المنظور الأثنوميثودولوجي بنقد مناهج وطرق البحث المستخدمة في الاتجاهات النظرية الأخرى. إلا أن أصحاب هذا المنظور قد فشلوا في تحديد مناهجهم وطرق بحثهم بشكل واضح[٩٣]. وليس هناك من الشواهد ما يؤكد صدق الادراك الذي نصل إليه عن طريق هذه المناهج أو الطرق التي قد تتأثر بذاتية الباحث إلى درجة كبيرة[٩٤]. وذلك بالإضافة إلى التحيز الواضح لأصحاب هذا المنظور للأسلوب الكيفي في البحث الاجتماعي دون الأسلوب الكمي. مما أدى إلى نقد أصحاب هذا المنظور للمدرسة الوصفية في علم الاجتماع.

---

(٨٣) Phillips, p. 109.

(٨٤) أحمد، ص ص ٢٤١ ـ ٤٢.

(٨٥) حجازي، ص ٢٢٢.

(٨٦) James Coleman, "Review Symposium", **American Sociological Review** 33, Feb. 1968, pp.126-30.

(٨٧) Timasheff and Theodorson, pp. 303-4.

(٨٨) Gouldner, p. 390.

(٨٩) Denzin, pp. 259-84.

(٩٠) J. Rex, **Sociology and Demystification of Modern World** (London: Routledge and Kegan Paul, 1975), p.27.

(٩١) Peter Hamilton, **Knowledge and Social Structure,** (London: Routledge & Kegan Paul, 1979), p.80.

(٩٢) Denzin, pp. 274-5.

(٩٣) Coleman, pp. 126-30.

(٩٤) علي ليلة، ص ٦٦٩.

ويرى الباحث أن موضوع البحث الاجتماعي ذاته هو الذي يحتم تفضيل أسلوب على آخر. ومن ثم لايجب التعصب للأسلوب الكيفي أو الكمي. «فقد يتطلب البحث الجمع بين الأسلوبين الكيفي والكمي، لأن ذلك قد يعمل على زيادة توضيح الرؤية وتعميق النظرة الشمولية، الأمر الذي يساعد على دقة التحليل وضبط التفسير»(٩٥).

ويشترك المنظور «الأثنوميثودولوجي» مع كل من اتجاه التبادلية السلوكية Exchange behaviorism، والاتجاه المسرحي Dramaturgy، والتفاعلية الرمزية. Symbolic interaction، من حيث النظر إلى الفرد على أساس أنه يمثل وحدة التحليل الأساسية في الدراسة. إذ يتفق «جارفنكل» مع ممثلي هذه الاتجاهات السابقة مثل «هومانز» G. Homans، و«جوفمان» E. Goffman، و«بلومر» H. Blumer، من حيث التركيز على الفرد كوحدة للتحليل الإجتماعي أكثر من التركيز على دراسة التنظيم الاجتماعي أو الأنساق الاجتماعية، كما هو الشأن بالنسبة للنظريات الكبرى الشاملة(٩٦).

وعلى الرغم من أنه يمكن اعتبار المنظور «الأثنوميثودولوجي» من بين أنماط النظريات الاجتماعية نظراً لأنه يحاول شرح وتفسير الواقع الاجتماعي بوجه عام. إلا أنه لايمكن اعتبار هذا المنظور على أنه بمثابة نظرية كبرى شاملة أو حتى نظرية متوسطة المدى(٩٧). ومن ثم يصبح هذا المنظور أقرب إلى التجريد الأمبيريقي. فقد غلب على معظم ممثلي هذا المنظور «الأثنوميثودولوجي» التحيز للنزعة الضيقة في علم الاجتماع Microsociological bias، مما ضعف من مقدرتهم على إدراك الطبيعة الحقيقية للمجتمع الانساني. ومن ثم تعذر على أصحاب هذا المنظور فهم المجتمع سواء من حيث النظم الاجتماعية الرئيسية أو الفرعية، أو من حيث القدرة على تقديم معالجة ذات قيمة حقيقية للحياة الانسانية الاجتماعية(٩٨).

والواقع أن التجريد الأمبيريقي يميل إلى إبراز الجوانب الأصغر من الحياة الاجتماعية دون محاولة الاهتمام بالتنظيم الاجتماعي الشامل للمجتمع. وتحاول الدراسات الامبيريقية بحث الظواهر الاجتماعية بمعزلة عن بقية أجزاء النسق الاجتماعي، وتهتم بالمنهج أكثر من اهتمامها بالموضوع، وتغفل البعد التاريخي، وتعتمد على التفسيرات السيكولوجية التي تدرس أفراد المجتمع في علاقتهم بالبيئة أكثر من علاقتهم بالنسق الاجتماعي. وعادة ما تصبح مثل هذه الدراسات أداة لتبرير الواقع، وتأكيد الايديولوجية السائدة في المجتمع(٩٩).

ويعارض عالم الاجتماع الأمريكي «بيتريم سوروكين Pitirim A. Sorokin مثل هذا النوع من الدراسات الميكروسوسيولوجية. بل أنه يهاجم بعنف مثل هذه الدراسات، ويرى أنها لاتؤدي إلى نتائج هامة، بل تنتهي إلى ملاحظات بسيطة جداً. ويؤيده في ذلك عض النقاد الذين يرون أن القضايا الأولية التي صاغها القائمون بهذه الدراسات الميكروسوسيولوجية لم تشكل حتى الآن كياناً نظرياً يمكن أن تدب فيه الحياة(١٠٠). وذلك على عكس الباحث الذي يهتم بدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى. اذ أن هذه الطريقة في الدراسة تعتبر الأساس الذي تبنى عليه النظرية في علم الاجتماع، لأنها تهتم بالتناول الرحب والمجرد لملامح الحياة الاجتماعية ودراسة الموضوعات التي تتميز بدلالات عامة، مما يساعد على بناء النظرية في علم الاجتماع.

خاتمة

ظهر مصطلح «الأثنوميثودولوجي» في الولايات المتحدة عام ١٩٦٧ عندما نشر «جارفنكل» كتابه بعنوان (دراسات في الأثنوميثودولوجي). وقد صاغ «جارفنكل» هذا المصطلح ليشير إلى نظرية تهتم بدراسة طرق الناس في التعامل مع المشكلات الاجتماعية أثناء تفاعلهم في مواقف الحياة اليومية، ووصف كيفية قيام أعضاء المجتمع بصياغة المفاهيم المرتبطة بمواقف التفاعل أثناء الحياة اليومية، وكيفية تشكيلهم للحقيقة الاجتماعية.

(٩٥) حسن الساعاتي، **تصميم البحوث الاجتماعية: نسق منهجي جديد**، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٢)، ص١٩٦.

(٩٦) Poloma, pp. 188.

(٩٧) Skidmore, p. 51.

(٩٨) محمد، ص ٤٣٣ - ٣٤.

(٩٩) محمد عاطف غيث، **الموقف النظري في علم الاجتماع**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠)، ص ص٢١٣-١٤.

(١٠٠) Timasheff and Theodorson, p. 232.

وتمتد الجذور الفكرية للمنظور الأثنوميثودولوجي إلى كل من التفاعلية الرمزية، والفلسفة الظاهراتية (الفينومينولوجية). وترجع أهمية هذا المنظور إلى ما أثاره من قضايا نظرية ومنهجية، وما اتخذه من مواقف نقدية إزاء الاتجاهات النظرية الأخرى في علم الاجتماع. بالإضافة إلى أن ظهور هذا الاتجاه الحديث في علم الاجتماع، يشير إلى أن هذا العلم لم يستكمل نموه النظري حتى الآن، ويجعلنا نتوقع ظهور اتجاهات نظرية أخرى في المستقبل.

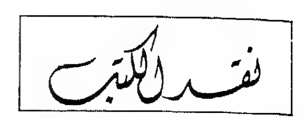
ويساهم هذا المنظور-شأنه شأن الاتجاهات النظرية الأخرى- في نمو وتطور نظرية علم الاجتماع المعاصرة. إلا أنه يبدو أن إسهامه الحقيقي هو إسهام منهجي أكثر من إسهام نظري. فالمنظور «الأثنوميثودولوجي» لا يعد نظرية حول حقيقية اجتماعية معينة، بل انه يعتبر نظرية حول الاجراءات التي تشكل الحقيقة الجماعية. ومن ثم تركز اهتمام أصحاب هذا المنظور حول الكشف عن المناهج أو الطرق التي يستخدمها أعضاء المجتمع في صياغة وتشكيل الحقيقة الاجتماعية، وإعطاء المعاني لعالمهم الاجتماعي. إلا أن هذا المنظور قد قدم صياغات نظرية غامضة تبالغ في تبسيط الحقيقة الاجتماعية، وتتضمن افتراضات غير مترابطة حول طبيعة هذه الحقيقة.

ويتفق المنظور «الأثنوميثودولوجي» مع غيره من الاتجاهات النظرية الأخرى مثل التبادلية السلوكية، والاتجاه المسرحي، والتفاعلية الرمزية، من حيث تناول دراسة الوحدات الاجتماعية الصغرى، والتركيز على الفرد كوحدة أساسية للتحليل السوسيولوجي أكثر من التركيز على دراسة التنظيم الاجتماعي أو الأنساق الاجتماعية، كما هو الشأن في النظريات الكبرى الشاملة في علم الاجتماع. إلا أن هذا المنظور يختلف عن غيره من الاتجاهات النظرية من حيث اهتمامه بدراسة التغير الاجتماعي على مستوى الوحدات الصغرى.

ويتمثل الإسهام المنهجي للمنظور «الأثنوميثودولوجي» في قيام أصحاب هذا المنظور بنقد مناهج وطرق البحث المستخدمة في الاتجاهات النظرية الأخرى، وخاصة الاتجاه الوضعي في علم الاجتماع. وقيام ممثلي هذا المنظور بتطوير بعض المناهج التي تستخدم في البحث الاجتماعي مثل المنهج التوثيقي، والمنهج شبه التجريبي الذي أطلق عليه التجربة الأثنوميثودولوجية. إلا أنه قد غلب على أصحاب هذا المنظور التحيز للأسلوب الكيفي دون الأسلوب الكمي في البحث الاجتماعي، والتحيز للنزعة الضيقة في علم الاجتماع.

ومن الانتقادات التي يتعرض لها المنظور «الأثنوميثودولوجي»، أن هذا المنظور يجرد العلاقات المتبادلة بين أعضاء المجتمع من سياق الاستمرار التاريخي، وعدم اهتمامه بالمتغيرات الاقتصادية، وتبني تصورات خاطئة عن القوة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي. إذ يميل أصحاب هذا المنظور إلى إبراز الجوانب الأصغر من الحياة الاجتماعية، دون الاهتمام بالقضايا الأساسية للمجتمع. وقد تصبح الدراسات الميكروسوسيولوجية المنطلقة من هذا المنظور بمثابة تبرير للواقع والنظام القائم، وتأكيد الأيديولوجية السائدة في المجتمع. وعلى الرغم من أن أصحاب هذا المنظور قدموه كبديل نظري للاتجاهات النظرية التقليدية في علم الاجتماع. إلا أننا نجد أن هذا المنظور لم يذهب بعيداً عن الاتجاهات الكلاسيكية، وإنما تناول نفس القضايا من خلال مفاهيم صعبة، وصياغات نظرية غامضة تبالغ في تبسيط الحقيقة الاجتماعية، ومناهج جديدة متحيزة للأسلوب الكيفي في البحث الاجتماعي. ومن ثم تصبح المحصلة النهائية لظهوره هي إضافة اتجاه جديد يزيد من تعدد وتنوع الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، مما قد يزيد من حدة أزمة علم الاجتماع الغربي.

العصور، المجلد الأول، الجزء الثاني، ٢٥٧ ـ ٢٦١ (١٩٨٦).



تطور الكتابات والنقوش في الحجاز منذ فجر الإسلام حتى منتصف القرن السابع الهجري

تأليف محمد فهد عبد الله الفعر

نقد د. محمد عبد الستار عثمان

ملخص البحث: يعرض الباحث لكتاب (تطور الكتابات والنقوش في الحجاز منذ فجر الإسلام في منتصف القرن السابع الهجري) من تأليف: محمد فهد عبد الله الفعر، وكان الكتاب أصلاً رسالة تقدم بها للحصول على درجة الماجستير في قسم الحضارة الإسلامية بجامعة أم القرى ـ بمكة المكرمة.

ويحدد الباحث محاور أساسية كانت وراء اختياره لهذا الكتاب فالمحور الأول هو أن هذه الدراسة تعتبر باكورة في الدراسات الآثارية للنقوش والكتابات في الحجاز بصورة متكاملة. والمحور الثاني أن الكتاب كان بحثاً للحصول على درجة الماجستير تعرض لدراسة النقوش منذ الإسلام حتى نصف القرن السابع الهجري وستتبعها دراسة تكملة للباحث نفسه للتقدم لنيل درجة الدكتوراه، تعرض للكتابات والنقوش في المنطقة نفسها في العصر المملوكي والعصر العثماني. والمحور الثالث أن من حق القارىء أن يبين له الباحث موقع هذه الدراسة على خريطة البحث الآثاري العلمي الواعد لهذه المنطقة المهمة، وغيرها من مناطق حضارتنا الإسلامية الزاهرة.

وفي مناقشته لهذه المحاور بيَّن الباحث مواضع القوة والضعف في هذا العمل العلمي. ويختم الباحث دراسته لهذا الكتاب بقوله «وفيما عدا ذلك نحا الباحث منحى جيداً في الدراسة الفنية لهذه النقوش مصححاً بعض الأخطاء التي وردت في قراءات سابقة، ومحللاً خطوطها وزخارفها في محاولة لإثبات سمات المدرسة الحجازية في النقوش والكتابات وهي محاولة لم تكتمل لها أسباب المقارنة حتى ينطبق القول «وبضدّها تتميز الأشياء».

تعد منطقة الحجاز من أهم المناطق الآثارية الإسلامية التي تهم المتخصصين في مجال الدراسات الآثارية الإسلامية وغيرهم، وتنبع هذه الأهمية من كونها مهبط الوحي وموطن الرسالة المحمدية، ومن ثم كانت موضع اهتمام الخلفاء والحكام والسلاطين المسلمين، وكل الشعوب الإسلامية على مدى عصور التاريخ الإسلامي. كما أنها تضم أهم المدن الإسلامية التي تشد اليها رجال المسلمين لأداء فريضة الحج أو العمرة أو الزيارة، بل حتى المجاورة، ومن ثم تخترق هذه المنطقة دروب الحج، فمنها البدء واليها العود، حركة مستمرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها إنه خير الوارثين.

ومن هنا تبدو الأهمية الواضحة لآثار هذه المنطقة التي تعكس هذا التاريخ الممتد بوضوح ويقين. ولذلك كان مهماً أن نعرض لكتاب «تطور الكتابات والنقوش في الحجاز منذ فجر الإسلام حتى منتصف القرن السابع الهجري». والكتاب من تأليف محمد فهد عبد الله الفعر، وكان أصلاً رسالة ماجستير تقدم بها لقسم الحضارة بجامعة أم القرى، ونشر في سلسلة رسائل جامعية التي تقوم على نشرها دار تهامة، في طبعته الأولى سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

ويهمني أن احدد أولا المحاور الأساسية وراء اختياري لهذا الكتاب:

فالأول أن هذه الدراسة تعتبر باكورة في الدراسات الآثارية للنقوش و الكتابات في الحجاز بصورة متكاملة، في دراسة خاصة، وهو أمر يتوقع معه دراسة نقوش جديدة كشف عنها الباحث، ويتعرض لها بالدراسة ليحقق في النهاية مراحل تطور النقوش والكتابات في هذه المنطقة. كما ألمح إلى ذلك عنوان الدراسة، وهو أمر في الجانب الآخر يهم كل باحث متخصص، بل وهاو للآثار الإسلامية على وجه العموم، والنقوش والكتابات منها على وجه الخصوص يزيد من خلاله المزيد.

والمحور الثاني، إن هذا الكتاب ـ كما أشرنا ـ كان بحثا للحصول على درجة الماجستير تعرض لدراسة النقوش

في هذه الفترة التي تبدأ منذ فجر الإسلام حتى منتصف القرن السابع الهجري، وستتبعها دراسة مكملة للباحث نفسه للتقدم لنيل درجة الدكتوراه، تعرض للكتابات والنقوش في المنطقة نفسها في العصرالمملوكي والعصر العثماني، ومن ثم فهي أساس ومنهج يمكن أن يتبع في الدراسة القادمة، وهو أمر لنا فيه رأي نعرضه للإفادة والإستفادة.

أما المحور الثالث، فهو أن من حق القارىء علينا، أن نبين له موقع هذه الدراسة على خريطة البحث الآثاري العلمي الواعد لهذه المنطقة المهمة وغيرها من مناطق حضارتنا الإسلامية الزاهرة، التي تأثرت وأثرت من منظور متكامل يفند مقولات «وتعميمات» تضمنها هذا البحث في غياب رؤى كثيرة، وقواعد علمية متبعة، ودراسات مقارنة، يجب وضعها في الحسبان وإدراجها ضمن خطة البحث، حتى تأتي النتائج سليمة وواضحة فيضيف البحث إلى العلم جديدا لاغير.

وعرضت الدراسة في مقدمة جيدة لتاريخ الجمع والدراسة للكتابات والنقوش بالجزيرة العربية باعتبار الحجاز جزءا منها، وباعتبارها موطن العربية، وهو عرض تعدى للنقوش والكتابات العربية القديمة، وأعوزة الإشارة الى كل الدراسات الآثارية للنقوش والكتابات في اليمن على وجه الخصوص. وفيما يختص بجمع الكتابات العربية الإسلامية وتاريخ دراستها، أشار إلى أن «الفاسي» (ت ٨٣٢) كان أول من أشار من المؤرخين العرب إلى الكتابات في منطقة الحجاز، والحقيقة إن هناك مصادر أقدم من الفاسي كالحربي (ت ٢٨٥ هـ) في «كتاب المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة» الذي حققه الأستاذ حمد الجاسر، والذي أورد نصوص الكتابات التي كانت بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحت عنوان «ذكرالكتاب الذي حول المسجد». وتتضمن هذه النقوش إشارات آثارية واضحة ومهمة عن منفذيها، تغيّر كثيراً من اتجاه الباحث ومنهجه في تناول النقوش والكتابات في الحجاز، والتي كانت من إخراج كتاب من البصرة والكوفة.

ومن هؤلاء المؤرخين «الهمذاني»، خاصة في كتابه «الإكليل» حتى ليعتبره البعض آثاريا، فقد برع في مجال جمع النقوش وخاصة القديمة. فقد رسم صورة الحروف الأبجدية بالمسند مع ما يقابلها بالعربية، وأورد نماذج كتابات قال: أنها موجودة في مواضع ذكرها.

ونتجاوز الفصلين الأول والثاني، اللذين عقدهما الباحث في دراسة تمهيدية مطولة، ضمنها موضوعات قتلت بحثا في المقام الأول، ويتضمنها أي محتوى علمي يدرس للمبتدئين في دراسة النقوش والكتابات الإسلامية. وكان كافيا أن يتعرض الباحث لنتائج هذه الدراسات التي تخص موضوع بحثه بصورة مباشرة، وهي مناقشات طويلة لم تخل من مقولات وتعميمات وهنات، سنعود للإشارة إلى بعضها بعدما نتعرض لصلب الموضوع، وهو النقوش والكتابات التي تعرض لها الباحث في الفصول التالية.

فالدراسة الحقيقية للنقوش «مادة الدراسة»، تبدأ من الفصل الثالث، وهي دراسة يوجب تناولها البحث عن الأساس العلمي الذي قامت عليه هذه النقوش والكتابات «نقوشا وكتابات حجازية» أصيلة خالصة، حتى نعتمد نتائج دراستها باطمئنان، وهو أمر لم يتعرض له الباحث من قريب او من بعيد، وإن بدا أنه التمس مبررات ضعيفة لإقرار ذلك، فقد اعتبر نشأة الخط في الحجاز أساسا في نسبة كل النقوش التي وجدت في أقاليم الدولة الإسلامية إلى «مدرسة الحجاز»، فخلط بذلك بين النشأة والانتشار والتطوير في أقاليم الدولة الإسلامية، التي كان لها الباع الطويل في تطوير الخط خاصة العراق ومصر، وبذلك نسب إلى المدرسة الحجازية نقوشا وكتابات تتبع مدارس أخرى، كالمدرسة العراقية والمدرسة المصرية. وعلى هذا فإن ما ضمنه الباحث من نقوش وكتابات، نفذها خطاطون من العراق أو من مصر، يخرج عن إطار هذه الدراسة، ويمكن أن يندرج تحت ذلك نقوش الحرم المكي لوحة رقم ٣٠، لوحة رقم ٣١، ولوحة رقم ٣٢، وبردية مصر المؤرّخة سنة ١٤١هـ لوحة رقم ٢٦أ، ب، جـ. أمّا إذا وافقنا الباحث على اتجاهه – جدلاً – فانه كان عليه أن يدرس كل النقوش والكتابات في الأقاليم الإسلامية، وهو يخالف الواقع المنطقي والعلمي لتاريخ مدارس الخط العربي.

كما يلاحظ أن الباحث في اختياره للنقوش والكتابات مادة بحثه، تلمس كل إشارة للحجاز ترد ضمن النصوص، لينسب على الفور ودون بحث هذا النقش أو ذالك إلى المدرسة الحجازية، ويتضح ذلك من نسبة شواهد القبور

التي كتبها المكي أو مبارك المكي، ومن شاهد قبر عبد الرحمن الحجري أو الحجازي حسب قراءته، على الرغم من أن هذه الشواهد عثر عليها في مصر، وتلمح نصوصها إلى أنها نفذت بمصر في الغالب. وشاهد عبد الرحمن الحجري أو الحجازي، ليس هناك ما يبرر اعتباره نقشا حجاريا، اللهم إلّا اعتبار النقوش والكتابات في الاقاليم الإسلامية نقوشا حجازية، كما أشرنا قبل ذلك، على أساس أن كاتبها «مكي»، أي أنه منسوب إلى مكة في بلاد الحجاز، وهو أمر اعتقد أنه خاطيء. أما شواهد مبارك المكي أو المكي، فتحتاج نسبتها إلى مدرسة الحجاز إلى مناقشة، فقد نسبها الباحث إلى الحجاز، وهو أمر يتشكك فيه أي باحث قبل أن يقره للاعتبارات الآتية:

١ - إن الإسم ورد مختصرا فهو في الحقيقة مبارك بن فلان ابن فلان بن فلان.... المكي، وهذا معناه أن يكون هو نفسه نشأ في مكة وانتقل إلى مصر، ويمكن أيضا أن يكون ابوه او جده الأدنى أو الأعلى، هو الذي انتقل إلى مصر، ومعنى ذلك أن نشأة الكاتب ومولده ربما تكون في مصر، وأن يكون قد تعلم الخط في بيئة مصرية، ومن ثم لا تعد نقوشه نقوشا حجازية.

٢ - ربما يكون مبارك ليس بالمرة من عائلة مكية الأصل، خاصة وأن هناك عائلات مصرية وأسماء أشخاص تسمى تيمنا باسم المدينة أو مكة، كعائلة المدني والمكي والنبوي، ومما يؤكد ذلك أن هناك عائلات بمصر نسبت إلى مصر نفسها كعائلة المصري، سيرا في نفس الاتجاة.

ومن هذه الإشارات الحجازية التي اعتمد عليها الباحث في جمع مادة نقوشه، تلك النصوص التي وردت على بعض قطع العملة وفيها صيغة «معدن الحجاز»، وكل ماوضح من دراسة هذه القطعة هو أن بلاد الحجاز بها منطقة ورّدت المعادن لدار ضرب الخلافة، ولم تشر إلى وجود دار لضرب المسكوكات في أية مدينة من مدن الحجاز، كما أن الصيغة وردت ضمن نقوش مركز ظهر القطعة، وليست في هامش الظهر الذي يتضمن مادة تاريخ الضرب ومكانه. ومن هذا يتضح عدم وجود أساس قوي يمكن الاعتماد عليه في ضم هذه القطعة وأمثالها لنقوش مدرسة الحجاز.

كما يلاحظ أن الباحث من حيث الصفة المكانية، ضمّن مادة بحثه بعض النصوص التأسيسية لمنشآت أو تجديدات واصلاحات معمارية، قام بها الخلفاء والولاة وغيرهم في العصور المختلفة. ومن المعروف في اطار المعرفة التاريخية أن مثل هذه المنشآت، خاصة الأعمال الكبرى التي قام بها الخلفاء، كانت تتم في البداية حسب نظام «الليتورجيا» الذي كان متبعا في بداية العصر الإسلامي، وهو نظام يؤمن العمال، بل ومواد البناء من أقاليم الدولة الإسلامية المختلفة، لإنهاء هذه الإنشاءات. وحسبنا مثلا ماحدث عند إعادة بناء مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة، في العصر الأموي. وفي العصور التالية كان الاهتمام واضحا من جانب الخلفاء وحكام المسلمين، بخدمة الحرمين الشريفين، ورعاية الحجيج أثناء ارتحالهم إلى هذه الأراضي المقدسة، ومن ثم تعكس الحوليات التاريخية هذا الاهتمام بوضوح، على مدى مراحل التاريخ الإسلامي، حتى نهاية العصر العثماني. ولذلك فإنه عند التعرض لدراسة نقوش مثل هذه المنشآت يجب أن نضع ذلك في الاعتبار، حتى نعطي الرؤية الصحيحة، ومن ثم لايمكن أن نقطع بأن تكون هذه النقوش منفذة على أيدي خطاطين من الحجاز، إلّا إذا كان لدينا من الأدلة ما يؤكد ذلك، ولم تأت هذه الدراسة بمثل هذه الأدلة. وعليه فإن النقوش التي تندرج تحت هذا النوع تخرج عن الإطار الذي يحدد نسبتها إلى المدرسة الحجازية، إلى أن يثبت العكس. ويكفي أن ندلل على ذلك، بتلك النصوص التي بالحرم المكي، والتي سجل عليها كُتّابها إشارات لموطنهم، كعمال البصرة والكوفة.

وفي اطار اختيار النقوش لمادة البحث، نأتي إلى تلك النقوش التي اختارها الباحث للمقارنة بين نقوش مدرسة الحجاز وغيرها من مدارس الخط العربي. فقد اختار الباحث مجموعة من شواهد القبور المصرية من القرن الرابع، لمقارنتها بنقوش نصوص تأسيسية من بلاد الحجاز في القرن الرابع الهجري، كنقش طريق الجادة، ومسجد عائشة وبركة المقتدر، وهي مقارنة لم تتحر الشروط الصحيحة، «فالعينتان» مختلفتا السمات كما أنهما غير كافيتين. فكيف نقارن بين نصوص تأسيسية لمنشآت قام بها الخلفاء، وبين نقوش لشواهد قبور لأشخاص عاديين؟! فمستوى الإخراج غير متكافيء، خاصة وأن درجة تفاوت إجادة الخطاطين قائمة في كل عصر، أضف إلى ذلك أن

هذه المقارنة قائمة بين نصوص لم تتأكد نسبتها إلى مدرسة الحجاز، والأرجح أن تنسب إلى المدرسة العراقية. ونظرة سريعة إلى بعض النقوش المصرية التأسيسية في القرن الثالث لا الرابع، تؤكد ما نذهب اليه.

ومما سبق يتضح صعوبة دراسة النقوش والكتابات في منطقة الحجاز، للاعتبارات السابقة، وهو أمر ينطبق على دراسة كل الآثار الأخرى التي يكشف عنها في هذه المنطقة، ويصبح من المنطقي أن نحدد أولا ما هو «محلي» أصيل، وما هو وارد في اطار الخلفيات التاريخية. وهو أمر يحتاج إلى مادة أكثر وأكثر لتتأصل الحقائق وتتدعم النتائج.

وبعد هذا العرض لمادة البحث الرئيسية، وهي النقوش والكتابات، نعود بالتعليق على بعض الآراء والمناقشات التي وردت في ثنايا هذا الكتاب، والتي يجب التنويه بها.

ففي مبحث دراسة نقوش الحجاز في ضوء النسبة الفاضلة (ص٦٣-٦٦)، لم يتعرض الباحث تفصيلا إلى مثل هذه الدراسة، وخرج إلى دراسة الزخرفة التي تتضمنها النقوش، ثم عاد ليذكر أن النقوش الحجازية لم تسر على نسبة معينة، وفاته أنه ليس بالضرورة أن تتخذ هذه المقاييس لقياس خطوط مدرسة معينة، فهي معايير نظرية في المقام الأول، خاصة وأن الخط يتطور من مرحلة إلى أخرى، وتتدخل عوامل كثيرة ومختلفة في ذلك، تجعل من الصعب تطبيق قواعد ومقاييس معينة تحكم هذا التطوير في العصور المختلفة، وهي نتيجة بدأ مؤشرها واضحا في عدم خضوع هذه النقوش أو غيرها لهذه المقاييس.

يذكر الباحث أن الخط المكي والمدني «خرج غازيا مع الفتوح الإسلامية، فاختص الليّن منه بكتابة المراسلات، وسجلت به العهود، ودونت به الدواوين، في جميع الأمصار الإسلامية، ويمكن أن نطلق عليه الخط الشعبي، لأنه استخدم في جميع شئون الحياة اليومية. أما الجاف الذي اختص بكتابة المصاحف، فيمكن أن نطلق عليه الخط الرسمي.» ويحتاج هذا القول إلى أدلة، خاصة وأنه يتعارض مع قول ابن النديم، من أن «الناس كانت تكتب بالمقور والمبسوط والتئم». ثم نعود لما اصطلح عليه من تسميات جديدة «الخط الشعبي» و «الخط الرسمي»، وهي تسميات إن جاز استخدامها، فإن مدلولها خاصة الخط الشعبي، هو عكس ماأورده الباحث. وفي ضوء فحوى هذا التقسيم، ذكر الباحث أن الرسائل التي كتبت في عهد الرسول ﷺ، كتبت بالخط الليّن، ولم تثبت إلى الآن أصالة نسبة أي من هذه الرسائل إلى عهد الرسول ﷺ، والأرجح أن ماتخلف مثل هذه الرسائل، نسخ منقولة عن الأصل تيمناً بالاحتفاظ بها، وليس لغرض التزوير، كما أورد الباحث، ومافعله الخليفة المستضيء تؤكّد ذلك (راجع ص١١٤ - ١١٥).

استأثر الباحث لنفسه بأسبقيات ونتائج، خلصت إليها دراسات سابقة في الخط العربي، كالإشارة إلى أنه أول من نبه إلى «الخط المدني والمكّي». وإعادة ماذكره الباحثون من نتائج المناقشات حول أن الخط الكوفي قديم، وإنه مصطلح عني به المؤرخون القدماء أن الخط العربي قديم، بسبب فهم المستشرقين الخاطىء لمثل هذه النصوص. وسرد المناقشات المطولة والعقيمة حول نظريات اشتقاق الخط العربي لتحصيل حاصل. ولم تأت هذه الدراسة بجديد، وكان يمكن ذلك لو تم الإستفادة بصورة جيدة من النصوص، ونتائج الدراسات السابقة.

ومن النتائج التي تحتاج إلى دراسة مقارنة قبل الوصول إليها، ماعرضه الباحث في ص٧٨ من أن «تاريخ الزخرفة بالخط يرجع إلى القرن الثاني الهجري، لاسيما في بلاد الحجاز، ثم انتشرت هذه الزخارف بعد ذلك مشرقاً وغرباً، في العالم الإسلامي».

ومن الأخطاء الآثارية والتاريخية، ماورد في ص١٦٨، في الحديث عن الخليفة معاوية، من أنه كان أول من «اتخذ الحرس والحجاب، كما أنه كان أول من اتخذ المقصورة». ومراجعة عابرة لما كتبه السمهودي في «وفاء الوفا» وماكتبه أبو هلال العسكري في كتابه «الأوائل»، وهما من المصادر الأصيلة، تكفي لتصحيح ماأورده الزركلي في «الأعلام» وهو أحد المراجع الحديثة غير المتخصصة التي اعتمد عليها الباحث.

يتجاوز الباحث في تصحيح بعض القراءات، مغلباً رأيه دون سند؛ مثل مناقشة رأي جروهمان في قراءة «خباب» على أنها «جناب» (ص١٧١)، ومناقشة ابراهيم جمعة في التعرف على ترجمة محمد بن أحمد بن داود المعافري (ص٢١٩).

كما يؤخذ على الباحث جمع النصوص دون تمحيص،

ومن أمثلة ذلك ماورد في ص٢٣٥ سطر٣ «أمر بعمارة كثيرة من المساجد والمستشفيات وفرشها وتبييضها وإضاءتها، وأجرى للأئمة والقراء والمؤذنين أرزاقا، وأمر بإنشاء كثير من البيمارستانات وإصلاح البعض الآخر...» وكأن المستشفيات وهي المسمى الحديث للبيمارستانات شيء مختلف!!

ومن الأمور التي تحتاج إلى إعادة دراسة بردية مصر المؤرّخة سنة ١٤١هـ، لوحة ٢٦ حيث لاتوجد منطقة باسم الخميم في النوبة، والصحيح هي «أخمينـدو» أو «اخمين»، كما تطلق عليها بعض الدراسات. كما أن هذه الوثيقة غاية في الأهمية في القاء ضوء أكثر على علاقة ولاة مصر بهذه المنطقة، خاصة وأنها تتصل بعهود صلح وقعت بين الطرفين، فقد كانت البداية عندما عقد عبيد الله بن الحبحاب صلح مع هذه البلاد سنة ١٠٧هـ. ويعتبر هذا –على حدّ علمي– بداية الاتصال الرسمي بهذه البلاد، وكتب لهم عقداً ينص على «وجوب دفعهم ثلثمائة من الابل الصغيرة إلى ولاة مصر، واجتيازهم ريف مصر دون الإقامة فيها، وألّا يقتلوا مسلماً أو ذمياً، وألا يؤذوا عبيد المسلمين، وأن يردوا آبقيهم إذا وقعوا في أيديهم، ويظل وكيلهم في الريف في يد المسلمين»[1] ولكن تشير هذه البردية إلى أن مناوشات أخرى، حدثت قبل إصدار هذه الرسالة التي تحث حكام النوبة على المحافظة على مواثيقهم وتعهداتهم. وفي ضوء ما أورده المقريزي عن صيغة الصلح الأول، وماورد في هذه الرسالة، يمكن أن نراجع قراءة هذه البردية مرّة أخرى، خاصة «السطر الثاني» وبالتحديد كلمة «اخميم»، حيث يبدو أن قراءتها على هذا النحو كان في ضوء ماورد في السطر رقم ١٣ «وسكونكم حيث اخميم منها»، والهاء عائدة على بلادنا، وهذا يعني أن أخميم في هذا السطر هي أخميم التي تتبع حالياً محافظة سوهاج، وليس بالاسم تكرار لما جاء في السطر الثاني. وإن الاسم الذي ورد في هذا السطر، لابد من التحقق من قراءته، وللأسف لم تسعفنا الصورة غير الواضحة بإعادة قراءته. وفيما عدا ذلك نحا الباحث منحى جيداً في الدراسة الفنية لهـذه النقـوش، مصححاً بعض الأخطاء التي وردت في قراءات سابقة، ومحللاً سمات خطوطها وزخارفها، في محاولة لإثبات سمات المدرسة الحجازية في النقوش والكتابات، وهي محاولة لم تكتمل لها بعد أسباب التكوين، كما أوضحناه في هذا العرض لهذا الكتاب، ولغياب الدراسة المقارنة حتى ينطبق القول «وبضدّها تتميز الأشياء». وتبقى هذه المدرسة الحجازية بين الحقيقة والمجاز إلى أن تتوافر نقوش أكثر نتيقن من نسبتها إلى الحجاز، وهو أمر تسعى له جاهدة جهود الباحثين في دراساتهم لدروب الحج، والكشف عن المواقع الآثارية المهمة في هذه المنطقة. وحسبنا مايكشف كل يوم في حفريات «الربذة» والله الموفق.

---

(١) المقريزي (تقي الدين علي بن أحمد) **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، جـ١، (القاهرة: المطبعة الأميرية، د.ت)، ص ١٩٥.

العصور، المجلد الأول، الجزء الثاني، ٢٦٣ – ٢٦٦ (١٩٨٦).

الموســـوعة الفـلسطينـيـة

نقد د. عبدالفتاح حسن ابوعلية

ملخص البحث: يتناول هذا العرض الموسوعة الفلسطينية، والتعريف بها، والأجهزة العلمية التي قامت بهذا العمل الجيد ، والجهات العربية التي مولتها ، إذ يشير تصدير الموسوعة إلى جانب عدد كبير من الدول العربية والمؤسسات والأفراد التي مولت هذا المشروع القومي، فإن المملكة العربية السعودية أسهمت بدعم مالي سخي في إطار الدعم العربي الذي خصص من أجل تنفيذ هذا العمل العلمي وإخراجه.

ثم يتناول الكاتب أهداف الموسوعة الفلسطينية وأهميتها وفي مقدمة هذه الأهداف:

١ – عرض الحقائق التاريخية عن أرض فلسطين، وشعبها العربي حضارة، وتراثاً وتاريخاً وقضية.

٢ – تزويد المكتبة المصرية والعالمية بمرجع علمي موثق وجامع، يحوي معلومات واسعة عن فلسطين وماقام عليها من حضارات. وما أسهم من شعبها العربي في مجال الحضارة الانسانية والتراث العالمي.

٣ – أنها تسدّ ثغرة في مجال الدراسات الفلسطينية وتفتح الباب أمام دراسات أوسع وأعمق.

ثم تعرض الكاتب لبعض السلبيات التي جاءت في الموسوعة ولعل من أهمها أن هيئة التحرير للموسوعة برأت ضم بحوث مستقلة في الأصل إلى بحوث أخرى أشمل، وصارت بالتالي جزءاً من البحوث التي ضمت إليها، وفي هذا الإجراء عمل مخل بالمنهج العلمي، إذ لابدّ من ذكر أسماء الباحثين الذين كتبوا المادّة العلمية المشتركة، مع الإشارة إلى الجزء الذي تناوله كل باحث منهما أو منهم، على أن يرتبط ذلك بموافقة الباحثين الذين ضمت بحوثهم إلى بحوث أخرى، وأن الاعتذار لهم غير كاف على الأقل من وجهة النظر العلمية.

ويختم الباحث عرضه أن كتابته هذه ما هي إلّا من قبيل العرض العام للموسوعة لا من باب النقد العلمي لها، وما غاية الجميع إلّا الوصول إلى العمل الأجود.

صدرت حديثاً «الموسوعة الفِلَسْطينية» في طبعتها الأولى ١٩٨٤م، إصدار «هيئة الموسوعة الفِلَسْطينية» في دمشق المؤلّفة من الأساتذة: أحمد المرعشلي رئيس مجلس الادارة وعبد الهادي هاشم رئيس التحرير وأنيس صابغ المستشار. وقد طبعت في مطابع ميلانو ستامبا الايطالية.

مشروع الموسوعة الفِلَسْطينية وأجهزتها

بدأ مشروع الموسوعة الفِلَسْطينية باتفاقية عقدت بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية وبين منظمة التحرير الفِلَسْطينية ممثلة بدائرة التربية والتعليم العالي فيها، وذلك في اليوم العاشر من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤م[١] في شأن إصدار هذه الموسوعة التاريخية التي تبرز المظهر الحضاري القومي في مجال الدراسات: التاريخية والحضارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لفِلَسْطين: أرضاً وشعباً وقضية، تاريخاً وحضارة، وتراثاً وحقاً.

وقد تولى هذا العمل الكبير الكثير من الأجهزة: التنفيذية والإدارية والفنية والعلمية والمالية إلى جانب الأجهزة الفرعية الأخرى التي ترفد الأجهزة الأم والتي عدت أجهزة مساعدة ومساندة.

تأسست «هيئة الموسوعة» وأنشىء لها مجلس استشاري ومجلس إدارة يتولى المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، طبقاً للاتفاقية، تسمية أعضاء المجلسين المذكورين بالتشاور مع دائرة التربية والتعليم العالي بمنظمة التحرير الفِلَسْطينية. وقام على هذا كله جهاز تنفيذي للشؤون الفنية والعلمية والإدارية والمالية[٢]. وقد تمخض عن هذا كله: المجلس الاستشاري لهيئة الموسوعة

(١) انظر: **الموسوعة الفِلَسْطينية**، المجلد الأول (أ – ث)، الطبعة الأولى، ص أ.

(٢) **الموسوعة الفِلَسْطينية**، المجلد الأول، ص أ، من تصدير الأستاذ الدكتور محي الدين صابر، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أحد مؤسسي هيئة الموسوعة الفِلَسْطينية.

الفِلَسْطينية، ومجلس إدارتها، ولجنة تحريرها وهي تشمل أعضاء لجنة التحرير إلى جانب الأعضاء الموازرين لها، هذا إلى جانب المراسلين العلميين، والمشرفين على الطباعة.

المادّة العلمية في الموسوعة الفِلَسْطينية

جاءت المادّة العلمية التي حوتها الموسوعة الفِلَسْطينية في القسم العام في أربعة مجلدات تناولت ثلاثة أبواب هي: باب الأرض، وباب الشعب والحضارة، وباب القضية.

وقد حوى المجلد الأول من القسم العام: تصديراً للاستاذ الدكتور محي الدين صابر، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وتصدير الأستاذ أحمد المرعشلي رئيس مجلس إدارة الموسوعة الفِلَسْطينية، ومقدمة للأستاذ عبد الهادي هاشم، رئيس التحرير. ثم تلى ذلك قوائم بأعضاء المجلس الإستشاري ومجلس الإدارة.

وتلى ذلك قائمة بأسماء الباحثين المشاركين في كتابة المواد العلمية وبدرجاتهم العلمية ووظائفهم الحالية. وبعد ذلك جاءت قائمة بأسماء أعضاء لجنة التحرير والأعضاء المؤازرين لهم وكبار العاملين في الهيئة والمراسلين العلميين والمشرفين على الطباعة.

وبدأت المادّة العلمية في هذا المجلد بتعريف لبعض المصطلحات التي وردت في الموسوعة في قطاع القضية وفي قطاع الأرض وفي قطاع الشعب والحضارة.

أما عن المادّة العلمية التي جاءت في المجلد الأول فهي تلك المادّة التي أتت حسب الترتيب الهجائي من الحرف ألف حتى نهاية حرف الثاء، فبدأ هذا المجلد بمادّة «الآبار» وانتهى بمادّة الثورة الفِلَسْطينية – مجلة. وبلغ عدد صفحاته ٦٤٦ صفحة إلى جانب صفحات التصدير والمقدمة وغيرها.

وحوى المجلد الثاني من القسم العام المادّة العلمية حسب الترتيب الهجائي بين الحرف ج حتى نهاية الحرف ش، وهو في منهجه وترتيبه وتنظيمه وتبويبه لا يختلف عن المجلد الأول. وجاء هذا المجلد في ٦٥٣ صفحة وقد بدأ هذا المجلد بمادّة قرية «جاحولا» وانتهى بمادّة «الشيعة».

وحوى المجلد الثالث من القسم العام المادّة العلمية حسب الترتيب الهجائي من الحرف ص حتى نهاية الحرف ك. وجاء هذا المجلد في ٦٩٠ صفحة. وبدأ بمادّة «الصابرا» وانتهى بمادّة «كينغ–كرين».

وحوى المجلد الرابع من القسم العام المادّة العلمية حسب الترتيب الهجائي من الحرف ل حتى نهاية الحرف ي. وبدأ بمادّة «اللاجئين الفِلَسْطينيين» وانتهى بمادّة «البيشوف». وجاء في ٦٦٢ صفحة.

والجدير بالذكر هنا أن عدد الذين شاركوا في كتابة المادّة العلمية في المجلدات الأربعة بلغ في حدود (٢٣٣) مشاركاً لبوا جميعاً الدعوة لوضع هذه الموسوعة العلمية التي تستوعب الحقائق المتصلة بتاريخ فِلَسْطين وحضارته من جهة وإسهاماً منهم في مجال الحضارة الإسلامية من جهة ثانية.

وقد توقفت الكتابة في هذه الموسوعة عام ١٩٨٢م، وستنشر الحوادث اللاحقة والأعمال المستجدة فيما بعد. وبهذا يكون القسم الذي انجز من هذه الموسوعة هو القسم العام فقط. وسيشرع – بمشيئة الله – بالكتابة في موضوعات متخصصة مفصلة ومطولة أختبرت هذه الموضوعات من مواد القسم الهجائي العام. وقد صدر القسم العام حتى الآن باللغة العربية وستترجم الموسوعة برمتها أو أجزاء منها – بعون الله – إلى اللغات الأجنبية الحية. وقد مول هذا العمل العلمي الضخم من قبل الدول العربية وبعض المؤسسات والأفراد. ويشير تصدير الموسوعة الذي كتبه الأستاذ الدكتور محي الدين صابر في صفحة (ب) إلى أن المملكة العربية السعودية أسهمت بدعم مالي سخي في إطار الدعم العربي الذي خصص من أجل تنفيذ هذا العمل العلمي وإخراجه.

أهداف الموسوعة الفِلَسْطينية وأهميتها

يتوخى من الموسوعة أن تحقق الكثير من الأهداف، وفي مقدمتها الأهداف الآتية:

١ – عرض الحقائق التاريخية عن أرض فِلَسْطين وعن شعب فِلَسْطين العربي، حضارة وتراثاً وتاريخاً وقضية، لتكون هذه الحقائق وثيقة تاريخية علمية مهمة تبرز من خلالها مجموعة من الإجابات التي يحتاج إليها السائل، وتكون رداً علمياً على محاولات

الصهاينة الرامية إلى طمس التراث العربي والحضارة العربية الفِلَسْطينية، إذ ممالاشكّ فيه أن دور القلم في مجال القضية الفِلَسْطينية لايقل بحال من الأحوال عن مجال السيف ودوره بخاصة في مجال إقناع الشعوب الأخرى التي ضللتها الصهيونية وسممت أفكارها، حتى استقر في أذهانها أن فلسطين هي وطن اليهود المغتصب.

ب - تزويد المكتبة العربية العالمية بمرجع علمي موثق وجامع يحوي معلومات واسعة عن فِلَسْطين، وماقام عليها من حضارات، وماساهم به شعبها العربي في مجال الحضارة الإنسانية والتراث العالمي. فالموسوعة الفِلَسْطينية تمثل جهداً حضارياً واضحاً في مسيرة كفاح الشعب الفِلَسْطيني المتحضر ضدّ الصهيونية. والمعركة القائمة بين العرب والمسلمين من جهة وبين الصهيونية من جهة أخرى، ماهي إلّا معركة حضارية متعددة الجوانب والوجوه.

جـ - إن الموسوعة الفلسطينية تجربة علمية جادّة تسدّ ثغرة في مجال الدراسات الفِلَسْطينية، وتفتح الباب أمام دراسات أوسع وأعمق. فهي تجربة عربية تفسح المجال أمام تجارب أخرى تخدم الأمتين: العربية والإسلامية. ومما يقوي هذا العمل ويدعمه كونه يشكل عملاً علمياً جماعياً حين قام به عدد كبير من العلماء زاد عددهم عن مائتي عالم مختص في مجال الدراسات الفِلَسْطينية المتنوعة في فترات تاريخية مختلفة تشمل القديم والوسيط والحاضر الذي هو نتيجة حتمية للماضي، كما أن المستقبل هو نتيجة حتمية للحاضر. ويعدّ الجهد العلمي أول عمل فكري ساهم فيه مثل هذا القدر من العلماء المختصين في مجال الدراسة المعنية.

ولهذا كله تعدّ الموسوعة الفِلَسْطينية ذات أهمية في كونها معلومات: تاريخية وحضارية وسياسية واجتماعية واقتصادية عن فِلَسْطين وشعبها العربي. وهي نتائج تعاون فكري لعدد كبير من العلماء المختصين في هذا المجال. فهي مرجع جامع لبيان تاريخ فلسطين وحضارتها في الماضي والحاضر بعيداً عن العاطفة والتحيز، وغايته الأساسية تكمن في تعميم المعرفة عن كل جانب من جوانب الحياة الفِلَسْطينية: الحضارة والثقافة والعمران والتاريخ والاجتماع والسياسة والاقتصاد في وحدة متماسكة مترابطة.

جانب السلبيات

إلى جانب الإيجابيات الكثيرة التي ظهرت في هذا الجهد العلمي، فإن هناك بعض السلبيات لابد وأن نشير إليها مادام أننا جميعاً نبغي العمل العلمي المتكامل كي نصل في نهاية الأمر إلى عمل علمي أفضل وأصوب.

فيلاحظ القارىء وهو يقرأ المادّة العلمية المدوّنة في الموسوعة الفِلَسْطينية أنها لم تنسب إلى الباحثين الذين دوَّنوها، واكتفي القائمون على الموسوعة بخاصة المشرفون منهم على الناحية العلمية فيها أن يصدروا الموسوعة بقائمة الأعضاء الذين شاركوا في كتابة المادّة العلمية؛ ومن هنا فإن المسؤولية العلمية المترتبة على ماورد في المادّة العلمية انتقلت من مسؤولية الباحث الذي كتب مادّة علمية معيّنة في الموسوعة إلى مسؤولية جماعية تتحملها أولاً وآخراً الهيئة العلمية المشرفة على الموسوعة وهذا يخالف تماماً النهج العلمي. وقد برر الأستاذ عبد الهادي هاشم رئيس التحرير هذا الإجراء الفني في مقدمته، صفحة (ن) من المجلد الأول بقوله: «هذا وقد اقتصرنا على ذكر أسماء الأساتذة الباحثين المتخصصين الذين كتبوا للموسوعة ونشرت بحوثهم فيها ولم نحدّد البحوث التي أعدّها كل منهم لأن هيئة التحرير اضطرّت إلى بعض التعديل في المقالات لتناسب خطّ الموسوعة أو لتتجنب تكرار ماورد في موادّ أخرى أو لاختصار موضوعات مفصّلة أو تفصيل موضوعات موجزة. وتجنباً لتحميل كاتب البحث تبعة صدور البحث على شكل معين، اكتفينا بإثبات قائمة بأسماء الأساتذة الباحثين الذين نشرت بحوثهم كما كتبوها أو كما عدّلتها هيئة التحرير».

ومن هنا نلاحظ أن التعديل الذي قامت به هيئة تحرير الموسوعة هو تعديل فني في معظمه، وبالتالي فإن هذا لايمنع أبداً من أن تنسب المادّة العلمية إلى الباحث الذي كتبها، حتى وإن كان الأمر يستلزم تعديلاً علمياً فإن هذا التعديل لا بدّ وأن يكون عن طريق صاحب البحث نفسه، أو على الأقل بعد استشارته وموافقته خطّياً على التعديل وما

دمنا نتوخى البحث العلمي الجادّ الذي هو سبيل هذه الموسوعة.

وهناك مسألة علمية أخرى تأتي في مجال السلبيات وهي أن هناك بحوث مستقلة في الأصل رأت هيئة التحرير ضمّها إلى بحوث أخرى أشمل وصارت بالتالي جزءاً من البحوث التي ضمّت إليها. وفي هذا الاجراء عمل مُخِل للمنهج العلمي، إذ لا بدّ من ذكر أسماء الباحثين الذين كتبوا المادّة العلمية المشتركة مع الإشارة إلى الجزء الذي تناوله كل باحث منهما أو منهم، على أن يرتبط ذلك بموافقة الباحثين الذين ضمّت بحوثهم إلى بحوث أخرى، وإن الاعتذار لهم في اعتقادي غير كاف على الأقل من وجهة النظر العلمية. يقول الأستاذ عبد الهادي هاشم في هذا الصدد: «ونعتذر إلى الأساتذة الباحثين الذين وافوا الموسوعة ببحوث مستقلة رأت هيئة التحرير ضمّها إلى بحوث أخرى أشمل وأكمل بحيث أصبحت مقالاتهم شطراً من مقالات أخرى وأعم وأشمل».

ويأتي أمر آخر مهم وهو أن قائمة أسماء الباحثين اهتمت بذكر التخصص العام للباحث، وفي اعتقادي أن هناك أمر أهم من هذا بخاصة في هذا المجال، وهو لا بدّ وأن يشار إلى التخصص الدقيق لأن في ذلك أكثر فائدة من ذكر التخصص العام للباحث.

ومما يجدر ذكره هنا أنه على الرغم من أن الموسوعة الفِلَسْطينية تناولت بالدراسة مواد علمية كثيرة إلّا أنها تظل ناقصة لأن تاريخ فلسطين وحضارته يحوي الكثير من الموضوعات الرئيسية والفرعية التي لم تتصدّ الموسوعة لدراستها ومعالجتها.

وينبغي أن تركز الموسوعة على تعريف الناشئة أبناء المهجر على قراهم وخربهم وعزبهم ومضارب البدو التي نشأ فيها آباؤهم وعاش فيها أجدادهم لحقب طويلة خلت، حتى نعمق فيهم حب القرية وحب مسقط الرأس مهما كان كبيراً أو صغيراً لأنه السبيل إلى حب الوطن.

ويرجى من هيئة الموسوعة أيضاً أن تركز على مظاهر التراث الشعبي الفلسطيني وآثاره حتى تبقى الصورة الحضارية للشعب الفلسطيني واضحة ومرسومة في أذهان الناشئة مهما بعدوا عن وطنهم فلسطين.

وعشمنا أن تهتم هيئة الموسوعة الفلسطينية بإبراز التراث الفلسطيني والحضارة التي تمثل نشاط الجانب اليهودي في مختلف الفروع والميادين حتى يطلع عليها أبناء شعبنا، وبالتالي يستطيعون التصدي لها عن طريق العلم والمعرفة والخبرة.

وفي الختام فإني أعترف بحق أن كتابتي هذه ماهي إلّا من قبيل العرض العام للموسوعة الفلسطينية لامن باب النقد العلمي لها. وما غاية الجميع إلّا الوصول إلى العمل الأجود بخاصة وأن الموسوعة الفلسطينية موسوعة علمية جادّة، والعمل العلمي الجادّ لابد وأن يتابع ويتدارك مافيه من سلبيات في الطبعات اللاحقة ومشروعات المستقبل. والله أسأل أن ينتفع بعلمها الجميع.

بسم الله الرحمن الرحيم

قسيمة اشتراك

السادة / دار المريخ للنشر

ص.ب. : ١٠٧٢٠ ــ الرياض: ١١٤٤٣

المملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... وبعد،،،

نأمل التكرم باعتماد اشتراكنا في مجلة العصور لمدّة .... سنة اعتباراً من ....
وحتى .... ، وذلك بواقع .... نسخة ، على أن ترسل من قبلكم إلى العنوان التالي :

....

....

....

....

ومرفق الشيك رقم .... بمبلغ .... قيمة الاشتراك .

التوقيع

تملأ هذه القسيمة وترسل على العنوان التالي :

دار المريخ للنشر ــ ص.ب. ١٠٧٢٠ ــ الرياض: ١١٤٤٣
تلكس ٢٠٣١٢٩ ــ تليفون: ٤٦٤٧٥٣١ ــ ٤٦٥٧٩٣٩
المملكة العربية السعودية

المراسلات والاشتراكات لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع:

ــ دار المريخ للنشر ــ ص.ب: ١٠٧٢٠
الرياض: ١١٤٤٣ ــ المملكة العربية السعودية

ــ الدار العربية للنشر والتوزيع ــ ٤٩ جولد هوك رود، لندن ــ المملكة المتحدة

الاشتراكات السنوية:

ــ المملكة العربية السعودية (١٠٠) ريال سعودي
ــ الدول العربية (٣٥) دولار أمريكي أو ما يعادلها
ــ الدول الأوروبية (٤٠) دولار أمريكي
ــ أمريكا وكندا (٤٥) دولار أمريكي
ــ استراليا وجنوب شرق آسيا (٥٠) دولار أمريكي

ORDER FORM

TO MARS PUBLISHING HOUSE
P.O. BOX 10720,
RIYADH - 11443,
KINGDOM OF SAUDI ARABIA.

Dear Sir,

Please provide us with .... copies from your journal the Ages for .... year effective from ....

Kindly send our issus to the following adress.

....

....

....

....

enclosed cheque no. .... amount .... U.S. Dollars.

Thank you

Signature.

Please fill this: order form and send it to:
Mars Publishing House
P.O. Box 10720,
Riyadh - 11443,
Tel: 4657939 - 4647531.
TLX: 203129 MARS SJ.

All MSS should be addressed to:

— Mars Publishing House,
P.O. Box 10720, Riyadh 11443,
Saudi Arabia.

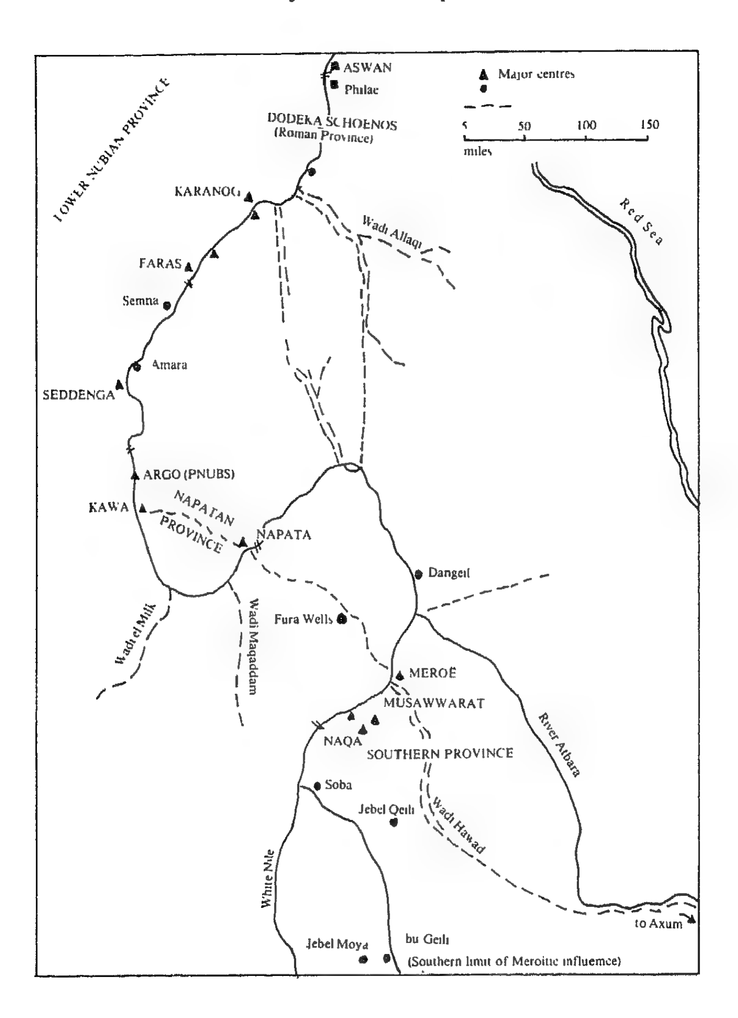
— The Arabic Publishing & Distribution House Ltd.
49 Goldhawk Road,
London W12 8QP, England.



ANNUAL SUBSCRIPTION RATE

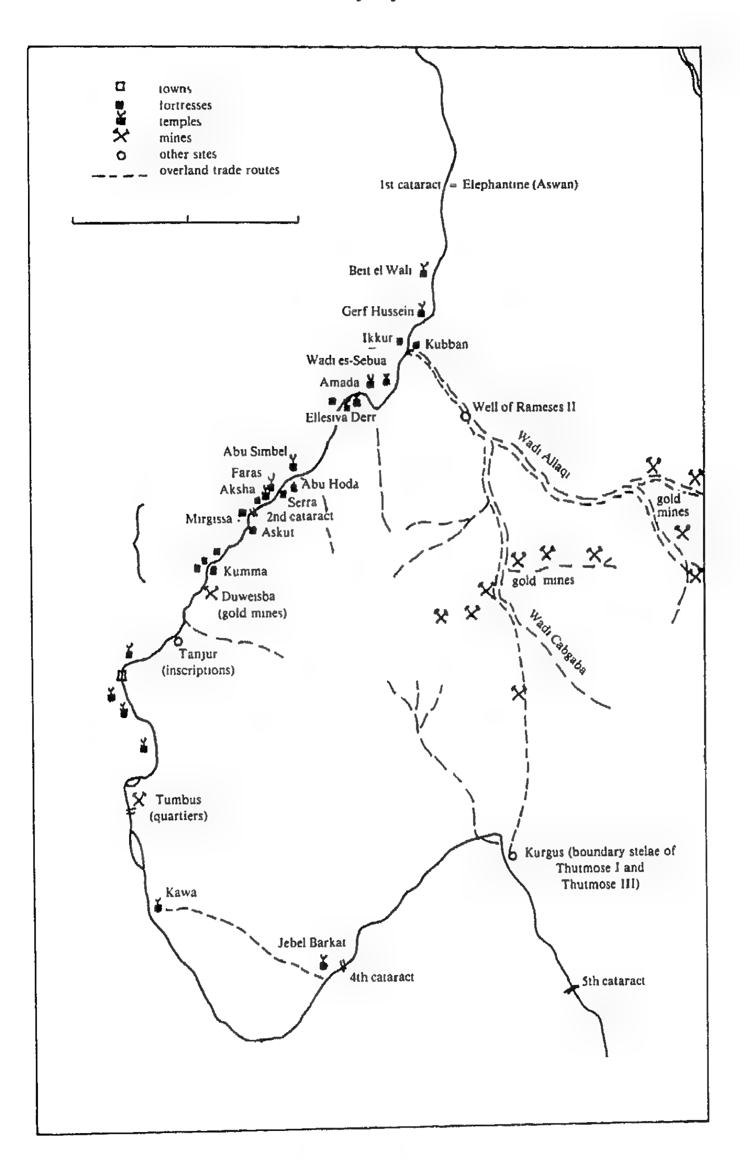
— Saudi Arabia	S.R.	100
— All Arab Countries	U.S. $	35
— All European Countries	U.S. $	40
— U.S.A. & Canada.	U.S. $	45
— Australia & South Asia	U.S. $	50

Dynasties and Empires



Map 2. The Meroitic empire in the third century A.D.
(From W.Y. Adams, Nubia. Corridor to Africa, 302)

The Viceroyalty of kush



Map 1. Egyptian colonization in the New Kingdom.
(From W.Y. Adams, Nubia Corridor to Africa, 219.1)

notice of and which I favour very strongly. Recently it has regained currency,[23] which I hope will be an occasion for it to gain popularity.

Having dealt with Afro-Arabian trade or trade-motivated contacts in antiquity and in a general way and suggested the possible involvement of Meroitic Kush therein, I now turn to the question of the presumed connexion between the rise and prosperity of the Kingdom of Axum and the decline, and possible fall, of the Meroitic Kingdom of Kush.

If one takes as a starting point the fact that the Kingdom of Axum rose shortly after the peak of the Meroitic Kingdom of Kush attained during the reigns of Natakamani, Amanitore and Sherkaror (from 12 B.C. to 17 A.D.), then the theory I am about to propose becomes plausible. The beginning of the Kingdom of Axum, thus, is subsequent to one of the numerous Meroitic peaks. Furthermore, the dark ages into which Axum entered shortly after Aezāna came after the decline and possible fall of the Meroitic Kingdom of Kush in the fourth or fifth century A.D. Here again, the end of a glorious period and the coming of a long period of decline in the Kingdom of Axum are bound with preceding similar Meroitic conditions. The new line of thought I am proposing now, and for which fresher evidence needs to be sought, is as follows: much as the flourishing of the Meroitic Kingdom of Kush at one of its peaks in the first century B.C./A.D. under Natakamani, Amanitore and Shorkaror appears to have contributed towards the rise of the city of Axum and its consequential growth into a kingdom of which economy was mainly mercantile, so too the decline of the Merotic Kingdom, for reasons still to be sought, and its eventual fall, some time in the fourth or fifth century A.D. contributed towards the decline and fall of the Kingdom of Axum, expanded by Aezàna, and the advent of the abyssinian dark ages less than a century after the death of this king in the fourth century A.D. According to this way of looking at this controversial question, the good and ill fates of Axum were tied with those of the Meroitic Kingdom of Kush and not that the ill fate of the former was a direct product of the rise of the latter. Thus, as I see things, the relations between Meroitic Kush and the Kingdom of Axum need not have been hostile. On the contrary, they seem to me to have been mutually friendly, for the benefit of both kingdoms. For the Meroitic Kingdom of Kush, the Kingdom of Axum could have been an important intermediary for its central and southern trade via the present Kassala and Sennār/Mukwār (Abū Geili) regions (Map 2), while for the Kingdom of Axum, the Meroitic Kingdom of Kush was perhaps its most important African source of goods much sought after by traders from Roman Egypt, Yaman and Makka, for consumption in their own countries or resale elsewhere.

The answer to the sequel question as to what brought about the decline and fall of the Meroitic Kingdom of Kush is not as yet forthcoming. One would tend to turn to possible internal factors, old age, decay or any other, for which evidence is still wanting.

(23) Mathew Gervase, "The dating and significance of the *Periplus of the Erythraean Sea*", in ed. H.N. Chittick and R.I. Rothberg, *East Africa and the Orient. Cultural Synthesis in Pre-colonial Times* (New York: African Publishing Co., 1975), 147ff; L.P. Kirwan, "Rome beyond the Southern Egyptian Frontier", *Proceedings of the British Academy* (London), LXIII (1977), p.29.

ports of al-Shua'yba and al-Jār (wih Qrāf), or their antecedents, could not have arisen immediately before the appearance of Islam. Rather, for them to attain such a high degree of importance in Afro-Arabian trade they would have come into being a few centuries at least before the appearance of Islam in the mid-sixth century A.D. Dating their beginnings three or four centuries earlier would make them contemporary with the later years of the Meroitic Kingdom of Kush.

But al-Shua'yba and al-Jàr (with Qrāf) were not the only ports from which central and northern Arabia could be reached from the African coast. Leuke Kome ('Aynūa or Hawra'?)[17] was another. It was the port at which the unknown pre-Axumite king landed to punish the *Arabites* and *Kinaidokolpites* (Kinda?) for their interruption of land and see Trade.[18] This land and sea trade meant was on the Arabian side of the Red Sea coast, for the king would not have had to cross the sea to Leuke Kome on the Arabian coast to punish land marauders of his own side of the sea. Abyssinia, quite clearly, had a vital interest on the Arabian side too. But Leuke Kome, though not definitively located, is generally agreed to be much farther north of al-Jār, proposed by some authorities to be at 'Aynūa and by certain others to be at Hawrā' (7km north of al-'Um-luj). Wherever its exact location in the north, this, as suggested diversely, lies to the north-north-east of Adūlis, For the Abyssinian king in question to land at it he would not have crossed to it directly and diagonally from Adūlis. for that would have been against the nature of Red Sea faring in those days, accustomed to following either coast. Rather, he would have crossed from Adūlis to the Arabian coast and then alongside it to Leuke Kome, or, even better, sailed alongside the African coast northwards to a port on it more or less opposite Leuke Kome, from which he could have crossed to the latter. Owing to the particularly treacherous nature of the Arabian sea coast, the African alternative is preferable. Accordingly, the site of Ptolemaic Berenike (Islamic 'Aydhāb) would come into consideration as the port on the African coast from which the Abyssinian king would have crossed the Red Sea for Leuke Kome.

Therefore, as seems to be plausible, two corresponding chains of ports on both the African and Arabian (central) coasts of the Red Sea served as stations from which it could be crossed from one coast to the other. Here attention needs to be drawn to the information in this respect that can be gleaned from the *Periplus,*[19] despite the fact that many of the ports on both coasts named therein cannot be located with absolute certainty. Nonetheless its very enumeration of ports on both coasts with African and Arabian names, itself, is supportive and illuminating.

Another source for the active Afro-Arabian trade is what is reported in Classical Muslim sources about how two of the sons of 'Abd Manāf (the Prophet Muhammad's, PUH, great grand-father), Nawfal and Hāshim, were associated with undertakings and guarantees obtained by them from the Abyssinian *najāshi* (Abyssinian *negūš*) for the protection and continuation of Qurayshi (Makkan) trade with Abyssinia (called *Īlāf al-Ḥabasha* in Arabic). The same Classical Muslim sources refer to *Īlāf al-Ḥabasha* as being in not only Abyssinian but also African goods; i.e. including goods that Abyssinia could not supply entirely by itself, but perhaps act as an intermediary for and have fetched from farther inland. Of such goods, I propose, some could be Meroitic. One cannot see how Meroitic Kush could have stood aloof of all the Ptolemaic, Roman and Arabian trade involving the African coast and Abyssinia in particular, nor how international sea trade, in the Red Sea, could have by-passed it, nor that Meroitic Kush would have failed to avail itself to a reasonable degree, directly or indirectly, of the services of Ptolemaic Theron and Adūlis or of a port of its own on the Red Sea coast.

It seems to me that the entire Meroitic Kingdom, from the late first century A.D. onwards, would have participated in, and benefited from , international trade involving the Red Sea and its coasts. The Meroitic heart-land had routes sprawling the Butāna (the land between the Blue Nile, the Nile and River Atbara), apparently running east directly towards Axum, Via the Kassala region in the present eastern Sudan, or running north to Atbara to meet the northern route coming from the Red Sea to meet the Nile and then proceed northwards towards Egypts. (Map 2).[20] A third, southern access to this trade would have been through Sennār/Mukwār (Abū Geili. About 300km south of Khartoum) on the Blue Nile, of which links with Abyssinia and the African heart-land can be assumed and with Meroitic Lower Nubia confirmed by the Karanog (Lower Nubian) type of objects found therein.[21] Could Sennār/Mukwār have been the *Kueneim* (or *Sueneim*) of the *Periplus,* from which came "all the ivory from beyond the Nile" (i.e. Blue Nile)? This was an old suggestion to be found in Pankhurst[22] that has hardly been taken good

(17) 'Aynùna, according to L.P. Kirwan, "Where to search for the Ancient Port of Leuke Kome", *Pre-Islamic Arabia (Studies in the History of Arabia* II. (Riyadh: King Saud University Press, 1404/1984), p.59.

(18) The uncertain suggestion of the identification of the *Kinaidokolpites* with Kinda is a mere guess on my part. However, see L.P. Kirwan, *op. cit.,* 56and n.8, for an excerpt of the relevant text and for the reference for Zadrome as being the capital of the *Kinaidokolpites.*

(19) W.H. Schoff, *The Periplus of the Erythraean Sea* (1912), H. Frisk, *Le pèriple de la mer erythrèe* (1927), G.W.B. Huntingford, *The Periplus of the Erythraean Sea* (1978). Being familiar only with Schoff's work, I accept Kirwan's judgement, *op. cit.,* 61, that Huntingford's edition has superceded Schoff's.

(20) W.Y. Adams, *Nubia. Corridor to Africa* (London: Allen Lane, 1977), p.219, 302 for the maps reproduced therefrom with courtesy. Though not showing all the trade routes possible, Map 2 is nonetheless most useful.

(21) D.M. Dixon, "A Meroitic Cemetery at Sennar (Makwar)" *Kush* XI (1963), pp.227-234.

(22) S. Pankhurst, *Ethiopia. A Cultural History* (London: Lalibela House, 1955), p.10. As quoted by Pankhurst the relevant excerpt from the *Periplus* is as follows: "From Adulis there is a three-days' journey to Coloe, an inland town and the market for ivory. From that place to the city of the people called Axumited there is a five-days' journey more; here all the ivory is brought from the country beyond the Nile through the district called Cyeneum and thence to Adulis". Coloe is Cohaito.

The Controversy of the Decline and Fall of the Meroitic Kingdom of Kush and the Rise of the Kingdom of Axum in the Context of Afro-Arabian Trade

The association of the decline and fall of the Meroitic Kingdom of Kush with the rise of the Kingdom of Axum is controvertial subject, of which discussion cannot come to a close easily. The current notion, also echoed in Török's enormous paper,[12] is that the efflorescence of the Axumite kingdom eventually led to the eclipse of the Meroitic Kingdom of Kush. The theory I am trying to develop sees no direct connexion between the two phenomena. This will be expounded after some introduction.

Needless to say that since the reign of Ptolemy II in particular, the Ptolemies had increasing interest in the Red Sea and built various stations/ports on both its coasts. Of relevance to Meroitic Kush is Ptolemaios Theron, located near Port Sudan (some suggest Aqīq, near Sawākin). Adúlis itself, the main Abyssinian port of which site is near Musawwa, is not too far away from the Kushite Kingdom. Thus Adūlis and Ptolemaios Theron are an important pair of which facilities the Meroitic Kingdom of Kush would not have been entirely deprived. Although they could not have been Meroitic-controlled, they would have played for Meroitic Kush a role in international trade almost comparable to that played for the Turkish Sudan by Musawwa, and Sawākin much later on.

Digressing a little further on, I may add that during the latter part of the Turkish period, both Sawākin and Musawwa, were under the same administration stationed at Judda. Judda itself is north of the pre-Islamic and Islamic site of al-Shu'ayba,[13] which was one of two ports known to have been frequented by Abyssinian ships for trade with Arabia, and from which one could cross to the Abyssinian coast, via the Island of Dahlak, to near-by Adúlis. The other port, also pre-Islamic and Islamic, was al-Jàr, both of which and its twin island Qràf, served Yathrib (Babylonian: *Yathrippa;* Islamic al-Madina) and its surroundings[14] (this point will be elaborated on shortly). Therefore, one would expect the same association as that among Sawākin, Musawwa and Judda of the Turkish period to have existed among Ptolemaios Theron and Adúlis on the one hand and al-Jàr (with Qràf) and al-Shuàyba on the other in pre-Islamic times. Arab familiarity with ships travelling between Adúlis and the Arabian coast in pre-Islamic times and fascination with their sizes and strength is best demonstrated in tarafa bin al-'Abd's (an outstanding pre-Islamic pre-Islamic poet) likening of the robustness of his she-camel's breast to that of the prow of an Adūlian ship.

At this point I wish to make yet one more digression in the interest of those scholars who are unable to have access to Arabic-written sources. Arabic sources locate al-Jār and its off-shore island of Qrāf (now lost underwater) as lying north of al-Shua'yba, at a distance of a ten-days journey by caravan.[15] From the description of al-Jār and Qrāf by classical Muslim authors one learns that the former, like Sudanese Sawākin, was divided between a small island and a mainland tongue running into the sea. The latter, Qràf, on the other hand, was an island, one mile square, off the shore and accessible only by boat. Moreover, the position of Qràf, in relation to al-Jār, is more or less similar to that of the Island of Dahlak in relation to Adūlis, Thus, it is interesting to see how each one of al-Jār and Adùlis, the one of the Arabian, and the other on the African, coast of the Red Sea had a twin island at which ships could touch land first before entering into the mainland port. To have a mainland tongue running into the sea and an off-shore island at a reasonable distance therefrom seems tô have been a feature of Red Sea ports in early times.

Being early Islamic (and quite safely, at least late, pre-Islamic), both of al-Jār and Qrāf served as ports for Yathrib *(Yathrippa*/al-Madîna) and its surroundings. While al-Jār, was widely international, visited by ships from Egypt, Abyssinia, Baḥrayn, China and India, Qrāf was less so, having been particularly visited by ships trading with Abyssinia.[16] The story of the return of the remainder of the Prophet's (PUH) companions from Abyssinia is very illuminating, so far as the roles of al-Shuàyba and al-Jār as regards Afro-Arabian contacts, are concerned. It was at al-Jàr this time and not al-Shuāyba that landed the two ships assigned by the Abyssinian *najāshi* (Arabic for *negùś* 'King') to carry the companions back to Arabia upon such a request by the Prophet (PUH). Thus, having begun their Abyssinian journey at Makka, meanwhile the Prophet (PUH) was still there having not as yet moved to Yathrib (al- Madīna), the Companions embarked at al-Shua'yba, south of present Judda, for Abyssinia. Returning from Abyssinia years later and after the Prophet (PUH) had migrated to Yathrib (al-Madìna) the Companions disembarked at al-Jār, the nearest port thereto, to the north of Judda.

The gist of the above digression is to suggest that the

= attention to the discovery of at least seven Meroitic beer pots with mat impression in Axum. This, as he pointed out, signified trade.

(12) L. Török, "kush and the External World", *Meroitica* 10 (Berlin. Under publication).

(13) For the location of al-Shuàyba one is referred to Ḥamad al-Jāsir *Fī shamàl gharb al-jazīra* (in Arabic) (Riyadh: 1390/1970), pp.167-186.

(14) *Al-Jasir*, 167, 187 - 194, 207 - 214, and for Classical Muslim sources on the subject. Note that contemporary authorities, however, identify al-Jār with al-Rayis. *op.cit.* p.167. According to an archaeological reconnaissance by the Department of Antiquities of the Government of the Kingdom of Saudi Arabia in 1980, it was concluded that the layout and construction of the port suggested that it might have been occupied in Roman times. N. Whalen et al., "Saudi Arabian Archaeological Reconnaissance 1980", *Atlal 5*, (Riyadh: The Department of Antiquities and Museum, Ministry of Education, 1401/1981), pp.52-53. For more on this point see Sa'ad al-Rashid, "Islamic Remains in Arabia in the Age of the Prophet (PUH) and the Four Caliphs", *Arabia in the Age of the Prophet and the Four Caliphs (Studies in the History of Arabia* III. (Riyadh: King Saud University Press. In preparation).

(15) al-Jāsir, pp.212, 213.

(16) al-Jāsir, p.213.

some time in the fourth or fifth century A.D. Meroe, much farther south, about 150km north of Khartoum, was the seat of government. It is to this time of Meroitic Kush that the subject of the present personal view is relevant.

Before entering into the subject of the paper, I find it imperative to warn the reader that evidence on relations between Meroitic Kush and either one of Arabia and Abyssinia is largely circumstancial; hence the caution in the form of "a personal view" in the title.

Meroitic Kush and Arabia

The possibility of Meroitic-Arabian contacts finds support from objects belonging, or seeming to belong, to the one of Meroitic Kush and Arabia being found in the other. A fragment of an inscription written in South Arabian (late *musnad* script) on a marble stone and of unindicated provenance seems to have been found in the Sudan. It was seen and copied by Monneret De Villard in the storeroom of the (old) Khartoum Museum.[2] It proved to be a tombstone of a certain Rabb-Shams, a functionary of Banì Sukhaym. Because the kind of stone as stated by Mr. M. Grabham, a Sudan Government geologist at the time, was not available in the Sudan, the inscribed object would have been imported into the Sudan.[3] How and when this object came into the Sudan is difficult to determine. Assuming that it had entered in antiquity, then it would suport the possibility of Meroitic-Arabian contacts, in the form of trade or other, in antiquity.[4]

Conversely, a few offering-tables, most unlike South Arabian types and very much Meroitic-like, were found in South Arabia.[5] Being unengraved, sceneless and with cut-out fields in their centres, much in the fashion of Late Meroitic offering-tables, they stand anomalous among South Arabian offering-tables. They might be considered as testimony to Meroitic relations with South Arabia.[6] Furthermore, I came to learn recently, and for the first time, of the discovery of a Meroitic offering-table at Serabit al-Khādim in Sinai.[7]

Meroitic Kush and Abyssinia: Possible Contacts

As regards the relations between Meroitic Kush and Abyssinia, one might cite as possible evidence the two so-called "Old Abyssinian" graffiti *K*, from Kawa,[8] and *M*, from Meroe (Pyramid N2, Lepsius' A19).[9] The reading and dating of both graffiti proved to be too difficult and doubtful. In fact it was thought that both of them were either unskilful attempts at writing Ethiopic or attempts at writing an unknown language with Ethiopic characters.[10] These two graffiti, therefore, are useful as evidence of some kind of Meroitic-Abyssinian contacts by their mere existence.

Another possible sphere of Meroitic-Abyssinian contact is in the writing systems. When looking at the Meroitic writing system on the one hand and the Abyssinian and South Arabian on the other, one notices one important thing in common; namely the word-divider. this appeared in South Arabian (*musnad*) before Meroitic, and in the latter before Abyssinian (Ethiopic). The *musnad* script, on which Ethiopic is based, used a vertical line as a word-divider, whereas Meroitic used three circles in the hieroglyphic script, and two dots in the cursive script. South Arabian *musnad* could have influenced the Meroitic script not directly, but rather indirectly, through its northern derivative, Liḥyanic. Earlier in inception than the Meroitic, and contemporary with its earlier stages, Liḥyanic employed two triangles (thus: ⧗) as a word-divider. As regards Ethiopic, this had no word-divider before the reign of Aezāna in the fourth century A.D. When it did have a word-divider it first employed two parallel short lines (South Arabian influence, with adaptation?) which shortly became two dots placed vertically as in Meroitic. From then on the Ethiopic word-divider evolved into complex things in its own way. Its seems to me that the Ethiopic word-divider, as two dots, is Meroitic-influenced.

Yet a third indication of Meroitic-Abyssinian contacts seems to me to come from the Sun Temple in Meroe. One of the cartouches on the South Wall contains a word that can be read *tosni*. I wish to propose that this is perhaps the name preserved in the place-name Tasany on the present Sudanese-Ethiopian border. Those cartouches, on the wall of the Sun Temple, may refer to either lands or peoples enemies of, or subjugated by, Kush. Perhaps here the Chief or petty king (one of those numerous 'kings' of whom the Axumite king would have been "king of kings") of Tasanay and his, or some of his, fellow "petty kings" is, or are, meant. I have already made this suggestion to Prof. Fattovich, in the hope that he might be able to develop it from his own field investigations in the eastern Sudan.[11]

(2) *Le Muséon*: XIII: 183-184. From a very old photo-copy made by Dr. S. al-Rashid for Prof. A.R. al-Ansåry on which the reference details did not show.

(3) *Le Muséon*, p.184.

(4) See n.6 also. Here too belongs what is said about the South Arabian and Meroitic word-dividers under the heading *Meroitic Kush and Abyssinia*.

(5) C. Rathjens, *Sabaeica* II (Hamburg, 1955), .276-277. I am indebted to Professor A.F. Beeston, formerly of Oxford University, for this information, which he communicated to me verbally during his visit to Riyadh of 1977.

(6) Dr. Ahmad M.A. El-Hàkim made a useful contribution to the theme of possible Meroitic-Arabian relations during his comments on the paper. Notably, he drew attention to the discovery of a Nabataean inscription near Muhammad Gole, on the Red Sea coast, and the role of the port, later know as 'Aydhàb (Berenike) in Afro-Arabian contacts in pre-Islamic times.

(7) See 'Abd al-Munìm 'A. Sayyid, "Ancient Egyptian Roots of Certain Cultural Elements of Pre-Islamic Arabia" (in Arabic), *Pre-Islamic Arabia: Studies in the History of Arabia* II. (Riyadh: King Saud University Press, 1404/1984), p.363.

(8) M.F.L. Macadam, *The Temples of Kawa* I (London: Oxford University Press, 1949), p.118.

(9) C. Lepsius, *Denkmäler aus Ägypten und Äthiopen* 5 vols. (Leipzig: Nicolaische Buchhadlung, 1879-1913), VI, pl. 13.1; Macadam, *loc. cit.*

(10) C. Rabin in: Macadam, p.118.

(11) During the discussion of the paper theme Dr. N. Chittick drew =

Ages, Vol. 1, part 2, 41-47 (1986).

Meroitic Kush, Arabia and Abyssinia: A Personal View (*)

Dr. Abdel Gadir Mahmoud Abdalla

Abstract: One of the most important periods in ancient Sudanese history is that of the Meroitic Kingdom of Kush, during which time the sea, of government was at Meroe. In time, this period extended from the mid-sixth century B.C. to the fourth or fifth century A.D. Unlike its relations with Egypt (Ptolemaic and Roman), which are sufficiently substantiable, whatever contacts it would have had with both of Arabia and Abyssinia are extremely difficult to establish. An attempt is made in this paper to point out whatever indications there are of contacts between the Meroitic Kingdom of Kush and these two. Of such indications are proposed to be the finding (a) of an inscription in *musnad* in the Sudan, (b) of the word-divider in the Meroitic writing system, (c) of Meroitic (or Meroitic-type) offering-tables in South Arabia and Sinai, as well as the possible involvement of the Meroitic Kingdom of Kush in Afro-Arabian trade, directly and indirectly through the Kingdom of Axum in Abyssinia.

Introduction

Kush was the name of Sudanese lands south of Egypt that first apeared in ancient Egyptian records of the Middle Kingdom and continued to the very end of the Meroitic period in the fourth or fifth century A.D. It is now generally accepted that the dominion of Kush, during the Middle Kingdom, spread from the second cataract region (almost the present Sudanese-Egyptian border) southwards to undefinable limits. I tend to disagree on this. But since this is not the occasion to specify where and why, I need not go into this matter now. During the Middle Kingdom, the Egyptians built fourteen fortresses extending from Shellal, near present-day Aswan, southwards to Semna and Kumma, south of the present Sudanese-Egyptian border. The objective was as much to control the indigenous people of Lower Nubia as to prevent any *nḥsy* (i.e. Kushite) incursions or movements northwards. An exception was made of those doing trade, on diplomatic missions or going to render any useful services in Egypt.

When Egyptian Middle Kingdom power waned and culminated in the so-called Second Intermediate Period (13th-17th dynasties), the Kushites rose up against Egyptian domination and burnt up the entire fourteen fortresses. As is easy to conclude from the inscription of the Egyptian king Kamose, of the 17th dynasty in control of Upper Egypt, the Kushite king at the time was in alliance with the Hyksos king Apophis of the 16th dynasty, in control of Lower Egypt.[1] Egyptian recovery of the New Kingdom brought to an end Kushite independence and established Egyptian domination as far south as Jabal Barkal near the 4th cataract and Kurgus just before the Nile begins its enormous bend (Map 1).

Later historical developments witnessed Kushite independence, invasion and control of Egypt at the beginning of the eighth century B.C. and establishment of the 25th dynasty, its loss as a result of Assyrian pressure just before the middle of the seventh century B.C. and return to the Sudan. The period of Kushite history from the return from Egypt to the fall of the Meroitic kingdom in the fourth or fifth century A.D. falls into two parts; the Napatan and Meroitic. The Napatan Period spread from the seventh century B.C. to some time in the sixth century B.C., during which time Napata, opposite Jabal Barkal, was the capital. The Meroitic Period, on the other hand, was longer, having extended from the end of the former to

(*) A thoroughly revised and reshaped version of the paper «Meroitic Kush, Abyssinia and Arabia» read at *The Fifth International Conference for Meroitic Studies held* in Rome, July, 1984.

(1) T. Säve-Söderbergh, "The Nubian Kingdom of the Second Intermediate Period", *Kush* IV (1956), 54ff; H.S. Smith and A. Smith, "A Reconsideration of the Kamose Texts" *ZÄS* 103 (1976), 48-76.

by Pettinato or transmitted by Mitchell Dahood. He adds that the latter recently told him that Pettinato had misread many city names. In an editorial in the same issue, Freedman refers to the contents of the Ebla tablets as a "source of controversy and speculation," and describes the article by Robert Biggs in the same issue (quoted above) as "a moderate judgement steering clear of the Scylla of cheap sensationalism and the Charybdis of undue skepticism."[44]

Mitchell Dahood, in a letter to Freedman commenting on an article by the latter in the same publication, stated, "when I was in the States I heard somewhere along the line that (Thorkild) Jacobsen already had doubts about some of the readings, doubts which seem to have been confirmed by progress in understanding the Ebla syllabary."[45]

Finally, Giovanni Pettinato himself, in a statement issued to the international news media, declared, "Regarding the alleged connections with the text of the Bible, I feel I have a duty to state, in a definitive manner, that some reports published in the press, as well as the intervention of our colleagues across the ocean, have revealed a tendency and a danger, from which I am obliged to dissociate myself, and against which I am obliged to warn other specialists."[46]

Since that time a great many objective articles have appeared in scientific reviews and newspapers, steadily pushing back the wave of deception in particular we cite articles in the American Journal Science,[47] an interview with Professor Giorgio Buccellati and his wife Marilyn Keller-Buccellati in the *American Miwaukee Sentinel,*[48] an interview with Paolo Matthiae in the French magazine *Histoire,*[49] and an article in the West Germany magazine *Geo.*[50]

In an article published in the French newspaper *Le Monde,*[51] Vonne Robeyrol sums up the latest professional evolution of the Ebla controversy:

"Hasty and superficial interpretation had suggested that the texts contained the names of the cities of Sodom and Gomorrah, mentioned in Genesis. It was also claimed that the names of Abraham and David, had been identified in a somewhat distorted form... Specialists in Semitic languages quickly refused these discoveries, pointing out that Eblaite, though a Semitic language, is quite different from Hebrew, and that King David lived more than 1,000 years after Ebla. But these "revelations" were sufficient to unleash an incredible campaign in the American press.

Robeyrol describes the fantastic accusations made against the Syrian authorities, then reports:

All the significant tablets and fragments have now been identified. A catalog is being prepared under the joint supervision of the Italian expedition and the international committee... The objects and tablets are now at the Aleppo Museum, the former on public display, and the latter available to specialists qualified to read them... photos of both have been widely circulated.

(44) *Ibid.*, 43/2, Spring 1980, p.68.
(45) *Ibid.*, December 1978, p.143.
(46) *Flash,* February 1978, p.42.
(47) No. 205, August 31, 1979.
(48) Mid-April 1980.
(49) May 23, 1980.
(50) August 8, 1980.
(51) August 24, 1980.

tives of Iblaic /Eblaite/ are Old Akkadian and Amorite: the farthest are Ugaritic, and, even farther, Hebrew (Canaanite)''[36]

Professor Robert Biggs, in the article cited above[37] has this to say about the similarities between names in the Ebla texts and Biblical names: unwarranted conclusions have been drawn in some circle concerning similarities between personal names used at Ebla and names occurring in the Old Testament. Some are cited by Freedman (1977: 3) but most have not been published anywhere in the preliminary reports in transliteration and are, therefore not verifiable at present. Names such as Ishmail (meaning "The-god-Il-has-heard") are very common in Old Akkadian (Gelb 1957: 274-75) and Amorite (Gelb now: Computer Aided Analysis of Amorite, Chicago 1982, forthcoming). A considerable number of names of this type also occur at Abu Salabikh (Biggs 1967: 61-66, 1974: 34-35) and elsewhere in 3rd. millenium Mesopotamia, so there seems to be little evidence for a unique relationship between names in the Old Testament and names in Ebla.

In addition, it should also be noted that the Ebla tablets predate the arrival of the Hebrews in the area by about 1,000 years. Furthermore, neither the political regime of Ebla, nor its dynastic system, nor its social organization, economic activity, arts, architecture, and religion, bear any resemblance to those of the Hebrews, not even a thousand years after the Ebla tablets.

When the Hebrews did come into the region, they came as nomads wandering in the desert with their families and livestock without culture nor book.[38] It is difficult to see how itinerant herders could be responsible for a developed urban culture such as that of Ebla which, in any case, predates the arrival of the Hebrews into Palestine by some 1000 years.

The Bible as we know it today was recorded by the Jews during the Babylonian exile beginning with the 5th century B.C. This is common knowledge. In this Book, in which they scandalized their Kings and Prophets and recalled all their massacres of other people and seizures of other peoples, lands, they recorded all they had absorbed from the Cannanite and Babylonian milieux, from the stories of the creation and the Deluge, to the legends of Ugerit and of the birth of Sargon, and Hammurabi's laws. In short, the Bible took from the sources of Canaanite, Babylonian and Egyptian heritage. This is another reason for the similarities in some proper names in the Bible and the Ebla texts. It should be obvious that the more modern derives from the more ancient, and not the other way around.

9. Science Settles the Issue

Confronted with this concerted effort to sabotage the good relations between the Syrian authorities and the foreign archaeological expeditions working on our territory, and in view of the superficiality and mediocrity of Pettinato's interpretations of Ebla texts,[39] the Directorate General of Antiquities and Museums of the Syrian Arab Republic decided, in agreement with the Italian expedition and the University of Rome, to open the Ebla file to the public.

As we wanted together to place the results of the readings of the tablets at the disposal of the international scientific community as quickly as possible, we invited the majority of the most prominent specialists in Sumerian and Akkadian cuneiform to form an international committee to plan for the publication of the Ebla finds. This committee was formed in 1978.[40]

The committee met in Damascus and Rome to organize its work, and is now studying the Ebla tablets, with each number working in his special field. The first results have appeared in the form of four volumes of texts published between 1981 and 1984.[41] The Italian expedition has also published a number of detailed linguistic, archaeological and historical articles on Ebla in two collections, *Annali di Ebla* and *Studi Eblaiti.*

From May 27 to 29, 1981, the University of Rome hosted an international colloquium on Ebla, with the participation of a great many Assyriologists and archaeologists, including this writer. More than 30 papers were read, representing the most rigorous, profound and unbiased scientific investigation. The work of the colloquium placed Ebla in the correct perspective and provided scientific answers to the many speculations concerning it. The colloquium concluded also that there was no question of a close or direct connection either in form or content, between Ebla and the Hebrews or Ebla and the Bible.

Once the scientific comunity had revealed the absurdity of the baseless and exaggerated theories put forward concerning Ebla, even the most enthusiastic proponents of these theories one by one folded their tents and rode off into the desert.

The three most vocal supporters of the supposed links between Ebla and the Bible were David Noel Freedman, the former editor of the *Biblical Archaeologist;* the late Mitchel Dahood;[42] and Giovanni Pettinato himself.

The first of these, Freedman, in an article published in *Biblical Archaeologist* in 1980[43] confesses that his own conclusions were based on oral statements made to him

(36) Id. p. 25.

(37) No. 43/2, Spring 1980, p.83.

(38) H. G. Wells, *The Pocket History of the World*, p.2

(39) See his book *Ebla, Impero inciso nell'argilla* (Milan: 1979) and his article "Ebla e la bibbia", in *Oriens antiquus*, 19, 1980, 49-72.

(40) Its members are Prof. Alfonso Archi (Italy), Prof. Giorgio Buccellati (USA), Prof. Dietz Edzard (W. Germay), Prof. Pelio Fronzarolli (Italy), Prof. Paul Garelli (France), Prof. Horst Klengel (East Germany), Prof. Jean-Robert Kupper (Belgium), Prof. Paolo Matthiae (Italy), Prof. Fawzi Rachid (Iraq), and Prof. Edmond Sollberger (Great Britain).

(41) *Dietz Otto Edzard, Verwaltungstexte Verschiedenen Inhalts* (Aus dem Archiv L. 2769). ARET (Archivi Reali di Ebla) testi - II, (Roma, 1981); A. Archi and M.G. Biga, *Testi Amministrativi di vario contenuto,* ARET, Testi III (Roma: 1982).

(42) Biggs points out that "Dahood's methodology in utilizing Ugaritic to clarify Biblical passages had been criticized widely... and it seems likely that similar reservations would apply to his use of Eblaite."

(43) *Biblical Archeologist,* December 1978, p.143.

he had found references to King Sargon of Akkad in the tablets, and had concluded that the Akkadian kingdom had been a vassal of Ebla. But later Pettinato decided that his reading had been wrong, and withdrew this suggestion.[26] In a third instance, Pettinato's proposed reading the sign NI - a - UD - DU as *Du - ud - ja*, interpreted as the name of Tudija and one of the early kings of Assyria, has been rejected by all cuneiformists except for Pettinato's friends David Noel Freedman and Mitchel Dahood.[27]

In fact, a systematic search reveals countless other cases in which erroneous readings by Pettinato led him to make exaggerated claims. Such was his placing of Akkad, Harran, the Jezira, Anatolia, Gaza, Cyprus, and the cities of Palestina, all in the domain of Ebla, and of Ebla itself in the domain of the Bible.

This brings us to the question of tablet IM75-1860, on which Pettinato once claimed to have found listed the five "cities of the plain" of *Genesis* 14, in the same order as they are listed in the Bible: Sodom, Gomorrah, Admah, Zeboim, and Bela. Then he began gradually to retreat from this position. First he revealed that the names were not all on the same tablet; then he discovered that three of the names had been misread.[28] Finally, it became known that Tablet 1860 itself deals mainly with metal alloys, and that, given current knowledge of cuneiform writing and the Eblaite language, it is not possible to be certain of the remaining two names, Sodom and Gomorrah.[29] In any event, the tablet exists and photographs of it are available to any scholar or specialist who wishes to satisfy himself of the truth.[30]

We come finally to the absurd furor concerning the syllabl *ya*. Pettinato beliveds he has found this syllable at the end of some Eblaite names; one point that it might be a "hypocoristicon" - part of a shortened or "pet" name of the abbreviations of a theophore name and some said: perhaps even "Yahweh". To date no scholar and especially no archaeologist has agreed with the reading and this conclusion, not even Mitchel, Dahood or Earmant or Weitzman,[31] largely because this proposed syllable *ya* could just as easily be read *i, li,* or *ni*.

These are a few of the speculations that have sprung up around the discovery of the Ebla tablets. We shall be looking at more of them in the coming pages.

8. Ebla and the Bible

These unscientific fantasies soon attracted the attention of the public press, which entered the fray in a spirit of sensationalism and political bias. A number of these publications - such as *Time, Newsweek*, the *Daily Telegraph, The Economist*; the *Wall Street Journal* and a score of less prominent journals entered the field. This orchestra began in concert to put forward the proposal that, since Eblaite appears to be akin to Hebrew, and since the Eblaite texts contain place names and personal names also found in the Bible, then it should be possible to say quite simply that the Hebrews originated in Ebla. Along with this ludicrous "Discovery", the same sources began without any basis whatever to accuse Syria of trying to block publication of the relevant documents. The most vocal in making these accusations were the *Daily Telegraph*[32] and the *Biblical Archaeology and Review.*[33]

With regard to the argument that Eblaite resembles Hebrew, it is appropriate to ask, what is the language known as Hebrew? As any historian or linguist will tell you, it is Canaanite. When the Hebrews entered the land of Canaan they adopted the local language, which was first recorded in Canaanite or Phoenician writing, then in Aramaic. Seen in this light, the argument that Eblaite resembles Hebrew appears as a deliberate attempt to mislead public opinion.

As for the point that the Ebla texts contain proper names similar to those, found in the Bible, the explanation for this is so simple as to be almost self-evident. These names were used throughout the Fertile Crescent for thousands of years; indeed, many are still in use today. The majority are Akkadian or Canaaite "theophorous names, that is, names containing the word "god" *(El)* in combination with another word. Their translation is simple: "Israel" means "God dominates" or "servant of God", "Ishmael" means "God hears", "Michael" means "Who is like God?" and so on. The Hebrews also used Egyptians names, like Moses with Haurite names, and indeed all the names that were in general use in the region.[34]

With reference to these two points it is useful to look at some comments on the language or Ebla by one of the foremost authorities on Sumerian-Akkadian cuneiform, I.J. Gelb of the Oriental Institute of the University of Chicago. Professor Gelb states:

> "Matters of linguistic relationship are based on language and nothing but language. All other matters are extraneous to the linguistic inquiry. Such are: the worship of Canaanite Dagan at Ibla, the occurrence of Old Testament personal names in the Ibla archives and the archaeological connections between Ibla and Canaanite Palestine. After all the existence of such names as Jaqubu, Sumu'll or Jasma'll in Amorite has no relations to the figures of Jacob, Samuel, of Ishmael in the Bible.[35]

Later in his article, he says, "The closest linguistic rela-

(26) *Ibid.*, p. 80.
(27) *Ibid.*, p. 81.
(28) Reported in an article by D.N. Freedman in *Biblical Archeologist*, (December 1978), p.143.
(29) See R. Biggs, *op. cit.*, p. 82
(30) Some people claimed that this tablets had been hidden. See in particular an outraged article of Hershel Shanks. *Biblical Review*, March/April 1979, pp.
(31) C. Bermant and M. Weitzman, *Ebla; A revelation in Archeology* (London: Weidenfield 1979), p.182; and M. Dahood, *Testamentum*, Supplement 29, p.106.
(32) No. 24, April 1979.
(33) See Note 30.
(34) An Arab from Damascus or Beirut may be named Caesar without being a descendout of the Roman statesman nor one of this Roman people.
(35) "Thoughts about Ebla", Syro-Mesopotamian Studies, (May 1977) p.16.

third millennium B.C. Indeed, the Ebla archives constitute the most ancient known documents providing evidence about the development of a splendid culture in Syria that ranked on a par with its contemporaries, Mesopotamia and Egypt.

From these texts - which have yet to be thoroughly and definitively studied - we obtain a glimpse of a city that wielded great political power in Northern Syria, exercising hegemony over essential parts of the Fertile Crescent, such as Aleppo, Mari (on the Euphrates), and other important ones. Ebla had allies and agreements. Its political power derived from the vitality of its economy; its merchants traded from Anatolia to Palestine and from the Mediterranean to Mesopotamia. It is probable that its kings exchanged gifts and had trade relations with the Pharaohs of ancient Egypt. It is also clear from the texts and the archaeological remains that Ebla manufactured the inlaid wood and the beautiful textiles, furniture and metal objects, and that it excelled in jewelry making and livestock raising and was active in agriculture and the exporting of lumber.

For commercial reasons Ebla twice made war on the kingdom of Mari. It also struggled with the Akkadian state for control of the mines of Anatolia and the timber of the coastline. Appearently the fighting with Akkad was fierce. In the end Ebla was vanquished by the Akkadian king Naram-Sin around 2250 B.C., and the royal palace was burned.[18]

7. Interpretation of the Ebla Tablets and its Pitfall's

At this juncture, one had to sit back and await the results of a careful scientific study of the contents of the tab-lets. They had to be meticulously photographed, copied and collated, and the publication of the results should have proceeded according to current standards for scientific methodology. Unfortunately, it happened that the expedition's philologist in charge of reading the tablets, Prof. Giovanni Pettinato, soon began issuing statements both to colleagues and to the press, especially during a visit to the United States.[19] It seemed that no one could question him about a historical event or name without his claiming it was mentioned in the Ebla tablets. As we have seen earlier, cuneiform writing is open to many interpretations, and it is very easy - especially if a rigorous scientific approach is not used - for an interpretations to be influenced by personal preconceptions.

Prof. Robert Biggs, Professor of Assyriology at the Oriental Institute at the University of Chicago, has been working since 1963 on tablets similar to those found at Ebla discovered at Abu Salabikh in Iraq.[20] Commenting on the problem of the Ebla tablets, he underscores the difficulty of reading and understanding cuneiform texts and the complexity of the writing system used in Ebla texts.

> "Very large number of logograms were used in writing a situation that also may have been true of the earliest. Semitic texts from Mesopotamia. This extensive use of logograms means that the words intended in the texts are known to us through their Sumerian equivalents, although the reading of the word in Eblaite may not be known. Grammatical elements that relate the words to one another in order to form sentences may not be present, or if present are written syllabically in Eblaite. Thus, their meaning can only be guessed at on the basis of comparisons with known words in other Semitic languages. It appears, in fact, that there are no texts written entirely in syllabic Eblaite, thus in large measure the texts are understandable only to the extent that the Sumerian logograms can be interpreted."[21]

Enumerating the difficulties of the Ebla texts, he says:

> "Most cuneiform signs have more than one syllabic reading and often one or more logographic reading as well. In addition, there is no special mark or even blank space to separate one word from another. In view of all these difficulties, it is only natural that there will be improved readings, particularly in names, as scholars working with the Ebla tablets become more familiar with the Ebla syllabary"[22].

He adds:

> "As for understanding the Ebla texts one would think that economic and administrative documents should be relatively easy to understand. This is only partly so for often even if one understands every word in a text one still does not know its real purpose. One is often reduced to saving documents concerning barley and not being able to say whether the barley is issued or received and for what purpose".[23]

As an example of the complexity of deciphering the Ebla texts, Prof. biggs cites the sequence of *A. EN. GA. DU. KI.*, which Prof. Pettinato, rearranging the signs slightly, initially read as *A - ga - du - EN Ki*, "Akkad the King (En being the Logogram used for the Eblaite word meaning "king"). Later, however, it was realized that *EN* also has a syllabic reading, RU. This gave a reading for the same sequence of *A - ru - qa - du - ki*, the name of a town, which Pettinato now transcribes as Arukatu.[24] Prof. Biggs points out that this gradual improvement in reading the syllabic values of the characters has led to the correction of many names found in the Ebla texts. He cites in particular the five Biblical "cities of the plain" of *Genesis* 14 that Pettinato thought he had found listed in the Ebla tablets,[25] as we shall see later.

In another example, Biggs recalls that Pettinato thought

(18) Naram-Sin boasted of destroying Ebla which he said, had never before been conquered since the creation of the world. After some two centuries of decay Ebla revived under an Amorite dynasty around the beginning of the second millenium B.C. A second place with rich hypogea (underground burial chambers) belongs to this period.

(19) He lectured on Ebla in the United States with Paolo Mathiae in April 1976.

(20) The cuneiform tablets found at Abu Salalikh and the tablets uncovered at Farah (Shuruppak) are closest to the Ebla texts. Pettinato himself reports findings at Ebla about 100 texts identical to texts found at the other two sites. See G. Pettinato, "Gli archivi reali di Tell Mardikh/Ebla", in *Rivista Biblica*, 25, p.237.

(21) R. Biggs, "The Ebla Tablets", in *Biblical\Archeologist*, 43 (Spring, 1980), p.78.

(22) *Ibid.*, p. 78

(23) *Ibid.*, p. pp. 78-79.

(24) *Ibid.*, p. 78.

(25) *Ibid.*, p. 78.

record Sumerian, an agglutinative language[9] which it is particularly well suited to express. But with time the Sumerian tongue was reduced to purely religious use, to be replaced in public life by Akkadian in Mesopotamia and most of the Fertile Crescent. With the need to record the Akkadian language in Sumerian cuneiform, new difficulties arose. Akkadian - like Arabic - contains a number of sounds that do not exist in Sumerian nor, by extension, in a cuneiform writing as it was first developed. For instance, cuneiform syllabograms do not distinguish the sound d t and t, or g, k, and q: thus the sign [cuneiform sign] may be pronounced GA or QA. The sign [cuneiform sign] *jit, jid* or even *hid* or *hit.*[10]

A further difficulty is that Sumerian ideograms make no distinction as to the tense of verbs. For instance the sign [cuneiform sign] "GAR" = *Šakānum* akkadiam may mean *"He has put", "he is putting"* or *"he will put"*.[11]

Commenting on the difficulty of interpreting cuneiform, Paul Garelli says:

> It was inescapable that, confronted with such a system, the first investigators became confused. No sooner had they managed to establish the value of a sign in a proper name, than they realized that it could not be read the same way in another name. This inevitably cast doubt on the earlier discovery.[12]

Here we arrive at the crux of the problem: that scholars, in interpreting this script, may easily lose their bearings. This is precisely what happened after the discovery of the Elba Archieves, resulting in some very mistaken interpretations offered in good faith or bad - that are now being refuted one after another.

After these relatively short preliminaries, it may be useful to review briefly the story of the discovery of Elba and its archives.

5. The Discovery of Elba at Tell Mardikh

Near the northern Syrian town of Saraqib, to the right of the road to Aleppo and about 55 km south of that city, lies Tell Mardikh, a vast mound encircled by the remains of massive fortifications. Although some significant archaeological finds had been made there earlier,[13] when an archaeological expedition of the University of Rome led by Professor Paolo Mattiae began excavating the mound in 1964 they did not know the name of the city that lay buried within it. The identity of Elba was discovered in 1968, following the recovery of the torso of a basalt votive statue with a cuneiform inscription stating that the status depicted *"Ibbit-Lim king of Ebla."* The city of Ebla was known to have been the center of a kingdom contemporary to that of Akkad, in the second half of the third millenium B.C. Conflicting opinions had been put forward about its location.[14] This statue, however, depicted a king of the Amorite dynasty that ruled Ebla in a later period -the early years of the second millenium B.C. The Italian expedition's investigation was at that concentrated in archaeological horizon corresponding to that period.

6. The Cuneiform Tablets and their Contents

In 1973 the Italian expedition began excavating what turned out to be an extremely rich royal palace. The archaeological evidence places this level in the second half of the third millenium B.C. In one of the rooms of this palace the excavators spotted something that left them speechless with amazement: with one stroke, all the official records or "Archives" of the city and kingdom of Ebla were discovered, the clay tablets hardened by the heat of a vast conflagration. Tumbled in heaps, they lay where they had fallen from their wooden shelves, thousands of years before. The archives indicated that the palace had been the residence of a dynasty of Syrian kings that ruled from about 2400-2250 B.C. The names of six or seven of these kings are now known.

The singular importance of this discovery was indisputable. The previous discoveries at Ebla - architecture, woodwork, sculpture, pottery and so on - had attracted relatively little attention. The cuneiform tablets, both by their sheer number[15] and by their contents, completely eclipsed the other, less important discoveries. The writing on the tablets is the Sumerian cuneiform discussed above. The language used, however, in considered by some experts to be close to Akkadian, and by others, close to Canaanite.[16] The most recent tendency is to classify this "Eblaite" language or dialect independently within the family of languages traditionally termed "Semitic"[17].

The importance of Ebla archives stems not only from the sheer quantity of tablets recovered, but also from the wealth of information they provide about the history of Syria and neighbouring areas in the second half of the

(9) Sumerian belongs to the Uralo-Altaic linguistic group, that is, those agglutinate languages that add to an invariable verbal root prefixes and suffixes to indicate different inflections.

(10) A similar problem arises in trying to transcribe Arabic with Latin letters.

(11) In the first case the pronunciation is *isnkun.*, in the second, *shakin,* and in the third, *ishakkan.* The Babylonians later perfected this system by using phonetic complements, for example GAR-un for ishkun, GAR-an for ishakkan.

(12) P. Garelli, *L'Assyriologie: col. Que sais-je?* (Paris: Presses Universitaire de France 1964), p.14.

(13) On 12 April 1955, a basalt basin and a fragment of a cuneiform tablet were found accidentally at Tell Mardikh.

(14) The name «Ebla» is mentioned over many centuries in texts from Akkad, Lagash, Ur III, and Isin in Mesopotamia, and from Alalakh (Tell Atchanah in Syria), as well as in Egyptian records. A number of possible locations between Northern Syria and Persia were suggested.

(15) Inflated figures have been given at times for the number of tablets. The Official inventory shows about 2,000 complete tablets, 6,000 incomplete and 8,000 small fragments and flakes.

(16) G. Pettinato and the Italian expedition place it close to Canaanite, while I.J. Gelb places it closer to Akkadian. See below page... and notes.

(17) This terminology, borrowed from the Bible, came into use at the end of the 18th century. There is no "Semitic" race, but peoples speaking languages with common characteristics classified in a single linguistic group termed semitic. It is perhaps time that a scientifically more accurate term were found.

sedentarism and cultivation. The Uruk IV tablets (C. 3000 B. C.) appear to be accounts or inventories using a purely figurative or pictographic system. [1] As we shall see below, this method later became picto-ideographic, as characters began to be used to represent ideas.

Ancient man first wrote on those suitable materials that were most readily available: clay in Mesopotamia and Western Asia, and papyrus in Egypt.

3. Cuneiform Writing

It is generally admitted that the Sumerians were the first Mesopotamians to write (Uruk IV, Jamdat Nasr).[2] We have seen that they, like the Egyptians, originally used a pictographic system. Later, they began to use ideograms or logograms (the same figure to express ideas). Thus, the symbol for *"SUN"* also came to mean *"light"* and *"day"*, *"FOOT"* to mean *"walk"* and *"movement"*, and so forth.

In this way, Sumerian writing became picto-ideographic. The figures used were gradually simplified, and in most cases lost all resemblance to their original forms.[3]

Then, as people felt the need for a more precise and subtle expression of ideas and sentiments, they began to adopt some of these primitive ideograms now abstracted, to indicate not the objects or ideas they had originally depicted, but phonetic values. For instance as *"SUN"* meant *"day"* and was pronounced *"ud"* in Sumerian, one used the ideogram *SUN* to note the mere sound *"ud"* meaning without any reference to the original meaning *"Sun"* or *"day"*. Thus, writing became partially phonetic. Nevertheless, a number of characters continued till the end of the cuneiform tradition to have both an ideographic and a phonetic value. This is the major source of difficulty in interpreting cuneiform.[4]

To recapitulate, we have seen the cuneiform writing evolved from pictures to simplified drawings to abstract characters was written on clay tablets[5] with a special stylus. The name "cuneiform" derives from the shape of the individual strokes, which suggest nails or wedges (*cunei* in Latin).[6]

4. The Difficulties of Cuneiform

We have said that cuneiform was first pictographic, then picto-ideographic, then phonetic (Syllabic). In the majority of cases no relationship can be found between the original object depicted and the sound represented. An example is the sign , Which originally as an ideogram meant only "hand", and later came to represent the sound *šu*, which meant "hand" in the Sumerian language. At this point, however, we should note that while the number of cuneiform signs is limited, the ideas one might wish to express are not. Thus, it was necessary to give each sign several different meanings related to its original sense. For instance, the pictograph representing the sun disk coming out of a mountain saddle , rendered in cuneiform as , came to be used not only to express its original meaning of *"sun"* but also *"day"*, *"light"*, *"white"*, etc. Now as each of these ideas has a different name, a whole range of phonetic values becomes possible for a single sign. A cuneiform sign may thus express five, fifteen, or even twenty different sounds, in addition to a number of words. The sign for sun, for example, may be read *ban, bin, khish lakh, tam, tu, or ud.*[7]

On the other hand, whereas we may find in any language that one word has two or more meanings (homonyms), in an ideographic writing system like cuneiform, ideas that are represented by the same word in the spoken language are presented by different signs in writing. As a result, as the system gradually becomes phonetic, we find that not only may one character represent many different sounds, but a single sound may be expressed by several different characters. For example, the syllable *tu* may be registered with any one of 20 different signs.[8]

In addition, a sign may be used to express either a word or a syllable and there is nothing to indicate how it should be interpreted except for the general meaning and context. There are, however, certain symbols used before or after words to indicate the category of object concerned: a country, a man, a stone, etc. For example, if we find before the word *a S U r* the word *KUR*, we know that this means *"the LAND of Ashur"*; and if we find the combination *summatum MUSEN* the knowledge that *MUSEN* means *"bird"* helps us in interpreting the noun phrase as "pigeon".

From the above, it should now be clear that a cuneiform text may have many different possible interpretations.

Cuneiform writing was created and originally used to

(1) Mrs. Sehmandt-Besserat has developed a new theory holding that there was a still older phase, starting in the neolithic Age and lasting several thousand years. Tokens made of mud in globular (spherical?), pyramidal or conical shapes were used to indicate quantity and type of produce, livestock or goods. The "calculi" in later stage used to be inside a mud envelopes bearing impressions and the shapes of the tokens. Specimens of these have been found in many parts of Western Asia including Syria (4th mill.) Cf. Denise **Schmandt - Besserat, "From Tokens to Tablets," in *Visible Language* Vol.XVm No.4, (1981), pp.321-344.**

(2) This problem is still the subject of discussion. See Joan Oates, *Babylon* (London: 1979), p.19

(3) The Shapes of Egyptian Hieroglyph remained unchanged until the Roman period. However, alongside this constant hieratic script there coexisted a simplified and distorted demotic script, which did change over time.

(4) These difficulties and the need to facilitate commercial and intellectual exchange spurred the Canaanites at Ugarit and later at Byblos to make the leap to a purely phonetic system - the alphabet which spread throughout the world.

(5) Clay was used because of the scarcity of wood and stone in Mesopotamia and the humid climate, which made it difficult to preserve documents written on perishable materials.

(6) The Babylonians themselves called this kind of writing *tikip santakki*, "wedge marks" see J. Nougayrol, "Ecritures cuneiforms", In Charles Fossey, ed., *Notice sur les caracteres etrangers anciens et modernes* (Paris: Imprimerie Nationale, 1948), p.17.

(7) Such signs are called polyphones.

(8) Such signs are called homophones.

Ages, Vol. 1, part 2, 33-39 (1986).

The Cuneiform Writing and Ebla

Dr. Adnan Bounni

Abstract: In the second half of the Third Millennium B.C., the city of Ebla was the center of a powerful kingdom occupying most of the Northern part of Syria. In 1974/75 the cuneiform writing was found in Ebla, Inscribed on the ancient clay tablets. This article is an attempt to discuss and summarize the various arguments of the scientific community around this type of ancient writing.

After a cursory examination of these clay tablets, the philologists made numerous public statements linking closely the Ebla text with the Old Testament. they also found a close and direct connection, either in form or content, between Ebla and the Hebrews, so the similrities in some proper names in the bible and the ebla text reveal that both were taken from the same sources (Canaanite, Babylonia and Egyptian heritage).

Herein, the problems of cuneiform writing and the interpretation are briefly presented and discussed under the following headings: The beginning of writing, the difficulties of cuneiform, the discovery of Ebla at Tell Mardikh, the cuneiform tablets and their contents, the interpretation of the Ebla tablets and its pifalls, and the link between the Ebla text and the Old Testament.

1. Introduction

The major focus of this article* is the late controversy over the city of Ebla, which in the second half of the third millenium B.C. was the center of a powerful kingdom occupying most of (Northwestern) Syria. The controversy ensued after the Ebla State Archives-clay tablets inscribed with cuneiform writing- were discovered in 1974/75. After a cursory examination of the tablets, the philologist in charge of deciphering them made numerous public statements linking closely the Ebla text with the Old Testament. For reasons we shall discuss below, specialists found this hypothesis dubious at best. Nonetheless, it was quickly seized upon, especially by the popular press, and blown up into a bizarre story about the existence of a Herbrew center in third-millennium B. C. Syria. This story was accompanied by equally bizarre allegations that the Syrian authorities were somehow trying to suppress the evidence. This article will attempt to summarize the vartious arguments surrounding the question as well as the final verdict of the scientific community. But before broaching this topic we must first discuss briefly the problems of cuneiform writing and its interpretation, in order to understand the reasons that permitted the abuse of the texts and, in some instances, led to historical evaluations that lacked all scientific basis.

(*) Published first in Arabic; See the revue «al- Turath al- Arabi», March / April (1981), pp. 22-35.

2. The Beginning of Writing

Man spoke for million of years before he began to write. From a simple language expressing instincts with a few needs and feelings, he progressed to literary prose and poetry long before writing was developed. However, when our ancestors first began writing, they recorded not literature or poetry, but *memoranda.* Ancient man would write, or order a scribe to write, information he needed to remember or feared to forget. Thus, early writing was extremely simple: a few lines to record numbers, or highly simplified drawings (pictograms) representing men, animals, plants or objects.

These are evocative compositions, memories and registers. A primitive means of expression used to suggest rather than translate a thought, this type of writing did not correspond to the spoken language.

The development of this record-keeping system was linked with sedentary habits and the establishment of food cultivation, storage and exchange. Nonetheless, we should not forget that man also drew for noneconomic purposes: religion, magic, and esthetic pleasure.

According to the accepted, "classical" theory on the origin of writing, it was first developed in Egypt, Mesopotamia and the Fertile Crescent in general, where climate and environment favoured the early development of

English Section

القسم العربي

All MSS should be addressed to:

- Mars Publishing House,
  P.O.Box: 10720, Riyadh 11443,
  Saudi Arabia.

- The Arabic Publishing & Distribution House Ltd.
  49 Goldhawk Road,
  London W12 8QP,
  England.

ANNUAL SUBSCRIPTION RATE

– Saudi Arabia	S.R.	100
– All Arab Countries	U.S. $	35
– All European Countries	U.S. $	40
– U.S.A. & Canada.	U.S. $	45
– Australia & South Asia	U.S. $	50



A Semi_annual Journal of
Historical, Archeological and Civilizational Studies


VOLUME 1
PART 2

July 1986
Shawwal 1406


Published by: Mars Publishing House London